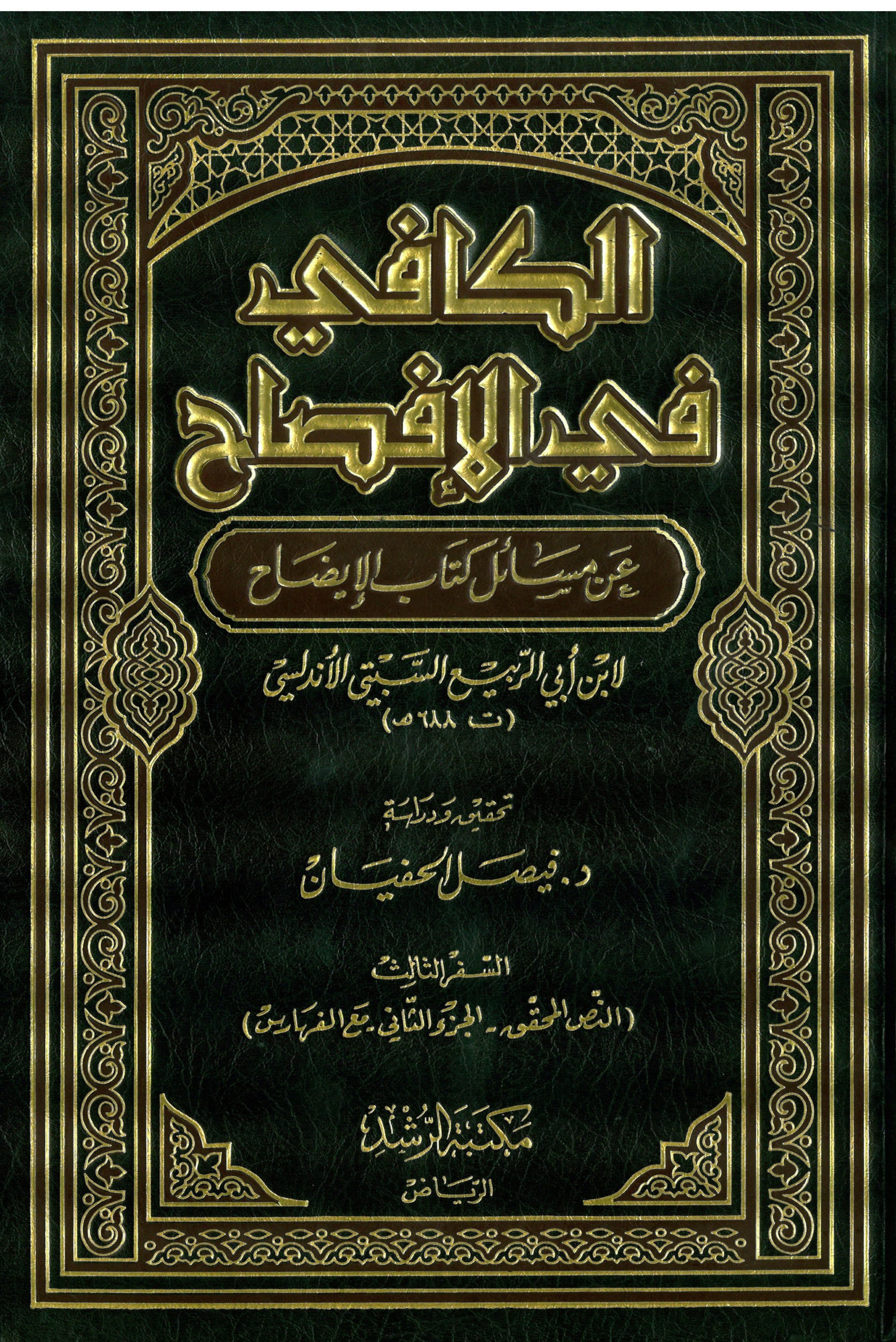

الكافي
في الإفصاح
عن مسائل كتاب الإيضاح
لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨هـ)
تحقيق ودراسة
د. فيصل الحفيان
السفر الثالث
(النص المحقق - الجزء الثاني - مع الفهارس)
مكتبة الرشد
الرياض



الطَبعَة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م

الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الرّبيع السّبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة

د. فيصل الحفيان

السّفر الثالث

(النّصّ المحقّق - الجزء الثّاني - مع الفهارس)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الرّشد
الرياض

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa
www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: ـ هاتف ٥٥٨٥٤٠١ ـ ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: ـ شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: ـ شارع ابن خلدون ـ هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: ـ مكتبة الرشد ـ حولي ـ هاتف: ٢٦١٢٣٤٧
* القاهرة: ـ مكتبة الرشد ـ مدينة نصر ـ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
* بيروت: ـ الدار اللبنانية ـ شارع الجاموس ـ هاتف: ٠٠٩٦١٣٨٤٣٤٥٧

بـاب

الفِعْلِ المبنيِّ لِلْمَفْعُولِ به[1]

اعلم أن الأفعال على قسمين :

قسم بُنِيَ ؛ لِيُسْنَدَ إلى الفاعل . وقسم بُني ؛ ليسند إلى المفعول . فما بُني ؛ لِيُسْنَدَ إلى الفاعل ، فعمدتُه الفاعل . وما بُني ؛ لِيُسند إلى المفعول ، فعمدتُه المفعول ، فيُحتاج إلى بيان الفعل المبنيِّ للمفعول به .

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أقسام :

فعل خاص بالماضي . وفعل مشترك بين الحال والاستقبال ، وهو المضارع . فهذان يُبْنَيان للفاعل ، ويبنيان للمفعول .

والفعل الثالث – وهو خاصٌ بالاستقبال ، وهو صيغة الأمر – يُبْنَى للفاعل ، ولا يُبْنَى للمفعول .

فأما الفعل الماضي فإنك إذا أردتَ أن تبنيَه للمفعول به ، فتنظر :

فإنْ كان في أوَّله أَلِفُ وصل ضمَمْتَ ألفَ الوصل والثالثَ ، وكَسَرتَ ما قبل الآخِرِ ، فتقول في « استخرج زيد الدراهم » : استُخرِجتِ الدراهم ، وضَمَمْتَ الألف إتباعًا للثالث كراهيةً للخروج من الكسر إلى الضم اللّازم ، ولا حاجزَ إلا الساكن – وهو حاجزٌ ضعيف – وضمُّ الثالث للبناء .

فإن لم يكن في أوَّله أَلِفُ وصل ، فإنك تضمُّ الأولَ ، والثاني إن كان

---

(١) الإيضاح ٦٩، والمقتصد ١/ ٣٤٤، وشرح العكبري ٢/ ٣٦١. وفي الإفصاح (١٩) : « باب الفعل المبني للمفعول » فحسب ، بإسقاط « به » .

متحركًا ، وتكسر ما قبل الآخرِ . فإن كان الثاني ساكنًا لم تحرِّكْه[1] ، فتقول : تَدَحْرج الحجر ، وتُدُحْرِج به ، فلا بُدَّ من كسر ما قبل الآخِر ، وإنما يقع الاختلافُ في الضَّمِّ ، على حسب ما ذكرتُه . فإن كان الفعل الماضي على هذه الصفة علمتَ أنه بُني للمفعول به ، وأنه طالبٌ له بينيته . وإن لم يكن على هذه الصفة علمتَ أنه إنما صيغ للفاعل ، فعمدتُه الفاعل .

واختلف الناسُ في الأصل منهما :

فمنهم من ذهب إلى أن كُلَّ واحد منهما أصلٌ[2] .

ومنهم من ذهب إلى أن الأصلَ بنيةُ الفاعل ، وبنيةُ المفعول ثانيةٌ على ذلك[3] . وعلى هذا أكثرُ الناس . وسيأتي الكلام في آخر الباب في هذا الفصل[4] ، إن شاء الله .

---

(١) وذلك نحو : أَخْرَج ، تقول : أُخْرِجَ . انظر : الكتاب ٤/ ٢٧٩.

(٢) عزاه أبو حيان إلى الكوفيين والمبرد ، ونَقل عن ابن الطراوة أن هذا هو مذهب سيبويه ! واحتجَّ هؤلاء بأن ثَمَّ أفعالًا لم يُنْطق بفاعليها ، مثل : جُنَّ زيدٌ ، وحُمَّ بكرٌ . كما احتجوا بأن كل واحد من البنيتين مشتقٌّ من الحدث للإسناد إلى الاسم ، ثم فُرِّقَ بينهما . انظر : البسيط ١/ ٩٥١، وابن يعيش ٧/ ٧١، والارتشاف ٢/ ١٩٥.

(٣) عزا المؤلف هذا في البسيط (٢/ ٩٥١) إلى سيبويه وأكثر النحويين ، واحتجّ له . كما عزاه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٩٥) إلى جمهور البصريين وسيبويه وغيره . ولم أجد في الكتاب نصًّا صريحًا يبين رأي سيبويه ، إلا أن ظاهر كلامه في (٤/ ٣٤٢) يشير إلى أنه يذهب إلى أن بناء الذي لم يسمَّ فاعله فرعٌ على الذي سُمِّي ، قال : وإذا قلت « فُعِل » من هذه الأشياء - يريد خاف وهاب - كَسَرْتَ الفاء ، وحَوَّلت عليها حركة العين ، كما فعلت ذلك في « فَعِلت » لتغير حركة الأصل لو لم تعتلّ ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خيف ، وبيع ، وهيب ، وقيل » .

(٤) انظر : ص ٦٥٨ .

فإن كان الفعلُ مشتركًا بين الحال والاستقبال ، فأردْتَ أن تَبْنِيَه للمفعول ضممتَ الأول ، وفتحْتَ ما قبل الآخِر ، فتقول : يُضْرَبُ زيدٌ ، وتُسْتَخْرَجُ الدراهم . ومتى وجدت الفعل المضارع بهذه الصفة عَلِمْتَ أنه مبنيٌّ للمفعول ، وأنَّ عمدتَه المفعولُ ، ومتى وجدتَه بغير هذه الصفة ، فهو مبنيٌّ للفاعل .

قال : « **الأَفْعالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فعلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ ، وفعلٍ مُتَعَدٍّ ، فالأَفْعالُ الَّتي** [١٩٧] **لا تَتَعَدَّى لا تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ بِهِ** »[1] .

اعلم أنَّ هذه البِنْيَةَ إنَّما بُنِيَتْ للمفعول به ، فلا يرتفع بها إلا المفعول به . ومتى ارتفع بها غَيْرُ المفعول به ، فلا بُدَّ أن يكون قد نُصِب نصب المفعول به اتِّساعًا ، وذلك : الظرفُ والمصدر . فالمصدرُ يرتفع بها بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مفيدًا[2] .

الثاني : أن يكون نصبُه نصبَ المفعول به اتِّساعًا .

الثَّالث : ألَّا يحضرَ المفعولُ به حقيقةً .

وأما الظرفُ فيرتفعُ بها أيضًا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون متصرِّفًا[3] . ومعنى « مُتَصَرِّف » : يُسْتَعْمَلُ ظرفًا ، وغيرَ

---

(١) الإيضاح ٦٩ ، والمقتصد ١/ ٣٤٤، وشرح العكبري ٢/ ٣٦١.

(٢) فلا نقول : سير بزيد سَيْرٌ ؛ لأن « سيرًا » لم يُفِدْ إلا ما أفاد الفعل ، وحقُّ المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غيرَ ما أفاد الآخر ، إذ لو كان هو هو للزم أن يكون الكلامُ غَيْرَ مركَّب . البسيط ٢/ ٩٦٠.

(٣) لم يذكر هذا الشرط في البسيط (٢/٩٦٠) ، وجعل الشرط الثاني شرطين :

- أن يكون منصوبًا .
- أن يكون قد نُصب نصب المفعول به .

ظرف .

الثاني : أن يكونَ نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتِّساعًا .

الثالث : ألّا يحضر المفعولُ به حقيقةً .

فقد تَبَيَّن بهذا أنه إذا حضر المفعول به ، فلا يُقام المصدرُ ولا الظرف ؛ لأن هذه البنية ، إنما هي طالبةٌ بالمفعول به ، وللإسناد إليه صِيغت وغُيِّرَتْ من بنية الفاعل ، فيَنْبَغِي إذا حضر ألّا يُشْتَغَلَ بغيره ، مما نُصِبَ نصبَ المفعول به ، وهو في الحقيقة غيرُ ذلك .

وهذا كلُّه إذا كان المفعولُ به وَصَلَ الفعلُ إليه بغير واسطة ، نحو : ضربت زيدًا . فإنْ كان قد وصل الفعلُ إليه بحرف الجر، فلا يظهر عملُ الفعل فيه ، فيجوز أن يُقام المصدرُ والظرفُ بحضرته ؛ لأنهما – وإن كان نصبُهما اتِّساعًا – قد ظهر عملُ الفعل فيهما ، فقويا بذلك ، فجاز أن يُقاما بحضرته . ويجوز أن تُقِيمَ المجرورَ بحضرتهما . ولا يقام المجرورُ بحضرة المفعول به الذي يصل الفعلُ إليه بغير واسطة .

فقد تَحَصَّل بما ذكرتُه أنَّ الفعل يُشْغَلُ بأربعة أشياء :

أحدها : المفعول به الذي يصلُ الفعل إليه بنفسه .

الثاني : [المفعول به][1] الذي يصل إليه بحرف الجرِّ .

الثالث : المصدر ، بالشروط المذكورة .

الرابع : الظرف ، بالشروط المذكورة .

إلا أن الأصلَ المفعولُ به ؛ لأنه الذي بُنِيَ له الفعل .

---

(١) زيادة مني . ولعلها سقطت من الناسخ .

فصل

قال : « **وهذا المَفْعُولُ به في المَعْنَى يَرْتَفِعُ بإِسْنادِ الفِعْلِ [1] إِلَيْهِ ، كَما يَرْتَفِعُ الفَاعِلُ بذلِكَ** »[2] .

اعلم أنَّ النَّحْوِيِّين اختلفوا في رافع المفعول إذا كان المفعولُ بُني له الفعل[3] :

فمنهم من قال : إنه قام مقام الفاعل . وهذا مذهبُ من يرى أن الرَّفْعَ في الفاعل إنما كان ؛ لكونه فاعلاً[4] ، فيقول : لما حُذِفَ الفاعلُ بقي المفعولُ فارتفع ؛ لأن طلب الفعل لهما واحدٌ[5] . وارتفع الفاعل ؛ للتفرقة بينه وبين المفعول . فإذا زال الفاعلُ قام المفعولُ مَقامه ؛ لاشتغال الفعل به ، كما كان يشتغلُ بالفاعل[6] .

---

(١) الفعل الفعل (كذا) مكررة في المخطوطة .

(٢) الإيضاح ٧٠ ، والمقتصد ١/٣٤٥ .

(٣) الخلاف هنا مبنيٌّ على خلافهم في بنية الفعل للفاعل، وبنيته للمفعول، وهم في ذلك على مذهبين : أنهما أصلان ، وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة . وأن بنية الفاعل هي الأصل ، وبنية المفعول ثانية مُغَيَّرة عنه ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين . ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب : البابان أصلان في الرفع . الفاعل أصل، والمفعول فرع عنه، وسرى الرفع إليه منه، وهذان للكوفيين. الرفع في الفاعل والمفعول من جهة واحدة هي الإسناد، وهذا قول سيبويه والجمهور. انظر هذا كله في: الكتاب ٤/ ٣٤٢، واللباب ١/ ١٥٨، وابن يعيش ٧/ ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٠، والارتشاف ٢/ ١٩٥، والبسيط ٢/ ٩٥١- ٩٥٤.

(٤) أي موقعًا له . وهذا مذهب كوفي . انظر : ص ٥٨٩ .

(٥) قال في البسيط (٢/٩٥٣) : « وهذا القول عندي ليس بالبيّن؛ لأن الذي أوجب رفع الفاعل هو كون الفعل أُخذ من الحدث وبُني للإسناد إليه . وإذا غَيَّرت « ضرب » إلى « ضُرِب » صار – بلا شك – طالبًا ببِنْيَتِه للمفعول، كما طلب ببنيته الفاعل، فموجب رفع الفاعل موجودٌ في رفع المفعول » . وانظر أيضًا : ح ٣.

(٦) في المخطوطة : « بالفعل » ، وهم أو تحريف . والكلام يستقيم بما أثبتُّه .

ومنهم من قال : الرفع في المفعول من حيث كان الرفع في الفاعل ؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهما قد بُنِيَ له الفعل، وصار الفعل طالبًا له ببنيته، وكلُّ ما يطلبه الفعل ببنيته يرتفع ؛ مفعولاً كان أو فاعلاً، فالرافع للاسم طلبُ الفعل له بالبنية. وهذا هو الصَّوابُ . وهو مذهبُ سيبويه[1] .

ولا يُبْنَى الفعل للمفعول به بحضرة الفاعل، ويبنى [١٩٨] الفعل للفاعل بحضرة المفعول وعدمه .

وقد يكون حذفُ الفاعل ؛ لوجوه، منها : جهل المُخْبِر به، فيقول : ضُرِبَ عمرو. ولا يُخْبِرُ بالفاعل ؛ لجهله به .

وقد يكون ؛ لأن المخاطب إذا قيل له : ضرب زيد، يعلم أن ضاربه عَمْروٌ ؛ لأنه المُعِدُّ لضربه .

وقد يكون تعظيمًا للفاعل .

وقد يكون تحقيرًا .

ويكون ؛ لأنك لا تُريد أن تُخْبِر به[2] .

---

(١) ذكر في البسيط (٩٥٤/٢) مذهبًا ثالثًا مفاده أن « الرفع للفاعل والمفعول الذى بُني له الفعل أصلان، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه » . وهذا أيضًا مذهب كوفي . وأشرت إلى ذلك في الحواشي السالفة .

(٢) عَبَّر عنه في البسيط (٩٦٢/٢) بـ« الإبهام »، وزاد غرضًا سادسًا، هو أن يكون مخاطبك لا يريد منك الإخبار بالفاعل، وإنما هَمُّه واعتناؤه بالمفعول . وذكر أبو حيان في الارتشاف (١٨٤/٢)أحد عشر غرضًا، نظمها في أرجوزة :

وحذفه للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار ... والسجع والوفاق والإيثار

وانظر : شرح العكبري ٣٦٢/٢ .

وعلى الجملة فلا يُبْنَى الفعل للمفعول إلا عند عدم الفاعل وزوالِه من الكلام . ومتى قصدتَ أن تَذْكُرَه، فلا يُشْغَلُ الفعل إلا بالفاعل. ويؤتى بالمفعول بعد ذلك، وقَبْلَه، إن اعتُني به، أو حَمَلَ على ذلك وجه من الوجوه المذكورة في « باب الفاعل »[1] .

فصل

قال : « **وقد يُنْقَلُ الفِعْلُ الَّذي لا يَتَعَدَّى إذا أُرِيدَ تَعْدِيَتُهُ بالهَمْزَةِ، فيُقالُ : أَذْهَبَ زَيْدًا** »[2] .

اعلم أنَّ النَّقْلَ بالهمزة يكون في ثلاثة مواضع :

يكون في الفعل الذي لا يتعدّى، وذلك نحوُ : أذهبتُ زيدًا، وأخرجتُ عمرًا، وأقعدتُ بكرًا. وهذا كثيرٌ .

ويكون في الفعل الذي يتعدَّى إلى واحد، وذلك نحو : أضربْتُ الفحلَ النَّاقة[3]، الأصل : ضرب الفحلُ الناقةَ، ثم قيل : أضربت الفحل الناقة . وكذلك : ولي زيدٌ البلد . ثم تُدْخِل الهمزة، فتقول : أوليتُ زيدًا البلد .

ويكونُ في الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، ولا يجوز الاقتصار على

---

(١) انظر : ص ٥٩١ وما بعدها .

(٢) الإيضاح (٧٠)، والمقتصد (٣٤٦/١) : أذهبتُ زيدًا . وشرح العكبري (٣٦٧/٢) : « بهمزة » مكان « بالهمزة » . وكلام أبي علي هذا من باب الاستطراد، فالباب معقود للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله . والحديث عن التعدية أدخل في باب التعدي واللزوم، وقد جارى المؤلفُ أبا علي . واستطرد أيضًا في الحديث عن مواضع التعدية .. كما جارى الزجاجيَّ في شرحه على جمله، فتحدث عن مثل هذا، ولكن في باب أقسام الفعل إلى التعدي . انظر : البسيط ٤١١/١ وما بعدها .

(٣) على معنى : مَكَّنْتُه من أن يَضْرِبَها .

أحدهما دون الآخَر ، وذلك نحو : علم زيد عمرًا قائمًا . ثم تقول : أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا . وكذلك : أَرَيْتُ محمدًا عمرًا شاخصًا . والفعلُ الذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين لا يكونُ إلا بالنَّقْلِ بالهمزة ، أو بالتضعيف[1] ، على حسب ما نُبَيِّنُ في بابه[2] ، إن شاء اللَّهُ.

ولم يُوجَدْ النَّقْلُ بالهمزة[3] في الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولَيْن ، ويجوز الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر ، نحو : كسوت زيدًا ثوبًا ، لم يُقَلْ : أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا . أي : جَعَلْتُ زيدًا يكسو عمرًا ثوبًا[4] .

وإنّما لم يُنْقَلْ « كَسَوْت وبابه » عند الكوفيِّين ؛ لأن هذا الباب لا يكون عندهم إلا منقولًا ، والمنقول لا يُنْقل ، فـ « كسوت » بمنزلة « ألبست » إلا أن « كسوت » عندهم منقولٌ بتغيير الحركة[5] ، « وألبست » منقولٌ بالهمزة ، والأصل « كَسِيَ » بمعنى « لبس » . وسيأتي الكلامُ في هذا[6] . فكما لا يُنْقَل « ألبست » لا يُنْقَل « كسوت » .

وأما البصريُّون فقد يعلّلون هذا بأنَّ الأكثر في هذا الباب أن يكون منقولًا . وما

---

(١) يريد أنه لا يوجد في الكلام أفعالٌ تتعدى بنفسها إلى ثلاثة مفعولين ، فـ « أعلم » و« أرى » اللتان يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل منقولتان من « علم » و« رأى » المتعديتين إلى مفعولين بنفسيهما .

(٢) انظر : ٢٤/٢ (الحمزاوية) .

(٣) ولا بالتضعيف . انظر : البسيط ٤٢٨/١ .

(٤) نقل السيوطي عن بعضهم « أكسى » . انظر : الهمع ٢٥٢/٢ .

(٥) « كسي » عند الكوفيين مثل « علم » يتعدى إلى اثنين بنفسه ، لا بزيادة ولا نقصان ، تقول : كَسِيَ زيد الثوب ، أي لبس ، ثم نُقل إلى « فَعَل » مثل « قتل » . ونظيره من غير المتعدي : شَتِرت عينه ، وشَتَرها اللَّه . وعليه صار : « كسا » بمعنى « ألبس » . انظر : ١٦/٢ (الحمزاوية) والبسيط ١/ ٤٢٨.

(٦) انظر : ١٦/٢ (الحمزاوية) .

ليس بمنقول ، فيوجد بمعنى المنقول ، فأُجْرِيَ القليلُ مُجرَى الكثير ، ومُجرَى ماهو في معناه[1] . وهذا كلُّه تَعْلِيلٌ بعد السماع .

ثم اختلف النَّحْويُّون في القياس والسماع :

فمنهم من ذهب إلى أنه كلَّه سماع[2] ، ولا يُقال منه إلا ما قالت العرب ، ولم يَكْثر عنده كثرةً تُوجِب القياس .

ومنهم من ذهب إلى أنه مَقِيسٌ في غير المتعدِّي[3] ، فقال منه مالم يُسْمَعْ من العرب قياسًا على ما سُمِع ؛ لأنه كثيرٌ مما لم يُسْمَع إنما كان عدمُ سماعه [١٩٩] بالاتِّفاق ، ولو تَعَرَّض للعرب لقالَتْه ، كما يُقال اسمُ الفاعل من كل فعل ، سُمِعَ منه اسمُ الفاعل أَوْ لم يُسْمَعْ .

وأما المتعدِّي ، فلا يقال منه إلا ما قالت العرب ؛ لأنه لم يَكْثُر ، فيُقاس على ما سمع ، قال سيبويه – رحمه اللَّه –: « ألا ترى أنه ليس كُلُّ فعل كأولني »[4] ،

---

(١) قال في البسيط (٤٢٨/١ ، ٤٢٩) : « كسا » وإن لم يكن منقولًا من « كَسِيَ » فهو – بلا شك – بمنزلة « ألبس » من « لبس » . فكما لا يصح نقل « ألبس » ، لا يصح نقل « كسا » . وهذا إذا تأملتَه صحيح » .

(٢) في اللازم والمتعدي ، وهو ما نَسبه أبو حيان إلى المبرد ، ونَقَل عن السهيلي أنه مذهبُ سيبويه . انظر : الارتشاف ٣/ ٥٤.

(٣) قَيّده أبو حيان بقوله : « إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر » . ومفهوم هذا المذهب كما يشير المؤلف بعد قليل – أن المتعدي سماع . وقال أبو حيان : وهو ظاهر مذهب سيبويه . (الارتشاف ٥٤/٣) . وهو ما فهمه المؤلف من كلام سيبويه .

(٤) سيبويه (٢٥٢/١) : « واعلم أنك لا تقول : دوني ، كما قلت : عَلَيَّ ؛ لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة « أولني » قد تعدى إلى مفعولين ، فإنما « عَلَيَّ » بمنزلة « أولني » و« دونك » بمنزلة خذ ، لا تقول : آخِذْني درهمًا . ولا : خذني درهمًا » .

وشرح المؤلف عبارة سيبويه في البسيط (٤٢١/١) : « يريد أن الأصل : وَلِي زيدٌ البلدَ . فنقل بالهمزة ، فقيل : أولني ، فلا يقال بالقياس عليه : آخِذْني » .

وذكر في ما لا يتعدَّى أن النَّقْل بالهمزة فيه كثير[١] . فحصل من هذين الموضعين أن مذهبه - والله أعلم - أنه قياسٌ في غير المتعدي، سماعٌ في المتعدي . وهو ظاهر كلام أبي علي حين تكلَّم في « دخلت الدار » وأنَّ الأصل فيه حرفُ الجر[٢] . وسيأتي الكلامُ فيه[٣] ، إن شاء الله . وعلى هذا المذهب أكثرُ النحويِّين . وهو الصَّوابُ .

ومنهم من ذهب إلى أنه قياسٌ في غير المتعدي، وفي ما يَتَعَدَّى إلى واحد ، وسماعٌ في باب « ظننت » ، فلا يقال : أظننت زيدًا عمرًا شاخصًا ، قياسًا على : أعلمت زيدًا عمرًا شاخصًا[٤] .

ومنهم من ذهب إلى أنه قياسٌ في الأنواع الثلاثة التي ذُكر أنه ورد فيها السماع قبل[٥] .

ولا أعلم أحدًا قاله في باب « كسوت »[٦] .

ثم قال : « **وَيُوصَلُ أَيْضًا إلى المَفْعُولِ بِهِ بِحَرْفِ الجَرِّ ، فيُقالُ : ذَهَبْتُ**

---

(١) لم أجد في المظان من الكتاب ما أشار المؤلف إلى أن سيبويه ذكره ، ولكن سيبويه أورد حقًّا أمثلة كثيرة مما نُقل فيه اللازمُ بالهمزة ، فصار متعدِّيًا . انظر : الكتاب ٤/٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر : الإيضاح ١٧١ ، والبسيط ١/٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٣) انظر : ٢/١٤ (الحمزاوية) .

(٤) إلى هذا ذهب أبو عثمان المازني ، قال أبو علي : « قال أبو عثمان : ولا يجوز أن يُنْقَلَ من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ، ولم يجز : أظننت زيدًا عمرًا منطلقًا » . (الإيضاح ١٧٦) . ونقل المؤلف عن المازني : « إن النقل لا يكون في هذا إلا بالسماع . والمسموع في هذه الأفعال المذكورة » ، يريد : أعلم وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدَّث . انظر : البسيط ١/ ٤٤٩.

(٥) ذلك مذهب الأخفش وابن السراج ، فقد زادا : أظنَّ ، وأحسبَ ، وأَخالَ ، وأزعمَ ، وأَوجَد ، قياسًا على « أعلم » و« أرى » . انظر : ابن يعيش ٧/ ٦٦، والهمع ٢/ ٢٥٢.

(٦) نسب السيوطي إلى « بعضهم » أنه زاد « أكسى » . الهمع ٢/٢٥٢ .

بِزَيْدٍ »[١] .

اعلم أنَّ النَّقْلَ بحرف الجر لا خلافَ فيه ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ . ثم تقول : ضَرَبَ زيد بسبب عمرو . وتقول : ذهب زيدٌ من الدار ، و:ذهبتُ إليك .

وإنَّما وَقَعَ الخلافُ بين النحويِّين في النقل بالباء على معنى الهمزة[٢] ، فتقول : ذهبتُ بزيد ، على معنى : أذهبت زيدًا ، أي جعلتُه يذهب ، وأنت غيْرُ ذاهبٍ معه . وأمَّا ذهبت بزيد ، على معنى أنك ذهبتَ أنت وزيدٌ ، فلا خلافَ في هذا .

فذهب أكثر النحويِّين إلى أنَّ العربَ تقول : ذهبت بزيد ، على معنى : جعلته يذهب[٣] .

وخالف في ذلك محمد بن يزيد[٤] ، فقال : لا يقال : ذهبت بزيد ، حتى تَذْهَبَ معه . وأما « أذهبته » فمعناه : جعلته يذهب ، فقد يكون معه ، وقد لا يكون .

والدَّلِيل[٥] عليه قوله - سبحانه - ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾[٦] .

---

(١) الإيضاح ٧٠ . وسقطت من المقتصد (١/٣٤٦) كلمة : « أيضًا » .

(٢) تسمى هذه الباء : باء النقل ، وباء التعدية ، وعرَّفها ابن هشام بأنها : « المعاقِبَةُ للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا » ، وقال : « وأكثر ما تُعَدِّي الفعلَ القاصر » . (المغني ١/١٣٨) . وانظر في هذه الباء والخلاف فيها : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣، والبسيط ١/ ٤١٦، ٤١٧، ورصف المباني ١٤٣، والجنى ١٠٢، ١٠٣، والهمع ٥/ ١٦.

(٣) انظر : ح السالفة .

(٤) المبرد . وتبعه في ذلك السهيلي . ونقل المرادي عن السهيلي قوله : إذا قلت : قعدت به . فلا بد من مشاركة ، ولو باليد . انظر : الجنى ٣٨، والهمع ٥/ ١٦، وكلام المؤلف في البسيط ١/ ٤١٧.

(٥) هذا الدليل على ما ذهب إليه أكثر النحويين ، لكنه فصل بمخالفة المبرد ، ثم رجع إلى دليلهم .

(٦) البقرة ٢٠ .

والمعنى – بلا شك –: لأذهب سمعهم وأبصارهم، ومُحال في حقه الانتقال[1]. وقال – تعالى –: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[2]، والمعنى: لَتُنيءُ العصبة، أي تجعلها تنهض بثقل، وهو النَّوْء، قال امرؤ القيس[3]:

وَيَهْدَأُ تَاراتٍ سَنَـاه وتَـارةً ... يَنُـوءُ كَتَعْتَابِ الكَسِيرِ المَهِيضِ[4]

والعصبة: الجماعة، قال الله – سبحانه –: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾[5].

وقال[6]:

كُمَيْتٍ يُزِلُّ اللِّبْدَ عن حالِ مَتْنِهِ ... كما زَلَّتِ الصفواءُ بالمُتَنَزِّلِ[7]

---

(١) يُحْتَمَلُ أن يكون فاعل «ذهب» هو «البرق» المذكور في أول الآية: ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم ...﴾، مما يجعل الاستشهاد يتطرّق إليه الاحتمال. ذكر ذلك ابن هشام (المغني ١/ ١٣٨). كما يمكن أن يقال إن الله وصف نفسه في مواضع من القرآن بالمجيء والإتيان، وهو أعلم بحقيقة ذلك. انظر: إيضاح القيسي ٢٠٦/١.

(٢) القصص ٧٦. وسلف أن استشهد بها (ص ٥٣٦).

(٣) أو: أبو دؤاد الإيادي فالبيت، بل القصيدة التي هو منها منسوبةٌ له. انظر: ديوان امرئ القيس ٧٢ (برواية الأصمعي – نسخة الأعلم).

(٤) من الطويل. يهدأ سناه: يسكن لمعانه. ينوء: يتحرك متثاقلًا. التعتاب: مشي البعير أو غيره على ثلاث قوائم. المهيض: الذي كُسر بعد أن جُبر من كَسْر، وذلك أشدُّ عليه فلا يُطيق المشي إلا في عناء. يصف البرق بثقل الحركة، فكأنه يمشي مشي الكسير المهيض. والبيت في: «الديوان» ٧٢، والعباب والتاج (هيض).

(٥) يوسف ١٤.

(٦) امرؤ القيس.

(٧) تقدّم في ص ٥٣٦. والتَّعليق عليه ثمة.

المعنى – والله أعلم –: كما أزلت الصفواءُ المُتَنَزِّل. وأنشدَ أبو علي:

دِيارُ التي كادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنىً ... تَحِلُّ بِنا لَوْلَا نَجَاءُ الرَّكَائِبِ[1]

أي تُحِلُّنا. وذكر [٢٠٠] القُتَبِيُّ[2]: «تكَلَّم فلانٌ فما سَقَط بِحَرْفٍ، ومَا أَسْقَطَ حَرْفًا»[3]. وذكره يعقوب في الإصلاح[4]. وقال ثعلب: تقول: دخلت به وأدخلته[5].

ورام أبو العباس[6] تأويلَ هذا كلِّه، فقرَّب في بعض، ولم يَقْدِرْ – والله أعلم – أنْ يتأوَّلَها كُلَّها.

فقد ثبت بما ذكرتُه أن العربَ تستعمل الباء بمعنى الهمزة.

ثم إن العرب إنما تفعلُ ذلك في الفعل الذي لا يَتَعَدَّى. وقد جاء قليلًا في ما يتعدَّى، قال الله – سبحانه –: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[7]

---

(١) تقدَّم في ص ٥٣٧. والتعليق عليه ثمة.

(٢) هو ابن قتيبة. تقدمت ترجمته في ص ٣٤.

(٣) أدب الكاتب ٤٧١. واستشهد به المؤلف قبل (ص ٥٣٨).

(٤) إصلاح المنطق، ليعقوب بن السِّكِّيت، من أمهات كتب اللغة، مشهور، قال عنه ابن خلكان في الوفيات (٤٤٢/٥): «من الكتب النافعة الممتعة، الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في بابه». وما ذكره ابن قتيبة فيه (ص ٢٩٥).

(٥) التلويح في شرح الفصيح ٢٧.

(٦) يريد: المبرد، فهو الذي خالف في المسألة، قال المؤلف في البسيط (٤١٧/١): «وهذا الذي ذهب إليه لم يساعَد عليه، فإن لسان العرب مخالف له». وذكر في تفسيره (ص ٧٣) أن المبرد اعتلَّ لما سيق حجة عليه أنه على القلب. وهذا اعتلال بعيد، لأن القلب قليل. وهذا كثير». وأشار المؤلف ثمة إلى أنَّ الزمخشري قد تابعه. وذكر السيوطي أن السهيلي ادَّعى ما ادَّعياه. انظر: الهمع ٥/ ١٦.

(٧) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠. وإنما استشهد بقراءة الجماعة؛ لأن نافعًا قرأ: ﴿دفاع﴾. وأقول: إن قراءة نافع أيضًا يمكن الاستشهاد بها، ذلك أن ﴿دفاع﴾ قد تكون من «دفع» أيضًا، على أنها =

في قراءة الجماعة، غير نافع. فـ﴿دَفْعُ﴾: مصدرٌ مِنْ: دفع الناس بعضهم بعضًا. ثم دخلت الباء على معنى الهمزة، فصار ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ على معنى: أدفع الله الناس بعضهم بعضًا. ولا خلافَ أنَّ هذا في المتعدِّي مقصورٌ على السَّماع؛ لا يُقال منه إلا ماقالته العرب؛ لقِلَّته.

واخْتَلَفَ النَّحْويُّون في غيرِ المتعدِّي:

فمنهم من ذهب إلى أنه قياسٌ، وأنه يُقال في ما لم يُسْمعْ من العرب، قياسًا على ما سُمع. وعلى هذا أكثر النحويين[1].

ومنهم من قال: يُقْصَرُ على السماع[2]. وإذا صَحَّت الكثرةُ صَحَّ القياس. والله أعلم.

ثم قال: «**وتُضَعَّفُ العَيْنُ من الفعل الَّذي لا يَتَعَدَّى، فَيَتَعَدَّى بذلِكَ**»[3].

اعلم أنَّ النَّقْلَ بالتَّضْعيف يُوجد في المواضع الثلاثة التي وُجد فيها النَّقْلُ بالهمزة، قالوا: فَرِحَ زيدٌ، وفرَّحتُه. و«فَرِحَ» غيرُ متعدٍّ. وقالوا: لَقِيَ زيدٌ عمرًا. و:لَقَّيْتُ زيدًا عمرًا. فهذا نظير: أضربتُ الفحلَ الناقةَ، وقالوا: أنبأني زَيْدٌ عمرًا مقيمًا، ونَبَّأني زيدٌ عَمرًا مقيمًا.

ومن الناس من ذهب إلى القياس[4].

= مثل: كتب كتابًا، فهي متعدية أيضًا. وانظر: كلام المؤلف على الآية بعد (ص ١٠٨٣، ١٠٩١)، والسبعة ١٨٧، والإقناع ٢/ ٦١٠، وكشف المُشكلات ١/ ١٧٩، والنشر ٢/ ٢٣٠.

(١) انظر: البسيط ٤١٨/١، والهمع ١٤/٥.

(٢) انظر: ح السالفة.

(٣) الإيضاح ٧٠. وفي المقتصد (٣٤٦/١): يُضَعَّف.

(٤) انظر: البسيط ٤١٦/١، والمغني ٦٨٠/٢، والارتشاف ٣/ ٥٤.

ومنهم مَنْ ذهب في النَّقْل بالتضعيف إلى السماع مطلقًا[1]. وهو الأصحُّ، والله أعلم؛ لأنَّ الأصل في «فَعَّلت» غيرُ التَّعدِّي، والأصل فيه: التكثير، قالوا: كَسَرْتُ الشَّيء وكسَّرْتُه، قال الله - سبحانه -: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ﴾[2] وقرأ نافعٌ: ﴿وَخَرَّقُواْ﴾ بالتشديد[3]. ثم أُجْرِيَ مُجْرَى «أَفْعَلْت»، كما أجْرِيَتْ «أفعلت» مُجْرَى «فعّلت»، فأريد بها التكثير، على حسب ما يَتَبَيَّنُ في بابه[4]. فكلُّ واحد منهما إنَّما ينبغي أنْ يكونَ قياسًا في أصله وبابه. وإذا خرج عنه التُزِم منه ما سُمِعَ، ولا يُتَعَدَّى إلى غيرِه، قياسًا عليه.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأشياء التي يُنْقَل بها الفعل فيَصِيرُ مُتَعَدِّيًا ستةٌ: الثلاثةُ التي ذكرها البصريُّون، وثلاثةٌ أُخَرُ[5]، خالفَ فيها البصريُّون:

أحدها: إسقاط الهمزة، نحو: أَكَبَّ زيدٌ على وجهه، قال الله - سبحانه -: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[6] فـ«مكبًّا» اسم فاعل من «أكب»، فإنْ أَسْقَطْتَ الهمزةَ، قلت:

---

(١) عزاه في البسيط (٤١٦/١) إلى سيبويه وأبي علي وأكثر النحويين. وقال ابن هشام في المغني (٢/ ٦٨٠): وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقًا. وعلَّل ابن أبي الربيع التفرقة بين النقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف بأن الأول كثر وفشا، وليس كذلك النقل بالتضعيف، وما كثر وفشا ينبغي أن يُدَّعى أنه قياس.

(٢) الأنعام ١٠٠.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٤، والإقناع ٦٤١/٢.

(٤) انظر: ٣٩/٤ (الحمزاوية)، وقال ثمة: «إنَّ «فَعَّل» يكون للتكثير، كما يكون «أفعل» للتكثير، إلا أنَّ «فَعَّلت» في هذا الباب هو الأصل». وانظر: التكملة ٥١٧، ٥١٨.

(٥) ذكر ابن هشام (المغني ٢/ ٣٧٨- ٣٨٣) ثمانية أمور يتعدى بها الفعل القاصر، خَصَّ الثامن منها بأن الكوفيين ذكروه. ولم تتضمن الأمور الثمانية التي ذكرها أمرًا ذكره ابن أبي الربيع بعد قليل، منسوبًا إلى الكوفيين، وهو: النقل بالتغيير في التقدير.

(٦) الملك ٢٢.

كَبّه اللّهُ على وجهه ، قال اللّه – سبحانه – : ﴿ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ ﴾[1]

ومثلُ هذا : ثَلَّثْتُ الرجلين ، إذا صَيَّرْتهم ثلاثةً . [٢٠١] فإنْ أدخلْتَ الهمزة ، قلتَ : أَثْلَثُوا ، أي صاروا ثلاثة . وكذلك : أَنْزَفَتِ البئرُ ، ونَزَفْتُها[2] .

الثاني : تغيير الحركة ، نحو : شَتِرَتْ العين ، وشَتَرَها اللّهُ[3] . ومن هذا عندهم : كَسِيْتُ الثَّوْبَ ، إذا لَبِسْتَه ، وكَسَوْتُه غيري ، إذا أَلْبَسْتَه[4] ، قال الشاعر[5] :

لَـقَـدْ زادَ الحَيَـاةَ إِلـيَّ حُـبًّـا ... بَـنـاتـيَ إِنَّـهُـنَّ مِـنَ الـضِّـعـافِ

وَأَنْ يَعْرَيْـنَ إن كَسِـيَ الجواري ... فتَنْبُو العَيْنُ عن كَرَمٍ عِجافِ[6]

---

(١) النمل ٩٠ .

(٢) قال في البسيط (١/٤١٩) : أَنْزَفَتِ الْعَيْنُ ، ونَزَفْتُها . وذكر السيوطي أمثلة أخرى على الإسقاط : أَقْشَعَ الغيمُ ، وقشعتْه الريح ، وأنسل ريشُ الطائر ، ونسلتُه أنا . انظر : الهمع ٥/ ١٤.

(٣) شتَرَت العينُ : انقلب جفنها . (اللسان – شتر) . وهو من أمثلة سيبويه (٤/٥٧) . واستشهد به في : البسيط ١/ ٤١٩، والملخص ١/ ٣٦١. وانظر : المغني ٢/ ٦٨٣.

(٤) « كسا » بفتح السين منقولة عند الكوفيين من « كسي » بكسر السين ، وهذه تتعدى إلى واحد ، وتلك تَعَدَّتْ إلى اثنين . وانظر : البسيط ١/ ٤٢٨.

(٥) فيه خلاف ، قيل : أبو خالد القَنّاني (انظر : ص ١٦ ، ح ٣) . وقيل : عِمْران بن حِطّان ، وهو رَأْسُ القَعَدة من الصُّفْرِية (الخوارج) . وقيل : سعيد بن مسحوق (مسجوح) الشيباني . وقيل : عيسى بن عاتكِ (فاتك) وهو شاعر من الخوارج . وقيل : رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى ، وكان هذا الأخير قد تردَّد في الخروج مع أبي بلال مرداس بن أَديّة ، ومنعته الشفقة على بُنَيَّات له . انظر : مصادر ح التالية .

(٦) من الوافر . يُروى عجز البيت الثاني :

* فتَنْبُو العَيْنُ عن عُرٍّ عِجافِ *

والشاهد في صدر البيت الثاني ، في « كَسِي » ، فهو فعل لازم ، فُتحت سينه ، فتَعَدَّى إلى واحد ، كما في قولهم : كَسَيْتُ الثوب ، إذ يصير بمعنى « لبس » ، أو « ستر وغطَّى » ، أو صار بمعنى « ألبس » أو أعطى كسوة ، وهو المعنى الغالب ، فيتعدى إلى اثنين . ويُسَمِّي ابن جني هذه التعدية : النقل =

معنى « إن كَسِيَ » : إن لَبِسَ .

الثالث : أن يكون النقلُ بغير زيادة ، ولا تغييرٍ في اللفظ ، وإنما يكون بتغيير في التقدير ، نحو : شحا فوه ، وشحا فاه ، وفغر فوه ، وفغر فاه ، فمعنى « شحا فوه » : انفتح فوه ، ومعنى « شحا فاه » : فتح فاه ، وكذلك : فغر فوه ، وفغر فاه[1] .

ومن هذا : أَمْأَيْتُ الدراهم ، وَأَمْأَتْ هي ، وآلَفْتُها ، وآلَفَتْ[2] . فاللفظُ واحدٌ ، والتقديرُ مختلِفٌ ، على حسب ما أُبَيِّنُه في « باب الترخيم »[3] ، إن شاء اللّه ، و« باب الجموع » ؛ ألا ترى أنّك تقول : يا مَنْصُ ، على لغة من نوى ، وعلى لغة من لم يَنْوِ ، فالضَّمةُ في لغة مَنْ نوى : الضمة في صاد « منصور » . والضمة في لغة مَنْ لم ينو : ضمة أُخرى غَيْرُ التي كانت[4] . ومُسْتَوْعَبُ ذلك في « باب الترخيم » ، إن شاء اللّه .

= بالمثال ، وعلَّلها بأن « فَعَل » و« أفْعَل » كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد ، نحو : جَدَّ وأَجَدَّ . (انظر عبارته في : الخصائص ٢/ ٢١٦) . وفي كثير من المصادر ضُبِط الفعل « كُسِي » بضم الفاء وكسر العين . وحقّق د . الطناحي خطأه (أمالي ابن الشجري ١/٣٥٥) . والبيت الثاني – موضع الشاهد في : شعر الخوارج ١٣، والكامل ٣/ ١٦٧، والوحشيات ٩٠، وإصلاح المنطق ٦٠، وشرح أبياته ١٧٩، والمذكر والمؤنث ٢٤٣، والخصائص ٢/ ٢٩٢، ٣٤٢، والمنصف ٢/ ١١٥، والمغني ٢/ ٦٨٣، وشرح شواهده ٢/ ٨٨٦، وشرح أبياته ٧/ ١٣٨، واللسان (عجف ، كرم ، كسا) . واستشهد به في : البسيط ١/ ٤٢٨، والملخص ١/ ٣٦١.

(١) اللسان (شحا ، فغر) . وذكر في البسيط (١/٤١٩) مثالًا آخر : رجع زيدٌ ورجعته .

(٢) أمأيتُ الدراهم : جعلتها مائة في العدد ، وأمأت : صارت مائة . ومثلها : آلفتها ، وآلَفَتْ هي . انظر : اللسان (مأى ، ألف) .

(٣) انظر : ٢/١٥٦ (الحمزاوية) .

(٤) هي الضمة التي بُنيت عليها الكلمة ، إذ يصير الاسم كاسم واحد لم يحذف منه شيء . انظر باب الترخيم في : الملخص ١/ ٤٧٧- ٤٨٥.

والبصريون يذهبون إلى أن هذه الأشياء لم تَفْعَل النَّقْل ؛ لم يَكُنْ : شَتِرَتْ عينُه ، فلما أرادوا النقل ، قالوا : شَتَرَها اللّٰه . ولو أرادوا النقل لقالوا : أَشْتَرَها اللّٰه ، وإنما معنى « شَتَرَهَا اللّٰه » : جعل فيها الشَّتر[1] . وكذلك الكلام في ما يأتون به من هذا النوع ، وكأنَّهم حملهم على هذا قلة مجيء مثل هذا . واللّٰه أعلم .

ثم قال : « **فالنَّقْلُ بالهَمْزَةِ عَكْسُ بناءِ الفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لأَنَّ بِناءَ الفِعْلِ لِلمَفْعُولِ [به] يَنْقُصُ مَعَهُ مَفْعولٌ** »[2] .

تحقيق الأمر أن يُقال : يَنْقُصُ معه منصوبٌ . وأما المفعول فلا يَنْقُص إنَّما ينقص معه الفاعل ؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ : ضُرِبَ زيدٌ ، فإنما نقص الفاعل ، وإذا قلت : أُعِطي زيدٌ درهمًا ، فقد ذَكَرْتَ المفعولين ، إلا أن أَحَدَهما أُقيم مقام الفاعل فرُفع ، والفاعلُ هو الذي نَقَص .

فكان الأستاذُ أبو علي يقول : هذا على حذف مضاف ، تقديره : ينقص معه إعرابُ مفعول .

ويمكن أن يُقال : هذا المفعول لَمَّا أُعْرِب إعرابَ الفاعل ، وأُسندَ إليه الفعل ، كما أُسْنِد إلى الفاعل ، صار بذلك من قَبِيل الفاعل ؛ لأن كُلَّ واحد منهما أُسْنِد له الفعل فرُفِع . والنحويُّون إنما جرى اصطلاحُهم في المفعول ، أن يطلقوه

---

(١) سيبويه (٥٧/٤) : ومثل ذلك : شَتِرَ الرجلُ ، وشَتَرَتْ عينَه . فإذا أردتَ تغيير « شَتِر الرجلُ » لم تقل إلا « أشترتُه » ، كما تقول : فَزِع وأَفْزَعْتُه . وإذا قال : شَتَرَت عينَه ، فهو لم يعرض لشتر الرجلُ ، فإنما جاء بيناء على حدة » . وقال في البسيط (٤١٩/١) : « وهذا عند البصريين إنما جاء بالاتفاق ، إنما معنى « شترها اللّٰه » : خلق فيها الشتر ، ليس الأصل : شَتِرت العينُ ، فلما أرادوا النقل قالوا : شترها ، لو أرادوا ذلك لقالوا : أشترها اللّٰه » .

(٢) الإيضاح ٧١ ، والمقتصد ٣٤٨/١ . و« به » التي وضعتها بين معقوفين زيادة منهما .

على المنصوب الذي جيء به فضلة . وأما ما جِيء له بالفعل ، فلا يُطْلَق عليه هذا الإطلاق[1] . وبعض المتأخِّرين من النحويِّين يُطْلِقُون على هذا المفعول فاعلًا ؛ لِما ذكرتُه[2] . واللّٰه أعلم .

فصل

قال : « وتقول : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا[3] **»** .

اعلم [٢٠٢] أنَّ الفعل المتعديَ إلى مفعولَيْنِ ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدها : ما يتعدَّى إلى مفعولَيْن ، ولا يجوز الاقتصار[4] على أحدِهما دون الآخر ، وذلك باب « ظننت » .

الثاني : ما يَتَعَدَّى إلى مفعولَيْن ، أَصْلُ أحدهما أن يكون بحرف الجر ، وذلك : أمرت زيدًا الخير .

---

(١) أُرَى أن اعتراض المؤلف شكلي ، فمقصود أبي علي أنه لا يوجد في حال بناء الفعل للمفعول الواحد مفعول في الكلام ، إذ يصبح نائبًا عن الفاعل ، وفي حال بناء فعل متعدٍّ إلى اثنين ، لا يكون موجودًا في الكلام سوى مفعول واحد . وعبارة أبي علي مطابقة لأصول الصنعة واصطلاحاتها . ولهذا فإن الجرجاني لم يجد ما يأخذه على العبارة . وكذلك كان حال العكبري . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٣٦٧.

(٢) ممن أطلق على نائب الفاعل اسم « الفاعل » الزمخشري في المفصل ، فقد قال في « باب الإضافة » : « وتضاف الصفة إلى فاعلها ، نحو : معمور الدار ، ومؤدَّب الخدام » . وقال صاحب نتائج التحصيل (ج ١، مج٣/٩٣١) : « ولم يذكر - أي الزمخشري - النائب إذ عَدّ المرفوعات ، ولا أخرجه من حَدّ الفاعل ، لتسميته إياه فاعلًا » . وانظر : المفصل ١٨، ١٩، ٢١.

(٣) الإيضاح ٧٢ ، والمقتصد ١/ ٣٥٠ ، وشرح العكبري ٢/ ٣٦٨.

(٤) الاقتصار عند النحويين : الحذف بغير دليل . والاختصار : الحذف بدليل . وفي باب « ظننت » يجوز الاختصار ولا يجوز الاقتصار . أما باب « أعطى » فيجوز فيه الأمران . انظر : البسيط ١/ ٤٢٠، والهمع ٥/ ٢٢٤- ٢٢٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧- ٤٢٩.

الثالث : ما يتعدَّى إلى مفعولَيْن ، وليس واحدًا من هذين النوعين .

فأمّا الأول والثاني ، فلا يُقام فيهما إلا الأوَّلُ ، وذلك قولك : ظُنَّ زيدٌ قائمًا ، وأُمِرَ زَيْدٌ الخيرَ ، واستُغْفِر اللّهُ الذنبَ ، وما أشبه ذلك . ولا يجوز أن يُقال : أُمِرَ الخيرُ زيدًا ؛ لأن « الخير » أصله أن يكون بحرف الجر ، وإذا اجتمع المفعول والمجرور ، فلا يُقام إلا المفعول . وكذلك : ظُنَّ زَيْدٌ قائمًا . ولا يقال : ظُنَّ قائمٌ زيدًا ؛ لأنَّ الأَصل مبتدأ وخبر ، وحَدُّ الخبر أن يكونَ ثانيًا عن المبتدأ ، وأنْ يأتيَ بعدَه[1] .

وأما القسم الثالث ، وهو باب « أعطى » فتقيمُ الأوَّلَ والثانيَ[2] . وإقامةُ الأوَّلِ أحسنُ . وتجوز إقامة الثاني ؛ لأنهما مفعولان وَصَلَ الفعلُ إليهما بنفسه[3] . ومن الناس من قال : لا يقام إلا الأول . ولا يُقام الثاني إلّا على طريقة القلب[4] .

وتجوز إقامةُ الثاني في باب « أمرت » على القلب ، كما جاء « أدخلت

---

(١) انظر : البسيط ٢/٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٧ . وعبارة المؤلف توهم أن إقامة الثاني ممنوعة بالإجماع . وصَرَّح ابن مالك بنسبة ذلك إلى الأكثرين ، وصحح الجواز إن أُمِن اللَّبْسُ ، ولم يكن ثاني المفعولين جملةً ولا ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا ، وقال : « إذا كان أَمْنُ اللبس مسوِّغًا لجعل الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا في كلامٍ واحدٍ ، نحو : خرق الثوبُ المِسْمارَ . و« بلغت سوآتِهم هجرُ » ، فجواز هذه المسائل وأشباهها أحقُّ وأَوْلَى » . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.

(٢) إذا أمن اللبس . فيقال : أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، ولا يقال : أُعْطِي عمرو زيدًا .

(٣) هذا مذهب أبي علي . (الإيضاح ٧٢، ٧٣) . واستظهره المؤلف في البسيط (٢/٩٧٠) صراحة . كما حَسّنه الجرجاني لأمرين : أحدهما : أن الأول هو الفاعل في المعنى ، والثاني : أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ . انظر : المقتصد ١/ ٣٥١.

(٤) إلى هذا ذهب الزجاجي في الجمل (٧٨) ، قال : « ولو قلت : أُعْطِي درهمٌ زيدًا ، وكُسِي ثوب زيدًا ، كان جائزًا . والأجود ما بدأنا به . وهذا مجاز » .

القَلَنْسُوَةَ في رأسي »[1] والأَصْلُ : أدخلت رأسي في القلنسوة . وهذا هو ظاهرُ كلامِ أبي القاسم[2] .

فإنْ كان الفعلُ يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين ، فلا يُقام إلا الأَوَّلُ ، ولا يُقام الثاني والثالث[3] ، فيقال : أُعْلِم زيدٌ عمرًا قائمًا ؛ لأنَّ الأَوَّلَ مفعولٌ صحيحٌ ، فانتصابُه بِحَقِّ الأصل ، والثاني والثالثُ هما في الأصل مبتدأٌ وخبر ، فحقُّهما أنْ يكونا مرفوعَيْنِ ، لكنهما نُصِبا على التَّشْبيه بباب « أعطيت »[4] . وسيأتي بيانُ هذا ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **ولو قُلْت : ضُرِبَ زَيْدٌ الضربَ ، لم يَسْتَقِمْ أنَ تَرْفَعَ « الضَّرْبَ » ، وتَنْصِبَ زَيْدًا ؛ لأن الضَّرْبَ مَصْدَرٌ ، وَلَيْسَ بمَفْعُولٍ به كالدِّرْهَمِ**[5] » .

قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ المَصْدَرَ لا يُقام إلا بثلاثة شروط :

---

(١) سلف الاستشهاد به قبل (ص ٥٣٦ ، ٥٧٧) .

(٢) في هذا الباب « أمرت » يوافق المؤلفُ الزجاجيَّ في المنع ، وأَنَّ ما يرد من ذلك محمولٌ على القلب . انظر : البسيط ٢/ ٩٦٩، ٩٧٧.

(٣) أجاز ابن مالك إقامة الثاني ، قال : « ويجوز أن يقال في « أعلمت زيدًا كبشَك سمينًا » : أُعلم كبشُك سمينًا زيدًا ، لأن « زيدًا » و« الكبش » مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية ، فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجهٍ لا يُخِلُّ بفهمٍ ، ولا يُوقع في وهم » . شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.

(٤) وذلك أن باب « أعلم » منقول بالهمزة أو بتضعيف العين من باب « ظن » الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وإنما شُبه به لأنَّ الثاني والثالث هما لشيء واحد ، كما كان الأول والثاني في ذاك لشيء واحد . ولعل الأولى بالمؤلف أن يقول : على التشبيه بباب « ظن » ، لكنه قال : باب أعطيت ، لأن « ظن » محمول عليه ، فكأن « أعلم » محمول عليه أيضًا . انظر : الإيضاح ١٧٥، وكلام المؤلف في : ٢/ ٢٢، ٢٤ (الحمزاوية » .

(٥) الإيضاح ٧٣، والمقتصد ١/ ٣٥٢، وشرح العكبري ٢/ ٣٧٠.

أحدها : أن يكون مفيدًا .

وخالف بعض الناس في هذا ، فقال : يُقام المصدر وإنْ كان مؤكِّدًا ، فيقال : سير بزيد سيرٌ[1] .

وقد منعه أبو علي بعد هذا[2] - وهو الحقُّ ، واللّه أعلم - ؛ لأَنَّ المسند والمسند إليه من شرطِهما أن يُفِيدَ كُلُّ واحد منهما ما لا يفيدُه الآخر ، وألا يأتيَ أحدُهما توكيدًا لمقتضَى الآخَر . ولو جاز أن يأتي توكيدًا ، لجازَ أنْ يَسْقُط ؛ لأن التوكيد ليس بضروريٍّ في الكلام ، ولو سَقط لجاء الكلام غَيْرَ مركَّب ، ولَبُنِيَ الكلامُ من لفظٍ واحدٍ . وهذا لا يكون . وقال سيبويه : « هذا بابُ المسند والمسند إليه » ، ثم قال : « وهو ما لا يستغني أحدُهما عن صاحبه ، ولا يَجِدُ المتكلم منه بُدًّا »[3] وبلا شك أنَّ المؤكِّد يَستَغْني عن التوكيد . فلهذا لا يُقام المصدر حتى يُفِيد النَّوْع أو [٢٠٣] يفيد العدد . فإن أفادهما كان أقوى في الإقامة[4] .

---

(١) النحويون في بناء الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله للمصدر المؤكد ورفعه به على ثلاثة مذاهب : أولها المنع ، وهو ما يقتضيه كلام سيبويه ، وهو قول أبي علي ، والمؤلف . وثانيها : المنع أيضًا ، ولكن إذا لم يكن هناك غيره . فإن كان فيه غيرُه جاز ، فتقول : سير بزيد سيرٌ ؛ لأن المصدر قد أفاد بالمجرور . ورَدَّ هذا المؤلف . وثالثها : الجواز على كل حال . وهذا الأخير أضعفها (البسيط ٢/ ٩٦٢- ٩٦٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٦، ١٢٧) ويعرض المؤلف للمسألة بعد بتفصيل . انظر : ص ٨٨٢ وما بعدها .

(٢) في باب « إن » ، قال : « ومن ثم ضعف : سير به سيرٌ ، لأن قولك : سير به ، قد عُلم منه السيرُ ، إلا أن تريد بقولك « سير » ضربًا من السير ، أي سيرٌ واحدٌ ، لا سيران » . الإيضاح ١٢٠.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣. ولفظه : « هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا » .

(٤) إذ الإسناد إليه لا يخلو من فائدة ، فيقال : سير بزيد سيران ، أو سير بزيد سير طويل .

وهذا الذي ذكرتُه مُطَّرِدٌ ، مالم يكن معك ظرفٌ غيرُ متصرِّف ، فيلزمك أن تقيم المصدر ، وإن كان مؤكِّدًا ؛ لأَنَّ الظرفَ غَيْرَ المتصرِّف لا يُرْفَع[1] . وعلى هذا جاء قوله - سبحانه - : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾[2] . وعليه جاء قول النابغة[3] :

فَيَالَكَ مِنْ ذِي حاجَةٍ حِيل دُونَها ... وَمَا كُلُّ ما يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نائِلُهْ[4]

ومَجْرَى هذا مَجْرَى : ضَرَبَ زيدًا ضاربٌ . واللّهُ أعلم .

الثاني : أن يكون قد نُصِبَ نصب المفعول به ؛ لأَنَّ هذه البِنْيَةَ إنما بُنِيَتْ للمفعول به ، فلا يَرْتَفِعُ بها إلا هو ، وما نُصِبَ نصبه اتِّساعًا . وقد تقدَّم هذا[5] .

---

(١) فهل يُسند إليه منصوبًا محكومًا لمحله بالرفع ؟ الجواب : لا ، لأَنَّ الظرف لم يُحْكَمْ له بمثل ذلك ، خلافًا للمجرور . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٢٧.

(٢) سبأ ٥٤ . والإشكال أن في الآية ظرفًا غير متصرف ﴿ بينهم ﴾ ، فلا بد من إقامة ضمير المصدر وإن كان مؤكِّدًا . وخَرَّج المؤلف هذه الآية ونحوها في البسيط (٢/ ٩٦٥- ٩٦٧) نقلًا عن أبي علي على أنْ تكون من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فتكون بمنزلة : سير سيرٌ شديد ، والمصدر إذا وُصف كان مفيدًا . ومنع أن يكون ﴿ بينهم ﴾ حالًا من المصدر المتضمَّن في الفعل ، لأن من شرط الحال أن تكون بعد تمام الكلام ، ولو قيل : حيل ، وسكت ، لم يكن كلامًا . اهـ . بتصرف . واستشهد المؤلف بها بعد (ص ٨٩٢) .

(٣) كذا . وليس للنابغة ، بل هو لطَرَفَةَ بنِ العبد . ونسبه للنابغة على الصواب في الملخص ١/ ٢٩٢. وكذا فعل أيضًا بعدُ (ص ٦٠٣) ، فلعله وَهْمٌ منه ، أو من الناسخ .

(٤) من الطويل . حيل : مَنَع . يهوى : يُحِبّ . نائله : مُدْرِكُه . والشاهد : إسناد « حيل » إلى ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، لأن الظرف غير المتصرف « دونها » لا يُرْفَع . وخَرّجه الجمهور على أن الضمير يعود إلى مصدر مقترن بـ « أل » العهدية ، أو إلى مصدر موصوف بـ « دون » ، كأنه قيل : حيل حول واقع دونها . وقيل : إن « دون » هنا نائب فاعل ، وخرجت عن الظرفية . والبيت في : ديوان طرفة ١٢٣، والتصريح ١/ ٢٩٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٥، والعيني ٢/ ٥١٠، والأشموني ١/ ١٨٣. واستشهد به المؤلف بعد (ص ٨٩٢) ، وفي : الملخص ١/ ٢٩٢.

(٥) انظر : ص ٦٣٣ .

الثالث : ألّا يكونَ مَعَنا مفعولٌ به حقيقةً . وهذا – بلا شك – بَيِّنٌ ؛ لأن الحقيقةَ أولى من المجاز . واللّٰه أعلم .

وكذلك الظَّرْفُ ، قد تَقَدَّم أنه لايقام إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون متصرفًا[1] .

الثاني : أن يكون قد نُصب نصب المفعول به اتساعًا .

الثالث : ألا يكونَ مَعَنا مفعولٌ به حقيقة[2] .

وسواءٌ في هذا ظرفُ الزمان وظرفُ المكان .

وكذلك المجرور لا يقام بحضرة ما يصلُ الفعل إليه بنفسه .

فإذا اجتمع المجرور ، وظرفُ الزمان ، وظرفُ المكان ، والمصدر ، بالشروط المذكورة ، فأنت بالخيار : إنْ شئتَ أقمتَ المصدر ، وإن شئتَ أقمتَ ظرفَ الزمان ، وإن شئتَ أقمتَ ظرف المكان ، وإن شئتَ أقمتَ المجرور[3] ، إلا أن

---

(١) تصرُّف الظرف : خروجه عن الظرفية ، والذي لا يتصرف مثل « سحر » ليوم بعينه ، و« ثَمَّ » . وقَيَّد ابن مالك الظرف بالإضافة إلى التصرف بالاختصاص ، فالظرف غير المختص لا يصلح للنيابة مثل : وقت وزمن ومدة ، فلا يقال : سير وقتٌ ، لعدم الفائدة ، ويقال : سير وقتٌ طويل . وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، فيقول : جُلِس عندك . وضعّفه ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٢٧، ١٢٨.

(٢) أجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده . وقال ابن مالك : وبقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه واردٌ عن العرب . واستشهد بقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون ﴾ . (انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٢٨) . والمسألة فيها خلاف بين البصريين أنفسهم ، بعضهم منع ، وبعضهم أجاز . وضَعَّف العكبري الجواز ، وأوّل ما ورد عليه من قراءات وشعر . انظر : اللباب ١/ ١٥٩– ١٦١.

(٣) ذلك أن هذه الأشياء متساوية في استحقاق محل الفاعل لعدم التفاضل بينها ، كذا قال الجرجاني . والمؤلف يفاضل ، فالمصدر عنده أولى . وانظر : المقتصد ١/ ٣٥٣.

إقامة المصدرِ أحسنُ ؛ لقوّة وصول الفعل إليه ، وأنه يطلبه بحروفه . قال اللّٰه – سبحانه –: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[1] .

ثم قال : « **وتَقُولُ : ذُهِبَ بِزَيْدٍ** »[2] .

اعلم أن هذه البنية طالبةٌ لـ « زيد » بالرَّفع ؛ لأنه عُمْدَتُها ، لكن لَـمّا لم يصلْ إلا بحرف الجر ، صار حرفُ الجر طالبًا بالخفض ، لإضافة الفعل إلى الاسم ، والخفضُ يكون مع الإضافة ، فقد اجتمع على الاسم طالبان : الفعل والحرف ؛ الفعلُ يطلبه بالرفع ، والحرفُ يطلبه بالخفض ، ولا يجوز أن يظهر في الاسم عملان ، فلم يكن بدٌّ من ظهور أحدهما في اللفظ ، وتعليقِ الآخر ، وجعلِه عاملًا في الموضع ومعلَّقًا عنه . فتعليق الفعل أولى ؛ لأن الأَفْعَال قد وُجد فيها ذلك ، على حسب ما أُبيِّنُهُ[3] ، إن شاء اللّٰه . ومنه ما قد مضى[4] . ولم يأتِ التعليقُ في الحروف إلا ما أنشده ابن جني[5] :

* ولا لِلِمابهم أبدًا دواءُ[6] *

---

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) الإيضاح ٧٣ ، والمقتصد ١/٣٥٣ ، وشرح العكبري ٢/٣٧١ .

(٣) انظر : ص ٩٦٠ .

(٤) انظر : ص ٦٠٣ .

(٥) لمسلم بن مَعْبَد الوالبيّ الأسديّ ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، أورد له البغدادي قصيدة ، منها البيت الشاهد . انظر : الخزانة ٢/ ٣٠٨– ٣١٢، والأعلام ٧/ ٢٢٣.

(٦) عرضت له قبل (ص ٦٠٣ ، ح ٢) . وهو من الوافر . ويُرْوَى :

* وما بِهِمُ مِنَ البَلْوَى دَواءُ *

وعليه فلا شاهد . وهو في : معاني الفراء ١/ ٦٨، والخصائص ٢/ ٢٨٢، ٢٨٤، وسر الصناعة ١/ ٢٨٢، ٣٣٢، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، والإنصاف ١/ ٥٧١، وابن يعيش ٧/٤٣ و٨/١٧ و٩/ ١٥، والمقرب ١/ ٢٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٣، ورصف المباني ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، =

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُعْرَف .

ثم نَظَّره[1] بقول العرب : **ما جاءني مِنْ أَحَدٍ**[2] .

لأنَّ حروف الجر - زوائدَها وغَيْرَ زوائدِها - سواءٌ ، تَعْمَلُ الخفضَ ، ولا يكونُ فيها تعليقٌ . واللّه أعلم .

ومن هذا : « لا أبالك » ؛ اللامُ زائدةٌ بين المضاف والمضاف إليه . وقال ابن جني : هي العاملة ؛ لأن الحروف لا تُعلَّق[3] . وقد جاء التعليقُ في الأسماء ، قال :

* بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ[4] *

وسيعود الكلام [٢٠٤] في هذا ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : « **وَمَنْ قَرَأَ** : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾[5] ،

= والهمع ٤/٣٩٦ و٥/ ٢١٠، ٣٤٨، والعيني ٤/ ١٠٢، والخزانة ٢/ ٣٠٨، ٣١٢. واستشهد به في : البسيط ١/ ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٥٧.

(١) فاعل « نَظَّره » أبو علي . والهاء عائدة على قوله قبل (ص ٦٥١) : ضرب زيدٌ الضربَ ، لم يَسْتَقِمْ .. الخ .

(٢) الإيضاح (٧٣) ، والمقتصد (١/٣٥٣) : ما جاءني من رجل .

(٣) ابن جني : « وذلك أن الحرف العامل ، وإن كان زائدًا ، فإنه لا بُدَّ عامل » ، وقال : « وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة ، نحو قولهم : لا أبالك ، ولا يدي لك بالظلم ، أي لا أباك ، ولا يديك » . (الخصائص ١/٣٤٣، ٣٤٤) . وانظر : ص ٦٠٣ ، ح ٢ ، وزد على ما في مصادرها : المقتضب ٤/ ٣٧٣- ٣٧٥، والخصائص ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) تقدم في ص ٦٠٤ . والتعليق عليه ثمة .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ .

فارتفــع ﴿ رِجَالٌ ﴾[1] بفِعْلٍ[2] مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ ، كأنَّهُ قالَ : يُسَبِّحه فيها رجالٌ » .

قرأ ابنُ عامر وأبو بكر[3] ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ بضم الياء وفتح الباء ، مبنيًّا للمفعول . وقرأ الباقون ببناء الفعل للفاعل[4] .

فمن قرأ ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ببناء الفعل للفاعل ، فالفاعل ﴿ رِجَالٌ ﴾ . ومن قرأ ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ ببناء الفعل للمفعول ، فيرتفع ﴿ رِجَالٌ ﴾ بفعل مضمر ، تقديره : يسبحه رجال ، كما تقول : رُكِبَ الفرسُ زيدٌ ، أي ركبه زيدٌ .

وعلى هذا قُرِئَ في غير السَّبْع : « وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ »[5] فـ « شُرَكَآؤُهُمْ » فاعل بفعل مضمر ؛ تقديره : زَيَّنَه شركاؤهم .

وعلى هذا ما أنشده أبو علي[6] :

---

(١) الإيضاح (٧٣) ، والمقتصد (١/٣٥٤) : فارتفاع .

(٢) الإيضاح : بشيء . والمقتصد : بفعل ، موافقًا لما هنا .

(٣) عن عاصم .

(٤) السبعة ٤٥٦ ، والإقناع ٢/٧١٣ ، والنشر ٢/٣٣٢ . وانظر في إعراب الآية : كشف المشكلات ٢/ ٩٤٧، ٩٤٨، والبحر ٦/ ٤٢١، والدر المصون ٥/ ٢٢١.

(٥) الأنعام ١٣٧ . وهذه القراءة ببناء « زين » للمجهول ، ورفع « قتل » وجر « أولادهم » ورفع « شركاؤهم » هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن البصري ، وعبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . وفي الآية قراءات أخر ، انظرها مع توجيهها في : المحتسب ١/ ٢٢٩- ٢٣١، وكشف المشكلات ١/٤٣٢ و٢/ ٩٤٩، ٩٥٠، والبحر ٤/ ٢٣١، والدر المصون ٣/ ١٨٦.

(٦) للحارث بن نَهيك ، كذا في إحدى نسخ الإيضاح (٧٤) ، وفي سيبويه (١/٢٨٨) ، وابن يعيش ١/ ٨٠. وقال النحاس (شرح أبيات سيبويه ١٣٢) : لبيد . وتابعه الأعلم (حاشية الكتاب ١/ ١٤٥) ، وابن بري (٩٤) ، والعكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٣٧٤) ، والقيسي (١/ ١٠٩) وابن =

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[1]

تقديره : يَبْكِيه ضارعٌ لخصومة ، أي أن « يزيد » كان عَضُدًا للمظلومين ، وكهفًا للمساكين والمحتاجين ، فلما مات هلك هذان الصنفان ، فليبكياه .

وهذا مما يدل على أنَّ بِنْيَةَ الفاعل هي الأصل ، وأن بنية المفعول ثانية ؛ لأن العرب أتت بالمفعول فضلةً في بنية الفاعل ، فتقول : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، وتنصب « عمرًا » بـ « ضرب » ، وإن كان « ضرب » مبنيًا بالفاعل ، ولا تأتي بالفاعل فضلةً في بنية المفعول ؛ لأن بنية المفعول ليست بأصل ، وإنما حدثت عندما أريد حذفُ الفاعل لوجهٍ من الوجوه المذكورة أولًا[2] .

= هشام (تخليص الشواهد ٤٨٠) . وقال أبو عبيدة (مجاز القرآن ١/ ٣٤٩، ٤٠٥) : نَهْشَل بن حَرِّي . وصحَّحه البغدادي (الخزانة ١/ ٣٠٣) ، و(شرح أبيات المغني ٧/ ٢٩٥- ٢٩٧) . وانظر أيضًا : العيني ٣/ ٤٥٤- ٤٥٦ . وقيل : نهشل بن ضمرة ، وصَحّحه العيني . وقيل : الحارث بن ضرار . وقيل : مُزَرِّد أخو الشماخ . وقيل : المهلهل . وقيل : أوس بن حجر . وقيل : مرة النهشلي . وانظر : ابن بري ٩٤، ح ١، فثمة فضل بيان وتفصيل .

(١) من الطويل . وفي الإيضاح : ليبك ، بالبناء للمعلوم . وعليه فلا شاهد . لخصوصة . ولعله تحريف ، ففي المصادر التي اطلعت عليها جميعًا : خصومة . ممن تطيح . وروى أبو علي في التذكرة : قد طَوَّحَتْه ، نقله عنه القيسي ، وكذا روى البغدادي . يزيد : أخو نهشل . ضارع : ذليل خاضع . لخصومة : من أجل خصومة . المختبط : الطالب للمعروف . الطوائح : المهالك . يبكي الشاعر أخاه ، ويصفه بأنه كان ناصرًا للمظلوم مواسيًا للمحتاج . والبيت ، فضلًا عن مصادر ح السالفة ، في : ملحق ديوان لبيد ٣٦٢، وشعر نهشل ١٠٨، والكتاب ١/ ٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، والأصول ٢/ ٣٢٧، وكتاب الشعر ٢/ ٤٦٤، ٤٩٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، والمحتسب ١/ ٢٣٠، والمقتصد ١/ ٣٥٤، والنكت ١/ ٣٥٣، وتحصيل عين الذهب ١٩٥، ٢٢٦، وكشف المشكلات ٢/ ٩٤٨، والأساس واللسان والتاج (طيح) ، والمغني ٢/ ٨٠٧، والهمع ٢/ ٢٥٨. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٨٥) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٣٤١.

(٢) انظر : ص ٦٣٦ .

فإذا أردْتَ أن تذكر الفاعل بعدما بنيتَ الفعل للمفعول به ، فسبيلك أن تأتيَ به في جملة ثانية ، فترفعُه بفعل مضمرٍ يدلُّ عليه الفعلُ الأول ، فتقول : رُكب الفرسُ زيدٌ ، التقدير : ركبه زيد .

ومما استدلُّوا به على أن بنية الفاعل هي الأصل أنهم قالوا : قُووِلَ ، ولم يُدْغِمُوا الواوَ في الواو ؛ لأن الأصل « قاول » ، ثم لَمَّا بُني الفعلُ للمفعول غُيِّر وضُمَّ أوَّلُه ، فانقلبت الألف واوًا ، فقيل : قُووِلَ ، فالواو الأولى كأنَّها الألف ؛ إذ هي بدلٌ منها ، وكما لا تكونُ الألف مدغمةً في الواو لا يُدْغَم ما انقلبت عنها في الواو .

وكذلك استدلُّوا أيضًا بقولهم : بُويِعَ . وعندهم إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواوُ ياءً ، كما قالوا : مَرْمِيّ ، الأصل : مَرْمُويٌ .

وكذلك قالوا : سيّدًا وليًّا وطَيًّا ، الأصل : سَيْوِد ولَوْي وطَوْي ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت في الياء ؛ لما ذكرتُه من أن الواوَ والياء إذا اجتمعتا ، وسبقتْ إحداهما بالسكون ، قُلبت الواوُ ياءً . وهم قد قالوا : بُويِعَ ، ولم يقلبوا ، وإن كانا قد اجتمعا بالشرط الموجب للقلب ؛ لأنَّ الأصل : بايع ، فلما غُيِّر الفعل للمفعول ، صارت الألفُ واوًا ، فهذه الواوُ بَدَلٌ من الألف ، فكما أن الألف لا تُدْغم في الياء ، فكذلك لا يُدْغَم ما يُبدل منها . والله أعلم .

[٢٠٥]وأقوى ما يُسْتَدَلُّ به على أنَّ الأصل بنيةُ الفاعل ما ذكرته أولًا . وأما : قُوول وبُويع ، فقد يُقال : امتنع الإدغام ؛ لِما يُؤَدِّي من الالتباس ، واختلاطِ الأبنية ؛ ألا ترى أنهم لو قالوا : قُوِّلَ ، لاحْتَمَلَ أنْ يكون مبنيًا من « قَوَّل » . وكذلك لو

قالوا : بُيِّعَ ، لاحْتَمَلَ أنْ يكون من « بَيَّع » ؛ ألا ترى أنَّه لو قِيل لك : ابْنِ فَوْعَلًا من البيع ، لقلتَ : بَيَّع ، ومن « القول » : قَوَّل . فإن قيل لك : رُدَّهما إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، قلتَ : بُويع وقُووِل ، ولم تَقُلْ : قُوِّل وبُيِّع ؛ لأنه لو قيل ذلك لالْتَبَسا بهما ؛ إذا بُنِيا من « فَعَّل » . واللّه أعلم .

* * *

باب
الأَفْعالِ الَّتِي لا تَتَصَرَّفُ[1]

اعلم أنَّ الفعل الذي لا يتصرَّف لا بُدَّ أن تُزال بِنْيَتُه عما كانت تدلُّ عليه من الزمان . وحيئنذ يصحُّ أن يُقال في الفعل : « غير متصرف » ؛ لأنَّ التصرُّفَ هنا اختلافُ الأبنية ؛ لاختلاف الأزمنة[2] .

وأما إنْ بقيت بنيةُ الفعل دالَّةً على الزمان الذي وُضعت له ، ثم لم يُسْتَعْمَلْ منه غيرُ ذلك ، فلا يُقال فيه : « غير مُتصرف » ؛ إنَّما يُقال فيه : استُغني بشيء عن شيء ، وهو مع ذلك يُحْكَمُ عليه بالتَّصَرُّفِ ، وذلك أن العرب تقول : يذر ويدع[3] ، ولا تقول : وذر[4] ولا ودع ، ولا واذر ولا وادع[5] ، ولا وَذْرًا ولا وَدْعًا ؛ لأنهم استغنوا عنها بـ« تَرَكَ » و« تارك » و« تَرْك » ، فلا يقال في هذا :

---

(١) في المخطوطة والإيضاح (٧٥) : لا تنصرف . وهو تصحيف بيِّن . والتَّصويب مِنَ : المقتصد ١/ ٣٥٥، وشرح العكبري ٢/ ٣٧٦.

(٢) سيبويه (١/١٢) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » . والجرجاني (المقتصد ١/ ٣٥٥) : « معنى امتناع التصرف أن لا يأتي فيه المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي » .

(٣) عقد أبو علي في العضديات (ص ٨٠) مسألة (٣٢) لـ« يذر ويدع » .

(٤) قرأ عروة بن الزبير : ﴿ما وَدَعَك ربك﴾ . (المحتسب ٢/ ٣٦٤) . واحتج أبو علي بهذه القراءة على استعمال ماضي « يذر » ، ولكنه قال : وليس بالشائع . انظر : العضديات ٨٠.

(٥) أبو علي : « ولم يجئ منها اسم الفاعل أيضًا ، فيقال : وادع ولا وذار ، إلا في شيء أنشده البغداديون ، وهو :

وأَيُّهــما ما أَتْبعَـــنَّ فإنّني ... حَزِينٌ على تَرْكِ الَّذِي أَنا وَادِعُ

وليس بالشائع » . العضديات ٨١.

« غير متصرف » ؛ لأن « يذر » يَدُلُّ على ما وُضعت عليه بنية « يفعل » ، وهو الحال والاستقبال ، يقال : يذر ويدع الآن ، ويذر ويدع غدًا . فهذا بمنزلة : يهب الآن ، ويهب غدًا ، فكان القياس إذا أرادوا الماضي أن يقولوا : وذر ، كما قالوا : وهب ، لكنهم استغنوا عنه بـ « ترك » . وكذلك كان القياس أن يقولوا : واذرًا ، لكنهم استغنوا عنه بـ « تارك » . وكذلك القياسُ أن يقولوا : « وَذْرًا » في المصدر ، لكنهم استغنوا عنه بـ « تَرْك » .

وليس كذلك الفعلُ الذي لا يتصرَّفُ إنَّما أُزيلت بنيتُه عن الدلالة على الزمان الذي كان وُضع له ؛ ألا ترى أن « عسى » لو بَقِيَتْ بنيتُها دالَّةً على الزمان الذي وضع له لَدَلَّتْ على الماضي ، وأنت إذا قلت : عسى زيد أن يقوم ، فأنت في حال رجاء . وكذلك : ما أحسن زيدًا ، فالحُسْنُ هنا حاضر ، وأنت متعجِّبُ منه . وهذه البنيةُ لو بقيت على ما كانت عليه لدَلَّتْ على حُسْنٍ قد وقع ، وانقطع . وكذلك إذا قلت : نعم الرجل زيدٌ ، وبئس الرجل عمروٌ ، فـ « نعم » دالَّةٌ على علو وشرف في الوقت . وكذلك « بئس » دالَّةٌ على رداءةٍ في الوقت .

وإذا أردْتَ في هذا كلّه الدلالةَ على الماضي ، أدخلْتَ « كان » فتقول : ما كان أحسن زيدًا ، وكذلك : كان زيد نعم الرجل ، و: كان عمروٌ بئس الرجل ، وكان زيدٌ عسى أن يَحُجَّ . فلو بقيتْ البنيةُ دالَّةً على الزمان الماضي ، لم يُحتَجْ إلى « كان » ؛ لِتَدُلَّ على ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يُحتَاج في « قام زيد » إلى ذلك ؛ لأنه يُفْهَمُ من هذا أنَّ [٢٠٦] القيام في ما مضى ، وكذلك : رُمي عمرو ، وأُكْرِم خالد ، وجُهِل زيد ، يَدُلُّ على حَدَثٍ وزمان ماضٍ .

فإذا تقرَّر ما ذكرتُه ، فيُرْجَعُ إلى الأفعال التي لا تتصرَّف . ذكر أبو علي أنها أربعةٌ[١] . وزاد غيرُه : ليس[٢] ، وحبذا[٣] ، فجعل الأفعال التي لا تتصرف ستةً . والذي يَثْبُتُ منها ما ذكره أبو علي .

أما « حبذا » ، فليست بفعل الآن ، بدلالة أنَّ الأفعال لا تُرَكَّب[٤] ، لا يكون

---

(١) عسى ، ونعم ، وبئس ، وفعل التعجب . وسقطت « عسى » من الإيضاح (٧٥) في السطر الأول من الباب ، وذكرها في السطر الثاني ، وهي ثابتة في : المقتصد ١/ ٣٥٥، وشرح العكبري ٢/ ٣٧٦.

(٢) « ليس » فعل لا يتصرف عند سيبويه (١/٤٦ و٢/ ٣٧) ، وجمهور النحويين . ودليل فعليتها عندهم اتصال الضمائر المرفوعة البارزة ، وتاء التأنيث . وإنما خرجت من حسبان أبي علي في هذا الموضع لأنها عنده حرفٌ – في أحد قوليه . وعلى قوله الآخر إنها فعل ، فهي بين الأفعال التي لا تتصرف . وسبق أبا علي في القول بحرفيتها ابن السراج وابن شقير . وحاول المالقي أن يوفِّق بين القولين فقال : « ليس » ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية . ولذلك وقع فيها الخلاف .. والذي ينبغي أن يقال فيها : إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف لا غير كـ « ما » النافية » . انظر : رصف المباني ١٤١، والجنى ٤٥٩. واعتذر العكبري لأبي علي عن عدم ذكرها هنا من وجهين : أحدهما : أنه ذكرها في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . وثانيهما : أنها شديدة الشبه بالحرف ، فلم تتمحَّض فعلًا ، فلم يذكرها مع الأفعال المحضة .

وقد أفاض أبو علي في الحلبيات (٢١٠- ٢٧٠) في الاستدلال على حرفيتها . وظاهر كلامه في « باب الأفعال التي لا تتصرَّف » أنها فعل . (انظر : شرح العكبري ٢/ ٣٧٧، والارتشاف ٢/ ٧٢، والمغني ١/٣٧٦ وما بعدها) . وأشار ابن مالك (شرح التسهيل ١/٣٧٩) إلى اضطراب أبي علي في « ليس » .

(٣) « حبذا » عند أبي علي اسم . وعلى هذا معظم النحويين . واعتذر العكبري له عن عدم ذكرها هنا بأنها مركبة مع « ذا » ، عند قوم ، فصار لها حكم الأسماء حتى حُكم عليها بالابتداء . وإذا لم تكن مفردة لم تذكر مع المفردات . (انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨) . وفي « حبذا » ثلاثة آراء : أولها أنها اسم ، وثانيها أنها فعل ، وثالثها أنها جملة مركبة من فعل ماض وفاعل . انظر : أسرار العربية ، ١٠٧- ١٠٩.

(٤) يرى ابن السراج أن « حب » فعل رُكِّب مع « ذا » ، وهو اسم (الأصول ٢/ ١٤٥) . وعقد أبو علي مسألة خاصة بـ « حبذا » رَدّ فيها أدلة القائلين بتركيبها . انظر : البغداديات ٢٠١- ٢٠٤ (المسألة ٢٤) .

التركيب في الأفعال ، ولا في ما أُخِذَتْ منه الأفعالُ ، وهي المصادر ، ولا في الصفات الجاريةِ على الأفعال . وإنما يكون التركيبُ في الأسماء ، نحو : بعلبك ، ومعد يكرب ، وما أشبه ذلك ، وفي الحروف ، نحو : هَلّا ، ولولا .

وإنّما ينبغي أنْ يُقال في « حبذا زيد » : إن حبذا اسمٌ بمنزلة : « المعظم زيد » ، وإن كانت « حَبَّ » في الأصل فعلًا ماضيًا ، لكنها صارت بمنزلة الاسم ، وأُجْرِيَتْ مُجْرَاه ، كما تُجْرَى الحروفُ مُجْرَى الأسماء ؛ ألا ترى أنَّ « على » حرف ، ثم إن العرب تقول : مِنْ عليه ، فتجعلُها اسمًا ، وكذلك « عن » حرف ، ثم إن العرب أجرتْه مُجْرَى الأسماء ، فقالت[1] :

* مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[2] *

ويمكن أن يكون « ذا » مع « حَبَّ » بمنزلة « نعم » مع الضمير[3] في قولك :

---

(١) قالت (كذا) في المخطوطة . ولعله يريد العرب ، فالقائل : عمير بن شُيَيْم القُطامي ، وهو شاعر فحل حُلْو الشعر ، رقيق الحواشي ، عَدَّه ابن سَلّام (٥٣٥/٢) في الطبقة الثانية من فحول الإسلام .

(٢) من البسيط . وصدره :

* فَقُلْتُ للرَّكْب لمّا أنْ عَلا بهِمُ *

الرَّكْب : جمع راكب ، أو اسم جمع . علَا بهم : جعلهم يَعْلُونَ . الحُبَيّا : موضع بالشام . نظرة قبل : لم يتقدَّمها نظر ، والمراد لم يرها أحد من قبله . والشاهد : استخدام « عن » اسمًا بمعنى « جانب » ، بدليل دخول حرف الجر عليه .

والبيت في : الديوان ٢٨ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والحلل ٧٥ ، وأسرار العربية ٥٥ ، وابن يعيش ٨/ ٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦ ، والمقرب ١/ ١٩٥ ، ورصف المباني ٣٦٧ ، والجنى ٢٦٠ ، واللسان (عنن ، حبا) ، والعيني ٣/ ٢٩٧. واستشهد به في : البسيط ١/ ٨٤٨ ، ٨٧٢.

(٣) يريد أن « ذا » اسم مبهم يُنْعَتُ بالأجناس ، وحُكْمُ « حَبَّ » هنا كحكم « نعم » ، فَرَكَّبوه مع « ذا » لينوب عن أسماء الأجناس ، إذ لا يُنْعَتُ إلا بها ، والنعت والمنعوت شيء واحد ، كما أن « ذا » مبهم ، فصار بمنزلة المضمر في « نعم » ، ولذلك فُسِّرَ بالنكرة ، كما يُفَسَّر « نعم » ، فقياسهما واحد . انظر : ابن يعيش ٧/ ١٤٠.

نعم رجلًا زيدٌ . ولا تكون « ذا » إشارة إلى « زيد » .

ومن الناس من قال في « حبذا » : إن « حَبَّ » فِعْلٌ رَفَع « ذا » ، و« ذا » اسمُ إشارة إلى الممدوح[1] .

ويبطل هذا بأنه لم يُثَنَّ ولم يُجْمَعْ . ولو كان كذلك لقيل : حبذان ، وحَبَّ أُولَاءِ ، وحَبَّ ذِي . واللّه أعلم .

وأمّا « ليس » ، فهي - وإنْ لم تكن متصرفة تختلف أبنيتُها ؛ لاختلاف الزمان - قد عُوِّضت من ذلك تقييدَ خبرِها بالأزمنة الثلاثة ، قالوا : ليس زيد قائمًا أمس ، وليس زيد قائمًا الآن ، وليس زيد قائمًا غدًا[2] ، فصار تقييدُ خبرها بالزمان عوضًا من اختلاف أبنيتها للدلالة على الزمان .

ويدلُّك على أن « ليس » جَرَتْ عندهم مَجْرَى المتصرفة أنها تتصرفُ في معمولها ، فيُقَدَّم خبرُها على اسمها ، فتقول : ليس قائمًا زيد . ولا أعلم في هذا خلافًا[3] . وسيبويه وأكثر النحويين يُجْرُون مُجْرَى تَقَدُّمِ خبرِها على اسمها ،

---

(١) انظر : أسرار العربية ١١٠ ، وابن يعيش ٧/١٤٠ .

(٢) يرى الزمخشري أنَّ « ليس » لا تكون إلا لنفي الحاضر ، ولا يُنْفَى بها في المستقبل . هذا هو الأشهر . وقد أجاز ذلك المبرد وابنُ درستويه . وإيراد ابن أبي الربيع للمثال يدل على متابعته الأخيرَيْن . وصَحَّح ابن مالك عدم قصرها على نفي الحال ، وساق شواهد كثيرة من القرآن والشعر . ونقل عن الشلوبين أنها لنفي الحال إذا لم يكن الخبر مخصوصًا بزمن . انظر : ابن يعيش ٧/ ١١٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٠.

(٣) الحق أن فيه خلافًا ، فبعض النحويين يُغَلِّب على « ليس » جانب الحرفية ، فيجريها مُجْرَى « ما » النافية ، فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، فلا يقولون : ليس قائمًا زيد ، ولا قائمًا ليس زيدٌ ، أشار ابن يعيش إلى هذا الخلاف نقلًا عن ابن درستويه ، كما أشار إلى أن السيرافي وأبا علي قالا بأنه لا خلاف في تقديم خبر « ليس » على اسمها . والمؤلف يتابعهما . انظر : ابن يعيش ٧/ ١١٤.

تَقَدُّمَها عليها ، فيقولون : قائمًا ليس زيدٌ[1] . والمبرد يمنع ذلك[2] . وما أجازه من تقدُّم الخبر على الاسم حجةٌ عليه . وسيأتي الكلام في هذا مستوفًى في « باب كان »[3] ، إن شاء اللّه .

والدليلُ على أنَّ « ليس » فعلٌ :

إلحاقُها علامةَ التأنيث ؛ لتأنيث ما تُشْغَلُ به ، فتقول : ليست هند قائمة ، كما تقول : ضربت هندٌ زيدًا .

ولحاق ضمائر الرفع لها ، فتقول : الزيدان ليسا قائمِين ، والزيدون ليسوا قائمِين ، والهندان ليستا قائمتَيْن ، والهندات لَسْنَ قائماتٍ . وضمائرُ الرفع لا تلحقُ إلا الأفعالَ .

وبهذا أيضًا يُسْتَدَلُّ على أن « عسى » فعل ؛ ألا ترى أنَّهم يقولون : عَسَيْتُ أنْ تَفْعَلَ ، وعَسَيْتُما أن تفعلا ، وعَسَيْتُم أن تفعلوا ، قال اللّه – سبحانه –: [٢٠٧] ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[4] . وجاء هذا في مواضع

---

(١) وافق سيبويه في ذلك السيرافيُّ وأبو علي وابن بَرْهان والزمخشري . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٢) معه في ذلك الكوفيون وابن السراج والجرجاني وابن مالك . وعَلَّل ابن مالك : لأن « ليس » فعل لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في عمله ، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف .. مع أن « ليس » شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو « ما » .. والوهن الحاصل بشبه حرفٍ لا يشبه الأفعال أشدُّ من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال . وكان مقتضى شبه « ليس » بـ« ما » ، و« عسى » بـ« لعل » امتناع توسيط خبريهما ، كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما ، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسط كاف في ذلك . اهـ بتصرف . شرح التسهيل ١/ ٣٥٢.

(٣) اسم الباب : « باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر » . والإحالة إلى : ص ٧٦١ ، ٧٦٢ .

(٤) سورة محمد (القتال) ٢٢ .

من الكتاب العزيز[1] . وتقول : الزيدان عَسَيا أن يفعلا ، والزيدون عَسَوا أنْ يفعلوا .

إلا أن « عسى » فعلٌ[2] لا يتصرف ، ولا عِوَضَ فيها من ذلك ، كما عُوِّضَ في « ليس » ؛ لم تُسْتَعْمل « عسى » إلا في ما أنت فيه في حال رجاء . وهو يستعمل استعمالين[3] :

أحدهما : متعدٍّ يرفع الفاعل ، وينصب المفعول[4] ، فيكون إذ ذاك بمنزلة « قارب »[5] ، إلا أنَّ مفعوله يلزم أن يكون « أن والفعل » ، ولا يجوز حذفُه ،

---

(١) لم ترد « عسى » في القرآن مسندةً إلى الضمير ، إلا في آيتين ، آية سورة محمد واحدة ، والأخرى : ﴿ هل عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقاتِلُوا ﴾ [البقرة : ٢٤٦] . انظر : دراسات « عضيمة » ق ٣، ج١/ ٤٥١، ٤٥٢، ومعجم عبد الباقي .

(٢) خالف ابن السراج وثعلب ، فهي عندهما حرف مطلقًا . وخالف سيبويه في حال اتصالها بالضمير المنصوب فهي أيضًا حينئذ حرف . انظر : المغني ١/ ٢٠١.

(٣) ذكر ابن هشام سبعة استعمالات ، أورد المؤلف بعضها ، ولعله لم يستقصها لأنها قليلة أو نادرة . المغني ١/ ٢٠١– ٢٠٤.

(٤) منصوبه خبر ، لا مفعول ، ذلك أن « عسى » تعمل عمل « كان » ، وإنما يُطْلَق على مرفوعها « فاعل » ، وعلى منصوبها « مفعول » مسامحة . وإنما يطلق على مرفوعها « فاعل » حقيقة عندما تكتفي به ، ولا يكون لها منصوب . على هذا الجمهور ، وعليه ظاهر كلام أبي علي في هذا الموطن ، وفي الحلبيات (٢٥٠) أيضًا . وفهم ابن مالك أن المقرون بـ« أن » في هذا الباب ليس خبرًا عند سيبويه ، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمين الفعل معنى « قارب » . وما قاله ابن مالك هو ظاهر كلام سيبويه (انظر عبارته في : الكتاب ٣/ ١٥٧، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ١/ ٣٩٤) . ويرى المؤلف أيضًا – كما يأتي بعد قليل – أن « عسى » تامة ، والمرفوع والمنصوب بعدها فاعل ومفعول ، ولا يأخذ بظاهر عبارة أبي علي . ويرى الشلوبين أن المنصوب مفعول به ، والتعبير عنه بـ« الخبر » ؛ لأن الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب « كان » . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٦٩.

(٥) سيبويه (٣/١٥٧) : وتقول : عسيت أن تفعل ، فـ« أن » هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن =

فتقول : عسى زيد أن يقوم ، كما تقول : قارب زيد أن يقوم . ولا يجوز حذف هذا المفعول ، لا تقول : عسى زيد ، وتسكت . و« أن » مع الفعل بتأويل المصدر . ولا يجوز ظهور هذا المصدر ، لا تقول : عسى زيد القيام[1] .

وأما قولُ الزَّبّاء[2] : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[3] » ، فيأتي الكلامُ فيه[4] ، إن شاء اللّه .

الثاني : غيرُ متعدٍّ ، لا ينصب مفعولًا به[5] ، ويلزم أن يكون الفاعلُ « أن

= تفعل ، أي قاربت ذلك ، وبمنزلة : دنوت أن تفعل . واخلولقت السماء أن تمطر ، أي لأن تمطر ، و« عسيت » بمنزلة « اخلولقت السماء » .

(١) سيبويه (٣/١٥٨) : « لم يستعملوا « عسى فعلُك » ، استغْنَوا بـ « أن تفعل » عن ذلك » .

(٢) الزَّبّاء ، كذا في معظم المصادر . وقيل : الزَّبّى ، قال البكري : الزباء : خطأ شائع . أما البغدادي فقال : تُمَدُّ وتُقْصَر ، فمن مَدّ جعل مذكرها « أزبّ » ، ومن قصر جعل مذكرها « زَبَّان » . وهي ملكة اسمها نائلة . وقيل : فارعة . وقيل : ميسون . وكانت موصوفة بـ « الزَّرَق » ، وأُطلق عليها « الزباء » لأنها كثيرة الشعر . وقيل : هي رومية ، وكانت تتكلم العربية . وقيل : إنها بنت عمرو بن ظَرِب بن حسان ، ملكت الشام والجزيرة . وقيل : بنت مليح بن البراء ، كان أبوها ملكًا على الحَضْر . ويرى ابن هشام أنها رومية . ولذلك حَسَّن أن يكون القول أو المثل المنسوب لها من كلام العرب ، وقد تكلَّمت به ، وإلا لما احتُجَّ به . انظر : فصل المقال ٤٢٤ ، وتخليص الشواهد ٣١٠ ، ٣١١ ، والخزانة ٨/ ٢٧٣- ٢٧٦.

(٣) مَثَلٌ ، يُضْرَب للشر يُتَوقع من جهة معيَّنة . حكوا أنه قيل للزباء : ادخلي الغار الذي تحت قصرك ، فقالته . تريد : إن فررت من بأس فقد أدخل في أبؤس . الغوير : تصغير « غار » أو « غور » : ماء لكلب . أبؤس ، جمع « بأس » أو « بؤس » : الشدة . وانظر المثال في : الأمثال ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ ، ٥١ ، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧ ، والمستقصى ٢/ ١٦١. واستشهد به سيبويه (١/ ٥١ ، ١٥٩) ، والأخفش في معانيه (١/ ٢٠٩ ، ٣٠٧) وأبو علي في الحلبيات (٢٥٠) ، والعضديات (٦٥) ، والجرجاني في المقتصد (١/٢٢٩) ، وابن يعيش (٣/١٢٢ و٥/١٢٣ و٧/ ١١٩ ، ١٢٢) ، وابن عصفور في المقرب (١/١٩٩) ، وابن بزيزة في شرح الجمل (٤٨١) .

(٤) انظر : ص ٦٧٢ .

(٥) يرى ابن مالك أنَّ « عسى » ناقصة أبدًا ، لا بُدَّ لها من مرفوع ومنصوب . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

والفعل » ، فيقول : عسى أن يقوم زيد . و« أن » مع الفعل بتأويل المصدر . ولا يجوز ظهورُ هذا المصدر . فلابُدَّ لـ « عسى » من « أن » والفعل ، إلا أنه تارة يكون فاعلًا ، وتارة يكون مفعولًا بحسب ما تُستَعْمَلُ : إن استُعْمِلَتْ بمنزلة « قارب » كانت مفعولة ، وإن استُعْملت بمنزلة « قرب » كانت فاعلة . على هذا محققو[1] هذه الصنعة .

ومن الناس من ذهب إلى أنها بمنزلة « قرب » أبدًا ، وجَعَلَ « أن والفعل » في مثل قولك : « عسى زيد أن يقوم » بدلًا بدل اشتمال[2] .

ومنهم من جعلها بمنزلة « قارب » أبدًا[3] ، وقال في مثل قول العرب « عسى أن يقوم زيد » : إن « زيدًا » فاعل ، و« أن يقوم » مفعولٌ مُقَدَّم[4] . وهذا القول الثاني بيِّن البطلان بقوله – سبحانه –: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[5] . فـ « عسى أن تحبوا » لا يمكن

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه والمبرد . انظر : الكتاب ٣/ ١٥٧ ، والمقتضب ٣/ ٧٠ ، ٧١.

(٢) هذا مبنيٌّ على أن هذا الباب – باب أفعال المقاربة – ليس ناقصًا . وهو مذهب الكوفيين ، فالمعنى عندهم : قرب قيام زيد ، ثم قُدِّم وأُخِّر ، فقيل : قرب زيد قيامه . ثم جُعل « أن والفعل » مكان « قيامه » . انظر : الارتشاف ٢/ ١١٩ ، والمغني ١/ ٢٠٢ ، والهمع ٢/ ١٣٨.

(٣) الباب على هذا أيضًا تام . ونسبه أبو حيان إلى أبي بكر خطاب ، والتقدير : عسى زيد القيامَ . وقال بعض النحويين : إن موضع الفعل نصب بإسقاط حرف الجر ، إذ يسقط كثيرًا مع « أن » . وقيل : إن المسألة من باب الاشتغال . انظر : الارتشاف ٢/ ١١٩ ، والهمع ٢/١٣٨ وما بعدها .

(٤) نسب السيوطي إلى المبرد أنه يعرب هذا الإعراب ، وقد حقق الشيخ عضيمة أن المبرد يوافق سيبويه ، وأن تفسيره « عسى » بـ « قارب » تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وأن إطلاق « فاعل » على اسمها ، و« مفعول » على خبرها من هذا الباب . انظر : المقتضب ٣/ ٦٨ ، ٦٩ ، وحواشي عضيمة .

(٥) البقرة ٢١٦ .

أن يكون إلا بمنزلة «قرب»[1]. فإذا صَحَّ بالآية أن «عسى» تكون بمنزلة «قرب»، فينبغي أن يُدَّعى في مثل قولهم: «عسى أن يقوم زيد» أنَّ «عسى» هنا بمنزلة «قرب»، وأن «زيدًا» فاعل، فيُقَدَّم؛ لأنَّ في ما ادَّعَوا من التقديم والتأخير تهيُّؤَ العامل للعمل وقطعَه.

وأما من جعلها بمنزلة «قرب» أبدًا، ويجعل ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ في قوله – سبحانه –: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[2] بدلًا[3]، فردَّه أبو علي بقول الزَّبَّاء: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[4]». وسيأتي الكلامُ في هذا[5]، إن شاء الله.

قال: «**فإذا أُسنِدَتْ إلى أحدِ هذه الأسماءِ لَزِمَ خَبَرَها (أن)**[6]».

اعترض ابنُ الطَّراوة، فقال: كيف يَصِحُّ أن يكون «يقوم» خبرًا لـ«عسى»، و«أن» مع الفعل بتأويل المصدر[7]، فكأنَّك إذًا قلتَ: عسى زيد القيام، و«زيد» ليس «القيام»؟

(١) لعدم وجود غير «أن والفعل» مما يجعل بناء «عسى» للمصدر المؤوَّل متعيِّنًا.

(٢) المائدة ٥٢.

(٣) في إعراب ﴿أن يأتي﴾ ثلاثة أوجه: أن يكون في محل نصب خبرًا لـ«عسى». وهو قول الأخفش. أو يكون مفعولًا به، وهو قول سيبويه، لئلا يلزم الإخبار عن الجثة بالحدث في «عسى زيد أن يقوم». أو يكون بدلًا، ونسبه السمين للعكبري، وقال: فيه نظر. الدر المصون ٢/ ٥٤٣.

(٤) حيث ظهر الخبر مفردًا منصوبًا.

(٥) انظر: ص ٦٧٢، ٦٧٣ وحواشيهما.

(٦) الإيضاح ٧٥، والمقتصد ١/٣٥٦.

(٧) ليس هذا النص في الإفصاح؛ فلعله في «المقدِّمات». وفي الإفصاح (٤٢، ٤٣) قريب منه، قال: «وفي تقديم «زيد» على «أن يقوم» بعد «عسى»، وتأخيره عنها وإسناده إليها، لا لـ«عسى» نظرٌ، لم نر أحدًا خَلُص إليه ولا شَرَع لحال فيه». وابن الطراوة يرى أن «عسى» تامة، لا خبر لها.

فذهب ابن طلحة[1] إلى أنَّ كلام أبي علي صحيحٌ، وأنَّ «أنْ» هنا زائدةٌ، وأن التقدير: عسى زيد يقوم، ثم زيدت «أن» [٢٠٨] وهو عنده من الزائد اللازم الذي لا يَسْقُط إلا في الضرورة.

وكان الأستاذ أبو علي يردُّ على ابن طلحة، ويقول: إنَّ «أنْ» الزائدة لم يثبت لها عملٌ، ولم تثبت زائدةً إلّا مع الفعل الماضي، نحو: لما أنْ جاء زيد[2]. وكان يذهب في كلام أبي علي إلى أنه سَمَّاه خبرًا بالأصل[3]؛ لأنَّ الأصل في «عسى» أن تُستعمل استعمال «كاد»، فيُقال: عسى زيد يقوم، لكن ألحقت العربُ «أن» مع «عسى»؛ لما فيها من التَّراخي؛ ألا ترى أنك تقول: عسى زيد أن يَحُجَّ، وهو لم يَبْرَح من مكانه، ولا تقول: كاد زيد يقوم، إلا وهو قد تَهَيَّأَ للقيام. فَلَمّا لحقت «أن» ما كان خبرًا لـ«عسى» في الأصل؛ لِما ذكرتُه، وصارت مع الفعل بتأويل المصدر، صارت «عسى» بمنزلة «قارب»، وصار ما بعدها فاعلًا، و«أن مع الفعل» مفعولًا بـ«عسى».

(١) أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي، أستاذ حاضرة إشبيلية غير مدافَع، انتفع به الشلوبين، وكان يميل في عَرَبِيَّتِه إلى مذهب ابن الطراوة، ثم غلب عليه، فشَدَّ عليه الجمهور. توفي ٦١٨هـ. تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٦١٨).

(٢) قَيَّدَ ابن هشام هذا الموضع من زيادة «أن» بأنها الواقعة بعد «لما» التوقيتية، وجاء بالآية: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطًا سِيءَ بهم﴾. وما قاله الأستاذ أبو علي ليس دقيقًا، فـ«أن» تزاد في أربعة مواضع: أحدها ما ذكره – وهو الأكثر –. والثاني: بين «لو». وفعل القسم؛ مذكورًا أو متروكًا. والثالث – وهو نادر – بين الكاف ومخفوضها. والرابع: بعد «إذا». ونقل ابن هشام عن الأخفش أنها تزاد في غير هذه المواضع أيضًا، وأنها تنصب المضارع، كما تَجُرُّ «من» والباء الزائدتان الاسم. انظر: المغني ١/ ٥٠، ٥١.

(٣) قال مثل ذلك في توجيه كلام الجزولي عند تسميته المنصوب بـ«عسى» خبرًا. انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٦٩.

ويمكن عندي أن يكون أبو علي أطلق على هذا المفعول خبرًا ؛ لشبهه بالخبر ؛ ألا ترى أنَّ خبر « كان » لا يجوز حذفُه ، والاقتصارُ على اسمها ، وهذا المفعول لا يجوز حذفه ، ويُقْتَصَرُ على الفاعل قبله ، لا تقول : عسى زيد ، وتسكت ، ولا بُدَّ أن تذكرَ هذا المفعول ، فخالفَ الفضلاتِ ، وأشْبَهَ ما انتصب مما هو خَبَرٌ للمبتدأ في الأصل ، نحو : خبر « كان » وأخواتها . واللَّه أعلم . وهذا الانفصالُ عندي أقرب .

ثم قال : **« فَمَوْضِعُ « أنْ » مَعَ صِلَتِها نَصْبٌ ، والدَّليلُ على ذلِكَ قَوْلُهم : عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1] »** .

الأبؤس : جمع بؤس . والبؤس مصدر . والتقدير : قارب الغويرُ البؤس في رجائي .

فإذا ثَبَتَ أنَّ « عسى » هنا بمنزلة « قارب » ، وأنها تَرْفَعُ وتنصب ، فينبغي أن يُدَّعَى في « عسى زيد أن يقوم » أنَّ « أنْ يقوم » في موضع نصب بـ « عسى[2] » ، وأنَّ « عسى » هنا بمنزلة « قارب » ، ولا يُدَّعى البدل[3] ؛ لأنَّه لم

(١) الإيضاح ٧٥، ٧٦. وفي إحدى نسخه الخطية زيادة « في المثل » بعد « قولهم » . وسقط من المقتصد (٣٥٦/١) كلمة « قولهم » .

(٢) على المفعولية ، على ما يراه المؤلف . ونُسب إلى المبرد . وهو ظاهر كلام الزجاجي . ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . أما على مذهب الجمهور الذي صححه ابن عصفور فهو على الخبر . انظر : الارتشاف ٢/ ١٢٢.

(٣) بدل الاشتمال . وهذا ما ادعاه الكوفيون . وعلّق أبو حيان : « وكأنهم بنوا هذا على أنَّ هذه الأفعال ليست ناقصة ، فالمعنى عندهم : قرب قيام زيد . ثم قَدَّمْتَ الاسم وأخَّرْتَ المصدر ، فقلت : قرب زيد قيامه ، ثم جعلته بالفعل » . اهـ بتصرف . ولا يلزم تعليل أبي حيان ، فابن مالك يذهب إلى أنها ناقصة أبدًا ، ويدعي في هذا المثال ونحوه أنَّ البدل قد سَدّ مسد الاسم والخبر ، كما أن « أن والفعل » يَسُدّان مسد جزأي « حسب » . (انظر : الارتشاف ٢/ ١١٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٤) . =

يَثْبُتْ ، ولا جاء : عسى زيد قيامُه .

ومِنَ النّاس مَنْ جعل هذا[1] بمنزلة :

* عَسَيْتُ صائِما[2] *

فيكونُ على حذف مضاف ، تقديره : عسى الغوير ذا أبؤس ، والأولُ أقرب[3] ، واللَّه أعلم ؛ إذ هذا كُلُّه شاذٌّ ، وليس شيء منه قياسًا . واللَّه أعلم .

ثم اسْتَدَلَّ على أنَّ « عسى » تكون بمنزلة « قرب » بقوله – سبحانه –: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[4] ، لا بُدَّ أن تكون « عسى » هنا بمنزلة « قرب » ؛ لأنَّها لو كانت بمنزلة « قارب » لكان : وعسيتـم ، كما قال –

= ومن قال في المثل إن التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤسًا ، لم يكن في المثل حجةٌ بوجود منصوب بعد « عسى » ، ويكون التقدير : عسى الغوير كونُه أبؤسًا . لكن ذلك ضعيفٌ ؛ لأنه يلزم عنه حذف « أن » مع بعض صلته . وهو من الضرورات القبيحة ، انظر : المقتصد ١/ ٣٥٩، وشرح العكبري ٢/ ٣٨٥.

(١) الإشارة إلى « عسى زيد أن يقوم » . ويعني بكونه بمنزلة « عسيت صائما » أنه دخل مثله على المبتدأ والخبر . وهذا ضرورة . ولَمّا كان لا يُقال : زيد القيام ، قدَّر المضاف المحذوف . وانظر فضل بيان في : ص ٦٧٦ ، ٦٧٧.

(٢) بعض من الرجز منسوب لرؤبة (ملحق ديوانه ١٨٥) ، وتمامه :

* لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صائمًا *

وقبله :

* أَكْثَرْتَ في القَوْلِ مُلِحًّا دائِما *

واستشهد به أبو علي في : الحلبيات ٢٥١ . وهو في : الخصائص ١/٩٨ ، وابن يعيش ٧/ ١٤، والمقرب ١/ ١٠٠، والمغني ١/ ٢٧١، وشرح شواهده ٣/ ٣٤١، وشرح أبياته ٣/ ٣٤١. وشكك العيني (٢/١٦١) في نسبته ، ويأتي الرجز بعد (ص ٦٧٦ ، ٦٧٧) .

(٣) لما يُذكر بعد (ص ٦٧٧) .

(٤) البقرة ٢١٦ . وانظر : الإيضاح ٧٨ .

سبحـانه -: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾[1] .

مسألة

تقول : زيد عسى أنْ يقوم . فيحتمل أن يكون « عسى » هنا بمنزلة « قرب » ، ويحتمل أن يكون بمنزلة « قارب » :

فإذا جعلتها بمنزلة « قرب » كان « أن يقوم » في موضع رفع ، ويكون الضمير العائد إلى المبتدأ الضمير الذي في « يقوم » .

فإن جعلتها بمنزلة « قارب » [٢٠٩] كان « أن يقوم » في موضع نصب ، ويكون فاعل « عسى » ضميرًا يعود إلى « زيد » . والتقدير : زيد عسى هو أن يقوم . ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم .

وعلى الوجه الأول لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ؛ لأنه لا ضمير في « عسى » ، فتقول : هند عسى أن تقوم ، والزيدون عسى أن يقوموا .

وجميع ما تقدم في « عسى » يجري في « يوشك » : فإذا قلت : يوشك زيد أن يقوم ، فـ « يوشك » هنا بمنزلة « قارب » . وإذا قلت : [زيد][2] يوشك أن يقوم ، فـ « يوشك » هنا بمنزلة « قرب » ، والمعنى كمعنى « عسى » ، قال سيبويه : « وعسى ولعل : طمعٌ وإشفاقٌ »[3] . وقال الزجاجي في « لعل » :

---

(١) البقرة ٢٤٦ .

(٢) زيادة لازمة مني .

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤ .

« تَرَجٍّ ، وتَوَقُّع »[1] . فالترجّي في المحبوبات ، والتوقُّع في المحذورات . وعنهما عَبَّر سيبويهِ بالطمع والإشفاق : الطَّمع هو التَّرَجِّي . والإشفاق هو التوقُّع . والله أعلم .

فقد تَحصَّل من هذا كله أن « عسى » و« لعل » و« يوشك » ثلاثتَها بمعنًى واحد[2] : تكون للطمع والرجاء . وتكون مما يُحْذَر ويُتَوَقَّع ، إلا أن « لعل » بقيت على أصلها من الحرفية . و« عسى » أُجريت في لفظها مُجْرَى الأفعال ، فأُلحقت ضمائرَ الرفع ، وعلامةَ التأنيث . وأما « يوشك » فهي فعلٌ متصرِّف ؛ يُستعمل منه الماضي والمضارع ، قال :

إِذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيهَـةَ أَوْشَكَتْ   حِبالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعا[3]

ثم قال : « **ورُبَّما اضطُرَّ الشَّاعِرُ فَحَذَفَ « أنْ » مِنْ خَبَرِ « عَسَى » تشبيهًا لها بـ « كاد » ، كما تُشَبَّهُ « كاد » بـ « عسى »**»[4] .

---

(١) الجمل ٥١ .

(٢) « يوشك » ليست بمعنى « عسى » و« لعل » تمامًا . ففي « عسى » و« لعل » طمع وإشفاق ، أو تَرَجٍّ وتوقُّع . أما « يوشك » فهي لمجرد الإعلام بقرب وقوع الفعل ، دون إيحاء بكونه محبوبًا أو محذورًا . وهذا بيِّن . ولهذا جعل ابن مالك « يوشك » مع أربعة أخرى من أفعال المقاربة ، لمقاربة الفعل حقيقة ، في حين جعل « عسى » لرجاء الفعل ، وقد تَرِدُ إشفاقًا . ولهذا فَرّق أيضًا ابن يعيش بين معنى « عسى » و« كاد » ، فقال : « إن « عسى » لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، و« كاد » لمقاربته على سبيل الوجود والحصول » . ولا شك أن « كاد » و« أوشك » من وادٍ واحد في المعنى . ولو قال المؤلف : إن عسى ولعل ويوشك : ثلاثتها بمعنى واحد ، تكون لمقاربة الفعل ، لكان أحسن . (انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٨٩، ٣٩٠، والارتشاف ٢/ ١١٨، وابن يعيش ١٢٤/٧) . ويذكر أن ابن مالك قال : « وورود « عسى » في الرجاء كثير ، وورودها في الإشفاق قليل . وقد اجتمعا في قول الله - تعالى -: ﴿وعسى أن تكرهوا ..﴾ الآية .

(٣) تقدّم في ص ٤١٠ . والتعليق عليه ثَمَّة .

(٤) الإيضاح ٧٨ . وفي المقتصد (٣٥٩/١) : « كما شَبَّه » مكان « كما تُشَبَّه » .

اعلم أنها إذا استعملت بغير « أن » فتكون بمنزلة « كاد » : ترفع الاسم ، وتنصب الخبر[1] ، بمنزلة « كان[2] » ، إلا أنَّ « كان » يكون خبرها مفردًا وجملة ، وخبر هذه لا يكون إلا فعلًا مضارعًا ، فتقول : عسى زيد يقوم ، وعسى زيد يركب . وقد جاء قليلًا :

* عسيت صائما[3] *

كما جاء[4] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا وكم مِثْلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ[5]

---

(١) ظاهر كلام المؤلف هنا أن « عسى » إذا لم يكن مع المضارع بعدها « أن » تكون ناقصة ، وصرح بذلك في البسيط (٢/٦٧١) . وسبق أن أشار قبل إلى أنها « تامة » موافقًا في ذلك سيبويه . وهي تفرقة غريبة لم أرها لأحد من النحويين ! وقد تحدث ابن هشام في المغني (١/ ٢٠١- ٢٠٥) عن « عسى » واستعمالاتها ، ولم يُشِرْ إلى مثل هذه التفرقة .

(٢) وجه شبهها بـ « كان » أنها عندما تكون بمعنى « قارب » أي متعدية ، لا يتم الكلام بها وبفاعلها ، بل تحتاج إلى المفعول ، كما لا تتم « كان » باسمها وتحتاج إلى خبر ، وليست كـ « كان » في غير ذلك ، فخبر « عسى » مصدر ، وخبر « كان » لا يكون مصدرًا . انظر : شرح العكبري ٢/ ٣٨٤.

(٣) بعض رجز . تَقَدَّم قريبًا (ص ٦٧٣) .

(٤) القائل : تأبط شَرًّا .

(٥) من الطويل . يروى : وما كنت آيبًا ، ولم أك آيبًا . وعليهما فلا شاهد . ونقل محقق إيضاح القيسي عن ابن جني في شرح مستغلق أبيات الحماسة (٢١) تصحيح رواية : « وما كدت آيبًا » بعد أن أشار إلى الروايتين ، قال : « وصواب الرواية فيه : وما كدت آيبًا أي ما كدت أؤوب ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، أصله : كدت قائمًا .. فهذه هي الرواية الصحيحة ... وكذلك وجدته في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عندي عتيد إلى الآن ، وبعد فالمعنى عليه البتة ، لا ينصرف به عنه ؛ ألا ترى أن معناه : وأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت تسلم ، وكذلك كل ما يلي هذا الحرف من قبله وبعده ، يدل على ما قلناه » . أُبْتُ : رجعت . فهم : أبو قبيلة . وللبيت حكاية ، انظرها في : الدرر ١/ ١٠٨. وهو في : الديوان ٩١، والخصائص ١/ ٣٩١، والمرزوقي ١/ ٨٣، =

فعلى هذا يكون في :

* عسيت صائما *

ضرورتان :

إحداهما : أن استعمل « عسى » استعمال « كاد » ، فأَدْخَلها على المبتدأ والخبر .

الثانية : أنَّ الخبر أَتَى به مفردًا ، ولم يأتِ به فعلًا مضارعًا ، وأجراها مُجْرَى « كاد » في البيت الذي ذكرتُه . ومن أجل هذا قلت قبل : إنَّ الأظهر في « عسى الغوير أبؤسًا » أن يكون مصدرًا ؛ لأنه تكونُ فيه ضرورةٌ واحدة ، وهو النُّطق بلفظ المصدر صريحًا[1] . واللَّه أعلم .

ثم أنشد :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

وأنشد سيبويه على هذا المعنى أيضًا :

عَسَى اللَّهُ يُغني عَنْ بِلادِ ابن قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[3]

وأنشد في « يوشك » :

يُوشِكُ من فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْض غِرَّاتِهِ يُوافِقُها[4] .

= وابن بري ٦٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٤٤، وإيضاح القيسي ٨٢/١ وحواشيه ، وابن يعيش ٧/ ١٣، وتخليص الشواهد ٣٠٩، واللسان (كيد) ، والهمع ٢/ ١٤١، والخزانة ٩/ ٣٤٧.

(١) انظر : ص ٦٧٣ .

(٢) تقدم في ص : ٣٥٠ . والتعليق عليه ثَمَّة .

(٣) تقدّم في ص ٣٥٠ . والتعليق عليه ثَمَّة .

(٤) تقدم في ص ٣٥١ . والتعليق عليه ثمة .

واستعمال « يوشك » بغير « أن » لا يكون إلا في الشعر بمنزلة « عسى »[1] ، ويكون إذ ذاك من أخوات كاد ، وإسقاط [٢١٠] « أن » هنا إنما كان بالحمل على « كاد » ؛ لأنهما كليهما للقرب ، إلا أن « عسى » قُرْبٌ في الرجاء ، و« كاد » قُرْبٌ في ذات الفعل .

وكما أُجْرِيت « عسى » و« يوشك » مُجْرَى « كاد » أُجْرِيت « كاد » و« كرب » مُجْراهما ، فقالوا :

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا[2] *

وأنشد سيبويه :

* وقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أَنْ تَقَطَّعَا[3] *

ومعنى « كرب » معنى « كاد » . والأحكامُ واحدةٌ .

وأما « جعل » و« أخذ » و« أنشأ » و« طفق » ، فلا تستعمل إلَّا بغير « أنْ » ؛ لأنَّ الفعل معها حالٌ ، و« أن » تُخْلِصُ للاستقبال ، فتضادَّ معنياهما .

ثم قال : **« والاخْتِيارُ في « كاد » ألّا تُسْتَعْمَلَ معها « أن » ؛ لِمُقارَبَتِها الحالَ ، وفي « عسى » أن تُذْكَرَ معها « أنْ » ؛ لتراخيها عن « كاد »**[4] .

---

(١) وإن اختلفت الجهة ، فـ« عسى » تكون في الشعر بـ« أن » بعكس « أوشك » .

(٢) سلف الاستشهاد بالبيت (ص ٣٤٩) . واشتهر بين المعربين أنَّ « كاد » إثباتها نفي ، ونفيها إثبات . وقال ابن هشام : « الصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها نفي ، وإثباتها إثبات » . والمعنى الذي يتحدث عنه المؤلف قائم على أن نفيها نفي ، فقد انتفى القرب عن القيام ، ومن ثَم انتفى القيام . انظر : المغني ٢/ ٨٦٨، ٨٦٩.

(٣) تقدم في ص ٣٤٩ . والتعليق عليه ثَمّة .

(٤) « لتراخيها عن كاد » ليست في أصل الإيضاح (٨٠) ، ولا في شرح العكبري (٢/٣٩٠) . وفي المقتصد (١/٣٦٠) : لتراخيها عن الحال . وفي العكبري أيضًا : أن تستعمل ... موضع « أن تذكر » .

لأنَّ « كاد » تدل على القرب ، وفي « عسى » تنفيس ؛ ألا ترى أنك تقول : عسى زيد أن يحج ، وهو لم يبرح من مكانه ، ولا تقول : كاد زيد يدخل المدينة إلا وهو قد شَارَفَها .

مسألة

إذا أدخلتَ النفي على « كاد » ، فقُلْتَ : ما كاد زُفَر يقوم ، فيحتمل معنيين :

أحدهما : أنه لم يقارب القيام ، وإذا لم يُقارب ، فكيف يقوم[1] ؟ وكأنه جوابٌ لمن قال : قام زيد ، فيقال له : ما كاد زيد يقوم ، فيكون ذلك أَشَدَّ مناقضة من أن يقال : ما قام زيد ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[2] أي لم يرها ، ولم يقارب ، فنفى – سبحانه – المقاربة ، ومن باب الأحرى والأَوْلَى إذا نُفيت المقاربة أن ينتفيَ الفعل نفسه[3] .

---

(١) الإيضاح ٨١ ، والمقتصد ٣٦٣/١ ، وشرح العكبري ٢/ ٣٩٧.

(٢) النور ٤٠ . وانظر الكلام على الآية في : معاني الفراء ٢/ ٢٥٥، ومعاني الزجاج ٤/ ٤٨، والتبيان للعكبري ٢/ ٩٧٣، والدر المصون ٥/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) أكثر المفسرين على أن المقصود في الآية أنه لا يرى يده . وعلى هذا – أي عدم الرؤية – جعلوا التقدير على ثلاثة أوجه :

الأول : لم يرها ولم يكد ، وهو ما ذكره المؤلف . ونسبه الفراء إلى بعض المفسرين ، وقال : « وهو المعنى لأن أقل من الظلمات التي وصفها اللّه لا يرى فيها الناظر كفَّه » . وذكر الزجاج أنه أشبه بالمعنى ، ونقل بتصرف عبارة الفراء . ونسبه الأزهري إلى الأخفش . وعليه ابن مالك ، وصحَّحه ابن الحاجب .

والثاني : أن « كاد » زائدة . واستبعده العكبري .

والثالث : أن « كاد » أُخرجت على معنى « قارب » ، والمعنى : لم يقارب رؤيتها ، وإذا لم يقاربها باعدها . انظر : مصادر ح السالفة . وأضف إليها : تهذيب اللغة ١٠/ ٣٢٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، ٩٤.

الثاني : أن تقول : ما كاد زيد يقوم ، وهو قد قام إلا أنه بعد مشقة وامتناع وبُعْدٍ عن القيام ، قال اللّٰه – سبحانه –: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[1] .

والمعنى : وما كادوا قبل الذَّبْح يذبحون ، أي : كانوا بعيدين عن الذبح ؛ لتعذُّر الأمر عليهم ، وبُعْدِ مطلبهم ، إلا أنهم وَجَدوا فذَبَحوا بعد ذلك[2] .

وكذلك إذا قلتَ : ما كاد زيد يفعل ، يحتمل الوجهين . والأظهر فيه – واللّٰه أعلم – هذا الوجه الثاني . وعليه يُحمَل اللفظ ، إلا أن يتقيَّد بكلام يدلُّ على المعنى الآخر[3] . واللّٰه أعلم .

وكذلك « كَرُبَ » .

وتقول : ما عسى زيد أن يقوم ، إذا نَفَيْتَ : عسى زيد أن يقوم ، والمعنى : لا أرجو أنَّ زيدًا قائم .

وكذلك « ما يوشك » .

---

(١) البقرة ٧١ . وبهذه الآية اعترضوا على القول بأن نفيها نفي . ووُجِّهت بأنها إخبار عن حالهم في أول الأمر . أما الذَّبْح فقد فهم من ﴿ فذبحوها ﴾ وعلى القول بأن النفي إثبات فالآية متجهة ، إذ المعنى : وقد فعلوا الذبح بعد أن قاربوا . انظر : شرح العكبري ٢/ ٣٩٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، ٩٤، والمغني ٢/ ٨٦٨، ٨٦٩. وانظر أيضًا الآية في موطنها من كتب التفاسير والأعاريب .

(٢) بهذا قال الفراء والمبرد ، وتابعهما المؤلف . وقال الفراء : « وقال بعضهم : إنما هو مَثَل ضربه اللّٰه فهو يراها ، ولكنه لا يراها إلا بطيئًا ، كما تقول : ما كدت أبلغ إليك ، وأنت قد بلغت . وهو وجه العربية » . وقال العكبري : « وهو أشبه بالمعنى واللفظ » ، كما قال : « والتشبيه على هذا صحيح ، لأنه مع شدة الظلمة إذا أَحَدَّ نظره إلى يده وقرّبها من عينه رآها » . انظر : معاني الفراء ٢/ ٢٥٥، والمقتضب ٣/ ٧٥، واللباب ١/ ١٩٥، والتِّبيان للعكبري ٢/ ٩٧٤.

(٣) لَخّص ابن الحاجب المذاهب في « كاد » : أن تجري مجرى الأفعال : نفيها نفي ، وإثباتها إثبات . وهذا المذهب الحقُّ . أن تخالف الأفعال في الإثبات والنفي جميعًا . أن تخالف في النفي للماضي ، وتجري على قياس الأفعال في غير ذلك . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٤.

باب
نِعْمَ وبِئْسَ[1]

اعلم أنَّ « نعم » تُسْتَعْمَلُ على وجهين :

أحدهما : أن يُقال : نَعِمَ الرَّجُلُ ، إذا تَنَعَّمَ . ولا تريد أن تَمْدَحَه . وهذه متصرِّفَةٌ ، تقول : نَعِمَ يَنْعِم ، وينعَم ، نعمة ، وهو ناعم ، ومَنْعُوم به ، وتجمع « نعمة » : أَنْعُمًا[2] . وفيها أربع لغات[3] : إحداها الأصل[4] . الثانية : الإتباع[5] . الثالثة : التَّسْكين من الأصل[6] ، فتقول : نَعْمَ الرَّجُلُ . الرابعة : التسكين من الإتباع ، فتقول : نِعْم[7] . وهذا سائغ لك في كل ما هو على وزن « فَعِل » ،

---

(١) الإيضاح ٨١ ، والمقتصد ١/ ٣٦٣، وشرح العكبري ٢/ ٣٩٧.

(٢) في اللسان (نعم) : « ونَعُم الشيء نعومة ، أي صار ناعمًا ليّنا . وكذلك نَعِم يَنْعَم مثل حَذِر يحذَر . وفيه لغة ثالثة مركَّبة منهما : نَعِم يَنْعُمُ ، مثل فَضِل يَفْضُل ، ولغة رابعة : نَعِم يَنْعِم – بالكسر فيهما – وهو شاذ » .

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ١٢١- ١٢٦، واللباب ١/ ١٨٢، ١٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٧.

(٤) نَعِم ، بفتح فكسر ، مثل علم وكره (الكتاب ٢/١٧٩) . واستدلَّ ابن يعيش على أنَّ هذا البناء هو الأصل بأدلة ، انظرها في : شرح المفصل ٧/ ١٢٨.

(٥) نِعِم ، بكسر النون والعين . وهي لغة هُذَيْل ، حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب (الكتاب ٤/ ٤٤٠) . وعَلَّل ابن يعيش (١٢٨/٧) الإتْباع بأن الخروج من الشيء إلى مثله أخفُّ من الخروج إلى ما يُخالِفُه .

(٦) وذلك للتخفيف ، كما قالوا في « كَتِف » و« فَخِذ » : كَتْف وفخذ . وقرئ : ﴿ فنعم عقبى الدار ﴾ [الرعد : ٢٤] وقالوا أيضًا في « ظَرُف » : ظَرْف . ولم يقولوا في « جَمَل » : جَمْل ؛ لأن الكسرة والضمة مستثقلتان . انظر في إسكان مضموم العين ومكسورها ، وعدم إسكان مفتوح العين : الكتاب ٤/ ١١٣- ١١٥، والمقتضب ١/ ٢٥٥.

(٧) هذه هي اللغة الفاشية . وفيها أُسكنت العين بعد أنْ أُتبعت الفاءُ العينَ ، كما أُسكنت العين من قولهم : إِبْل ، وهي لغة تميم وغيرهم . وقال ابن مالك : وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر في الاستعمال . انظر : شرح التسهيل ٣/ ٦.

ثانيه حرفُ حلق، وهو مكسورُ العين؛ اسمًا كان أو فعلًا، فتقول: في «جَهِل»: جِهِل، وجَهْل [و][1] جِهْل. وكذلك تقول: [٢١١] في «فَهِم»، وكُلِّ ما هو على وزن هذا من الأسماء والأفعال، مما عينُه حرفُ حلق.

ويكون فاعِلَ هذه جميعُ ما يكون فاعلًا لكُلِّ فعل؛ يكون مضمرًا ومظهرًا، ويكون مُعَرَّفًا بالألف واللام، وبالإضافة، وبالعلمية، ويكون نكرة، على حسب الأفعال كُلِّها.

الثاني: المدح. وهذه منقولةٌ عن تلك. فلَمَّا نُقِلَتْ عن أصلها، وسيقت لغير ما سِيقت له الأفعال؛ لأنَّ الأفعال إنَّما جيء بها؛ ليحدث تعلُّقُ[2] مصادِرها بالأسماء، ولم يُؤْتَ بها؛ لمدح، ولا لِذَمٍّ؛ فلَمَّا نُقلت عن هذا الموضع، وجيء بها للمدح، صارت بذلك دالَّةً على معنًى في غيرها كالحروف، والفعل إذا تَضَمَّن معنى الحرف مُنِعَ التصرُّفَ، كما أنَّ الاسم إذا تَضَمَّن معنى الحرف مُنع الإعرابَ؛ لأن الأصل في الاسم الإعرابُ، والأصلَ في الفعل التصرُّفُ، والحرفُ لا يكون فيه إعرابٌ، ولا تَصَرُّف. فكُلُّ ما أَشْبَهَ من الأسماء الحروف مُنع الإعراب، فكذلك كُلُّ ما أشبه من الأفعال الحروف مُنِع التصرف. فلما أرادوا ألَّا يَتَصَرَّفَ أزالوا البنية عن الدلالة عَمَّا كانت تدلُّ عليه من الزمان الماضي، فقالوا: نِعْم الرجل زيد، وزيد نعم الرجل، فدلَّ ذلك على شرفِ في «زيد» وَقْتَ إخبارِك عنه.

فإنْ أردْتَ أنَّ ذلك كان فيه في ما مضى، قلت: كان زيد نعم الرجل.

---

(١) زيادة مني.

(٢) في المخطوطة: «بتعلّق»، تحريف.

فإن أردت أنه سيكون، قلتَ: سيكون زيد نعم الرجل. ولو تركوا البنية دالَّة على الزمان الماضي لم يَتَبَيَّنْ أنها لا تَتَصَرَّف؛ إذ قد كان يُتَخَيَّل أنها بمنزلة «يذر» و«يَدَعُ» في [أنه[1]] استُغْني عن غيرها من الأبنية بما هو في معنى المتروك[2]. والله أعلم.

وكذلك «بئس» تُسْتَعْمَلُ على وجهَيْن:

أحدهما: بَئِس الرَّجلُ، إذا كان بَئِيسًا حزينًا، فتكون ضِدَّ «نَعِم» وهذه تَتَصَرَّفُ، فتقول: يَبْأَس ويَبْئِس[3]، والمصدر: بُؤْسٌ. وفيه أربع لغات؛ لأنَّ ثانِيَها حرفُ حلق، على حسب ما تقدَّم في «نعم».

الثاني: الذَّمّ. وهذه لا تتصرَّفُ. والكلام فيها كالكلام في «نِعْمَ».

ويجري مَجْراها في الذم: ساء الرجل، فتقول: ساء الرَّجُلُ زيدٌ، كما تقول: بِئْس الرجل زيد.

ويجري مجرى «نعم» قولُهم: حَسُن الوجهُ وَجْهُك.

ويجري مجرى «بئس»: قَبُح الوجهُ وَجْهُه[4]. والكلامُ فيها كلِّها واحدٌ.

---

(١) ان ان (كذا) في المخطوطة. وما أثبته يلتئم به الكلام.

(٢) يريد أنه استغنى عن «ودع» و«وذر» و«واذر» و«وادع» وغيرهما من المادتين بـ«ترك» و«تارك» ونحوهما.

(٣) اللسان (بأس): «بَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِسُ، الأخيرة نادرة».

(٤) أُجْرِي باطّراد مُجْرى «نعم» و«بئس» ما كان على «فَعُل» مُضَمَّنًا تعجبًا، سواء كان موضوعًا على هذه البنية أو منقولًا إليها، فمن الموضوع: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ [الكهف: ٥]، ومن المحول: لقَضُو الرجل فلان، بمعنى: نعم القاضي هو. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١.

قال : « **وفاعِلُهما عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ الفاعِلُ مُضْمَرًا قَبْلَ الذِّكْرِ ، فيُفَسَّرُ بنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ . والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مُظْهَرًا** »[1] .

اعلم أن فاعل « نعم » وما جرى مجراها كان ينبغي أن يكون الممدوح . وكذلك فاعل « بئس » ، وما جرى مجراها ، ينبغي أن يكون المذمومَ ، فكان الأصلُ أنْ تقول : نعم زيد ، وبئس عمرو ، إلّا أنَّ العربَ لم تجعل فاعلَيْهما إلا جنسَ الممدوح وجنسَ المذموم ، فقالوا : نعم العالِمُ زيد ، وبئس الفاسق عمرو . ولهم في جعل الفاعلِ الجنسَ[2] ثلاثةُ طرق :

أحدها : أنَّك لمَّا أردْتَ مدح « زيد » لم تمدحْه لذاته ، وإنما مدحتَه لوصفٍ فيه ، فسبيلُ ذلك المدحِ أنْ يكونَ في كُلِّ [٢١٢] مَنْ له ذلك الوصفُ ، وألَّا يكون الوصفُ قاصرًا عن إيجابه المدح ، فقالوا : نعم العالم زيد ، يريدون بذلك كُلَّ مَنْ على طريقة « زيد » في العِلْم ، كما تقول : مثلُك يفعل هذا ، وأنت تريد مَدْحَه ، لكنك تَعْدِلُ إلى مَنْ كان على صفته إن كان عليها أحدٌ فتمدحُه ، فيكونُ ذلك أمدحَ له .

---

(١) الإيضاح (٨١، ٨٢) ، والمقتصد (١/٣٦٣) ، وشرح العكبري (٢/٤٠٤) : فاعلاهما . واعترض العكبري البدء بالمضمر ، وحَقُّه التأخير ، مبيِّنًا استحقاقه التأخير من ثلاثة أوجه : أن المضمر فرع على المظهر . وأنه هنا قبل الذِّكْرِ ، وحقُّه أن يُذْكَرَ بعد مُظْهَرِه . وأنَّ المظهر يظهر فيه الإعراب ، والمضمر لا يظهر فيه الإعراب ، بل لا يظهر لفظه . ثم قال : وكأن الشيخ بدأ به لما فيه من الاختصار .

(٢) ذكر ابن يعيش (٧/١٣٠) في أنه لا يكون الفاعل الظاهر إلا جنسًا وَجْهَيْن : أحدهما - حكاه عن الزجاج -: أَنَّ « نعم » و« بئس » لَمَّا وُضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عامًّا ليطابق معناهما . وثانيهما : أن الهدف هو الدلالة على أنَّ الممدوح والمذموم مستحقٌّ للمدح والذم في ذلك الجنس . وذكر هذين الوجهين الأنباري في : أسرار العربية ١٠٤. وانظر : اللباب ١/ ١٨٣، ١٨٤، والهمع ٥/ ٣٠.

الثاني : أن تَعْدِلَ إلى مدح الجنس ؛ لأنَّ هذا منه ، كما تقول : ما أعظم قومًا أنت منهم ، فتقول : نعم الرجل ، فتمدح جنس « الرجل » ؛ لأن « زيدًا » منهم ، فيكون ذلك أبلغَ في مدح « زيد » .

الثالث : أن تقول : زيد نعم الرجل ، أي قد جَمَعَ « زيد » فضائل جنسه ، فمَن قال هذا فقد أثبت لـ « زيد » فضائل هذا الجنس . ولهذا[1] كان الأستاذ أبو علي يذهبُ في هذا . وقد رأيتُ هذا القولَ لغيره ، وأظنُّه ابن أبي العافية[2] ، وشَبَّهه بقولهم : سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدْتَ ، فقال : إنَّ « أقمت أم قعدت » جملةٌ ، وليس فيها ضمير ؛ لأن المعنى : سواء علي قيامُك وقعودُك ، فكما لا يَحْتاج « سواء » إلى ضمير يعود[3] إليه من « القيام والقعود » ، لا يَحْتَاج أن يعودَ إليه من « أقمت أم قعدت » . وكذلك إذا قلتَ : زيد نعم الرجل ، فلا يحتاج « زيد » إلى ضمير ؛ لأن المعنى : زيد عظيمُ الرجال وممدوحُهم ، فوضع « نعم الرجل » مكان هذا ، وهو جملةٌ ، فلا يُحْتاج إلى ضمير ظاهرٍ يعودُ إليه . والله أعلم . وسيأتي الكلامُ في هذا عند كلام أبي عليّ في الضمير[4] ، إن شاء الله .

ثم قال : « **فالمُضْمَرُ نَحْوُ : نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وبِئْسَ غُلامًا عَمْرٌو ، ففي كُلِّ**

---

(١) « لهذا » (كذا) في المخطوطة . ومهما يكن فاللام تأتي بمعنى « إلى » ، وهوكثير فيها . انظر : الجنى ١٤٥.

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الأزدي ، متقدم في علوم اللسان ، راوية ، فقيه ، شاعر مجيد ، كاتب بليغ . أخذ عن أبي بكر بن العربي ، وأبي بكر الخشني ، وأبي الوليد الدباغ ، وأخذ عنه أبو القاسم الملاحي ، وابنا حوط الله . توفي ٥٨٣هـ . ترجمته وأخباره في : الذيل والتكملة ٦/ ٣٤٩، والبغية ١/ ١٥٤.

(٣) في المخطوطة : « يعود يعود » مكررة .

(٤) انظر : ص ٧٠٤ .

واحدٍ من «نعم» و«بئس» فاعلٌ، أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ»[1] .

اعلم أنَّ هذا الإضمارَ أبلغُ في المدح ؛ لأنَّ العرب متى عَظَّمَتْ شيئًا أبْهَمَتْه ثم فَسَّرَتْه ، فقولُهم : « نعم رجلًا زيدٌ » أمدحُ من قولهم : « نعم الرجل زيد » . وهذا هو المقصودُ في ضمير الأمر والشأن ؛ لأنَّهم قصدوا التعظيم للخبر، فأضمروه لذلك . ومن ذلك قوله – تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] . وقال – سبحانه – في موضع آخر : ﴿لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[3] . وسيأتي الكلام فيه في موضعه[4] ، إن شاء اللّه.

وقوله : «**لِيَكُونَ هـٰذا التَّفْسِيرُ في تَبْيِينِهِ المُضْمَرَ بِمَنْزِلَةِ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ له**»[5] .

يريد أنَّ الضميرَ الغائب ؛ أصلُه ألَّا يقع إلا بعد ظاهر يعودُ عليه فيفسِّرُه ، فإذا أُضمر على شريطة التفسير ، فيكون تفسيرُه بعد إضماره يتنزَّلُ منزلةَ مجيئه بعد المظهَر .

ونظيرُ هذا أنَّ الفعلَ لا يُحذف إلا أن يتقدَّمَه ما يفسِّرُه . ثم إن العرب جاءت إلى باب الاشتغال ، فحذفت الفعل ، ولم يتقدَّمْه ما يدلُّ عليه ، ثم جاءت بعد ذلك بجملة تُفَسِّر ذلك المحذوف ، فتَنَزَّل المفسِّر في هذا منزلتَه لو

---

(١) الإيضاح (٨٣) ، والمقتصد (٣٦٣/١) : «عبد اللّه» مكان «زيد».

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الكهف ٣٨ .

(٤) انظر : ص ٧٧٩ وما بعدها .

(٥) العبارة في سياقها : فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا ... انظر : الإيضاح ٨٣. وفي المقتصد (١/ ٣٦٣) : في تبنِّيه ، وهو تحريف . «تقديم» مكان «تَقَدُّم» .

كان مُتَقَدِّمًا . وبهذا نَظَّره سيبويه في باب الاشتغال[1] .

ثم إنَّ فاعل « نعم » و« بئس » يكون ظاهرًا ومضمرًا :

فإذا كان مضمرًا ، فعلى شريطة التفسير .

وإن كان مظهرًا فيكون مُعَرَّفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إليهما . ولم يُجز البصريُّون غيرَ ذلك ، وأجاز الكوفيُّون أن يكون نكرة[2] [٢١٣] فأجازوا : نعم غلامُ رجلٍ ، واستدلُّوا بقول الشاعر[3] :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ   وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفَّانَا[4]

---

(١) سيبويه (١٧٧/٢) : « ف« نعم » تكون مرة عاملة في مضمر يفسِّره ما بعده ، فتكون هي وهو بمنزلة : ويحه ، ومثله ، ثم يعملان في الذي فَسَّر المضمر عَمَلَ « مثله » و« ويحه » إذا قلت : لي مثله عبدًا ... فتَجْري مَجْرى المضمر الذي قُدِّم لِما بعده من التفسير وسَدَّ مكانه ؛ لأنه قد بيّنه ، وهو نحوُ قولك : أزيدًا ضربته » .

(٢) نكرة مضافة ، بدليل المثال بعد . ومجيء الفاعل نكرةً مضافة أو مفردة لغةٌ نسبها الأخفش لبعض العرب ، ووافق الفراءُ الأخفشَ على مجيئه نكرة مضافة . ونقل ابن مالك إجازة كونه نكرة عن الكوفيين وابن السراج . وكلُّ هذا مخالف لمذهب سيبويه والبصريين . انظر : الكتاب ٢/ ١٧٧، وابن بري ١٠١، وابن يعيش ٧/ ١٣١، ١٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٠، والأشموني ٣/ ٢٨، ٢٩.

(٣) حسان بن ثابت في البصريات (١/ ٦٤٠) . وكثير بن عبد اللّه النهشلي ، المعروف بابن الغريرة ، أو حسان في ابن بري (١٠٠) . وقال البغدادي : «وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده» . وقال العيني : «وقد راجعت ديوانه – كثير – فلم أجده فيه» . وأوس بن مغراء، ذكر العيني (الأشموني ٢٨/٣) أن صاحب «الموعب في اللغة» وأبا حاتم قد نسباه إليه . وانظر الخلاف في النسبة في : إيضاح القيسي ١/ ١١٩، وابن يعيش ٧/ ١٣١، والخزانة ٩/ ٤١٥.

(٤) من البسيط . وهو في مديح الخليفة الثالث عثمان بن عفان . والشاهد : مجيء فاعل « نعم » عاريًا من الألف واللام، مضافًا إلى نكرة . وحَسّنه عطف المضاف إلى ما فيه الألف واللام « صاحب الركب » عليه . ونقل القيسي عن أبي علي قوله : «إن قيل : لعله يُنشد : فنعم صاحبَ قوم ، بالنصب ، قلت : لا يجوز ذلك لأنك تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة » . ولا يجوز أن يكون « صاحبُ الركب » معطوفًا على المضمر في « نعم » لأن العطف والتأكيد والبدل إنما يكون =

اعلم أنَّ العرب إذا أرادت الجنس ، فقياسُ كلامِهم يَقْتَضِي أنْ تأتيَ بالألف واللام ، فتقول : الرجل خير من المرأة ، والتمرة خير من الجرادة[١] . وجاءت الألف واللام للعهد ، ولما في النَّفْسِ من الصورة الصالحة لكُلِّ واحدٍ مما خرج للوجود منهما . وقد تأتي بلفظ النكرة فتقول : تمرة خير من جرادة ، تريد : جميعُ هذا خيرٌ من جميع هذا ، إلَّا أن هذا خارج عن القياس ، والأكثر . فكذلك النكرة هنا ، إنما هي موضوعةٌ موضعَ المعرَّف بالألف واللام ، على حسب ما ذكرتُه في « تمرة خير من جرادة » ، فلا يُقال من هذا إلا ما قالتْه العربُ . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **فأمَّا « عَبْدُ اللّه » في قَوْلِكَ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللّهِ ، فارْتفاعُهُ على أَحَدِ وَجْهَيْنِ** »[٢] .. إلى آخر الفصل .

= في ما تَمَّ . ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين تحسينه رواية النصب . وقال العكبري ما معناه : إن للرفع شيئًا يسوغه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن قومًا جنس ، وتنكير الجنس قريبٌ من تعريفه ، وثانيها : أنه قد وصف « صاحب قوم » بـ « لا سلاح لهم » ، والوصف تخصيص يقربه من الجنس ، وثالثها : أنه عطف عليه « وصاحب الركب » وتعريف المعطوف يُؤْنِسُ بإرادة تعريف المعطوف عليه . اهـ . ورَدَّ المصنف الأول بعد قليل ، كما رَدَّ أبو علي الثالث . والبيت في : الإيضاح ٨٥، والمقتصد ١/ ٣٦٥، وشرح العكبري ٢/ ٤٠٩، والتوطئة ٣٧٢، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٠٤، والأشموني ٣/٢٨، والهمع ٥/ ٣٦. وزد عليها ما في ح السالفة .

(١) « أل » الجنسية هي التي ترد لشمول أفراد الجنس ، حقيقة ، كما في المثالين ، أو مبالغة ، نحو : أنت الرجل علمًا . ويقال لها : التي للكمال . ولعل هذه هي التي عَبَّر عنها : ولما في النفس ... أما « أل » العهدية فأوردها استطرادًا . انظر : الجنى ٢١٧.

(٢) الإيضاح ٨٥ ، والمقتصد ١/٣٦٥ : على وجهين .

اعلم أن الممدوح[١] يكون مقدَّمًا ، ويكون مؤخَّرًا :

فإذا كان مقدَّمًا فهو رفعٌ بالابتداء ، وما بعده خبرُه .

وإذا كان مؤخرًا جاز فيه وجهان[٢] :

أحدهما : أن يكون مبتدأً مؤخَّرًا ، والجملةُ التي قبله[٣] خبر ، ويكون الأصل : زيد نعم الرجل ، لكنك أَخَّرْتَ المبتدأ ، وقَدَّمتَ الخبر ، كما تقول : زيد أخوه منطلق ، ثم تقول : أخوه منطلق زيدٌ ، وكما تقول : مررت به المسكين ، تريد : المسكينُ مررت به .

الثاني : أن يكون خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ .

وفي كلِّ واحدٍ منهما اعتراضٌ ، بالانفصال عنه يصحُّ الكلام ، وتَثْبُتُ الدعوى .

أما من قال : إن « زيدًا » مبتدأ ، والخبر الجملة ، فيقال له : فأين الضميرُ العائد من الخبر إلى المبتدأ ، وقد قُلتم : إن الخبر إذا كان جملة ، فلابُدَّ من

---

(١) أو المذموم .

(٢) ذكر الوجهين في : الملخص ١/٤٤٨ .

(٣) هذا مذهب سيبويه والأخفش . وهو والوجه الآخر جائزان عند أبي علي والمؤلف . ويرى ابن مالك أنه الأَوْلى - في مقابل الوجه الثاني الذي يأتي بعد - واستدرك : « بل هو عندي متعيِّنٌ ، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف الوجه الثاني ، وهو كون المخصوص خبرًا ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول « كان » إذا قيل : نعم الرجل كان زيد ؛ لأن خبر المبتدأ بعد دخول « كان » يلزمه النصب ، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع ، فعلم أنه قبل دخول « كان » لم يكن خبرًا ، وإنما كان مبتدأ » . (انظر : الكتاب ٢/ ١٧٦، والتعليقة ١/ ٣٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٦، ١٧) . والكلام على هذا الوجه جملةٌ واحدة ، وعَلّل ابن يعيش (١٣٥/٧) تأخير المبتدأ بأمرين : حمل « نعم » على الاستفهام ، إذ فيها كما فيه معنى زائدٌ ، وجريان الكلام مجرى المثل . وانظر : اللباب ١/ ١٨٥.

ضمير، أو ما يقوم مقام الضمير؟

قلتُ: لا خلاف أنَّ هذه الجملة ليس فيها ضميرٌ، لكن فيها ما يقوم مقام الضمير، وهو اسم الجنس[1] الذي يرتفع بـ «نعم»، ووجهُ قيامِه مع الضمير أنَّ الأولَ مُنْدَرِجٌ تحت جنسه، فإذا مدحتَ الجنس كلَّه، فقد مدحْتَه في الجملة، فصار قولك: زيد نعم الرجل، بمنزلة أنْ لو قلت: زيد ما أعظمه، وأعظَمَ مَنْ هو على صِفَتِه وشاكِلَتِه. ولو قلتَ هذا لم يكن خلافٌ في جوازه لمكان الضمير وصِحَّة الارتباط، فكذلك ما هو في معناه.

وقد مضى الكلام الذي نَسَبْتُه لابن أبي العافية، في ما أَظُنُّ، وهو أنَّ قولك: زيد نعم الرجل، لم يَحْتَجْ إلى ضميرٍ ظاهر؛ لأنه في معنى ما لا يكون فيه ضمير ظاهر؛ لأن قولك: زيد نعم الرجل، في معنى: زيد عظيم هذا الجنس، كما أن «سواء» من قولك: «سواء عليَّ أقمت أم قعدت»، لا يحتاج إلى ضمير؛ لأنه في معنى: سواء عليَّ قيامك وقعودك.

وقول أبي علي وما ذهب إليه أقرب من جهة اللفظ. وما ذهب إليه ابن أبي العافية أقربُ من جهة المعنى. والله أعلم.

[٢١٤] وأما من قال: إن «زيدًا» مِنْ قولك «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» خَبَرُ مبتدأ

---

(١) هذا مذهب سيبويه وأبي علي والجمهور. ونقل أبو حيان عن ابن السيد أن الرابط هو «هو» محذوفًا، والتقدير: زيد هو نعم الرجل. كما نقل عن ابن الطراوة أن «نعم الرجل» تحمل الضمير؛ لأن التركيب أصار الجملة اسمًا بمعنى الممدوح أو المذموم. وبعض النحويين يجعل «أل» في «الرجل» للعهد، فالرابط على هذا هو تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ في المعنى. انظر: الكتاب ٢/ ١٧٧، والإيضاح ٨٥، والارتشاف ٣/ ٢٤.

محذوف[1]، فمعترَض؛ ألا ترى أنَّ قولك: «نعم الرجل» ليس بمفيد إن لم تأت بـ «زيد»؛ لأن هذه جملة لم يؤت بها إلا لمدح «زيد». فإذا لم تأت به في جملة «نعم»، فلا تكون جملةً مفيدة، فلا بُدَّ من أن يكون «زيد» من كَمالِ جملة «نعم الرجل».

الجواب: أنَّك إذا قلت: نعم الرجل، لم تَقْصِد الجنسَ لنفسه، ولا جئت به إلا لمدح «زيد»، فأنت إذا قلت: نعم الرجل، عَلِمَ مخاطَبُك أنك مادحٌ لشخص من جنس الرجال. وكذلك إذا قلتَ: نعمت المرأة، عَلِمَ مخاطَبك أنَّك مُثْنٍ على شخص من جنس النساء. وكذلك إذا قلت: نعم الرجلان، علم مخاطَبك أنك مُثْنٍ على شخصين من جنس [الرجال][2]، فكأنه قال لك؛ أوقَدَّرْتَ قائلًا يقول لك حين قلتَ «نعم الرجل»: مَنْ ممدوحُك؟ فقلتَ: زيد أو هند، على تقدير: ممدوحي زيد، أو التي أُثني عليها هندٌ.

ونظير هذا قوله – سبحانه –: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ

---

(١) هذا هو الوجه الآخر الذي قاله أبو علي في «زيد» من «نعم الرجل زيد». (الإيضاح ٨٥- ٨٧). وفهم أبو علي هذين الوجهين من عبارة سيبويه: «وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله» فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل «نعم» في «الرجل»، ولم يعمل في «عبد الله» (الكتاب ٢/ ١٧٦، والتعليقة ١/ ٣٢٠)، وفهمه صحيح فـ «عبد الله» مبتدأ، لم يعمل فيه «نعم» على مذهبه، وخبرًا لمبتدأ محذوف لم يعمل فيه «نعم» قطعًا. وبالوجه الآخر قال جماعة منهم الجَرْمي والمبرد والزجاج وابن السراج وابن جني والصيمري. (الارتشاف ٣/ ٢٥). وقوَّى هذا الوجه العكبري بقولهم: شَدّما أنك ذاهب، أي ذهابك فـ «شَدّما» بمنزلة «نعم»، والمخصوص هنا قولك: أنك ذاهب، أي ذهابك، و«أنَّ» المفتوحة لا تكون مبتدأ، بل يصحُّ أن تكون خبرًا، فلما وقَعَتْ هنا عُلِم أنها خبرٌ لا مبتدأ. (شرح الإيضاح ٢/ ٤١٦). و«نعم الرجل زيد» على هذا الوجه جملتان: الأولى فعلية لا موضع لها، والثانية اسمية كالمفسرة للأولى. انظر فضل بيان في: ابن يعيش ٧/ ١٣٥.

(٢) زيادة مني.

﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[1] لمّا قال – سبحانه –: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ عُلِمَ أنَّ هنا نعيمًا وثوابًا قد أُعِدَّ لهم ، فجاء – سبحانه – بجملة مفسِّرةٍ لذلك الموعود .

وكذلك جِيء بعد « نعم » بجملة مفسرة للممدوح الذي سيق « نعم الرجل » من أجله . واللَّه أعلم . وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن مثل هذا .

مسألة

إذا كان فاعل « نعم » مؤنثًا ، نحو : نعمت المرأة ، فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث الفعل وإسقاطها[2] :

فمن أَثْبَتَها ؛ فلأنها فعلٌ أُسْنِد إلى مؤنث ، فصار بمنزلة : قامت هند .

ومن أسقط فقال : نعم المرأة هند ؛ فلأمرين :

أحدهما : أن « نعم » – وإن كان فعلًا – فهو شبيهٌ بالحروف ، ودالٌّ على معنى الحرف ، على حسب ما تقدَّم . ولذلك مُنِع التصُّرف ، فلم تَلْحَقْه علامةُ التأنيث ، كما لم تلحق الحروفَ .

الثاني : أن فاعل « نعم » هنا الجنسُ[3] ، وتأنيثُ الجنس غَيْرُ حقيقيٍّ .

---

(١) المائدة ٩ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٢٩٨) . وانظر الكلام عليها في : الحلبيات ٢٤٨، ومواضع عدة من البسيط منها ١/ ٥٩٥، وقال المؤلف ثمة : « وإذا نظرت كلام العرب وجدتَ فيه هذا كثيرًا » .

(٢) ذكر ابن مالك أن تاء التأنيث تلحق « نعم » في كُلِّ اللغات . شرح التسهيل ٣/ ٥.

(٣) والجنس يجري مجرى الجمع . وحمل ابن يعيش (١٣٧/٧) « نعم المرأة » على « نعم النساء » والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز التذكير ، قال – تعالى –: ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ . وهذا وجه =

والمؤنثُ غَيْرُ الحقيقي ؛ أنت في إلحاقِ علامة التأنيث فيه مُخَيَّرٌ ، نحو : ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾[1] و﴿ أخذ ﴾[2] في موضع آخر ، وما أشْبَهَ ذلك .

ثم قال أبو علي : « **ومِثْلُ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :**

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَاصُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُها »[3]

« جعفر » هنا قبيلة ، وهو يهجوها . و« أما » : حرفٌ تضمَّن معنى حرف الشرط والشرط ، وكان الأصل ، مهما يكن من شيء ، فالصدورُ التي ادَّعوها لأنفسهم ، ليست لهم ولا غَيْرُها ، ثم حذف « مهما يكن من شيء » ، وجعل مكانه « أما » ، فجاء « أما فالصدور » فقبُح اللَّفْظُ ؛ لولاية الفاء التي في جواب الشرط الحرفَ الدالَّ على معنى الشرط ، فقدَّموا شيئًا من جملة الجواب ؛ ليكون فاصلًا بين حرف الشرط وحرف الجواب ، فقالوا : أما الصدور فكذا .

وكذلك الكلامُ في « أما » ، إذا قلت : أما زيد فمنطلق [٢١٥] ، التقدير : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ثم جعل مكان « مهما يكن من شيء » : « أما » ، فجاء : « أما فزيد منطلق » ، ثم قَبُح اللفظ ؛ لولاية الشرطِ حرفَ الجواب ، فقدَّموا « زيدًا » ، فقالوا : أما زيد فمنطلق . ثم حذفوا الفاء ؛ لضرورة

= آخر ذكره ابن يعيش وهو غير الذي ذكره المؤلف ، وإن كانا معًا قائمين على كون الفاعل جنسًا ، فقال المؤلف : مؤنث غير حقيقي . وقال ابن يعيش : جمع .

(١) هود ٩٤ . وسلف أن استشهد بالآية . انظر : ص ٥٨٤ .

(٢) هود ٦٧ . وسلف أن استشهد بالآية . انظر : ص ٥٨٤ .

(٣) الإيضاح ٨٦ . وتَقَدَّم البيت في ص ٤١٣ ، وعلّقت عليه ثَمّة . ويأتي بعد (ص ٦٩٦) . وانظر : المقتصد ١/ ٣٦٦، وشرح العكبري ٢/ ٤١٣.

الشعر ، كما أنشد سيبويه[1] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانِ[2]

الأصل : فاللّه يشكرها . واختلف الناس في هذا البيت :

فذهب أبو علي إلى أن « الصدور » الأولى خاصَّةٌ ، وأنَّ « الصدور » الثانية عامةٌ[3] ، فكأنَّه قال : أما الصدورُ التي أوجبتم لأنفسكم ، فلا صدورَ لكم بوجه ؛ لا هي ولا غيرها . على هذا يكون اسم الجنس أغنى عن الضمير ، بأن يكون الأولُ خاصًا ، والثاني عامًّا .

---

(١) لحسان بن ثابت . وقال المبرد وأبو زيد وابن الشجري : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . وكذا قال ابن هشام . وقال السيوطي : عبد الرحمن ، أو كعب بن مالك . وقال ابن السيرافي : كعب . انظر مصادر ح التالية .

(٢) من البسيط . يروى :

* مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ *

وعليه فلا شاهد . وزعم الأصمعي أن هذه هي الرواية ، وأنَّ النحويين غيَّروه . وقال البغدادي : الأصمعي عن يونس قال : نحن عملنا هذا البيت . ونقل أبو حيان عن المبرد مثل زعم الأصمعي ، وأنه منع حذف الفاء في الضرورة ، وقال : وهذا ليس بشيء ؛ لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى . ويروى : مثلان مكان « سِيَّان » . والبيت في : ديوان حسان ٥١٦، وديوان كعب ٢٨٨، ٣١٢، وديوان عبد الرحمن (مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد - مج ٣٣١/١٣) ، والنوادر ٣١، والكتاب ٣/ ٦٥، ومعاني الفراء ١/ ٤٧٦، والمقتضب ٢/ ٧٢، وابن السيرافي ٢/ ١٠٩، والأصول ٢/ ١٩٥، وضرورة الشعر ١١٥، والمحتسب ١/ ١٩٣، والخصائص ٢/ ٢٨١، وسر الصناعة ١/ ٢٦٤، ٢٦٥، والمنصف ٣/ ١١٨، والمقتصد ٢/ ١١٠٢، وما يجوز للشاعر ٢٤٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤ و٢/٩، ١٤٤، وابن يعيش ٩/٢، ٣، وشرح التسهيل ٤/ ٧٦، والمغني ١/ ٨٠ (ومواضع أخرى) ، وشرح شواهده ١/ ١٧٨، ١٧٩، ٢٨٦، والعيني ٣/ ٤٢٣، والهمع ٤/ ٣٢٨، والخزانة ٩/ ٤٩، ٥٢. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٨١٧، والملخص ١/ ١٥٢.

(٣) انظر : الإيضاح ٨٥ ، ٨٦ .

ومنهم[1] من قال : إنه من تكرار اللفظ ، وأخذ « الصدور » الأولى عامَّةً ، والثانيةَ كذلك ، فيكون بمنزلة قوله - تعالى -: ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[2] في أن أُقيم مُقامَ الضمير تكرارُ الأول بلفظه .

وكلاهما صحيح ، إلا أنَّ مذهب أبي علي أبْيَنُ في البيت ، وأنسبُ للرَّدِّ والهَجْو ؛ لأنَّ هذا القوم لم ينسبوا لأنفسهم أنهم صدورُ العالم على الإطلاق ، وإنما أثبتوا لأنفسهم صدورًا مخصوصة ، فقال : ما أثبتُّم باطلٌ ؛ ليست لكم ، ولا غيرُها ، فأتى أولًا بما أثبتوا ، ثم أتى آخِرًا بما يَنْفي ما أثبتوا ، وغَيْرَه . واللّه أعلم .

وكذلك الكلامُ في البيت الثاني[3] :

أمّا القِتَالُ فلا قِتالَ لَدَيْكُم   ولكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَوَاكِبِ[4]

---

(١) فوق الكلمة بخط دقيق : هو ابن جني . وهو كذلك ، فقد نقله عنه البغدادي ، ونَصَّ عليه ابن بري . انظر : شرح شواهد الإيضاح ١٠٤، والخزانة ١/ ٤٥٢.

(٢) الحاقة ١ ، ٢ .

(٣) البيت الثاني ، يريد : في الإيضاح (٨٦) . والأول هو :

* فأما الصدور لا صدور .. *

وقائل البيت هو : الحارث بن خالد المخزومي ، كذا قال البغدادي . والحارث شاعر إسلامي ، جرى على طريقة عمر بن أبي ربيعة في الغزل . وكان يهوى عائشة بنت طلحة . وقد وَلَّاه عبد الملك مكة ، ثم عزله بسبب عائشة . (انظر : الأغاني ٣/ ٣١١، وسمط اللآلي ٢/ ٦٤٥، وشرح أبيات المغني ١٦١/٧) ، وقال القيسي : « الوليد بن نَهيك ، أحد بني ربيعة .. من بني تميم .. وينسب للكميت بن زيد » . وليس في شعر الأخير المجموع .

(٤) من الطويل . العراض ، جمع عُرْض : الناحية . أما القتال .. (كذا) فيه ثَلْمٌ ، وهو زحاف جائز في أول الطويل . وفي الإيضاح (٨٦) : فأما القتال لا قتال .. بدون الفاء ، وهي رواية فيه . ويستشهد بها على حذف الفاء من جواب « أما » في ضرورة الشعر . والاستشهاد به هنا على رفع « الصدور » بالابتداء ، دون أن يعود عليها من اللفظ شيء ، لكنه عاد من المعنى ، لكون « الصدور » الثانية أَعَمَّ منها فدخلت تحتها . وابن جني يجعل الصدور الأولى عامة والثانية عامة أيضًا ، ويجعله من قبيل =

أخذ أبو علي « القتال » الأول خاصًا ، والثاني عامًّا[1] ؛ لأنهم أثبتوا لأنفسهم أنهم قاتلوا في يوم ما ، فقيل لهم : هذا باطلٌ ، ما قاتلتم قَطُّ .

ومنهم من أخذ الأول عامًّا ، والثاني كذلك[2] ، وجعله مما وقع فيه الارتباط بتكرار الأول بلفظه ، كما قال :

* لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ[3] *

وقوله :

* ولكِنَّ أعجازًا[4] .... *

خبر « لكنَّ » محذوفٌ ؛ تقديره : ولكنَّ لهم أعجازًا شديدًا ضريرها ، فحذف « لهم » ؛ لقوله : « لا صدور لجعفر » ، كما تقول : لا خير لزيد لكنَّ

= الربط بتكرار الأول بلفظه . والشاعر يُعَيِّر بني عبد الله بن خالد بن أسيد بالفرار من الزحف . والبيت في : شعر الحارث ٤٥، والمقتضب ٢/ ٧١، وكتاب الشعر ١/ ٦٤، والمنصف ٤/ ١١٨، وسر الصناعة ١/ ٢٦٧، والمقتصد ١/ ٣٦٦، وابن بري ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣ و٣/ ١٣٢، وأسرار العربية ١٠٦، وإيضاح القيسي ١/ ١٢٩، وشرح العكبري ٢/ ٤١٥، واللباب ١/ ١٨٥، وابن يعيش ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢ والمغني ١/ ٨٠، وشرح أبياته ١/ ٣٦٩، والأشموني ٤/ ٤٥، والهمع ٤/ ٣٥٦، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٣٦، والخزانة ١/ ٤٥٢. واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٦٣.

(١) الإيضاح ٨٦ .

(٢) هو ابن جني ، كما في البيت السابق .

(٣) عجزه :

* نَغَّصَ الموت ذا الغنى والفقيرا *

وقد تقدم (ص ٤١٢) ، وخرَّجتُه وعلَّقت عليه ثمة .

(٤) عجز . وهو بتمامه :

* ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضريرها *

وتقدم غير مرة (ص ٤١٣ ، ٦٩٣) . والتعليق في الموطن الأول .

شرًّا ، أي لكنَّ له شرًّا . وكذلك قوله :

* ولكنَّ سيرًا ...[1] *

الخبرُ محذوفٌ ، تقديره : ولكن لديكم سيرًا في عِراض المواكب . واللَّه أعلم .

فصل

قال : « **واعْلَمْ أنَّ المَخْصُوصَ بالمَدْح أو الذَّمِّ لا يكُونُ إلَّا مِن جِنسِ المَذْكُورِ بعد « نِعْمَ » و« بِئْسَ » كـ« عَبْدِ اللَّه » و« زيد » ونَحْوِهما مِنَ الرِّجالِ** »[2] .

اعلم أنَّ الاسم الممدوحَ في « نعم » ، وما جرى مجراها ، والاسمَ المذموم في « بئس » وما جرى مجراها ، لا بُدَّ أن يكون من جنس الاسم الواقعِ بعدهما[3] ؛ كان منصوبًا أو مرفوعًا ؛ لأنه إن كان منصوبًا ، فهو تمييزٌ للضمير المستتِرِ فيها ، والضميرُ فاعلٌ بها . وقد تقدَّم أنه لا يرتفعُ بها إلا ما يكونُ جنسًا للممدوح [٢١٦] والمذموم . فإن جاء شيء خارج عن هذا ، فلا بُدَّ من تأويله .

---

(١) تقدم في ص قبل السالفة .

(٢) الإيضاح ٨٧، والمقتصد ١/ ٣٦٩. وفي شرح العكبري (٢/ ٤١٧) : ..المذكور كعبد اللَّه وزيد وغيرهما ، بإسقاط : « بعد نعم وبئس » . و« غيرهما » مكان « ونحوهما » .

(٣) الجرجاني : « فلا تقول : نعم الرجل فرس زيد ، لأن « الفرس » ليس من جنس الرجال ، والغرض أن يُفَضَّل الشيءُ على جنسه ، لا على غير جنسه . ويؤدي ذلك إلى قولك : فرس زيد واحد محمود من الرجال . وهذا ظاهر الإحالة . وكذلك المخصوص بالذم » . (المقتصد ١/ ٣٦٩) . والعكبري : « وإنّما كان – أي الممدوح – كذلك لوجهين : أحدهما : أنك إنما مدحت جنسه بسببه ، فلو كان من غير الجنس لم يكن بينهما عُلْقَةٌ يُمدح بسببها . والثاني : أن المخصوص إن كان مبتدأ ، فيجب أن يكون الخبر إياه في المعنى ، وإن كان خبر مبتدأ محذوف ، فهو مفسِّر للمراد من ذكر الجنس ، كقولك : هو زيد . والمفسِّر يجب أن يكون من جنس المفسَّر » . شرح الإيضاح ٢/ ٤١٨.

ثم قال: « **وإذا كانَ كَذلِكَ كانَ المُضافُ إلَى ﴿ ٱلْقَوْمُ ﴾ في قَوْلِهِ – عَزّ وجَلَّ –: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[1] مَحْذُوفًا، وتَقْدِيرُهُ: ساءَ مَثَلًا مَثَلُ القَوْمِ الَّذين كَذَّبوا. ولا يَكُونُ الكَلامُ عَلَى ظاهِرِهِ** »[2].

اعلم أنَّ فاعل ﴿ سَآءَ ﴾ ضميرٌ يُفسِّره ﴿ مَثَلًا ﴾، وتقديره: ساء المثل. والمذموم: القوم. وليس « المَثَل » جنسًا للقوم، وقد تَقَدَّم أنَّ فاعلَ هذا جنسُ المذموم. فانفصل أبو علي عن هذا بأنْ قَدَّر حذفَ مضافٍ[3]، تقديره: ساء مثلًا مثل القوم.

ويمكن أن يكون « القوم » هم « المثل »[4]، كما تقول: صار فلان مثلًا، أي يُضْرَب به المثل.

وأما قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[5] فهو على حذف الممدوح، وتقديره: نعم العبد أيوب، فحُذف للعلم به.

وهذا كما قال – تعالى –: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ نِعْمَ

---

(١) الأعراف ١٧٧. وانظر الكلام على الآية في: معاني الأخفش ٢/٣١٥، والمقتضب ٢/١٥٠، وإعراب النحاس ١/٦٥٢، وكشف المشكلات ١/٤٨٧، واللباب ١/١٨٦.

(٢) الإيضاح ٨٧. وفي المقتصد (١/٣٦٩): ظاهر.

(٣) والحذف يدخل ضمن باب واسع في العربية، أسماه ابن جني « شجاعة العربية »، وشمل به الحذف والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتعريف. وعن حذف المضاف قال: إنه « كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه »، وساق عليه شواهد كثيرة من القرآن والشعر. انظر: الخصائص ٢/٢٦٢ وما بعدها.

(٤) لم يذكر هذا التوجيه الجرجانيّ، ولا العكبريّ. وهو توجيه يخرج بالآية عن تقدير الحذف، ويأخذ بالظاهر.

(٥) سورة ص ٤٤.

ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[1]، التقدير: نعم المولى اللّه، ونعم النصير اللّه. فحذف من اللفظ؛ للعلم به. وهذا كثيرٌ شائعٌ.

وإذا صَحَّ أن المبتدأ يُحْذَفُ؛ للدلالة عليه، ويَبْقَى الخبر، فكذلك يجوز أن يحذف « زيد » من قولك: نعم الرجل زيد، ويبقى « نعم الرجل »؛ لأن « زيدًا » مبتدأٌ، و« نعم الرجل » خبره.

وأما على من جعله خبرَ مبتدأ محذوف – على حسب ما ذكرته – فحذف؛ لأنه في جملة ثانية، وقد سِيقت؛ لبيان ما يقتضيه « نعم الرجل »، ولِتَعْيِينه، على حسب ما تقدّم. فإذا كان مَعَنا ما يُبيِّنه، فلا يُحْتاج إلى هذه الجملة، فحذفُه أَبْيَنُ. واللّه أعلم.

وأما قوله – تعالى –: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[2]، [فـ ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[3]] في موضع رفع، وتقديره: بئس مثل القوم المكذِّبون، ويكون التقدير: بئس مثل القوم مثل المكذبين. فلما حُذِف المضاف، أُقيم المضافُ إليه مُقامَه.

ويمكن أن يكون مثل قوله – سبحانه –: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[4]، فيكون ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[5] نعتًا لـ ﴿ القوم ﴾ في موضع خفض، ويكون التقدير:

---

(١) الأنفال ٤٠.

(٢) الجمعة ٥.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يتطلبها السياق. ولعلها سقطت من الناسخ.

(٤) سورة ص ٤٤.

(٥) أعربه الجرجاني بدلًا، قال: « حتى كأنه قيل: بئس مثل الذين كذبوا، ولم يذكر القوم ». (المقتصد ١/٣٧١). وأعربه العكبري نعتًا، كما فعل المؤلف. (شرح الإيضاح ٢/٤١٩).

بئس مثل القوم المكذبين هذا المثل . والله أعلم .

ثم قال : « **وتقولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ : فإن لم تَذْكُرْ « رجلًا » جاز . وإن ذَكَرْتَه فتأكيدٌ** »[1] .

اعلم أن المفسّر إذا ظهر ، فلا يظهر المفسَّر . هذا هو طريقُ الكلام ، كما أنَّك إذا قلت : زيدًا ضربتُه ، فـ « زيد » منصوب بإضمار فعلٍ يفسره « ضربته » . فإن ظهر ، زال هذا المفسِّر ، فتقول : ضربت زيدًا ، وزيدًا ضربت . ولا يجوز : ضربت زيدًا ضربته ، على أن يكون « ضربته » تفسيرًا ؛ لأن الشَّيْءَ لا يكون مفسِّرًا إلا المجْمَل ، وما هو بيِّنٌ لا يُحْتاج إلى تفسيره ؛ لظهوره . وهذا بيِّن ، إلا أنه قد جاء[2] : « نِعْمَ

(١) الإيضاح ٨٨ ، والمقتصد ١/ ٣٧٢، وشرح العكبري ٢/ ٤٢٠. وهذه المسألة مسألة الجمع بين فاعل « نعم » الظاهر ومميزه مسألة خلافية ، فقد أجاز الجمعَ المبردُ وابن السراج وأبو علي وجماعةٌ . ومنعه سيبويه والسيرافي وابن جني وابن هشام وجماعة . واختار المنع ابن عصفور . واستظهره ابن يعيش . وصَحّحه ابن مالك قائلًا : « حاملُ سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مَسُوقًا لرفع الإبهام ، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال ، فلا حاجة إلى التمييز . وهذا الاعتبار يلزم منه منعُ التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك : له من الدراهم عشرون درهمًا ، ومثل هذا جائز بلا خلاف ... فكما حُكم بالجواز في مثل هذا ، وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يُفعل في نحو : نعم الرجل رجلًا ، ولا يُمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكُّم بلا دليل ، هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب ..» . والمؤلف يتابع أبا علي والمجيزين . انظر : الكتاب ٢/ ١٧٥- ١٧٨، والمقتضب ٢/ ١٥٠، والأصول ١/ ١٣٨، والخصائص ١/ ٣٩٥، ٣٩٦، وابن بري ١٠٩- ١١١، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٣، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٤، ١٥، والارتشاف ٣/ ٢٢، ٢٣، والمغني ٢/ ٦٠٤.

(٢) القائل : الحارث بن عُباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري ، من حكام ربيعة وفرسانها المعدودين ، من أحلم أهل زمانه ، وأشدهم بأسًا ، وهو صاحب « النعامة » ، فرس مشهورة له . انظر ترجمته وأخباره في : الخزانة ١/ ٤٧١- ٤٧٤.

القَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ اللَّهُ به بَيْنَ ابْنَيْ وائل »[1] . وفي هذا حذف الممدوح ، وتقديرُه : بُجَيْر ؛ لأنَّ « الحارثَ » عَمَّه قال هذا لَمَّا قَتَلَ مهلهلٌ ابنَ أخيه بُجَيْرًا ، فظَنَّ أنه سيكون ثأرَه ، وَيَنْكَفُّ القتال ، وتُحْقَنُ الدماء ، فقال : « نِعْم [٢١٧] القَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ ابْنَيْ وَائِل » ، فقيل له : إنَّما قال[2] : « بُؤْ بشِسْع نعل كُلَيْبِ » ، فحينئذ دخل في حرب البَسُوس ، وكان قد اعتزلها ، وقال :

قَرِّبا مَرْبَطَ النَّعامَةِ مِنِّي ... إنَّ قتلَ الكريم بالشِّسْعِ غالِ[3]

وكأنه حَسّن هذا أن التمييز قد يأتي توكيدًا ، قال اللَّه - سبحانه -:

(١) قول للحارث . ويروى : « نعم القتيل قتيلًا إن ... بين فئتين » قاله عندما نما إليه أن مهلهل بن ربيعة قتل ابنه (أو ابن أخيه) بُجَيْرًا بـ « كليب » ، وأرسل إلى مهلهل : إن كنت قتلت بجيرًا بكليب ، وانقطعت الحرب بينكم وبين إخوانكم فقد طابت نفسي بذلك . فرَدَّ عليه : إنما قتلته بشسع نعل كليب . فغضب الحارث وأمر بحلق الرءوس ، وكان « يوم التحاليق » ، الذي انهزمت فيه تغلب . وله خبر طويل . انظر : الأمالي ٣/ ٢٦، والخزانة ١/ ٤٧١- ٤٧٤.

(٢) الضمير لمهلهل . بؤ : من أبأت فلانًا بفلان فباء به ، إذا قتلته به . ولا يكاد يُستعمل إلا والثاني كفء للأول . شسع : أحد سيور النَّعْل . انظر : اللسان (شسع) ، ومصادر ح السالفة .

(٣) من الخفيف . يروى : مربط ، بفتح الباء وكسرها : فمن فتح أراد المصدر . ومن كسر أراد موضع الربط . ويروى العجز :

* إنَّ قَتْلَ الغلام بالشِّسع غالِ *

وفي الخزانة (١/ ٤٧٢، ٤٧٣) : بيتان لهما الصدر نفسه * قربا مربط ... * والعجز مختلف : أحدهما كما هنا ، والآخر :

* لقحت حرب وائل عن حيالِ *

النعامة : اسم فرسه . غالٍ : عظيم . وقال ابن الشجري : « أي بعد حيال . أراد : هاجت بعد سكونها ، فاستعار لها اللِّقاح والحيال » . لقحت : حَمَلت . الحيال : أن يَضْرِب الفحل الناقة فلا تحمل ، وهو مَثَل ضربه لتعظيم أمر الحرب ، وما ينتج عنها . والبيت في : الأصمعيات ٧١، وأمالي المرتضى ١/ ١٢٦، والحيوان ٤/ ٣٦١، وأدب الكاتب ٤٠٥، وأمالي القالي ٣/ ٢٦، والمخصص ١٤/ ٦٧، والأزهية ٢٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٢، واللسان (عنن) .

﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾[1] ؛ ألا ترى [أنَّ ﴿ جلدة ﴾][2] هنا توكيدٌ وتثبيتٌ ، ولو قال – سبحانه –: ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ ﴾ لَعُلِم أن المراد ثمانون جلدة . والله أعلم .

ثم أنشد[3] قول جرير :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زادا[4]

وأخذه على أنَّ « زادًا » تمييزٌ[5] ، وأنه مثلُ قوله : « نعم القتيل قتيلًا » . وعلى

---

(١) النور ٤ .

(٢) في المخطوطة : أنك لدة ، وهو تحريف .

(٣) أي أبو علي .

(٤) من الوافر ، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . وخَرَّج بعض النحويين البيت على أن « زادًا » مفعولٌ لـ « تزود » . وهذا أشار إليه المؤلف . وعلى أن « زادًا » مصدر محذوف الزوائد ، كأنه قال : تزود تزودًا . وعلى أنه تمييز لـ « مثل » ، مثل « لي مثله رجلًا » . واعتُذر للفصل بين « زادا » مفعولًا أو تمييزًا و « تزود » و« مثل » ، وهو في حيز المعطوف ، وهي في حَيِّز المعطوف عليه بأن الجمل قد اتّصلت ، فهي مثل : ضربت وضربني زيدًا . وللعكبري اعتراضات على إعراب « زادًا » تمييزًا ، (شرح الإيضاح ٢/٤٢٠، ٤٢١) . وعلى القول بأن العامل في « زادًا » « نعم » يرى المانعون ، ومنهم ابن السراج ، أنه ضرورة ، وما ثبت للضرورة لا يكون قياسًا ، نقله عنه ابن يعيش واختاره .
والبيت في : الديوان ١/ ٥٣، والمقتضب ٢/ ١٥٠، والحلبيات ٢٣٥، والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، والمقتصد ١/ ٣١٦، وابن بري ١٠٩ ، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٢، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، والمقرب ١/ ٦٩، واللسان (زود) ، والمغني ٢/ ٦٠٤، وشرح أبياته ١/ ٦٣، ٧/ ٢٧، والأشموني ٢/٢٠٣ و٣/ ٣٤، والخزانة ٩/ ٣٩٤.

(٥) واعترض على هذا بأن فيه الفصل بين المميَّز والتمييز بـ « زاد أبيك » . وقال العكبري : « ولكن سَهَّل ذلك أن المميَّز هنا توكيد ، كالمستغنى عنه ، وإذا كان المخصوص مبتدأ ، كان الفصل به أيسر لأنه مفرد ، وإن كان خبر مبتدأ محذوف ، كان أبعد ، لأنه جملة ، والفصل بالجملة أشد » . شرح الإيضاح ٢/ ٤٢١.

هذا أخذه سيبويه[1] .

ومن الناس من جعل « زادًا » مفعولًا بـ « تزود » ، وجعل « مثلًا » حالًا ، ويكون من نعت النكرة ، إذا تَقَدَّم انتصب على الحال ، وكان الأصل : تَزود زادًا مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك ، ثم قَدَّمَ « فنعم الزاد زاد أبيك » ، فقال : تزود فنعم الزاد زاد أبيك زادًا مثل أبيك ، ثم قَدَّم « مثلًا » ، فانتصب على الحال ، كما قال[2] :

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[3] *

الأصل : لمية طللٌ موحش .

---

(١) البيت ليس في الكتاب بطبعاته المختلفة ، ولا مخطوطاته ، فلعل المؤلف وهم . (انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه) . وبدر إلى ذهني أنه أراد مثالًا على شاكلة البيت ، فلم أجد لسيبويه كلامًا في اجتماع المميز والتمييز في باب « نعم » . (انظر : فهارس هارون وعضيمة) . وسيبويه يمنع الجمع بين فاعل « نعم » الظاهر ومميِّزه . انظر : ص ٧٠٠، ح ١.

(٢) كُثَيِّر عَزّة . وقيل : ذو الرُّمّة ، وليس في ديوانه .

(٣) من مجزوء الوافر . وعجزه :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

يُروى : لِعَزَّة . وعزة : محبوبة كثير . ومية محبوبة ذي الرمة . وفي البيت روايات أخرى وزيادات في صدره وعجزه ، انظرها في : شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٦٧، ١٦٨. خِلَل : جمع خِلّة ، بكسر الخاء : بطائن يُغَشَّى بها أجفان السيوف . والشاهد : تقديم الصفة على النكرة ، فيبطل كونها صفة ، لأن الصفة تابعة ، والتابع لا يتقدم على متبوعه ، فتَعَيَّن جعلُها حالًا . والبيت في : ديوان كثير ٥٠٦، والكتاب ٢/ ١٢٣، ومجالس العلماء ١٧٤، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٠، ٢٤٤، ٢٨٥، و٢/ ٥١٤، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ١٢٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩، وكشف المشكلات ١/ ١٢٧، ٥٣٠، و٢/ ٨٢٥، وأسرار العربية ١٤٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٣، وابن يعيش ٢/ ٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٦، والمغني ١/١١٨ و٢/ ٥٧١، ٨٦٥ وشرح شواهده ١/ ٢٤٩، وشرح أبياته ٨/ ٥٢١، واللسان (خلل) ، والعيني ٣/ ١٦٣، والأشموني ١/ ٢٤٧، والتصريح ١/ ٣٧٥، والخزانة ١/ ٥٣٣. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٨٩) ، كما استشهد به في : البسيط ١/ ٤١٥.

وكان الأستاذ أبو علي يُرَجِّح ما ذهب إليه سيبويه[1] ؛ لأنَّ القول الآخر فيه تهيئُ العاملِ للعمل وقطعُه ؛ ألا ترى أن « تزود » قد تهيأ للعمل في « مثل » ؛ لأنَّه يَطْلُبُه بأنه مفعول ، فتَرَكَ أن ينصبَه به ، وشَغَلَه بما هو في آخر البيت ، وفَصَل بينه وبينه بجملة . وقد صَحَّ مجيء مثل هذا في الكلام[2] ، فلا يُنْكَرُ أنْ يجيءَ في الشعر . ثم إن التمييز لا يستنكر فيه أن يكون توكيدًا[3] . فقد صَحَّ هذا القول بما ذكرتُه . والله أعلم .

مسألة

من المتأخِّرين من قال في « زيد نعم الرجل » : إن « الرجل » هو « زيد » ، وليس بجنس[4] .

وهذا القول يَبْطُلُ ؛ لأن الجملة إذا وقعت خبرًا فلا بُدَّ فيها من رابط ، والرابط ضمير ، أو ما يقوم مقام الضمير . والذي يقوم مقام الضمير ثلاثةُ أشياء :

تكرار الاسم ، نحو قوله – تعالى –: ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[5] .

(١) انظر : ص ٧٠٠ ، ح١ ، ص ٧٠٢ ، ح٥ .

(٢) يريد في باب الاشتغال . وانظر : ص ٧٠٠ .

(٣) يُنْكِر ابن هشام أن يأتي التمييز مؤكِّدًا لعامله ، وعدّ ذلك مما افترق فيه الحال والتمييز . وما أوهم مجيء التمييز مؤكدًا خرَّجه على أنه تأكيد لما يُفهم من الكلام ، وهو بالنسبة إلى عامله مُبيِّن . انظر : المغني ٢/ ٦٠٣، ٦٠٤.

(٤) لعله يريد : ابن ملكون ، والجواليقي ، والشلوبين الصغير ، فقد نسب السيوطي إليهم القول بأن « أل » في « الرجل » عهدية شخصية ، والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم ، واستدلوا بتثنيته وجمعه ، ولو كان جنسًا لم يَسُغ . انظر : الهمع ٥/ ٣١.

(٥) الحاقة ، ١ ، ٢ .

واسم الإشارة نحو قوله – عَزّ ذِكْره –: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[1] ، فالرابط إنما وقع بـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ .

واسم الجنس ، على حسب ما تقدَّم .

وليس هنا من هذه الثلاثة واحدٌ ، إنما هذا بمنزلة : محمد قام أبو عبد الله ، و« أبو عبد الله » هو « محمد » . ويظهر من سيبويه – رحمه الله – أنه منع هذا[2] ، وأن الرَّبط لا يكون بالتكرار بالمعنى .

وإنما كان الأصل الضمير ، فلا يُعْدَلُ عنه إلى غيره مما يقوم مقامه إلا بدليل من كلام العرب لا اعتراض فيه ، ولا احتمال يدخله . وقد صَحَّ الدليل في الثلاثة المذكورة ، فلا يزاد عليها بالقياس . والله أعلم .

(١) الإسراء ٣٦ .

(٢) إنما قال : « يظهر » لأن سيبويه لم يعرض للربط بإعادة المبتدأ بمعناه في الجملة الواقعة خبرًا ، إنما عرض لإعادة الأول بمعناه في نحو : ما زيد منطلقًا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، وقال عنه : « لم يجز لأنك لم تعرفه به ، ولم تذكر له إضمارًا ولا إظهارًا فيه ، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له فيه سببًا » . (الكتاب ١/ ٦٣) .

وإعادة المبتدأ بمعناه مسألة خلافية : منعها الجمهور وسيبويه . وأجازها أبو الحسن الأخفش ، مستدلًّا بقوله – تعالى –: ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملًا ﴾ [الكهف ٣٠] ، قال : « لأنه لما قال : ﴿ لا نضيع أجر من أحسن عملًا ﴾ ، كان في المعنى : لا نضيع أجورهم ، لأنهم ممن أحسن عملًا » . (معاني القرآن ٢/ ٣٩٦) .

وعلَّل ابن جني المنع : « وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره ، كما يجب ، ولا عاد عليه لفظه . فهذا وجه القبح . ويمكن أن يجعله جاعلٌ سببَ الحسن ، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة ، وعاد مخالفًا للأول شابه – بخلافه له – المضمر الذي هو أبدًا مخالفٌ للمظهر » . وتبع أبا الحسن ابنُ خروف . انظر : الخصائص ٣/ ٥٥، ٥٦، وشرح الكافية ق١، مج١/ ٢٧٤، والبسيط ١/ ٥٦٣، والارتشاف ٢/ ٥١، والمغني ٢/ ٦٥٠.

وكذلك قالوا في « نعم الرجل زيد » إن « زيدًا » بدل من « الرجل »[1] . وهذا أيضًا باطلٌ ؛ لأن البدل على تقدير تكرار [٢١٨] العامل ، وأنت لا تقول : نعم زيد ، فلا يُقال هذا على البدل . واللّٰه أعلم . فلا بُدَّ من أن يكون « الرجل » هنا واقعًا على حقيقة شائعة تصلح لـ « زيد » وغيره . وقد مضى الكلام في هذا[2] .

وأقرب المآخذ عندي ما نقلتُه عن ابن أبي العافية[3] ، وهو أنك إذا قلت : زيد العالم ، فـ « العالم » واقع على صورة ، ثم قُرِن بها « نعم » ؛ لمدحها وتعظيمها ، فصار قولك « نعم العالم » بمنزلة : العالم الذي ينبغي أن يُقال له ذلك ؛ لما فيه من الفضائل ، وأَعْطى العِلْمَ حَقَّه ، ثم جعل ذلك خبرًا عن « زيد » ؛ لأن « زيدًا » على تلك الصفة ، وهو مع ذلك صالح أن يقع على غير « زيد » ؛ لأنه مأخوذٌ بإزاء صفة في الذهن تُوجد في الآحاد . ويظهر لي أنَّ ذلك مذهبُ سيبويه[4] . ونُبَيِّن هذا في الكتاب ، إن شاء اللّٰه .

---

(١) نسب أبو حيان (الارتشاف ٣/ ٢٥) هذا إلى صاحب المستوفى ، ونقل عنه قوله : « ولا يلزم أن يقال : نعم زيد ، لأنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلًا ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل ، فإنهم قد حملوا « إنك أنت قائم » ، على البدل ، وإن كان لا يجوز : إنَّ أنت . وإن كان الرجل كليًا و« زيد » خاصًا فيكون من بدل الاشتمال » . وما قاله المؤلف هو الموافق لأصول الصنعة من أن البدل على نية تكرار العامل .

(٢) انظر : ص ٦٤٨ ، ٦٨٥ .

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٦٨٥ . وانظر كلامه ثَمَّة .

(٤) لعل المؤلف فهم ذلك من قول سيبويه (١٧٧/٢) : « كما أنك إذا قلت : عبد اللّٰه نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلُّهم صالح ، ولم تُرِد أن تعرِّف شيئًا بعينه بالصلاح بعد « نعم » .

مسألة[1]

تقول : نعم الجائي زيد ، ونعم جائيًا زيد ، على طريقة « نعم الرجل زيد » ، و« نعم رجلًا زيد » .

واختلف النحويون في « الذي » ، وما جرى مجراه :

فمنهم من قال : يجوز أن تقول : نعم الذي جاء زيد[2] ، كما تقول : نعم الجائي زيد .

ومنهم من قال : لا بد أن يكون المرفوع بـ « نعم » مما يجوز أن يُنَكَّر ، و« الذي » لا يجوز تنكيره ؛ لأنك تُضْمِرُ الفاعل في « نعم » و« بئس » مما يكون من لفظ جنس المضمر ، نحو : نعم الرجل ، ثم تُضْمِر « الرجل » وتفسِّره بـ « رجل » ، وأنت إذا أضمرْتَ « الذي جاء » لا تجد من لفظه ما يكون تفسيرًا

---

(١) هذه المسألة لم يعرض لها أبو علي في الإيضاح .

(٢) منعه المؤلف في الملخص (٤٤٦/١) صراحة . ولم يقطع فيه هنا . كما أنه لم يُبَيِّن رأي أبي علي . وظفرت بنص لأبي علي في البغداديات (٢٥١) يصرح بالجواز ، قال : « وقد جَوّز أحد النحويين ذلك في « الذي » ، وهو عندي فيه جائز » . وعَلَّق المحقق بأن أحد النحويين هو الأخفش . (معاني القرآن ١/ ١٨٣) . وإنما أجازاه لأن « الذي » عندهما مبهمة تقع على الواحد والجمع . وفهم ابن مالك من نَصٍّ آخر للأخفش أنه يمنع « نعم الذي يفعل زيد » ، و« نعم من يفعل زيد » . (شرح التسهيل ٣/ ١١) . أما أبو حيان فقال : وظاهر قول الأخفش أنه يجيز « نعم الذي يفعل زيد » ، ولا يجيز « نعم من يفعل زيد » . (الارتشاف ٣/ ٢٣) .
ومَنْعُ كون فاعل « نعم » موصولًا مذهبُ الجرمي والكوفيين وكثير من البصريين . وفصَّل المبرد : فإذا كان « الذي » بمعنى الجنس جاز . وإذا كان بمعنى العهد فلا . ونسب أبو حيان وابن مالك مثل ذلك لأبي علي . وصَحّح التفصيلَ ابنُ مالك . انظر : المقتضب ٢/ ١٤١، والارتشاف أيضًا ٢/ ٢٣، وشرح التسهيل ٣/ ١١.

له ، إلا أن تَعْدِل إلى لفظ آخر بمعناه ، فتقول : نعم جائيًا زيد . والعرب إنما التزمت هنا التفسير من لفظه ، على حسب ما تقدَّم .

وأمْرٌ آخر : أن الألف واللام في « الذي » وأخواتها زائدةٌ ، وتعريفُها بالصلة ، فهي بمنزلة « مَنْ » و« ما » . وكما لا تقول : نعم مَنْ عندك ، ونعم مَنْ جاءك[1] ، لا تقول : نعم الذي جاءك .

والذي يظهر لي الرجوعُ لكلام العرب : فإن سُمع : « نعم الذي جاءك » قيل ، ويكون وجهه ما ذكرتُه . وإن لم يُسْمع ، فلا يقال بالقياس على غيره ؛ للفرق الذي تَقَدَّم . واللَّه أعلم .

وأما قولُه – سبحانه – : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[2] ، فـ « ما » هنا وضعت موضع « شيء »[3] تعظيمًا للأمْرِ وإبهامًا له ، كما وضعت « ما » في قولك : ما أحسن

---

(١) « من جاءك » و« من عندك » كذا في المخطوطة ، وأُرى أن هناك وهمًا ، إذ الأحسن « من جاءك » و« ما عندك » فقد تقدمت الإشارة إلى « من » و« ما » فلا معنى للتمثيل لإحداهما دون الأخرى بمثالين ، و« من » و« ما » في باب « نعم » أجوز عند أبي علي من « نعم الذي جاءك » لأنَّ لـ « من » و« ما » واحدًا من اللفظ منكورًا ، شأنُها شأنُ أسماء الأنواع « الرجل ونحوه » ، وتدلُّ على الكثرة كـ « الرجل » . ونقل أبو علي عن الجَرْمي أنه أجازها . (انظر : البغداديات ٢٥١) . وصرح المؤلف في الملخص (٤٤٦/١) بجواز « نعم من عندك » لأنه يجوز أن تستعمل « مَنْ » نكرةً موصوفة .

(٢) البقرة ٢٧١ . ولم يعرض أبو علي لها في « باب نعم وبئس » ، ولكنه عرض لها في باب التعجب ، في سياق التمثيل لـ « ما أحسن زيدًا » فـ « ما » في المثال والآية لا صلة لها . وانظر كلام المؤلف على الآية بعد (ص ٧١٨) .

(٣) يريد أنها نكرة وقعت موقع التمييز . والفاعل مضمر . ولم يعرض للقول الآخر في « ما » ، وهو أنها معرفة تامة ، فهي فاعل . وهذا مذهب سيبويه . وأجاز أبو علي في « ما » الوجهين (البغداديات ٢٥٢، ٢٥٣) . ومنع ابن مالك كونها تمييزًا ، لأن من شرطه عنده أن يصلح لدخول الألف واللام مستدلًّا بالاستقراء . ورَدَّ ما ذهب إليه أبو علي . انظر : الكتاب ٧٣/١ و١٥٦/٣، وشرح التسهيل ١٢/٣، ١٣.

زيدًا ، مكان « شيء أحسن زيدًا » حين دخل « شيئًا » معنى التعجب ، وإن لم يُنْطَقْ به . وكان الأصل : فنعم شيئًا هي ، و« شيئًا » تمييز لفاعل « نعم » ، ولو ظهر لكان : نعم الشيءُ هي ، ثم جعلت « ما » مكان « شيء » إبْهامًا له ، وطلبًا للتعظيم ، وأنت إذا قلت : نعم الذي جاء ، ليس الأصل : الجائي ، فوُضع هذا مكانَه ، بل كلٌّ واحد منهما مساوٍ لصاحبه ، ومقصودٌ لنفسه . واللَّه أعلم .

* * *

بَابُ التَّعَجُّبِ[1]

اعلم أنَّ التعجُّبَ إذا دخل في الكلام، فإنه يكون على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يُغَيَّر له اللفظُ؛ ليَدُلَّ بذلك التغيير على معنى التعجب، وهو المذكور في هذا الباب[2]. وعليه وُضِعَ هذا [٢١٩] الباب. ولذلك قال صاحب «الكراسة»: «التعجب الذي يُبَوَّبُ له في النحو لفظان»[3]؛ ليُشعِرَ بأن هناك تعجبًا لم يُبَوَّبْ له، بل ذكروه مُفَرَّقًا في أبواب، على حسب ما يتبين.

الثاني: أن يُؤْتَى بحرفٍ دالٍّ على التعجب، وذلك: اللام الجارة. ويُوجد في بابين، في «باب القسم»، و«باب النداء»، فتقول: يالَزَيْدٍ، على معنى التعجُّب، قال امرؤ القيس:

فيالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَـــــهُ ... بِكُلِّ مُغَـــارِ الفَتْلِ شُدَّ بِيَذْبُلِ[4]

---

(١) الإيضاح ٨٩، والمقتصد ١/ ٣٧٣، وشرح العكبري ٢/ ٤٢٣.

(٢) الذي ذكره أبو علي هنا صيغتان: ما أفعله، وأَفعل به. وزاد المبرد صيغتين أخريين: أَفْعَل الناس وأَفْعَل مِنْك، وهما عنده مع سابقتيهما من بابٍ واحد. أما عند أبي علي فهما يجريان مَجْرى التعجب. انظر: الإيضاح ٨٩، ٩٣، والمقتضب ٤/ ١٨٢، وشرح العكبري ٢/ ٤٢٣، ٤٤٢.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٨٩.

(٤) من الطويل، من معلَّقَتِه. يُروى: شُدَّت. مُغار الفتل: الحبل المُحْكَم فَتْلُه. يذبل: جبل مشهور بنجد. والشاهد في «فيالك»، جاءت اللام للتعجب في باب النداء. والبيت في: الديوان ١٩، وشرح القصائد الطوال ٧٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٣٣، ٨٨٩، وشرح الكافية ق ١، مج٢/ ٦٩٩، ورصف المباني ٢٢٠، والمغني ١/ ٢٨٤، وشرح شواهده ٢/ ٥٧٤، ٥٧٥، وشرح أبياته ٤/ ٣٠١، ٣٠٢، والعيني ٤/ ٢٦٩، والهمع ٤/ ٦٧، ٢٠٢، والخزانة ٥/ ٢٦٩. واستشهد به في: البسيط ٢/ ٩٢٨.

ولا بُدَّ أن تأتِيَ إذا أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ بهذه اللام أو بألف[1] من آخره. ولا يجوز إسقاطُها، ولا الجمعُ بينهما، على حسب ما يتبين في بابه[2]، إن شاء اللَّه تعالى.

وكذلك تقول في القسم: لِلَّه لَأَضْرِبَنَّك، إذا[3] كنت متعجِّبًا من ضَرْبك إياه. وأنشد سيبويه[4] على هذا:

لِلَّه يَبْقَى عَلَـــى الأَيَّامِ ذو حِيَـــدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ[5]

---

(١) يريد أنك تقول متعجبًا: يا لَزَيدٍ، أو: يا زيدًا. فإذا وقفتَ على الذي بآخره ألف وقفتَ بالهاء. وعقد المؤلف في الملخص (١/ ٤٦٨- ٤٧٠) فصلًا للمسألة. وانظر: الأشموني ٣/ ١٦٦.

(٢) انظر: ٢/١٥٣ (الحمزاوية).

(٣) إذا إذا (كذا) مكررة في المخطوطة.

(٤) الكتاب ٣/٤٩٧. واختلف في قائله: فنسبه السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي. وقال هارون: وهي أصحُّ النسب. وقيل: أمية بن أبي عائذ. ولم أجده في شعره. وقيل: مالك بن خالد الخناعي (ديوان الهذليين ٣/٢). ونُسب الشاهد لآخرين. ولعل سبب الخلاف أن البيت يروى بروايات متباينة، في الصدر والعجز، والقافية. انظر: ابن بري ٣٠٣، ٣٠٤، ٥٤٤، وما حَرّره محققه في حواشيه، ومصادر ح التالية.

(٥) من البسيط. يروى الصدر:

* والخُنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حِيَدٍ *

كما يروى:

* تاللَّه لا تُعْجِزُ الأيامَ ذو حِيَدٍ *

كما يروى:

* يا مَيَّ لا يُعْجز ... *

ويروى: «ذو خَدَمٍ» مكان «ذو حيد». ونسب السيوطي (شرح شواهد المغني ٢/٥٧٤) إلى أبي علي أنه رواه في الإيضاح بلفظ:

* تاللَّه لا تعجز الأيام ذو حيد *

ولعله وهم، فما في الإيضاح (باب القسم - ص ٢٦٤): =

وسيذكر هذا في « باب النداء »[1] ، و« باب القسم »[2] ، إن شاء اللّه .

الثالث : أن يَدُلَّ عليه الاستعمالُ ، من غير أن تُغَيَّرَ له بِنْيَةٌ ، ولا يُؤْتَى له بحرف ، وذلك نحوُ قولهم : لِلَّه دَرُّك ، ولِلَّه أبوك . كما قال الأخنسُ بن شهاب التَّغْلِبِيّ :

فلِلَّه قومٌ مِثْلُ قَوْمِـــي عِصابَـــةً إذا اخْتَلَفَتْ عِنْدَ المُلُوكِ العَصَائِبُ[3]

= تاللّهِ يَبْقَى على الأَيام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ

يبقى ، أراد : لا يبقى ، حُذِفت « لا » وهى مرادة . حِيَد ، جمعٌ ، واحده : حَيْدة ، مثل : ضيعة وضِيَع ، وهو النُّتوء . ويروى : حَيَد ، مصدر « أحيد » . والمراد بـ « ذو حيد » : التيس الوحشي ، في قرنه انفتال . المشمخر : الجبل الشامخ . الظيان : ياسمين البَرّ . الآس : الريحان ، وهما مما ينبت في الجبال . والمعنى أن الأيام يفنى على مرورها كل حي حتى الوعل المتحصِّن بشواهق الجبال . وقال سيبويه : « وبعض العرب يقول في هذا المعنى – يريد التعجب –: للّه ، فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب » .

والبيت في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٧، ٤٣٩، والكتاب ٣/ ٤٩٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٤، والجمل ٧١، وتحصيل عين الذهب ٣/ ٥، وإيضاح القيسي ٢/ ٨١٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠، وابن يعيش ٩/ ٩٨، ٩٩، واللسان (حيد ، حنو ، ظبي) ، والمغني ١/ ٢٨٣، وشرح شواهده ١/ ١٩٥، والهمع ٤/ ٢٠١، ٢٣٦. واستشهد به المؤلف بعدُ (٢/ ٢٤٣ – الحمزاوية) ، كما استشهد به في : البسيط (٢/ ٦٧٢، ٩٢٠، ٩٢١) ، وقال في (٩٢١) : « رواه سيبويه باللام . وهو أحسن ، لأن الموضع موضع تعجب ، واللام لا تكون إلا في التعجب . وأما التاء فتكون للتعجب ولغير التعجب » .

(١) انظر : ٢/ ١٥٢ (الحمزاوية) .

(٢) انظر : ٢/ ٢٤٣ (الحمزاوية) .

(٣) من الطويل . يروى : مثل ، بالرفع والنصب . « سوقة » مكان « عصابة » « اجتمعت » ، « حفلت » مكان « اختلفت » . عصابة : جماعة ، والجمع : عصائب وعصابات . سوقة : الناس . يمدح قومه ويتعجب من قدرهم ومآثرهم التي يُحْكَى عنها في مجالس الملوك . والشاهد بَيِّنٌ . والبيت في : المفضليات ٢٠٧ ، وشرحها لابن الأنباري ٤٢٠، وللتبريزي ٥٠٤، والحماسة ١/ ٣٧٦، وشرحها للمرزوقي ٢/ ٧٢٨، وللأعلم ١/ ١٥٢، وللتبريزي ٢/ ١٢٦، وشعر تغلب في الجاهلية ١٢٥.

فهذه قد دَخَلَها التَّعَجُّبُ ، ولم يُدَلَّ عليه بشَيْءٍ مما ذكرتُه .

وقد يدخل التَّعَجُّبُ في الاستفهام ، فتقول : أيُّ رجل زيد ؟ وأيُّ رجل أنت ؟ ويكونُ فيه معنى التعجب . وهذا كلُّه مفهومٌ من حال المتكلم . ومن هذا قولُهم : زيد لا يَضِيرُك[1] عليه رَجُلٌ ، يريدون بذلك تعظيمَ « زيد » ، أي لا يزيد عليه رجلٌ في خصاله .

وإذا نظرتَ إلى التعجب وجدتَه داخلًا في كثير من كلامهم ، ولم يُدَلَّ عليه بتغيير فيه ، ولا بحرف ، لكن اكتُفِي فيه بحال المتكلم . واللّه أعلم .

فصـل

قال : « **فَأَمّا قَوْلُهُمْ : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ، فإِنَّ « ما » في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ**[2] » .

حكى سيبويه عن الخليل أن « ما » هنا بمنزلة « شيء » ، وأنَّ التمثيل : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا[3] .

واعترض أبو الحسين بن الطراوة هذا ، فقال : إن هذا الكلام وهو : ما أحسن زيدًا ، لا يقال إلا في التعجب ، وإنّ « شيء أحسن زيدًا » لا يُقال في التعجب ، فكيف يُقَدَّر الشيء بما ليس في معناه ، بل المفهوم منهما مختلفٌ[4] ؟

---

(١) في اللسان (ضير) : « ابن الأعرابي : هذا رجل ما يضيرك عليك بحثًا مثله للشعر ، أي ما يزيدك على قوله الشعر » (كذا) .

(٢) الإيضاح ٨٩، والمقتصد ١/ ٣٧٣.

(٣) سيبويه (١/ ٧٢) : « زعم الخليل أنه – أي ما أحسن عبد اللّه – بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد اللّه ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ، ولم يُتكلَّم به » .

(٤) ليس الاعتراض في « الإفصاح » ، ولعله في « المقدّمات » .

وهذا اعتراضٌ ورَدٌّ ممن لا يَفْهَمُ مقصودَ كلامهم ، فإنَّ الخليل إنما أراد أن « ما أحسن زيدًا » في تقدير : شيء أحسن زيدًا ، الذي يُقال على التعجب ، وإن كان لم يُنْطَقْ به ، لا أنه في تقدير « شيء أحسن زيدًا » المنطوقِ به ، فلو قال الخليلُ : إنه في تقدير هذا المنطوق به ، لكان الاعتراضُ صحيحًا . وإنما قال : « وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّم به[1] » ، فلا يَرِدُ عليه الاعتراضُ بِوَجْهٍ . وكأنَّ العربَ قالت : شيء أحسن زيدًا ، على وجهين :

أحدهما : على التعجب .

والآخَرُ : على غير معنى التعجب .

فأما الذي على معنى التعجب ، فلم يُلْفَظْ به ، وجَعَلت العرب مكانَ « شيء » « ما » ، فقالت : ما أحسن زيدًا .

والذي على غير معنى [٢٢٠] التعجب نُطِق به ، ولم يُجْعَلْ مكانَه شيءٌ .

ونظائرُ هذا في الصنعة كثيرةٌ ، وهو[2] مِمَّنْ لا يُنْكِر نظائرَ هذا ، فكيف أنكر هذا ؟ ألا ترى أن « مذاكير » جَمْعٌ لشيء لم يُنْطَقْ[3] به ، واستُغْني عنه بـ « ذكر » ، و [...][4] مفرد هذا لو نطق به لكان : مذكارًا . وكذلك « يذر » ، ولم يقولوا : « وذر » ، استغنوا عنه بـ « ترك » ، وأنت تعلم بالضرورة أن « يذر » إنما جاء على « وذر » ، وإن كان لم يُنْطَقْ به . وكذلك « ليال » جاء جمعًا

---

(١) انظر : ح ٣ من ص السالفة .

(٢) أي ابن الطراوة .

(٣) سيبويه (٤/٢٣) : « كما قالوا : مذاكير ، ولم يقولوا : مِذْكير ، ولا مِذْكار » .

(٤) كلمة مطموسة لم أَتَبَيَّنْها . والكلام مستقيم بدونها .

لـ « ليلاة »[1] ، ولم يُنْطَقْ بها ؛ استغنوا عنها بـ « ليلة » . ولم يقولوا « ليالي » ؛ استغنوا عنها بـ « ليالٍ » ، وكأنهم قالوا : ليلاة وليالي وليلة وليالَى ، واستغنوا بـ « ليلة » عن « ليلاة » ، واستغنوا بـ « ليال » عن « ليالى »[2] .

وكيف يُنْكِر أنْ يكون « ما أحسن زيدًا » في تقدير شيء لم ينطق به ولا استعمل ، لكنه عليه خُرِّج ، وهو يقول : إن « خاف » أصله « خَوِفَ » . وكذلك « هاب » أصله « هَيِبَ » ، وكذلك يقول في « مختار » أصله : « مختيِر » إن كان اسم فاعل ، و « مختيَر » إن كان اسم مفعول . وهذه كلُّها لم يُنْطَق بها ، وهو مع ذلك يَدَّعي أن هذه المستعملات جَرَتْ عليها بعد ما قُدِّرت في الذهن ، وإن كانت لم تُسْتَعْمل في النطق . فكذلك : « شيء أحسن زيدًا » ، الذي يقال على معنى التعجُّب قُدِّر في الذهن ، ثم جُعِلت مكان « شيء » : « ما » ، فنُطِق بها ، ولم يُنْطَق بـ « شيء » ، وكأنهم عَدَلوا عن « شيء » إلى

---

(١) « فعالي » من أبنية جموع الكثرة ، وهو يغني عن « فَعالَى » جوازًا في فُعْلَى وفَعْلَى وفِعْلى ، وفي عذراء ومَهْرى . ويلزم في ما لا يجوز فيه « فعالَى » ، وفي ما حُذف أول زائدَيْه . وشذ « فعالي » في غير ما ذُكر . ومنه : ليلة وليالي ، وأهل وأهالي ، وعشرين وعشاري ، وكيكة – وهي البيضة – وكياكي . (انظر : الهمع ٦/١٠٧، ١٠٨) . وفي اللسان (ليل) : وضدُّ اليوم : ليلة ، وجمعها : ليال ، وكان الواحدة « ليلاة » في الأصل ، يدل على ذلك جمعهم إياها : الليالي ، وتصغيرهم إياها : لُيَيْلَة . والجمع « ليال » على غير قياس ، توهموا واحدته « ليلاة » ، وتصغيرها لييلة ، شذ التحقير ، كما شذّ التكسير . هذا مذهب سيبويه . وحكى الكسائي : لَيَايل ، جمع « ليلة » . وهو شاذ . اهـ بتصرف .

(٢) عقد أبو علي في التكملة (٤٤٩) بابًا لما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذكر من ذلك : باطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض ، ورهط وأراهط ، وليلة وليالي ، وأهل وأهالٍ . ويدخل هذا في الاستغناء بالشيء عن الشيء الذي عقد له ابن جني في الخصائص (١/٢٢٦ وما بعدها) بابًا ، وهو باب واسع . وانظر : الأشباه والنظائر ١/١١٣- ١١٨.

« ما » ؛ لأن « ما » أَبْهَمُ من « شيء » ؛ لمكان البناء الذي في « ما » ، والتعجُّب موضعُ إبهام ؛ لأنَّ التعجبَ انفعالٌ في النفس ؛ لما يَرِدُ عليها ، مما هو خارجٌ عن نظائره ، وعن المعتاد منه[1] .

وكان الأصل في « ما أحسن زيدًا » : حَسُنَ زيدٌ جدًّا . فلَمَّا دخل هذا الكلامَ معنى التعجب ، نقلوا الفعل إلى « أحسن » ، ونصبوا « زيدًا » ؛ لأنَّ هذه الهمزة هي الهمزة التي في مثل قولك : أدخل زيدٌ عمرًا الدار[2] ، يصير الفاعلُ معها مفعولًا ، وصار في « أحسن » ضميرٌ يعود إلى « ما » ، وكأنهم لَمَّا أرادوا الانتقال إلى « أفعل » لَحَظُوا فيه معنى « شيء أحسن زيدًا » ، وجعلوا مكان « شيء » « ما » ، على حسب ما بَيَّنْتُ لك .

ثم قال : « **وَلَا صِلَةَ لَهَا فِي هَـٰذَا المَوْضِعِ** »[3] .

هذا مذهبُ سيبويه والخليل[4] – رحمهما اللَّه – أن « ما » هنا اسمٌ تامٌّ بغير

---

(١) عَرّف العكبري معنى التعجب بأنه : « استعظامُ الشيء لخروجه عن نظائره وخفاءِ سببه . ولهذا قالوا : إذا ظهر السبب بطل العجب » . (شرح الإيضاح ٢/ ٤٢٣) . وقال ابن السراج : « والتعجب كله إنما هو مما لا يُعرف سببه ، فأما ما عُرف سببه ، فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه ، فكلما أُبهم السبب كان أفخم ، وفي النفوس أعظم » . انظر : الأصول ١/ ١٠٢.

(٢) يريد أنها همزة التعدية ، أو النقل .

(٣) الإيضاح ٨٨ ، والمقتصد ١/٣٧٣ . والضمير في « لها » يعود إلى « ما » في « ما أحسن زيدًا » .

(٤) الكتاب ١/٧٢ . وهو مذهب جمهور البصريين باستثناء الأخفش . وقال أبو علي في التعليقة (١/ ١٠٩) : « وإنما كانت « ما » اسمًا بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها التخصيص والإشارة إلى واحد بعينه . فأما إذا أريد بها الإبهام لم توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء ، لمَّا لم تُرِد بالموضعين التخصيص ، وكذلك المتعجب منه مبهمٌ غير مخصص » . وصَحّح ابن مالك هذا المذهب « لأن قصد المتعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جليٌّ ، وسَبَبُ الاختصاص بها خفيٌّ » ، فاستحقت الجملة المعبَّر بها عن ذلك أن تُفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام =

صلة ولا صفة .

وقال أبو الحسن : « ما » في التعجب بمنزلة « الذي » ، والجملة التي بعدها صلَتُها ، والخَبَرُ محذوفٌ لا يظهر ، وتقديره : الذي أحسن زيدًا شيءٌ عظيم[1] .

والتزِم الحذفُ هنا ، كما التُزِم حذفُ الخبر في القسم ، نحو قوله – سبحانه – : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2] ، والتقدير : يميني أو قسمي . وهذا خَبَرٌ لا يظهر .

وكذلك الخبر في « لولا » نحو : لولا زيدٌ لأكرمتُك ، التقديرُ ، لولا زيد حاضر لأكرمتك . وقد مضى الكلام في هذا[3] ، وأن الخبر قد جاء محذوفًا لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره ، فكذلك – عند أبي الحسن – الخبرُ هنا محذوفٌ لم يُسْتَعْمل إظهاره[4] .

= مَتْلُوٌّ بإفهام ... ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة ، كما لم يمتنع الابتداء بـ « من » و« ما » الشرطيتين والاستفهاميتين . انظر : المقتضب ٤/ ١٧٥، والأصول ١/ ٩٩، وشرح العكبري ٢/ ٤٢٥، والبغداديات ٢٥٥، وابن يعيش ٧/ ١٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣١، والارتشاف ٣/ ٣٣.

(١) لأبي الحسن ثلاثة أقوال في « ما » هذه : نكرة تامة كالبصريين ، وموصوفة ، وموصولة . والأخير القولُ الأشهر . وضَعَّفَ ابن مالك القول بموصوليتها بمخالفة النظائر من ثلاثة أوجه : تقدُّم الإفهام وتأخير الإبهام ، والتزام حذف الخبر دون شيء يسدُّ مَسَدَّه ، وبطلان الإبهام إذا قيل إن الخبر معلوم وخروجه عن شرط صحة حذف الخبر إذا كان مجهولًا . (شرح التسهيل ٣/٣١، ٣٢) . كما ضعّفه أبو علي عن طريق السَّبْر والتقسيم ، فاستدلَّ على كونها غير موصوفة ببطلان كون ما بعدها صفة أو صلة أو خبرًا . (البغداديات ٢٥٥) . وانظر : شرح العكبري ٢/ ٤٢٥. ولم يذكر المؤلف قولًا ثالثًا في « ما » في باب التعجب ، وهو أنها استفهامية ، وهو قول الكوفيين . ونسب أبو حيان إلى الفراء وابن درستويه أنها استفهامية دخلها معنى التعجب . (الارتشاف ٣/٣٣) . وأبطل ابن مالك كونها استفهامية .

(٢) الحجر ٧٢ .

(٣) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٤) هناك فرق بين الموضعين ، فالخبر الملتزم الحذف في باب القسم وبعد « لولا » سد مسده شيء =

وحَمَلَه على هذا ، والخروجِ عن الظاهر ، فإن الظاهر أنَّ هذا كلامٌ مفهومٌ منه التعجبُ ، غَيْرُ محتاج إلى غيره = أنَّ « ما » لم توجد [٢٢١] إذا كانت اسمًا إلا موصولةً أو موصوفة ، إلَّا في الشرط والاستفهام ، فإنها فيهما اسمٌ تامٌّ بغير صلة ولا صفة ، والتعجُّبُ ليس بشرط ولا باستفهام ، فلا بُدَّ لها من صلة أو صفة ، إلا أنَّ الموصولةَ في كلامهم أكثرُ من الموصوفة ، فينبغي أن يُدَّعى فيها أنَّها موصولةٌ ، وما بعدَها صلتُها ، والخبر محذوفٌ لا يظهر ، على حسب ما تَقَدَّم .

فأجاب عن هذا الاعتراض أبو علي[1] – وبه انفصلَ سيبويه[2] – فقال : قد جاءت « ما » اسمًا تامًّا بغير صلة ولا صفة في غير البابين المذكورين ، قال اللَّه – تعالى –: ﴿ فَنِعِـمَّا هِىَ ﴾[3] ، فكما جاءت هنا بغير صفة ولا صلة ، وليست باستفهام ولا شرط ؛ لأن الموضعَ موضعُ تعظيم ، تجيء في التعجب كذلك ؛ لأنَّ في التعجب تعظيمَ الأمر ، والإبهامُ يكون مع التعظيم ، فكأن الإبهام يَحْمِلُ على أن تكون « ما » بغير صفة ولا صلة ، ولذلك كانت في الاستفهام والشرط

= حصلت به استطالة ، وهو جواب القسم والشرط . وليس ذلك الخبر في باب التعجب ، مما يجعله في حكم ما لا نظير له . انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣١، ٣٢.

(١) قال : « فإن « ما » في موضع رفع بالابتداء ، ولا صلة لها في هذا الموضع ، كما لم توصل في قوله – تعالى –: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي﴾ ، فكما أن « ما » في هذه الآية لا صلة لها ، وهي وحدها اسمٌ ، كذلك في التعجب لا صلة لها » . الإيضاح ٨٩، ٩٠.

(٢) يبدو لي أن هذه الجملة اعتراضية ، والضمير في « فقال » بعدها عائد على أبي علي ، والمقول قريب من عبارة الإيضاح . ولم أجد في الكتاب الانفصال بالمثال الذي ذكره المصنف ، ولكن سيبويه قال (٧٣/١) : « ونظير جعلهم « ما » وحدها اسمًا قول العرب : إني مما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع ، فجعل « ما » وحدها اسمًا . ومثل ذلك : غسلته غسلًا نِعِمّا ، أي نعم الغسل » .

(٣) البقرة ٢٧١ . وسلف أن استشهد بها (ص ٧٠٨) .

كذلك ؛ لأنهما موضعُ إبهام . واللَّه أعلم .

فصــل

قال : « وقَوْلُكَ « أَحْسَن » فِعْلٌ ماضٍ »[1] .

اختلف البصريُّون والكوفيُّون في « أفعل » الواقعة بعد « ما » التي للتعجب[2] :

فذهب البصريون إلى أنها فعل[3] .

وذهب الكوفيون إلى أنها اسمٌ[4] ، واستدلُّوا بالتصغير ، وتَصْحِيح ما كان منه معتلَّ العين[5] ، نحو : ما أَقْوَلَهُ ، وما أَبْيَعَهُ ، فإن « افعل » من المعتلِّ العين لا

---

(١) الإيضاح ٩١ ، والمقتصد (٣٧٣/١) : « أعلم » فعل ماض .

(٢) عرض المؤلف للخلاف مرة أخرى بعد (٥/ ٣٧٣- ٣٧٧) . وخص ابن الشجري هذا الخلاف بمجلسه التاسع والخمسين من أماليه (٢/ ٣٨١- ٤٠٢) . وعقد الأنباري له مسألة (رقم ١٥) في الإنصاف (١/ ١٢٦- ١٤٨) . وكذا فعل العكبري في التبيين (٢٨٥- ٢٩١) ، وعقد أيضًا فصلًا في اللباب (١/ ١٩٧- ١٩٩) . وانظر أيضًا : الكتاب ١/ ٧٢، والمقتضب ٤/ ١٧٣، والأصول ١/ ٩٨، وأسرار العربية ١١٢، وابن يعيش ٧/ ١٤٣. وإنما قال المؤلف : « أفعل الواقعة بعد « ما » التي للتعجب » لأنه لا خلاف في فعلية « أفعل به » . وانظر : الارتشاف ٣/ ٣٤.

(٣) ابن الشجري : « أجمع النحويون البصريون : المتقدمون والمتأخرون ... على أن « أفعل » في التعجب من نحو « ما أكرم عبد اللَّه » فعلٌ . وتابعهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي » . وبه قال من الكوفيين هشام أيضًا . انظر : الإنصاف ١/ ١٢٩، والأمالي ٢/ ٣٨١، والتبيين ٢٨٥، وابن يعيش ٧/ ١٤٣.

(٤) نَصّ ابن الشجري على أن هذا مذهب الفراء ، وتابعه فيه طائفة من الكوفيين . ونسبه الأنباري إلى الكوفيين ، ولم يخصّ . وكذا فعل العكبري . ووافق الكوفيين الأخفشُ . انظر مصادر ح ٢، ٣.

(٥) ثمة حجج أخرى لم يذكرها المؤلف ، وهي : أن « أفعل » التعجب جامد ، والفعل بابه التصرف ، فالجمود مباين للفعلية ، فاستحق بمخالفته الأفعال – إلا ما شذّ منها – أن يُلحق بالأسماء ، وأن الضمائر لا تلحقه ، ولا تاء التأنيث . وانظر حجج البصريين وردودهم على الكوفيين في مصادر الحواشي السالفة .

يخلو أن يكون اسمًا أو فعلًا : فإن كان فعلًا أُعِلّ ، فتقول : أقام زيد عمرًا ، وأباع زيد الثوب ، أي عَرَضَه للبيع ، وكان الأصل : أَقْوَمَ وَأَبْيَع لكنه اعْتَلَّ ، فنُقِلت حركة العين إلى الفاء ، وانْقَلَبت العين ألفًا ؛ لتحرُّكها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، فقالوا : أقام وأباع . وكذلك الحُكْمُ في كلِّ فعل معتلِّ العين إذا قيل لك : ابْنِ منه فِعْلًا على وزن « أَفْعَلَ » . فإن قيل لك : ابْنِ منه اسمًا على وزن « أَفْعَل » ، فإنه يَصِحُّ ، قالوا : أسود وأبيض ، فيصحُّ ؛ لِيُفرِّقَ بين الاسم والفعل . والعرب في التعجب صَحَّحَتْ « أَفْعَل » ولم تُعِلَّه ، فقالوا : ما أَقْوَلَهُ ، وما أَبْيَعَهُ[1] . وقالوا : ما أُحَيْسِنَ زيدًا ! قال[2] :

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ[3]

---

(١) حَسّن ذلك فيه أنه أشبه الاسم في الجمود ، على أن صحة الواو والياء ليست مقصورة على الاسم ، فقد قالوا : استحوذ ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، كما أن التصحيح جاء في الفعل المتصرف على غير سبيل الشذوذ ، نحو : عور وحول وصيد ، حملًا على : اعورّ واحولّ واصيَدَّ . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣ ، والتبيين ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) في نسبة البيت خلافٌ كبير ، نُسب إلى : المجنون ، والعَرْجي ، وذي الرمة ، والحسين بن عبد الله ، وبدوي اسمه كاهل الثقفي . انظر : مصادر ح التالية .

(٣) من البسيط . غزلان ، جمع غزال : ولد الظبية ، والمراد : النساء الحسناوات . شَدَنَ الظبي : استغنى عن أمه . الضال : السدر البري ، واحدته : ضالة . السَّمُر : شجر الطلح ، واحدته : سَمُرة . والشاهد : تصغير « أفعل » التعجب . كما يستشهد به على تصغير اسم الإشارة ، والتصغير لا يدخل المبهمات . وعَلَّقَ ابن مالك على البيت : « وهو في غاية الشذوذ ، فلا يُقاس عليه .. لأن التصغير وصفٌ في المعنى ، والفعل لا يوصف فلا يصغَّر » . ونَقَل عن ابن كيسان أنه أجاز اطّراد تصغير « أَفْعَل » ، قال : « ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير « أَفْعِل » . وضَعْفُ رأيه في ذلك بيِّن ، وخلافه متعيِّن » .

والبيت في : ديوان مجنون ليلى ١٣٠، وديوان العرجي ١٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٣، وأسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١/ ١٢٧، والتبيين ٢٩٠، وابن يعيش ٥/ ١٣٥، وغاية =

فدلَّ ذلك على أن « أفعل » هنا اسم[1] .

انفصل البصريون عن هذا ،فقالوا : « أفعل » هذه ، وإن كانت فعلًا ، فقد أشبهت « أفعل »[2] من ثلاثة أوجه :

أحدها : اللفظ واحد . الثاني : أن كُلَّ واحدٍ منهما يُراد به التعظيم والتفضيل . الثالث : أنَّ الأحكام واحدة ؛ ألا ترى أن « أفعل » التي للتعجب لا تتصرَّف ، فلا يختلف بناؤها للزمان . وكذلك أفعل من قولك :« أفعل من » لا يختلف بناؤه للزمان . وكلُّ واحد منهما قد تَحَمَّل ضميرًا لا يَظْهَر . فلما وقع الشَّبَهُ بينهما من هذه الأوجه الثلاثة جريا مَجْرَى واحدًا في التصغير والتصحيح .

ومثل هذا لا يُنْكَر في هذه الصنعة ، أن يجريَ الشيءُ مَجْرَى الشيء إذا أشبهه ؛ ألا ترى أنَّ الاسم مُنِعَ الخفض والتنوين ؛ لشبهه بالفعل . وكذلك الفعلُ المضارع[٢٢٢] أُعرب ؛ لشبهه بالاسم . وهذا كثيرٌ .

= الأمل ٣٢٠، ٥٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٣، ٥٨٣، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠، والمغني ٢/ ٨٩٤، وشرح شواهده ٢/ ٩٦٢، وشرح أبياته ٨/ ٧٢، والعيني ١/ ٤١٦ و٣/ ٦٤٣، والأشموني ٣/ ١٨، ٢٦، والهمع ١/ ٢٦١، ٢٦٣ و٥/ ٥٤ و٦/ ١٥١، والخزانة ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٢٣٧ و٥/ ٢٣٣.

(١) رُدّت هذه الحجة بأن التصغير حصل للشبه بـ « أفعل مِنْ » وليس الشبه بمخرج الشيء عن أصله ، وبأن التصغير دخله لفظًا فقط ، أما في المعنى فهو متوجِّه إلى المصدر الذي دَلَّ عليه الفعل بلفظه . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) « أفعل » التفضيل ، وهي اسم . وذكر المؤلف بعدُ (٥/ ٢٧٤) ستة أوجه شَبَه ، لا تخرج عما هنا ، لكنه زاد ثمة أن كل واحد منهما لا يرفع الظاهر . وهذا بيِّن فيهما ، إلا في أفعل التفضيل في مسألة الكحل .

ومما يُقَوِّي ما ذهب إليه البصريون أنهم قالوا: لَقَضُوَ الرجلُ[1]، وفَعُل - بضم العين - لا يُستعمل في الفعل مما لامه[2] ياء، لكنه استُعمل هنا؛ لأنه تعجُّبٌ، والتعجُّب يَجْري الفعلُ فيه مَجْرَى الاسم، فقالوا لذلك: لَقَضُوَ الرجل. وإن كان فعلًا، بلا خلاف؛ لأنه شبيهٌ بالاسم، فكذلك «ما أفعله» يُصَحَّح ويُصَغَّر؛ لأن فيه تعجبًا، فيجري مجرى الاسم. والله أعلم.

فيقال لهم: وما الذي حملكم على أن تقولوا: إنه فعل، حتى احْتَجْتُم إلى الانفصال عن التصغير والتصحيح، بما ذكرتُم من الشبه. ولو قلتم: إن «أفعل» هنا اسمٌ حقيقة - كما قال الكوفيون - لم يلزمْكم اعتراضٌ، فتنفصلوا عنه بالشبه الذي ذكرتم؟

الجواب: أنَّ «أفعل» التي للتعجب إذا قيل فيها: إنها اسمٌ، لم يكن مَعَنا ما ينصبُ الاسمَ الذي بعدها؛ لأنَّ الأسماء التي تعمل عملَ الفعل مضبوطةٌ، فلا يَنْبَغِي أن يُزاد عليها إلا بدليل؛ لا يقبلُ التأويلَ، فينصب ما بعدها، قيل[3] فيها: إنها فعلٌ، ثم انفُصِلَ عن التصحيح والتصغير بما ذكرتُه، وأتيت له

---

(1) باب «فَعُل يَفْعُل» بضم العين فيهما لا يجي من الأجوف اليائي قياسًا، ولا من الناقص اليائي قياسًا كذلك. وقد سُمع من الأول: هَيُؤَ الرجل، أي صار ذا هيئة. وسمع من الثاني: بَهُو الرجل، أي صار بَهِيًّا، ونَهُو، من النُّهْيَة، وهي العقل. وإنما يقاس هذا الباب من الناقص اليائي بالتحويل من الأبواب الأخرى لدلالته على المدح أو الذم أو التعجب، وحينئذ تُقْلَب الياء واوًا لضم ما قبلها، نحو: قَضُوَ الرجل، تمدحه بإجادة القضاء والعدالة، أو تتعجب من ذلك منه. انظر: كلام المؤلف في: ٥/٢٥٧- ٢٥٩، والمنصف ١/٣٠٧، والممتع ٢/٥١٩- ٥٢٢.

(2) في المخطوطة: «عينه». وهو سهو، بدليل المثال المذكور.

(3) كذا في المخطوطة. والعبارة قلقة. ولعل كلمة سقطت مثل «ولذلك». ولو قلنا: ولذلك قيل فيها: إنها فعل.. إلخ استقامت.

بالنظير. والله أعلم.

ولعل[1] الكوفيين يريدون بقولهم: إن «أفعل» في التعجب اسمٌ، أنها جارية في الأحكام مَجْرَى الأسماء. فإن أرادوا هذا، فكلامُهم صحيح، ولا خلاف بينهم وبين البصريِّين. وإن أرادوا أنها اسمٌ حقيقةً، فَيَبْطُلُ بما تَقَدَّم.

ثم قال: «**وفيهِ ضَمِيرٌ يَعُود إلى المُبْتَدأ**»[2].

لا بُدَّ من ضمير؛ لأن الجملة كُلَّها خَبَرٌ عن المبتدأ. والجملةُ إذا وقعت خبرًا، فلا بُدَّ من ضمير يعود إلى المبتدأ.

ثم قال: «**وذَلِكَ الضَّمِيرُ يَرْتَفِعُ بأَنَّهُ فاعِلٌ**»[3].

الظَّاهِرُ أنَّ هذا الكلام لا يُحتاج إليه؛ لأن كُلَّ ضمير مستتر في فعل، فلا بُدَّ أن يكون فاعلًا أو مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، [و][4] ليس هذا من قَبيل الفعل المَبْنِيّ للمفعول، فلم يَبْقَ إلا أن يكونَ فاعلًا.

الجوابُ: أن النحويِّين اختلفوا في الفاعل حقيقةً، بعدما اتَّفقوا على أنَّ الضمير هو الفاعلُ في اللفظ:

فذهب أبو القاسم الزجاجي وغيرُه إلى أنَّ الفاعل في الحقيقة هو «زيد»،

---

(1) أُرى أنه لا مكان لقوله: «لعل» هنا، فالكوفيون يرون أنها اسم حقيقي. وإلا لما حدث الخلاف مع البصريين، إذ البصريون أنفسهم يرون أنه فعل أشبه الأسماءَ وجرى مجراه في أشياء. انظر: ص ٧١٩، واللباب ١/١٩٨.

(2) الإيضاح ٩١، والمقتصد ٣٧٣/١.

(3) الإيضاح (٩١)، والمقتصد (٣٧٣/١): وذلك الضمير رفعٌ بأنه فاعل.

(4) زيادة. ولعل هذه الواو سقطت من الناسخ.

وأنَّ معنى قولك « ما أحسن زيدًا » : زيد حَسُنَ جدًّا[1] . وإنَّما انتصب « زيد » ؛ لمكان الهمزة التي يصير الفاعل معها مفعولًا ، فيبقى الفعلُ بلا فاعل ، فأضمروا فيه ضميرًا اشْتَغَل به ، فاحتاج الضميرُ إلى ما يعود إليه ، فأَتَوا بـ « شيء » ، ثم انتقلوا عنه إلى « ما » ؛ لمكان الإبهام ، فقالوا : ما أحسن زيدًا .

وذهب أبو علي وغيره – وهو ظاهرُ[2] كلام الخليل وسيبويه – [إلى][3] أن الفاعل حقيقةً ضميرٌ يعود إلى « ما » ، وأن المعنى : شيء عظيم أحسن زيدًا ، أي جعله حسنًا ؛ إذ لم يكن بذاته حسنًا ، إلا بصفة كانت فيه ؛ لعظمها نَبَا الخاطرُ عن إدراكها ، فوقع لذلك التعجبُ . وهذا عندي هو البيِّن . واللّه أعلم .

ثم قال : « **وهـٰذِهِ الْهَمْزَةُ الَّتي في « أَحْسَن » هي الْهَمْزَةُ الَّتِي تَدْخُلُ فتَنْقُل** »[4] .

إنَّما قال هذا ؛ لأنَّ « أفعل » تأتي [٢٢٣] على أَوْجُهٍ :

منها ما تكون فيه متعدية ، وتكون الهمزة فيه تنقل الفعلَ من غير التعدِّي إلى التعدِّي بمنزلة « خرج زيد » ، و« أخرجت زيدًا » ، و« دخل زيد » ، و« أدخلت زيدًا » ، وما أشبهَ ذلك .

---

(١) الزجاجي : « تُدْخِلُ عليه الهمزة ، وتنقله من فاعله ، وتجعله مفعولًا في اللفظ ، وتجعل الفعل على « أفعل » ، وذلك قولك : ما أكرم زيدًا ، وما أظرف عمرًا وأجهل بكرًا ، فالمفعول به فاعل في الحقيقة ؛ لأن معنى قولك : ما أحسن زيدًا ، أي : زيد حَسُنَ جدًّا ، وكذلك ما أشبهه » . الجمل ١٠٠.

(٢) أُرى أن قول المؤلف « ظاهر » ليس دقيقًا ، فكلام سيبويه صريح ، قال (١/٧٢) : « وذلك قولك : ما أحسن عبدَ اللّه ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدَ اللّه ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل لم يُتَكلَّم به » .

(٣) زيادة مني .

(٤) تتمة عبارته : « الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به » . الإيضاح ٩١، والمقتصد ١/ ٣٧٣.

ومنها ما لا تكونُ فيه متعدِّيةً ، فَنَبِّه على ذلك .

فصل

قال : « **واللَّفْظُ الآخَرُ مِنْ لَفْظَي التَّعَجُّبِ ، نحو : أَكْرِمْ بزَيْدٍ** »[1] .

اعلم أنَّ البصريِّين والكوفيِّين اختلفوا في هذا ، كما اختلفوا في « أَفْعَل »[2] :

فذهب البصريون إلى أنَّ الأصل هنا : « أَحْسَنَ زَيْدٌ » ، أي صار ذا حسن ، كما تقول : أثرى الرجل ، إذا كان غَنِيًّا[3] . فلما دخل الكلامَ معنى التعجب غَيَّروا البِنْيَةَ إلى « أَفْعِل » ؛ للدلالة على ذلك ، فقالوا : « أَحْسِنْ زَيْدٌ » ، فقَبُح اللفظ ؛ لأنَّ هذه البِنْيَةَ بنيةُ الأمر ، وبنيةُ الأمر لا تَرْفَعُ الظَّاهر ، فأدخلوا الباء الزائدة[4] ، وألزموها ؛ ليزول قُبْحُ اللفظ ، فقالوا : أَحْسِن بزيد ، ودخلت الباء هنا

---

(١) الإيضاح (٩١) ، والمقتصد (١/٣٧٦) . وشرح العكبري (٢/٤٣٠)-: « والضرب » بدلًا من « واللفظ » .

(٢) خلافهم في « أَفْعِل » ليس كخلافهم في « ما أفعله » ، فالخلاف في الأخير حول الاسمية والفعلية ، أما في الأول فهم مجمعون على فعليته ، إلا ما نقله أبو حيان عن الأنباري من أنه صرح بأن « أَفْعَل » اسم . والخلاف في « أَفْعِل » : هل هو أمر صورة ومعنى ، أم هو أمرٌ صورة ، خبرٌ معنى ؟ انظر : الأصول ١/ ١٠١، والبغداديات ١٦٥، ١٦٦، والمقتصد ١/ ٣٧٦، وشرح العكبري ٢/ ٤٣٠ وما بعدها ، وابن يعيش ٧/ ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، والارتشاف ٣/ ٣٤.

(٣) عقد أبو علي في البغداديات مسألتين (١٦، ١٨) (ص ١٦٥، ١٦٦) و(١٧١- ١٧٣) تحدث فيهما عن « أَكْرِم بزيد » .

(٤) خطّأ ابن الطراوة أبا علي في قوله بزيادة الباء في « أفعِل به » ، وأنها بمنزلتها في ﴿ كفى باللّه شهيدًا ﴾ وعَدّه « قولٌ لا وجه له » ، لأن حذف الباء من الآية يوضح معناها ، وحذفها في المسألة يمنع النطق بها ، واختار قول الفراء والزجاج بأن الباء ليست زائدة ، وهي داخلة على المفعول ، أي أنها للتعدية . وهو ما قال به ابن كيسان . واستحسنه الزمخشري وابن خروف . انظر : الإفصاح ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، والجنى ١١٠.

على الفاعل، كما دخلت عليه في قوله – تعالى –: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] الأصل: كفى اللهُ، فاللَّفْظُ على هذا لفظُ الأمر، والمعنى على الخبر[2]، والمرادُ به التعجب[3].

ولا يُسْتَنْكَرُ أن يأتيَ اللَّفْظُ مخالفًا لِما عليه المعنى[4]، ويكون ذلك من العرب اتِّساعًا، قال – سبحانه –: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[5]، اللفظُ لفظ الأمر، والمعنى – والله أعلم –: ونحمل خطاياكم. ويمكن أن يكون على هذا قولُه – سبحانه –: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[6]، والمعنى – والله أعلم – النفيُ، فوُضع النهيُ موضعَه[7]، كما وُضع ﴿ولنحمل﴾ موضع «ونحمل».

---

(١) الفتح ٢٨. وفَرّق ابن مالك بين الباء في «أَفْعِل» والآية، من وجهين: أن الباء في الآية قد تُحذف ويرتفع مصحوبها، وباء «أَفْعِل» لا تُحذف إلا إذا كان مصحوبها «أن» والفعل، وأنَّ «كفى» قد تُسْنَد إلى غير المجرور بالباء فيكون هو في موضع نصب، وليس ذلك في «أفعل». شرح التسهيل ٣/ ٣٤، ٣٥.

(٢) أبو علي: «فهذا – يشير إلى «أكرم بزيد» – معنى خبر، لأنك تحدث عن «زيد» بأنه قد كَرُم وبالغ، ولستَ في ذلك تأمر أحدًا بإيقاع فعل عليه». (المسائل العسكرية ١٢٨). وقال في البغداديات (١٦٥): «و«أَفْعِل» هذه من هذا الباب – باب الخبر – وليس بموضع أمر، ولا مَدْخَل له هنا».

(٣) وصف ابن مالك هذا المذهب بأنه هو الصحيح، لسلامته مما يَرِد على الثاني من إشكالات، وعَدّ أربعة إشكالات، انظرها في: شرح التسهيل ٣/٣٣ وما بعدها.

(٤) عرض أبو علي لهذا في سياق حديثه عن وقوع الجمل بعضها مقام بعض، وحَشَدَ عليه شواهد من القرآن والشعر. انظر: المسائل العسكرية ١٢٥ وما بعدها، والبغداديات ١٦٦.

(٥) العنكبوت ١٢. وقال الفراء: «هو أمر فيه تأويل الجزاء، وهو كثير في كلام العرب». وقال السمين: «أمر في معنى الخبر». انظر: معاني القرآن ٢/ ٣١٤، والدر المصون ٥/ ٣٦١.

(٦) الأنفال ٢٥.

(٧) في الآية أقوال: ذهب بعضهم إلى أن ﴿لا تصيبن﴾ نفي، في موضع الصفة لـ﴿فتنة﴾ وهذا =

وأما مجيءُ اللفظ على الخبر، والمعنى على الاقتضاء[1]، فكثيرٌ، قال الله – تعالى –: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[2] فالمعنى – والله أعلم –: ليكن ذلك. ومن هذا: غفر الله لك ورحمك[3]، اللفظ لفظ الخبر، والمعنى على الدعاء. ومن هذا قوله – سبحانه –: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[4]، أي هؤلاء ممن يجب أنْ يُقال لهم هذا. وكذلك قوله – تعالى –: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[5]، اللفظ لفظ الخبر، والمعنى دعاء.

فورد على البصريين هنا اعتراضٌ، وهو أنَّ العرب قد تَحْذِفُ هذا المجرورَ الذي ادّعيتم فيه أنه فاعلٌ، والفاعل لا يُحْذَف، وإن كان في الكلام دليلٌ عليه، قال الله – تعالى –: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[6]، التقدير: وأَبْصِر بهم،

= هو الظاهر. وذهب الجمهور إلى أن ﴿لا تصيبن﴾ نهي، وهو قول الفراء والأخفش والمبرد وأبي علي. ثم اختلفوا: فقيل: هو نهي فيه طرف من الجزاء. وقيل: هو جزاء فيه طرف من النهي. والأول ثابت للفراء في معانيه (٤٠٧/١). والثاني منسوب إليه. وممن نسبه الباقولي (كشف المشكلات ٤٩٧/١، ٤٩٨). وردّ أبو علي هذا الثاني بأن الجزاء خبر فحكمه أن يكون على ألفاظ الأخبار، وإنما عدلوا عن كونه نفيًا لأن توكيد الفعل المنفي جاء في الشعر نادرًا أو ضرورة. وذكر أبو حيان (الارتشاف ١/ ٣٠٤، ٣٠٥) أن ابن جني أجازه، وأن ابن مالك أثبته. وفي الآية من بعد كلام، انظر: معاني الأخفش ٢/ ٣٢١، ومعاني الزجاج ٢/ ٤١٠، والدر المصون ٣/ ٤١١، ٤١٢.

(١) على عكس الاتِّساع الذي ذكره أولًا.

(٢) البقرة ٢٣٣.

(٣) المبرد: «فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدًا، ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله، عز وجل، وإنما تسأله». المقتضب ٢/ ١٣٠.

(٤) التوبة ٣٠.

(٥) يوسف ٩٢.

(٦) مريم ٣٨.

فحُذِف ؛ لدلالة الأول عليه . وهذا لا يكون في الفاعل .

الجواب : أن هذا الفاعل لَمَّا دخل عليه حرف الجر ؛ ليزول قُبْحُ اللفظ ؛ لِكَوْن صيغة الأمر لا تَرْفَعُ الظاهر ، ومتى وقع بعدها مجرور ، فلا يكون إلا في موضع منصوب ، صار هذا المجرورُ كالمفعول ، فصار : « أحسن بزيد » في اللفظ ، بمنزلة : أجئت بالسيف ؟ ، فجرى عليه حكمُه ، فحُذِف لَمَّا فُهم المعنى ، وكان مَعَنا ما يدلُّ عليه .

ومِمّا اعترضوا به أيضًا [٢٢٤] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ ، فإنهم قالوا : لو كان الأصلُ في « أحسن بزيد » : أَحْسِنْ زَيْدٌ ، ثم دخل حرفُ الجر على الفاعل ، لَـمَّا غُيِّرت البنية ؛ لِيزولَ قُبْحُ اللفظ ، لكان ينبغي ألّا يكون هذا [إلا][1] في الظاهر ، ولقيل : أسمعوا ؛ لأنَّ الفاعلَ هنا ضميرٌ .

الجواب : أنهم أرادوا أن يكونَ البابُ واحدًا ، فلما أدخلوا على الظاهر حرفَ الجر ، أدخلوه على المضمر ، فقالوا : أَسْمِعْ بهم .

وأمر آخر ، وهو أن صيغة الأمر لا يكون فاعلُها إلا ضميرًا مخاطَبًا ، وهذا الضمير غائبٌ ، فأدخلوا الباء ؛ ليزولَ قبحُ اللفظ ، كما فعلوا إذا كان ظاهرًا .

وهذا الانفصالُ الثاني أحسن . واللّٰه أعلم .

ومما اعترضوا به أنه قد سُمِعَ منصوبًا عند إسقاط حرف الجر في ضرورة الشعر ، فقالوا : « أَحْسِنْ زيدًا » في الشعر ، قال[2] :

---

(١) زيادة ، بها يستقيم الكلام . ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) عمرو بن أحمر الباهليّ .

* فأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونا[1] *

الجواب : أنهم لما اضْطُرّوا إلى إسقاط حرف الجر ، لم يجدوا بُدًّا من أحد وَجْهَيْنِ :

إمّا أنْ يكونَ مرفوعًا على أصله ، فيبقى قبحُ اللفظ .

وإمّا أن ينصبوه على تقدير ما يصلح في الموضع . فكان هذا أولى ، فتوهَّمُوا أنهم نطقوا بـ « ما أجدر » ، فنصبوا « مثل » ، والعربُ تفعل ذلك كثيرًا في الشعر ؛ ينطقون بالشيء ، ويحملون الكلام على مايُرادفُ المنطوق ، لا على المنطوق نفسِه ، قال :

* فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها[2] *

فقال : أودى ؛ لأن « الحوادثَ » ، و « الحَدَثان » في معنًى واحد . وكذلك قال :

---

(١) من الوافر . وصدره :

* إذا مازالَ سرج عَنْ مَعَدٍّ *

ويروى العجز :

* وأَجْدِرْ بالحوادثِ أَنْ تكونا *

وعليه فلا شاهد . وخَرّجه الشلوبين على أن « أجدر » بمعنى « حقّق » ، و« أن يكونا » بدل اشتمال من « مثل » . كما خَرّجه ابن مالك على أنَّ « أجدر » أمرٌ عارٍ من التعجب بمعنى : جعلت مثل ذلك جديرًا ، أو فعل تعجب مسند إلى « ذلك » ، ثم حذفت الباء اضطرارًا ، واستحقَّ مصحوبها الرفع بالفاعلية ، لكنه بني لإضافته إلى مبني . والبيت في : شعر عمرو ١٦١ ، والمنصف ٣/ ١٩ ، والمرزوقي ١/ ٣٥٣ و٢/ ٥٨٥ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥ . واستشهد به في : الملخص ١/ ٤٥٣ .

(٢) تقدم غير مَرَّة (ص ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٤٢١) والتعليق في الموطن الأول . ويأتي بعد (ص ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٩٣٢) .

* ... أَلَمَّتْ   بِنا الحَدَثانُ[١] ... *

لأنَّ « الحوادث » و « الحدثان » يترادفان . ومن هذا ما أنشد سيبويه[٢] :

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى   وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيَا[٣]

فحَمَلَه على شيءٍ ؛ لو نَطَقَ به في أوَّلِ الكلام ، لكان حَسَنًا ، وهو : لست بمدرك . وقال الشاعر[٤] :

---

(١) تقدم في ص ٣٥٤ . والتعليق عليه ثمة . ويأتي بعد (ص ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٩٣٢) .

(٢) يتنازع الشاهد ثلاثة : زهير بن أبي سلمى . وصِرْمة بن أبي أنس الأنصاري . وعبد الله بن رواحة الأنصاري . ونسبه سيبويه لزهير في : ١/١٦٥ و٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠ و٤/ ١٦٠، ولصرمة في : ١/ ٣٠٦ و٢/ ١٥٥. ونسبه لزهير المؤلف في خمسة مواضع (من سبعة) استشهد به فيها في البسيط . ونسبه لزهير أيضًا : ابن السراج ، والزجاجي ، وابن يعيش ، وابن هشام ، والعيني ، والسيوطي (الهمع ٥/٢٧٨) . ودفع نسبته لزهير الأصمعي ، فقد نقل الأعلم عنه أن البيت والقصيدة التي هو منها ليست لزهير ولا تشبه كلامه . ونسبه لصِرمة أيضًا : الأنباري (الإنصاف ٢/٥٦٥) . ونسبه لهذا أو ذاك : ابن السيرافي ، وابن السيد ، والأنباري (الإنصاف ١/١٩١) والبغدادي . وأشار إلى نسبته لابن رواحة : ابن السيد . وانظر : مصادر ح التالية .

(٣) من الطويل . يروى : ولا سابقًا ، ولا سابقي شيءٌ . وعليهما فلا شاهد . والشاهد : عطف « ولا سابق » بالجر على توهُّم إدخال حرف الجر على خبر « لست » . ويُستشهد بالبيت أيضًا على عمل اسم الفاعل « سابق » عمل فعله ، إذ نصب « شيئًا » . والبيت في : شرح ديوان زهير (صنعة ثعلب) ٢٠٦، و(صنعة الأعلم) ١٦٧، والأصول ١/ ٢٥٢، والجمل ٨٦، وابن السيرافي ١/ ٧٢، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٢٤٢، والحلل ١١٠، وكشف المشكلات ١/ ٥٤٥، وأسرار العربية ١٥٤، والإنصاف ١/ ٣٩٥، وابن يعيش ٢/٥٢ و٧/٥٦ و٨/ ٦٩، وغاية الأمل ١/ ٦١، ٣٠٢، وتخليص الشواهد ٥١٢، والمغني ١/٤٣ (ومواضع أخرى) ، وشرح شواهده ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، وشرح أبياته ٢/ ٢٤٢، والخزانة ١/٥٨ و٣/ ٥٨٩، ٦٦٥، ٦٦٦. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٥٧) ، كما استشهد به في : البسيط ١/ ٣٢٧، ٣٧٨، ٣٨١ و٢/ ٦٤٥، ٧٩٦، ٩١٧، ١٠٢٦.

(٤) رويشد بن كَثِير الطائي . ولم أقف على ترجمة له .

يا أَيُّها الرَّاكِـبُ المُزْجِـي مَطِيَّتَهُ   سائِلْ بني أَسَدٍ : ما هذِهِ الصَّوْتُ[١] ؟

لأنَّ « الصوت » في معنى الضَّجّة .

وإذا تتبَّعْتَ هذا وجدتَه كثيرًا ، فقد صَحَّ بما ذكرتُه ما ذهب إليه البصريون .

وذهب الكوفيون إلى أن : « أحسن بزيد » : أمرٌ[٢] ، وأن « بزيد » في موضع نصب . وهذا - بلا شك - مخالفٌ للمعنى ، فإن معنى « أحسن بزيد » ، و« ما أحسن زيدًا » سواءٌ .

---

(١) من البسيط . وفي المخطوطة : « حظياته » مكان « مطيته » . وأُراه تحريفًا . يروى : بلِّغْ بني أسد . المزجي : السائق . المطية : ما يركبه الإنسان . والشاهد : الإشارة إلى الصوت - وهو مذكر - باسم الإشارة المؤنث « هذه » على توهُّم النطق بـ« الضجة » أو « الضوضاء » ، أو « الصيحة » مكان « الصوت » . وقال ابن جني : « وتذكير المؤنث واسع جدًّا لأنَّه ردُّ فرع إلى أصل ، لكنّ تأنيث المذكر أذهبُ في التناكر والإغراب » ، وأجاز المبرد (ضرورة الشعر ٢٠٨، ٢٠٩) ، تأنيث المذكر في غير الشعر إذا كان مضافًا إلى مؤنث .

والبيت في : الخصائص ٢/٤١٦ ، وسر الصناعة ١/١١ ، وشرح الحماسة للأعلم ١/١٥٨ ، وللمرزوقي ١/ ١٦٦، وللتبريزي ١/ ١٦٤، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ١٢٢، والإنصاف ٢/ ٧٧٣، وابن يعيش ٥/ ٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩٤، وتخليص الشواهد ١٤٨، واللسان (صوت) ، والهمع ٥/ ٣٤٣، والخزانة ٤/ ٢٢١. واستشهد به في : البسيط ١/ ٣٢٨، ٣٧٨ و٢/ ٧٨٣.

(٢) حقيقة . ونُسب إلى الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف ، واحتجوا بأن الأصل موافقة المعنى للفظ (شرح العكبري ٢/٤٣١) . ولم يشر المؤلف إلى الفاعل عندهم . وقد اختلفوا فقيل : هو ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل : يا حُسْن أَحْسِنْ بزيد ، أي الزمه . وأفسده أبو علي من جهة اللفظ والمعنى بكلام يطول . وقيل : هو ضمير المخاطب ، ولم يبرز في التثنية والجمع ، لأن التركيب جرى مجرى المثل . وأفسده أبو علي أيضًا . انظر : البغداديات ١٧١- ١٧٣ و١٦٥، ١٦٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠، ٣٧، ٣٨، والارتشاف ٣/ ٣٥.

فصـــل

قال : « **ولا يَدْخُلُ فِي هذا البابِ مِنَ الأَفْعالِ إلَّا ما كانَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ** »[1] .

اعلم أنَّ الأفعالَ على خمسة أقسام :

أحدها : الثلاثي الذى لم يجر مَجْرَى الزائد .

الثاني : الثلاثي الذي أُجْرِي مُجْرَى الزائد .

الثالث : الزائد على ثلاثة أحرف ، وأُجري مُجْرَى الثلاثي .

الرابع : الزائد على ثلاثة أحرف ، ولم يجر مَجْرَى الثلاثي ، وهو على وزن « أفعل » .

الخامس : ما كان على غير وزن « **أفعل** » مِمّا لم يجرِ مَجْرَى الثُّلاثيّ من الزائد .

اثنان منها يُتَعَجَّبُ منهما باتِّفاق بالانتقال إلى اللفظين المذكورين[2] ، وهما : الثلاثي الذي لم يجر مَجْرَى الزائد ، والزائد الذي جرى مَجْرَى الثلاثي[3] .

فالثلاثي الذي لم يَجْرِ مَجْرَى الزائد كلُّ فعل على ثلاثة أحرف ، وليس من

(١) الإيضاح ٩٢ . وسقطت من أصل المقتصد (٣٧٧/١) وشرح العكبري (٤٣٦/٢) كلمتا « من الأفعال » .

(٢) يريد . : ما أفعله وأفعل به .

(٣) جعل الجرجاني مقياسه في البناء على « ما أفعله » و« أفعل به » أن يكون الفعل على « فَعُل » أو على صيغة يتأتّى فيها مثل « فَعُل » من غير حذف . انظر : المقتصد ١/ ٣٧٨.

الألوان ، ولا من الصفات [٢٢٥] الظاهرة ، نحو : الزَّرَق[1] والكَحَل والعَرَج والعَمَىٰ ، وذلك نحو : عَلِم ، وفَهِم ، وكَرُم وظَرُف ، وما جرى مَجْرَى ذلك مِمّا ليس من النوعَيْنِ المذكورَيْنِ .

وأما الزَّائد على الثلاثي - وهو مع ذلك جارٍ مجرى الثلاثي - فنحو : اشْتَدَّ ، فإنه على وزن « افتعل » ، وكلُّ ما هو على هذا الوزن ، فلا يَنْتَقِلُ منه إلى البنيتين المذكورتين . وإنما قيل : ما أشدَّ[2] زيدًا ؛ لأن « اشتد » قيل منها : شديد ، و « فَعِيل » إنما هو من فَعُل ، نحو : كَرُم فهو كريم ، ونَبُل فهو نبيل . فلما أُجري « اشتد » مُجْرَى « كرم » في أنْ قيل منه : فعيل ، تعجَّبوا منه ، كما تعجبوا من « كرم » فقالوا : ما أَشَدَّ زيدًا ، كما قالوا : ما أكرم زيدًا .

وأمر آخر أن يقال : إن « شديدًا » جاء على « شَدَد » ، وإن لم يُنْطَق به ، استغنوا عنه بـ « اشتدَّ » ، كما استغنوا عن « وذر » بـ « ترك » . وكذلك « فقير » جاء على « فَقَر » ، لكنهم استَغْنَوْا عنه بـ « افتقر » . فلما جاء « شديد » و « فقير » على « شدد » و « فقر » ، جاء عليهما أيضًا : ما أَشَدَّه وأفقره[3] . ويكون هذا

(١) الزَّرق : البياض حيثما كان . والزُّرْقَة : خُضْرة في سواد العين ، من زرِقت عينه تزرَق زَرَقًا . والكحل : أن يعلو منابت الأشفار سواد خلقةً مثل الكُحْل . انظر : اللسان (زرق ، كحل) .

(٢) ومثله : اشتاق ، قالوا : ما أشوقه ، واختال : ما أخوله ، واختُصِرَ : ما أَخصره . قال ابن مالك : « وفي هذا شذوذٌ من وجهين : أحدهما : أنه مزيد فيه ، والآخر : أنه من فعل المفعول » . شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .

(٣) الحق أن « ما أفقره » على : فَقُر وفقِر ، فهما فعلان مستعملان ثابتان لدى أئمة اللغة . ومثلهما : شهى الشيء بمعنى اشتهاه ، وحيي بمعنى استحيا . ومن باب قريب : مَقُت ، يقال : مقت الرجل ، أي صار بغيضًا ، فهو فعل مبني للفاعل . وأشار ابن مالك إلى أن بعض النحويين اعتقدوا أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا ، وفعل الفاعل من « مقت » ، غير مستعمل . وليس الأمر كما اعتقدوا . وممن خفي عليه استعمال « حيي » بمعنى « استحيا » أبو علي . وممن خفي عليه استعمال « فَقُر » و« فَقِر » و« مَقُت » سيبويه . اهـ . بتصرف . (انظر : شرح التسهيل ٣/ ٤٦) . وذكر أبو حيان أفعالًا أخرى =

نظير « مذاكير » و « ليال »[1] . والله أعلم .

واثنان منها لا يُتَعَجَّبُ منهما إلا بـ « أشد » ونحوِه ، وهما : الثلاثي الذي أُجْري مُجْرَى الزائد ، والزائدُ الذي لم يَجْرِ مَجرى الثلاثي ، وليس على وزن « أَفْعَل » .

فالثلاثي المجْرَى مُجْرَى الزّائد : الألوانُ[2] والصفات الظاهـــرة ، نحوُ : الكَحَــل ، والصَّلَع ، والحَوَص[3] ، وغيرِ ذلك مما هو صفةٌ ظاهرة ، وهي التي تُسمَّى : حِلَى . والدليلُ على أن هذه - وإن كانت ثلاثية - قد حُكِم لها بحكم غير الثلاثي ، قولهم : عَوِرَ ، وصَيِد[4] ، وحَوِل ، ولم تُعَلَّ ، كما أُعل « خاف » ، و « هاب » ، الأصل : خَوِف وهَيِب ، تحركت الياء والواو ، وقبلَهما مفتوحٌ ، فانقلبتا ألفًا ، فقالوا : خاف ، وهاب ، ولم يقولوا هنا : عار وصاد[5] ؛ لأنَّ الأصل : اعْوَرَّ ، وذلك أن الألوانَ والصفاتِ الظاهرةَ ؛ قياسُها أن تنبني على « افْعَلَّ » ، فما جاء منها ثلاثيًّا ، فهو على طريقته[6] ، قالوا : سَمُر ، الأصل :

= من هذا النوع ، ونقل أن هشامًا حكى لها أفعالًا ثلاثية . انظر : الارتشاف ٣/ ٤٢.

(١) استشهد باللفظين قبل (ص ٧١٤) . وعلقت عليهما ثمة .

(٢) في حاشية المخطوطة : العبدي : أجاز الكوفيون في البياض والسواد « ما أفعله » ، وأَعَلُّوا ذلك بأنهما أصول الألوان ، وعنهما يتركَّب ما يتركَّب منها ، فلم يمتنع أن يُحكم للأصل بما لا يحكم للفرع من الاستعمال ، وأنشدوا على ذلك شواهد حملها البصريون على الشذوذ .

(٣) الحَوَص : ضيق في مؤخر العين حتى كأنها خِيطَتْ ، وقيل : هو ضيق مشقِّها ، أو هو ضيق في إحدى العينين دون الأخرى . اللسان (كحل ، حوص) .

(٤) الصَّيَدُ في الأصل : داءٌ يصيب الإبل في رءوسها ، فتسيل أنوفها ، وترفع رءوسها ولا تقدر أن تلوي معه أعناقها . ويطلق مجازًا على من يرفع رأسه كبرًا . اللسان (صيد) .

(٥) ورد « عار » و« صاد » مُعَلَّين . انظر : اللسان (عور ، صيد) .

(٦) هذا هو التعليل المشهور عند النحويين . وجاء ابن مالك بتعليل آخر مفاده أنه لما كان بناء الوصف =

اسْمَرَّ . وقد حُكِي : اسْمَارَّ . وكذلك « الأُدْمَةُ »[1] ؛ لا يُتَعَجَّبُ منها ، وإن كانوا قد قالوا : أدم ، لَمَّا كان الأصلُ فيها أن تنبني على « افْعَلَّ » ، كان ما وُجد منها ثلاثيًّا جاريًا مَجرَى غيرِ الثلاثي .

ونظيرُ ذلك : اجتوروا ، كان القياسُ أن يُقال : اجتاروا ؛ لأن الواو قد تحَرَّكَتْ وقبلَها فتحةٌ ، فكان ينبغي أن تُقْلَب ألفًا ، لكن لـمّا كان « اجتوروا » في معنى « تجاوروا » ، والأصلُ في هذا المعنى[2] بِنْيَةُ « تفاعَلَ » ، صَحَّحُوا الواو في « اجتوروا » ؛ لِصِحَّتِها في الأصل ، ولِيَجْرِيَ الفرعُ مَجْرَى أصله ، ويكونُ التصحيحُ دليلًا على الفرعية .

وأما الخامس ، وهو ما كان على وزن « أَفْعَل »[3] ، فاختلف النَّحوِيُّون فيه :

فمنهم من ذهب إلى أنه قياسٌ .

ومنهم من ذهب إلى أنه سماع ، فلا يُقال منه إلا ما قالت العربُ .

واتَّفَقَ النحوِيُّون على أنَّ التعجُّب من « أفعل » مسموعٌ ، قالوا : ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه للمعروف ، وهما من « أعطى » ، و « أولى » . فظاهرُ كلام

= من هذا النوع على « أَفْعَل » لم يُبْنَ منه « أفعل » التفضيل لئلا يلتبسا ، فلما امتنع « أفعل » التفضيل امتنع فعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنى ، وجريانهما مَجْرًى واحدًا في أمور كثيرة . انظر : شرح التسهيل ٣/ ٤٥.

(١) الأُدْمة : السمرة الشديدة ، والآدم من الناس : الأسمر . اللسان (أدم) .

(٢) معنى « المشاركة » في حدوث الفعل .

(٣) عَلَّل ابن مالك استحقاق « أفعل » دون غيره من المزيد فيه مساواة الثلاثي المحض بشبهه به لفظًا ، إذ مضارعُه واسم فاعله وزمانِه ومكانِه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي ، وكذلك بشبهه به معنى ، فـ« سرى » ، و« أسرى » بمعنًى واحد . وكذلك : طلع وأطلع ، وغَطِش وأغطش . انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٨.

سيبويه أن التعجب من « أفعل » قياس[1] . وظاهر كلام أبي علي أنه سماعٌ[2] ؛ لأنه قال : « **فإذا زادَ الفِعْلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ في اللَّفْظِ ، أَوْ ما كانَ في حُكْمِ اللَّفْظِ ، فإنَّهُ لا يَدْخُلُ في هـذا البابِ** » .

وقَوَّى ابنُ جني[٢٢٦] ماذهب إليه سيبويه من أنه قياس ؛ لأنه قال : إنَّما لم تَبْنِ العرب من الزائد على الثلاثة ؛ لِما في ذلك من النَّقْصِ . و « أفعل » إذا بُني منه بناءُ التعجب ، فبقَدْرِ ما نَقَصْتَ رَدَدْتَ[3] ، فكأن اللفظ لم يَتَغَيَّر وإن كان قد تَغَيَّرَ في التقدير . هذا مع أنه قد كَثُرَ مجيء فِعْلَي التعجب من « أفعل » .

وإذا صَحَّ أن « أفعل » الَّذي للتعجب هو منقولٌ بالهمزة التي يصير الفاعلُ

---

(١) قال (١/٧٢) : وبناؤه – يريد فعل التعجب – أبدًا من : فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يَتَصَرَّف ، فجعلوا له مثالًا واحدًا يجري عليه . اهـ . ونُقل هذا المذهب عن الأخفش . وصَحَّحه ابن هشام الخضراوي . وقال ابن مالك : هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه . وأقول : إن ما قاله ابن مالك غير صحيح ، فجمهور البصريين على منع القياس ، إلا ما نسبه ابن يعيش والرضي للمبرد من الجواز ، مخالفًا بذلك ما هو ثابت في المقتضب (٤/١٨١) . ونسب أبو حيان المنع إلى الأخفش والجَرْمي والمازني والمبرد وابن السراج وأبي علي في الأغفال . وأزيدُ : وفي الإيضاح . وانظر : الأصول ١/ ٦١، وابن يعيش ٧/ ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٩، والارتشاف ٣/ ٤٢. وانظر أيضًا : الملخص ١/ ٤٥٠.

(٢) وهو قول الجمهور (انظر : ح السالفة) . ولم يشر المؤلف إلى ما نقله ابن عصفور من التفصيل ، فقد منع فريق إذا كانت الهمزة للنقل ، إذ هي حرف معنى ، وأجاز فريق إذا كانت لغير نقل ، لأنها لا معنى لها . ونقل أبو حيان عن ابن الحاج أن هذا التفصيل الذي فصّله ابن عصفور شيء لم يذهب إليه أحد ، ولا ذهب إليه نَحْويّ . وأقول : إن ابن عصفور نقل التفصيل ولم ينسبه إلى نفسه ، فلعل ابن الحاج لم يطلع على ما ذكره ابن عصفور ، أو وهم أنَّ هذا رأيه . والحق أن رأيه هو الاقتصار على السماع متابعًا الجمهور . انظر : شرح الجمل ١/ ٥٨٠، والارتشاف ٣/ ٤٢، ٤٥.

(٣) في المخطوطة : ردت ، وهو تحريف . والصّواب ما أثبتُّه .

معها مفعولًا ، دَلَّ على أن فعل التعجب لا يكون من الفعل المبنيّ للمفعول[1] ، فلا يقال : ما أضرب زيدًا ، إذا كان زيدٌ مضروبًا . وكذلك لا يُقال : ما أركبَ الفرسَ ، إنما يقال : ما أكثر ركوب الفرس .

فإنْ أردْتَ أن تتعجَّبَ من ركوب « زيد » له قلت : ما أركب زيدًا للفرس ، وأدخلت اللام ، ولم تجئْ بالمفعول منصوبًا ، وإن كانت هذه الهمزة يزيد معها منصوبٌ ، على حسب ما تَقَدَّم في « أضربتُ الفحلَ النَّاقةَ »[2] ؛ لأن فعل التعجب ضعيفٌ ؛ لما ذكرتُه من عدم التصرُّف ، ومن التصغير ، والتصحيح[3] ، والفعلُ إذا ضَعُفَ عُدِّي بحرف الجر ؛ ألا ترى أنَّك تقول : لِزيدٍ ضربتُ ، ولا يقال : ضربتُ لزيد . وسيعود الكلام في هذا في باب الحال[4] .

إلَّا أنَّ العرب شَذَّت فى ألفاظ تُحْفَظ ولا يُقاس عليها ، قالوا : ما أَزْهَى

---

(١) منع العكبري التعجب من الفعل المبني للمفعول لثلاثة أوجه : اللَّبْس إذ ليس في اللفظ ما يفصل بين كونه الفاعل والمفعول . وأن فعل التعجب في الأَصل غريزة ، وما يُنْسَب إلى المفعول ليس بغريزة له ، بل هو للفاعل . وأن فعل التعجب في الأَصل لازم ، والفعل المبني للمفعول فاعله محذوف ، والمفعول لم يقم بالحدث ، بل قام به غيره فيه . انظر عبارته في : شرح الإيضاح (٢/٤٤٧) . وانظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٧٧) . وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٤٥) البناء من فعل المفعول إذا أمن اللبس بفعل الفاعل . وأكثر من ذلك أنه قاسه ، لعدم الضَّائر وكثرة النظائر . وانظر : الارتشاف ٣/ ٤٥.

(٢) انظر : ص ٦٣٧ .

(٣) انظر : ص ٧١٩ .

(٤) انظر : ٢/٦٦ (الحمزاوية) ، وقال ثمة في سياق كلامه عن ضعف العامل إذا تأخر : « ورأيت بعض الناس قد استدلّ بدليل آخر ، وهو أن العامل المتعدي لا يجوز إدخال حرف الجر على مفعوله إلا بالسماع ، فتقول : ضربت زيدًا .. ولا يجوز : ضربت لزيد .. فإنْ تَقَدَّم المعمول على الفعل ، وهو يتعدى بنفسه ، جاز إدخال حرف الجر ، فتقول : لزيد ضربت » .

زيدًا ، وهو من : « زُهِيتَ علينا يارجلُ »[1] . ويمكنُ أن يُقال : جاء « ما أزهى » على « زها » ، وإن لم يُنْطَق به ، كما قالوا : « مذاكير »[2] .

وجميعُ ما لا يكونُ منه فعلا التعجب ، فلا يكونُ منه « هو أفعل من كذا » ، فلا يقال : « أفعل » إلا من الثلاثي الذي لم يجر مجرى الزائد ، أو من الزائد الذي أجري مُجرى الثلاثي ، أو من « أَفْعَل » ، على الخلاف المذكور[3] ، بشرط أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل ، إلا ماشَذَّ ، قالوا : « هو أزهى من غراب »[4] . ويمكن أن يكون من شيء لم يُنْطَقْ به ، كأنه : « زها » ، ويكون بمنزلة « مذاكير » . وقالوا : « والعود أحمد »[5] ، فظاهره أنه من « حُمِدَ » . ويمكن أن يكون من « حَمِدَ » ، كأنه قال : « العود أمدح » ، فجعل العود مادحًا لَمَّا كان سبب المدح . وإذا أمكن أن يبقى على الأصل والقياس ، فلا سبيلَ إلى غيره .

وكذلك أبنيةُ المبالغة لا توجد إلَّا من الثلاثي المبنيّ للفاعل ، على حسب ما ذكرتُه .

مسألة

لا يُفصل بين « ما » و« أفعل » الذي للتعجب إلا بـ « كان » خاصة ؛ لأنها

---

(١) زُهِي : مبنيٌّ للمفعول . ولهذا حُكم بشذوذه .

(٢) وهو جمع « مذكار » ولم ينطق به ، استغناء بـ « ذكر » . وانظر : ص ٧١٤ ، ٧٣٤ .

(٣) انظر : ص ٧٣٢ وما بعدها .

(٤) مَثَل ، انظره في : الأمثال لابن سلام ٣٦٠ ، ومجمع الأمثال ٣٢٧/١ ، والمستقصى ١/ ٣٣٥.

(٥) انظر : الأمثال ١٦٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٤. وساق العكبري قولًا قريبًا ، هو : « هو أحمد من غيره » ، وقال : « والوجه فيه أنه إذا كثر حَمْدُ الناس له ، فقد دلّ ذلك على خصال محمودة فيه ، فكأن أصله : حَمُد زيدٌ ، مثل : خَشُن » . شرح الإيضاح ٢/ ٤٤٨.

أصلُ الأفعال ؛ ألا ترى أن كَلَّ فعل يَنْحَلُّ إليها ، فتقول : قام زيد ، وتقول : كان من زيد قيام . وكذلك جميعُ الأفعال .

ويمكن أن يقال : إن الأصل إذا أردت أن تخبر عن « زيد » بالقيام أن تقول : كان من زيد قيام ، فعدلوا إلى « قام » اختصارًا . وكذلك إذا أردْتَ أن تُخْبر بالقعود ، وبغيرها من الأفعال ، فالأصلُ على هذا أن تأتي بـ « كان » عند الإخبار مطلقًا .

واختلف النَّحْويُّون فيها إذا وقعت بين « ما » وفعل التعجب :

فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة[1] .

ومنهم من ذهب إلى أنها ناقصةٌ[2] .

والذي يظهر لي أنها زائدة ؛ لأنك إن جعلتَها ناقصةً ، ففيها ثلاثةُ أمور ، كلُّها شذوذٌ وخروجٌ عن القياس :

أحدها : أنك[3] جعلتَ خبر « ما » غيرَ « أفعل » . و « ما » التي للتعجب لا

---

(١) أكثر البصريين والكوفيين ، ومنهم ابن السراج . وهو اختيار أبي علي . ويرون أن « كان » زائدة هنا ، لا اسم لها ، ولا خبر . واستدل أبو علي بأن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة . وذهب السيرافي وتبعه خطاب الماردي إلى أنها زائدة أيضًا ، لكنها تامة ، وفاعلها عند السيرافي والصَّيْمَري ضمير المصدر الدال عليه « كان » ، وعند خطاب ضمير عائد على مجهول ، تقديره : كان الأمر . وعَلَّل ابن مالك زيادة « كان » بأنه لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضيّ ، وكان المتعجب منه صالحًا للمضيّ أجازوا زيادة « كان » . انظر : الأصول ١/ ١٠٦، وابن يعيش ٧/ ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢، والارتشاف ٣/ ٣٩، والهمع ٢/ ١٠١.

(٢) عُزي إلى بعض البصريين ، وبه قال الجَرْمي ، فـ « كان » عنده ناقصة ، واسمها ضمير « ما » وخبرها « أفعل » . انظر : الارتشاف ٣/ ٣٩.

(٣) في المخطوطة : أن جعلت (كذا) . ولعل الصحيح ما أثبتّ .

يُخبَر عنها إلا ببنية التعجب .

الثاني : [٢٢٧] أنك جعلت بنية التعجب خبرًا عن « كان » ، وهي لا تكون إلا خبرًا عن « ما » .

الثالث : الفصلُ بين « ما » وفعل التعجب .

وإذا جعلتَها زائدة ، فليس فيها إلا الفصلُ خاصة . ومهما أمكن تقليل الشذوذ فهو أَوْلَى . وجِيء بـ « كان » ؛ لِيُعْلَم أنَّ التعجب من حُسْنٍ كانَ ، ووقع في ما مضى .

ولك أن تقول في هذا المعنى : ما أحسن ما كان زيدٌ ، فيكون « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، و « كان » تامة[1] . والتقدير : ما أحسن كون زيد . وهذا أحسن .

ولك أن تقول : ما أحسن ما كان زيدًا ، وتكون « كان » ناقصة[2] . والتقدير : ما أحسن الذي كان زيدًا ، لَمّا تَغَيَّر عن حاله التي كان عليها ، فكأنه غَيْرُ من كان ، كما تقول على جهة الاتساع : زيدٌ الآن ليس مَنْ تعرف ، هو الآن آخَرُ ، إذا اخْتَلَفَتْ حالُه ، وتباينت صفاتُه . وفي هذا ضَعْفٌ ؛ لمكان هذا الاتساع . والأوَّلُ أقوَى وأَبْيَن . واللّه أعلم .

ولك أن تقول : ما كان أحسن ما كان زيدٌ وزيدًا . فـ « كان » الأولى على التفسير الأول . وفيها من الخلاف ما في تلك . وتكون الثانية على التفسير الثاني

---

(١) و « زيد » فاعلها .

(٢) واسمها ضمير يعود على « ما » . هذا مذهب الزجاجي وأجازه على بُعْد ، لأن « ما » لغير العاقل . انظر : المقتضب ٤/ ١٨٥، والجمل ١٠٣.

في الرفع والنصب .

فإن أردْتَ أنَّ الحُسْنَ سيكون ، فتقول : ما أحسن ما يكون زيدٌ ، وزيدًا . والرَّفْعُ أقرب . وتكون تامَّةً ؛ لِما في النَّصْبِ من الاتِّساع ، وجَعْلِ الشخص إذا تَغَيَّر كأنه آخَرُ . واللّه أعلم .

وحكى الأخفشُ : « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها ، وما أَمْسَى أَدْفَأَها »[1] . فَفَصَل بـ « أصبح » و « أمسى » ، وأجراهما مُجْرَى « كان » . وهذا لا يكاد يُعْرَف ، قال أبو عمر الجَرْمي[2] : هذا خطأ[3] . ولو جاء هذا على القياس لكان : ما أبرد ما أصبحْتَ ، وما أدفأ ما أَمْسَيْتَ ، كما تقول : ما أحسن ما كان زيد . وإنْ أردْتَ الاستقبالَ ، قلتَ : ما أبرد ما تصبح ، وما أدفأ ما تُمسي . واللّه أعلم .

* * * * *

---

(١) استشهد المؤلف بهذا القول في البسيط (٢/٧٥٤) . ونسبه أبو حيان إلى الأخفش والفراء والكسائي . ونَصّ ابن يعيش على أن هذا حكاه الأخفش ، ولم يحكه سيبويه . ونقل ابن السراج هذا القول عن قوم من النحويين ، يريد الكوفيين ، فالبصريون لا يزيدون في هذا الباب من الأفعال إلا « كان » . أما الكوفيون فقد قاسوا على « كان » سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب . ونقل ابن عصفور أن بعضهم أجاز زيادة كل فعل لا يتعدى ، نحو : ما قام أحسن زيدًا ، وقال : « وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه » . وأقول : هذا المنسوب للكوفيين ولبعضهم من القياس على « كان » سائر أخواتها ، وجواز زيادة كل فعل لازم هو مذهب الفراء ، كما صرح السيوطي . وعزا أبو حيان إليه جواز الزيادة في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر . انظر : الأصول ١/ ١٠٦، وابن يعيش ٧/ ١٥١، وشرح الجمل ١/ ٥٨٦. والارتشاف ٣/ ٣٩.

(٢) صالح بن إسحاق . أخذ عن الأخفش . واختصر كتاب سيبويه ، ولم يلقه . وله « كتاب في التصريف » قال عنه المبرد : « كان أغوص نظرًا من المازني ، وكان المازني أحدَّ منه » لُقِّب بـ « النَّبَّاج » لكثرة مناظرته في النحو ، ورفع صوته فيها ، كما لقب بـ « الكلب » لجدله واحمرار عينيه . توفي ٢٢٥هـ . انظر : طبقات الزبيدي ٧٤، ٧٥، وتاريخ العلماء النحويين ٧٢، ٧٣.

(٣) حكى المؤلف قول الجرمي في : البسيط (٢/٧٥٤) أيضًا .

بـــاب

العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلى الابْتِداءِ وَالْخَبَرِ[(١)]

اعلم أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، كما تقدَّم ؛ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وهو : التَّعْرِيَةُ والإسناد ، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ .

فإذا دخل عليهما ما دخل لمعناه لم يغيرْهما ، وبقيا على حاليهما مرفوعَيْن بما كانا مرفوعين قبل دخولها ؛ لأن الجمل لا تؤثر فيها العواملُ ، إلا ثلاثةَ أبواب :

« كان » وأخواتها ، وما جرى مَجْرَى « ليس » .

و « إنَّ » وأخواتها ، وما جرى مجرى « إنّ » .

و « ظننت » وأخواتها ، وما جرى مجراها .

والذي جرى مجرى « ليس » : « ما » في لغة الحجاز بشروط ثلاثة[(٢)] ، على حسب ما يُذْكره إن شاء اللَّه ، و : « لا » في قولهم[(٣)] :

* فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[(٤)] *

---

(١) الإيضاح ٩٥ . وفي المقتصد (١/٣٩٧) : التي تدخل على المبتدأ والخبر . وفي شرح العكبري (٢/ ٤٥٠) : الداخلة على المبتدأ والخبر .

(٢) يأتي ذكرها في « باب ما » . أما « ما » التميمية فلا يعملونها في شيء ، قال سيبويه (١/٥٧) : « وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس « ما » كـ « ليس » ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٣) القائل : سعد بن مالك القيسي ، سيد شاعر من سادات بكر بن وائل وفرسانها . وهو جَدّ طرفة بن العبد . له أشعار جياد . وقتل في حرب البسوس . انظر : الأغاني ٥/ ٤٦، والمؤتلف ١٣٥، والخزانة ١/ ٤٧٤.

(٤) من مجزوء الكامل . وصدره : =

و : « لات »[(١)] في قوله - سبحانه -: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[(٢)] . وأذكر ذلك في « باب لا »[(٣)] ، إن شاء اللَّه .

والذي جرى مجرى إنّ : « لا » في قولهم : لا خيرًا من زيد في الدار ، ولا غلامَ رجلٍ عندك[(٤)] .

= * مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانها *

يروى : من فَرّ . نيرانها : نيران الحرب . لا براح : لا أزول من مكاني . يصف نفسه بالشجاعة والإقدام عند اشتداد الحرب وصدود الشجعان . والشاهد : رفع « براح » على تشبيه « لا » بـ « ليس » ، والخبر محذوف ، التقدير : لا براحٌ لي . والوجه في « لا » إذا وليتها النكرة ، ولم تتكرَّرْ أن تُبْنَى معها ، على ما ذكر سيبويه ، فرفعها « براح » يجري مجرى الضرورة في القلة . وقال ابن هشام : « وإنما لم يقدروها مهملة ، والرفع على الابتداء ، لأنها حينئذ واجبة التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه في الشعر » .

والبيت في : الكتاب ١/٥٨ و٢/ ٢٩٦، ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والمسائل المنثورة ٨٥، وابن السيرافي ٢/ ٨، وما يجوز للشاعر ١٣٦، وتحصيل عين الذهب ٨٥، ٣٥٠، والحلل ٣٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣١ و٢/ ٦٦، ٥٣٠، والإنصاف ١/ ٣٦٧، وابن يعيش ١/ ١٠٨، ١٠٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والإرشاد ١٦٢، ورصف المباني ٢٦٦، وتخليص الشواهد ٢٩٣، والمغني ١/٣١٥ و٢/ ٨٢٥، وشرح شواهده ٢/ ٥٨٣، وشرح أبياته ٤/ ٣١٣، ٣٧٩، ٧/ ٣١٩، والعيني ٢/ ١٥٠، والتصريح ١/ ١٩٩، والأشباه والنظائر ٤/ ٤٤١، والهمع ٢/ ١١٩، والخزانة ١/ ٤٦٧، ٤٧٣. ويستشهد به المؤلف بعد (ص ٨٣١) . كما استشهد به في : البسيط ١/ ٥٤٣، والملخص ١/ ٤٩٨.

(١) يأتي الكلام مفصَّلًا في « لات » بعد . وفي « لات » . خلافٌ ، فهي عند سيبويه والجمهور مُشَبَّهَةٌ بـ « ليس » ، ومعمولها المرفوع مضمر فيها ، وخبرها « حين » . ويرى الأخفش أنها مهملة ، وفي قول آخر له أنها تعمل عمل « إن » . انظر : الكتاب ١/ ٥٧، والمغني ١/ ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) سورة ص ٣ .

(٣) اسم الباب « باب النفي بلا » . انظر : ٢/١٦٢ (الحمزاوية) .

(٤) إنما أتى بهذين المثالين ، لأن عمل « لا » يظهر إذا كان اسمها عاملًا في ما بعده ، أو مضافًا إليه . أما إذا كان اسمها غير عامل فإنه يُبْنَى . وذكر ابن هشام سبعة أوجه تخالف فيها « لا » « إن » . انظر : المغني ١/٣١٣ وما بعدها .

والذي جرى مجرى « ظننت » : « قال »[1] ، على حسب ما أبيّنه[2] ، إن شاء الله ، وأُفَصِّل فيه اللغات .

ويُسْأَل هنا ، فيقال : لِمَ غَيَّرتْ هذه العواملُ المبتدأ والخبر ، ونسخت حكمَ الابتداء والمبتدأ ، فأزالت عملهما ، وقد قلتُم : إن الجمل[٢٢٨] ليست محلًّا لتأثير العوامل ، إنما تحدث العوامل ما تحدثه في المفردات السالمِ أواخِرُها من الحركات ، نحو : زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ؟

الجواب : أنَّ « كان » وأخواتها وإن كانت داخلةً على المبتدأ والخبر ، فلها شَبَهٌ بالفعل المتعدِّي ، نحو : « ضرب »[3] ، وما أشبه ذلك . ووجه الشبه أن « كان » وأخواتها ، إنما دخلت لمعنى في الخبر[4] ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيد قائم ، ثم قلتَ : كان زيد قائمًا ، أَعْطَتْك « كان » القيامَ في ما مضى من الزمان . فلما كانت تطلب قيامًا مخصوصًا ، لم تَدْخُلْ لِتَدُلَّ على أنَّ حقيقة

---

(١) يُجري بنو سليم القول مجرى الظن مطلقًا في نصب المبتدأ والخبر ، وفتح « أن » الواقعة بعده . ويقيد غيرهم ذلك بالمضارع المسند إلى المخاطب ، مقصودًا به الحال ، بعد استفهام متصل . انظر : الكتاب ١/ ١٢٤، و شرح التسهيل ٢/٩٥ ، ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢ وما بعدها ، وكلام المؤلف في : البسيط ٢/٨١٨ ، ٨١٩ .

(٢) انظر : ص ٩١٨ ، ٩١٩ .

(٣) في البسيط (٢/ ٦٦٢) شَبّه المؤلف « كان » بـ « ظن » في أنها جاءت تدل على أنَّ الخبر مُقَيَّد بالزمان الماضي ، كما أن « ظن » تدل على أن الخبر مظنون . ثم قال : فصارت لذلك طالبة بالمبتدأ من وجهين ، فأشبهت الفعل المتعدي الذي يطلب فاعلًا ومفعولًا .

(٤) العكبري : « وإنما أدخلت عليهما – المبتدأ والخبر – لتُحدِثَ في الخبر معنًى لم يكن ؛ ألا ترى أن قولك : زيد منطلق ، يفيد أنه الآن منطلق ، وأنه غير مؤكد ، وأنه غيرُ مُحَقَّقٍ عينًا ، ولا مظنونٍ عينًا، بل يَحْتَمِل كلَّ واحد منها ، فـ « كان » تدل على زمن الخبر ، و « إن » تدل على توكيده ، و « ظننت » تدل على أنك قلت ذلك عن ظن لا عن يقين » . شرح الإيضاح ٢/٤٥١ .

القيام في ما مضى ؛ هذا لا يمكن ، فصارت بذلك طالبةً مَنْ له الخبرُ ، وهو « زيد » مثلًا ، فصارت طالبةً « زيدًا » و « قائمًا » من جهتين ، كما أن « ضرب » طالب الفاعل والمفعول من جهتين ، و « ضرب » يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، فجعلوا « كان » كذلك ؛ ترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول ، فقالوا : كان زيد قائمًا .

وكذلك الكلامُ في « أصبح » و « أمسى » و « ظل » و « بات » وما أشبه ذلك . فإذا قلت : أمسى زيد غنيًا ، دَلَّت « أمسى » على أن « زيدًا » دخل في المساء ، وهو غني . وكذلك : ظَلَّ زيد قائمًا ، أي فعل ذلك نهارًا ، و : بات قائمًا : فعل ذلك ليلًا ، فهي كلُّها دخلت لمعانٍ في الخبر ، فهي بذلك طالبةٌ الخبرَ ، وطالبةٌ مَنْ له الخبر بطَلَبِه .

فصــل

قال : « **وَهِيَ : كانَ وأَخَواتُها ، وإنَّ وأَخَواتُها ، و « ظَنَنْتُ » و « حَسِبْتُ » ونحوُهما**[1] » .

قال : « وهي[2] كان وأخواتها » ؛ لأن معانِيَها مختلفةٌ ، فـ « كان » معناها خلافُ معنى « أمسى » . ومعنى « أمسى » خلافُ معنى « أصبح » . ومعنى « ظل » خلافُ معنى « بات » . و « ليس » كذلك أيضًا ؛ معناها مخالفٌ لمعاني أخواتها . وكذلك « ما دام » ، على حسب ما أُبيِّنه . وكذلك « إنّ »وأخواتها ،

---

(١) الإيضاح ٩٥. وفي شرح العكبري (٢/ ٤٥٠) : وظننت وأخواتها . وضبط محقق المقتصد (١/ ٣٩٧) : « ونحوِهما » بالجر ، خطأ .

(٢) في المخطوطة : في . وهو تحريف من الناسخ ، فأبو علي قال : وهي ، ولم يقل : في .

معانيها مختلفةٌ .

فإن قُلْتَ : « إنَّ » و « أنَّ » معناهما واحد ، وهو التوكيد ، قلتُ : « أنَّ » المفتوحة تَرُدُّ الجملة في تأويل المصدر ، و « إنَّ » المكسورة ليست كذلك[١] . وهذا كلُّه يَتَبيَّنُ[٢] ، إن شاء اللّٰه .

وأمّا أخواتُ « ظننت » فلا تخلو معانيها من أن تكون كمعنى « ظننت » أو[٣] « حسبت » ؛ لأنَّ « ظننت » لها معنيان :

أحدهما : العلم[٤] ، قال اللّٰه – تعالى –: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[٥] ؛ لأن هذا وقتُ رفعِ الشُّكوك . وكذلك : ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[٦] ؛ لأنَّ هذا في صفة المؤمنين .

الثاني : أن يكون الشيءُ في الخاطر مُتردِّدًا بين الإثبات والنفي ، وتَغَلَّب على الخاطرِ أحدُهما غَلَبَةً قويَّةً . وفي « حسبت » بعضُ ذلك[٧] ، وليست كـ « ظننت » في هذا .

---

(١) انظر : باب إنَّ وأنَّ (ص ٩١٧ – ٩٤٦) . وعرض في البسيط (٢/٨١٣ – ٨٣٥) للفروق بين « إنَّ » و « أنَّ » بإفاضة . وهي كلها فروق في الصنعة . أما في المعنى فهما واحد . وانظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٩ – ٤٦٧ .

(٢) انظر : ص ٩١٧ .

(٣) في المخطوطة : « و » . والصحيح ما أثبتُّ .

(٤) ابن مالك : « تستعمل « ظن » في المتيقَّن كثيرًا .. ويقل ذلك في « حسب » و « خال » . شرح التسهيل ٢/٨٠ .

(٥) الكهف ٥٣ .

(٦) التوبة ١١٨ .

(٧) لعل الإشارة إلى « التردد » بين الإثبات والنفي ، مع ترجيح يسير ، في حين أن المعنى الثاني لـ « ظننت » هو التردد مع غلبة قوية .

فإذا نظرت إلى غير « ظننت » و « حسبت » من أخواتهما ، لم يَخْلُ من أنْ يكونَ كـ « ظننت » التي بمعنى « علمت » من الجزم والقطع ، أو بمعنى « حسبت » من التردُّدِ . مع يسير ترجيح ، فلأجل هذا – واللّٰه أعلم – قال : « ونَحْوُهما » .

فصـل

قال : « **فأمّا « كانَ » و « أَصْبَحَ » و « أَمْسَى » و « صَارَ »**[١] .

اعلم أنه ذكر « صار » [٢٢٩] ، ولم يذكر ما هو في معنى « صار » . والذي في معنى صار : « غدا » و « راح » و « آضَ » و « عاد »[٢] ، قال اللّٰه – تعالى –: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[٣] ، وقال الشاعر – وهو طَرَفَة –:

له شَرْبَتَانِ بالنَّهَـــــارِ وأَرْبَعٌ   مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى آضَ سُخْدًا مُوَرَّما[٤]

وقال زهير :

فآضَ كأنَّهُ رَجُــلٌ سَلِيب   على عَلْياءَ لَيْسَ له رِداءُ[٥]

---

(١) الإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ١/٣٩٧ ، وشرح العكبري (٢/ ٤٥٠) : فأما كان وصار .

(٢) قال في البسيط (٢/٦٦٨) : فهذه الأربعة مطردة . وزاد ابن مالك : آل ، ورجع ، وحار ، واستحال ، وتحوَّل ، وارتدَّ . شرح التسهيل ١/٣٤٤ .

(٣) سورة يس ٣٩ .

(٤) من الطويل . يهجو عبد عمرو بن بشر . قال الأعلم : « شرب حتى انتفخ وصار مثل السُّخْد ، وهو ماء الرحم الذي يخرج مع الولد . شبّه جسده في نعمته وتَرَجْرُجِه به . والورم : من الورم ، أي كثر لحمه حتى كأنه ورم » . والبيت في : الديوان (بشرح الأعلم) ٩٩ . واستشهد به في : البسيط ٢/٦٦٨ .

(٥) من الوافر . يصف حمار الوحش ، يقول : صار كأنه رجل عريان واقفٌ على شَرَفٍ من الأرض ، لا رداء عليه . والبيت في : الديوان ٧٠ .

وجاءت « قعد » في معنى « صار » في لفظة واحدة ، قالوا : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ »[١] ، المعنى : حتى صار . ولم يأت « قعد » في معنى « صار » إلا في هذا الموضع[٢] . وقال الزمخشري في قوله – سبحانه –: ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[٣] : إن « قعد » هنا بمعنى « صار »[٤] ، والمعنى : ولا تَبْسُطْها كل البسط فتصيرَ ملومًا محسورًا . ولم أَرَ غيرَه قال هذه المقالة في « قعد » هنا .

ويمكن عندي ألَّا يكون « قعد » هنا بمعنى « صار » ، فيكون المعنى : ولا تَبْسُطْها كل البَسْطِ فتقعدَ ، أي لا تستطيع القيام ، كما يقال : فلان قد قعد بالأرض ، إذا افتقر ، ويكون « ملومًا » حالًا ، ويكون المعنى : ولا تبسطها كُلَّ البسطِ فيذهبَ مالُك[٥] . والله أعلم . وكذلك في قوله – تعالى –: ﴿ فَتَقْعُدَ

---

(١) قول كالمثل ، استشهد به في : البسيط (٢/٦٦٨ ، ٦٦٩) ، ونسب حكايته إلى سيبويه . وقال محقق البسيط : ليس في الكتاب المطبوع . وهو حقًّا ليس فيه . وحكاه ابن الأعرابي : حَدَّدَ شفرته . وقال ابن مالك : أرهف شفرته . انظر : التهذيب ١/٢٠١ ، واللسان والتاج ، (قعد) وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٦ ، ٣٨٣ ، وغاية الأمل ١/٢١٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٤٧ ، والإرشاد ١٤٦، والهمع ٢/٧٠ .

(٢) الفراء يرى استعمال « قعد » بمعنى « صار » مطردًا . وتابعه الزمخشري . وحكى الكسائي : قعد لا يُسأل حاجةً إلا قضاها ، بمعنى « صار » . و جعل ابن ملكون « قعد » في قولهم : « قعد زيد يتهكَّم بعرض فلان » بمعنى « صار » . وابن جني جعلها زائدة . وقال ابن عصفور : « ولا يتصور أن يكون « قعد » هنا بمعنى « صار » لأنها لا تستعمل كذلك إلا في « قعدت كأنها حربة » ، وهو كالمثل ، فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره » . انظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٣، وشرح التسهيل ١/٣٤٧ ، ٣٤٨.

(٣) الإسراء ٢٩ .

(٤) الكشاف ٢/٦٦٢ .

(٥) قال مثل ذلك في البسيط ٢/٦٦٩ .

مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾[١] .

وحكى سيبويه أنه قد جاءت « جاء » بمعنى « صار » في لفظة واحدة ، قالوا : ما جاءتْ حاجتَك ، المعنى : ما صارت حاجَتَكَ[٢] ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وهو اسم « جاء » وعاد على المعنى ؛ لأن « ما » في المعنى هي الحاجة[٣] ، كما قال – سبحانه –: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[٤] في من قرأه بالتاء في ﴿ تَكُن ﴾ ، وبنصب « فتنة » ؛ لأن الاسم ﴿ أَن قَالُوا۟ ﴾ ، وأَنَّث الفعل – وإن كان[٥] مذكرًا – ؛ لأنه الفتنةُ في المعنى .

---

(١) الإسراء ٢٢ .

(٢) من أمثلة سيبويه (١/ ٥٠ ، ٥١ و ٢/١٧٩ و ٣/ ٢٤٨) . والأصل في « جاء » أن يكون فعلًا مُتعدِّيًا وغير متعدٍّ ، لكنهم أجروه في هذا المثال وحده مُجرى « صار » ، وجعلوا له اسمًا وخبرًا ، لأن في جاء من الانتقال مثل ما في « صار » ، وأَنَّثوا « جاءت » لتأنيث معنى « ما » ، فكأنه : أية حاجة حاجتُك ، ولم يقولوا : ما جاء حاجتَك ، لأنه بمنزلة المثل . ونقل سيبويه عن يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُك ، فيرفع ، فتكون « الحاجة » هي الاسم و « ما » نصب . وقال الأعلم : « إنَّ أول ما شُهدت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قبل علي بن أبي طالب » . والقول أو المثل دائر في كتب النحو ، استشهد به أبو علي في : المسائل المنثورة ١٣٦ ، والمؤلف في : البسيط ٢/٦٦٨ ، ٦٦٩. وانظره أيضًا في : النكت ١/١٨٧، وكشف المشكلات ٢/٦٨٥ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، ٩٢، وغاية الأمل ١/ ٢١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٣ ، والإرشاد ١٤٦ ، والهمع ٢/٧٠ .

(٣) كذا علل سيبويه . الكتاب ١/٥١ .

(٤) الأنعام ٢٣ . والقراءة بالتاء ﴿ تكن ﴾ ونصب ﴿ فتنتهم ﴾ هي قراءة غير حمزة والكسائي اللذَين قرآ بالياء ﴿ يكن ﴾ وغير ابن كثير وابن عامر وحفص الذين قرأوا برفع ﴿ فتنتهم ﴾ . (السبعة ٢٥٤، ٢٥٥، والتيسير ١٠١، ١٠٢، والنشر ٢/ ٢٥٧) . وانظر فضل بيان في : الدر المصون ٥/ ٣٠، والبسيط ٢/ ٧١٤، ٧١٥، وكلام المؤلف على الآية بعد (ص ٧٦١ ، ٨٩٥ ، ١٠٨٩).

(٥) الضمير لـ « أن قالوا » ، إذ هو في التقدير : قولهم . وقال ابن الشجري (الأمالي ١/١٩٦) : وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى . وهذا تعليل سيبويه وأبي علي والمؤلف . وعلَّل الزجاج بأنهم =

وكذلك قوله – تعالى –: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[1] ، فالضمير في « تعمل » عائد إلى « مَنْ » ؛ لأن « مَنْ » مؤنثةٌ في المعنى .

ورواه[2] أيضًا : ما جاءت حاجتُك ، على أن « ما » هي الخبر ، و « الحاجة » الاسم .

ثم قال : « وَمَا بَرِح ، ومَازَالَ ، وما فَتِئَ » . وفي بعض النسخ : وما انْفَكّ[3] .

اعلم أن هذه الأربعة بمعنًى واحد ، والمعنى فيها أنه لم يزل على هذه الصفة من الوقت الذي أمكنه الاتِّصاف بها ، فإذا قلتَ : مازال زيدٌ عالمًا ، أي لم يزل كذلك من وقت أمكنه الاتِّصافُ بالعلم .

فإن قلتَ : فلِمَ لَمْ يستغنِ بواحد منها عن الآخر؟

قلتُ : ذكر : مازال وما برح وما فتئ ؛ لأنها ، وإن كانت على معنًى واحد ، فيها خلافٌ من جهةٍ ما . أمَّا « زال » فإنَّها منقولةٌ من « زال يزول »[4] ؛

= أرادوا بـ « القول » المقالة ، والمقالة مؤنثة . وانظر : كشف المشكلات ١/ ٣٩١، والبحر ٤/ ٩٩، والدر المصون ٣/ ٣٠، ٣١. وانظر أيضًا كلام المؤلف بعد (ص ٨٩٥) .

(١) الأحزاب ٣١ . وسلف الاستشهاد بالآية (ص ٥٥٠ ، ٥٦٩) .

(٢) الضمير لسيبويه : قال : « ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتُك ، كثيرٌ . وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ؛ فيرفع » . اهـ بتصرف . الكتاب ١/ ٥١.

(٣) « ما انفك » في الإيضاح ٩٥، وليست في المقتصد ١/ ٣٩٥، ولا في شرح العكبري ٢/ ٤٥٠.

(٤) زال الشيء يزول زوالًا ، إذا فارق ولم يَثْبُتْ ، وهو فعل تام غير متعدٍّ . فإذا نُقل بالهمزة تعدّى . قال يعقوب : « أزاله من مكانه يُزيله إزالة ، وأزالَ اللَّهُ زوالَه ، وزال زوالَه ، إذا دعا له بالبلاء والهلاك » ، قال أبو علي : فهذا الذي حكاه من « أزال » يدل على أن « زال يزول » فعل غير متعد . فإذا نقل بالهمزة تعدّى . انظر : الإصلاح ٢٧٢، والحلبيات ٢٧١.

هذا أصلُها ، ثم جُرِّدت ؛ لِما جُرِّدت له « كان » من الدلالة على معنًى في الجملة . فلَمَّا فُعِل فيها ذلك ، نُقِلت إلى « فَعِل »[1] ، فقيل : زال يزال ، وإن كانت في الأصل : « زال يزول » ، على أن أبا علي ذكر في « الحلبيات »[2] أن العين في « مازال » هذه ياءٌ ، وأن الأصل : « زَيِلَ » ، وجعله مأخوذًا من « زيل » ، إذا فَرَقَ[3] ، قال اللَّه – تعالى –: [٢٣٠] ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾[4] و « زَيَّلَ » هنا : فَعَّلَ ؛ لأن المصدر : التزييل . ولو كان « فيعل » لكان المصدر « زَيَّلَة » ، بمنزلة : بيطر بَيْطَرة . وإنَّه لَحَقٌّ . والأول[5] مذهب . وكيفما كان فهي مخالفةٌ لـ « برح »[6] .

وأما « برح » فإنها منقولةٌ من « بَرِح الخفاءُ »[7] ، إذا انكشف الأمر ، وذهب

---

(١) فتحركت الواو ، وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفًا ، شأنها شأن « خاف » ، فقد كانت : خَوِف .

(٢) عقد أبو علي في الحلبيات (٢٧١ – ٢٨٣) مسألة خاصة بـ « مازال » وأخواتها ، بلغ فيها الغاية .

(٣) انظر : الحلبيات ٢٧١ ، ٢٧٢ . وكلام أبي علي ثمة يفيد أنه يرى أن « مازال » عينها ياء ، وأن « زال » : برح ، فإذا أُدخل حرف النفي نفى البراح ، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال . و« زال » هذه عنده ليست من « زال يزول » ، ولا من « زال يَزِيل » ، لأنها لو كانت من واحد منهما ، لقيل : « لم يَزِلْ » ، و« لم يَزُل » ، ولكن ما يقال : لم يَزَلْ . فكأن أبا علي يرى أن « زال » ثلاثة ، كل منها أصل : « زال يزول » ، إذا فارق ولم يثبت . وهذ لازمة وعينها واو . و« زال يَزِيل » إذا مازه ، وهذه متعدية وعينها ياء . و« زال ويزال » ، وهذه غير متعدية ، وعينها ياء أيضًا . (وانظر : الهمع ٢/٦٧) . وأُرى أن قول المؤلف أن « مازال » منقولة من « زال يزول » ، كما ذكر قريبًا ، وإن كان قد أشار إلى قول أبي علي .

(٤) يونس ٢٨ .

(٥) انظر كلام المؤلف في المسألة عينها في : البسيط ٢/ ٧٥١، ٧٥٢.

(٦) مخالفة « زال » لـ « برح » في أصل المعنى . أما بعد النقل إلى المعنى الجديد في النقصان فإنهما بمعنًى واحد .

(٧) مَثَل ، انظره في : الأمثال ٦٠ ، ومجمع الأمثال ١/ ٩٥، والمستقصى ٢/ ٧.

السرُّ[١] ، فنُقِلَتْ إلى المعنى الذي نُقِلَتْ إليه[٢] « زال » ، ولم تُغَيَّرْ ، كما لم تغير « كان » حين جُرِّدت ؛ لما جُرِّدت إليه .

وأما « فتئ » ، فلم تُستعمل قَطُّ إلا ناقصةً داخلةً على الجملة للمعنى الذى جُرِّدت له « زال » و « برح » .

وأما « انفك » ، فليست موجودةً في أكثر الكتب[٣] ، وهي لا تخلو من أنْ تكون مُساويةً لواحدة من أخواتها الثلاث[٤] . وأمَّا مَنْ رواها مثبتةً ، فلَمَّا لم يَبْقَ من الأربعة التي على معنى واحد إلا هي ذكرها . واللَّه أعلم .

و « ما » في هذه الأربعة نافية ، إلَّا أنَّ العرب لم تستعملْها ناقصةً إلا بحرف النَّفْي ، فتكون « ما » مع الماضي الذي ليس فيه معنى الدعاء . فإنْ أَرَدْتَ فيه معنى الدعاء كانت « لا » ، فتقول : لا زال زيد عالمًا . ولا تكون « لا » لغير الدعاء مع الماضي إلا بالتكرار ، كما تقول : لا قام ولا قعد .

وتكون « لا » مع المضارع ، فتقول : لا يزال زيد جالسًا . وتقول : لم يزل زيد منطلقًا . وكذلك تقول : لا تفتأ تذكر هذا ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ تَاللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥] المعنى : تاللَّه لا تفتأ . وكذلك تقول : لا ينفكُّ

---

(١) أو : كان في البراح ، وهو : المتَّسَع من الأرض ، فيرجع إلى : انكشف ، لأنه إذا صار في البراح ، ولا شيء يستره انكشف وظهر للرائي إذ لا يستره شيء . ذكر ذلك ابن قتيبة (أدب الكاتب ٥٥) . وحكاه عنه المؤلف في : البسيط ٢/ ٧٥٢.

(٢) ذكر أبو علي أن بعض أهل النظر يفصل بين « مازال » و « ما برح » ، فيخصُّ « برح » بالبراح من المكان ، فيذكر المكان أو الحدث للدلالة عليه . وقد رَدَّه . انظر : الحلبيات ٢٧٤.

(٣) انظر : ص ٥٠٩ ، ح ٦ .

(٤) الأربعة بعد النقل بمعنًى واحد باتفاق النحويين . الهمع ٦٥/٢ .

(٥) يوسف ٨٥ .

زيد جالسًا ، ولم ينفكَّ عبدُ اللَّه منطلقًا ، ولم يبرح زيد عالمًا . فلا تستعمل هذه إلا مقرونةً بحرف من حروف النفي . وتقول : لن يزالَ زيدٌ عالمًا[١] .

ثم قال : « **وما دَام** »[٢] .

اعلم أن « ما » مع دام مصدرية ، والمصدر في موضع الظرف ، كما تقول : لا أُكَلِّمُه ما طلعت الشمسُ . فعلى هذا لا تُسْتَعْمَلُ إلا مقرونةً بغيرها ؛ لأنها تطلبُ متعلَّقًا ، فتقول : لا أكلمك مادام زيدٌ جالسًا ، والتقدير : مدة دوام زيد جالسًا ، والمعنى : مدة جلوس زيد . فكما أنَّه لا تَذْكُرُ « مدة جلوس زيد » وحده إلا مع لفظ قبله ، كذلك لا تذكر « مادام زيد جالسًا » وحده .

ثم قال : « **فَإِنَّها تَدْخُلُ عَلَىٰ الابْتِدَاءِ والخَبَرِ** »[٣] .

يريد : على المبتدأ والخبر .

ثم قال : « **وإذا اجْتَمَعَ في هـذا البابِ مَعْرِفَةٌ ونَكِرَةٌ ، فالَّذي يُجْعَلُ اسْمَ « كان » منهما المعرفةُ ، كما كان المُبْتَدَأُ المَعْرِفَةَ** »[٤] .

اعلم أن المبتدأ قد يكون نكرةً إذا كان فيه بعضُ تخصيص ، والخبرُ مَعرفةٌ ، وحكى سيبويه : إنَّ خيرًا منك زيد[٥] . فعلى هذا تقول : كان خَيْرٌ منك

---

(١) مازال ، وما برح ، وما فتئ ، وما انفك شرطها : تقدُّم نفي أو شبهه ، وهو النهي والدعاء ، سواء كان النفي بحرف أو فعل أو اسم ، ملفوظًا به أو مقدَّرًا ، متصلًا بالفعل أو مفصولًا بينه وبينه . انظر : الهمع ٢/ ٦٥، ٦٦.

(٢) الإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ١/ ٣٩٧، وشرح العكبري ٢/ ٤٥٠.

(٣) الإيضاح ٩٥ . وفي المقتصد ٣٩٧/١ ، وشرح العكبري (٤٥٠/٢) : المبتدأ والخبر .

(٤) الإيضاح ٩٧ ، والمقتصد ٤٠٣/١ . وفي شرح العكبري (٤٦٦/٢) : « في الكلام » مكان « في هذا الباب » .

(٥) سيبويه (١٤٢/٣) : « تقول : إن قريبًا منك زيدًا ، إذا جعلت « قريبًا منك » موضعه . وإذا =

زيدًا[1]. وقد مضى الكلام في هذا حين تكلَّمْتُ على قولهم: «سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ»[2].

وقوله: «**فالَّذِي شُغِلَتْ بِهِ «كان» المَعْرِفَةُ**»[3].

لمَّا كان المبتدأُ شبيهًا بالفاعل، والفاعلُ هو الذي اشْتَغَلَ به الفعلُ، صارت «كان» كأنَّ هذا المرفوعَ قد اشْتَغَلَتْ به.

ثم قال: «**وقَدْ يَجِيءُ في الشِّعْرِ للاضْطِرارِ الاسمُ نَكِرَةً وَالخَبَرُ/ مَعْرِفَةً**»[4].

يريد إذا كانت النكرة غَيْرَ مُخَصَّصَةٍ، نحو: كان قائمٌ زيدًا، وكان خارجٌ عمرًا. وأما إذا كانت النكرةُ قد اختصَّتْ، فهي بذلك قريبةٌ من المعرفة، فيجوز أن تُجْعَلَ المبتدأَ، على حسب ما ذكرتُه.

ثم قال: «**ولا يَجُوزُ هـذا حَيْثُ لا يُضْطَرُّ إليه تَصْحِيحُ وزنٍ، ولا إقامَةُ قافِيَةٍ**»[5].

= جعلت الأولَ هو الآخِر، قلت: إن قريبًا منك زيدٌ، وتقول: إن بعيدًا منك زيدٌ. والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك أو بعيدٌ منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة».

(١) سيبويه (١٤٣/٢): واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا - يريد في باب «إنّ» - مثله في باب «كان».

(٢) انظر: ص ٣٤٧ وما بعدها.

(٣) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

(٤) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

(٥) الإيضاح ٩٨، والمقتصد ٤٠٣/١.

أما إقامة القافية فبيِّن[1]؛ لأن العرب لا يكون الإقواءُ[2] عندهم في الشعر بَيْنَ المرفوع والمنصوب، إنما يقع بين المرفوع والمخفوض خاصَّةً، فقد يُضْطَرُّ الشَّاعرُ لذلك، نحوُ قوله[3]:

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[4] *

القوافي منصوبة: فلو نصب «موقفًا»؛ لأنه نكرةٌ، ورَفَعَ «الوداع»؛ لأنه معرفة، لكان إقواءً بينَ المرفوع والمنصوب، ولا يكونُ هذا في الشِّعر، فلذلك نصب «الوداع» ورفع «موقفًا منك»، على أنَّ هذا ليس مثل الذي لا يجوز

---

(١) قال في البسيط (٧١١/٢): «فأما ما يرجع إلى القافية، فيكون في الأسماء كلها إلا الأسماء المنقوصةَ والمقصورةَ». وأقول: إنما أخرج الأسماء المقصورة والمنقوصة لأنَّ الحركات لا تظهر على آخرها.

(٢) الإقواء: مصطلح عروضي، معناه: اختلاف حركة الروي بين كسر وضم، وهو من عيوب القافية. وعَدّه القزاز من أقبح العيوب، وأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط. (ما يجوز للشاعر ١٤٨). وانظر أيضًا: الكافي للتبريزي ١٦٠، ١٦١.

(٣) القطامي.

(٤) من الوافر. وصدره:

* قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا *

يروى: ولايك موقفي. وعليه فلا شاهد. ضُباعة، هي ابنة زفر بن الحارث؛ ممدوح الشاعر. ويُستشهد بالبيت أيضًا على ترخيم «ضباعة»، والوقف على الألف بدلًا من الهاء. والبيت في: الديوان ٣١، والكتاب ٢/ ٢٤٣، والمقتضب ٤/ ٩٤، والأصول ١/ ٨٣، والإيضاح ٩٩، وابن السيرافي ١/ ٤٤٤، وما يجوز للشاعر ٢٣١، وابن بَرهان ١/ ٢٩١، وتحصيل عين الذهب ٣٢٩، والحلل ٥١، وشرح العكبري ٢/ ٤٦٨، وابن يعيش ٧/ ٩١، واللسان (صنع، ودع)، والارتشاف ٢/ ٩٢، والمغني ٢/ ٥٩١، وشرح شواهده ٢/ ٨٤٩، وشرح أبياته ٣٤٥/٦ و٨/ ١٢١، والهمع ٢/ ٩٦، والخزانة ٣٦٧/٢ و٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣. واستشهد به في: البسيط ٥٣٧/١ و٢/ ٧٢١، والملخص ١/ ٤٧٧.

إلا في الشعر ؛ قد يأتي مثلُ هذا في الكلام ؛ لأنَّ النكرةَ هنا مُخَصَّصَةٌ[1] ، كما جاء : إن خيرًا منك زيدٌ .

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص . وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّر فيه ذلك ؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والخفض لا فَرْقَ بينها في الوزن ، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّر في الرفع والنصب تغيُّرًا يتغير به الوزنُ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قاضيًا ، ونصبتَ « قاضيًا » ، كان بعد الضاد متحركٌ وساكن . فإذا نصبت « زيدًا » ، ورفعت « قاضيًا » لم يكن بعد الضاد إلا ساكنٌ فقد نقص متحرِّكٌ ، والشِّعْر قد ينكسر بمثل هذا .

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقان :

أحدهما : أنَّ الاسمَ في هذا الباب شبيهٌ بالفاعل والخبرَ شبيه بالمفعول . والعرب إذا اضطُرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول ، قال :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَــتْ ... نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[2]

و « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » ، وهذا عندهم من المقلوب .

ونظيرُ هذا كلِّه قولُ العرب : « أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي »[3] ، وإنما المعنى : أدخلت رأسي في القلنسوة . فلمّا فُهم المعنى ، وعُلم أن الرأس هو الذي

---

(١) يريد أن « منك » جاءت نعتًا لـ « موقف » فتخصصت . والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام ، بله في الشعر . وزاد العكبري : « وجَوَّز ذلك أن المعنى مفهومٌ ، وأن الموقف والوداع مصدران . وتنكير الجنس قريبٌ من تعريفه » . شرح الإيضاح ٢/ ٤٦٨، ٤٦٩.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥ ، ٦١٤) والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) تقدَّم غير مرة (ص ٥٣٦ ، ٥٧٧) .

يدخل في القلنسوة قُلب ، فقيل : أدخلت القلنسوة في رأسي . فكذلك هذا ، لما فُهِمَ أَنَّ « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » لم يُبالِ بالإعراب ، وجعل إعراب الفاعل في المفعول ، وإعرابَ المفعول في الفاعل . وهذا كله اتِّساعٌ في اللفظ ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قَلْبٍ . فكذلك رَفَعَت العربُ النَّكرةَ ، ونصبت المعرفةَ ، وإن كان المعرفةُ هو المبتدأ ، والنكرةُ الخبر .

الثاني : أنه لما كان الخبرُ والمُخْبَرُ عنه شيئًا واحدًا ، فإذا قلت : كان زيد قائمًا ، فـ « زيد » هو « القائم » ، و « القائم » هو « زيد » = صار إخبارُك بـ « زيد » عن « القائم » كإخبارك بـ « القائم » عن « زيد » ، فجاز أن يُعْدَلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخَرِ للضرورة . ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَب ، ولا في المفعول حين يُرْفَع ؛ لأنهما شيئان ، وجَعْلُ أحدِهما فاعلًا يُعْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر ، فلا يُقال في هذا إلا القلبُ خاصة . واللَّه أعلم .

قال : « **فإذا اجتمَعَ مَعرِفَتانِ كانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أَيَّهما شِئْتَ الاسْمَ** »[1] .

اعلم أنَّ المعرفتين يجوز أنْ يُخْبَر بإحداهما عن الأخرى[2] . فمن

---

(١) الإيضاح ٩٩ . وفي المقتصد (١/ ٤٠٣) : « وإذا » ، « مُعَرَّفان » .

(٢) قال في الملخص (١/ ٢١٢) : وجعلُ الأعرف اسمًا أعرف . وفي هذا خلاف . وكذلك إن كان أحدهما « أن والفعل » ، فجعل الاسم « أن والفعل » أحسن . اهـ . وظاهر كلام سيبويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار . وإلى هذا ذهب المتقدمون . وممن ذهب من المتأخرين إلى ذلك : ابن مضاء وابن طاهر والشلوبين في إقرائه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير . وتأوَّل النحويون كلام سيبويه وأبي علي ، فقالوا : إذا كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهةً به فالخبر ما تريد إثباته . وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطَبُ يعرفها ، والنسبةُ مجهولةٌ جَعَلْتَ أَيَّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، إلا إن كان أحدهما « أنْ » أو « أنَّ » المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم . وإن لم يَسْتويا في رتبة التعريف جُعل الأعرف منهما الاسم . وقال بعض=

مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحدًا . ومنها ما يكون بمعنَيَيْنِ .

فما يكون المعنى فيه واحدًا قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيدًا[1] .

وما يختلف المعنى[2] قولُهم : كان زيدٌ عمرًا ، إذا أردتَ أن تُشَبِّهَ زيدًا بعمرو . وكذلك : كان عمرو زيدًا ، إذا أردْتَ أن تُشَبِّهَ عمرًا بزيد .

وأما قولُ العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيدًا[3] ، فاختلف النحويُّون في هذا[4] :

فمنهم من قال : المعنى واحدٌ ، وأجراه مُجْرَى : كان هذا زيدًا ، وكان زيدٌ هذا .

= النحويين : إذا كان أحد الاسمين أعَمَّ من الآخر فالأعم هو الخبر . وزعم ابن الطراوة أنَّ الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم . وانظر مزيدًا من التفصيل في : الارتشاف ٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع ٢/ ٩٣- ٩٥. وانظر أيضًا : البسيط ٧١٤/٢ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعلُ الأعرف هو الاسم . انظر : البسيط ٢/ ٧١٤، ٧١٥.

(٢) نَصّ المؤلف في البسيط (٧١٥/٢) على أنه إذا اختلف المعنى فلست بالخيار ، لأن المعنى يتغيَّر .

(٣) يمنع بعض النحويين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعمُّ من « زيد » فيجب أن يكون الخبر . (انظر : ح التالية) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في المقدَّم من صفة على المؤخَّر - الخبر .
وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذى أشار إليه المؤلف ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرُّفها .

(٤) ذكر ابن السيد أن رجلًا من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قومًا من نحويِّي سَرَقُسْطَة اختلفوا في قول كُثَيِّر :

عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجال ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطى شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فقال بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، و« شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر النساء » هو المبتدأ ، و« البحاتر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قالوه جائز غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدلته في « المسائل والأجوبة » ٨٨، ونقل السيوطي المسألة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧١- ١٧٩. وانظر : الارتشاف ٢/ ٩٠.

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان[1] ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أنَّ « زيدًا » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرُّض لِنَفْيِها عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره . وإذا قلتَ : كان صديقي زيدًا ، يعطي أنْ لا صديقَ لك إلا زيد ، بظاهر الكلام[2] . وهذا عندي هو الأظهر . واللّه أعلم ، وقد تَقَدَّم الكلامُ في هذا[3] .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتُقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالةٌ وإخلالٌ . ومثل ذلك قولُ العرب : ما كان أحدٌ مثلَك ، وما كان أحدٌ خيرًا منك[4] . فإذا قلت : ما كان مثلُك أحدًا ، كان محالًا من الكلام ، إلا أن تُريد الاتِّساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلتَ : ما كان مثلُك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبتَّ له مماثلًا ؛ لأنك إنما تُخْبِرُ عن حقيقة متصوَّرة ثابتة ، فكيف تُثْبِتُ له مماثلًا ، وتنفي أن يكون من الأحدين ؟ هذا مُحالٌ ، إلا أن تُحَقِّر شأنَه ، فتقول : ليس أمثالُه من الناس ، إنما أمثالُه من البهائم . وقال أبو القاسم - رحمه اللّه -: إن هذا يقال على جهة التعظيم[5] . وحَمَلَه على ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنسانًا ، فقد

---

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعرابًا ، فالجملة محكية .

(٢) وقال في البسيط (٧١٥/٢) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم أن لك صاحبًا خاصًّا فعَيِّنْه لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (٥٤/١) : « وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تُعلمه مثل هذا » . وانظر أيضًا : البسيط ٧٢٥/٢ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أنْ يُراد به - يريد : ما كان مثلُك أحدًا - المَثَلُ على التعظيم لشأنه أو الوَضْعِ منه » . انظر : الجمل ٤٧، والبسيط ٢/ ٧٢٨.

نفى عَمَّنْ يُشْبِهه الإنسانيةَ ، وبَقِي محتملًا لأن[1] يكونَ ما هو أعلى من الإنسان أو أحطّ منه . و « أحد » عند غيره بمعنى « عاقل » ، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أحطَّ منهم ؛ إذ لا يوجد في العالم أرفعُ من العقلاء .

وهذان الإطلاقـــان عندي صحيحان ؛ يوجد « أحد » بمنزلـــة إنسان ، ويوجد « أحد » بمنزلة عاقل[2] . وعلى حَسَب هذا الإطلاق يكونُ المدح والذَّمُّ . واللّه أعلم . ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذَّمّ[3] .

ثم قال : « **وكذلِكَ قُرِئَ** : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5] .

لم يُقرَأ في السبع إلا بنصب « الجواب »[6] . والذي قُرِئَ بالوجهين قوله –

(١) في المخطوطة : محتملًا إلا ..، وهو تحريف ، والعبارة مستقيمة بما أثبتُّ .

(٢) إذا كانت « أحد » بمنزلة « إنسان » احتملت المدح والذم . وإذا كانت بمنزلة « عاقل » تعيَّن الكلام على جهة الذم ، فلو قلت : ما أمثالك العقلاء ، لكان المعنى : أمثالك البهائم . وقال في البسيط : « فأما المدح فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وإنما أمثالك الملائكة ، كما قال اللّه – سبحانه –: ﴿ ما هذا بشرًا إنْ هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ .. وأما الذم فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وأنت تريد : إنما أمثالُك الشياطينُ ، وأمثالك البهائم ، وأمثالك الجمادات ، على حسب ما تريد » . وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في : البسيط ٢/ ٧٢٥– ٧٣١.

(٣) انظر : الكتاب ١/٥٥ .

(٤) النمل ٥٦ ، والعنكبوت ٢٤ ، ٢٩ . وانظر : الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة ، وبعدها عبارة : « بالرفع والنصب » . والعبارة أيضًا في الإيضاح زيادة من نسخة (ب) .

(٥) الأعراف ٨٢ . وأفردها المؤلف ، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿ وما ﴾ ، وفيهن ﴿ فما ﴾ . وقال السمين : « والفاء هي الأصل في هذا الباب ، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته » . والقراءة فيها جميعًا ﴿ جواب ﴾ بالنصب في السبعة . وانظر : الدر المصون ٢٩٨/٣.

(٦) قرأ بالرفع : الحسن . ويكون ﴿ جواب ﴾ هو الاسم ، و﴿ أن قالوا ﴾ الخبر . والنصب أفصح ، لأن الأعرف ينبغي أن يكون هو الاسم . انظر : الإتحاف ٣٣١، والدر المصون ٥/ ٢٩٨.

سبحانه –: [٢٣٣] ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[1] ، قرئ بنصب « الفتنة » ورفعِها .

قال : « **ويَسْتَقِيمُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرَ على الاسْمِ، فَتَقُولَ : كانَ أَخاكَ زَيْدٌ** »[2] .

اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال يتقدَّم[3] على أسمائها باتِّفاق[4] ما لم يكن هناك ما يُلْزِم التأخيرَ[5] . وقد يكون هناك ما يُلْزِم التوسيط[6] ، فتقول : ما كان زيدٌ إلا شاخصًا ، فلا يجوزُ تقديمُ الخبر هنا . وتقول : ما كان شاخصًا إلا زيدٌ ، فيلزم هنا التوسيط ؛ لأنَّهما معنيان : إذا قلت : ما كان زيد إلا شاخصًا ، فالمعنى أنه لم يَتَّصِفْ بصفة غير الشخوص . وإذا قلت : ما كان شاخصًا إلا زيد ، فالمعنى

(١) الأنعام ٢٣ . وانظر : ص ٧٤٩ ، وما عَلَّقته ثمة في ح ٤ . ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩) .

(٢) الإيضاح ١٠٠ ، والمقتصد ٤٠٥/١ ، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٠.

(٣) في المخطوطة : تتقدم . وهو تصحيف ، إلا أن يكون أعاد الضمير على « خبر » ، على أنَّ المعنى أو المقصود « أخبار » .

(٤) إذا انصرفت « باتفاق » إلى البصريين فلا شيء في كلامه . أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعًا ، فهناك شيء ، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو : « كان قائمًا زيد » . وأجازه الكسائي على أنَّ في « كان » ضمير الشأن ، و« قائمًا » خبر « كان » ، و« زيد » مرفوع بـ « قائم » . ومنع ابن معط توسيط خبر « مادام » . وقال ابن مالك : وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالفٌ للمقيس والمسموع . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/ ٨٦، والهمع ٢/ ٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصودًا بحصر ، وقد مَثَّل له . أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس ، نحو : كان فتاك مولاك ، أو صار عدوي صديقي ، أو كان الخبر مشتملًا على ضمير ما اشتمل عليه الاسم ، نحو : كان بعلُ هند حبيبها . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصودًا بحصر ، وقد مَثَّل له . أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر ، نحو : كان شريكَ هند أخوها ، إذ لو تقدَّم الاسم لعاد الضمير على مُفسِّرٍ مؤخَّرٍ لفظًا ورتبة . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

أنه لم يتصف بالشخوص إلا زيدٌ ، من غير أن تتعرَّض لإثبات صفةٍ أخرى لـ « زيد » أو نَفْيِها . وكذلك تقول : ليس زيد إلا شاخصًا ، وليس شاخصًا إلا زيد ، بالمَعْنَيَيْنِ المذكورين[1] .

وكذلك تَقَدُّم أخبارها عليها جائز فيها كلِّها ، ما لم يَمْنَعْ مانعٌ من ذلك .

والمانع في « مادام » لازمٌ ؛ لأن « ما » مع الفعل في تأويل المصدر ، فتقول : لا أكلمك مادمتَ جالسًا ، ولا تقول : لا أكلمك جالسًا مادمت ؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدَّم على المصدر . وسيأتي هذا في المصدر مكمَّلًا[2] ، إن شاء الله .

وأما « مازال » وأخواتُها ، فلا تتقدَّمُ أخبارُها عليها[3] ؛ لأن « ما » فيها نافية ، و « ما » النافيةُ من حروفِ الصُّدور ، فلا تقول : قائمًا مازال زيدٌ ، كما لا تقول : قائما ما كان زيد . وتقول[4] : لا يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » ليست من حروف الصدور[5] ؛ ألا ترى أنك تقول : لا يضرب زيدٌ

---

(١) توسيط خبر « ليس » فيه خلاف أيضًا . قال أبو حيان : ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست صحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه ، تشبيهًا بـ « ما » . انظر : الارتشاف ٢/ ٨٦، وأيضًا شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والهمع ٢/ ٨٨.

(٢) يريد : « باب المصادر التي أعملت عمل الفعل » . انظر : ص ١٠٦٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين والفراء . وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم . وحجج كلٍّ في : الإنصاف ١/ ١٥٥- ١٦٠ (المسألة ١٧) ، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١/ ١٦٧- ١٦٩، والتبيين ٣٠٢- ٣٠٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩. وانظر أيضًا : التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والبسيط ٢/ ٦٧٤- ٦٧٧.

(٤) في المخطوطة : ولا تقول . وفي أعلى « لا » شَطْبٌ . وعلى يمينها « صح » صغيرة . ويبدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر . والصحيح حذفها كما فعلت .

(٥) هذا مذهب الجمهور . ويرى الفراء أن اقتران « زال » بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعًا ، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقًا ، اقترنت « زال » بـ « ما » أو غيرها من حروف النفي . وفي المسألة تفصيل ، انظره في : الارتشاف ٢/ ٨٧.

عمرًا ، وتقول : عمرًا لا يضرب زيدٌ . فإن قلتَ : واللَّه لا يزال زيد عالمًا ، فلا تقول : واللَّه عالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » إذا كانت جواب القسم فهي حرفُ صدر . وكذلك تقول : لن يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لن يزال زيد . وكذلك تقول : لم يَزَلْ زيد عالمًا ، وعالمًا لم يَزَلْ زيد . وكذلك تقول : ما برح زيد عالمًا ، ولا تقول : عالمًا ما برح زيد . وكذلك تقول : عالما لا يَبرح زيد ، وما أشبه ذلك .

وقد تطرأ طوارئ تُلْزِمُ تقديمَ الخبرِ ، وذلك : أَيّهم كان زيدٌ ؟ ، وأَيَّهم كان عمرو؟ وتقول : « كان على التمرة مثلُها زُبْدًا »[1] ، و « على التمرة كان مثلها زُبْدًا » ، ولا تقول : كان مثلها زبدًا على التمرة ؛ لأن الضمير لا يتَقَدَّمُ لفظًا ومرتبةً .

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] ، وقال - تعالى -: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[3] .

« أن مع الفعل » بتأويل المصدر ، وهو اسم « كان » ، و ﴿ عجبًا ﴾ خبر « كان »[4] ، و ﴿ عجبًا ﴾ هنا بمعنى « مُعْجِب » ، والتقدير - واللَّه أعلم -: أكان للناس ذا عجب إيحاؤنا . و « ذو عجب » بمعنى « معجِب » ، والتقدير : أكان للناس معجِبًا أن أوحينا ؟ .

---

(١) من الأمثلة النحوية السيَّارة ، أورده المؤلف في : البسيط ١/ ٥٨٨، وهو في : اللباب ١/ ٢٩٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٥٧، ٧٧٣، وغاية الأمل ١/ ١٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧ .

(٣) يونس ٢ . وانظر الآية وسابقتها في : الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ١/ ٤٥٠.

(٤) كذا أعرب الفراء في معانيه (١/٤٥٧) ، وقال : « وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت « أن » ومعها فعل ... ولو جعلوا « أن » منصوبة ، ورفعوا الفعل كان صوابًا » . وانظر : كشف المشكلات ١/ ٥٣٠.

ثم قال : « **وهكذا خَبَرُ « لَيْسَ » في قَوْلِ المُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ** »[1] .

يريد بقوله « المتقدمين » : سيبويه ، وأبا عمرو ، وغيرَهم[2] . ولا أَعْرِفُ من خالف في تَقَدُّم خبر « ليس » عليها إلا المبرد[3] ، حُكي عنه أنه مَنَعَ أن تقول : قائمًا ليس زيد ، وقال : « ليس » فعل غَيْرُ متصرف ، فلمَّا لم يَتَصَرَّفْ فِي [٢٣٤]

(١) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/٤٠٧ .

(٢) ما نسبه المؤلف لسيبويه ليس مُسَلَّمًا ، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نصٌّ . وزعم بعضهم ، ومنهم ابن يعيش ، أن مذهبه منع تقديم خبر « ليس » عليها . وقال الأنباري : « وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ » .
وأقول : راجعت فهارس هارون وعضيمة ، فلم أقف على نص ، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه الجرجاني والأنباري . ويقوّي هذا أن معظم النحويين لم يثبتوه له (المقتصد ١/ ٤٠٩، وابن يعيش ٧/ ١١٤، والإنصاف ١/ ١٦٠) . ونسب أبو علي في الحلبيات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن ، والمنع إلى الكوفيين والمبرد . ونسب ابن جني في الخصائص (١/١٨٧) الجواز إلى « سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا . والكوفيون أيضًا معنا » . ونسب الأنباري في الإنصاف (١/٧٣) المنع إلى الكوفيين والمبرد ، والجواز إلى البصريين . ونسب أبو حيان في الارتشاف (٢/٨٧) المنع إلى جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين ، والجواز إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبي علي ، وقال : « واختاره ابن عصفور ، ورُوي أيضًا عن السيرافي » .
وأقول : رجعت إلى الحلبيات فلم أجد أبا علي يمنع ، بل اقتصر على ذكر الخلاف ، واستدلَّ للمذهبين ، ولم يقطع برأي . ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء من نسبة المنع لأبي علي في الحلبيات ، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط . هنداوي) ، وليس في الصفحة ولا غيرها من الحلبيات مَنْعٌ . ولعل المنع في كتب أخر ، قال العكبري : « وقد خالف – أبو علي – ذلك – الجواز – في كتب أخر » . وزد على ما ذكرته من المصادر في تضاعيف هذه الحاشية وسالفتها : اللباب ١/ ١٦٨، ١٦٩، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٣) كيف ؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع . ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٤٧٣، ٤٧٤) المنع إلى « الآخرين » بعد أن نسب الجواز إلى « بعض النحويين البصريين » . ويبدو لي أن المؤلف يتابع ابن جني . انظر : ح السالفة .

نفسه لم يُتَصَرَّفْ في معموله[1] .

استدلَّ أبو علي على بطلان قوله بأمْرَيْنِ :

أحدهما : ما ذكره في هذا الكتاب ، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائزٌ باتفاقٍ من النحويين ، وتسليمٍ منه في ذلك . فكما يَتَقَدَّم الخبرُ على الاسم يتقدَّم الخبرُ عليها[2] .

فإن قلتَ : فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها ، وهي غير مُتَصَرِّفَةٍ في نفسها ، وما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يُتَصَرَّفُ في معمولِه ؟

قلتُ : هي ، وإن لم تَتَصَرَّفْ ، فقد عُوِّضَ من تَصَرُّفِها تقييدُ خبرها بالزمان ، فقالوا : ليس زيدٌ قائمًا أمس ، وليس زيد قائمًا الآن ، وليس زيد قائمًا غدًا . ولو تَصَرَّفَتْ لم تدلَّ إلا على الأزمنة ، فأغنى تقييدُ خبرها بالأزمنة عن ذلك . فلَمَّا كان فيها ما يقوم مقام التصرُّف ، صارت كأنها مُتَصَرِّفَة ، وما يَتصرف في نفسه يُتصرف في معموله .

الثاني : أنه نقل عن أبي علي أنه استَدَلَّ لجواز تقديم خبرها عليها بتقدُّم معمول خبرها عليها ، قال الله – سبحانه –: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

(١) للجرجاني رأي خاص ، أخذه عن شيخه أبي الحسين ، وعَدَّه النِّهاية في السَّداد ، مفاده أن « ليس » أضعف تصرُّفًا من « كان » وأقوى أمرًا من « ما » . لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما ، فقويت عن « ما » بتقديم خبرها على اسمها ، وضعفت عن « كان » بعدم جواز تقديم خبرها عليها . انظر : المقتصد ١/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) انظر : الإيضاح ١٠١ . وقال المؤلف في البسيط (٢/٦٧٨) : « فجاز لذلك – لما فيها من بعض التصرف – تقدُّمُ الخبر على الاسم ، فبذلك أيضًا يجوز تَقَدُّم الخبر ، ولا يَقْدِرُ أبو العباس أن يُنْكِر تَقَدُّمَ الخبر على الاسم ، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق » .

عَنْهُمْ ﴾[1] ، فـ ﴿ يوم ﴾ ظرفٌ متعلِّق بـ ﴿ مصروفًا ﴾ ، و ﴿ مصروفًا ﴾ خبر ﴿ ليس ﴾ . ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أنْ يتقدم الشيء ، إلا ما شَذَّ من تقدم معمول خبر « إنَّ » على اسمها ، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، قالوا : إنَّ في الدار زيدًا جالسٌ ، وإن أمامك عمرًا قائمٌ[2] ، وما أشبه ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في « باب إنَّ »[3] إنْ شاء اللّه .

والشذوذ خروجٌ عن القياس ، فحيثما سُمع قُصر ، ويَبْقَى في غيره على ما يقتضيه القياس ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : في الدار إنَّ زيدًا قائم ، وتقيسه على : إن في الدار زيدًا قائم . فإذا لم يَجُزْ أن يقاس بعض أحوال « إنَّ » على بَعْضِها ، فكيف يُقاس غيرُها عليها ؟

مسـألة

هذه الأفعال لاتُبْنَى للمفعول ؛ لأنها إن بُنِيَتْ للمفعول ، لزم حذف الفاعل

---

(١) هود ٨ . والآية ليست حجة عند ابن مالك ، إذ له عليها ثلاثة أجوبة : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، وأن يكون « يوم » منصوبًا بفعل مضمر ، و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، وأن يكون « يوم » مبتدأ ، لكنه مبنيٌ لإضافته إلى الجملة . (انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٤) . وذكر العكبري بأنه قد أجيب على الآية من وجهين : أحدهما : أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر ، والثاني : أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل . اللباب ١/ ١٦٩.

(٢) عَلَّله في البسيط (٢/ ٦٧٧) بأنه اتِّساع من العرب في الظروف والمجرورات . وأورد اعتراضًا على الآية المستشهد بها : « فإن قلت : فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر « ليس » على « ليس » ، لأن « يوم يأتيهم » ظرف . وقد يُتَّسع في الظروف والمجرور ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما ، فلعل هذا من الاتساع » . وأجاب : « القياس : البقاء مع الأصل ، ولا يُدَّعى الاتِّساع إلا بدليل ، ولا دليلَ قام هنا ، وإنما جاء الدليل في تقدُّم خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا » .

(٣) انظر : ص ٨٤٧ ، ٨٤٨ .

وإقامةُ المفعول مُقَامه ، ولا يُحذف المبتدأ ، ويَبْقَى خَبَرُه إلا أن يكون على المبتدأ دليلٌ حتى كأنه موجودٌ ، فتقول : كان زيد قائمًا . ولا يجوزُ أن يُقال : كِينَ قائمٌ ، كما يُقال : بيع الفرس ؛ لأن « قائمًا » خَبَرُ المبتدأ ، فلا بُدَّ من ذكره ، وإذا ذُكر لم يجز شَغْلُ الفعل إلا به .

وكذلك الكلامُ في « أصبح » و « أضحى » و « أمسى » . وما بقي بعد ما ذكرتُ لا يجوزُ أن يُبْنَى شَيْءٌ مما ذكرتُه للمفعول[1] ؛ لما ذكرتُه .

فعلى هذا لا يصحُّ أن يُقال : « مكون »[2] ؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبنيّ له ، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبنيّ للفاعل .

ويقال : كان ويكون وكائن ؛ لأنَّ « كائنًا » في معنى « يكون » ، فإذا قلت : زيد كائن منطلقًا ، فمعناه : زيد يكون منطلقًا في ما يستقبل . واللّه أعلم . ويُراد بـ « يكون » و « كائن » استمرار الحال . وإلا فلا يكون لـ « كائن » هنا معنى .

---

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة ، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذفَ المرفوع ، كما يُحذف الفاعل ، ويُقام مقامَه الخبرُ المنصوب ، كما يُقام المفعول . وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ ، لا في اللفظ ، ولا في التقدير . ويرى فريق آخر ، ومنهم سيبويه (انظر : ح التالية) والفراء والسيرافي جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة ، استخدمها سيبويه ، في سياق يدل على أنه يريد بها النقصان ، قال (١/ ٤٦) : « وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهم ... فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول : ضارب ومضروب . وقد يكون لـ « كان » موضع آخر يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه » . اهـ بتصرف . والعبارة الأخيرة : وقد يكون .. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به النقصان . وقال ابن عصفور – وهو من المانعين –: « وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبيِّن على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك عندي على أنْ يُحذف المخبر عنه ، ويُحذف بحذفه الخبر ، ثم يُقام ظرفٌ أو مجرور – إن كان في الكلام – مُقام المحذوف ، فتقول على هذا : كن في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع » . انظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقًا ، وأنت تريد الماضيَ ؛ لأنه في معنى : أنْ كانَ زيد منطلقًا . ولولا [٢٣٥] هذا لَمَا صَحَّ أنْ يُقال : كائن ولا كَوْن ؛ لأن « كان » مجرَّدةٌ من الحدث . ومعنى التَّجْريدِ أنها لم يُؤْتَ بها للدلالة عليه ؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها ، وإنَّما جِيء بها ؛ للدلالة على الزمان[١] .

قال : « **وتَقُولُ : زَيْدٌ كانَ أَبُوه مُنْطَلِقًا** »[٢] .

اعلم أنك إذا قلتَ : كان زيد أبوه منطلق ، فـ « زيد » اسم « كان » ، و « أبوه » رفع بالابتداء ، و « منطلق » خبره ، والجملةُ خبر « كان » . فإن قَدَّمْتَ « زيدًا » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضميرٌ يعود إليه ، ويكون اسمًا لـ « كان » ، وتكون الجملة خبرًا لـ « كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائدًا إلى الضمير الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائدًا إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيدًا » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و « منطلقًا » خبر « كان » ، وتكون الجملة خبرًا للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائدًا إلى « زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

---

(١) عزا أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بَرْهان والأستاذ أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه (انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو حيان) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحَّح ابن عصفور القول بأنها تدل على الحدث والزمان معًا . ونحوُ ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال : « لِيُعْلَمْ أنَّ سبب تسميتها نواقص إنَّما هو عدم اكتفائها بمرفوع » . انظر : الارتشاف ٢/ ٧٥، وشرح الجمل ١/ ٣٨٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨- ٣٤١.

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/٤١٠ ، وشرح العكبري ٢/٤٧٦ .

ولك في هذا وجهٌ ثالث ، وهو أن تَجعلَ في « كان » ضميرَ الأمر والشأن[١] .

ثم أتى بالحديث المَرْويّ : « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حَتّى يَكُونَ أَبَواه هُما اللَّذانِ يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه** »[٢] .

---

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه العكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة : « ولك في هذا وجه ثالث » : أجازه السيرافي . وقال ابن بزيزة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن مقتضى كلام سيبويه » .

وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و« زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن « كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمسند إليه . انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (١/٤١٠) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها محقق شرح العكبري (٢/٤٧٧) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان / اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُعَبِّرَ عنه لسانه » ، و« حتى يعرب عنه لسانه » . انظر الحديث مثلًا في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز – باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يُصَلّى عليه (٧٩) – حديث رقم ١٣٥٨، ١٣٥٩، ومسلم في مواطن أيضًا ، منها : كتاب القدر (٤٦) – باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .

والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بزيزة عن أبي ذر الخشني قوله : « لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعَلَّق : « وسيبويه لم يَسُقْه حديثًا في هذا الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحّ أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحّ أنه أسنده حديثًا فلعله رواه من طريق حَمّاد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .

وأقول : سيبويه لم يَسُق الحديث في كتابه إلا في هذا الموطن . وحماد هو حماد بن سلمة بن دينار . وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١/ ٢١٥) ، وذكره في البسيط (٢/٧٠١) بعد أن قال : وفي الخبر .

والنحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح العكبري ٢/ ٤٧٧، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥١٤، والإرشاد ١٥٧، والمغني ١/ ١٧٠، و٢/ ٦٤٦، ٦٨٨، ونتائج التحصيل . ج ١، مج ٢/ ٦٦٤. ويبدو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =

«يولد» في موضع الصفة لـ«مولود»، والخبر «على الفطرة»، وكان الكلام – والله أعلم –: كُلُّ مولود على الفطرة، و«يولد» صفةٌ مؤكِّدة، كما قال – سبحانه –: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾[1]، وكما قال – تعالى –: ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[2]. و«حتى» متعلقة بقوله: «على الفطرة»؛ لِنِيابَتِهِ مَناب «مستقر» وما أَشْبَهَهُ.

ولا يكون الخبر «يولد»، وتكون «حتى» متعلقة بـ«يولد»؛ لأنه يصير المعنى: يولد حتى يكون. وهذا لا يمكن، وهو أن يَبْقَى على تلك الصفة من الولادة إلى أنْ يهوِّدَه أبواه، إلا أن تُقَدَّرَ محذوفًا، وهو: ويبقى على ذلك حتى يكونَ أبواه[3]. وهذا تكلُّفٌ لا يُحْتاج إليه مع ما ذكرتُه.

فإن قلتَ: أجعل «على الفطرة» يتعلَّق بمحذوف، ويكون حالًا، و«حتى» متعلقة بقوله «على الفطرة».

قلتُ: إذا جعلت «على الفطرة» حالًا، فلابد أن يكون العامل في هذه الحال «يولد»، وتكون الحال وما يتعلق بها قيدًا للولادة، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك، فلم يبق إلا ماذكرتُه أولًا من أن يكون «يولد» صفةً

=كتب النحويين، حتى إن العكبري – وهو نحوي – واستشهد به بلفظ سيبويه في شرح الإيضاح – قد أورده في كتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي» (١٣٣) بلفظ: «حتى يعرب عنه لسانه».

(١) الأنعام ٣٨.

(٢) النحل ٥١. وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠). وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥).

(٣) نسب ابن بزيزة إجازة هذا إلى «بعضهم»، ثم قال: «وضعَّفه بعضهم، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية». (غاية الأمل ٢/٤٠٠). وانظر أيضًا: المغني ١/١٧٠ و٢/٦٨٨.

مؤكِّدة، و«على الفطرة» خبرًا[1] لـ«كل»، و«حتى» متعلِّقة بالمجرور. والله أعلم.

ثم قال: «وَهُما اللَّذَيْنِ»[2].

من نصب «اللذين»، فليس في الحديث إلا إعرابٌ واحد، وهو: أن يكون «أبوا» اسمًا لـ«يكون»، و«هما» فصلٌ أو بَدَلٌ من «الأبوين»، و«اللذين» خَبَرُ «يكون»[3].

فإن رفعت «اللَّذَيْن» يوجدْ فيه وجوهٌ:

فمنها: أن يكون «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، و«اللذان» خبر، والجملة خبر «يكون».

ومنها: [٢٣٦] أن يكون في «يكون» ضمير يعود إلى «كل»، ويكون «أبواه»، مبتدأ، و«هما» فصل أو بدل من «أبواه» أو مبتدأ ثان: فإن جعلت «هما» فصلًا، أو بدلًا، كان «اللذان» خبرَ «أبويه»، وإن جعلت «هما» مبتدأ ثانيًا، فيكون «اللذان» خبرًا لـ«هما»، والجملة خبرًا لأبوين، والجملة كلُّها خبر لـ«يكون». وكذلك إذا جعلْتَ في «يكون» ضمير الأمرِ والشأن[4]، يَتَوَجَّه في «هما» الأَوْجُهُ الثلاثة، على حسب ما ذكرته.

(١) في المخطوطة: خبرٌ، بالرفع.

(٢) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ١/٤١٠. وفي شرح العكبري (٢/٤٧٧): واللذين.

(٣) ذكر هذا الإعراب سيبويه (٢/٣٩٤).

(٤) زاد الكيشي وجهًا آخر، لم يذكره المؤلف، ولا العكبري، ولا الجرجاني، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» وما بعدها منصوبٌ على الحال من الضمير في «يكون»، وواو الحال محذوفة. انظر: الإرشاد ١٥٧.

ثم أتى[1] ببيت حبيب[2] :

مَنْ كَانَ مَرْعَـــى عَزْمِهِ وهُمُومِـهِ   روض الأَمَانِـــي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا[3]

يجوز في « روض » الرفعُ والنصب :

فإذا رَفَعْتَ ، كان « مرعى » مبتدأ ، و « روض » خبرًا[4] ، والجملة خبر « كان » ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إلى « مَنْ » .

وإن نصبت « روضًا » كان « مرعى » اسم « كان » ، و « روض » خبرًا[5] ، والجملة خبرَ « مَنْ »[6] .

وكأنه [أتى][7] ببيت حبيب ، وإن لم يكن مما يُسْتَشْهد به ؛ لأن النحويين

---

(١) الضمير لأبي علي . وانظر البيت في : الإيضاح ١٠٢ ، والمقتصد ١/ ٤١١، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٨ .

(٢) حبيب بن أوس ، أبو تمام الطائي ، أوحد عصره في ديباجة لفظه ، ونصاعة شعره ، وحسن أسلوبه . أخباره كثيرة . وله « ديوان الحماسة » . قَدّمه المعتصم على شعراء وقته . توفي ٢٣١هـ . انظر : طبقات ابن المعتز ٢٨٧، ووفيات الأعيان ٢/ ١١، والأعلام ٢/ ١٦٥.

(٣) من الكامل ، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن حُوَيّ السَّكْسَكي . والبيت في : الديوان ٢١٦، وشرحه للتبريزي ٣/ ٦٧، وشروح السقط ١٣٩٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٥. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٠٣.

(٤) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا . وذكر في البسيط (٢/ ٧٠٤) وجهًا آخر لرفع « روض » ، هو عكس الوجه المذكور هنا ، كما ذكر ثمة وجهًا ثالثًا للرفع ، وهو : أن يكون « روض » اسم « كان » ، و« مرعى » خبرًا مقدَّمًا ، والجملة خبر « من » ، والضمير الرابط لجملة الخبر : الهاء في « عزمه » .

(٥) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا .

(٦) والضمير العائد على « مَنْ » الهاء في « عزمه » . و« مَنْ » شرطٌ ، خبرُه جملة « كان مرعى ...» وهي جملة الشرط . وأبطل في البسيط (٢/ ٧٠٤) كون « لم يزل مهزولا » خبر « مَنْ » لأن المبتدأ إذا كان شرطًا لا يكون خبره إلا جملة الشرط ، كما أبطل قول من قال : إنَّ الخبر جملة الشرط والجزاء لأنهما لا يكونان إلا جملتين .

(٧) زيادة لتستقيم العبارة . ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ .

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم ؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية ، فرأى أن يأتيَ بهذا البيت عوضًا عن مثال من عنده ؛ استحسانًا لمعناه ولفظه[1] وكأنه قال : لو قلت : من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا ، لجاز لك في « بطنه » الرفعُ والنصب .

ثم قال : « **وتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَخُوكَ ، ومَنْ كَانَ أَخَاكَ** »[2] .

اعلم أنه إذا تقدَّم اسمُ « كان » عليها ارتفعَ بالابتداء . وقد يكون التقديمُ اختيارًا أو اضطرارًا . فمثال التقديم اختيارًا قولك : زيد كان قائمًا ، ومثاله اضطرارًا أنْ يتَضَمَّنَ الاسمُ ما يُوجب تقديمَه ، وهو الاستفهام والشرط ، فتقول : أيُّهم كان قائمًا ؟ وأيُّهم كان أخاك أكرمته ؟ فالاسم في هذا كلِّه مرتفعٌ بالابتداء ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إليه ، وهو اسم « كان » ، والجملة كلُّها خَبَرُ المبتدأ[3] .

---

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة ، لا في الإعراب . ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (١/ ٢٤) ، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراده بيت أبي تمام ، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب . ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذارًا آخر ، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريبًا ، فأُلحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود . فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنه فبعيدٌ . وهو اعتذار وجيه . وقيل : إن أبا علي لم يَسُق البيت للاحتجاج ، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك . وقيل : إنما ذكره لأن عَضُد الدولة كان معجبًا بهذه القصيدة ، والبيت من أحسنها . ونقل القيسي اعتذارًا بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم . انظر : المقتصد ١/ ٤١٢، ٤١٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٦، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) الإيضاح (١٠٣) ، والمقتصد (١/ ٤١٨) : من كان أخاك ، ومن كان أخوك . وفي شرح العكبري (٢/ ٤٨٣)، كما في المخطوطة .

(٣) يجوز في المثال الثاني : « أيهم كان أخاك أكرمته » رفع « أخوك » على أنه اسم « كان » ونصب « أيهم » خبرها . ولا يجوز ذلك في المثال الأول ؛ لأن « قائمًا » نكرة فلا يكون اسمًا لـ « كان » .

فإن تقدَّم الخبرُ بقي خبرًا[1]، وسواء أطرأ عليه ما يوجب تقديمه أم لم يطرأ؛ لأنَّ الخبر يجوز أن يتقدَّم؛ لأنه مشَبَّه بالمفعول، والمفعولُ يتَقَدَّم، ويبقى مفعولًا، وجميع ما تَقَدَّم في المفعول يجري في الخبر، فكما أن المفعول يكون على سبعة أوجه[2]، فكذلك الخبر يكون على سبعة أوجه، والله أعلم.

مسألة[3]

تقول: كان زيدٌ أبوه منطلق. لا يجوز في «الأب» إلا الرفع بالابتداء، فيلزم أن يكون «منطلق» خبرًا عن «الأب»، وتكون الجملة خبرًا عن «زيد».

ويجوز لك في «زيد» وجهان:

أحدهما: أن يكون اسمَ «كان». وهو الأحسن. وكان الكلام قبل دخول «كان»: زيد أبوه منطلق، ثم دخلت «كان» فرفعت الاسم، ولم تُؤَثِّر في الخبر؛ لأنه جملة.

الثاني: أن يكون «زيد» مبتدأ، ويكون في «كان» ضميرُ الأمر والشأن، ويكون الكلام قبل دخول «كان»: هو زيد أبوه منطلق. فلَمَّا دخلت «كان» رفعت ضمير الأمر والشأن، فاسْتَتَر؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرًا مفردًا غائبًا،

(١) عليه تكون «مَنْ» في المثال: «من كان أخوك» خبرًا مقدّمًا. ولا حاجة إلى ضمير في الخبر يعود إلى المبتدأ، لأنّه مفردٌ.

(٢) يريد أن المفعول يأتي على سبعة أقسام: مفعول يلزم التقدم، ومفعول يلزم التوسط، ومفعول يلزم التأخير، ومفعول يلزم ألا يتقدم، ومفعول يلزم ألا يتوسط، ومفعول يلزم ألَّا يتأخر، ومفعول يجوز أن يتقدّم ويتوسّط ويتأخّر. وهو الأصل. انظر التفصيل والتمثيل في: البسيط ١/٢٧٦- ٢٧٨.

(٣) عرض المؤلف للمسألة في: البسيط ٦٩٢/٢.

فإنه يستتر، وتكون الجملة في موضع نصب؛ لأنها خبر «كان».

ولا يجوز في «الأب» أن يكون[٢٣٧] بدلًا؛ لأنه ليس من الأبدال الأربعة[1].

فإن قلت: كان زيدٌ وجهه حسن، جاز لك في «الوجه» وجهان:

أن يكون بدلًا. وأن يكون مبتدأ:

فإن جعلته بدلًا نصبت «حسنًا» على أنه خبر «كان»، ويكون التقدير: كان وجه زيد حسنًا.

فإن جعلته مبتدأ رفعت «حسنًا». بأنه خبره، وكانت الجملة خبر «كان». وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدلَ بعض من كل، نحو: كان زيد ظهره مضروبٌ ومضروبًا. وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل اشتمال، نحو: كان زيد عذرُه واضحٌ وواضحًا، وكان زيدٌ خلقُه حسن وخلقُه حسنًا، وكان زيد مالُه كثيرٌ وكثيرًا. وعلى هذا بيت عَبْدَة[2]:

(١) يريد: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. وبعضهم يجعل الأبدال خمسة، فيزيد: بدل الإضراب أو البداء، ومن هؤلاء ابن مالك.
أما المؤلف فيجعل الأبدال أربعة، ويطلق على «الغلط» بدل الإضراب، ويجعله على ثلاثة أوجه: الغلط، والنسيان، والبداء. (انظر: البسيط ١/٣٩٠ وما بعدها، ٤٠٨، وشرح التسهيل ٣/٣٢٩ وما بعدها). وذكر في البسيط (٦٩٢/٢) أنه يجوز أن يكون بدل نسيان. وعليه يكون في «منطلق» النصبُ لا غير.

(٢) عَبْدَة بن يزيد السَّعْدِيّ، واشتهر بـ«عبدة بن الطبيب». والطبيب لقب أبيه. وهو شاعر مخضرم، مجيد، من اللصوص، أسلم، وشارك في فتوحات فارس. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٣١، والأغاني ٢١/ ٢٤- ٢٨. وفي الأغاني (٨٦/١٤): مرداس بن عبدة.

فما كان قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1]

يجوز في « هلك » الرفع والنصب .

ومذهب سيبويه أنه إذا أمكن البدل والابتداء ، فالابتداء أحسنُ ؛ لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل ، وليس في الابتداء ذلك[2] .

فإن قلت : كان زيد أخوك جالسًا ، لم يكن في « الأخ » إلا البدل ، ويكون بدلَ شيءِ من شيءٍ ، فلا يكون في « جالس » إلا النصب . وكذلك كُلُّ اسم يقع بعد اسم « كان » ، والأَوَّلُ الثاني في المعنى[3] ؛ لا يكون فيه إلا البدل ، ولا يكون فيه الابتداء .

وكذلك الكلامُ في ما يُتَصَوَّرُ فيه بدلُ الإضراب[4] ، نحو : كان زيد عمرو

(١) من الطويل . وهو مع أبيات في رثاء قيس بن عاصم المنقري . يُروى : وما . والشاهد : رفع « هلكه » على البدل من « قيس » أو على الابتداء . وعلى الوجه الأول ينصب « هلك » خبرًا لـ « كان » ، وعلى الوجه الثاني يرفع خبرًا لـ « هلكه » ؛ وتكون الجملة خبرًا لـ « كان » . والبيت في : الديوان ٨٨، والحماسة ١/ ٣٨٧، وشرحها للمرزوقي ٧٩٢، وللأعلم ١/ ٥٦٨، وديوان المعاني ٢/ ١٧٥، والأغاني ١٤/ ٧٨ و٢١/ ٢٩، والحلل ٤٣، وابن يعيش ٣/ ٦٥ و٨/ ٥٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٨. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٦٩٨.

(٢) سيبويه (١/ ١٥٤) : « والرفع في هذا - يريد : رأيت متاعك بعضه فوق بعض - أعرف ، لأنهم شبهوه بقولك : رأيت زيدًا أبوه أفضل منه ، لأنه اسم ؛ هو للأول ومن سببه ، كما أن هذا له ومن سببه ، والآخر هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول . وإن نصبت فهو عربي جيد » . وما أراده المؤلف بعدم تقدير العامل في الابتداء هو مراد سيبويه من قوله : لأنه اسم ، هو للأول ومن سببه .. إلخ .

(٣) هذا ما يعبر عنه النحويون بـ « بدل الكل من الكل » .

(٤) قال في البسيط (١/ ٤٠٨) : « ويكون على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، والبداء » . وَعرّف الأخير بـ « أن تذكر الأول ، ثم يبدو لك أنْ تَنْتَقِل إلى غيره ، فتُبْدِلَ منه » .

ضاحكًا ، أردتَ أن تقول : كان عمرو ، فغلطت ، فقلتَ : كان زيد ، ثم أبدلتَ عمرًا ، ثم جئت بالخبر منصوبًا .

فإن قَدَّمْتَ « منطلقًا » أو « حسنًا » أو « واضحًا » ، أو مايجوز تقديمه ، فما يكون خبرًا للمبتدأ ، أو فما يجوز أن يكون خبرًا له ، فإنَّ لك فيه وجهين :

أحدهما : أن تجعله خبر « كان » ويرتفعَ مابعده به ، فتقول : كان زيد منطلقًا أبوه ، وكان زيد حسنًا وجهه ، وكان عبد اللّه واضحًا عذره . فإذا فعلْتَ هذا ، فالاختيارُ ألَّا يُثَنَّى ولا يُجْمَع[1] ، فتقول في التثنية : كان الزيدان منطلقًا أبواهما ، وفي الجميع : كان الزيدون منطلقًا آباؤهم . وكذلك كان الزيدان حسنًا وجوههما ، وكان الزيدون حَسَنًا وجوههم . ويجوز أن يُثَنَّى ويُجْمَع على لغة من قال : « أكلوني البراغيث »[2] ، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ *[3]

وهذا كلُّه في جمع السلامة . أما جمعُ التكسير ، فيَجْرِي مَجْرَى المفرد ، فتقول : كان الزيدون حسانًا وجوههم .

والثاني : أن تجعله مقدَّمًا من تأخير ، فتقول : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه ، وكان

(١) لأنه يَتَنَزَّل منزلة الفعل ، والفعل إذا رفع الظاهر يبقى على حالة واحدة .

(٢) هذا - بلا شك - لم يقلْه النحويون إلا بالسماع من العرب ، وليس بمثال وضعوه ، إذ لو كان كذلك لوضعوه على القياس ، فقالوا : أكلتني البراغيث ، لأن الواو لا تكون إلا للمذكر العاقل . البسيط ٢/ ٦٩٢، ٦٩٣.

(٣) تقدَّم غير مرة (ص ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٥٨٣) . والتعليق عليه في الموطن الأول . ويأتي بعد (ص ١٠٣٢) .

زيد حسنٌ وجهه. ويكون «منطلق» خبرًا مقدَّمًا، وكذلك «حسن»[1].

ويُثَنَّى على هذا الوجه ويجمع، كما تُثنِّيه وتجمعه إذا كان مؤخَّرًا. والأوَّلُ أحسن؛ لأن الاختيار في الصفة، إذا أمكن أن تُجْعَلَ معتمدة، أن تجري مَجْرى الفعل، فيُرْفَع ما بعدها، فيلزم عن هذا في قوله – سبحانه –: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[2] في الاختيار أن يكون ﴿قلبه﴾ فاعلًا بـ ﴿آثم﴾ و ﴿آثم﴾ خبر «إنّ». [٢٣٨] ويجوز أن يكون ﴿آثم﴾ خبرًا مقدَّمًا[3]. والأوَّل أحسن[4]. والله أعلم.

فصل

قال: «وَقَدْ أَجازُوا في الابْتِداءِ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»[5].

---

(١) قال في البسيط (٢/٦٩٤): «ولا يجوز أن يكون «منطلق» خبرًا، و«الأب» فاعلًا به سدّ مسدّ الخبر، والجملة خبر «كان» على مذهب أبي الحسن، لأن أبا الحسن لا أذكره أجاز هذا النوع، إلا إذا قلت: منطلق زيد. وأما إذا تقدمت «كان» فلا يجيز ذلك، لأن «كان» عامل لفظيّ، والابتداء عاملٌ معنوي، والعاملُ اللفظي أقوى من العامل المعنويّ».

(٢) البقرة ٢٨٣. واستشهد بالآية قبل (ص ٣٦٨).

(٣) ذكر ابن هشام أنه يتعين كون ﴿آثم﴾ خبرًا مقدمًا، إذا قُدِّر ضمير «إنه» للشأن. انظر: المغني ٢/٧٥٦. وهو محقٌّ، فمن المعلوم أن ضمير الشأن لا بد من جملة بعده. وأشار المؤلف في البسيط (٢/٦٩٤) إلى نحو هذا الوجه في حديثه عن: «كان زيد منطلق أبوه»، لكن تركيب الآية والمثال مختلف، فما تعين في الآية، ليس بلازم في المثال.

(٤) أحسن، لأن العامل المتقدم – وهو هنا «إن» – أقوى من العامل المتأخر، وهو هنا «قلبه»، ولأن الصفة إذا اعتمدت وجاء بعدها ما تطلبه من جهة المعنى، أو تعمل فيه، فالاختيار أن لا تُقطع عنه. انظر: البسيط ٢/٦٩٤.

(٥) الإيضاح ١٠٣، والمقتصد ١/٤١٩، وشرح العكبري ٢/٤٨٤.

اعلم أن العرب تأتي بهذا الضمير في كلِّ جملة خبرية، اسميَّةً كانت أو فعلية، فتقول: هو زيد منطلق، وهو قائم زيد، وهو إن يكرمني أكرمه، قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، وقال – تعالى – في موضع آخر: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[2].

وقد يأتي هذا الضمير مؤنثًا، فتقول: هي هند قائمة، وهي قامت هند.

والاختيار في هذا الضمير أن يكون مؤنثًا، إذا كان المخبَر عنه مؤنثًا، وأن يكون مذكرًا إذا كان المخبَر عنه مذكرًا.

وقد يأتي بالعكس قليلًا، فتقول: هي زيد قائم، وهو هند ضاحكة[3].

وحكى سيبويه: إنه أَمَةُ اللهِ ذاهبة[4]. وقرأ ابن عامر: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[5]. وسيأتي الكلامُ في الآية[6] بعد هذا، ولكن

---

(١) الإخلاص (١). وانظر كلام المؤلف على الآية في: البسيط ٢/٧٤٦.

(٢) الكهف ٣٨. وانظر كلام المؤلف على الآية في: البسيط ٢/٧٤٦، ٧٤٧. وفَصَّل ابن مالك، فقال: «وإفراده لازم، وكذا تذكيره، ما لم يَلِه مؤنث، أو مذكر شُبِّه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث، فيُرجَّح تأنيثُه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن». شرح التسهيل ١/١٦٤.

(٣) تريد: القصة زيد قائم، أي القصة التي يُعوَّل عليها زيد قائمٌ. والخبر الذي يُعوَّل عليه: هند قائمة. (البسيط ٢/٧٤٥، ٧٤٦). وهذا مذهب أهل البصرة. وزعم أهل الكوفة أنَّ المخبر عنه إذا كان مذكرًا فالضمير ضمير أمر، وإلا فهو ضمير قصة، ولا يجوز العكس. وما منعوه مسموعٌ وجائز في القياس. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١١.

(٤) الكتاب ١/١٤٧. واستشهد به المؤلف في: البسيط ٢/٧٤٦.

(٥) الشعراء ١٩٧. وقرأ بقية السبعة: ﴿أو لم يكن﴾ بالياء، ونصب ﴿آية﴾. انظر: السبعة ٢٧٣. وقال في البسيط (٢/٧٤٧، ٧٤٨): «ولقائل أن يقول: جاء مؤنثًا وإن كان المخبر عنه العِلْم، وهو مذكر لأنه آية في المعنى».

(٦) انظر: ص ٧٨٥، ٧٨٦، وثَمَّ فضل بيان وتفصيل في كلام المؤلف، والحواشي. وانظر أيضًا ص: ١٠٨٩.

المختار ما ذكرتُه ، طلبًا للمشاكلة .

واتَّفق النَّحْويُّون على أنَّ هذا الضمير إذا كان مذكَّرًا ، فهو ضميرُ الأمر والشأن . وإذا كان مؤنثًا ، فهو ضمير القصة ، والمعنى : الخبر الذي لا شك فيه ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، والخبر الذي يُعَوَّل عليه : ﴿ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ .

وأُضمر ولا يظهر تعظيمًا للخبر ، كما جَعَلْتَ « ما » مكان « شيء » في التعجُّب طلبًا للتعظيم .

وهذه الجملة التي بعد هذا الضمير مفسِّرةٌ له ، وخبرٌ عنه من جهتين : هي من جهة الجنس تفسيرٌ ، وهي من جهة التعيين خبر ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيد قائم ، فهو من جنس الإخبار ، ففيه حقيقة الخبر ، فبما فيه من حقيقة الخبر ، كان تفسيرًا للضمير ، حتى صِرْتَ كأنك قلتَ بَدَلَ الضمير : الخبر ، ومن حيث أفادك خبرًا معينًا ، وأن ذلك الخبر هو : زيد قائم ، كان خبرًا . ولا يُسْتَنْكَرُ أن يكون في الشَّيْء أمران من جهتين . فهذه طريقة . وأظنُّها ذكرها أبو علي في الحلبيات[1] .

ويمكن أنْ يُقال : هي تفسيرٌ وخبر : تفسيرٌ بالحقيقة ، وخبرٌ بالشَّبَه ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد قائم ، فـ « هو » جئت به أولًا إضمارًا للخبر تعظيمًا له ،

---

(١) قال في البسيط : وأظنها البغداديات ! وعَقَّب محقِّق البسيط : في الكافي (١/٢٣٨) : وأظنها الحلبيات . وأحال إلى ص ١٩٨- ٢٠١. ورجعتُ إلى الحلبيات ، فوجدت أبا علي تحدث في ص ٢٤٧ وما بعدها عن « ما أضمر قبل الذكر وفُسِّر بالجملة » لكنه لم يتحدث عما أشار إليه المؤلف من أنَّ في الجملة المفسَّرة أمرين من جهتين، وهذا ما يفسر قوله : « أظنها » . ورجعت أيضًا إلى البغداديات والعضديات و« الشعر » فلم أجد ما قاله ! والموضع الذي أحال إليه محقق البسيط ليس فيه أيضًا كلام لأبي علي يفيد المعنى المذكور !

ثم فَسَّرت ذلك المضمر ، كما فَسَّرتَ المضمر في « نعم » حين قلت : نعم رجلًا زيد ، فقولك : « هو » ، أولًا ، هو قولك : زيد قائم ، آخِرًا ، فمن هذه الجهة هي تفسيرٌ . وقيل فيها : خَبَرٌ ، من جهة الشَّبه بالخبر ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : زيد ضربته ، فقد تَحَصَّلَ من هذا ما تَحَصَّلَ من قولك : ضربت زيدًا ، إلا أنه تَحَصَّلَ بتأكيد . وكذلك إذا قلتَ : هو زيد قائم ، فهو بمنزلة قولك : زيد قائم ، إلا أنَّه مؤكَّد ، فصار لهذا « هو » بمنزلة « زيد » ، وما بعده بمنزلة الجملة التي بعد « زيد » ؛ لأن كلَّ واحد منهما اسمٌ جاء بعده جملةٌ ، فتحصَّل من الاسم والجملة كلامٌ مؤكَّد . فالجملةُ من جهة حقيقتها تفسير ، ومن جهة الشَّبَه بما ذكرتُه خَبَرٌ ، كما تقول في رجل شجاع [٢٣٩] : هذا ابنُ آدمَ وأَسَدٌ ، فأطلقْتَ عليه : « ابن آدم » من جهة حقيقته ، وأطلقْتَ عليه : « أسدًا » من جهة أن إقدامَه إقدامُ الأسد . فتفطَّن لهذا فإنه حَسَنٌ . وهذا الوجهُ الآخر هو الذي يظهر من كلام سيبويه في « نعم وبئس »[1] .

وجاء بعض المتأخرين[2] مِمَّن لم يفهم عن النحويِّين ما قصدوا ، فقال : أخطأوا ؛ لأنهم قالوا في « هو » من قوله – سبحانه – : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

---

(١) تحدث سيبويه عن « نعم وبئس » تحت عنوان « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا » (الكتاب ٢/١٧٥ – ١٨٢) .

(٢) يريد : ابن الطراوة . صَرَّح بذلك في البسيط (٢/٧٥٥) ، وذكر ثمة مذهب ابن الطراوة الذي ينكر ضمير الشأن والقصة ، ويجعل ما ورد منه كافًّا بمنزلة « ما » في : إنما زيد قائم . وقد رَدَّه بالمؤلف بأن العرب لا تجعل الأسماء كافة . وأشار محقق البسيط إلى أن أبا حيان وضح في التذييل والتكميل (مخطوطة الإسكوريال ١/ ل١٧٩ فما بعدها) مذهب ابن الطراوة ، وذكر الردود عليها ، ورَدَّها . وأقول : إن ما قاله ابن الطراوة ليس في « الإفصاح » وأظنه في « المقدمات » . وانظر : ابن الطراوة النحوي ٢٦٢.

أَحَدٌ﴾ : ضمير الخبر . وهذا لا منقولٌ ولا معقولٌ . أما كونه غيرَ منقول ، فإن العرب لم يُسْمَعْ منها في هذا الموضع : الخبر زيد قائم . وأما كونه غيرَ معقول ، فمن جهتين :

إحداهما : أنك إذا جعلت « هو » ضمير الخبر ، فيكون التقديرُ : الخبر الواقع في الوجود : زيد قائم ، وإنما الواقع : قيام زيد .

الثانية : أنهم قالوا : الجملةُ التي بعد الضمير هي تفسيرٌ ، وهي خبرٌ . وهذا متناقضٌ ؛ لأن الجملة إذا كانت تفسيرًا للضمير ، فكأنها تَتَنَزَّلُ منزلة الضمير لو ظهر ؛ ألا ترى أن « نعم رجلًا » بمنزلة « نعم الرجل » ؛ لأن « رجلًا » تفسير للضمير ، ولو ظهر الضمير لم تكن فائدةٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلت مكان « هو » : الخبر ، وسكتَّ ، لم يُفِدْ ، ولا يُفيد تفسيرُ الضميرِ أكثرَ مما يُفيد ظهورُ الضمير ، ومن شَرْطِ الخبر أن يكون يُفِيد غَيْرَ ما يُفِيدُه المبتدأ ، فكيف يُجْمَعُ في الشيء الواحد أن يفيد وألَّا يفيد ؟

أما قوله[1] : « فيكون التقديرُ : الخبر الواقع في الوجود » فأوقعه في هذا اشتراكُ اللفظ ؛ لأنَّ المُراد هنا : الخبرُ الذي هو أحد أقسام الكلام ، الذي هو مقابلٌ للاستخبار والاقتضاء[2] . و بلاشك أن « زيد قائم » من نوع الخبر ، كما أن قولك : « هل قام زيد ؟ » من آحاد الاستخبار ، فـ « هو » ضميرُ الخبر الذي ذكرتُه ، فكأنه قال : الخبر الذي ينبغي أن يُتَحدَّثَ به ويُخْبَرَ به : « زيد قائم » .

وأما قوله : التفسير يُضادُّ الخبر ، فيكون هذا الاعتراضُ صحيحًا ، إذا كانا

---

(١) الضمير يعود إلى « بعض المتأخرين » المذكور قريبًا ، ويريد به : ابن الطراوة ، كما أشرت قبل .

(٢) هذا الرد ، هو ما انفصل به أبو علي الشلوبين . صرح بذلك في البسيط (٧٥٦/٢) ، وقال : « وهو صحيح » .

من جهة واحدة ، وإنما هما من جهتين[1] ، على حسب ما ذكرتُه . واللَّه أعلم .

فإذا صَحَّ أنَّ العرب تقول : هو زيد منطلق ، وهي هندٌ منطلقة ، ويكون الضمير ضميرَ الخبر إذا كان مُذكَّرًا ، وضميرَ القصَّة إذا كان مؤنثًا ، وهو لا يظهر ؛ لما في ذلك من التعظيم = صَحّ أنه يدخل عليه جميع ما يدخل على المبتدأ والخبر ، وذلك : « كان » وأخواتها ، و« إن » وأخواتها ، و « ظننت » وأخواتها .

فإذا أدخلتَ « كان وأخواتها » رفعت الضمير رَفْعَ الفاعل ، كما ترفع كلَّ مبتدأ ، وكانت الجملة التي كانت بعد الضمير خبرًا عن المبتدأ قبل دخول « كان » خبرًا عن « كان » وأخواتها ، ولا تؤثِّر في الجمل ، لكنَّها تكون الجملةُ في موضع نصب ، ويستتر ذلك الضمير في « كان » ؛ لأن الفاعل وما ارتفع رَفْعَه ؛ إذا كانا ضميرَيْن مفردين غائبين ، فإنهما يَسْتَتِران ، فتقول في : « هو زيد منطلق » ، إذا أدخلت « كان » : كان زيد منطلق ، فيستتر ذلك الضمير ؛ لأنه ارتفع تشبيهًا بالفاعل ، فيستتر كما يستتر الفاعل إذا كان مفردًا غائبًا ، كما تقول : زيد ضرب عمرًا .[٢٤٠] وكذلك تقول : أصبح عمرو شاخص ، الأصل : هو عمرو شاخصٌ . وكذلك تقول : ليس زيد منطلقٌ ، الأصل : هو زيد منطلق . فلَمَّا دخلت « ليس » ارتفع ذلك الضمير الذي كان مرتفعًا بالابتداء قبل دخولها بها ، كارتفاع الفاعل بفعله ، فلَزِمَ بذلك أنْ يستتر .

وكذلك تقول : ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَه[2] . الأصل : هو خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ ،

---

(١) جهة الجنس ، وجهة التعيين ، فمن الجهة الأولى يفيد التفسير ، ومن الجهة الثانية يفيد الخبر . انظر : ص ٧٨٠ .

(٢) نسبه سيبويه (٧٠/١) لبعض العرب ، وقال : « فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تَذْكُرَ الفعل ، ولم =

إلا في الشعر ؛ قد يأتي مثلُ هذا في الكلام ؛ لأنَّ النكرةَ هنا مُخَصَّصَةٌ[1] ، كما جاء : إن خيرًا منك زيدٌ .

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص . وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّر فيه ذلك ؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والخفض لا فَرْقَ بينها في الوزن ، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّر في الرفع والنصب تغيُّرًا يتغير به الوزنُ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قاضيًا ، ونصبتَ « قاضيًا » ، كان بعد الضاد متحركٌ وساكن . فإذا نصبت « زيدًا » ، ورفعت « قاضيًا » لم يكن بعد الضاد إلا ساكنٌ فقد نقص متحرِّكٌ ، والشِّعْر قد ينكسر بمثل هذا .

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقان :

أحدهما : أنَّ الاسمَ في هذا الباب شبيهٌ بالفاعل والخبرَ شبيه بالمفعول . والعرب إذا اضطُرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول ، قال :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[2]

و « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » ، وهذا عندهم من المقلوب .

ونظيرُ هذا كلِّه قولُ العرب : « أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي »[3] ، وإنما المعنى : أدخلت رأسي في القلنسوة . فلمّا فُهِم المعنى ، وعُلم أن الرأس هو الذي

(١) يريد أن « منك » جاءت نعتًا لـ « موقف » فتخصصت . والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام ، بله في الشعر . وزاد العكبري : « وجَوَّز ذلك أن المعنى مفهومٌ ، وأن الموقف والوداع مصدران . وتنكير الجنس قريبٌ من تعريفه » . شرح الإيضاح ٢/ ٤٦٨، ٤٦٩ .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥ ، ٦١٤) والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) تقدَّم غير مرة (ص ٥٣٦ ، ٥٧٧) .

يدخل في القلنسوة قُلب ، فقيل : أدخلت القلنسوة في رأسي . فكذلك هذا ، لما فُهِمَ أَنَّ « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » لم يُبالِ بالإعراب ، وجعل إعراب الفاعل في المفعول ، وإعرابَ المفعول في الفاعل . وهذا كله اتِّساعٌ في اللفظ ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قَلْبٍ . فكذلك رَفَعَت العربُ النَّكرةَ ، ونصبت المعرفةَ ، وإن كان المعرفةُ هو المبتدأ ، والنكرةُ الخبر .

الثاني : أنه لما كان الخبرُ والمُخْبَرُ عنه شيئًا واحدًا ، فإذا قلت : كان زيد قائمًا ، فـ « زيد » هو « القائم » ، و « القائم » هو « زيد » = صار إخبارُك بـ « زيد » عن « القائم » كإخبارك بـ « القائم » عن « زيد » ، فجاز أن يُعْدَلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخَرِ للضرورة . ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَب ، ولا في المفعول حين يُرْفع ؛ لأنهما شيئان ، وجَعْلُ أحدِهما فاعلًا يُعْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر ، فلا يُقال في هذا إلا القلبُ خاصة . واللهُ أعلم .

قال : « **فإِذَا اجتَمَعَ مَعْرِفَتَانِ كانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أَيَّهما شِئْتَ الاسْمَ** »[1] .

اعلم أنَّ المعرفتين يجوز أنْ يُخْبَر بإحداهما عن الأخرى[2] . فمن

(١) الإيضاح ٩٩ . وفي المقتصد (١/ ٤٠٣) : « وإذا » ، « مُعَرَّفان » .

(٢) قال في الملخص (١/ ٢١٢) : وجعلُ الأعرف اسمًا أعرف . وفي هذا خلاف . وكذلك إن كان أحدهما « أن والفعل » ، فجعل الاسم « أن والفعل » أحسن . اهـ . وظاهر كلام سيبويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار . وإلى هذا ذهب المتقدمون . وممن ذهب من المتأخرين إلى ذلك : ابن مضاء وابن طاهر والشلوبين في إقرائه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير . وتأوَّل النحويون كلام سيبويه وأبي علي ، فقالوا : إذا كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهةً به فالخبر ما تريد إثباته . وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطَبُ يعرفها ، والنسبةُ مجهولةٌ جَعَلْتَ أَيَّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، إلا إن كان أحدهما « أنْ » أو « أنَّ » المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم . وإن لم يَسْتويا في رتبة التعريف جُعل الأعرف منهما الاسم . وقال بعض =

مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحدًا . ومنها ما يكون بمعنَيَيْنِ .

فما يكون المعنى فيه واحدًا قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيدًا[1] .

وما يختلف المعنى[2] قولُهم : كان زيدٌ عمرًا ، إذا أردتَ أن تُشَبِّهَ زيدًا بعمرو . وكذلك : كان عمرو زيدًا ، إذا أردْتَ أن تُشَبِّهَ عمرًا بزيد .

وأما قولُ العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيدًا[3] ، فاختلف النحويُّون في هذا[4] :

فمنهم من قال : المعنى واحدٌ ، وأجراه مُجْرَى : كان هذا زيدًا ، وكان زيدٌ هذا .

= النحويين : إذا كان أحد الاسمين أعَمَّ من الآخر فالأعم هو الخبر . وزعم ابن الطراوة أنَّ الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم . وانظر مزيدًا من التفصيل في : الارتشاف ٢/٨٩ وما بعدها ، والهمع ٢/ ٩٣- ٩٥. وانظر أيضًا : البسيط ٢/٧١٤ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعلُ الأعرف هو الاسم . انظر : البسيط ٢/ ٧١٤، ٧١٥.

(٢) نَصّ المؤلف في البسيط (٢/٧١٥) على أنه إذا اختلف المعنى فلست بالخيار ، لأن المعنى يتغيَّر .

(٣) يمنع بعض النحويين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعمُّ من « زيد » فيجب أن يكون الخبر . (انظر : ح التالية) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في المقدَّم من صفة على المؤخَّر - الخبر .
وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذى أشار إليه المؤلف ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرُّفها .

(٤) ذكر ابن السيد أن رجلًا من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قومًا من نحويِّي سَرَقُسْطَة اختلفوا في قول كُثَيِّر :

عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجال ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطى شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فقال بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، و« شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر النساء » هو المبتدأ ، و« البحاتر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قالوه جائز غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدلته في « المسائل والأجوبة » ٨٨، ونقل السيوطي المسألة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧١- ١٧٩. وانظر : الارتشاف ٢/ ٩٠.

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان[1] ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أنَّ « زيدًا » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرُّض لِنَفْيِها عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره . وإذا قلتَ : كان صديقي زيدًا ، يعطي أنْ لا صديقَ لك إلا زيد ، بظاهر الكلام[2] . وهذا عندي هو الأظهر . واللَّه أعلم ، وقد تَقَدَّم الكلامُ في هذا[3] .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتُقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالةٌ وإخلالٌ . ومثل ذلك قولُ العرب : ما كان أحدٌ مثلَك ، وما كان أحدٌ خيرًا منك[4] . فإذا قلت : ما كان مثلُك أحدًا ، كان محالًا من الكلام ، إلا أن تُريد الاتِّساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلتَ : ما كان مثلُك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبتَّ له مماثلًا ؛ لأنك إنما تُخْبِرُ عن حقيقة متصوَّرة ثابتة ، فكيف تُثْبِتُ له مماثلًا ، وتنفي أن يكون من الأحدين؟ هذا مُحالٌ ، إلا أن تُحَقِّر شأنَه ، فتقول : ليس أمثالُه من الناس ، إنما أمثالُه من البهائم . وقال أبو القاسم - رحمه اللَّه -: إن هذا يقال على جهة التعظيم[5] . وحَمَلَه على ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنسانًا ، فقد

---

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعرابًا ، فالجملة محكية .

(٢) وقال في البسيط (٢/٧١٥) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم أن لك صاحبًا خاصًّا فعَيِّنْه لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (١/٥٤) : « وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تُعلمه مثل هذا » . وانظر أيضًا : البسيط ٢/٧٢٥ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أنْ يُراد به - يريد : ما كان مثلُك أحدًا - المَثَلُ على التعظيم لشأنه أو الوَضْعِ منه » . انظر : الجمل ٤٧، والبسيط ٢/ ٧٢٨.

نفى عَمَّنْ يُشْبِهه الإنسانيةَ ، وبَقِي محتملًا لأن[1] يكونَ ما هو أعلى من الإنسان أو أحطَّ منه . و « أحد » عند غيره بمعنى « عاقل » ، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أحطَّ منهم ؛ إذ لا يوجد في العالم أرفعُ من العقلاء .

وهذان الإطلاقـــان عندي صحيحان ؛ يوجد « أحد » بمنزلـــة إنسان ، ويوجد « أحد » بمنزلة عاقل[2] . وعلى حَسَب هذا الإطلاق يكونُ المدح والذَّمُّ . واللَّه أعلم . ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذَّمَّ[3] .

ثم قال : « وكذلِكَ قُرِئَ : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5] » .

لم يُقْرَأ في السبع إلا بنصب « الجواب »[6] . والذي قُرِئَ بالوجهين قوله –

(١) في المخطوطة : محتملًا إلا ..، وهو تحريف ، والعبارة مستقيمة بما أثبتُّ .

(٢) إذا كانت « أحد » بمنزلة « إنسان » احتملت المدح والذم . وإذا كانت بمنزلة « عاقل » تعيَّن الكلام على جهة الذم ، فلو قلت : ما أمثالك العقلاء ، لكان المعنى : أمثالك البهائم . وقال في البسيط : « فأما المدح فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وإنما أمثالك الملائكة ، كما قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ ما هذا بشرًا إنْ هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ .. وأما الذم فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وأنت تريد : إنما أمثالُك الشياطينُ ، وأمثالك البهائم ، وأمثالك الجمادات ، على حسب ما تريد » . وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في : البسيط ٢/ ٧٢٥- ٧٣١.

(٣) انظر : الكتاب ١/٥٥ .

(٤) النمل ٥٦ ، والعنكبوت ٢٤ ، ٢٩ . وانظر : الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة ، وبعدها عبارة : « بالرفع والنصب » . والعبارة أيضًا في الإيضاح زيادة من نسخة (ب) .

(٥) الأعراف ٨٢ . وأفردها المؤلف ، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿ وما ﴾ ، وفيهن ﴿ فما ﴾ . وقال السمين : « والفاء هي الأصل في هذا الباب ، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته » . والقراءة فيها جميعًا ﴿ جواب ﴾ بالنصب في السبعة . وانظر : الدر المصون ٣/ ٢٩٨.

(٦) قرأ بالرفع : الحسن . ويكون ﴿ جواب ﴾ هو الاسم ، و﴿ أن قالوا ﴾ الخبر . والنصب أفصح ، لأن الأعرف ينبغي أن يكون هو الاسم . انظر : الإتحاف ٣٣١، والدر المصون ٥/ ٢٩٨.

سبحانه –: [٢٣٣] ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[1] ، قرئ بنصب « الفتنة » ورفعِها .

قال : « **ويَسْتَقِيمُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرَ على الاسْمِ، فَتَقُولَ : كانَ أخاكَ زَيْدٌ** »[2] .

اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال يتقدَّم[3] على أسمائها باتِّفاق[4] ما لم يكن هناك ما يُلْزِم التأخيرَ[5] . وقد يكون هناك ما يُلْزِم التوسيط[6] ، فتقول : ما كان زيدٌ إلا شاخصًا ، فلا يجوزُ تقديمُ الخبر هنا . وتقول : ما كان شاخصًا إلا زيدٌ ، فيلزم هنا التوسيط ؛ لأنَّهما معنيان : إذا قلت : ما كان زيد إلا شاخصًا ، فالمعنى أنه لم يَتَّصِفْ بصفة غير الشخوص . وإذا قلت : ما كان شاخصًا إلا زيد ، فالمعنى

(١) الأنعام ٢٣ . وانظر : ص ٧٤٩ ، وما عَلَّقته ثمة في ح ٤ . ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩) .

(٢) الإيضاح ١٠٠ ، والمقتصد ٤٠٥/١ ، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٠.

(٣) في المخطوطة : تتقدم . وهو تصحيف ، إلا أن يكون أعاد الضمير على « خبر » ، على أنَّ المعنى أو المقصود « أخبار » .

(٤) إذا انصرفت « باتفاق » إلى البصريين فلا شيء في كلامه . أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعًا ، فهناك شيء ، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو : « كان قائمًا زيد » . وأجازه الكسائي على أنَّ في « كان » ضمير الشأن ، و« قائمًا » خبر « كان » ، و« زيد » مرفوع بـ « قائم » . ومنع ابن معط توسيط خبر « مادام » . وقال ابن مالك : وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالفٌ للمقيس والمسموع . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/ ٨٦، والهمع ٢/ ٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصودًا بحصر ، وقد مَثَّل له . أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس ، نحو : كان فتاك مولاك ، أو صار عدوي صديقي ، أو كان الخبر مشتملًا على ضمير ما اشتمل عليه الاسم ، نحو : كان بعلُ هند حبيبها . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصودًا بحصر ، وقد مَثّل له . أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر ، نحو : كان شريكَ هند أخوها ، إذ لو تقدَّم الاسم لعاد الضمير على مُفسِّرٍ مؤخَّرٍ لفظًا ورتبة . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

أنه لم يتصف بالشخوص إلا زيدٌ، من غير أن تتعرَّض لإثبات صفةٍ أخرى لـ « زيد » أو نَفْيِها . وكذلك تقول : ليس زيد إلا شاخصًا ، وليس شاخصًا إلا زيد ، بالمَعْنَيَيْنِ المذكورين[1] .

وكذلك تَقَدُّم أخبارها عليها جائز فيها كلِّها ، ما لم يَمْنَعْ مانعٌ من ذلك .

والمانع في « مادام » لازمٌ ؛ لأن « ما » مع الفعل في تأويل المصدر ، فتقول : لا أكلمك مادمتَ جالسًا ، ولا تقول : لا أكلمك جالسًا مادمتَ ؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدَّم على المصدر . وسيأتي هذا في المصدر مكمَّلًا[2] ، إن شاء الله .

وأما « مازال » وأخواتُها ، فلا تتقدَّمُ أخبارُها عليها[3] ؛ لأن « ما » فيها نافية ، و « ما » النافيةُ من حروفِ الصُّدور ، فلا تقول : قائمًا مازال زيدٌ ، كما لا تقول : قائما ما كان زيد . وتقول[4] : لا يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » ليست من حروف الصدور[5] ؛ ألا ترى أنك تقول : لا يضرب زيدٌ

---

(١) توسيط خبر « ليس » فيه خلاف أيضًا . قال أبو حيان : ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست صحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه ، تشبيهًا بـ « ما » . انظر : الارتشاف ٢/ ٨٦، وأيضًا شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والهمع ٢/ ٨٨.

(٢) يريد : « باب المصادر التي أعملت عمل الفعل » . انظر : ص ١٠٦٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين والفراء . وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم . وحجج كلٍّ في : الإنصاف ١/ ١٥٥- ١٦٠ (المسألة ١٧) ، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١/ ١٦٧- ١٦٩، والتبيين ٣٠٢- ٣٠٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩. وانظر أيضًا : التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والبسيط ٢/ ٦٧٤- ٦٧٧.

(٤) في المخطوطة : ولا تقول . وفي أعلى « لا » شَطْبٌ . وعلى يمينها « صح » صغيرة . ويبدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر . والصحيح حذفها كما فعلت .

(٥) هذا مذهب الجمهور . ويرى الفراء أن اقتران « زال » بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعًا ، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقًا ، اقترنت « زال » بـ « ما » أو غيرها من حروف النفي . وفي المسألة تفصيل ، انظره في : الارتشاف ٢/ ٨٧.

عمرًا ، وتقول : عمرًا لا يضرب زيدٌ . فإن قلتَ : واللّٰه لا يزال زيد عالمًا ، فلا تقول : واللّٰه عالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » إذا كانت جواب القسم فهي حرفُ صدر . وكذلك تقول : لن يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لن يزال زيد . وكذلك تقول : لم يَزَلْ زيد عالمًا ، وعالمًا لم يَزَلْ زيد . وكذلك تقول : ما برح زيد عالمًا ، ولا تقول : عالمًا ما برح زيد . وكذلك تقول : عالما لا يَبرح زيد ، وما أشبه ذلك .

وقد تطرأ طوارئ تُلْزِمُ تقديمَ الخبرِ ، وذلك : أَيّهم كان زيدٌ ؟ ، وأَيُّهم كان عمرو ؟ وتقول : « كان على التمرة مثلُها زُبْدًا »[1] ، و « على التمرة كان مثلها زُبْدًا » ، ولا تقول : كان مثلها زبدًا على التمرة ؛ لأن الضمير لا يَتَقَدَّمُ لفظًا ومرتبةً .

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] ، وقال - تعالى -: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[3] .

« أن مع الفعل » بتأويل المصدر ، وهو اسم « كان » ، و ﴿ عجبًا ﴾ خبر « كان »[4] ، و ﴿ عجبًا ﴾ هنا بمعنى « مُعْجِب » ، والتقدير - واللّٰه أعلم -: أكان للناس ذا عجب إيحاؤنا . و « ذو عجب » بمعنى « معجِب » ، والتقدير : أكان للناس معجِبًا أن أوحينا ؟ .

---

(١) من الأمثلة النحوية السيَّارة ، أورده المؤلف في : البسيط ١/ ٥٨٨، وهو في : اللباب ١/ ٢٩٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٥٧، ٧٧٣، وغاية الأمل ١/ ١٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧ .

(٣) يونس ٢ . وانظر الآية وسابقتها في : الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ١/ ٤٥٠.

(٤) كذا أعرب الفراء في معانيه (١/٤٥٧) ، وقال : « وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت « أن » ومعها فعل ... ولو جعلوا « أن » منصوبة ، ورفعوا الفعل كان صوابًا » . وانظر : كشف المشكلات ١/ ٥٣٠.

ثم قال: « **وهكَذَا خَبَرُ « لَيسَ » في قَوْلِ المُتَقَدِّمِينَ مِنَ البَصْرِيِّينَ** »[1] .

يريد بقوله « المتقدمين » : سيبويه ، وأبا عمرو ، وغيرَهم[2] . ولا أَعْرِفُ من خالف في تَقَدُّم خبر « ليس » عليها إلا المبرد[3] ، حُكي عنه أنه مَنَعَ أن تقول : [٢٣٤] قائمًا ليس زيد ، وقال : « ليس » فعل غَيْرُ متصرف ، فلمّا لم يَتَصَرَّفْ فِي

---

(١) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/٤٠٧ .

(٢) ما نسبه المؤلف لسيبويه ليس مُسَلَّمًا ، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نصّ . وزعم بعضهم ، ومنهم ابن يعيش ، أن مذهبه منع تقديم خبر « ليس » عليها . وقال الأنباري : « وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ » .
وأقول : راجعت فهارس هارون وعضيمة ، فلم أقف على نص ، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه الجرجاني والأنباري . ويقوّي هذا أن معظم النحويين لم يثبتوه له (المقتصد ١/ ٤٠٩، وابن يعيش ٧/ ١١٤، والإنصاف ١/ ١٦٠) . ونسب أبو علي في الحلبيات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن ، والمنع إلى الكوفيين والمبرد . ونسب ابن جني في الخصائص (١/١٨٧) الجواز إلى « سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا . والكوفيون أيضًا معنا » . ونسب الأنباري في الإنصاف (١/٧٣) المنع إلى الكوفيين والمبرد ، والجواز إلى البصريين . ونسب أبو حيان في الارتشاف (٢/٨٧) المنع إلى جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين ، والجواز إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبي علي ، وقال : « واختاره ابن عصفور ، ورُوي أيضًا عن السيرافي » .
وأقول : رجعت إلى الحلبيات فلم أجد أبا علي يمنع ، بل اقتصر على ذكر الخلاف ، واستدلَّ للمذهبين ، ولم يقطع برأي . ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء من نسبة المنع لأبي علي في الحلبيات ، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط . هنداوي) ، وليس في الصفحة ولا غيرها من الحلبيات مَنْعٌ . ولعل المنع في كتب أخر ، قال العكبري : « وقد خالف – أبو علي – ذلك – الجواز – في كتب أخر » . وزد على ما ذكرته من المصادر في تضاعيف هذه الحاشية وسالفتها : اللباب ١/ ١٦٨، ١٦٩، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٣) كيف ؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع . ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٤٧٣، ٤٧٤) المنع إلى « الآخرين » بعد أن نسب الجواز إلى « بعض النحويين البصريين » . ويبدو لي أن المؤلف يتابع ابن جني . انظر : ح السالفة .

نفسه لم يُتَصَرَّفْ في معموله[1] .

استدلَّ أبو علي على بطلان قوله بأمْرَيْنِ :

أحدهما : ما ذكره في هذا الكتاب ، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائزٌ باتفاقٍ من النحويين ، وتسليمٍ منه في ذلك . فكما يَتَقَدَّم الخبرُ على الاسم يتقدَّم الخبرُ عليها[2] .

فإن قلتَ : فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها ، وهي غير مُتَصَرِّفَةٍ في نفسها ، وما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يُتَصَرَّفُ في معمولِه ؟

قلتُ : هي ، وإن لم تَتَصَرَّفْ ، فقد عُوِّضَ من تَصَرُّفِها تقييدُ خبرها بالزمان ، فقالوا : ليس زيدٌ قائمًا أمس ، وليس زيد قائمًا الآن ، وليس زيد قائمًا غدًا . ولو تَصَرَّفَتْ لم تدلَّ إلا على الأزمنة ، فأغنى تقييدُ خبرها بالأزمنة عن ذلك . فلَمَّا كان فيها ما يقوم مقام التصرُّف ، صارت كأنها مُتَصَرِّفَة ، وما يَتصرف في نفسه يُتصرف في معموله .

الثاني : أنه نقل عن أبي علي أنه استَدَلَّ لجواز تقديم خبرها عليها بتقدُّم معمول خبرها عليها ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

---

(١) للجرجاني رأي خاص ، أخذه عن شيخه أبي الحسين ، وعَدَّه النِّهاية في السَّداد ، مفاده أن « ليس » أضعف تصرُّفًا من « كان » وأقوى أمرًا من « ما » . لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما ، فقويت عن « ما » بتقديم خبرها على اسمها ، وضعفت عن « كان » بعدم جواز تقديم خبرها عليها . انظر : المقتصد ١/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) انظر : الإيضاح ١٠١ . وقال المؤلف في البسيط (٢/٦٧٨) : « فجاز لذلك – لما فيها من بعض التصرف – تقدُّمُ الخبر على الاسم ، فبذلك أيضًا يجوز تَقَدُّم الخبر ، ولا يَقْدِرُ أبو العباس أن يُنْكِر تَقَدُّمَ الخبر على الاسم ، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق » .

﴿ عَنْهُمْ ﴾[1] ، فـ﴿ يوم ﴾ ظرفٌ متعلّق بـ﴿ مصروفًا ﴾ ، و﴿ مصروفًا ﴾ خبر ﴿ ليس ﴾ . ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أنْ يتقدم الشيء ، إلا ما شَذَّ من تقدم معمول خبر « إنَّ » على اسمها ، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، قالوا : إنَّ في الدار زيدًا جالسٌ ، وإن أمامك عمرًا قائمٌ[2] ، وما أشبه ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في « باب إنَّ »[3] إنْ شاء اللّه .

والشذوذ خروجٌ عن القياس ، فحيثما سُمع قُصر ، ويَبْقَى في غيره على ما يقتضيه القياس ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : في الدار إنَّ زيدًا قائم ، وتقيسه على : إن في الدار زيدًا قائم . فإذا لم يَجُزْ أن يقاس بعض أحوال « إنَّ » على بَعْضِها ، فكيف يُقاس غيرُها عليها ؟

مسـألة

هذه الأفعال لاتُبْنَى للمفعول ؛ لأنها إن بُنِيَتْ للمفعول ، لزم حذف الفاعل

---

(١) هود ٨ . والآية ليست حجة عند ابن مالك ، إذ له عليها ثلاثة أجوبة : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، وأن يكون « يوم » منصوبًا بفعل مضمر ، و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، وأن يكون « يوم » مبتدأ ، لكنه مبنيّ لإضافته إلى الجملة . (انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٤) . وذكر العكبري بأنه قد أجيب على الآية من وجهين : أحدهما : أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر ، والثاني : أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل . اللباب ١/ ١٦٩.

(٢) عَلَّله في البسيط (٦٧٧/٢) بأنه اتِّساع من العرب في الظروف والمجرورات . وأورد اعتراضًا على الآية المستشهد بها : « فإن قلت : فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر « ليس » على « ليس » ، لأن « يوم يأتيهم » ظرف . وقد يُتَّسع في الظروف والمجرور ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما ، فلعل هذا من الاتساع » . وأجاب : « القياس : البقاء مع الأصل ، ولا يُدَّعى الاتِّساع إلا بدليل ، ولا دليلَ قام هنا ، وإنما جاء الدليل في تقدُّم خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا » .

(٣) انظر : ص ٨٤٧ ، ٨٤٨ .

وإقامةُ المفعول مُقَامه ، ولا يُحذف المبتدأ ، ويَبْقَى خَبَرُه إلا أن يكون على المبتدأ دليلٌ حتى كأنه موجودٌ ، فتقول : كان زيد قائمًا . ولا يجوزُ أن يُقال : كِينَ قائمٌ ، كما يُقال : بيع الفرس ؛ لأن « قائمًا » خَبَرُ المبتدأ ، فلا بُدَّ من ذكره ، وإذا ذُكر لم يجز شَغْلُ الفعل إلا به .

وكذلك الكلامُ في « أصبح » و« أضحى » و« أمسى » . وما بقي بعد ما ذكرتُ لا يجوزُ أن يُبْنَى شَيءٌ مما ذكرتُه للمفعول[1] ؛ لما ذكرتُه .

فعلى هذا لا يصحُّ أن يُقال : « مكون »[2] ؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبنيّ له ، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبنيّ للفاعل .

ويقال : كان ويكون وكائن ؛ لأنَّ « كائنًا » في معنى « يكون » ، فإذا قلت : زيد كائن منطلقًا ، فمعناه : زيد يكون منطلقًا في ما يستقبل . واللّه أعلم . ويُراد بـ« يكون » و« كائن » استمرار الحال . وإلا فلا يكون لـ« كائن » هنا معنى .

---

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة ، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذفَ المرفوع ، كما يُحذف الفاعل ، ويُقام مقامَه الخبرُ المنصوب ، كما يُقام المفعول . وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ ، لا في اللفظ ، ولا في التقدير . ويرى فريق آخر ، ومنهم سيبويه (انظر : ح التالية) والفراء والسيرافي جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة ، استخدمها سيبويه ، في سياق يدل على أنه يريد بها النقصان ، قال (١/ ٤٦) : « وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهم ... فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول : ضارب ومضروب . وقد يكون لـ« كان » موضع آخر يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه » . اهـ بتصرف . والعبارة الأخيرة : وقد يكون .. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به النقصان . وقال ابن عصفور – وهو من المانعين –: « وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبيِّن على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك عندي على أنْ يُحذف المخبر عنه ، ويُحذف بحذفه الخبر ، ثم يُقام ظرفٌ أو مجرور – إن كان في الكلام – مُقام المحذوف ، فتقول على هذا : كن في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع » . انظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقًا ، وأنت تريد الماضيَ ؛ لأنه في معنى : أنْ كانَ زيد منطلقًا . ولولا [٢٣٥] هذا لَمَا صَحَّ أنْ يُقال : كائن ولا كَوْن ؛ لأن « كان » مجرَّدةٌ من الحدث . ومعنى التَّجْرِيدِ أنها لم يُؤْتَ بها للدلالة عليه ؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها ، وإنَّما جِيء بها ؛ للدلالة على الزمان[1] .

قال : « **وتَقُولُ : زَيْدٌ كانَ أَبُوه مُنْطَلِقًا** »[2] .

اعلم أنك إذا قلتَ : كان زيد أبوه منطلق ، فـ« زيد » اسم « كان » ، و« أبوه » رفع بالابتداء ، و« منطلق » خبره ، والجملةُ خبر « كان » . فإن قَدَّمْتَ « زيدًا » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضميرٌ يعود إليه ، ويكون اسمًا لـ« كان » ، وتكون الجملة خبرًا لـ« كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائدًا إلى الضمير الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائدًا إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيدًا » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و« منطلقًا » خبر « كان » ، وتكون الجملة خبرًا للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائدًا إلى « زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

---

(١) عزا أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بَرْهان والأستاذ أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه (انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو حيان) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحَّح ابن عصفور القول بأنها تدل على الحدث والزمان معًا . ونحوُ ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال : « لِيُعْلَمْ أنَّ سبب تسميتها نواقص إنَّما هو عدم اكتفائها بمرفوع » . انظر : الارتشاف ٢/ ٧٥، وشرح الجمل ١/ ٣٨٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨- ٣٤١.

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/ ٤١٠ ، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٦ .

ولك في هذا وجهٌ ثالث ، وهو أن تَجعلَ في « كان » ضميرَ الأمر والشأن[1] .

ثم أتى بالحديث المَرْوِيّ : « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حَتّى يَكُونَ أَبَواه هُما اللَّذانِ يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه** »[2] .

---

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه العكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة : « ولك في هذا وجه ثالث » : أجازه السيرافي . وقال ابن بزيزة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن مقتضى كلام سيبويه » .
وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و« زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن « كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمسند إليه .
انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (١/ ٤١٠) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها محقق شرح العكبري (٢/ ٤٧٧) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان / اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُعَبِّرَ عنه لسانه » ، و« حتى يعرب عنه لسانه » . انظر الحديث مثلًا في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يُصَلّى عليه (٧٩) - حديث رقم ١٣٥٨، ١٣٥٩، ومسلم في مواطن أيضًا ، منها : كتاب القدر (٤٦) - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .
والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بزيزة عن أبي ذر الخشني قوله : « لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعَلَّق : « وسيبويه لم يَسُقْه حديثًا في هذا الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحّ أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحّ أنه أسنده حديثًا فلعله رواه من طريق حَمّاد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .
وأقول : سيبويه لم يَسُق الحديث في كتابه إلا في هذا الموطن . وحماد هو حماد بن سلمة بن دينار . وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١/ ٢١٥) ، وذكره في البسيط (٢/ ٧٠١) بعد أن قال : وفي الخبر .
والنحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح العكبري ٢/ ٤٧٧، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥١٤، والإرشاد ١٥٧، والمغني ١/ ١٧٠، و٢/ ٦٤٦، ٦٨٨، ونتائج التحصيل . ج ١، مج ٢/ ٦٦٤. ويبدو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =

«يولد» في موضع الصفة لـ«مولود»، والخبر «على الفطرة»، وكان الكلام – والله أعلم –: كُلُّ مولود على الفطرة، و«يولد» صفةٌ مؤكِّدة، كما قال – سبحانه –: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾[1]، وكما قال – تعالى –: ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[2]. و«حتى» متعلقة بقوله: «على الفطرة»؛ لِنِيابَتِهِ مَناب «مستقر» وما أَشْبَهَهُ.

ولا يكون الخبر «يولد»، وتكون «حتى» متعلقة بـ«يولد»؛ لأنه يصير المعنى: يولد حتى يكون. وهذا لا يمكن، وهو أن يَبْقَى على تلك الصفة من الولادة إلى أنْ يهوِّدَه أبواه، إلا أن تُقَدَّرَ محذوفًا، وهو: ويبقى على ذلك حتى يكونَ أبواه[3]. وهذا تكلُّفٌ لا يُحْتاج إليه مع ما ذكرتُه.

فإن قلتَ: أجعل «على الفطرة» يتعلَّق بمحذوف، ويكون حالًا، و«حتى» متعلقة بقوله «على الفطرة».

قلتُ: إذا جعلت «على الفطرة» حالًا، فلابد أن يكون العامل في هذه الحال «يولد»، وتكون الحال وما يتعلق بها قيدًا للولادة، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك، فلم يبق إلا ماذكرتُه أولًا من أن يكون «يولد» صفةً

=كتب النحويين، حتى إن العكبري – وهو نحوي – واستشهد به بلفظ سيبويه في شرح الإيضاح – قد أورده في كتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي» (١٣٣) بلفظ: «حتى يعرب عنه لسانه».

(١) الأنعام ٣٨.

(٢) النحل ٥١. وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠). وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥).

(٣) نسب ابن بزيزة إجازة هذا إلى «بعضهم»، ثم قال: «وضعَّفه بعضهم، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية». (غاية الأمل ٢/٤٠٠). وانظر أيضًا: المغني ١/١٧٠ و٢/٦٨٨.

مؤكِّدة، و«على الفطرة» خبرًا[1] لـ«كل»، و«حتى» متعلِّقة بالمجرور. والله أعلم.

ثم قال: «**وَهُما اللَّذَيْنِ**»[2].

من نصب «اللذين»، فليس في الحديث إلا إعرابٌ واحد، وهو: أن يكون «أبوا» اسمًا لـ«يكون»، و«هما» فصلٌ أو بَدَلٌ من «الأبوين»، و«اللذين» خَبَرُ «يكون»[3].

فإن رفعت «اللَّذَيْن» يوجدْ فيه وجوهٌ:

فمنها: أن يكون «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، و«اللذان» خبر، والجملة خبر «يكون».

ومنها: [٢٣٦] أن يكون في «يكون» ضمير يعود إلى «كل»، ويكون «أبواه»، مبتدأ، و«هما» فصل أو بدل من «أبواه» أو مبتدأ ثان: فإن جعلت «هما» فصلًا، أو بدلًا، كان «اللذان» خبرَ «أبويه»، وإن جعلت «هما» مبتدأً ثانيًا، فيكون «اللذان» خبرًا لـ«هما»، والجملة خبرًا لأبوين، والجملة كلُّها خبر لـ«يكون». وكذلك إذا جعلْتَ في «يكون» ضمير الأمرِ والشأن[4]، يَتَوَجَّه في «هما» الأَوْجُهُ الثلاثة، على حسب ما ذكرته.

---

(١) في المخطوطة: خبرٌ، بالرفع.

(٢) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ١/٤١٠. وفي شرح العكبري (٢/٤٧٧): واللذين.

(٣) ذكر هذا الإعراب سيبويه (٢/٣٩٤).

(٤) زاد الكيشي وجهًا آخر، لم يذكره المؤلف، ولا العكبري، ولا الجرجاني، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» وما بعدها منصوبٌ على الحال من الضمير في «يكون»، وواو الحال محذوفةٌ. انظر: الإرشاد ١٥٧.

ثم أتى[1] ببيت حبيب[2] :

مَنْ كَانَ مَرْعَـــى عَزْمِهِ وهُمُومِـهِ   روض الأَمَانِـــيِ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا[3]

يجوز في « روض » الرفعُ والنصب :

فإذا رَفَعْتَ ، كان « مرعى » مبتدأ ، و « روض » خبرًا[4] ، والجملة خبر « كان » ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إلى « مَنْ » .

وإن نصبت « روضًا » كان « مرعى » اسم « كان » ، و « روض » خبرًا[5] ، والجملة خبرَ « مَنْ »[6] .

وكأنه [أتى][7] ببيت حبيب ، وإن لم يكن مما يُسْتَشْهد به ؛ لأن النحويين

---

(١) الضمير لأبي علي . وانظر البيت في : الإيضاح ١٠٢ ، والمقتصد ١/ ٤١١، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٨.

(٢) حبيب بن أوس ، أبو تمام الطائي ، أوحد عصره في ديباجة لفظه ، ونصاعة شعره ، وحسن أسلوبه . أخباره كثيرة . وله « ديوان الحماسة » . قَدّمه المعتصم على شعراء وقته . توفي ٢٣١هـ. انظر : طبقات ابن المعتز ٢٨٧، ووفيات الأعيان ٢/ ١١، والأعلام ٢/ ١٦٥.

(٣) من الكامل ، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن حُوَيّ السَّكْسَكي . والبيت في : الديوان ٢١٦، وشرحه للتبريزي ٣/ ٦٧، وشروح السقط ١٣٩٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٥. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٠٣.

(٤) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا . وذكر في البسيط (٢/٧٠٤) وجهًا آخر لرفع « روض » ، هو عكس الوجه المذكور هنا ، كما ذكر ثمة وجهًا ثالثًا للرفع ، وهو : أن يكون « روض » اسم « كان » ، و« مرعى » خبرًا مقدّمًا ، والجملة خبر « من » ، والضمير الرابط لجملة الخبر : الهاء في « عزمه » .

(٥) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا .

(٦) والضمير العائد على « مَنْ » الهاء في « عزمه » . و« مَنْ » شرطٌ ، خبرُه جملة « كان مرعى ...» وهي جملة الشرط . وأبطل في البسيط (٢/٧٠٤) كون « لم يزل مهزولا » خبر « مَنْ » لأن المبتدأ إذا كان شرطًا لا يكون خبره إلا جملة الشرط ، كما أبطل قول من قال : إنَّ الخبر جملة الشرط والجزاء لأنهما لا يكونان إلا جملتين .

(٧) زيادة لتستقيم العبارة . ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ .

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم ؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية ، فرأى أن يأتيَ بهذا البيت عوضًا عن مثال من عنده ؛ استحسانًا لمعناه ولفظه[1] وكأنه قال : لو قلت : من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا ، لجاز لك في « بطنه » الرفعُ والنصب .

ثم قال : « **وتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَخُوكَ ، ومَنْ كَانَ أَخَاكَ** »[2] .

اعلم أنه إذا تقدَّم اسمُ « كان » عليها ارتفعَ بالابتداء . وقد يكون التقديمُ اختيارًا أو اضطرارًا . فمثال التقديم اختيارًا قولك : زيد كان قائمًا ، ومثاله اضطرارًا أنْ يَتَضَمَّنَ الاسمُ ما يُوجب تقديمَه ، وهو الاستفهام والشرط ، فتقول : أيُّهم كان قائمًا ؟ وأيُّهم كان أخاك أكرمته ؟ فالاسم في هذا كلِّه مرتفعٌ بالابتداء ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إليه ، وهو اسم « كان » ، والجملة كلُّها خَبَرُ المبتدأ[3] .

---

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة ، لا في الإعراب . ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (١/٢٤) ، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراده بيت أبي تمام ، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب . ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذارًا آخر ، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريبًا ، فأُلحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود . فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنه فبعيدٌ . وهو اعتذار وجيه . وقيل : إن أبا علي لم يَسُق البيت للاحتجاج ، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك . وقيل : إنما ذكره لأن عَضُد الدولة كان معجبًا بهذه القصيدة ، والبيت من أحسنها . ونقل القيسي اعتذارًا بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم . انظر : المقتصد ١/ ٤١٢، ٤١٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٦، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) الإيضاح (١٠٣) ، والمقتصد (١/٤١٨) : من كان أخاك ، ومن كان أخوك . وفي شرح العكبري (٢/٤٨٣) ، كما في المخطوطة .

(٣) يجوز في المثال الثاني : « أيهم كان أخاك أكرمته » رفع « أخوك » على أنه اسم « كان » ونصب « أيهم » خبرها . ولا يجوز ذلك في المثال الأول ؛ لأن « قائمًا » نكرة فلا يكون اسمًا لـ « كان » .

إلا في الشعر ؛ قد يأتي مثلُ هذا في الكلام ؛ لأنَّ النكرةَ هنا مُخَصَّصَةٌ[1] ، كما جاء : إن خيرًا منك زيدٌ .

وأما تصحيح الوزن فلا يُتَصَوَّرُ إلا في المنقوص . وأما غير المنقوص فلا يُتَصَوَّر فيه ذلك ؛ ألا ترى أن الرفع والنصب والخفض لا فَرْقَ بينها في الوزن ، والمنقوص هو الذي يَتَغَيَّر في الرفع والنصب تغيُّرًا يتغير به الوزنُ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قاضيًا ، ونصبتَ « قاضيًا » ، كان بعد الضاد متحركٌ وساكن . فإذا نصبت « زيدًا » ، ورفعت « قاضيًا » لم يكن بعد الضاد إلا ساكنٌ فقد نقص متحرِّكٌ ، والشِّعْر قد ينكسر بمثل هذا .

وفي رفع النكرة ونصب المعرفة عند الضرورة طريقان :

أحدهما : أنَّ الاسمَ في هذا الباب شبيهٌ بالفاعل والخبرَ شبيه بالمفعول . والعرب إذا اضطُرت نصبت الفاعل ورفعت المفعول ، قال :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَــتْ ... نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[2]

و« السوآت » هي التي تبلغ « هجر » ، وهذا عندهم من المقلوب .

ونظيرُ هذا كلِّه قولُ العرب : « أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي »[3] ، وإنما المعنى : أدخلت رأسي في القلنسوة . فلمّا فُهِم المعنى ، وعُلم أن الرأس هو الذي

---

(١) يريد أن « منك » جاءت نعتًا لـ « موقف » فتخصصت . والنكرة إذا تخصصت جاز وقوعها مبتدأ في الكلام ، بله في الشعر . وزاد العكبري : « وجَوَّز ذلك أن المعنى مفهومٌ ، وأن الموقف والوداع مصدران . وتنكير الجنس قريبٌ من تعريفه » . شرح الإيضاح ٢/٤٦٨، ٤٦٩.

(٢) تقدم غير مرة (ص ٥٧٥ ، ٦١٤) والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) تقدَّم غير مرة (ص ٥٣٦ ، ٥٧٧) .

يدخل في القلنسوة قُلب ، فقيل : أدخلت القلنسوة في رأسي . فكذلك هذا ، لما فُهِمَ أَنَّ « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » لم يُبالِ بالإعراب ، وجعل إعراب الفاعل في المفعول ، وإعرابَ المفعول في الفاعل . وهذا كله اتِّساعٌ في اللفظ ، والمعنى مع هذا القلب على حسب ما كان بغير قَلْبٍ . فكذلك رَفَعَت العربُ النَّكرةَ ، ونصبت المعرفةَ ، وإن كان المعرفةُ هو المبتدأ ، والنكرةُ الخبر .

الثاني : أنه لما كان الخبرُ والمُخْبَرُ عنه شيئًا واحدًا ، فإذا قلت : كان زيد قائمًا ، فـ « زيد » هو « القائم » ، و« القائم » هو « زيد » = صار إخبارُك بـ « زيد » عن « القائم » كإخبارك بـ « القائم » عن « زيد » ، فجاز أن يُعْدَلَ [٢٣٢] عن أحدهما إلى الآخَرِ للضرورة . ولا يكون هذا في الفاعل حين يُنْصَب ، ولا في المفعول حين يُرْفَع ؛ لأنهما شيئان ، وجَعْلُ أحدِهما فاعلًا يُعْطِي من المعنى غَيْرَ ما يعطيه الآخر ، فلا يُقال في هذا إلا القلبُ خاصة . واللَّه أعلم .

قال : « **فإذا اجتَمَعَ مَعْرِفَتانِ كانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أَيَّهما شِئْتَ الاسْمَ** »[1] .

اعلم أنَّ المعرفتين يجوز أنْ يُخْبَر بإحداهما عن الأخرى[2] . فمن

---

(١) الإيضاح ٩٩ . وفي المقتصد (٤٠٣/١) : « وإذا » ، « مُعَرَّفان » .

(٢) قال في الملخص (٢١٢/١) : وجعلُ الأعرف اسمًا أعرف . وفي هذا خلاف . وكذلك إن كان أحدهما « أن والفعل » ، فجعل الاسم « أن والفعل » أحسن . اهـ . وظاهر كلام سيبويه وأبي علي والزجاجي أن المتكلم بالخيار . وإلى هذا ذهب المتقدمون . وممن ذهب من المتأخرين إلى ذلك : ابن مضاء وابن طاهر والشلوبين في إقرائه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير . وتأوَّل النحويون كلام سيبويه وأبي علي ، فقالوا : إذا كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهةً به فالخبر ما تريد إثباته . وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها والمخاطَبُ يعرفها ، والنسبةُ مجهولةٌ جَعَلْتَ أَيَّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، إلا إن كان أحدهما « أنْ » أو « أنَّ » المصدريتين فالاختيار جعلهما الاسم . وإن لم يَسْتويا في رتبة التعريف جُعل الأعرف منهما الاسم . وقال بعض =

مسائلهما : ما يكون المعنى فيها واحدًا . ومنها ما يكون بمعنَيَيْنِ .

فما يكون المعنى فيه واحدًا قولهم : كان زيد هذا ، وكان هذا زيدًا[1] .

وما يختلف المعنى[2] قولُهم : كان زيدٌ عمرًا ، إذا أردتَ أن تُشَبِّهَ زيدًا بعمرو . وكذلك : كان عمرو زيدًا ، إذا أردْتَ أن تُشَبِّهَ عمرًا بزيد .

وأما قولُ العرب : كان زيدٌ صديقي ، وكان صديقي زيدًا[3] ، فاختلف النحويُّون في هذا[4] :

فمنهم من قال : المعنى واحدٌ ، وأجراه مُجْرَى : كان هذا زيدًا ، وكان زيدٌ هذا .

= النحويين : إذا كان أحد الاسمين أعَمَّ من الآخر فالأعم هو الخبر . وزعم ابن الطراوة أنَّ الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم . وانظر مزيدًا من التفصيل في : الارتشاف ٢/٨٩ وما بعدها ، والهمع ٢/ ٩٣- ٩٥. وانظر أيضًا : البسيط ٢/٧١٤ وما بعدها .

(١) المختار عند المؤلف جعلُ الأعرف هو الاسم . انظر : البسيط ٢/ ٧١٤، ٧١٥.

(٢) نَصّ المؤلف في البسيط (٢/٧١٥) على أنه إذا اختلف المعنى فلست بالخيار ، لأن المعنى يتغيَّر .

(٣) يمنع بعض النحويين هذا التركيب ، لأن « صديق » عندهم أعمُّ من « زيد » فيجب أن يكون الخبر . (انظر : ح التالية) . وواضح من كلام المؤلف أنه يجيز التركيب إلا أن له عنده معنى قصر ما في المقدَّم من صفة على المؤخَّر - الخبر .

وأقول : إن منع هذا التركيب لا معنى له ، فاللغة واسعة ، وفي اختلاف المعنى الذى أشار إليه المؤلف ما يتوافق مع روح اللغة وبلاغتها وتصرُّفها .

(٤) ذكر ابن السيد أن رجلًا من أهل الأدب - يريد ابن الصائغ - أخبره أن قومًا من نحويِّي سَرَقُسْطَة اختلفوا في قول كُثَيِّر :

عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجال ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطى شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرُ

فقال بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، و« شر النساء » خبره . وقال بعضهم : يجوز أن يكون « شر النساء » هو المبتدأ ، و« البحاتر » خبره . وقد أنكر ابن الصائغ ما أجازوه . وقال ابن السيد له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قالوه جائز غير ممتنع . وقد حكى ابن السيد الخلاف وما رآه بأدلته في « المسائل والأجوبة » ٨٨، ونقل السيوطي المسألة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧١- ١٧٩. وانظر : الارتشاف ٢/ ٩٠.

ومنهم من قال : المعنيان مختلفان[1] ، فقال : كان زيد صديقي ، يعطي أنَّ « زيدًا » له هذه الصفة ، وليس في اللفظ تعرُّض لِنَفْيِها عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره . وإذا قلتَ : كان صديقي زيدًا ، يعطي أنْ لا صديقَ لك إلا زيد ، بظاهر الكلام[2] . وهذا عندي هو الأظهر . واللّه أعلم ، وقد تَقَدَّم الكلامُ في هذا[3] .

وكذلك إذا كان معك نكرتان ، فتُقيم أيهما شئت ، إذا كان في ذلك فائدة ، ولم يكن في الكلام إحالةٌ وإخلالٌ . ومثل ذلك قولُ العرب : ما كان أحدٌ مثلَك ، وما كان أحدٌ خيرًا منك[4] . فإذا قلت : ما كان مثلُك أحدًا ، كان محالًا من الكلام ، إلا أن تُريد الاتِّساع . ووجه الإحالة أنك إذا قلتَ : ما كان مثلُك أحدًا ، برفع « مثل » ، فقد أثبتَّ له مماثلًا ؛ لأنك إنما تُخْبِرُ عن حقيقة متصوَّرة ثابتة ، فكيف تُثْبِتُ له مماثلًا ، وتنفي أن يكون من الأحدين؟ هذا مُحالٌ ، إلا أن تُحَقِّر شأنَه ، فتقول : ليس أمثالُه من الناس ، إنما أمثالُه من البهائم . وقال أبو القاسم - رحمه اللّه -: إن هذا يقال على جهة التعظيم[5] . وحَمَلَه على ذلك أن « أحدًا » عنده بمنزلة « إنسان » ، فإذا قال : ما كان المماثل له إنسانًا ، فقد

---

(١) في المخطوطة : « المعنيين مختلفين » وهو خطأ إعرابًا ، فالجملة محكية .

(٢) وقال في البسيط (٢/٧١٥) : « لأن المقصود هو الإخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلًا قال لك : أعلم أن لك صاحبًا خاصًّا فعَيِّنْه لي ، فقلت : صاحبي زيد » .

(٣) انظر : ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) عرض سيبويه للقولين في « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة » ، وقال (٥٤/١) : « وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تُعلمه مثل هذا » . وانظر أيضًا : البسيط ٢/٧٢٥ وما بعدها .

(٥) لفظه : « إلا أنْ يُراد به - يريد : ما كان مثلُك أحدًا - المَثَلُ على التعظيم لشأنه أو الوَضْعِ منه » . انظر : الجمل ٤٧، والبسيط ٢/٧٢٨.

نفى عَمَّنْ يُشْبِهه الإنسانيةَ ، وبَقِي محتملًا لأن[1] يكونَ ما هو أعلى من الإنسان أو أحطَّ منه . و « أحد » عند غيره بمعنى « عاقل » ، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أحطَّ منهم ؛ إذ لا يوجد في العالم أرفعُ من العقلاء .

وهذان الإطلاقـان عندي صحيحان ؛ يوجد « أحد » بمنزلـة إنسان ، ويوجد « أحد » بمنزلة عاقل[2] . وعلى حَسَب هذا الإطلاق يكونُ المدح والذَّمُّ . والله أعلم . ولم يذكر سيبويه في هذه المسألة إلا الذَّمَّ[3] .

ثم قال : « **وكذلك قُرِئَ : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5]** .

لم يُقْرَأ في السبع إلا بنصب « الجواب »[6] . والذي قُرِئَ بالوجهين قوله -

---

(١) في المخطوطة : محتملًا إلا ..، وهو تحريف ، والعبارة مستقيمة بما أثبتُّ .

(٢) إذا كانت « أحد » بمنزلة « إنسان » احتملت المدح والذم . وإذا كانت بمنزلة « عاقل » تعيَّن الكلام على جهة الذم ، فلو قلت : ما أمثالك العقلاء ، لكان المعنى : أمثالك البهائم . وقال في البسيط : « فأما المدح فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وإنما أمثالك الملائكة ، كما قال الله - سبحانه -: ﴿ ما هذا بشرًا إنْ هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ .. وأما الذم فأن تقول : ما كان مثلك إنسانًا ، وأنت تريد : إنما أمثالُك الشياطينُ ، وأمثالك البهائم ، وأمثالك الجمادات ، على حسب ما تريد » . وقد أفاض المؤلف في المسألة والخلاف فيها في : البسيط ٢/ ٧٢٥- ٧٣١.

(٣) انظر : الكتاب ١/٥٥ .

(٤) النمل ٥٦ ، والعنكبوت ٢٤ ، ٢٩ . وانظر : الإيضاح ٩٩. وفي المقتصد (٤٠٣/١) ذكرت الآية مرة واحدة ، وبعدها عبارة : « بالرفع والنصب » . والعبارة أيضًا في الإيضاح زيادة من نسخة (ب) .

(٥) الأعراف ٨٢ . وأفردها المؤلف ، لأنها تختلف عن آيات النمل والعنكبوت بأن فيها ﴿ وما ﴾ ، وفيهن ﴿ فما ﴾ . وقال السمين : « والفاء هي الأصل في هذا الباب ، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته » . والقراءة فيها جميعًا ﴿ جواب ﴾ بالنصب في السبعة . وانظر : الدر المصون ٢٩٨/٣.

(٦) قرأ بالرفع : الحسن . ويكون ﴿ جواب ﴾ هو الاسم ، و﴿ أن قالوا ﴾ الخبر . والنصب أفصح ، لأن الأعرف ينبغي أن يكون هو الاسم . انظر : الإتحاف ٣٣١، والدر المصون ٥/ ٢٩٨.

سبحانه -: [٢٣٣] ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[1] ، قرئ بنصب « الفتنة » ورفعِها .

قال : « **ويَسْتَقِيمُ أَنْ تُقَدِّمَ الخبَرَ على الاسْمِ ، فَتقُولَ : كانَ أَخاكَ زَيْدٌ** »[2] .

اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال يتقدَّم[3] على أسمائها باتِّفاق[4] ما لم يكن هناك ما يُلْزِم التأخيرَ[5] . وقد يكون هناك ما يُلْزِم التوسيط[6] ، فتقول : ما كان زيدٌ إلا شاخصًا ، فلا يجوزُ تقديمُ الخبر هنا . وتقول : ما كان شاخصًا إلا زيدٌ ، فيلزم هنا التوسيط ؛ لأنَّهما معنيان : إذا قلت : ما كان زيد إلا شاخصًا ، فالمعنى أنه لم يَتَّصِفْ بصفة غير الشخوص . وإذا قلت : ما كان شاخصًا إلا زيد ، فالمعنى

---

(١) الأنعام ٢٣ . وانظر : ص ٧٤٩ ، وما عَلَّقته ثمة في ح ٤ . ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٩٥، ١٠٨٩).

(٢) الإيضاح ١٠٠ ، والمقتصد ٤٠٥/١ ، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٠.

(٣) في المخطوطة : تتقدم . وهو تصحيف ، إلا أن يكون أعاد الضمير على « خبر » ، على أنَّ المعنى أو المقصود « أخبار » .

(٤) إذا انصرفت « باتفاق » إلى البصريين فلا شيء في كلامه . أما إذا انصرفت إلى النحويين جميعًا ، فهناك شيء ، وذلك أن الكوفيين يمنعون نحو : « كان قائمًا زيد » . وأجازه الكسائي على أنَّ في « كان » ضمير الشأن ، و« قائمًا » خبر « كان » ، و« زيد » مرفوع بـ « قائم » . ومنع ابن معط توسيط خبر « مادام » . وقال ابن مالك : وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالفٌ للمقيس والمسموع . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والارتشاف ٢/ ٨٦، والهمع ٢/ ٨٧.

(٥) كما إذا كان الخبر مقصودًا بحصر ، وقد مَثَّل له . أو كان توسيطه يؤدي إلى اللبس ، نحو : كان فتاك مولاك ، أو صار عدوي صديقي ، أو كان الخبر مشتملًا على ضمير ما اشتمل عليه الاسم ، نحو : كان بعلُ هند حبيبها . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

(٦) كما إذا كان الاسم مقصودًا بحصر ، وقد مَثّل له . أو اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر ، نحو : كان شريكَ هند أخوها ، إذ لو تقدَّم الاسم لعاد الضمير على مُفسِّرٍ مؤخَّرٍ لفظًا ورتبة . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٠.

أنه لم يتصف بالشخوص إلا زيدٌ ، من غير أن تتعرَّض لإثبات صفةٍ أخرى لـ« زيد » أو نَفْيها . وكذلك تقول : ليس زيد إلا شاخصًا ، وليس شاخصًا إلا زيد ، بالمَعْنَيَيْنِ المذكورين[1] .

وكذلك تَقَدُّم أخبارها عليها جائز فيها كلِّها ، ما لم يَمْنَعْ مانعٌ من ذلك .

والمانع في « مادام » لازمٌ ؛ لأن « ما » مع الفعل في تأويل المصدر ، فتقول : لا أكلمك مادمتَ جالسًا ، ولا تقول : لا أكلمك جالسًا مادمتَ ؛ لأن ما هو من صلة المصدر لا يتقدَّم على المصدر . وسيأتي هذا في المصدر مكمَّلًا[2] ، إن شاء الله .

وأما « مازال » وأخواتُها ، فلا تتقدَّمُ أخبارُها عليها[3] ؛ لأن « ما » فيها نافية ، و« ما » النافيةُ من حروفِ الصُّدور ، فلا تقول : قائمًا مازال زيدٌ ، كما لا تقول : قائما ما كان زيد . وتقول[4] : لا يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » ليست من حروف الصدور[5] ؛ ألا ترى أنك تقول : لا يضرب زيدٌ

---

(١) توسيط خبر « ليس » فيه خلاف أيضًا . قال أبو حيان : ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست صحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه ، تشبيهًا بـ« ما » . انظر : الارتشاف ٢/ ٨٦، وأيضًا شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والهمع ٢/ ٨٨.

(٢) يريد : « باب المصادر التي أعملت عمل الفعل » . انظر : ص ١٠٦٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين والفراء . وأجاز الكوفيون وابن كيسان التقديم . وحجج كلٍّ في : الإنصاف ١/ ١٥٥- ١٦٠ (المسألة ١٧) ، وأسرار العربية ١٣٩، واللباب ١/ ١٦٧- ١٦٩، والتبيين ٣٠٢- ٣٠٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩. وانظر أيضًا : التوطئة ٢٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والبسيط ٢/ ٦٧٤- ٦٧٧.

(٤) في المخطوطة : ولا تقول . وفي أعلى « لا » شَطْبٌ . وعلى يمينها « صح » صغيرة . ويبدو أن الناسخ اختلط عليه الأمر . والصحيح حذفها كما فعلت .

(٥) هذا مذهب الجمهور . ويرى الفراء أن اقتران « زال » بأي حرف من حروف النفي يجعل تقدم الخبر ممنوعًا ، في حين يرى ابن كيسان جواز التقديم مطلقًا ، اقترنت « زال » بـ« ما » أو غيرها من حروف النفي . وفي المسألة تفصيل ، انظره في : الارتشاف ٢/ ٨٧.

عمرًا ، وتقول : عمرًا لا يضرب زيدٌ . فإن قلتَ : واللّٰه لا يزال زيد عالمًا ، فلا تقول : واللّٰه عالمًا لا يزال زيد ؛ لأن « لا » إذا كانت جواب القسم فهي حرفُ صدر . وكذلك تقول : لن يزال زيد عالمًا ، وعالمًا لن يزال زيد . وكذلك تقول : لم يَزَلْ زيد عالمًا ، وعالمًا لم يَزَلْ زيد . وكذلك تقول : ما برح زيد عالمًا ، ولا تقول : عالمًا ما برح زيد . وكذلك تقول : عالما لا يَبرح زيد ، وما أشبه ذلك .

وقد تطرأ طوارئُ تُلْزِمُ تقديمَ الخبرِ ، وذلك : أَيّهم كان زيدٌ ؟ ، وأيَّهم كان عمرو ؟ وتقول : « كان على التمرة مثلُها زُبْدًا »[1] ، و« على التمرة كان مثلها زُبْدًا » ، ولا تقول : كان مثلها زبدًا على التمرة ؛ لأن الضمير لا يتَقَدَّمُ لفظًا ومرتبةً .

ثم جاء بقوله - عز وجل -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2] ، وقال - تعالى -: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[3] .

« أن مع الفعل » بتأويل المصدر ، وهو اسم « كان » ، و﴿عجبًا﴾ خبر « كان »[4] ، و﴿عجبًا﴾ هنا بمعنى « مُعْجِب » ، والتقدير - واللّٰه أعلم -: أكان للناس ذا عجب إيحاؤنا . و« ذو عجب » بمعنى « معجِب » ، والتقدير : أكان للناس معجِبًا أن أوحينا ؟ .

---

(١) من الأمثلة النحوية السيَّارة ، أورده المؤلف في : البسيط ١/ ٥٨٨، وهو في : اللباب ١/ ٢٩٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٥٧، ٧٧٣، وغاية الأمل ١/ ١٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٢.

(٢) الروم ٤٧ .

(٣) يونس ٢ . وانظر الآية وسابقتها في : الإيضاح ١٠٠، ١٠١، والمقتصد ١/ ٤٥٠.

(٤) كذا أعرب الفراء في معانيه (١/ ٤٥٧) ، وقال : « وكذلك أكثر ما جاء في القرآن إذا كانت « أن » ومعها فعل ... ولو جعلوا « أن » منصوبة ، ورفعوا الفعل كان صوابًا » . وانظر : كشف المشكلات ١/ ٥٣٠.

ثم قال: «وهـكذا خَبَرُ «لَيسَ» في قَوْلِ المُتَقَدِّمِيـنَ مِنَ الْبَصْرِيِّيـنَ»[1].

يريد بقوله «المتقدمين»: سيبويه، وأبا عمرو، وغيرَهم[2]. ولا أَعْرِفُ من خالف في تَقَدُّم خبر «ليس» عليها إلا المبرد[3]، حُكي عنه أنه مَنَعَ أن تقول: قائمًا ليس زيد، وقال: «ليس» فعل غَيْرُ متصرف، فلمَّا لم يَتَصَرَّفْ فِي [٢٣٤]

---

(١) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ٤٠٧/١.

(٢) ما نسبه المؤلف لسيبويه ليس مُسَلَّمًا، فقد نفى الجرجاني أن يكون له في ذلك نصٌّ. وزعم بعضهم، ومنهم ابن يعيش، أن مذهبه منع تقديم خبر «ليس» عليها. وقال الأنباري: «وليس بصحيح. والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ».

وأقول: راجعت فهارس هارون وعضيمة، فلم أقف على نص، وعليه فإني أميل إلى ما ذهب إليه الجرجاني والأنباري. ويقوّي هذا أن معظم النحويين لم يثبتوه له (المقتصد ١/ ٤٠٩، وابن يعيش ٧/ ١١٤، والإنصاف ١/ ١٦٠). ونسب أبو علي في الحلبيات (٢٨٠) الجواز إلى أبي الحسن، والمنع إلى الكوفيين والمبرد. ونسب ابن جني في الخصائص (١٨٧/١) الجواز إلى «سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا. والكوفيون أيضًا معنا». ونسب الأنباري في الإنصاف (٧٣/١) المنع إلى الكوفيين والمبرد، والجواز إلى البصريين. ونسب أبو حيان في الارتشاف (٨٧/٢) المنع إلى جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين، والجواز إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبي علي، وقال: «واختاره ابن عصفور، ورُوي أيضًا عن السيرافي».

وأقول: رجعت إلى الحلبيات فلم أجد أبا علي يمنع، بل اقتصر على ذكر الخلاف، واستدلَّ للمذهبين، ولم يقطع برأي. ومن عجب أن محقق شرح الإيضاح للعكبري تابع ما ذكره القدماء من نسبة المنع لأبي علي في الحلبيات، وعزا إلى ص ٢٢٤ من (ط. هنداوي)، وليس في الصفحة ولا غيرها من الحلبيات مَنْعٌ. ولعل المنع في كتب أخر، قال العكبري: «وقد خالف - أبو علي - ذلك - الجواز - في كتب أخر». وزد على ما ذكرته من المصادر في تضاعيف هذه الحاشية وسالفتها: اللباب ١/ ١٦٨، ١٦٩، والهمع ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٣) كيف؟ وأبو علي في بعض كتبه يمنع. ونسب العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٤٧٣، ٤٧٤) المنع إلى «الآخرين» بعد أن نسب الجواز إلى «بعض النحويين البصريين». ويبدو لي أن المؤلف يتابع ابن جني. انظر: ح السالفة.

نفسه لم يُتَصَرَّفْ في معموله[1].

استدلَّ أبو علي على بطلان قوله بأمْرَيْنِ:

أحدهما: ما ذكره في هذا الكتاب، وهو أن تقديم الخبر على الاسم جائزٌ باتفاقٍ من النحويين، وتسليمٍ منه في ذلك. فكما يَتَقَدَّم الخبرُ على الاسم يتقدَّم الخبرُ عليها[2].

فإن قلتَ: فكيف يتقدم الخبر على الاسم أو عليها، وهي غير مُتَصَرِّفَةٍ في نفسها، وما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يُتَصَرَّفُ في معمولِه؟

قلتُ: هي، وإن لم تَتَصَرَّفْ، فقد عُوِّضَ من تَصَرُّفِها تقييدُ خبرها بالزمان، فقالوا: ليس زيدٌ قائمًا أمس، وليس زيد قائمًا الآن، وليس زيد قائمًا غدًا. ولو تَصَرَّفَتْ لم تدلَّ إلا على الأزمنة، فأغنى تقييدُ خبرها بالأزمنة عن ذلك. فلَمَّا كان فيها ما يقوم مقام التصرُّف، صارت كأنها مُتَصَرِّفَة، وما يَتصرف في نفسه يُتصرف في معموله.

الثاني: أنه نقل عن أبي علي أنه استَدَلَّ لجواز تقديم خبرها عليها بتقدُّم معمول خبرها عليها، قال اللَّه - سبحانه -: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

---

(١) للجرجاني رأي خاص، أخذه عن شيخه أبي الحسين، وعَدَّه النِّهاية في السَّداد، مفاده أن «ليس» أضعف تصرُّفًا من «كان» وأقوى أمرًا من «ما». لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فقويت عن «ما» بتقديم خبرها على اسمها، وضعفت عن «كان» بعدم جواز تقديم خبرها عليها. انظر: المقتصد ١/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) انظر: الإيضاح ١٠١. وقال المؤلف في البسيط (٦٧٨/٢): «فجاز لذلك - لما فيها من بعض التصرف - تقدُّمُ الخبر على الاسم، فبذلك أيضًا يجوز تَقَدُّم الخبر، ولا يَقْدِرُ أبو العباس أن يُنْكِر تَقَدُّمَ الخبر على الاسم، لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق».

عَنۡهُمۡ﴾[1] ، فـ﴿يوم﴾ ظرفٌ متعلّق بـ﴿مصروفًا﴾ ، و﴿مصروفًا﴾ خبر ﴿ليس﴾ . ولا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يجوز أنْ يتقدم الشيء ، إلا ما شَذَّ من تقدم معمول خبر « إنَّ » على اسمها ، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، قالوا : إنَّ في الدار زيدًا جالسٌ ، وإن أمامك عمرًا قائمٌ[2] ، وما أشبه ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في « باب إنَّ »[3] إنْ شاء اللّه .

والشذوذ خروجٌ عن القياس ، فحيثما سُمع قُصر ، ويَبْقَى في غيره على ما يقتضيه القياس ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : في الدار إنَّ زيدًا قائم ، وتقيسه على : إن في الدار زيدًا قائم . فإذا لم يَجُزْ أن يقاس بعض أحوال « إنَّ » على بَعْضِها ، فكيف يُقاس غيرُها عليها ؟

مسـألة

هذه الأفعال لاتُبْنَى للمفعول ؛ لأنها إن بُنِيَتْ للمفعول ، لزم حذف الفاعل

---

(١) هود ٨ . والآية ليست حجة عند ابن مالك ، إذ له عليها ثلاثة أجوبة : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، وأن يكون « يوم » منصوبًا بفعل مضمر ، و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، وأن يكون « يوم » مبتدأ ، لكنه مبنيٌّ لإضافته إلى الجملة . (انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٤) . وذكر العكبري بأنه قد أجيب على الآية من وجهين : أحدهما : أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر ، والثاني : أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل . اللباب ١/ ١٦٩.

(٢) عَلَّله في البسيط (٢/٦٧٧) بأنه اتِّساع من العرب في الظروف والمجرورات . وأورد اعتراضًا على الآية المستشهد بها : « فإن قلت : فلا يقوم بالآية دليل على صحة تقدم خبر « ليس » على « ليس » ، لأن « يوم يأتيهم » ظرف . وقد يُتَّسع في الظروف والمجرور ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما ، فلعل هذا من الاتساع » . وأجاب : « القياس : البقاء مع الأصل ، ولا يُدَّعى الاتِّساع إلا بدليل ، ولا دليلَ قام هنا ، وإنما جاء الدليل في تقدُّم خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا » .

(٣) انظر : ص ٨٤٧ ، ٨٤٨ .

وإقامةُ المفعول مُقامه ، ولا يُحذف المبتدأ ، ويَبْقَى خَبَرُه إلا أن يكون على المبتدأ دليلٌ حتى كأنه موجودٌ ، فتقول : كان زيد قائمًا . ولا يجوزُ أن يُقال : كِينَ قائمٌ ، كما يُقال : بيع الفرس ؛ لأن « قائمًا » خَبَرُ المبتدأ ، فلا بُدَّ من ذكره ، وإذا ذُكر لم يجز شَغْلُ الفعل إلا به .

وكذلك الكلامُ في « أصبح » و« أضحى » و« أمسى » . وما بقي بعد ما ذكرتُ لا يجوزُ أن يُبْنَى شَيءٌ مما ذكرتُه للمفعول[1] ؛ لما ذكرتُه .

فعلى هذا لا يصحُّ أن يُقال : « مكون »[2] ؛ لأنه لا يُقال اسم المفعول إلا من الفعل المبنيّ له ، كما لا يُقال اسم الفاعل إلا من الفعل المبنيّ للفاعل .

ويقال : كان ويكون وكائن ؛ لأنَّ « كائنًا » في معنى « يكون » ، فإذا قلت : زيد كائن منطلقًا ، فمعناه : زيد يكون منطلقًا في ما يستقبل . واللّه أعلم . ويُراد بـ« يكون » و« كائن » استمرار الحال . وإلا فلا يكون لـ« كائن » هنا معنى .

---

(١) تبع المؤلف في ذلك أبا علي وجماعة ، وحجتهم أن ذلك يستلزم حذفَ المرفوع ، كما يُحذف الفاعل ، ويُقام مقامَه الخبرُ المنصوب ، كما يُقام المفعول . وهذا يؤدي إلى بقاء ما أصله الخبر بدون مبتدأ ، لا في اللفظ ، ولا في التقدير . ويرى فريق آخر ، ومنهم سيبويه (انظر : ح التالية) والفراء والسيرافي جواز بناء الأفعال الناقصة للمفعول . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥.

(٢) الكلمة مستخدمة ، استخدمها سيبويه ، في سياق يدل على أنه يريد بها النقصان ، قال (١/٤٦) : « وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهم ... فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول : ضارب ومضروب . وقد يكون لـ« كان » موضع آخر يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه » . اهـ بتصرف . والعبارة الأخيرة : وقد يكون .. إلخ تدل على أن ما سبق المقصود به النقصان . وقال ابن عصفور – وهو من المانعين –: « وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبيِّن على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك عندي على أنْ يُحذف المخبر عنه ، ويُحذف بحذفه الخبر ، ثم يُقام ظرفٌ أو مجرور – إن كان في الكلام – مُقام المحذوف ، فتقول على هذا : كن في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع » . انظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

وكذلك : أعجبني كون زيد منطلقًا ، وأنت تريد الماضيَ ؛ لأنه في معنى : أنْ كانَ زيد منطلقًا . ولولا [٢٣٥] هذا لَمَا صَحَّ أنْ يُقال : كائن ولا كَوْن ؛ لأن « كان » مجرَّدةٌ من الحدث . ومعنى التَّجْريدِ أنها لم يُؤْتَ بها للدلالة عليه ؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها ، وإنَّما جِيء بها ؛ للدلالة على الزمان[1] .

قال : « **وتَقولُ : زَيْدٌ كانَ أَبُوه مُنْطَلِقًا** »[2] .

اعلم أنك إذا قلتَ : كان زيد أبوه منطلق ، فـ« زيد » اسم « كان » ، و« أبوه » رفع بالابتداء ، و« منطلق » خبره ، والجملةُ خبر « كان » . فإن قَدَّمْتَ « زيدًا » صار مبتدأ ، وصار في مكانه ضميرٌ يعود إليه ، ويكون اسمًا لـ « كان » ، وتكون الجملة خبرًا لـ « كان » ، ويكون الضمير من « أبوه » عائدًا إلى الضمير الذي في « كان » ، ويكون الضمير الذي في « كان » عائدًا إلى « زيد » .

ويجوز أن تجعل « زيدًا » مبتدأ ، وأبوه اسم « كان » ، و« منطلقًا » خبر « كان » ، وتكون الجملة خبرًا للمبتدأ ، والضمير الذي في « أبوه » عائدًا إلى « زيد » ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق . وعلى الوجه الأول يكون الكلام قبل دخول « كان » : زيد هو أبوه منطلق .

---

(١) عزا أبو حيان هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني والجرجاني وابن بَرْهان والأستاذ أبي علي . وقال : هو ظاهر مذهب سيبويه (انظر : ح السالفة ، فقد يفهم منها عكس ما قاله أبو حيان) . ولأنها لا تدل على الحدث سميت « نواقص » . وصحَّح ابن عصفور القول بأنها تدل على الحدث والزمان معًا . ونحوُ ذلك قال أبو حيان . وأبطل ابن مالك دعوى الفريق الأول من عشرة أوجه ، ووصف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث بأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي ، وقال : « لِيُعْلَمْ أنَّ سبب تسميتها نواقص إنَّما هو عدم اكتفائها بمرفوع » . انظر : الارتشاف ٢/ ٧٥، وشرح الجمل ١/ ٣٨٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨- ٣٤١.

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ٤١٠/١ ، وشرح العكبري ٤٧٦/٢ .

ولك في هذا وجهٌ ثالث ، وهو أن تَجعلَ في « كان » ضميرَ الأمر والشأن[1] .

ثم أتى بالحديث المَرْويّ : « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حَتّى يَكُونَ أَبَواه هُما اللَّذانِ يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه** »[2] .

---

(١) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، ولا أشار إليه العكبري ولا الجرجاني . وفي المخطوطة فوق عبارة : « ولك في هذا وجه ثالث » : أجازه السيرافي . وقال ابن بزيزة : « وهو غير ممتنع ولا خارج عن مقتضى كلام سيبويه » .
وأقول : يحتمل وجه رابع ، هو أن تكون « كان » زائدة و« زيد » مبتدأ ، والجملة بعده خبر . ومعلوم أن « كان » تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي متوسطة بين أكثر من متلازمين ، منهما : المسند والمسند إليه .
انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) الإيضاح (١٠١) ، والمقتصد (٤١٠/١) : وينصرانه . وللحديث روايات وطرق كثيرة استقصاها محقق شرح العكبري (٤٧٧/٢) ، وليس في أي منها موطن الشاهد « حتى يكون أبواه هما اللذان / اللذين » . وما ورد في كتب الحديث : « حتى يُعَبِّر عنه لسانه » ، و« حتى يعرب عنه لسانه » . انظر الحديث مثلًا في : صحيح البخاري في مواطن متعددة ، منها : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يُصَلّى عليه (٧٩) - حديث رقم ١٣٥٨، ١٣٥٩، ومسلم في مواطن أيضًا ، منها : كتاب القدر (٤٦) - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨) ومالك في موطئه ، كتاب الجنائز (١٦) ، باب جامع الجنائز (١٦) حديث رقم (٥٢) .
والشك في رواية الحديث باللفظ الذي استشهد به المؤلف قديم . فقد نقل ابن بزيزة عن أبي ذر الخشني قوله : « لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه » وعَلَّق : « وسيبويه لم يَسُقْه حديثًا في هذا الباب ، فلعل الأستاذ أبا ذر أخذه من موضع آخر . وقد صَحّ أن سيبويه كان صاحب حديث . فإن صَحّ أنه أسنده حديثًا فلعله رواه من طريق حَمّاد أو غيره ممن كان يحمل عنه الحديث » .
وأقول : سيبويه لم يَسُق الحديث في كتابه إلا في هذا الموطن . وحماد هو حماد بن سلمة بن دينار . وقد استشهد أبو علي بلفظ سيبويه على أنه حديث . وكذا فعل المؤلف هنا ، وفي الملخص (١/ ٢١٥) ، وذكره في البسيط (٧٠١/٢) بعد أن قال : وفي الخبر .
والنحويون استشهدوا به بلفظ سيبويه . انظر : شرح العكبري ٢/ ٤٧٧، وغاية الأمل ٢/ ٣٩٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥١٤، والإرشاد ١٥٧، والمغني ١/ ١٧٠، و٢/ ٦٤٦، ٦٨٨، ونتائج التحصيل . ج ١، مج ٢/ ٦٦٤. ويبدو لي أن سيبويه فتح الباب ، فالرواية غير موجودة إلا في =

« يولد » في موضع الصفة لـ« مولود » ، والخبر « على الفطرة » ، وكان الكلام - والله أعلم -: كُلُّ مولود على الفطرة ، و« يولد » صفةٌ مؤكِّدة ، كما قال - سبحانه -: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾[1] ، وكما قال - تعالى -: ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[2] . و« حتى » متعلقة بقوله : « على الفطرة » ؛ لِنِيابَتِهِ مَناب « مستقر » وما أَشْبَهَهُ .

ولا يكون الخبر « يولد » ، وتكون « حتى » متعلقة بـ« يولد » ؛ لأنه يصير المعنى : يولد حتى يكون . وهذا لا يمكن ، وهو أن يَبْقَى على تلك الصفة من الولادة إلى أنْ يهوِّدَه أبواه ، إلا أن تُقَدَّرَ محذوفًا ، وهو : ويبقى على ذلك حتى يكونَ أبواه[3] . وهذا تكلُّفٌ لا يُحتاج إليه مع ما ذكرتُه .

فإن قلتَ : أجعل « على الفطرة » يتعلّق بمحذوف ، ويكون حالًا ، و« حتى » متعلقة بقوله « على الفطرة » .

قلتُ : إذا جعلت « على الفطرة » حالًا ، فلابد أن يكون العامل في هذه الحال « يولد » ، وتكون الحال وما يتعلق بها قيدًا للولادة ، فيكون فيه من الإحالة ما كان قبل ذلك ، فلم يبق إلا ماذكرتُه أولًا من أن يكون « يولد » صفةً

= كتب النحويين ، حتى إن العكبري - وهو نحوي - واستشهد به بلفظ سيبويه في شرح الإيضاح - قد أورده في كتابه الآخر « إعراب الحديث النبوي » (١٣٣) بلفظ : « حتى يعرب عنه لسانه » .

(١) الأنعام ٣٨ .

(٢) النحل ٥١ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١١٠) . وانظر ما علقته ثمة (ح ٤، ٥) .

(٣) نسب ابن بزيزة إجازة هذا إلى « بعضهم » ، ثم قال : « وضعَّفه بعضهم ، لأنه يلزم منه استمرار الولادة إلى تلك الغاية » . (غاية الأمل ٢/٤٠٠) . وانظر أيضًا : المغني ١/١٧٠ و٢/٦٨٨.

مؤكِّدة ، و« على الفطرة » خبرًا[1] لـ« كل » ، و« حتى » متعلّقة بالمجرور . والله أعلم .

ثم قال : « وَهُما اللَّذَيْنِ »[2] .

من نصب « اللذين » ، فليس في الحديث إلا إعرابٌ واحد ، وهو : أن يكون « أبوا » اسمًا لـ« يكون » ، و« هما » فصلٌ أو بَدَلٌ من « الأبوين » ، و« اللذين » خَبَرُ « يكون »[3] .

فإن رفعت « اللَّذَيْن » يوجدْ فيه وجوهٌ :

فمنها : أن يكون « أبواه » اسم « يكون » ، و« هما » مبتدأ ، و« اللذان » خبر ، والجملة خبر « يكون » .

ومنها : [٢٣٦] أن يكون في « يكون » ضمير يعود إلى « كل » ، ويكون « أبواه » ، مبتدأ ، و« هما » فصل أو بدل من « أبواه » أو مبتدأ ثان : فإن جعلت « هما » فصلًا ، أو بدلًا ، كان « اللذان » خبرَ « أبويه » ، وإن جعلت « هما » مبتدأ ثانيًا ، فيكون « اللذان » خبرًا لـ« هما » ، والجملة خبرًا لأبوين ، والجملة كلُّها خبر لـ« يكون » . وكذلك إذا جعلْتَ في « يكون » ضمير الأمرِ والشأن[4] ، يَتَوَجَّه في « هما » الأَوْجُهُ الثلاثة ، على حسب ما ذكرته .

---

(١) في المخطوطة : خبرٌ ، بالرفع .

(٢) الإيضاح ١٠١ ، والمقتصد ١/٤١٠ . وفي شرح العكبري (٢/٤٧٧) : واللذين .

(٣) ذكر هذا الإعراب سيبويه (٢/٣٩٤) .

(٤) زاد الكيشي وجهًا آخر ، لم يذكره المؤلف ، ولا العكبري ، ولا الجرجاني ، وهو أن تكون « يكون » تامة ، و« أبواه » وما بعدها منصوبٌ على الحال من الضمير في « يكون » ، وواو الحال محذوفةٌ ، انظر : الإرشاد ١٥٧.

ثم أتى[1] ببيت حبيب[2] :

مَنْ كَانَ مَرْعَـــى عَزْمِهِ وهُمُومِـهِ روض الأَمانِـــي لَم يَزَلْ مَهْزُولا[3]

يجوز في « روض » الرفعُ والنصب :

فإذا رَفَعْتَ ، كان « مرعى » مبتدأ ، و« روض » خبرًا[4] ، والجملة خبر « كان » ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إلى « مَنْ » .

وإن نصبت « روضًا » كان « مرعى » اسم « كان » ، و« روض » خبرًا[5] ، والجملة خبرَ « مَنْ »[6] .

وكأنه [أتى][7] ببيت حبيب ، وإن لم يكن مما يُسْتَشْهد به ؛ لأن النحويين

---

(١) الضمير لأبي علي . وانظر البيت في : الإيضاح ١٠٢ ، والمقتصد ١/ ٤١١، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٨ .

(٢) حبيب بن أوس ، أبو تمام الطائي ، أوحد عصره في ديباجة لفظه ، ونصاعة شعره ، وحسن أسلوبه . أخباره كثيرة . وله « ديوان الحماسة » . قَدّمه المعتصم على شعراء وقته . توفي ٢٣١هـ . انظر : طبقات ابن المعتز ٢٨٧، ووفيات الأعيان ٢/ ١١، والأعلام ٢/ ١٦٥.

(٣) من الكامل ، من قصيدة يمدح بها نوح بن عمرو بن حُوَيّ السَّكْسَكي . والبيت في : الديوان ٢١٦، وشرحه للتبريزي ٣/ ٦٧، وشروح السقط ١٣٩٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٥. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٠٣.

(٤) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا . وذكر في البسيط (٢/ ٧٠٤) وجهًا آخر لرفع « روض » ، هو عكس الوجه المذكور هنا ، كما ذكر ثمة وجهًا ثالثًا للرفع ، وهو : أن يكون « روض » اسم « كان » ، و« مرعى » خبرًا مقدَّمًا ، والجملة خبر « من » ، والضمير الرابط لجملة الخبر : الهاء في « عزمه » .

(٥) في المخطوطة : « خبر » بالرفع ، وهو خطأ إعرابًا .

(٦) والضمير العائد على « مَنْ » الهاء في « عزمه » . و« مَنْ » شرطٌ ، خبرُه جملة « كان مرعى ...» وهي جملة الشرط . وأبطل في البسيط (٢/ ٧٠٤) كون « لم يزل مهزولا » خبر « مَنْ » لأن المبتدأ إذا كان شرطًا لا يكون خبره إلا جملة الشرط ، كما أبطل قول من قال : إنَّ الخبر جملة الشرط والجزاء لأنهما لا يكونان إلا جملتين .

(٧) زيادة لتستقيم العبارة . ولعل هذه الكلمة أو نحوها سقطت من الناسخ .

لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم ؛ لبيان ما تقرّر عندهم من قوانين العربية ، فرأى أن يأتيَ بهذا البيت عوضًا عن مثال من عنده ؛ استحسانًا لمعناه ولفظه[1] وكأنه قال : لو قلت : من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا ، لجاز لك في « بطنه » الرفعُ والنصب .

ثم قال : « **وتَقُولُ : مَنْ كانَ أَخُوكَ ، ومَنْ كانَ أَخاكَ** »[2] .

اعلم أنه إذا تقدَّم اسمُ « كان » عليها ارتفعَ بالابتداء . وقد يكون التقديمُ اختيارًا أو اضطرارًا . فمثال التقديم اختيارًا قولك : زيد كان قائمًا ، ومثاله اضطرارًا أنْ يتضَمَّنَ الاسمُ ما يُوجب تقديمَه ، وهو الاستفهام والشرط ، فتقول : أيُّهم كان قائمًا ؟ وأيُّهم كان أخاك أكرمته ؟ فالاسم في هذا كلِّه مرتفعٌ بالابتداء ، وفي « كان » ضميرٌ يعود إليه ، وهو اسم « كان » ، والجملة كلُّها خَبَرُ المبتدأ[3] .

---

(١) في هذا إشارة إلى أن المولدين حجة في المعاني لأنها مشتركة ، لا في الإعراب . ونص على ذلك ابن جني في الخصائص (١/ ٢٤) ، وهو أحد وجوه الاعتذار لأبي علي عن إيراده بيت أبي تمام ، وهو ممن لا يحتج أبو علي بشعرهم في الإعراب . ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين اعتذارًا آخر ، هو أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريبًا ، فأُلحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود . فأما أن يكون أبو علي قد دَوّنه فبعيدٌ . وهو اعتذار وجيه . وقيل : إن أبا علي لم يَسُق البيت للاحتجاج ، وإنما للتمثيل وتقريب المسلك . وقيل : إنما ذكره لأن عَضُد الدولة كان معجبًا بهذه القصيدة ، والبيت من أحسنها . ونقل القيسي اعتذارًا بأنه استشهد بالبيت لمكان حبيب من الأدب والعلم . انظر : المقتصد ١/ ٤١٢، ٤١٣، وابن بري ١١٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٦، وشرح العكبري ٢/ ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) الإيضاح (١٠٣) ، والمقتصد (١/ ٤١٨) : من كان أخاك ، ومن كان أخوك . وفي شرح العكبري (٢/ ٤٨٣) ، كما في المخطوطة .

(٣) يجوز في المثال الثاني : « أيهم كان أخاك أكرمته » رفع « أخوك » على أنه اسم « كان » ونصب « أيهم » خبرها . ولا يجوز ذلك في المثال الأول ؛ لأن « قائمًا » نكرة فلا يكون اسمًا لـ « كان » .

فإن تقدَّم الخبرُ بقي خبرًا[1] ، وسواء أطرأ عليه ما يوجب تقديمه أم لم يطرأ ؛ لأنَّ الخبر يجوز أن يتقدَّم ؛ لأنه مشبَّه بالمفعول ، والمفعولُ يتَقَدَّم ، ويبقى مفعولًا ، وجميع ما تَقَدَّم في المفعول يجري في الخبر ، فكما أن المفعول يكون على سبعة أوجه[2] ، فكذلك الخبر يكون على سبعة أوجه ، والله أعلم .

مسألة[3]

تقول : كان زيدٌ أبوه منطلق . لا يجوز في « الأب » إلا الرفع بالابتداء ، فيلزم أن يكون « منطلق » خبرًا عن « الأب » ، وتكون الجملة خبرًا عن « زيد » .

ويجوز لك في « زيد » وجهان :

أحدهما : أن يكون اسمَ « كان » . وهو الأحسن . وكان الكلام قبل دخول « كان » : زيد أبوه منطلق ، ثم دخلت « كان » فرفعت الاسم ، ولم تُؤَثِّر في الخبر ؛ لأنه جملة .

الثاني : أن يكون « زيد » مبتدأ ، ويكون في « كان » ضميرُ الأمر والشأن ، ويكون الكلام قبل دخول « كان » : هو زيد أبوه منطلق . فلَمَّا دخلت « كان » رفعت ضمير الأمر والشأن ، فاسْتَتَر ؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرًا مفردًا غائبًا ،

---

(١) عليه تكون « مَنْ » في المثال : « من كان أخوك » خبرًا مقدّمًا . ولا حاجة إلى ضمير في الخبر يعود إلى المبتدأ ، لأنَّه مفردٌ .

(٢) يريد أن المفعول يأتي على سبعة أقسام : مفعول يلزم التقدم ، ومفعول يلزم التوسط ، ومفعول يلزم التأخير ، ومفعول يلزم ألا يتقدم ، ومفعول يلزم ألا يتوسط ، ومفعول يلزم ألَّا يتأخر ، ومفعول يجوز أن يتقدّم ويتوسّط ويتأخّر . وهو الأصل . انظر التفصيل والتمثيل في : البسيط ١/ ٢٧٦- ٢٧٨.

(٣) عرض المؤلف للمسألة في : البسيط ٢/٦٩٢ .

فإنه يستتر ، وتكون الجملة في موضع نصب ؛ لأنها خبر « كان » .

ولا يجوز في « الأب » أن يكون[٢٣٧] بدلًا ؛ لأنه ليس من الأبدال الأربعة[1] .

فإن قلت : كان زيدٌ وجهه حسن ، جاز لك في « الوجه » وجهان :

أن يكون بدلًا . وأن يكون مبتدأ :

فإن جعلته بدلًا نصبت « حسنًا » على أنه خبر « كان » ، ويكون التقدير : كان وجه زيد حسنًا .

فإن جعلته مبتدأ رفعت « حسنًا » . بأنه خبره ، وكانت الجملة خبر « كان » . وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدلَ بعض من كل ، نحو : كان زيد ظهره مضروبٌ ومضروبًا . وكذلك الكلام في كل ما يجوز فيه أن يكون بدل اشتمال ، نحو : كان زيد عذرُه واضحٌ وواضحًا ، وكان زيدٌ خلقُه حسن وخلقُه حسنًا ، وكان زيد مالُه كثيرٌ وكثيرًا . وعلى هذا بيت عَبْدَة[2] :

---

(١) يريد : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط . وبعضهم يجعل الأبدال خمسة ، فيزيد : بدل الإضراب أو البداء ، ومن هؤلاء ابن مالك .
أما المؤلف فيجعل الأبدال أربعة ، ويطلق على « الغلط » بدل الإضراب ، ويجعله على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، والبداء . (انظر : البسيط ١/ ٣٩٠ وما بعدها ، ٤٠٨ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٩ وما بعدها) . وذكر في البسيط (٢/٦٩٢) أنه يجوز أن يكون بدل نسيان . وعليه يكون في « منطلق » النصبُ لا غير .

(٢) عَبْدَة بن يزيد السَّعْدِيّ ، واشتهر بـ « عبدة بن الطبيب » . والطبيب لقب أبيه . وهو شاعر مخضرم ، مجيد ، من اللصوص ، أسلم ، وشارك في فتوحات فارس . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٧٣١ ، والأغاني ٢١/ ٢٤- ٢٨. وفي الأغاني (١٤/٨٦) : مرداس بن عبدة .

فما كان قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ   وَلَكِنَّه بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1]

يجوز في « هلك » الرفع والنصب .

ومذهب سيبويه أنه إذا أمكن البدل والابتداء ، فالابتداء أحسنُ ؛ لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل ، وليس في الابتداء ذلك[2] .

فإن قلت : كان زيد أخوك جالسًا ، لم يكن في « الأخ » إلا البدل ، ويكون بدلَ شيء من شيء ، فلا يكون في « جالس » إلا النصب . وكذلك كُلُّ اسم يقع بعد اسم « كان » ، والأَوَّلُ الثاني في المعنى[3] ؛ لا يكون فيه إلا البدل ، ولا يكون فيه الابتداء .

وكذلك الكلامُ في ما يُتَصَوَّرُ فيه بدلُ الإضراب[4] ، نحو : كان زيد عمرو

---

(١) من الطويل . وهو مع أبيات في رثاء قيس بن عاصم المنقري . يُروى : وما . والشاهد : رفع « هلكه » على البدل من « قيس » أو على الابتداء . وعلى الوجه الأول ينصب « هلك » خبرًا لـ « كان » ، وعلى الوجه الثاني يرفع خبرًا لـ « هلكه » ؛ وتكون الجملة خبرًا لـ « كان » . والبيت في : الديوان ٨٨ ، والحماسة ١/ ٣٨٧ ، وشرحها للمرزوقي ٧٩٢ ، وللأعلم ١/ ٥٦٨ ، وديوان المعاني ٢/ ١٧٥ ، والأغاني ١٤/ ٧٨ و٢١/ ٢٩ ، والحلل ٤٣ ، وابن يعيش ٣/ ٦٥ و٨/ ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٨ . واستشهد به في : البسيط ٢/ ٦٩٨ .

(٢) سيبويه (١/ ١٥٤) : « والرفع في هذا - يريد : رأيت متاعك بعضه فوق بعض - أعرف ، لأنهم شبهوه بقولك : رأيت زيدًا أبوه أفضل منه ، لأنه اسم ؛ هو للأول ومن سببه ، كما أن هذا له ومن سببه ، والآخر هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول . وإن نصبت فهو عربي جيد » . وما أراده المؤلف بعدم تقدير العامل في الابتداء هو مراد سيبويه من قوله : لأنه اسم ، هو للأول ومن سببه .. إلخ .

(٣) هذا ما يعبر عنه النحويون بـ « بدل الكل من الكل » .

(٤) قال في البسيط (١/ ٤٠٨) : « ويكون على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، والبداء » . وعرّف الأخير بـ « أن تذكر الأول ، ثم يبدو لك أنْ تَنْتَقِل إلى غيره ، فتُبْدِلَ منه » .

ضاحكًا ، أردتَ أن تقول : كان عمرو ، فغلطت ، فقلتَ : كان زيد ، ثم أبدلتَ عمرًا ، ثم جئت بالخبر منصوبًا .

فإن قَدَّمْتَ « منطلقًا » أو « حسنًا » أو « واضحًا » ، أو مايجوز تقديمه ، فما يكون خبرًا للمبتدأ ، أو فما يجوز أن يكون خبرًا له ، فإنَّ لك فيه وجهين :

أحدهما : أن تجعله خبر « كان » ويرتفعَ مابعده به ، فتقول : كان زيد منطلقًا أبوه ، وكان زيد حسنًا وجهه ، وكان عبد الله واضحًا عذره . فإذا فعلْتَ هذا ، فالاختيارُ ألَّا يُثَنَّى ولا يُجْمَعَ[1] ، فتقول في التثنية : كان الزيدان منطلقًا أبواهما ، وفي الجميع : كان الزيدون منطلقًا آباؤهم . وكذلك كان الزيدان حسنًا وجوههما ، وكان الزيدون حَسَنًا وجوههم . ويجوز أن يُثَنَّى ويُجْمَع على لغة من قال : « أكلوني البراغيث »[2] ، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ *[3]

وهذا كلُّه في جمع السلامة . أما جمعُ التكسير ، فيَجْرِي مَجْرَى المفرد ، فتقول : كان الزيدون حسانًا وجوههم .

والثاني : أن تجعله مقدَّمًا من تأخير ، فتقول : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه ، وكان

---

(١) لأنه يَتَنَزَّل منزلة الفعل ، والفعل إذا رفع الظاهر يبقى على حالة واحدة .

(٢) هذا - بلا شك - لم يقلْه النحويون إلا بالسماع من العرب ، وليس بمثال وضعوه ، إذ لو كان كذلك لوضعوه على القياس ، فقالوا : أكلتني البراغيث ، لأن الواو لا تكون إلا للمذكر العاقل . البسيط ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٣) تقدَّم غير مرة (ص ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٥٨٣) . والتعليق عليه في الموطن الأول . ويأتي بعد (ص ١٠٣٢) .

زيد حسنٌ وجهه. ويكون «منطلق» خبرًا مقدَّمًا، وكذلك «حسن»[1].
ويُثنَّى على هذا الوجه ويجمع، كما تُثنِّيه وتجمعه إذا كان مؤخَّرًا. والأوَّل أحسن؛ لأن الاختيار في الصفة، إذا أمكن أن تُجْعَلَ معتمدة، أن تجري مَجْرى الفعل، فيُرْفَع ما بعدها، فيلزم عن هذا في قوله – سبحانه –: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[2] في الاختيار أن يكون ﴿قلبه﴾ فاعلًا بـ ﴿آثم﴾ و﴿آثم﴾ خبر «إنّ». [٢٣٨] ويجوز أن يكون ﴿آثم﴾ خبرًا مقدَّمًا[3]. والأوَّل أحسن[4]. والله أعلم.

فصـل

قال: «**وَقَدْ أَجازُوا في الابْتِداءِ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**»[5].

---

(١) قال في البسيط (٢/٦٩٤): «ولا يجوز أن يكون «منطلق» خبرًا، و«الأب» فاعلًا به سدّ مسدّ الخبر، والجملة خبر «كان» على مذهب أبي الحسن، لأن أبا الحسن لا أذكره أجاز هذا النوع، إلا إذا قلت: منطلق زيد. وأما إذا تقدمت «كان» فلا يجيز ذلك، لأن «كان» عامل لفظيّ، والابتداء عاملٌ معنوي، والعاملُ اللفظي أَقْوى من العامل المعنويّ».

(٢) البقرة ٢٨٣. واستشهد بالآية قبل (ص ٣٦٨).

(٣) ذكر ابن هشام أنه يتعين كون ﴿آثم﴾ خبرًا مقدمًا، إذا قُدِّر ضمير «إنه» للشأن. انظر: المغني ٢/٧٥٦. وهو محقٌّ، فمن المعلوم أن ضمير الشأن لا بد من جملة بعده. وأشار المؤلف في البسيط (٢/٦٩٤) إلى نحو هذا الوجه في حديثه عن: «كان زيد منطلق أبوه»، لكن تركيب الآية والمثال مختلف، فما تعين في الآية، ليس بلازم في المثال.

(٤) أحسن، لأن العامل المتقدم – وهو هنا «إن» – أقوى من العامل المتأخر، وهو هنا «قلبه»، ولأن الصفة إذا اعتمدت وجاء بعدها ما تطلبه من جهة المعنى، أو تعمل فيه، فالاختيار أن لا تُقطع عنه. انظر: البسيط ٢/٦٩٤.

(٥) الإيضاح ١٠٣، والمقتصد ١/٤١٩، وشرح العكبري ٢/٤٨٤.

اعلم أن العرب تأتي بهذا الضمير في كلِّ جملة خبرية، اسميَّةً كانت أو فعلية، فتقول: هو زيد منطلق، وهو قائم زيد، وهو إن يكرمني أكرمه، قال الله – تعالى –: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، وقال – تعالى – في موضع آخر: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[2].

وقد يأتي هذا الضمير مؤنثًا، فتقول: هي هند قائمة، وهي قامت هند.

والاختيار في هذا الضمير أن يكون مؤنثًا، إذا كان المخبَر عنه مؤنثًا، وأن يكون مذكرًا إذا كان المخبَر عنه مذكرًا.

وقد يأتي بالعكس قليلًا، فتقول: هي زيد قائم، وهو هند ضاحكة[3]. وحكى سيبويه: إنه أَمَةُ اللهِ ذاهبة[4]. وقرأ ابن عامر: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[5]. وسيأتي الكلامُ في الآية[6] بعد هذا، ولكن

---

(١) الإخلاص (١). وانظر كلام المؤلف على الآية في: البسيط ٢/٧٤٦.

(٢) الكهف ٣٨. وانظر كلام المؤلف على الآية في: البسيط ٢/٧٤٦، ٧٤٧. وفَصَّل ابن مالك، فقال: «وإفراده لازم، وكذا تذكيره، ما لم يَلِه مؤنث، أو مذكر شُبِّه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث، فيُرجَّح تأنيثُه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن». شرح التسهيل ١/١٦٤.

(٣) تريد: القصة زيد قائم، أي القصة التي يُعَوَّل عليها زيد قائمٌ. والخبر الذي يُعَوَّل عليه: هند قائمة. (البسيط ٢/ ٧٤٥، ٧٤٦). وهذا مذهب أهل البصرة. وزعم أهل الكوفة أنَّ المخبر عنه إذا كان مذكرًا فالضمير ضمير أمر، وإلا فهو ضمير قصة، ولا يجوز العكس. وما منعوه مسموعٌ وجائز في القياس. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١١.

(٤) الكتاب ١/١٤٧. واستشهد به المؤلف في: البسيط ٢/٧٤٦.

(٥) الشعراء ١٩٧. وقرأ بقية السبعة: ﴿أو لم يكن﴾ بالياء، ونصب ﴿آية﴾. انظر: السبعة ٢٧٣. وقال في البسيط (٢/٧٤٧، ٧٤٨): «ولقائل أن يقول: جاء مؤنثًا وإن كان المخبر عنه العِلْم، وهو مذكر لأنه آية في المعنى».

(٦) انظر: ص ٧٨٥، ٧٨٦، وثَمَّ فضل بيان وتفصيل في كلام المؤلف، والحواشي. وانظر أيضًا ص: ١٠٨٩.

المختار ما ذكرتُه، طلبًا للمشاكلة.

واتَّفق النَّحْويُّون على أنَّ هذا الضمير إذا كان مذكَّرًا، فهو ضميرُ الأمر والشأن. وإذا كان مؤنثًا، فهو ضمير القصة، والمعنى: الخبر الذي لا شك فيه ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والخبر الذي يُعَوَّل عليه: ﴿ٱللَّهُ رَبِّي﴾.

وأُضمر ولا يظهر تعظيمًا للخبر، كما جَعَلْتَ «ما» مكان «شيء» في التعجُّب طلبًا للتعظيم.

وهذه الجملة التي بعد هذا الضمير مفسِّرةٌ له، وخبرٌ عنه من جهتين: هي من جهة الجنس تفسيرٌ، وهي من جهة التعيين خبر؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: زيد قائم، فهو من جنس الإخبار، ففيه حقيقة الخبر، فبما فيه من حقيقة الخبر، كان تفسيرًا للضمير، حتى صِرْتَ كأنك قلتَ بَدَلَ الضمير: الخبر، ومن حيث أفادك خبرًا معينًا، وأن ذلك الخبر هو: زيد قائم، كان خبرًا. ولا يُسْتَنْكَرُ أن يكون في الشَّيْءِ أمران من جهتين. فهذه طريقة. وأظنُّها ذكرها أبو علي في الحلبيات[1].

ويمكن أنْ يُقال: هي تفسيرٌ وخبر: تفسيرٌ بالحقيقة، وخبرٌ بالشَّبَه، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد قائم، فـ«هو» جئت به أولًا إضمارًا للخبر تعظيمًا له،

(١) قال في البسيط: وأظنها البغداديات! وعَقَّب محقِّق البسيط: في الكافي (٢٣٨/١): وأظنها الحلبيات. وأحال إلى ص ١٩٨- ٢٠١. ورجعتُ إلى الحلبيات، فوجدت أبا علي تحدث في ص ٢٤٧ وما بعدها عن «ما أضمر قبل الذكر وفُسِّر بالجملة» لكنه لم يتحدث عما أشار إليه المؤلف من أنَّ في الجملة المفسِّرة أمرين من جهتين، وهذا ما يفسر قوله: «أظنها». ورجعت أيضًا إلى البغداديات والعضديات و«الشعر» فلم أجد ما قاله! والموضع الذي أحال إليه محقق البسيط ليس فيه أيضًا كلام لأبي علي يفيد المعنى المذكور!

ثم فَسَّرت ذلك المضمر، كما فَسَّرتَ المضمر في «نعم» حين قلت: نعم رجلًا زيد، فقولك: «هو»، أولًا، هو قولك: زيد قائم، آخِرًا، فمن هذه الجهة هي تفسيرٌ. وقيل فيها: خَبَرٌ، من جهة الشَّبه بالخبر، وذلك أنَّك إذا قلتَ: زيد ضربته، فقد تَحَصَّلَ من هذا ما تَحَصَّلَ من قولك: ضربت زيدًا، إلا أنه تَحَصَّلَ بتأكيد. وكذلك إذا قلتَ: هو زيد قائم، فهو بمنزلة قولك: زيد قائم، إلا أنَّه مؤكَّد، فصار لهذا «هو» بمنزلة «زيد»، وما بعده بمنزلة الجملة التي بعد «زيد»؛ لأن كلَّ واحد منهما اسمٌ جاء بعده جملةٌ، فتحصَّل من الاسم والجملة كلامٌ مؤكَّد. فالجملةُ من جهة حقيقتها تفسير، ومن جهة الشَّبَه بما ذكرتُه خَبَرٌ، كما تقول في رجل شجاع [٢٣٩]: هذا ابنُ آدمَ وأَسَدٌ، فأطلقْتَ عليه: «ابن آدم» من جهة حقيقته، وأطلقْتَ عليه: «أسدًا» من جهة أن إقدامَه إقدامُ الأسد. فتفطَّن لهذا فإنه حَسَنٌ. وهذا الوجهُ الآخر هو الذي يظهر من كلام سيبويه في «نعم وبئس»[1].

وجاء بعض المتأخرين[2] مِمَّن لم يفهم عن النحويِّين ما قصدوا، فقال: أخطأوا؛ لأنهم قالوا في «هو» من قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

(١) تحدث سيبويه عن «نعم وبئس» تحت عنوان «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا» (الكتاب ١٧٥/٢ - ١٨٢).

(٢) يريد: ابن الطراوة. صَرَّح بذلك في البسيط (٧٥٥/٢)، وذكر ثمة مذهب ابن الطراوة الذي ينكر ضمير الشأن والقصة، ويجعل ما ورد منه كافًّا بمنزلة «ما» في: إنما زيد قائم. وقد رَدّه بالمؤلف بأن العرب لا تجعل الأسماء كافة. وأشار محقق البسيط إلى أن أبا حيان وضح في التذييل والتكميل (مخطوطة الإسكوريال ١/ ل١٧٩ فما بعدها) مذهب ابن الطراوة، وذكر الردود عليها، ورَدَّها. وأقول: إن ما قاله ابن الطراوة ليس في «الإفصاح» وأظنه في «المقدمات». وانظر: ابن الطراوة النحوي ٢٦٢.

أَحَدٌ﴾ : ضمير الخبر . وهذا لا منقولٌ ولا معقولٌ . أما كونه غيرَ منقول ، فإن العرب لم يُسْمَعْ منها في هذا الموضع : الخبر زيد قائم . وأما كونه غيرَ معقول ، فمن جهتين :

إحداهما : أنك إذا جعلت « هو » ضمير الخبر ، فيكون التقديرُ : الخبر الواقع في الوجود : زيد قائم ، وإنما الواقع : قيام زيد .

الثانية : أنهم قالوا : الجملةُ التي بعد الضمير هي تفسيرٌ ، وهي خبرٌ . وهذا متناقضٌ ؛ لأن الجملة إذا كانت تفسيرًا للضمير ، فكأنها تَتَنَزَّلُ منزلة الضمير لو ظهر ؛ ألا ترى أن « نعم رجلًا » بمنزلة « نعم الرجل » ؛ لأن « رجلًا » تفسير للضمير ، ولو ظهر الضمير لم تكن فائدةٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلت مكان « هو » : الخبر ، وسكتَّ ، لم يُفِدْ ، ولا يُفيد تفسيرُ الضميرِ أكثرَ مما يُفيد ظهورُ الضمير ، ومن شَرْطِ الخبر أن يكون يُفِيد غَيْرَ ما يُفِيدُه المبتدأ ، فكيف يُجْمَعُ في الشيء الواحد أن يفيد وألَّا يفيد ؟

أما قوله[1] : « فيكون التقديرُ : الخبر الواقع في الوجود » فأوقعه في هذا اشتراكُ اللفظ ؛ لأنَّ المُراد هنا : الخبرُ الذي هو أحد أقسام الكلام ، الذي هو مقابلٌ للاستخبار والاقتضاء[2] . و بلاشك أن « زيد قائم » من نوع الخبر ، كما أن قولك : « هل قام زيد ؟ » من آحاد الاستخبار ، فـ « هو » ضميرُ الخبر الذي ذكرتُه ، فكأنه قال : الخبر الذي ينبغي أن يُتَحَدَّثَ به ويُخْبَرَ به : « زيد قائم » .

وأما قوله : التفسير يُضادُّ الخبر ، فيكون هذا الاعتراضُ صحيحًا ، إذا كانا

---

(١) الضمير يعود إلى « بعض المتأخرين » المذكور قريبًا ، ويريد به : ابن الطراوة ، كما أشرت قبل .

(٢) هذا الرد ، هو ما انفصل به أبو علي الشلوبين . صرح بذلك في البسيط (٢/٧٥٦) ، وقال : « وهو صحيح » .

من جهة واحدة ، وإنما هما من جهتين[1] ، على حسب ما ذكرتُه . والله أعلم .

فإذا صَحَّ أنَّ العرب تقول : هو زيد منطلق ، وهي هندٌ منطلقة ، ويكون الضمير ضميرَ الخبر إذا كان مُذكَّرًا ، وضميرَ القصَّة إذا كان مؤنثًا ، وهو لا يظهر ؛ لما في ذلك من التعظيم = صَحَّ أنه يدخل عليه جميع ما يدخل على المبتدأ والخبر ، وذلك : « كان » وأخواتها ، و« إن » وأخواتها ، و « ظننت » وأخواتها .

فإذا أدخلتَ « كان وأخواتها » رفعت الضمير رَفْعَ الفاعل ، كما ترفع كلَّ مبتدأ ، وكانت الجملة التي كانت بعد الضمير خبرًا عن المبتدأ قبل دخول « كان » خبرًا عن « كان » وأخواتها ، ولا تؤثِّر في الجمل ، لكنَّها تكون الجملةُ في موضع نصب ، ويستتر ذلك الضمير في « كان » ؛ لأن الفاعل وما ارتفع رَفْعَه ؛ إذا كانا ضميرَيْن مفردين غائبين ، فإنهما يَسْتَتِران ، فتقول في : « هو زيد منطلق » ، إذا أدخلت « كان » : كان زيد منطلق ، فيستتر ذلك الضمير ؛ لأنه ارتفع تشبيهًا بالفاعل ، فيستتر كما يستتر الفاعل إذا كان مفردًا غائبًا ، كما تقول : زيد ضرب عمرًا .[٢٤٠] وكذلك تقول : أصبح عمرو شاخص ، الأصل : هو عمرو شاخصٌ . وكذلك تقول : ليس زيد منطلقٌ ، الأصل : هو زيد منطلق . فلَمَّا دخلت « ليس » ارتفع ذلك الضمير الذي كان مرتفعًا بالابتداء قبل دخولها بها ، كارتفاع الفاعل بفعله ، فلَزِمَ بذلك أنْ يستتر .

وكذلك تقول : ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَه[2] . الأصل : هو خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ ،

---

(١) جهة الجنس ، وجهة التعيين ، فمن الجهة الأولى يفيد التفسير ، ومن الجهة الثانية يفيد الخبر . انظر : ص ٧٨٠ .

(٢) نسبه سيبويه (١/٧٠) لبعض العرب ، وقال : « فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تَذْكُرَ الفعل ، ولم =

فأدخلت « ليس » ، فارتفع به الضميرُ ، فاستترَ فيه . وكذلك بيت هشام ؛ أخي ذي الرُّمَّةِ[1] :

هي الشِّفـــاءُ لِدَائي لَوْ ظَفِـرْتُ بِها   وَلَيْسَ مِنْـهَا شِفَاءُ الـــدَّاءِ مَبْذُولُ[2]

وتقولُ إذا جئت بضمير القصة : كانت هندٌ منطلقة ، الأصل : هي هند منطلقة . فلما دخلت « كان » ورفعتْ الضمير تشبيهًا بالفاعل ، استتر الضمير ؛ لأنه مفرد غائب ، فلزمتْ تاء التأنيث ، كما لزمت في قولك : الشمس طلعت . ولا تسقط العلامة إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا[3] . وإنما تكونُ بالخيار إذا كان الفاعل ظاهرًا ، نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس[4] . وسيأتي هذا في

= تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في « إنه » . وانظر القول في : شرح الكافية للرضي ق ١، مج ١/ ٥٤٦، والهمع ٢/ ٨٠. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٤٨.

(١) كذا نسبه سيبويه : وتَرَدَّد السيوطي (شرح شواهد المغني) : ففي (٢/٧٠٤) وافق سيبويه والمؤلف . وفي (١/٢٤٠) نسبه إلى كعب بن زهير ، وجعل البيت من بردته . ونسبه ابن السيرافي إلى ذي الرمة نفسه . أما الهروي وأبو حيان والسيوطي فنسبوه إلى هشام بن عقبة . وانظر : مصادر ح التالية .

(٢) من البسيط . والشاهد : إضمار ضمير الشأن في « ليس » ، بدليل مجيء الاسمين بعدها « شفاء الداء » و« مبذول » مرفوعين . والبيت في : الكتاب ١/ ٧١، ١٤٧، والمقتضب ٤/ ١٠١، والحلبيات ٢٥٥، والأزهية ١٩١، وابن السيرافي ١/ ٤٢١، وابن يعيش ٣/ ١١٦، ورصف المباني ٣٠٢، وتذكرة النحاة ١٤١، ١٦٦، والمغني ١/ ٣٨٩، وشرح شواهده ١/ ٢٤٠ و٢/ ٧٠٤، والهمع ٢/ ١٦٤.

(٣) بعد « مستترًا » في المخطوطة : وإنما تكون بالخيار إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا . وهو انتقال نظر من الناسخ ، فقد كرر كلمات ، وخَلَّط الكلام .

(٤) إلحاق التاء الفعلَ لازمٌ على اللغة المشهورة إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا حقيقي التأنيث أو مجازيَّه ، أو كان ظاهرًا متصلًا حقيقي التأنيث ، مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمع تصحيح . وإسناد « كان » إلى ضمير الشأن من النوع الأول « الضمير المتصل » . انظر : باب الفاعل في كتب النحو ، ومنها : شرح التسهيل ٢/ ١١٠- ١١٢.

« باب التأنيث »[1] مبيَّنًا ، إن شاء الله .

وكذلك تقول : ليست هندٌ ضاحكةٌ ، الأصل : هي هند ضاحكة . فلَمَّا دخلت « ليس » ، واستتر الضمير فيها ، لَزِمَها علامةُ التأنيث . وعلى هذا قرأ ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[2] فـ ﴿ أن يعلمه ﴾ هو المبتدأ ، و ﴿ ءايةٌ ﴾ هو الخبر ، والجملة خبر لـ ﴿ تَكُن ﴾ واسم ﴿ تَكُن ﴾ مضمر فيها ، وهو ضمير القصة .

فإن قلتَ : فلم لا يكون ﴿ ءايةٌ ﴾ اسم ﴿ تَكُن ﴾ ، ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ في موضع نصب خبر ﴿ تَكُن ﴾[3] ؟

قلتُ : المصدر المُقَدَّرُ بـ « أن والفعل » لابُدَّ أن يكون معرفة . ولا يُخْبَرُ عن

---

(١) حَقُّه أن يقول : باب لحاق علامة التأنيث للأسماء (انظر : التكملة ٣٠٣) ، وهو من أبواب الجزء الثالث المفقودة (نسخة الحمزاوية) . أما « باب التأنيث » فهو معقود ضمن « باب ما لا ينصرف » ، وهو في : ٢/٣٤٠ (الحمزاوية) .

(٢) الشعراء ١٩٧ . وقد قرأ ابن عامر ، ومعه ابن أبي عبلة ﴿ تكن ﴾ بالتاء ، و﴿ آية ﴾ بالرفع . انظر : السبعة ٤٣٣، والنشر ٢/ ٣٦٦، والإتحاف ٣٣٤. وسلف أن استشهد المؤلف بها قريبًا .

(٣) هذا ما اعترضه أبو علي ، ورَدّه . وحذا المؤلف حذوه . ونقل الجرجاني في المقتصد (١/٤٢٣) أن تأكيد أبي علي القول في هذه الآية رَدٌّ على الزجاج الذي قال : إن ﴿ آية ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ ، وقال : « وذلك سهو منه بلا شبهة ، وليس أبو إسحاق ممن يعتقد ذلك مذهبًا ، كيف وقد تبين استحالة جعل النكرة مخبرًا عنه ، والمعرفة خبرًا . ولا خلاف في فساد ذلك » . ولم يسلِّم العكبري في التبيان (٢/ ١٠٠١) ، ودفع الاعتراض بأنه جاز أن يكون الخبر معرفة ، لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء ، وقد تخصصت ﴿ آية ﴾ بـ ﴿ لهم ﴾ ، ولأن علم بني إسرائيل لم يُقصد به معين .

وأقول إن ﴿ آية ﴾ لم تتخصص ، كيف تتخصص ، وقد تقدمت « لهم » فلم تعد وصفًا ، بل أصبحت حالًا ؟ كما أنَّ المستقر لدى الجمهور أنَّ المصدر المؤول معرفة . وفي الآية من بعد كلام ، انظره في : كشف المشكلات ٢/ ٩٩٤، ٩٩٥.

النكرة بالمعرفة إلا للضرورة، على حسب ما تَقَدَّم[1].

فإن قلت: فلِمَ لَزِم أن يكونَ هذا المصدرُ معرفةً؟

قلتُ: لأن الموصولات كلَّها لابُدَّ أن تكون معرفة؛ لأن الصلة تُعَرِّف، و«أن» هنا وُصلت بالفعل، فيلزم أن يكون المصدرُ المقدَّر بها معرفةً.

وأما على قراءة الجماعة: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بالياء ونصب ﴿ءَايَةً﴾[2]، فليس في ﴿يَكُن﴾ ضمير القصة، ولا الأمر، و﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ الاسم، و﴿ءَايَةً﴾ الخبر[3].

فإن أدخلتَ على هذه الجملة «ما» النافية في لغة أهل الحجاز، لزم أن يظهر الضمير، فتقول: ما هو زيد قائم؛ لأن «ما» حرفٌ، والحرف لا يستتر فيه الضمير[4].

فإنْ قلتَ: أَحْذِفُه.

قلتُ: هذا لا يصحُّ من وجهين:

أحدهما: أن اسم «ما» مشبَّه باسم «ليس»، واسم «ليس» إنما ارتفع تشبيهًا بالفاعل، فكأنه الفاعل، والفاعلُ لا يحذف.

الثاني: أن هذا الضمير؛ إنما قُصد به التوكيد والتعظيم، وكلُّ ما يؤتى به

---

(١) انظر: ص ٧٥٣. وانظر أيضًا: ص ١٠٨٩.

(٢) قرأ بذلك ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٧٣.

(٣) انظر الكلام على الآية في: معاني الفراء ٢/ ٢٨٣، وحجة ابن زنجلة ٥٢١، والكشف ٢/ ١٥٢، وكشف المشكلات ٢/ ٩٩٤، والدر المصون ٥/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) سيبويه (١/ ٧١): «ولا يجوز ذا - يريد ضمير الشأن - في «ما» في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار».

للتوكيد، فلا يصحُّ حذفه؛ لما في ذلك من نَقْضِ الغرض. والله أعلم.

فإن أدخلت على هذا الضمير «إنَّ» وأخواتها، انتصب؛ لأنها [٢٤١] تنصب ما كان مبتدأ، فتقول: إنه زيد منطلق، وإنها هند ضاحكة، وإنه من يكرمْني أكرمْه، وإنها إن تكرمْني هند أكرمْها، قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[1]، وقال - تعالى -: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[2]، وقال - تعالى -: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[3] ﴿قلوب﴾ فاعل بـ﴿تزيغ﴾، والجملة خبر ﴿كاد﴾، وفي ﴿كاد﴾ ضمير الأمر والشأن[4]. ولا يُحذف هذا الضمير المنصوب إلا في الشِّعْر، قال[5]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَـــةَ يَوْمًا يَلْقَ فيها جَـــآذِرًا وظِبَـــاءَ[6]

---

(١) طه ٧٤.

(٢) الحج ٤٦.

(٣) التوبة ١١٧. والقراءة بالتاء في ﴿تزيغ﴾ هي قراءة جمهور القراء. وقرأ حمزة وحفص ﴿يزيغ﴾ بالياء. انظر: السبعة ٣١٩، والنشر ٢/ ٢٨١، والإقناع ٢/ ٦٥٩ والإتحاف ٢٤٥.

(٤) هذا قول سيبويه (الكتاب ١/ ٧١). وبه قال أبو علي في الحلبيات (٢٥٠)، والمسائل العسكرية (١٤٧). وفي الآية من بعد أوجه أخرى، انظرها في: معاني الأخفش ١/ ٣٣٨، ومعاني الفراء ١/ ٤٥٤، وكشف المشكلات ١/ ٥٢٧، ٥٢٨، والدر المصون ٣/ ٥٠٩، ٥١٠.

(٥) الأخطل. كذا في الحلل ٢٨٧. وقد شكك الأقدمون في نسبته إليه، فذكر محقق البسيط أن ابن هشام قال (الفصول والجمل ١٩٣): لم أجده في ديوان شعره. وعَقَّب البغدادي: وأنا أيضًا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أظفر به فيه، ولعله ثابتٌ في رواية أخرى. (الخزانة ١٠/ ٤٥٨)، وما قالاه حقٌّ فليس في الديوان المطبوع بشرح السكري. وأُلحق البيت بالديوان في طبعة أنطون صالحاني (بيروت ١٨٩١).

(٦) من الخفيف. الجآذر، جمع جُؤْذر: أولاد البقر، والمراد: أولاد النصارى. الظباء: نساء النصارى. وقيل: يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة. والشاهد: حذف ضمير الشأن الذي دخلت عليه «إن»، وهو قاصر على الشعر. انظر البيت في: مصادر ح ٣، وكذلك في: الجمل ٢١٥، =

الأصل : إنه من يدخل . ولا يجوز أن تجعل « مَنْ » اسم « إنَّ » ؛ لأنها شرطٌ بدليل جزم الفعل بعدها ، وأسماء الشرط لا ينصبُها ما قبلها . وعلى هذا قوله[1] :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعةً ‏ ‏ ‏ ‏ فَبِتْنا عَلَى ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ[2]

الأصلُ : فليته ، أو فليتك[3] . وسيأتي الكلام في هذا في « باب إنَّ »[4] ، إن شاء اللّه .

وكذلك إذا دخلت على هذا الضمير « ظننت وأخواتها » ، فإنه ينتصب ، فتقول : ظننته زيدٌ قائمٌ ، الأصل : هو زيد قائم ، ثم أدخلت « ظننت » ، فانتصب الضمير ؛ لأنها تَنْصِبُ ما كان مبتدأً . ويجوز حذفُ هذا الضمير في الشعر ، فتقول : ظننت زيدٌ قائمٌ ، قال[5] :

= وشرحه لابن عصفور ١/ ٤٤٢، وما يجوز للشاعر ١٨١، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ١٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩، وإيضاح القيسي ١/ ١٤٠، وابن يعيش ٣/ ١١٥، والمقرب ١/ ١٠٩، ٢٧٧، والمغني ١/٥٦ و٢/ ٧٦٦، وشرح شواهده ٢/ ٩١٨، ورصف المباني ١١٩، والهمع ٢/ ١٦٤، والخزانة ١/٤٥٧ و٥/ ٤٢٠ و٩/١٥٥ و١٠/ ٤٨٨. واستشهد به في : البسيط ١/٤٣٥ و٢/ ٩١٣، والملخص ١/ ٢٥٤.

(١) عدّي بن زيد العِبادِيّ .

(٢) من الطويل . وبعض النحويين يجعل الشاهد حذف اسم « ليت » وقَدَّره ضمير خطاب . والبيت في : الديوان ١٦٢، والنوادر ٢٥، والمقتصد ١/ ٤٢٤، والإنصاف ١/ ١٨٣، وشواهد التوضيح ١٤٨، والمغني ١/ ٣٨١، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٧، والهمع ٢/ ١٦٣، ١٩٠، والخزانة ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤.

(٣) لأن « ليت » لا تدخل إلا على الجملة الاسمية . وأجاز الفراء في ما نقله أبو حيان أن تليها الجملة الفعلية ، بل ذكر أن الصفّار نقله عن البصريين . انظر : الهمع ٢/ ١٩٠.

(٤) انظر : ص ٩٠٦ .

(٥) نسبه أبو تمام إلى بعض الفزاريين . وكذا فعل البغدادي . انظر : ح التالية .

كَذاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي ‏ ‏ ‏ ‏ أَنِّي رَأَيْتُ : مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

الأصل : رأيته ، فحذف للضرورة .

ويمكن أن يُتَأَوَّل هذا إذا جاء في الشعر على حذف لام الابتداء ، والتقدير : ظننت لَزَيْدٌ قائم . وهذه اللام تمنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها ، فحُذفت ، وهي مُرادة[2] . والوجهان سواءٌ ؛ لأن ضمير الأمر والشأن ، إنَّما جيء به ؛ لتعظيم الأمر وتأكيده ، على حسب ما تقدَّم ، وكذلك اللامُ ؛ إنَّما جِيء بها ؛ للتَّوْكيد . والأوَّلُ عندي أَوْجَهُ وأقرب . وما سِيق للتوكيد يَضْعُفُ حذفُه . واللّه أعلم .

ثم أنشد[3] :

---

(١) من البسيط . وقبله :

أَكْنِيه حين أُناديه لأكرِمَه ‏ ‏ ‏ ‏ ولا أُلَقِّبه والسَّوْأَةُ اللَّقبُ

يروى : اللقبا ، الأدبا ، بالنصب . وعليه فلا شاهد . ورواهما كذلك أبو تمام . وأشار البغدادي إلى أن ابن جني والطبرسي ذكرا الروايتين . وخَرَّج البيت على رواية الرفع على ثلاثة أوجه : الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة ، كأنه رأيت لَمَلاكُ الشيمة الأدبُ . وهو ما حمل عليه سيبويه (٣/١٥١) نحو : علمت عمرو خير منك ، فجعله على إرادة اللام على ضعف . الثاني : أن المفعول الأول ضمير شأن محذوفًا ، والجملة الاسمية مفعول ثان . الثالث : أنه من باب الإلغاء ، والسبب أن الفعل لم يقع في أول الكلام ، فقد سبقته « أني » . والبيت في : الحماسة ١/ ٥٤٧، وشرحها للمرزوقي ٣/ ١١٤٦، وللأعلم ٢/ ٦٢٧، وللتبريزي ٣/ ٨٧، والحماسة البصرية ٢/ ٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٤، والمقرب ١/ ١١٧، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٩، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والعيني ٢/٤١١ و٣/ ٨٩، والهمع ٢/ ٢٢٩، والخزانة ٩/ ١٣٩، ١٤٣ و١٠/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٥١.

(٣) أي أبو علي . (الإيضاح ١٠٥) . والقائل : عبد قيس بن خُفاف البُرْجُمِيّ ، تقدمت ترجمته (ص ٤٤٥) .

ولا أُنْبَأَنَّ أَنَّ وَجْهَكِ شَانَهُ خُمُوشٌ وإنْ كان الحَمِيمُ حَمِيمُ[1]

الخُمُوشُ : التخديش . وشانه : عابه . ومعنى لا أُنْبَأَنَّ ، أي لا أُخْبَرَنَّ . و « لا » : نَهْيٌ . وهذا مما أقيم فيه السببُ مُقام المُسَبَّب ، والتقدير : لا تَفْعَلْ فأُخْبَرَ ، كما قالوا : لا أُرَيَنَّك[2] ها هنا ، المعنى : لا تَحْضُرْ فأَرَاكَ ، فعلّق بالمسبَّب النهي ، وهو بالحقيقة متعلّق بالسَّبب .

ونظيرُ هذا قولُ امرئ القيس :

* عَلَى لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بمَنارِهِ[3] *

---

(١) من الطويل . وفي الإيضاح : ولأُنَبَّئَنَّ . وفي المقتصد : لأُنْبَأَنَّ . ويروى : « فلا » مكان « ولا » . وفي معاني الفراء (١/١٨٥) : بأنَّ وجْهَكِ . الحامّة : القرابة . وهو المراد هنا . يحضُّ الشاعر زوجه على الصبر ، وإن فُجعت بقريب كريم . وقال العكبري : فرَفْعُ الحميمين دليلٌ على استتار اسم « كان » فيها ، وليس ثَمَّ ظاهر يعود عليه ، فتعيّن أن يكون ضمير الشأن .
وأُرى أنَّ الرواية الصحيحة هي : « ولا أُنْبَأَنَّ » ، إذ المعنى مُتَّجه بها ، ويؤكدها كلامُ المؤلف ، وقول القيسي : « ولا أُنبأن » مثل قولهم : لا أُرَيَنَّكَ هاهنا ، فالنهي في اللفظ للمتكلم ، كأنه ينهى نفسه ، وهو للمخاطب في المعنى ، وتأويله : لا يُنْبِئني أحد أنكِ خمشتِ وجهك ، أي لا تفعلي ذلك ، فأنبأ به » . وحكم محقق المقتصد بأن « ولا أُنبأن » تصحيف !
والبيت في : النوادر ٢٢٦ ، والحلبيات ٢٥٦، وابن بري ١١٣، والمقتصد ١/ ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٦، وشرح العكبري ٢/ ٤٨٦. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٤٠، ٧٤٥، والملخص ١/ ٢٢٠.

(٢) من الأمثلة النحوية السَّيَّارة ، انظره في : الأصول ١/ ٧٤، والمحتسب ٢/ ٨٦، وكشف المشكلات ١/ ٤٩٨، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٨.

(٣) من الطويل . وعجزه :

* إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطيّ جَرْجَرا *

اللاحب : الطريق الواضح . المنار : العلامة توضع على الطريق لإرشاد المسافرين . سافَهُ : شَمَّه . العَوْد النباطيّ : الجمل المُسِنّ الضخم . جرجر : رغا وضَجَّ . يصف أنَّه طريق غير مسلوك ، فلم يُجْعَلَ فيه عَلَم . والبيت في : الديوان ٦٦.

أي ليس له مَنارٌ فيَهْتَدِي به ، فكان الأصل أن يقول : على لاحب ، وهو الطريق البيِّنُ ، ليس له منار فيُهْتَدى به .

وكما يُقام المُسَبَّب مُقام السَّبب يقام السَّبَبُ مُقام المسبَّب ، تقول العرب : أعددت الخشبة أن يَمِيلَ الحائط فأدعَمه[1] ، الأصل : أعددت الخشبة أن أدعم الحائط إذا مال . وكذلك قوله – تعالى – : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[2] ، لم تُجْعَل المرأتان للضلال ، إنما جُعلتا ؛ للتذكير عند الضلال . وهذا إذا تتَبَّعْتَه في لسان العرب وجدته كثيرًا .

والشاهد في قوله :

* وإن كان الحميمُ حَمِيمُ[3] *

كان الأصل قبل دخول « كان » : هو الحميم حميم . فلما دخلت « كان » ارتفع الضمير بالفاعلية فاستتر . وقوله : [٢٤٢] « الحميم حميم » ، هو كما قال[4] :

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[5] *

---

(١) سيبويه (٣/٥٣) : « كما يقول الرجل : أَعْدَدْتُه أَنْ يَمِيلَ الحائطَ فأَدْعَمَهُ ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك مَيَلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلَّة الدعم وبسببه » . وسلف للمؤلف أن استشهد به (ص ٣٥٣) كما استشهد به في البسيط مرتين : ١/ ٢٣٧، ٣٣٧.

(٢) البقرة ٢٨٢ . وقال في البسيط (١/٣٣٧) : « فلما كان الضلال سببًا في التذكير أقيم مُقامه » . وانظر : الكتاب ٣/ ٥٣، وفضل بيان في : كشف المشكلات ١/ ١٩٩، ٢٠٠.

(٣) تقدم بتمامه في ص السالفة .

(٤) أبو النجم العِجْلي ، الفضل بن قدامة ، راجز إسلاميٌّ متقدِّم في الطبقة الأولى ، أبلغ من العجاج في النعت . توفي ١٣٠هـ . ترجمته وأخباره في : الخزانة ١/ ١٠٣، ١٠٤. وانظر : الأعلام ٥/ ١٥١.

(٥) من الرجز . والشاهد : الإخبار عن « شعري » الأول بـ « شعري » الثانية . ومعنى الثانية ليس معنى =

أي شعري الذي كان يَبْلُغُك وتَعْلَم. وكذلك «الحميم حميم»، أي الحميم على ما تَقرَّر منه وعُلم. وتقول: كيف أَرُدُّ عليك وأنت وأنت وأنا أنا؟ وهذا أيضًا كثيرٌ في كلام العرب[١].

ثم قال: **«ولا يَجُوزُ: كانَتْ زَيْدًا الحُمَّى تَأْخُذُ»**[٢].

يريد أنه لا يجوز على أن تكون «الحمى» اسمَ «كانت»، ويكون التأنيث في «كانت» لـ«الحمّى»، ويكون «تأخذ» خبر «كانت»، و«زيد» مفعول بـ«تأخذ». وسمّى «تأخذ» مفعولًا؛ لأنَّ خبر «كان» مُشَبَّهٌ بالمفعول، واسمَها مُشَبَّهٌ بالفاعل. وقد تَقَدَّم هذا[٣].

ثم عَلَّل منعَ هذا بأن قال: **«لِفَصْلِكَ بَيْنَ «كانَ» واسْمِها بأَجْنَبِيّ، وهو «زَيْد» الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ مَفْعُولِها»**[٤].

= الأولى. وقد قال النحويون إن النكرة إذا أعيدت معرفة، أو المعرفة أعيدت معرفة أو نكرة، كان الثاني عين الأول. ونقض ذلك ابن هشام وجعله من الأمور التي اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها. ويستشهد بالبيت أيضًا على إثبات ألف «أنا» في الوصل، كما في الوقف، على لغة تميم. والبيت في: الديوان ٩٩، والكامل ١/٤٤، والخصائص ٣/٣٣٧، والمنصف ١/١٠، وكتاب الشعر ١/٣٢٠، والمرزوقي ١/١٠٣، ٢٩٠، والكشاف ٤/٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٣، وابن يعيش ١/٩٨ و٩/٨٣، والمغني ١/٤٣٤، و٢/٥٧١، ٨٦٣، وشرح شواهده ٢/٩٤٧، والهمع ١/٢٠٧ و٤/٣٢٦، والخزانة ١/٤٣٩ و٨/٣٠٧ و٩/٤١٢.

(١) ساق ابن هشام عددًا من الآيات، وبعض أبيات الشعر من هذا القبيل. انظر: المغني ٢/ ٨٦١-٨٦٥.

(٢) الإيضاح ١٠٦، والمقتصد ١/٤٢٥. وفي شرح العكبري (٢/٤٨٨): ولو قلت: كانت زيدًا... والمثال من أمثلة سيبويه ١/ ٧٠. وانظره في: الأصول ١/ ٨٦، وكتاب الشعر ١/ ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والمقتصد ١/ ٤٢٦، ٤٢٧، وشرح العكبري ٢/ ٤٨٨.

(٣) انظر: ص ٧٤٤.

(٤) الإيضاح (١٠٧)، والمقتصد (١/٤٢٥): بأجنبيٍّ منها.

لا أعلم في هذه المسألة خلافًا أنَّها لا تجوز[١] على هذا الوجه. ومثلُ ذلك قولُهم: كان طعامَكَ زيدٌ آكلًا، وكان الفرسَ زيدٌ راكبًا.

ثم إنَّ النحويِّين اختلفوا في هذا المنع:

فقال سيبويه – رحمه اللّه –: لأنك أَوْلَيْتَ «كان» ما ليس معمولًا لها[٢].

وكذلك أيضًا عَلَّل أبو القاسم فقال: لأنك أَوْلَيْتَ «كان» ما ليس باسم لها، ولا خبرٍ[٣].

وقال أبو علي في منع هذا: لفصلك بين «كان» واسمها بأجنبي منهما[٤]. وجرى على طريقته جماعةٌ. [و][٥] يَنْبَني على هذا الخلافُ في جواز

---

(١) في المخطوطة: لا يجوز. وأثبتُّها بالتاء لأن الضمير عائد على «المسألة». وأقول: الكوفيون يجيزون، ويحتجون بقول الفرزدق:

* بما كان إياهم عطية عوّدا *

فلعله أراد: لا أعلم خلافًا بين نحويِّي البصرة، الذين خرَّجوا البيت على الإضمار في «كان»، أو زيادتها، أو جعله من ضرورة الشعر. انظر: إصلاح الخلل ١٧٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣، والارتشاف ٢/ ٨٨، والخزانة ٩/٢٦٨ وما بعدها.

(٢) لفظ سيبويه (١/٧٠): «ولا يجوز أن تحمل «المساكين» – يريد في قول حُمَيْد الأرقط:

* وليس كل النوى تلقي المساكينُ *

على «ليس» وقد قدمتَ، فجعلت الذي يعمل فيه الفعلُ الآخِرُ، يلي الأولَ. وهذا لا يحسن. لو قلت: كانت زيدًا الحُمّى تأخذُ أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحًا».

(٣) قال: «ولو قلت: «كان طعامك زيدٌ آكلًا» لم يجز، لأنك أوليت الطعام «كان»، وليس باسم لها ولا خبر، فلم يجز لذلك. وكذلك إن قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ، لم يجز». الجمل ٤٥.

(٤) في المخطوطة: منها، وكذا في الإيضاح ١٠٧. وقد أثبت «منهما» لأن المراد أن المعمول أجنبي من «كان» واسمها ومن «كان» وخبرها، وهو ما يتضح من كلام المؤلف بعد. كما أن «منهما» رُسمت واضحة في المخطوطة قبل قليل. ولعل هناك تحريفًا.

(٥) زيادة مني.

قولك : كان طعامَكَ آكلًا زيدٌ.

فمَنْ علَّل بأنَّك أوليتَ « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر[1] ، فيقتضي ألَّا يُجيزَ هذا ؛ لأنك أيضًا هنا أوليتَ « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر .

ومن علَّل بأنك فَصَلْتَ بين « كان » واسمها بأجنبي منهما[2] ، فإن كلامَه يَقْتَضِي أنَّ هذا جائز ؛ لأن « الطعام » ليس بأجنبي عن « آكل » ، وإنْ كان أجنبيًا من « كان » . وهذه المسألة الخلافُ فيها مشهور[3] .

فإن كان ظرفًا أو مجرورًا ، فلا أعلم خلافًا في الجواز ؛ لأن العرب اتَّسَعَتْ فيهما ما لم تَتَّسِعْ في غيرهما ، فيُقال : كان اليومَ زيدٌ قائمًا ، وكان بك عمرو مأخوذًا ، وإن كنتَ قد أوليت « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر، وأَوْقَعْتَ الظرف والمجرور بين أجنبيَّيْن ؛ لما ذكرت لك من الاتِّساع .

وسبب الخلاف أنَّ « كان » داخلةٌ على المبتدأ والخبر :

فمن أجراها مُجْرى ما يدخل على المبتدأ والخبر ، ولا يُغَيِّر ، فيجيز هنا أن تقول : كان طعامَك آكلًا زيدٌ ؛ لأنه يجوز قبل دخول « كان » : طعامَك آكل زيدٌ ، فدخلت « كان » على هذا ، فرفعت المبتدأ ، ونصبت الخبر ، وبقي معمولُ الخبر على حاله ، كما تقول : هل طعامَك آكلَ زيدٌ ؟

---

(١) هما سيبويه والزجاجي . وقد نصَّ سيبويه على أنه قبيح . انظر : ح٢، ٣ من ص السالفة .

(٢) أبو علي . وفي المخطوطة : « منها » . وأثبتُّ « منهما » انظر : ح ٣. وأَزيد : إن المؤلف عَبَّر عن ذلك في البسيط (٢/٧٠٦) : « فمن عَلّل امتناع تلك بأنك أوقعت الطعام بين أجنبيين أجاز هذه المسألة » . ونحو هذا يأتي بعد قليل .

(٣) ذكر الخلاف ابنُ السِّيد (إصلاح الخلل ١٧٠ - ١٧٢) وعرض له المؤلف (البسيط ٢/٧٠٦) . وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣، ومصادر الحواشي السالفة .

فإن قلت : يَنْبَغِي على هذا أن يُجيز : كان طعامَك زيدٌ آكلًا ؛ لأنه يجوز : هل طعامَك زيدٌ آكلٌ ؟

قلتُ : كذلك ينبغي أن يكون من جهة القياس ، إلا أنَّ « كان » لَمَّا أَثَّرت ، ورَفَعَت المبتدأ ، ونَصَبَت الخبر ، صارت بذلك طالبة كطلب « ضرب » وما أشبه « ضرب » من الأفعال المتعدية إلى واحد ، فالقياسُ أن تأتيَ لها بمرفوعها أو منصوبها ، فتقول : كان زيدٌ آكلًا طعامك ، وكان آكلًا طعامَك زيد ، فكما أنك حين قلتَ : كان طعامَك آكلًا زيد ، قد قلت : كان آكلًا [٢٤٣] طعامك زيدٌ ، ثم قُدِّم « الطعام » على « آكل » ؛ لأنه معمولُه ، فكان ذلك أمرًا قريبًا ، بخلاف إذا أوقعت « طعامك » بين أجنبيَّيْن ، فكأنك حين قلتَ : كان طعامك زيدٌ آكلًا ، قلتَ : كان زيد آكلًا طعامك ، ثم أَخَّرْتَ « طعامك » وقدمْتَه على معموله ولم توله إِيَّاه ، وجعلته بين شيئين ، أحدهما طالبٌ للآخر ، وهو أجنبيٌّ منهما . وفي الأول قصدتَ إلى أن تُولِيَ « كان » خبرها ، ومن تمام خبرِها معمولُه ، فقد صار « الطعام » من هذه الجملة له حَظٌّ في الخبر ، وأنت قد قصدْتَ إلى أن تُولي « كان » الخبر ، فلم تكن وِلايةُ « كان » « الطعام » عند هذا المقصِد بمنافرة . وإذا قصدتَ أنْ توليَها اسمَها ، فولايةُ « الطعام » هنا منافرة مستنكَرة ، وعدمُ اعتدالٍ في الكلام .

وأما مَنْ منع[1] : كان طعامك آكلًا زيد ، فتقول : « كان » صارت ترفع وتنصب بمنزلة : ضرب زيدًا آكلًا طعامَك ، أي ضرب زيد رجلًا آكلًا طعامَك . فكما أنه لا يُقال : ضرب طعامك آكلًا زيدٌ ، فلا يجوز هذا . وللأول

---

(١) سيبويه والزجاجي ، كما سلف قريبًا .

وَجْهٌ ، إلا أنَّ منع[1] هذا هو الأظهر - واللَّه أعلم - إلَّا أن يُضْطَرَّ شاعرٌ ، فيضع الشيء في غير موضعه .

وأما الظَّرْفُ والمجرور ، فجاز ذلك فيهما ؛ لأنهما مما يُتَّسَع فيهما في الكلام ؛ لكثرتهما في الكلام .

فإن قلت : « ضرب » وما أشبهها مما شُبِّهت به « كان » ؛ لا يجوز ذلك فيها ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا .

قلتُ : إنما لم يجئْ ذلك في « ضرب » وما أشبهها ؛ لأنَّ ذلك يُوهم أنَّ الظرف والمجرور متعلِّق بالفعل الأول ، ويصير معنى آخَر ، و « كان » لا يتعلَّق بها ظرفٌ ، ولا مجرور ، ولا تعملُ إلَّا في اسمها وخبرِها ، فجاز لذلك أن يُتَّسَعَ في الظرف والمجرور كما اتُّسِعَ فيهما في باب « إنَّ » . والسماع يُتَّبع في هذا كلِّه ، ثم يُؤْتَى بما يناسبه من التعليل . واللَّه الموفِّق بفضله .

ثم قال : « **فإنْ جَعَلْتَ التَّأْنيثَ في « كانَتْ » لِلْقِصَّةِ ، وَرَفَعْتَ « الحُمَّى » بالابْتِداءِ ، وجَعَلْتَ « تَأْخُذُ » خَبَرًا لِمُبْتَدَأ جازَتِ المَسْأَلَةُ** »[2] .

هذا أيضًا لا أعلم في جوازه خلافًا ؛ لأن الضمير هو الذي يلي « كان » في النية والأصل ، فلا مراعاةَ باللفظ . وهذا بمنزلة : « ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَه »[3] ؛ لأن الفعل لا يلي الفعل ، وإنما أوليته إياه في اللفظ ؛ لأنَّ الضميرَ في النية فاصلٌ بين

---

(١) في المخطوطة : مع . وهو تحريف . ووصف المؤلف المنع في البسيط (٧٠٦/٢) بأنه : « الأحسن » ، وأشار إلى أن ما جاء من ذلك في الشعر يُقْتَصَر في موضعه ، ولا يُتَعَدَّى ، ويُضْبَط ليكون نظيرًا لما يَرِد .

(٢) الإيضاح ١٠٧ ، والمقتصد ٤٢٥/١ .

(٣) تقدّم في ص ٧٨٣ . والتعليق عليه ثمة .

الفعلين ؛ ألا ترى أن الأصل قبل دخول « ليس » : « هو خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَه » ثم أدخلت « ليس » ، فاتصل بها الضمير . واللَّه أعلم .

* * *

بابُ « ما »[1]

كلامه في « ما » النَّافية إذا دخلت على المبتدأ والخبر ، فإنَّها إذا دخلت على الفعل والفاعل ، فلا تُؤَثِّر فيها ، إلا أنَّ الفعلَ إذا كان مضارعًا ، فإنها تُخْلِصُهُ للحال في الأكثر[2] ، فتقول : ما يقوم زيد ، تريد بذلك الحال . فإنْ قلتَ : لا يقوم زيد ، كان مستقبلًا . هذا هو الأكثر[3] . وقد توضع « لا » موضع « ما » ، و « ما » موضع « لا » ، إلا أنَّ الأصل والأكثرَ ما ذكرتُه أوَّلًا .

فإذا دخلت « ما » النافية على المبتدأ والخبر ، فبنو تميم يتركون المبتدأَ والخبرَ على ما كانا ، ولا يعملونها فيهما ، ويجعلونها بمنزلة [٢٤٤] « هل » و « أما » ، وما أشبههما من الحروف التي لا تُؤَثِّر في الجمل . وهو القياس ؛ لأن « ما » ليست من الحروف التي لها اختصاص بإحدى الجملتين[4] ، فيلزم أن تُؤَثِّر في ما

---

(١) الإيضاح ١٠٩ ، والمقتصد ٤٢٩/١ .

(٢) مثل « ما » في إخلاص المضارع للحال : « ليس » و« إنْ » . ونسب ابن مالك كون هذه الأدوات قرائن مخلصةً للحال مانعةً للاستقبال إلى الأكثرين ، ثم قال : « وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كونُ المنفيّ بها حالًا ، ولا يمتنع كونه مستقبلًا » ، واستشهد بعدد من أبيات الشعر ، وبقوله – تعالى –: ﴿قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليَّ﴾ [يونس : ١٥] ، فالمنفيّ بـ« ما » و« إن » مستقبل . انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٢، ٢٣.

(٣) هذا مذهب جمهور النحويين . وبه قال سيبويه في غير موطن . وكذا المبرد . وخالف ابن الشجري وابن مالك ، فالمضارع المنفي بـ« لا » عندهما صالحٌ للحال والاستقبال . ولم يستبعد ذلك الرضي . وذكر الشيخ عضيمة أننا نجد « لا » في آيات كثيرة في القرآن ليست متعيِّنة لنفي المستقبل . انظر كلامه في « لا » النافية المضارع في : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » ق ١، جـ٢/٥٥٤ وما بعدها .

(٤) هي عبارة سيبويه بتصرف ، قال (٥٧/١) : « وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى « أمّا » و« هل » ، أي لا يُعملونها في شيء . وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس « ما » كـ« ليس » ، ولا يكون فيها إضمار » .

تَخْتَصُّ به .

وأما أهل الحجاز[1] فيشبِّهونها[2] بـ « ليس » ، فترفع المبتدأَ ، وتنصب الخبرَ ؛ ترفع المبتدأ رفعَ الفاعل ، وتنصب الخبر نصبَ المفعول[3] ، كما كان ذلك في « ليس » . ووجه الشَّبه من ثلاثة أوجه[4] :

أحدها : أن كُلَّ واحدة منهما نفيٌ لما تَدْخُلُ عليه .

الثاني : أنَّ كل واحدة منهما بعدها جملةٌ من مبتدأ وخبر .

الثالث : أن منفيَّ كل واحدة منهما يُحْمَل على الحال ، ما لم يَتَقَيَّدْ بزمان ماض أو مستقبل . فإذا قلت : ما زيد قائمًا ، حُمل على الحال . فإن أردتَ الماضي أو المستقبل ، قلت : ما زيد قائمًا أمسِ ، أو : ما زيد قائمًا غدًا . أو تأتي بما يفيد مثل ذلك ، أو يكون في الكلام أو الحال ما يقتضي ذلك . فإن تعرّى الكلام عما يقتضي الماضي أو المستقبل حُمل على الحال . وكذلك إذا قلت : ليس زيد قائمًا ؛ إنما يُحْمَل على الحال ، ولا يحمل على غيره ، إلا بدليل ، على حسب ما ذكرتُه في « ما » ، فهذا معنى قوله :

« جَعَلُوها بِمَنْزِلَةِ « لَيسَ » بمشابهتها لها في نَفْيِ ما في الحالِ ، والدُّخولِ على

---

(١) قال المرادي : وأهل تهامة . وقال المالقي : وأهل نجد . انظر : الجنى ٣٢٥، ورصف المباني ٣١٠.

(٢) في المخطوطة : فيشبهوها ، بحذف النون . ولعله سَبْقُ قلم ، أو خطأ نسخ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٧/١ .

(٤) ذكر العكبري (المتبع ٢٠٨) الوجهين : الثاني والثالث ، ولم يذكر الأول ، ربما لأنه يمكن دخوله في الثالث . وزاد وجهًا ، هو : أنَّ الباء تزاد في خبرها ، كما تزاد في خبر « ليس » . وهو ما عقد له ابن أبي الربيع فصلًا بعد . وفي التبيين (٣٢٤) ذكر العكبري الوجوه الأربعة . وانظر : ص التالية .

الابْتِداءِ والخبر »[1] .

ثم إن « ما » لمَّا كانت في الدرجة الثالثة ؛ لأنها مُشَبَّهة بـ « ليس » و« ليس » مشبَّهة بالفعل المتعدي ، جعلوا عملها مقيَّدًا ، فلم تعملْ عندهم إلا بشروط ثلاثة[2] .

أحدها : أن يكون الخبر مؤخَّرًا[3] .

الثاني : أن يكون الخبر منفيًا[4] .

(١) الإيضاح (١١٠) : لمشابهتها . والمقتصد (٤٢٩/١) : له .

(٢) ذكر ابن مالك أربعة ، بزيادة : أن يكون معمول الخبر متأخِّرًا أيضًا ، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا . (شرح التسهيل ٣٦٩/١، ٣٧٠). وعقد أبو علي في البغداديات (٥٩٥، ٥٩٦) مسألة (رقم ٨٠) للأوجه التي أشبهت « ما » بها « ليس » ، وكونها فرعًا عنها في العمل .

(٣) هذا مذهب الجمهور . وحكى الجَرْمي نصب الخبر مقدمًا . واستشهد له أبو علي في كتاب الشعر (٤٤٣/٢) بشعر أنشده الفراء ، وقال في الإيضاح (١١١) : والأعرف الأكثر غير ذلك . وكلام سيبويه (٥٩/١، ٦٠) نَصٌّ في منع النصب مع تَقَدُّم الخبر ، قال : « وزعموا أن بعضهم – وهو الفرزدق – قال :

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتَهمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف » . وقال المرادي : ونسبه – أي جواز نصب الخبر مع تقدُّمه – ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر . والحق أن ابن مالك لم ينسبه إلى سيبويه ، وإنما قال : أشار إلى ذلك سيبويه . فعبارته دقيقة وملائمة . واختلف النقل عن الفراء ، فنقل عنه الجواز والمنع . وفصَّل بعضهم : فأجاز النصب إن كان الخبر ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا . وصحَّحه ابن عصفور . انظر تفصيل المسألة في : الكتاب ١/ ٥٩، ٦٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٢، والجنى ٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) رُوي النصب مع انتقاض الخبر بـ« إلا » عن يونس من غير طريق سيبويه . واستشهد بعض النحويين على ذلك بقول الشاعر :

وما الدَّهْرُ إلا منجنونًا بأهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا =

الثالث : ألا يقع بعد « ما » « إنْ » فـ « إنْ » تكفُّها عن العمل[1] ، كما تَكُفُّ « ما » « إنَّ » عن العمل .

ونظيرُ هذا الصفةُ المشبهة باسم الفاعل ؛ لم تعملْ في جميع ما يعمل فيه اسم الفاعل ، وإنما عملت في ما كان من سبب الأول مُعَرَّفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ما تَعَرَّف بهما ، أو نكرة[2] . وكذلك التاء في القسم ؛ هي بدلٌ من الواو ، والواوُ بدلٌ من الباء[3] ، فخصُّوها بالدخول على اسم اللّه ، تعالى . وكذلك « أسنتوا »[4] خَصُّوه بالجدب . وإذا تَتَبَّعْتَ هذا النوعَ في كلام العرب وجدتَه كثيرًا .

= وقول الآخر :

وما حَقُّ الذي يَعْثُو نهارًا ويسرق لَيْلَه إلا نَكالا

وفي البيتين توجيهات متكلَّفة لا حاجة إليها ، كما قال ابن مالك ، فالأولى أن يجعل « منجنونًا » و« معذَّبًا » خبرين منصوبين ، إلحاقًا لـ « ما » بـ « ليس » في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عدم النقض . وقال المرادي : ووافق ابنُ مالك يونسَ على إجازة ذلك ، أي النصب .

وأقول : الحق أن ابن مالك لم يجز النصب ، وإنما قال : إن في البيت الأول بالنصب ، خروجًا من التكلُّف في التأويل . (شرح التسهيل ٣٧٣/١، ٣٧٤) ، وانظر أيضًا : الجنى ٣٢٥، والهمع ٢/ ١١١.

(١) وإنما أبطلتْ « إنْ » عملَ « ما » ، لأنها لا تقع بعد « ليس » ، فإذا وَلِيَتْهَا تباينا ، وبطل الإعمال ، قال ابن مالك : دون خلاف . ونقل المرادي أن الكوفيين أجازوا النصب . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٦٩، والجنى ٣٢٧.

(٢) انظر في إعمال الصفة المشبهة وشروطه : ص ٦٩٠ وما بعدها ، وباب الصفة المشبهة في كتب النحو ، ومنها : شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٥ وما بعدها .

(٣) الباء أم حروف القسم ، لأنها تفضلها بعدم وجوب حذف الفعل معها ، ودخولها على المضمر ، واستعمالها في الطلب وغيره . انظر : الجنى ٤٥.

(٤) أَسْنَتُوا ، أبدلوا التاء من الياء أو الواو ، لأنهم أرادوا حرفًا أخفَّ عليهم منها وأجلد . وكان ينبغي أن يقال : أسنوا ، إلا أنهم أبدلوا فرقًا بين معنيين : معنى إتيان الحول – السنة عليهم ، ومعنى إصابتهم بالسنة الشديدة . انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٩، ٤٢٤.

فصـــل

قال : « وَقَدْ دَخَلَتْ على خَبَرِهَا الباءُ ، كما دخَلَتْ على خَبَرِ (ليس)[1] » .

اعلم أن النحويّين اختلفوا في هذه الباء :

فمنهم من جعلها توكيدًا للنَّفْي ، فأدخلوها مع الحجازية ، ومع التميمية ، فإذا قلت : ما زيد بقائم ، احتمل أن تكون تميمية ، واحتمل أن تكون حجازية : فإنْ كانت حجازية ، كان « بقائم » في موضع نصب . وإن كانت تميمية كان « بقائم » في موضع رفع ؛ لأن المقصود بالباء توكيدُ النفي ، ولا يُنْظَرُ في ذلك إلى العمل . وهذا هو الظَّاهِرُ من كلام سيبويه ؛ لأنه أجاز : « ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به »[2] ، بالرفع على البدل ، ولا يُبْدَلُ المرفوعُ إلا من مثله لفظًا ، أو موضعًا .

ومنهم من قال : إن « ما » لَمَّا شُبِّهت بـ « ليس » ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ، لَحِقَتْ خَبَرَها الباءُ ، كما لحقت خبر « ليس » .

وأما عند بني تميم ، فهي حرفُ ابتداء لم تُؤَثِّر في الجمل ، فلا تَلْحَقُ الباءُ في الخبر .

---

(١) الإيضاح ١١٠ ، والمقتصد ١/٤٢٩ . وجرُّ الخبر بالباء بعدها لغة أهل نجد ، كما ذكر الفراء . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٢) جعل سيبويه هنا إهمال « ما » أقيس الوجهين ، لأنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأ به ، فكأنك قلت : ما أنت إلا شيء لا يعبأ به . انظر : الكتاب ٢/٣١٦ .

ويَظْهَرُ هذا بعضَ ظهور من كلام أبي علي[1] ؛ لأن تفريعه [٢٤٥] كلَّه على أنها حجازيةٌ . ويظهر أيضًا من كلام ابن السراج في « الأصول »[2] .

والأول عندي هو الأظهر ، وأن الباء إنما دخلت توكيدًا للنفي ؛ تُوجد بوجوده ، وتُعْدمُ بعدمه ، ولا يُنْظَرُ في ذلك إلى العمل . فعلى هذا إذا قلت : ما زيد قائم ، برفع « قائم » كانت تميميةً لاغير . وإذا قلت : ما زيد قائمًا ، بنصب « قائم » كانت حجازية لا غير. وإذا قلت : ما زيد بقائم ، أمكن أن تكون حجازية ، وأمكن أن تكون تميمية . ويُرْوى بيتُ امرئ القيس :

لَعَمْرُكَ ما قَلْبِي إلى أَهْلِـــه بِحُـرّ   ولا مُقْصِر يَوْمًا فيَأْتِيَنِي بِقُرْ[3]

برفع « مقصر » وخفضهِ ونصبِه :

فَمَنْ رواه بالنصب كانت حجازية ، ويكون « بِحُرْ » في موضع نصب .

---

(١) غاب عن المؤلف ما في « البغداديات » فقد عثرت على نص صريح (ص٢٤٨) بالمنع ، قال أبو علي فيه : « ومن رفع لم يُجْزِ دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ . فلما لم يَطَّرِدْ دخولُ الباء في خبر المبتدأ ، كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد « ما » في لغة بني تميم » . ونص المرادي على أن الفارسي والزمخشري منعا ، وقال : الصحيح الجواز لسماعه في أشعار تميم . (الجنى ١١٥) . كما نص ابن مالك على منعهما ، ورَدَّه بثلاثة أمور : ما ذكره المرادي ، وأن الباء دخلت على الخبر لكونه منفيًا ، لا لكونه منصوبًا ، وأن دخولها ثابت بعد بطلان العمل . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) الأصول ١/٩٣ ، وقال ابن السراج ثمة : « وتقول : ما زيد بقائم ، فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر « ليس » ، فيكون موضع « بقائم » نصبًا » .

(٣) من الطويل . مطلع قصيدة له يمدح بها سعد بن الضباب الإيادي ، ويهجو هانئ بن مسعود . لعمرك : بحياتك . بحُرّ : بمطيق الصبر . ولا مقصر : ولا نازع عما هو عليه من الجزع . القُرّ : الاستقرار ، ويكون كناية عن الراحة . والمعنى أن قلبه ينبو عن أهله ، ويصبو إلى غير أهله ، فليس هو بصابر صبر الأحرار . والبيت في : الديوان ١٠٩، ورصف المباني ١٢٢، واللسان (حرر ، قرر) .

ومن رواه بالرفع أمكن أن تكون تميمية ، ويكون « بِحُرّ » في موضع رفع على خبر الابتداء ؛ لأنَّ « ما » لا تؤثر شيئًا عندهم . وأمكن أن تكون حجازية ، ويكون « بحر » في موضع نصب ، ويكون « مقصر » خبرَ مبتدأ محذوف ؛ تقديره : ولا هو مقصر فيأتيني بقُر .

ومن رواه بالخفض أمكن أن تكون حجازية ، وأن تكون تميمية أيضًا . والله أعلم .

قال : « **فإنْ نَقَضْتَ النَّفْيَ ، فقُلْتَ : ما زَيْدٌ إلَّا مُنْطَلِقٌ ، لم يَكُنْ إلا الرَّفْعُ** »[1] .

قد تَقَدَّم أنها لا تعمل عند أهل الحجاز إلا بشروط ثلاثة : منها أن يكون الخبر منفيًّا لا موجبًا . وقد تقدَّم تعليلُ ذلك ، وأنَّ الأصل فيها ألَّا تعمل شيئًا ؛ لأنَّها ليس لها اختصاصٌ بإحدى الجملتين ، ولا يعمل من الحروف إلا ماله اختصاصٌ ، لكن عَمِلَتْ بالشَّبَه بـ « ليس » ، و « ليس » إنَّما عملت ؛ لشبهها بالفعل ، فهي في الدرجة الثالثة ، وماهو في الدرجة الثالثة ، فعمله يكون مختصًّا[2] . وقد تَقَدَّم لهذا نظائر[3] .

ثم قال : « **ومما يَجْرِي مَجْرَى نَقْضِ النَّفْيِ : ما زَيْدٌ قائِمًا بل قاعِدٌ**[4] » .

اعلم أنَّ « بل » بعد النفي اختلف النَّحْوِيُّون فيها :

فمنهم من ذهب إلى أنها لا تكون إلا على معنى « لكن » ، تُوجب للثاني

---

(١) الإيضاح ١١٠ ، والمقتصد ١/٤٣٠ .

(٢) مختصًا ، أي مُقيَّدًا بشروط ، يزول العمل بفقدها .

(٣) انظر مثلًا : ص ٣١٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ .

(٤) الإيضاح ١١٠ ، والمقتصد ١/٤٣٠ .

ما نُفي عن الأول[1] ، فإذا قلتَ : ما قام زيد بل عمرو ، فـ « عمرو » أوجبْتَ له القيام الذي نُفِي عن « زيد » ، كما تقول : ما قام زيد لكن عمرو .

ومنهم من قال : إنها تكون على وَجْهَيْن :

أحدهما : ما تقدَّم ذكرهُ ، وهو أنْ تُوجب للثاني ما نُفِي عن الأول .

الثاني : أن تكون بعد النفي على حَدِّها بعد الإيجاب[2] ، وهي بعد الإيجاب ؛ لزوال الغلط والنسيان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد بل عمرو ، فكأنَّك أردتَ أن تقول : قام عمرو ، فغلطْتَ ، فقلتَ : قام زيد ، ثم أَضْرَبْتَ ، فقلت : بل عمرو ، أي عمرو هو[3] الذي قام . ويجري هذا مجرى بدل الغلط ، فكذلك تقول : ما قام زيد بل عمرو ، كأنك أردت أن تقول : ما قام عمرو ، فغلطت ، فعلَّقْتَ النفي بـ « زيد »، ثم أَضْرَبْتَ فقلت : بل عمرو ، أي عمرو هو[4] الذي ما قام . ويَجْرِي مَجْرى قولك : ما قام زيد عمرو ، على البدل .

والذين قالوا : إنها لا تأتي إلا على معنًى واحد ، وهو الإيجاب للثاني ما

---

(١) على هذا أكثر النحويين . وهو ظاهر كلام أبي علي . وإليه ذهب الجرجاني . انظر : الأصول ١/ ٩٤، والمقتصد ١/ ٤٣٠- ٤٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩، وكلام المؤلف في : البسيط ١/ ٣٤٠، ٣٤٢.

(٢) فتنقل حكم النفي أو النهي إلى ما بعدها . وهو ما نسبه النحويون إلى المبرد الذي أجاز الوجهين ، في حين نسبوا الوجه الأول إلى سيبويه . ويبدو لي أن نسبة هذا الرأي وحده إلى سيبويه مخالفٌ للحقيقة ، فقد ظفرتُ بنص في الكتاب ، (٤٣٩/١) : « ومن ذلك : ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمارٍ ، أبدلتَ الآخِر من الأول ، وجعلته مكانه . وقد يكون فيه الرفع » . وهو صريح في إجازته الوجه الثاني . ولعل الوهم في ذلك ، عائد إلى متابعة قائل ، لم يحالفه التوفيق . وانظر في المسألة : الجنى ٢٥٣، ٢٥٤، والارتشاف ٢/ ١٠٦، ١٠٧، وزد عليهما : مصادر ح السالفة .

(٣) المخطوطة : « وهو » ، تحريف .

(٤) المخطوطة : « وهو » ، تحريف .

نُفِي عن الأول ، قالوا : هذا المعنى لا يُعَبَّر عنه إلا بالبدل ، ولا يُؤْتَى فيه بـ« بل » . وعلى هذا المذهب أكثرُ النحويين . وعليه جاء كلامُ أبي علي .

وأنا أُفَرِّع [٢٤٦] على المذهبين، إن شاء الله :

فإذا قلتَ : ما زيد قائمًا بل قاعدٌ ، على معنى الإيجاب للثاني ، فلا يجوز أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . فلو نصبْتَ قاعدًا ، فقلت : ما زيد قائمًا بل قاعدًا ، كانت « ما » ناصبة لـ « قائم » و« قاعد » ، والقعود موجب ، و « ما » لا تعمل في الواجب ، إنما تعمل في النفي، فلا بُدَّ لك هنا أن تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائمًا بل قاعدٌ ، ويكون « قاعد » خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ ، كأنَّك قلت : بل هو قاعد، كما قال الله – تعالى –: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[1] أي : بل هم عباد مكرمون .

ويجوز أن يقول : ما زيد قائمٌ بل قاعدٌ ، على اللغة التميمية .

وأما على المذهب الثاني ، وهو الذي يُجْرِيها بعد النَّفْي مُجْراها بعد الواجب ، فيجوز أن تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائمًا بل قاعدًا ، كأنه أراد أن يقول : ما زيد قاعدًا ، فغَلِطَ أو نسي ، فقال : ما زيد قائمًا ، ثم أَضْرَبَ، فقال : بل قاعدًا ، أي بل ما هو قاعدًا ، فالقعود مَنْفِيٌّ ، فيجوزُ أن تَعْمَلَ فيه « ما » ، كما تقول : ما زيد قائمًا ، على بدل الغلط . والله أعلم .

ثم قال : « **وقياسُ « لكن » أنْ تَكُونَ مِثْلَ « بل » ، تَقُولُ : ما زَيْدٌ قاعِدًا لكنْ قائم** »[1] .

(١) الأنبياء ٢٦ .

لا أعلم خلافًا في « لكن » أنها على وجهٍ واحد ، وهو أن تُوجب للثاني ما نُفِي عن الأول[2] ، فليس في « لكن » إلا وَجْهٌ واحد ، وهو أن تقول : ما زيد قائمًا لكن قاعد ، إن أردْتَ الحجازية ، ويكون « قاعد » عندهم خَبَرَ مبتدأ محذوف . وتقول : ما زيد قائم لكن قاعدٌ ، على العطف على « قائم » ، إن أردْتَ التميمية . والله أعلم .

قال : « **وكذلِكَ إنْ قَدَّمْتَ الخَبَر** »[3] .

قد تقدَّم أنها لا تعملُ إلا بشروط ثلاثة ، ومن جملتها : تأخيرُ الخبر ، وأنَّ الخبر إذا تَقَدَّم بطل العمل . وقد مضى تعليلُ ذلك بما يغني عن الإعادة[4] .

ثم قال : « **وزَعَمُوا أنَّ قَوْمًا يَنْصِبون هذا ، والأَكْثَرُ والأَعْرَفُ غَيْرُ ذلِكَ** »[5] .

ذكر سيبويه أنَّ مِنَ العرب مَنْ ينصب الخَبَرَ ، وهو مُقَدَّم ، واستدلَّ على ذلك[6] بقول الفرزدق :

(١) الإيضاح (١١٠، ١١١) ، والمقتصد (١/٤٣٠) : وقياس « لكن » الخفيفة . وفي المقتصد وحده : ما زيد قائمًا لكن قاعدٌ .

(٢) فَرَّق البصريون بين « بل » و« لكن » بأنَّ « لكن » لا يجوز العطف بها إلا بعد نفي . أما الكوفيون فلم يشترطوا ذلك . (انظر : الجنى ٥٩٠، ٥٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠، ٢٤١) . وابن أبي الربيع على مذهب البصريين .

(٣) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ١/٤٣٢ .

(٤) انظر : ص ٨٠٠ .

(٥) الإيضاح ١١١ . وفي المقتصد (١/٤٣٢) : وقد زعموا ، والأعرف الأكثر .

(٦) في عبارة ابن أبي الربيع مسامحة ، فسيبويه قال : « وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :=

فَأَصْبَحُوا قَد أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

فنصب « مثلَهم » ، ورفع « بشرًا » ، فاختلف الناسُ في ذلك :

فمنهم من قال : إن الأصل : ما بشر مثلَهم[2] ، فلما اضطُرَّ الشاعر فقدَّم الخبر ، احتاج إلى رفعه ، وإبطال عمل « ما » ؛ لأنه لا يكون عمل « ما » مع التقديم . ولا يمكن الرفعُ ؛ لأنه لو رُفِع لالتبس بالذم ، وصار اللفظ مشتركًا بين المدح والذم . ووَجْهُ ذلك أنه لو قال : ما مثلُهم بشر ، فَرَفَع ، لاحتمل أن يكون « مثل » خبرًا مقدّمًا ، فيكون مَدْحًا ، واحتمل أن يكون مبتدأ ، و« بشر » خبر عنه . وعلى هذا الوجه يكون مدحًا وذمًّا ؛ لأنه يكون التقدير : ما مثلهم بشر ، إنّما أمثالُهم غَيْرُ ذلك ، فيكون ذمًّا إن قُصِد الأدنى ، وإنْ قُصِد الأعلى كان

= « البيت » . وهذا لا يكاد يعرف » . وواضح ما في العبارة من توهين للمسألة ، حتى إن ابن عصفور قال : « فمنهم من جعله شاذًّا ، وهو مذهب سيبويه » . انظر : الكتاب ١/ ٦٠، وشرح الجمل ١/ ٥٩٣.

(١) من البسيط ، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . والشاهد بيِّن . وليس البيت فى ديوانه (ط . الصاوي) ، وهو في : الكتاب ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، ومجالس ثعلب ١١٣، والبغداديات ٥٩٦، والنكت ١/ ١٩٥، وغاية الأمل ١/ ٣٣١، ورصف المباني ٣١٢، والجنى ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، وتخليص الشواهد ٢٨١، والمغني ١/ ١١٤، ٤٧٥ و٢/ ٦٧١، ٧٨٣، وشرح شواهده ١/ ٢٣٧ و٢/ ٧٨٢، والهمع ٢/١١٣ و٣/ ٢٣٣. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٢٦٦.

(٢) هذا رأي الأعلم ، ولفظه : « والذي حمله عليه سيبويه أصحُّ عندي وإن كان الفرزدق تميميًا ، لأنه أراد أنْ يخلِّص المعنى من الاشتراك ، فلم يبالِ إفسادَ اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه ، وذلك أنه لو قال : « وإذ ما مثلُهم بشر » » بالرفع ، لجاز أن يتوهم أنه من باب : ما مثلُك أحد ، إذا نفيتَ عنه الإنسانية والمروءة ، فإذا قال : ما مثلهم بشر ، بالنصب ، لم يُتوهم ذلك ، وخَلَّص المعنى للمدح دون توهم الذم .. والشعر موضع ضرورة .. وسيبويه يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ ..» . (تحصيل عين الذهب ٨٥، ٨٦) . وأبطل ابن عصفور قول الأعلم بأن ما قبله وما بعده يدلُّ على أنه قصد المدح . (شرح الجمل ١/٥٩٣) . كما رجع ابن أبي الربيع بقول الأعلم إلى قول سيبويه .

مدحًا . وإن جعلت « مثلهم » خبرًا عن « بشر » كان مدحًا في الأظهر . فلمَّا كان الرفعُ يُوهم الذمَّ عدل عنه إلى النصب ، فنصب مع التقديم للضرورة ، وتخليص اللفظ للمدح . وإذا حُقِّق [٢٤٧] هذا الوجهُ رجع لقول سيبويه ؛ لأنه لو لم يكن من لغته أن ينصب مع تقديم الخبر على ضَعْف ، ما تَوَجَّه له ذلك النصب بتلك الملاحظة ؛ لأنه يكون لحنًا ، والشَّاعر لا يَلْحَنُ للضَّرورة ، ولا لزوال الاشتراك[1] .

ومنهم من قال : إن « مثلهم » هنا انتصب انتصابَ الظرف[2] ، فكأنه قال : إذ ما مكانهم بشر ، أي : ما في منزلتهم بشر ، فيكون على هذا « بشر » مبتدأ ، و« مثلهم » ظرفٌ خبرٌ عنه . وهذا لا نظير له ؛ لأن « مثلًا » لم يوجد قَطُّ ظرفًا ، والظَّرف أضعفُ من الاسم ، فيُتَصَوَّر في الظرف أن يجري مجرى الاسم ، ويبعد في الاسم أن يجري مجرى الظرف ؛ لأنهم يَنْقُلون الأضعف إلى حكم الأقوى ، ولا ينقلون الأقوى إلى حكم الأضعف ؛ ألا ترى أن من الحروف ما صُيِّر اسمًا نحو : كاف التشبيه ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومنذ[3] ، ولا تجد اسمًا قد أُخرِج إلى

(١) السيرافي : « وليس في شيء من ذلك - يريد الضرورة - رفعُ منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا . ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطًا مُطَّرَحًا ، ولم يدخل في ضرورة الشعر » . (ضرورة الشعر ٣٤) . وانظر أيضًا في مفهوم الضرورة وأنواع الضرائر الجائزة : ما يجوز للشاعر ٩٩ وما بعدها ، واللباب ٩٦/٢ وما بعدها .

(٢) ينسب هذا إلى الكوفيين ، وهم في ذلك فريقان : فريق يرى أن « مثل » ظرف بمنزلة بدل ، وفريق يرى أن « مثل » صفة لظرف ، تقديره قبل الحذف : إذ ما مكانًا مثل مكانهم بشر ، ثم حُذف الموصوف وقامت الصفةُ مقامه ، فأُعربت بإعرابه . وقدّر ابن أبي الربيع تقديرًا ثالثًا ، فجعل « مثل » بمنزلة « مكان » رأسًا ، ورَدَّه . ورَدَّ التقديرين الأوَّلَيْن ابنُ عصفور . (شرح الجمل ١/ ٥٩٣، ٥٩٤) ، وانظر : الخزانة ١٣٣/٤ وما بعدها .

(٣) انظر استعمال هذه الألفاظ أسماء في : باب « حروف الجر » من كتب النحو ، وفي مواطنها من =

حكم الحرف ؛ لما في ذلك من التضعيف للكَلِم .

وقد قال الخليل – رحمه اللَّه – في ضمائر الرفع المنفصلة : « وعظيمٌ – واللَّه – جَعْلُهم إياها فُصولًا ؛ لما في ذلك من التَّضْعِيف[1] » . واخْتَلَفَ النَّاس فيها[2] إذا كانت فُصُولًا :

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها حروفٌ[3] ، وقال : ذاك الذي استعظم الخليل .

ومنهم من أبقاها أسماء[4] ، وقال : إنما استعظم الخليل أن جاءت ، ولم تُؤَثِّر في الكلام ، وبقي الكلام معها على حاله قبل دخولها . فأما نقل الاسم إلى الحرف فشيءٌ لم يوجد . وسيأتي الكلامُ في هذا في موضعه ، إن شاء اللَّه .

ومِنَ النَّاس مَنْ ذهب في البيت – ويُعْزَى إلى المبرد[5] – إلى أن « مثلهم » حال[6] ، وأن الأصل : ما بشر مثلهم ، و« مثلهم » صفة ، والخبر محذوف ، تقديره : وإذ ما في الوجود بشر مثلهم ، ثم حُذف « في الوجود » ؛ لاقتضاء

= كتب الأدوات وحروف المعاني ، كالأزهية ، والجنى ، ورصف المباني ، والمغني .

(١) لفظ الخليل في الكتاب (٢/٣٩٧) : واللَّه إنه لعظيم جعلهم « هو » فصلًا في المعرفة ، وتصييرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت لغوًا ، لأن « هو » بمنزلة « أبوه » . اهـ .

(٢) أي في الضمائر المنفصلة .

(٣) في معنى الضمائر تخلَّصت للحرفية . وهذا قول أكثر النحويين ، مثلها مثل الكاف في « ذلك » . وهو مذهب البصريين الذين يرون أنها لا إعراب لها . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٥، والإنصاف ٢/٧٠٦ (المسألة ١٠٠) .

(٤) نسب ابن عصفور للخليل أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ، ولا موضع لها من الإعراب . وهو قول الأخفش ، عزاه إليه ابن هشام . ورَدَّه ابن عصفور بأنَّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم . انظر : شرح الجمل ١/ ٦٥، والمغني ١/ ٤٦٣.

(٥) وإلى المازني . انظر : المقتضب ٣/ ١٩١، والمغني ٢/ ٧٨٣.

(٦) ساق الجرجاني هذا الوجه ، ولم يَرُدَّه . انظر : المقتصد ١/ ٤٣٣، ٤٣٤.

الكلام إياه ، فصار : وإذ ما بشر مثلهم ، ثم قُدِّمت صفةُ النكرة ، فانتَصَبَتْ على الحال ، فجاء :

* وإذ ما مثلَهم بشرُ *

ورَدَّ هذا ابنُ أبي العافية وغيره[1] ، فقالوا : الحال لابد لها من عامل ، والعاملُ إذا كان معنًى ، فلا يَعمل فيها إلا أن يكون ظاهرًا مقدَّمًا ، لا يعمل المعنى في الحال محذوفًا ، ولا يعمل المعنى في الحال مؤخَّرًا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : قائمًا في الدار زيدٌ . وقد نَصَّ على هذا أبو علي في باب الحال[2] . فإذا كان المعنى لا يعمل في الحال مؤخَّرًا ، فكيف يعمل فيها محذوفًا ؟ هذا أبعد .

ومنهم من قال : إن « مثلهم » مبنيٌّ لإضافته إلى المبنيّ[3] . وهذا بعيدٌ ؛ لأنه يلزم عن هذا أن تقول : جاءني مثلَك ، بالفتح . وإنما يُبنى الاسم إذا أُضيفَ إلى الحرف الذي هو في تأويل الاسم ، نحو قوله – سبحانه – : ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[4] في مَنْ قرأه بفتح « أنَّ »[5] ، أو إذا أُضيف إلى الفعل الماضي بشرط أن يكونَ ظرفًا . واختلفوا إذا أضيف إلى الفعل المضارع والمبتدأ والخبر .

---

(١) رَدَّه ابن مالك أيضًا بطريقة أخرى ، قال : « الحال فضلة ، فحقُّ الكلام أن يتم بدونها ، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون « مثلهم » ، فلا يكون حالًا . وإذا انتفت الحالية تَعَيَّنَتْ الخبرية » . شرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

وأقول : قوله : إذا انتفت الحالية .. غير دقيق ، ففي البيت وجوهٌ أخرى .

(٢) الإيضاح ٩٩ . وانظر : الكافي ٢/٦٤ (الحمزاوية) ، والمقتصد ١/ ٦٧٢.

(٣) صَحَّح هذا الوجه ابن عصفور . وقال به ابن هشام . انظر : شرح الجمل ١/ ٥٩٤، والمغني ٢/٦٧١.

(٤) الذاريات ٢٣ . وسلف أن استشهد بها (ص ١٤٥) .

(٥) قراءة رفع ﴿ مثل ﴾ هي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر وابن أبي إسحاق والأعمش ، بخلافٍ عن ثلاثتهم ، وقرأ باقي السبعة بالنصب . انظر : السبعة ٦٠٩، والنشر ٢/ ٣٧٧.

فقد صَحَّ من هذا كُلِّه أنَّ الأقْرب في البيت ما ذهب إليه سيبويهِ من أنَّه أَعْمَل « ما » والخبرُ مُقدَّمٌ ، كما أعمل « ما » والخبر مؤخَّرٌ[1] . واللَّه أعلم .

قال : « **وتَقُولُ : ما زَيْدٌ بآكِلٍ طَعامَكَ ، وما زَيْدٌ طعَامَكَ بآكِلٍ . فإنْ قُلْتَ : ما طعامَكَ زيدٌ بآكلٍ ، لَمْ يَجُزْ** »[2] .

هذا كلُّه تفريع على أنَّ الباء متى دخلت فـ« ما » حجازية . وقد [٢٤٨] مضى الخلافُ في ذلك[3] ، وأنَّ الذي يظهر لي أن الباء تدخل على لغة أهل الحجاز ، وتدخل على لغة بني تميم ، فأتكلم في هذه المسألة على أنَّ « ما » فيها تميمية ، ثم أتكلم على أنَّ « ما » فيها حجازية .

اعلم أنَّك إذا قُلْتَ : ما زيد بآكل طعامك ، و« ما » تميمية ، فإنه يجوز أن توقع « طعامك » حيث شئتَ مالم تُقَدِّمْه على « ما » ، فلا تقول : طعامك مازيد بآكل ؛ لأنَّ « ما » حرفُ صدر ، وتقول ماعدا ذلك ، فتقول : ما طعامَك زيد بآكل ، كما تقول : ما طعامَك زيدٌ أكل ؛ لأن « ما » لم تعمل شيئًا ، فإنما تطلب الجملةَ كُلَّها ، فقَدِّمْ منها ما شِئْتَ ما حافظْتَ على ألَّا تُقدِّمَ عليها ماهو من جملتها .

فإذا كانت حجازية كانت بمنزلة « ليس » ، تَرْفَعُ الاسم ، وتنصب

(١) استقصى ابن أبي الربيع وجوه تخريج « ما مثلهم بشر » ، وندَّ عنه وجه ، هو القول بأن الفرزدق استعمل لغة غيره ، فغلط ، لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير . وأبطل هذا ابن عصفور بأن العربي إذا جاز له القياسُ على لغة غيره ، جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته . انظر : شرح الجمل ١/ ٥٩٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

(٢) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ١/٤٣٤ .

(٣) انظر : ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ .

الخبر ، فتحتاج إلى أنها لا توليها ماليس باسمٍ لها ولا خبر ، فلا تقول : ما طعامَكَ زيد آكلًا ، كما لا تقول : ليس طعامَك زيدٌ آكلًا .

وأمرٌ آخر أنه لا يتقدَّم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ، والعامل هو الخبر ، والخبر في لغة أهل الحجاز لا يتقدَّم على الاسم ، فكما لا تقول : ما قائمًا زيد ، لا تقول : ما طعامَك زيد آكلًا .

ثم قال : « **وكذلِكَ إنْ قلت : لَيْسَ طَعامَكَ زيدٌ بآكِلٍ [وليس طَعامَكَ زيد آكلًا] ، لم يَجُزْ** »[1] .

هذا بَيِّن ؛ لأنَّك أوليتَ « ليس » ما ليس باسمٍ لها ولا خبر[2] ، ولأنَّك أَوْقَعْتَ « الطعام » بين أجنبيين[3] .

وعلى هذا التعليل يَنْبَني جوازُ « ما طعامَك آكلًا زيد » ومنعُه : فمن عَلَّل المتَّفَقَ على منعها[4] بأنك أوليت « ليس » ما ليس باسم لها ولا خبر ، لم يُجِزْ هذه المسألة . ومَنْ عَلَّل تلك بأنك أَوْقَعْتَ « الطعام » بين أجنبيَّينِ ، أجاز هذه المسألة ، على قوله :

* وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[5] *

وهذا ضعيفٌ لا ينبغي أن يُفَرَّع عليه . وقد مضى الكلام في هذا في « باب

(١) الإيضاح ١١١ . وفي المقتصد ١/٤٣٤ : « لو قلت » مكان « إن قلت » . وما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة ، وزدته من الإيضاح والمقتصد .

(٢) هذا تعليلُ سيبويه . الكتاب ١/ ٧٠ .

(٣) وهذا تعليل أبي علي . الإيضاح ١/١٠٧ .

(٤) يريد : كانت زيدًا الحمى تأخذ . و:كان طعامك زيد آكلًا : انظر : ص ٥٣٧ وما بعدها .

(٥) بعض عجز من بيت للفرزدق ، تَقَدَّم قريبًا (ص ٨١١) . ويأتي بعد (ص ٨٢٤ ، ٨٢٥) .

كان »[1] .

وهذا كلُّه إذا كان معمولُ الخبر غيرَ ظرف ، ولا مجرور . فإنْ كان ظرفًا أو مجرورًا ، فإنَّه يجوز فيه ولاية « ما » ، وهو متعلِّق بالخبر ، فتقول : ما بك زيدٌ مأخوذًا . وأما أنْ تُقَدِّم على « ما » شيئًا ، فلا يجوز ، كان ظرفًا أو غير ظرف ؛ لأنها حرفُ صدر .

ثم قال : « **فإنْ أضمَرْتَ في « لَيسَ » جازَت المَسْأَلَةُ** »[2] .

يريد بذلك ضمير الأمر والشأن . وقد مضى الكلامُ في هذا في مسألة : « كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ[3] » إلا أنه يَعْرِض[4] هنا سؤالٌ ، وهو : كيف دخلت الباء في « بآكل » ، وليس الخبر « بآكل » ، إنَّما الخبر الجملة كُلُّها ، والباء إنَّما تدخل في خبر « ليس »[5] ؟

الجواب : أنه لَمَّا كان قولك : هو زيد قائم ، لا يعطي من المعنى إلا ما يعطي قولك : زيد قائم ، وإنَّما جيء بهذا الضمير تعظيمًا للأمر ، فكان دخوله كخروجه ، فصار منطوقًا به ، وكأنه لم يُنْطَق به ، صار قولُك : ليس زيدٌ بآكل طعامك ، بمنزلة : « ليس زيدٌ آكلًا طعامك » فكما تدخل الباء في هذا على

(١) انظر : ص ٧٩٢ .

(٢) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ١/٤٣٥ .

(٣) انظر : ص ٧٩٢ .

(٤) يريد في مسألة « ليس طعامك زيد بآكل » ، على أن في « ليس » ضمير الشأن ، وجملة « طعامك زيد بآكل » خبر « ليس » .

(٥) السؤال فرضه الأخذ بظاهر كلام أبي علي . ويمكن أن يكون في عبارته مسامحة ، ومقصوده : فإن أضمرت في « ليس » جاز التقديم على الإطلاق ، لا أنك تترك الباء بحاله مع الإضمار . وهذا ما قاله الجرجاني ، وحالفه التوفيق فيه ، دون احتياج إلى ما تَكَلَّفه ابن أبي الربيع . انظر : المقتصد ١/ ٤٣٦.

« آكل » دخلت هناك .

وبهذا يُنْفَصَلُ عن قولهم : ليس الطِّيب إلا المسكُ[1] ، إذا جعلت في « ليس » ضمير الأمر والشأن ، ورفعت « المسك » ؛ لأنَّ « إلا » لا تدخل على بعض الخبر[2] ، فتقول : ليس زيد إلا أبوه قائم ، ولا تقول : ليس زيد أبوه إلا قائم ، لكن [٢٤٩] لما كان قولُك : هو زيد قائم ، بمنزلة : « زيد قائم » لا يُعْطِي من المعنى إلا ذلك مؤكَّدًا ، صِرْتَ كأنك إذا نطقت بضمير الأمر والشأن ، كأنك لم تَنْطِق به ، فجرى اللفظ مع النطق به كجريانه مع عدمه ، إلا أنَّ الظَّاهِرَ من كلام سيبويه[3] أنَّ « ليس » في قولهم : ليس الطيب إلا المسكُ ، بالرفع ، أُجريت مُجْرَى « ما » فارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولم تؤثِّر ،

(١) المسكُ ، بالرفع : لغة تميم ، وبالنصب : لغة الحجاز . والقول موضوع مجلس حكاه الزجاجي في مجالسه ، على أنه من مواضع الخلاف بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء ، كما أنه من المسائل العشر المتعبات إلى الحشر لملك النحاة أبي نزار . والكلام حوله كثير . انظر : الكتاب ١/ ١٤٧، والأصول ١/ ٩٠، ومجالس الزجاجي ١/ ٥٠٣. وخَصَّه الفارسي بمسألة في الحلبيات ٢١٠ وما بعدها . وانظر أيضًا : البغداديات ٣٨٣، وكتاب الشعر ١/ ٧، ١١، والأزهية ٢٠٤، والنكت ١/ ٢٧٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٢، وشرح العكبري ٢/ ٤٦٤، والتبيين ٣١٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٩، ٣٨٠، والارتشاف ٢/ ٩٣. وعرض المؤلف للقول في : البسيط ٢/ ٧٠٨، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٨٠٠.

(٢) اعترض بهذا أبو علي في البغداديات (٣٨٤) على عدم تأوُّل سيبويه ضمير القصة في « ليس » . ونقل ابن أبي الربيع في البسيط (٢/٧٤٩) انفصالًا لابن جني مُفاده أن « إلا » أُخِّرت من تَقَدُّم إصلاحًا للفظ . وقال العكبري في التبيين (٣١٢) : « إنَّ دخول « إلا » بين المبتدأ والخبر محتمل في الشعر والشذوذ » .

(٣) انظر : الكتاب ١/٤٧ . وإنما قال المؤلف : « الظاهر » لأن سيبويه بعد أن جعل الوجه الإضمار ، قال : إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطيب إلا المسكُ ، وما كان الطيب إلا المسك » . يريد الحمل على « ما » بتجردها للنفي وعدم إعمالها .

فكأنه قال : ما الطِّيبُ إلا المسكُ . وحَمَلَه على ذلك أن العربيَّ الذي نطق بهذا لَمَّا سُئِل عن « ما كان الطيب إلا المسكَ » نَصَبَ « المسكَ » ، ولو كان على إضمار الأمر والشأن ؛ لأضمر في « كان » . واللّٰه أعلم .

ثم قال : « **ولا يَجُوزُ مَعَ « ما »**[1] » .

يريد أن تُضْمِر في « ما » كما تضمر في « ليس » . فإنْ أَرَدْتَ في « ما » أن تأتي بضمير الأمر والشأن ، قلت : ما هو زيد بقائم . واللّٰه أعلم .

قال : « **وتَقُول : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلَا ذاهِبٍ أَخُوهُ** »[2] .

اعلم أنه يجوز في « ذاهب » الرفع والنَّصب والخفض :

فإذا رَفَعْتَ كان « ذاهب » خبرًا مقدمًا ، و« أخوه » مبتدأ ، و« لا » نافية ، وعَطَفْتَ جملة على جملة ، فكأنك قلت : ولا أخوه ذاهب . ويجوز أن يكون « أخوه » فاعلًا بـ « ذاهب » ، ويَسُدُّ مَسَدَّ الخبر .

وإن نَصَبْتَ كان على وَجْهَين :

أحدهما : أن تعطف « ذاهبًا » على « بخارج » على الموضع ، لأنه في موضع نصب بـ « ليس » ، ويكون « أخوه » فاعلًا بـ « ذاهب » ، وأخبرت عن « زيد » بخبرين : أحدهما « خارج » ، والآخر « ذاهب أخوه » ، فتحتاج إلى ضميرين : أحدهما مستتر في « خارج » ، والآخر الهاء في « الأخ » .

الثاني : أَنْ تعطف « أخوه » على زيد ، « ذاهبًا » على « خارج » ، ويكون الأصل : ليس زيد بخارج ، ولا أخوه ذاهبًا ، فعطفْتَ اسمًا على اسم ، وخبرًا

---

(١) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ١/٤٣٦ .

(٢) الإيضاح ١١١ ، والمقتصد ١/٤٣٧ .

على خبر ، كما تقول : كان عمرو منطلقًا وزيدٌ خارجًا ، وتكون « لا » زائدة ؛ لتوكيد النفي ، ثم قَدَّمْتَ الاسم على الخبر ، فقلت : ليس زيد بخارج ولا ذاهبًا أخوه .

والأوَّل أحسن ؛ لأن الصفة إذا أمكن أن تجعل معتمدة ، ويرفع ما بعدها ، فهو أحسن ، ولأنَّها إذا رَفَعَتْ ما بعدها وَقَعَتْ مَوْقِعَها . وإذا لم تَرْفَعْ ما بعدها أَوْقَعْتَها غَيْرَ موقِعِها .

فإن خفضْتَ لم يكن إلا على وجه واحد ، وهو أن تعطف « ذاهبًا » على « خارج » ، ويكون « الأخ » فاعلًا بـ « ذاهب » . ولا يجوز أن تعطف اسمًا على اسم ، وخبرًا على خبر ؛ لأنه يؤدي إلى العطف على عاملين ؛ لأن « زيدًا » مرفوع بـ « ليس » و« خارج » مخفوض بالباء ، فتكون قد شَرَّكْتَ بين « خارج » و« ذاهب » في الباء ، وشَرَّكْتَ بين « الأخ » و« زيد » في « ليس » . وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين[1] . ونَصَّ سيبويه على منعه[2] . وذهب أبو الحسن إلى جواز العطف على عاملين[3] ، فعلى مذهبه يكون الخفض في هذه المسألة من

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٧٠، وابن يعيش ٣/ ٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦، والبسيط ١/ ٣٥٣، والملخص ١/٥٧٧ وما بعدها .

(٢) انظر : الكتاب ١/٦٤ - ٦٦، وتحصيل عين الذهب ٨٨ - ٩٢، والنكت ١/ ٢٠١.

(٣) انظر مذهب أبي الحسن في ما علَّقه هارون من حاشية الأصل (الكتاب ١/ ٦٥، ح٣) . والعطف على معمولي عاملين فيه سبعة أقوال ذكرها السيوطي (الهمع ٥/ ٢٧٠، ٢٧١) ، ومنها : نسبة الجواز مطلقًا للأخفش ، ونسبة الجواز إليه إن تقدم المجرور والمعطوف . ومعه في هذا الأخير الكسائي والفراء والزجاج وابن مضاء . وقال المؤلف في الملخص (١/ ٥٧٧، ٥٧٨) : « لا أعلم أحدًا من النحويين أجازه غير الأخفش » . ونسب الأعلم الإجازة لبعض البصريين ، وذكر كلامًا نفيسًا في المسألة (النكت ١/ ٢٠١- ٢٠٥، وتحصيل عين الذهب ٨٨- ٩٢) . وقال=

وَجْهَيْن .

فإن قلتَ : ولم لا يكون على حذف حرف الجر ، وحُذف من الثاني ؛ لدلالة الأول عليه ؟

قلتُ : لا يُحذف مثل هذا ؛ لأنه زيد للتوكيد ، وما زيد للتوكيد لا يُحْذَف ؛ لأنه نَقْضُ الغرض .

ثم قال : « **وَلَوْ وَضَعْتَ مَكَانَ « الأخ » أَجْنَبِيًّا**[(١)] » .

اعلم أنَّك إذا قلتَ : ليس زيد بخارج ، ولا ذاهبًا [٢٥٠] عمرو ، جاز الرفع والنصب . ولم يجز الخفض إلا على مذهب أبي الحسن الذي يُجيز العطف على عاملين . وأنا أُبيِّن ذلك إن شاء اللّٰه .

اعلم أنَّك إذا قلت : ليس زيد بخارج ، ولا ذاهب عمرٍو ، فَخَفَضْت ، فأنت بين أمور ثلاثة :

أحدها : أن تجعل « ذاهبًا » معطوفًا على « خارج » ، ويكون « عمرو » فاعلًا به . فهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الاسم لا يعمل حتى يَعْتَمِد ، ولا يمكن اعتماده هنا إلا بأن تجعله خبرًا عن « زيد » ، فتكون قد أخبرت عن « زيد » بخبرين : أحدهما « خارج » والآخر « ذاهب » ، فتحتاج إلى ضميرين : ضمير في « خارج » ، وضمير في « ذاهب » ، ولا ضمير في « ذاهب » ، فلا يجوز هذا .

الثاني : أَنْ تجعل « ذاهبًا » مخفوضًا على إسقاط حرف الجر ، وكأنَّك

= الجرجاني : حكي أن أبا الحسن كان يُجوِّز هذا ثم رجع عنه . (المقتصد ١/٤٣٩) . وانظر أيضًا : المقتضب ٤/١٩٥ ، والأصول ٢/٧٣ .

(١) الإيضاح ١١٢ ، والمقتصد ١/٤٣٧ .

قلت : ليس زيد بخارج ، ولا بذاهب عمرو . وأنت لو قُلْتَ هذا لجازت المسألة ، على أن تكون عَطَفْتَ اسمًا على اسم وخبرًا على خبر ، ثم قَدَّمْتَ الخبر ، على حسب ما يتبيَّن في حالة النصب ، هذا أيضًا ممتنعٌ من جهة أنَّ الباء إنَّما زيدت ؛ للتوكيد ، ولا معنى لها غَيْرُ ذلك ، وما زيد للتوكيد يبعد حَذْفُه ؛ لأنه نَقْضُ الغرض .

الثالث : أن تجعل « عمرًا » معطوفًا على « زيد » ، وتجعل « ذاهبًا » [معطوفًا][(١)] على « خارج » ، فتكون الواوُ قد شرَّكت بين الخبرين في الباء ، وبين الاسمين في « ليس » ، فتكون قد عطفت اثنين على اثنين ، وشرَّكتهما معهما في عاملين . فهذا أجازه أبو الحسن ، ومنعه سيبويه ، وتبع الناسُ سيبويهِ في المنع ، وقالوا : لم يوجد في العوامل ما يعمل الخفض والرفع ، والواو كأنها العامل ؛ من حيث شرَّكت في العامل ، ولم يصل العامل إلَّا بها ، فإذا لم يوجد في العوامل القوية ما يعمل رفعًا وخفضًا ، فكيف يوجد ذلك في ما هو كالعامل ، وإن لم يكن عاملًا حقيقة ؟ ولأن الواو موصلة ، والحروف الموصلة لا توصل إلا عاملًا واحدًا كحروف الجر ، وما جرى مجراها .

واستدلَّ أبو الحسن على العطف على عاملين بأشياء :

منها قوله – سبحانه –: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوْمٖ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٖ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ آياتٍ لِّقَوْمٖ

---

(١) زيادة لازمة ، مني .

﴿يَعْقِلُونَ﴾[1] في قراءة حمزة والكسائي[2]، فإنهما قرآها بنصب ﴿آياتٍ﴾، فقد عطفا ﴿اختلاف﴾ على ﴿السموات﴾ وشرّكا بينهما في حرف الجر بالواو، وعطفا ﴿آيات﴾ [على ﴿آياتٍ﴾][3]، وشرّكا بينهما في ﴿إنّ﴾ بالواو، فهذا عطفٌ على عاملين[4].

ومنها قول العرب في مَثَلٍ: «ما كلُّ سوداءَ تَمرةً ولا بيضاءَ شحمةً»[5] فـ«بيضاء» معطوف على «سوداء»، وشرّكتَ بينهما بالواو في «كل»، وعطفت «شحمة» على «تمرة»، وشركتْ بينهما الواو في «ما»، فالواو شَرَّكَتْ بين «بيضاء» و«شحمة» و«سوداء» و«تمرة» في «كل» و«ما»، فهذا عطفٌ على عاملين.

ومنها قول الشاعر[6]:

---

(١) الجاثية ٣، ٤، ٥.

(٢) انظر: السبعة ٥٩٤، والنشر ٢/٣٧١.

(٣) زيادة يتطلبها السياق، ولعلها سقطت من الناسخ بسبب انتقال النظر.

(٤) ذكر استدلال الأخفش بالآية الباقوليُّ في كشف المشكلات (٢/ ١٢٢٥، ١٢٢٦) وردّه: «ولا حجة له في الآية؛ لأن الله، تعالى، لو قال: إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبثُّ من دابة واختلاف الليل والنهار- إلى قوله: وتصريف الرياح، ولم يذكر ﴿آيات﴾ لكان الكلام تامًّا، فإنما ذكر ﴿آيات﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار».

(٥) مَثَل دائر في كتب النحو، استشهد به سيبويه. وهو في: جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧، والمستقصى ٢/ ٣٢٨. والاستشهاد به هنا بنصب «شحمة» حتى تكون معطوفة على «تمرة»، وتكون «بيضاء» معطوفة على «سوداء»، فيتحقق العطف على عاملين. وروي برفع «شحمة». وعليه فلا شاهد، إذ تكون المسألة من قبيل عطف الجمل. انظر الكلام على المثل في: الكتاب ١/ ٦٥، والنكت ١/ ٢٠٣، وتحصيل عين الذهب ٩١، والملخص ١/٥٧٩، والبسيط ١/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٦) أبو دؤاد الإيادي، شاعر جاهلي، اسمه جارية بن الحجاج، من وُصّاف الخيل المجيدين=

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارا[1]

فـ«نار» مخفوضٌ بالعطف على «امرئ»، وشرّكت الواوُ بينهما في «كُلّ»، و«نارًا» منصوب بالعطف على «امرئ»[2]، وشركت بينهما الواو في «تحسبين».

[٢٥١] انفصل الناس عن الآية بوجهين:

أحدهما: أنها على حذف حرف الجر[3] من ﴿اختلاف﴾، وأن الأصل: وفي اختلاف الليل والنهار، ثم حُذف حرف الجر؛ لدلالة الأول عليه، قالوا: وعلى هذا إنَّما عَطَفْتَ الخبرَ على الخبر، والاسمَ على الاسم، كما تقول: إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا في السوق، ثم تُقدِّم «في السوق»، و«في الدار»، فتقول: إن في الدار زيدًا، وفي السوق عمرًا، الاختيار في هذا أن يَتَقَدَّم الخبر في الثاني إذا تَقَدَّم في الأول، ويتأخر إذا تأَخَّر في الأول. ويجوز العكس، فتقول: إن زيدًا في الدار، وفي السوق عمرًا. ويجوز: إن في الدار زيدًا وعمرًا

=(ترجمته في: الخزانة ٩/ ٥٩٥. والأعلام ٢/١٠٦). وقال المبرد: عديّ بن زيد العِبادي، انظر: الكامل ١/ ٢٨٧.

(١) من المتقارب. وهو في: ديوان أبي دؤاد ٣٥٣، وديوان عدي ١٩٩، والكتاب ١/ ٦٦، والأصول ٢/ ٧١، ٧٥، وكتاب الشعر ١/ ٤٤، ٢/ ٤٣٩، ٥٢٦، والتكملة ٢٤٠، والمحتسب ١/ ٢٨١، والنكت ١/ ٢٠٤، وتحصيل عين الذهب ٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وإيضاح القيسي ١/ ٤٢٤، والمغني ١/ ٣٨٢، وشرح أبياته ٥/ ١٩٠، والخزانة ٩/ ٥٩٢. واستشهد به في: البسيط ١/ ٣٥٥، والملخص ١/ ٥٧٩.

(٢) كذا. ولو كانت «امرأً» على الحكاية لكان أحسن.

(٣) نُسب هذا الوجه في البسيط (١/٣٥٥) إلى سيبويه. و«الكتاب» المطبوع خِلْوٌ من الآية. ولعل هذه النسبة على سبيل المسامحة، قياسًا على تخريج سيبويه للبيت.. أكل امرئ.

في السوق ، إلا أنَّ الاختيار ما ذكرتُه أولًا ؛ لتناسُبِ الكلام .

ومَنْ قرأ بالرفع[1] فلا بُدَّ أن يُقَدَّرَ حرفَ الجر محذوفًا ؛ لأنَّ ﴿آيات﴾ مرفوعة بالابتداء ، وما قبلها خبرها ، فلا بُدَّ أن يكون الأصل : وفي اختلاف الليل والنهار . وكما جاز حذف حرف الجر في قراءة الرفع ؛ لتقدُّم ذكره ، كذلك أيضًا يُحْذَف حرف الجر مع النصب ؛ لِتقدُّم ذكره ، والله أعلم ، وهو فيه[2] أيسَرُ ؛ لأَنهما مشتركان في « إنَّ » ، وإذا رَفَعْتَ فلم يُشَرَّكا في عامل واحد .

الثاني : أن ﴿آيات﴾ جيء بها على جهة التوكيد . وهذا كما تقول : إن زيدًا في الدار والسوق ، فتعطف « السوق » على « الدار » وتُشَرِّكه معه في حرف الجر ، ثم تُقَدِّم الدار ، فتقول : إن في الدار زيدًا والسوق ، ثم تكرر « زيدًا » على جهة التأكيد[3] . والأول أَقْرَبُ . والله أعلم .

وأما الانفصالُ عن المثل ، وعن البيت ، وعن كل ما جاء على طريقتهما ، فيكونُ من وجهٍ واحد ، وهو حذفُ حرف الجر[4] ، والتقدير : ولا كل بيضاء شحمة . وكذلك : وكُلّ نار تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا . ثم حذف « كلًّا » . وهذه نُبْذَةٌ من الكلام على العطف على عاملين ، وتمامُ الكلام فيه

---

(١) قرأ بالرفع السبعة ، عدا حمزة والكسائي . انظر : السبعة ٥٩٤ ، والنشر ٢/ ٣٧١.

(٢) أي في النصب .

(٣) بهذا قال ابن السراج ، وغَلَّط مَنْ خرج الآية على العطف على عاملين . انظر كلامه مفصَّلًا في : الأصول ٢/ ٧٤، ٧٥.

(٤) يريد بـ« حرف الجر » : « كل » . وهي في البيت والمثال : مضاف . وحذف « كل » هو ما قال به سيبويه خروجًا من العطف على عاملين . انظر : الكتاب ١/ ٣٣.

في الكتاب ، إن شاء الله .

وأما النَّصْبُ في قوله[1] : « **لَيْسَ زَيْدٌ بخارجٍ ولا ذاهِبًا عَمْرٌو**[2] » .

فيجوز من وجهٍ واحد ، وهو أنْ تَجْعَلَ « ذاهبًا » معطوفًا على « بخارج » على الموضع ؛ لأنَّ الأصل : ليس زيد خارجًا ، وتَجْعَل « عمرو[3] » معطوفًا على « زيد » ، فتكون قد عَطَفْتَ اسمًا على اسم ، وخبرًا على خبر ، وكلاهما معمولُ « ليس » ، وكان الأصل : ليس زيد خارجًا ولا عمرو ذاهبًا ، ثم قُدِّم « ذاهب » على « عمرو » ، فجاء : ليس زيد خارجًا ولا ذاهبًا عمرو ، ثم أدخلت الباء على « خارج » ؛ لتوكيد النفي ، وأَبقيتَ « ذاهبًا » على حاله مُشَرَّكًا مع خارج في « ليس » .

ولو خَفَضْتَ بالتشريك في الباء لكان عطفًا على عاملين . وقد مضى الكلامُ فيه .

ولا يجوز أن يكون « عمرو » فاعلًا ، بـ« ذاهب » ؛ لأنه يكون إذ ذاك خبرًا عن « زيد » ، ولا ضميرَ فيه يعود إلى « زيد » ، على حسب ما تقدَّم في الخفض .

فإنْ رَفَعْتَ فقلت : ليس زيد بخارج ولا ذاهبٌ عمرو ، جاز على أن يكون « عمرو » مبتدأ ، و« ذاهب » خبرَه ، وعطفْتَ جملة على جملة ، وتكون « لا » للنفي . وهي في النَّصْبِ ؛ لتوكيد النفي المتقدِّم بمنزلة : ليس زيد ولا عمرو ذاهبين .

---

(١) أي أبو علي . انظر : الإيضاح ١١٢ ، والمقتصد ١/٤٤٠ .

(٢) الإيضاح ١١٣ ، والمقتصد ١/٤٤١ .

(٣) في المخطوطة : عمر ، وهو وهَمٌ .

ثم قال : « **وَلَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ « لَيْسَ » « ما » ، فَقُلْتَ : ما زَيْدٌ بِخارِجٍ وَلَا ذاهِبًا عَمْرٌو ، لم يَجُزْ**[1] » .

هذه المسألة [٢٥٢] يظهر لي أنها لا تجوز عند أحدٍ من النحويين ، خفضتَ « ذاهبًا » ، أو نصبته .

فأما الخفضُ فلأنَّ « ما » إنْ جعلتها حجازية ، فيكون التقدير : ما زيد خارجًا ولا ذاهبًا عمرو ، ثم أدخلت الباء في خبرها ، كما تدخلها في خبر « ليس » ، فقُلْتَ : ما زيد بخارج ، ثم شرّكت « ذاهبًا » مع « خارج » في الباء . فمن لا يُجيز العطفَ على عاملين – وهم الأكثرون – فلا يجيز هذه المسألة ؛ لأمرين :

أحدهما : عمل « ما » والخبر مُقَدَّم ، فكما لا تقول : ما خارجًا زيد ، لا تقولُ ذلك في المعطوف ؛ لأنه يلزم في المعطوف ما يلزم في المعطوف عليه .

وأما قولُ الفرزدق :

* وإذ ما مثلَهم بشرٌ *

فشيءٌ لا يُعَوَّلُ عليه ؛ لشذوذه في الاستعمال .

الثاني : العطف على عاملين ؛ لأن « عمرًا » مُشَرَّكٌ مع « زيد » في « ما » ، و« ذاهب » مُشَرَّكٌ مع « خارج » في الباء ، والتشريكان وقعا بالواو .

ومن يجيز العطف على عاملين – وهو أبو الحسن – يمنع هذا من وجهٍ

---

(١) الإيضاح ١١٣ ، والمقتصد ٤١١/١ .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٨٠٨ ، ٨١١ ، ٨١٣) . والتعليق في الموطن الأول .

واحد ، وهو تَقَدُّم الخبر .

فإن جعلْتَ « ما » في هذه المسألة تميمية ، فيكون التقدير : ما زيد خارجٌ ، ولا ذاهبٌ عمرٌو . وقولك : ولا ذاهبٌ عمروٌ ، جملةٌ عُطفت على الجملة الأولى ، ثم إنَّك أدخلتَ على « خارج » الباء ؛ للتوكيد ، فلا يصحّ تشريك « ذاهب » مع « خارج » فيها ؛ لأنهما جملتان ، ولا يجوز في عطف الجمل أن تُشَرِّكَ اسمًا في الجملة الأخيرة مع اسم في الجملة الأولى ، هذا لا يمكن ؛ ألا ترى أنك لو قلت : ذهبتُ إلى عمرو وإلى خالد مشيتُ ، لم يَجُزْ أن تقول : ذهبت إلى عمرو وخالدٍ مشيت ، على أن تُشَرِّكَ « خالد » مع « عمرو » في « إلى » ، هذا مِمَّا لا أعرف لأَحَدٍ من النحويين له جوازًا ، ولا يصحُّ . واللّٰه أعلم .

وأما النَّصْبُ فلا يجوز في ذلك من أجل عمل « ما » ، والخبرُ مقدَّم ؛ لأن العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه ، إلَّا على قول الفرزدق :

* وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1] *

فينصب بها والخبر مُقَدَّمٌ . وهذا شيءٌ لا يكاد يُعْرَف[2] .

وأما الرفع فيجوز على أن تجعل « ذاهبًا » خبرًا مقدَّمًا ، و« عمرو » مبتدأ ، و« لا » نافية ، وعطفْتَ جملةً على جملةٍ ، وتكون « ما » حجازية ، ودخلت الباء في الخبر ، كما دخلت في خبر « ليس » .

ويجوز أن تكون تميمية على من يرى دخول الباء معها . وقد مضى الكلامُ

---

(١) تقدَّم قريبًا .

(٢) « لا يكاد يعرف » ، هي عبارة سيبويه . انظر : الكتاب ٦٠/١ .

في هذا[1] .

مسألة

اعلم أنَّ « إنْ » تكون نفيًا ، وتَنْفِي الجملة الفعلية والاسمية ، فتقول : إنْ زيدٌ قائم ، وإن قام[2] زيد ، تريد : ما قام زيد ، و : إن يقوم زيد ، تُريد : ما يقوم زيد ، قال اللَّه – تعالى –: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾[3] المعنى – واللَّه أعلم –: ما يمسكهما أحدٌ من بعده . وتقول : إن كان زيد قائمًا ، إذا أردْتَ معنى : ما كان زيد قائمًا . فإن أردْتَ المخففة أدخلْتَ اللّامَ ، فقلت : إنْ زيدٌ لقائم ، وإنْ كان زيد لقائمًا[4] .

ثم إنَّ النحويِّين اختلفوا في « إنْ » إذا دخلت على المبتدأ والخبر :

فمنهم من قال : إنَّ « إنْ » تعمل كعمل « ما »[5] ؛ لأن الشَّبَهَ الذي عملتْ به « ما » موجودٌ في « إنْ » ، وهو أنَّها تَنْفِي الحال ، وبعدَها المبتدأ والخبر .

---

(١) انظر : ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ .

(٢) في المخطوطة : قائم ، تحريف . والصحيح ما أثبته .

(٣) فاطر ٤١ .

(٤) « إنْ » في المثالين مخففَّة من الثقيلة . وأورد المؤلف المثالين ، مهملًا لها في الأول ، وهو الأشهر فيها ، ومدخلًا لها على الفعل الناسخ في الثاني ، وهو قول البصريين . أما الأخفش وتبعه ابن مالك فأجازوا دخولها على جميع الأفعال . واللام هي الفارقة حتى لا تلتبس بـ « إن النافية » . و« إن » هذه عند الكوفيين نافيةٌ لا مخفَّفة ، واللام بمعنى « إلا » . انظر : الجنى ٢٢٨، ٢٢٩، والأزهية ٤٦– ٥٠.

(٥) أجاز عملها الكسائيُّ وأكثر الكوفيين وابن السراج وأبو علي وابن جني . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد . وصَحَّح جواز إعمالها المراديّ لثبوته نظمًا ونثرًا . وحكى بعض النحويين أنَّ إعمالها لغة أهل العالية . انظر : الجنى ٢٠٩، ٢١٠، والأزهية ٤٦– ٥٠، والهمع ٢/ ١١٦.

ومنهم من لا يُعْمِلُها[1] ، ويقول : إن العمل في « ما » لم يكن [٢٥٣] على القياس ؛ القياس فيها ما جاء به بنو تميم ؛ لأن « ما » ليس لها اختصاص ، على حسب ما تقدَّم . فإذا لم يكن عمل « ما » على القياس ، فكيف يجوزُ ذلك في « إنْ » ؟ فمَنْ يُعْمِلها ويُجرها مُجْرى « ما » في لغة أهل الحجاز ، فلا يُعْمِلها إلا والخبر مؤخَّر منفيّ[2] .

والذي يظهر لي أنَّ « إنْ » لا تعمل بالقياس على « ما » ، إنما تعمل بالسَّماع ، كما أن « ما » لو لم يُسْمَعْ فيها العمل ما أُعملت ، ولم يُنْظَر إلى شبهها بـ « ليس » . واللَّه أعلم .

مسألة[3]

« لات » لا تكون إلا مع « الحين »[4] ، فيكون « الحين » معها منصوبًا . ويكون مرفوعًا . والأكثر أن يكون منصوبًا ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[5] .

---

(١) إلى هذا ذهب أكثر البصريين . وعزاه الهروي إلى سيبويه والفراء . ولم أجد في الكتاب ما يقطع برأي سيبويه في المسألة . انظر : الأزهية ٤٥، ٤٦، والهمع ٢/ ١١٦.

(٢) انظر : الأزهية ٤٥ ، ٤٦ ، فما قاله ابن أبي الربيع هنا لا يخرج عما فيها .

(٣) عقد ابن أبي الربيع فصلًا لـ « لات » في الملخص (١/ ٢٧٢– ٢٧٤) ، لكنه هنا أفاض . وانظر في « لات » : الكتاب ١/ ٥٧، ٥٨، والأصول ١/ ٩٥، ٩٦، وسر الصناعة ٢/ ٥١١، والمسائل المنثورة ١٠٦، ١٠٧، والحلبيات ٢٦٣، والإرشاد ١٦٣، والمغني ١/ ٣٣٤– ٣٣٧.

(٤) اقتصار « لات » على العمل في لفظة « الحين » هو قول الفراء ، وظاهر قول سيبويه . وعُزي إلى أبي علي وجماعة ، منهم ابن مالك أنها تعمل في « الحين » ، وفي ما رادفه . انظر : المغني ١/ ٣٣٦، والهمع ٢/ ١٢٢، والارتشاف ٢/ ١١١.

(٥) سورة ص ٣ . وقراءة نصب ﴿ حين ﴾ هي قراءة الجمهور . وقراءة الرفع هي قراءة أبي السَّمَّال . انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٥١، والبحر المحيط ٣٦٧/٧ .

واختلف النَّحْوِيُّون في نصب « الحين » :

فمنهم من قال : إنه منصوب بأنه خبر « لات » ، واسمُ « لات » مُضْمَرٌ فيها ، وهو مضمر لا يظهر ، بمنزلة « ليس » في باب الاستثناء ، فإنهم قالوا : قام القوم ليس زيدًا ، على ذلك استعملت في باب الاستثناء ، ولا توجد فيه على غير ذلك ، فكذلك « لات » إنما وُجدت مضمرًا فيها ، وما بعدها خَبَرُها . وهذا هو ظاهر كلام سيبويه[1] . والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص ، أي حين مَخْلَصٍ .

ومن رفع « الحين » بعدها جعله اسم « لات » ، وجعل الخبر محذوفًا[2] .

ومنهم من قال : اسمُها محذوفٌ إذا كان ما بعدها منصوبًا ، وليس بمضمر ، و« حين مناص » خبرُها . وخالف هذا في الاضمار ، وقال : إنها لا يضمر فيها ؛ لأنها حرف[3] ، وإطلاق سيبويه « الإضمار » مسامحة .

ويُعْتَرَضُ هذا بأن اسمها مُشَبَّهٌ بالفاعل ، والفاعل لا يجوزُ حذفه ، فكذلك ما شُبِّه به ؛ ألا ترى أن اسم « ما » لم يأتِ قطُّ محذوفًا ، وإنما جاء ظاهرًا ؛ ألا

---

(١) سيبويه (٥٧/١) : « كما شبهوا بها - يريد ليس - « لات » في بعض المواضع ، وذلك مع « الحين » خاصة ؛ لا تكون « لات » إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعًا ، وتنصب « الحين » لأنه مفعول به ، ولم تُمكَّن تمكنها ، ولم تُستعمل إلا مضمرًا فيها ، لأنها ليست كـ« ليس » في المخاطبة والإخبار عن الغائب ... ونظير « لات » في أنه لا يكون إلا مضمرًا فيه : « ليس » و« لا يكون » في الاستثناء » . وانظر كلام أبي علي في « ليس » و« لات » و« لا يكون » في : الحلبيات ٢٦٣.

(٢) هذا قول الجمهور ، فهي عندهم تعمل عمل « ليس » ، فإن كان ما بعدها مرفوعًا فالخبر محذوف . وإن كان منصوبًا ، فالاسم محذوف . انظر : المغني ١/ ٣٣٦، والارتشاف ٢/ ١١١، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٣) لم أقف على هذا المخالف في الإضمار.

ترى أنه لا يجوز أن تقول : زيد ما ذاهبًا ، على تقدير : زيد ما هو ذاهبًا[1] . ولا أعلم في منع هذا خلافًا . والإضمار لا يُسْتَنْكَرُ في الحرف الذي أجري مُجْرَى الفعل متى[2] رَفَعَ رَفْعَه ، وعَمِل عَمَلَه .

ومنهم من قال : إن « لات » لا تعمل شيئًا ، وما بعدها منصوبٌ على الظرف ، وهو خبرُ مبتدأ محذوف ، تقديرُه : ولات النداءُ حين مناص ، أي ليس في حين مناص . وإذا كان « الحين » مرفوعًا كان عنده مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص هناك . وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش[3] .

اعتُرض هذا القول بأن « لات » مختصة بـ« الحين » ، والمختصات وجدناها تُؤَثِّر في ما تَخْتَصُّ به ؛ ألا ترى أنَّ التاء في القسم تَخْتَصُّ باسم الله ، عَزَّ وجلَّ ، وهي تُؤَثِّر فيه .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ « لات حين مناص » ، بمنزلة « لا غلامَ رجلٍ »

---

(١) رَدَّ أبو حيان القول بالحذف من باب آخر ، فـ« ليس » لا يجوز حذف اسمها ، و« لات » محمولة عليها ، فلو حذف اسمها لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل . انظر : الهمع ٢/ ١٢٤.

(٢) المخطوطة : حتى . والصحيح ما أثبتُّه .

(٣) في أحد أقواله . وقوله الآخر أنها تعمل عمل « إن » ، فجعل ﴿ولات حين مناص﴾ بالنصب اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم . أو يكون المنصوب مفعولًا لفعل محذوف ، والتقدير : ولات أرى حين مناص . (انظر : ابن يعيش ١/ ١٠٩، والمغني ١/ ٣٣٥، والمصادر المذكورة في الحواشي السالفة) . ويرى الفراء أيضًا أنها تعمل عمل « إنَّ » ، وخبرها محذوف ، تقديره : حاصل . (معاني القرآن ٣٩٧/٢) . ونسب المرادي للسيرافي القول بأن « الحين » بعد « لات » منصوبٌ بفعل مضمر . انظر : الجنى ٤٥٤.

وأنها لا تنصب [إلّا][1] النكرة الشائعة[2] ، ثم أُدْخِلَت التاءُ عليها ، كما قيل : « ثُمَّت[3] » ، قال طَرَفَة :

تَلْقى الجِفــانَ بِكُلِّ صادِقَـــةٍ ثُـمَّـتْ تُـرَدَّدُ بَـيْنَهُـم حِـيَـرُهْ[4]

وإذا رُفِعَت « الحين » بعدها كانت عنده[5] بمنزلة « لا » إذا شُبِّهَتْ بـ « ليس » ، كما قال[6] :

فَرَطْــنَ فَلا رَدٌّ لِما بُتَّ وانْقَضَــى ولَكِنْ بَغُوضٌ أن يُقالَ : عَدِيمُ[7]

---

(١) زيادة ، بها يستقيم الكلام .

(٢) هو قول الأخفش ، فقد عُزي إليه أن « لات » تعمل عمل « إن » ، وهي للنفي العام و« حين » اسمها ، والخبر محذوف . انظر : ح ٣ من ص السالفة ، والهمع ٢/ ١٢٤.

(٣) أي أن التاء زائدة لتأنيث الكلمة . وهو قول الجمهور . والأخفش يتفق معهم هنا ، وإن كانت « لا » عنده تعمل عنده عمل « إن » ، في حين تعمل عمل « ليس » عند الجمهور . ولابن أبي الربيع في « التاء » قول سيأتي . انظر : الهمع ٢/ ١٢١- ١٢٤.

(٤) من الكامل . الجفان : القصاع ، بكل صادقة : بكل ناقة ذات لحم وشحم . ثمت : هناك . تُرَدَّد : تردَّد . حيره : دَسَمه . يقول : جفاننا ممتلئة بأطيب اللحم . والشاهد في « ثمت » . والبيت في : الديوان (بشرح الأعلم) ١٢٦ . وتخريجه وتخريج قصيدته مستقصى في الديوان ٢٣٠ .

(٥) الضمير يعود إلى صاحب الرأي الأخير ، القائل بأن « لات » نافية للجنس ، وهو الأخفش . وخلاصة أقوال الأخفش في « لات » : الإهمال . والإعمال عمل « ليس » . والإعمال عمل « إنَّ » . وهو في الثاني يوافق سيبويه . وقد أثبت هذا الرأي في معاني القرآن (٢/٤٥٣) . ونسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل (١/٣٧٥) . وانظر : ح ٣ من ص السالفة .

(٦) مزاحم بن الحارث العُقَيْلي ، شاعر إسلامي ، كان في زمن جرير والفرزدق ، وكان جرير يُقَدِّمه . ترجمته وأخباره في : الخزانة ٦/ ٢٧٣- ٢٧٥، والأعلام ٧/ ٢١١.

(٧) من الطويل . فَرَطْنَ : ذهبن ، والضمير للشباب والفتوة . بُتَّ : قُطع . بَغُوض : مبالغة في البغض . ويُرْوى : تَعَوَّضْ ، أي تَعَوَّضْ من شبابك حِلْمًا ، مخافة أن يقال : عديمُ شباب وحلم . والشاهد : رفع « ردٌّ » تشبيهًا لـ « لا » بـ « ليس » . والبيت في : شعره (مجلة معهد المخطوطات مج ٢٢، جـ١/ ١٢٤) ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان (بغض) . واستشهد به في : الملخص ١/ ٢٧٤، ٤٩٨.

أنشده سيبويه ، وكما قال سعد بن مالك :

مَنْ صَـدَّ عَنْ نِيرانِـــهـا فأنا ابْنُ قَيْــسٍ لا بَراحُ[1]

وعلى [٢٥٤] الجملة ؛ هي « لا » فتعملُ عَمَلَها ، إلَّا أنها لَحِقَتْها التاء[2] ، ولم تَلْحَقْها إلا مع « الحين » . وهذا القولُ فيه بُعْدٌ ؛ لأن تاء التأنيثِ اللاحقة للحروف إنما تكون ساكنة ، كما قال[3] :

* مِنْ بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ[4] *

فلو كان كما ادّعى لكانت : لَتْ . وقد تأتي متحركة قليلًا . ومع هذا لحاق تاء التأنيث للحروف قليل جدًّا ، والاختصاص أكثر ما يوجد في إبدال الحرف من الحرف ، ووضع الكلمة موضع الكلمة ، نحو : تاء القسم ، أُبدلت من الواو ، ولا يكون ذلك إلا مع اسم الله عز وجل ، وكذلك الواو في القسم ؛

---

(١) تقدم في ص ٧٤٣ . والتعليق عليه ثمة .

(٢) تاء التأنيث ، وهذا قول الجمهور والأخفش . وللمؤلف رأي يأتي بعد . وذهب ابن الطراوة إلى أنها زائدة ، وأنها متصلة بـ « الحين » الذي بعدها لا بها . ونقل أبو حيان أنه اتَّبَعَ في ذلك أبا عبيدة . انظر : الجنى ٤٥٢، والارتشاف ٢/ ١١١، والهمع ٢/ ١٢١، ١٢٢.

(٣) هو أبو النجم العجلي . إليه نسبه ثعلب ، وابن منظور ، وخالد الأزهري . ولم يعرف القائلَ كثيرون ، منهم العيني والبغدادي . انظر : مصادر ح التالية .

(٤) من الرجز . وقبله :

* واللّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ *

والشاهد : إبدال التاء ساكنة من الألف في « بعدما » . أما في « مسلمت » فقد أبقى التاء على حالها ، ولم يبدلها في الوقف هاء . والبيت في : الديوان ٧٦، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦، والخصائص ١/ ٣٠٤، وسر الصناعة ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣، وابن يعيش ٥/٨٩ و٩/ ٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٧، وشرح الشافية ٢/ ٢٨٩، ورصف المباني ١٦٢، والعيني ٤/ ٥٥٩، والتصريح ٢/ ٣٤٤، والهمع ٥/٣٤١ و٦/ ٢١٦، والخزانة ٤/١٧٧ و٧/ ٣٣٣.

هي بدلٌ من الباء، فلم تُبْدَل إلا مع المظهر، ونحو قولهم: أسنتوا[1]. ومِمَّا وَضَعُوا فيه الشيء موضع الشيء، فخصّوه: الكاف، وُضعت موضع «مثل»، و«حتى» وُضعت موضع «إلى»، فلم يفعلوا ذلك إلا مع الظاهر، فيمكن أن تكون «لات» وضعت مَوْضع «ليس» مع «الحين» خاصة.

ويمكن أن يُدَّعى أن التاء عوضٌ من السين في «ليس»[2]، وكرهوا أن يقولوا في «ليس»: «ليت»؛ لما فيها من اللَّبْس في اللفظ بـ«ليت» التي للتمني. والأصل في «ليس»: «لَيِس» بكسر الياء، وكان القياس أن يقال: لاس، كما جاء «هاب»[3]، لكنهم قالوا: «ليس»؛ لأنها فعلٌ غير مُتَصَرِّف في اللفظ، وإن جرى مَجْرَى المتصرِّف في أحكامه – وقد ذكرت ذلك في باب «كان»[4] – فلمَّا أبدلوا التاء مكان السين، ولزم ذلك اللَّبْسُ المذكور رجعوا إلى الأصل، فقالوا: «لات». ويلزم عن هذا القول أن يُضمر فيها؛ لأنها «ليس».

---

(١) تَقَدَّم الكلام في «أسنتوا» في ص ٨٠١، ح ٤.

(٢) وهم كثيرون، فظنوا هذا قولًا خاصًّا لابن أبي الربيع، فنسبوه إليه، ومن هؤلاء المرادي، والسيوطي. وذكر الرأي غُفْلًا الكيشي، وأبو حيان. وقد ظفرت بنصٍّ متقدم، ساقه الباقولي (ت ٥٤٣) في كشف المشكلات (٢/١١٤٠) ينسب القول إلى قوم. وقد قَوّى المرادي قول المؤلف بما ذهب إليه سيبويه من أن اسمها مضمر فيها، ولا يُضمر إلا في الأفعال. وضُعِّف قولُه. بأمرين: أن فيه جمعًا بين إعلالين: قلب الياء ألفًا، وقلب السين تاء. وهذا قليل، وأن قلب الياء الساكنة ألفًا، وقلب السين تاء شاذان. وفي بناء «لات» أقوال أخرى. انظر: الإرشاد ١٦٣، والجنى ٤٥٢، والارتشاف ٢/ ١١١، والهمع ٢/ ١٢١. وانظر أيضًا: الملخص ١/٢٧٣ وحواشيها.

(٣) فأصله: هَيِبَ، بكسر ثانيه، بدليل فتح عين مضارعه، ولا تكسر إلا في حلقيِّ العين أو اللام، وقد تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا على القياس، ولم يفعلوا ذلك الإعلال في «ليس» لما ذكر. انظر: الممتع ١/١٧٣، ١٧٦، والجنى ٤٥٩.

(٤) انظر: ص ٧٦٤.

ووقفوا عليها بالتاء[1]. وروي الوقف عليها بالهاء[2]. وهذا قليلٌ عند العرب؛ فقد يكون هذا من تغيير الوقف، ولا يُنْكَر هذا في الوقف؛ كثير ما يبدل الحرفُ من الحرف في الوقف. وهذه[3] الطريقةُ عندي أحسنُ ما يقال في «لات». وعليها يجري عندي كلامُ سيبويه[4]. وهذا هو الظَّاهِرُ من كلامه. واللّه أعلم.

وقد جاء:

* ولاتَ ساعةَ مَنْدمِ[5] *

أُجريت «الساعة» مُجْرَى «الحين»؛ لأن المعنى واحدٌ، وقد جاء[6]:

---

(١) ذلك عند البصريين وسيبويه، والفراء، وابن كيسان، والزجاج، وأكثر القراء. وهم يحملونها على التاء في الفعل، لأن الحرف إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم. انظر: كشف المشكلات ٢/ ١١٤١، والجنى ٤٩٠.

(٢) ذلك عند الكوفيين والمبرد والكسائي. وبه قرأ الأخير. وهم يقولون: هي بمنزلتها في قائمة، وقائمهْ. انظر: كشف المشكلات ٢/ ١١٤١، والجنى ٤٥٦.

(٣) الإشارة إلى ما ادَّعاه من إبدال التاء من السين.

(٤) لأنه أضمر فيها، ولا يضمر في الحروف. قال المؤلف هذا، على الرغم من أنه سبق أن اعتذر عن الإضمار بأن ذلك غير مستنكر في الحرف إذا أُجري مجرى الفعل، فرَفَع رَفْعَه، وعمل عمله. انظر: ص ٨٢٩.

(٥) بعض صدر، والبيت كاملًا:

نَدِم البغاةُ ولات ساعةَ مَنْدَمِ ... والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَخِيمُ

وهو من الكامل. وقائله: محمد بن عيسى بن طلحة، أو مهلهل بن مالك الكناني، أو رجل من طيئ. والشاهد: إعمال «لات» في غير لفظ «الحين». شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، وابن الناظم ١٥١، والأشموني ١/ ٢٥٥، والهمع ٢/ ١٢٢، والخزانة ٤/ ١٧٥، ١٨٧.

(٦) في القائل خلاف: أبو تمام التميمي (أو التيمي). والتبريزي عن أبي هلال: هو عبد اللّه بن أيوب، عربي من أهل اليمامة، فصيح، كلامي. اهـ. عاش في العصر العباسي، ونُعت بالمجون.=

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَـــةٍ مِنْ خــائِفٍ يَبْغِـي جِوارَكَ حـين لاتَ مُجِيرُ[1]

فيكون هذا على حذف مضاف – واللَّه أعلم – والتقدير : لات حين مجير ، فَحَذَفَ المضاف ، وأَقام المضاف إليه مُقامه . وحكى بعضُ الكوفيِّين[2] :

* وَلات ساعةِ مَنْدَمِ[3] *

فخفض ساعة ، وكأنه – واللَّه أعلم – حذف الحرف الجارَّ ، وأبقى عمله .

* * * * *

= والسيوطي : الشمردل بن شريك اليربوعي ، وهو أموي ، مقصِّد راجز ، اختار له أبو تمام . والشريف المرتضى : حارثة بن بدر الغواني . انظر : شرح الحماسة للأعلم ١/ ٥٠٨، وللمرزوقي ١/ ٩٥٠، وللتبريزي ٣/ ٢٨، والشرح المنسوب للمعري ١/ ٥٧٦. وانظر : مصادر ح التالية .

(١) من الكامل . من قصيدة له في منصور بن زياد أحد وجوه الدولة الأموية . يُرْوَى : لَهْفا . يبغي . حين ليس . وعليه فلا شاهد . يقول : قد كنت تُغيث الملهوف حتى لا يتلهف ، فلهفي عليك لِفَقْد ذلك منك . والشاهد : إعمال « لات » في غير « الحين » . والبيت في : أمالي المرتضى ١/ ٣٨٧، والمغني ٢/ ٨٢٥، وشرح شواهده ٢/ ٩٢٧، وشرح أبياته ٧/ ٣١٨، والأشموني ١/ ٥٢٦، والهمع ٢/ ٨٤.

(٢) ذلك الفراء ، فقد حكى أن من العرب من يخفض بـ « لات » أسماء الزمان ، وأنشد :

* طَلَبُوا صُلْحَنا ولات أَوانٍ *

وخرَّجه الزمخشري بأنه زمان قُطع منه المضاف إليه وعُوِّض التنوين ، والأصل : ولات أَوانَ صلح . وفي نحو : « ولات حين مناص » حيث المضافُ إليه قائم ذكر الزمخشري أن قطع المضاف إليه من « مناص » نُزِّل منزلة قطعه من « حين » لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، والأصل : مناصهم ، وجعل التنوين عوضًا من الضمير المحذوف ، ثم بني « الحين » لكونه مضافًا إلى غير متمكن . وخرَّج أبو حيان البيت والآية على إضمار « من » . وخَرَّج الأخفش « ولات أوان » على إضمار « حين » ، فحذف « حين » وأبقى « أوان » على جَرِّه . ويلاحظ أن تخريج أبي حيان هو ما قال به ابن أبي الربيع ، فلعله أخذه منه . وأقرب التخريجات وأسلمها أن العرب تجر بـ « لات » ، لبعده عن كل هذه الافتراضات . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٧٧- ٣٧٩، والارتشاف ٢/ ١١٢، والجنى ٤٥٧، والهمع ٢/ ١٢٤.

(٣) تقدم في ص السالفة .

بابُ

إنَّ وأَخَواتها[1]

قال : « وهي إنَّ »[2] .

هذا الضمير ظاهرُه أنَّه يعود على أخوات « إن » . ورَدَّ الناسُ هذا بأَنْ قالوا : التقديرُ : وأخوات إن : إنَّ وأنَّ ، وهذا لا يصحُّ . وإنَّما[3] يعود الضمير إلى الجميع ، فكأنه قال : وهذه الحروف التي بَوَّبْتُ لها هذا الباب : إنَّ ، وأنَّ . وكان الأستاذ أبو علي – رحمه اللَّه – يذهب إلى أنه يعود إلى الحروف ؛ لأنه جرت عادة النحويِّين أن يقولوا : باب الحروف التي تُؤَثِّر في المبتدأ والخبر ، وتَنْسَخُ حكمهما ، فقال : [٢٥٥] وهي : إنَّ ، أي هذه الحروف ، فقد صَحَّ من هذا أن الضميرَ لم يُعِدْه إلى الأخوات ، وأنه أعاده إلى شيء يُفهم من الكلام ، أو مما جرت العادةُ بذكره .

فصل

قال : « وَهِيَ إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ »[4] .

في « لعل » لغات : لعلَّ ، وعَلَّ ، ولَأَنَّ ، وأَنَّ . وهذه مشاهيرُ جاءت في القرآن ، وفي فصيح كلام العرب ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ

(١) الإيضاح ١١٥، والمقتصد ١/ ٤٤٣.

(٢) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ١/ ٤٤٣.

(٣) بهذا يردُّ المؤلف اعتراض الناس على عبارة أبي علي .

(٤) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ١/ ٤٤٣ .

ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، وقال – تعالى –: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[2]، وقال – سبحانه –: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] المعنى: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وحكى سيبويه: «ائت السُّوقَ أنَّكَ تشتري سَوِيقًا[4]»، أي لعلك تشتري سويقًا. وقال امرؤ القيس:

عُوجَا على الطَّـلَلِ المُحِيـلِ لأَنَّنا ... نَبْكي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ جِذام[5]

أي لَعلّنا. وقال العُدَيْل[6]:

وعَلَّ النَّـوَى في الدَّار تَجْمَـعُ بيننا ... وهل يُجْمَعُ السَّيْفانِ وَيْحكَ في غِمْدِ[7]

---

(١) غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) القصص ٣٨ .

(٣) الأنعام ١٠٩ . والاستشهاد بقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ، فقد قرآ ، ومعهما عاصم والأعمش واليزيدي ، بكسر ﴿إنها﴾ . انظر : السبعة ٢٦٥، والمبسوط ١٧٣.

(٤) حكاه سيبويه (١٢٣/٣) عن الخليل الذي قال : « هي – يريد : ﴿أنها﴾ في ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ – بمنزلة قول العرب : « ائت السُّوقَ أَنَّك تشتري لنا شيئًا » ، أي لَعَلَّك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون » .

(٥) من الكامل . عوجا : اعطفا رواحلكما . القديم مكان « المحيل » . لعلنا مكان « لأَنَّنا » . وعليه فلا شاهد . ابن خِدام ، ابن خِذام ، ابن حمام ، مكان « ابن جذام » . وابن جذام رجلٌ من طيئ ، لم يُسْمَعْ شعره الذي بكى فيه ، ولم يذكره الشعراء في بيت غير بيت امرئ القيس هذا . والبيت في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ١١٤، والتوطئة ٢٣٦، وابن يعيش ٨/ ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٦، وشرح التسهيل ٢/ ٤٦، وتذكرة النحاة ١٩، واللسان « خذم » ، والهمع ٢/ ١٥٤، والمزهر ٢/ ٤٧٦. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٦٤، والملخص ١/ ٢٢٦.

(٦) العُدَيْل بن الفُرْخِ العِجْلي ، لَقَبُه العَبَّاب ، شاعر أمويٌّ هجا الحجاج ، ثم اعتذر إليه ، فعفا عنه . ترجمته في : الخزانة ٥/ ١٩٠، ١٩١، والأعلام ٤/ ٢٢٢.

(٧) من الطويل . ولأبي ذؤيب بيت من البحر نفسه ، يَتَّفِق مع هذا في العجز ، وصدره :

* تريدين كيما تجمعيني وخالدًا * =

وفيها لغاتٌ أُخر ليست بمشاهير ، وهي : لَعَنَّ وعَنَّ ، ولَغَنَّ وغَنَّ[1] ، بغين معجمة . وأنشد أبو علي[2] في « الأمالي » :

* لَغنَّا في الرِّهانِ نُرْسِلُهْ[3] *

ومعناه : التَّرَجِّي والتوقع[4] ، قال سيبويه : عسى ولعل : طمع وإشفاق[5] الطمع هو التَّرَجِّي ، والإشفاق هو التوقع . والترجي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات ، تقول : لعل اللَّه يغفر لي ، فهذا تَرَجٍّ وطمع ، وتقول :

= ويستشهد به على الفصل بين « كي » ومعمولها بـ « ما » . واستشهد ابن أبي الربيع بالبيت : وعَلَّ النوى ... في الملخص (٢٢٦/١) منسوبًا للعديل ، وكذا في البسيط (٧٦٣/٢) . وأورد المرزوقي في شرحه للحماسة (٧٢٩/٢) قصيدة للعديل من بحر البيت وقافيته . وقال التبريزي في شرحه للحماسة (٢٤٩/٢) : إن القصيدة لأبي الأخيل العجلي .

(١) زاد عليها المرادي : رَعَلَّ ورعَنَّ ورغَنَّ ولعلَّتْ . (الجنى ٥٢٩) . وانظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٦.

(٢) أبو علي القالي ، إسماعيل بن القاسم ، حافظ للغة والشعر والأدب ، أشهر كتبه « الأمالي » ، توفي ٣٥٦هـ . ترجمته في إنباه الرواة ١/ ٢٠٤.

(٣) من الرجز . وهو كاملًا :

* اغدُ لَغَنَّا في الرِّهان نُرْسِلُهْ *

وقائله : أبو النجم العجلي . وفي الأمالي المطبوع (١٠٨/١) : لَعَلْنا ، مخالفًا لما رواه ابن أبي الربيع عن أبي علي . ويروى أيضًا : لَعَنَّا . وعليه فلا شاهد . ورواية « لَغَنَّا » في البسيط أيضًا (٧٦٤/٢) ، ورصف المباني (٣٧٦) والهمع (١٥٤/٢) . وانظر أيضًا : التوطئة ٢٣٦، وشرح الجمل للزجاجي ١/ ٤٤٦، والعقد الفريد ١/ ١٧٢. والضمير في « نرسله » يعود إلى فرس أراد أن يراهن عليه .

(٤) هذه عبارة الزجاجي ، قال : و« لعل » ترج وتوقع (البسيط ٧٦٦/٢) . والترجي والتوقع معناها ، إلا في القرآن ، فهو على الإيجاب بمعنى « كي » لاستحالة الشك في إخبار اللّٰه ، سبحانه . وانظر : ابن يعيش ٨/ ٨٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٣. وذكر المرادي أن « لَعَلَّ » لها ثمانية معان ، وعَدَّ الهروي أربعة . وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقُّع مرجوّ أو مخوف . وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ : ﴿فأطلعَ﴾ بالنصب » . اهـ . انظر : الأزهية ٢٢٦، ٢٢٧، والمفصل ١٤٠، وابن يعيش ٨/ ٨٦، والجنى ٥٢٧.

لعل الأمير يصلبني ، فهذا توقُّعٌ وإشفاق .

وليت : تمنٍّ . والفرق بين التَّرَجِّي والتمني ، أن التَّرَجِّي لا يتعلق إلا بالممكن ، فلا تقول : أرجو أن أصعد إلى السماء ، ولا : أن أطير ؛ لأن هذا مُحالٌ في العادة . وقد يتمنى الإنسان ما لا يُدركه ، ويَعْلَم أنه لا يناله . الإنسان يتمنَّى ألّا يموت ، ولا يرجو ذلك[1] .

وكأنَّ : تشبيهٌ[2] ، تقول : كأن زيدًا الأسدُ ، وكأن عبد اللّه حاتمٌ ، فالمعنى كمعنى : عبد اللّه كحاتم ، وزيد كالأسد ، وتقول : كأن زيدًا قائم ، فوجهُ التَّشْبِيه هنا أنك لا تقول هذا حتى يصير عندك شبيهًا برجل قائم ، إذ تراه على صفةٍ تُشْبِهُ صفةَ القيام ، ولا تقول هذا وأنت قاطعٌ بأنه قائم ، إنما تقوله إذا غلب على ظنِّك ذلك ، إذ هو قائم ، أو على صفة تُشْبِه القيام .

وصَعُبَ هذا على بعض المتأخرين ، فقالوا : « كأن » تكون للتشبيه ، وتكون للظن[3] . ومنهم من قال : تكون لليقين[4] ، وأتى بقوله - سبحانه -:

---

(١) ابن يعيش (٨٦/٨) : « والفرق بينهما - يريد الترجي والتمني - أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول » .

(٢) لم يُثبت لها أكثر البصريين غيره . وهو قول أبي علي ، والجرجاني . وصَحَّحَه المرادي . وزاد ابن مالك أن التشبيه فيها مؤكد . انظر : المقتصد ١/ ٤٤٤- ٤٤٦، والجنى ٥١٩ - ٥٢١ .

(٣) يريد بـ« بعض المتأخرين » ابن الطراوة وابن السيد اللذين يريان أنها تكون للشك بمنزلة « ظننت » . وسبقهما إلى هذا المعنى الكوفيون والزجاجي ، وفَرَّقوا : إن كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه ، وإن كان مشتقًّا كانت للشك ، وقال ابن السيد : إذا كان خبرها فعلًا أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان . انظر : الجنى ٥٢٠، ٥٢١، والمغني ١/ ٢٥٣، والهمع ٢/ ١٥١.

(٤) ذهب الكوفيون والزجاجي إلى أن « كأن » تكون للتحقيق دون تشبيه . انظر : الجنى ٥١٩، والمغني ٢٥٣، والهمع ٢/ ١٥١.

﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1] . وسيبويه قد تكلَّم على الآية ، وأخرجها على التشبيه[2] . وكذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[3] .

فقد تَقَرَّر بما ذكرتُه أن « كأن » إنما تكون للتشبيه ، ويَصْحَبُها في بعض المواضع معنى الظن . ولا يُنْكَرُ في الحرف أنْ يوضع لمعنى ، ويصحبه في بعض مواضعه معنى آخر ، يكون فيه بحكم العَرَض ؛ لم يوضع له في أصل وضعه ؛ ألا ترى أنَّ الباء وُضعت للإلصاق ، ويصحبها في بعض المواضع الاستعانة ، والمصاحبة وغيرُ ذلك[٢٠٦] مِمّا يعدِّدُه بعض المتأخرين في معانيها[4] . وستأتي نظائرُ هذا ، إن شاء اللّه .

و« كأنَّ » مركبة من « إنَّ » والكاف . ولذلك كان فيها التوكيدُ والتشبيه .

واختلف الناس في هذا :

فمنهم من ذهب إلى أن الكاف رُكِّبَتْ مع « إنَّ » المكسورة[5] ؛ ليحصلَ

---

(١) القصص ٨٢ .

(٢) سيبويه (١٥٤/٢) : « وسألت الخليل - رحمه اللّه تعالى - عن قوله : ﴿ويكأنه لا يفلح﴾ وعن قوله - تعالى جَدُّه -: ﴿ويكأن اللّه﴾ ، فزعم أنها : وَيْ مفصولة من « كأن » ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهوا ، فقيل لهم : أما يُشبه أن يكون هذا عندكم هكذا » .

(٣) القصص ٨٢ .

(٤) انظر : الجنى ١٠٢ وما بعدها ، والمغني ١٣٧/١ ، وما بعدها .

(٥) قال بذلك الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء . وقال ابن عصفور : والذي حملهم على ادّعاء التركيب أنه قد تقرر التشبيه بالكاف ... ولم يتقرر بـ« أن » . وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرّر ذلك فيه كان أولى . انظر : الكتاب ٣/ ١٥١، وشرح الجمل ١/ ٤٤٩، والجنى ٥٦٨.

التشبيه والتوكيد، فقالوا: «كإنَّ»، فاستقبحوا اللفظ؛ لأن الكاف أصلُها أن تكون جارَّةً، ولذلك وُضعت في أصل وضعها، وحرفُ الجر لا[1] يدخل على «إنَّ» المكسورة، وإنما يدخل على «أن» المفتوحة، ففتحوا «إنَّ» وإن لم يكن موضع فتحها؛ ليزول قبحُ اللفظ في دخول حرف الجر على «إن»، وكان الأصل في: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»: إن زيدًا كأسد، ثم فُعل ما ذكرتُه اعتناءً بالتشبيه[2]. وما يُفْعَل؛ لِيزول قبحُ اللفظ كثيرٌ؛ ألا ترى أنهم يقولون: أما زيدًا فاضرب، فيقدِّمون «زيدًا» على الفاء التي هي جواب الشرط، وهذه الفاء لا يعمل ما بعدها في ما قبلها؛ لا تقول: إن جئتني عمرًا فأنا ضارب، تريد: فأنا ضارب عمرًا، لكنه جاز هنا أنْ يقال: أما زيدًا فاضرب، ويعمل «اضرب» في «زيد»، وإن كانت الفاء جوابَ الشرط؛ ليزولَ قبحُ اللفظ في ولاية حرف الشرط الحرفُ الذي يربط الشرط بالجواب. وإذا تتَبَّعْتَ هذا النوعَ في كلام العرب وَجَدْتَه كثيرًا.

ومنهم من ذهب إلى أن الكاف رُكِّبت مع «أنَّ» المفتوحة[3]، وحدث بالتركيب مالم يكن[4]، وذلك أنَّ «أنَّ» المفتوحة تَرُدُّ الجملة في تأويل المفرد، فلما رُكِّبت مع الكاف زال ذلك عنها، وبقيت الجملةُ معها على حالها؛ لم

---

(١) في المخطوطة: على. ولعل ورودها مكان «لا» سببه انتقال نظر الناسخ، فقد جاءت «على» بعد «يدخل».

(٢) انظر كلامًا نفيسًا في المسألة لابن جني في: سر الصناعة ١/ ٣٠٤، ٣٠٥.

(٣) ابن عصفور: «ولا يُتَصور أن تكون الكاف دخلت على «أن» المفتوحة، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر، وليس كذلك: كأن زيدًا قائم». شرح الجمل ١/ ٤٤٩.

(٤) في هذا خروج عن اعتراض ابن عصفور في ح السالفة.

ترجع في تأويل المفرد. وإلى القول الأول كان الأستاذ أبو علي يميل. وكلاهما عندي وجهٌ[1]. والله أعلم.

و«لكنَّ» للاستدراك، وفيها توكيد[2]. والأصل: لكنْ إنَّ، ثم حُذفت الهمزة[3]، فاجتمعت ثلاث نونات، فحُذفت واحدةٌ، فصار: لكنّ[4].

و«إنَّ» معناها التوكيد، و«أنَّ»، كذلك للتوكيد. وبينهما فَرْقٌ، يُذْكر بعد هذا الباب، إن شاء الله.

مسألة

إذا دخلت هذه الحروف على ضمير المتكلم أَلحَقَتها نون الوقاية[5]؛ لأنها شبيهةٌ بالفعل الماضي[6]. وهي مبنيَّةٌ على الفتح كما يُبْنَى الفعلُ الماضي، فتقول: إنَّني وأنني ولكنني وكأنني وليتني ولعلني.

---

(١) عَلّل في البسيط (٢/ ٧٦٢، ٧٦٣) ميل الأستاذ أبي علي إلى التركيب مع «إنّ» بأنه يرى أن الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الحكم.

(٢) بعضهم يرى أن «لكن» للاستدراك فحسب. والاستدراك أن تنسب حكمًا لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها. انظر: الجنى ٥٥٥.

(٣) طلبًا للتخفيف. البسيط ٢/ ٧٦٢.

(٤) المؤلف يتابع الفراء. أما البصريون فيرون أنها بسيطة. ويرى الكوفيون أنها مركبة من «لا» و«إنَّ» والكاف زائدة والهمزة محذوفة. ويرى السهيلي أنها مركبة من «لا» و«كأن»، والكاف للتشبيه و«أنَّ» على أصلها. وأقول: القول ببساطتها هو الأقرب. انظر: نتائج الفكر ٢٥٥، والجنى ٥٥٦.

(٥) إنما ألحقوا هذه النون الفعل لعلة هي «أنهم حَرَسُوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها لتباعد الأفعال من الجر، فلما كرهوا كسر الفعل أدخلوا قبل الياء نونًا تقع عليها الكسرة». انظر: النكت ١/ ٦٦٢.

(٦) شَبَهُها من أربعة أوجه ستأتي. وقد ذكر هذه الأوجه في: البسيط ٢/ ٧٦٩.

ومن العرب من يحذف نون الوقاية في: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، كراهيةَ اجتماع النونات[1]، فيقول: إني وأني ولكني وكأني، ويَحْذِفُ النونَ من «لعل»؛ لأن اللام قريبةٌ من النون في المخرج[2]؛ ألا ترى أن النون يدغم في اللام، فتقول: من لك؟ وتُدغِم اللام فيها[3]، قرأ الكسائي «هل نرى»[4]. وحذف نون الوقاية في «لعلي» دليلٌ على أنَّها المحذوفة من «إِنّي» و«أَنّي» و«لكنّي».

وأما «ليتني»، فيقبح حذف هذه النون؛ لأنه لا موجب لحذفها[5]. وقد حُذفت في الشعر. وكأنهم لما حذفوها من أخواتها كلها، حذفوها منها، وهو

---

(١) سيبويه (٢/٣٦٩): «هذه الحروف - يريد إن وأخواتها - اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف».

(٢) هما من حروف الجهر، وبين الشدة والرخاوة. انظر: سر الصناعة ١/٣٢١ و٢/ ٤٣٥، والبسيط ٢/ ٧٦٥.

(٣) إلا أنَّ إدغام اللام في النون ليس بالفصيح. انظر: البسيط ٢/ ٧٦٥.

(٤) ليس في القرآن «هل نرى» حتى يقرأ الكسائي «هَنَّرَى». وقال سيبويه (٤/٤٥٦): «وأما اللام فقد تُدغَم فيها - يعني في النون - وذلك قولك: «هَنَّرَى» فتدغم في النون، والبيان أحسن، لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أُدغمت فيه سوى اللام، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها».
وأقول: لعل المؤلف قصد أن الكسائي يدغم في قراءته اللام في النون، من مثل «هل نرى»؛ فقد قرأ حقًّا: ﴿بل نقذف﴾ [الأنبياء: ١٨] (الإتحاف ٢/ ٢٦٢)، كما قرأ: ﴿هل نحن﴾ [الشعراء: ٢٠٣]، ووافقه ابن محيصن في هذه الأخيرة (الإتحاف ٢/٣٢١). ومهما يكن فإن القراء اختلفوا في إظهار لام «هل» و«بل» وإدغامهما عند ثمانية أحرف، هي: التاء والثاء والزاي والضاد والطاء والظاء والسين والنون. انظر: الكشف ١/ ١٥٣، ١٥٤، والإتحاف ١/ ١٣٤، ١٣٥.

(٥) من اجتماع أمثال أو مقاربات، كما في أخواتها. وزعم الفراء أن عدم الحذف من «ليت» لأنها على مثال من أمثلة الفعل «عَلْم» فقوي شبهها به. وردَّه ابن عصفور بـ «أنَّ» التي على وزن «رَدَّ»؛ لم تلزمْها النون. انظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٥، ٤٣٦.

قليلٌ، لا يكاد يكون إلا في الشعر، أنشد سيبويه[1]:

كمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قال لَيتِي ... أُصَادِفُهُ ويَتْلَفُ بعَضُ مَالي[2]

فصــل

[٢٥٨][3] قال: «**وهذِه الحُرُوفُ تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدأ والخَبَرِ**[4]، **فَيَنْتَصِبُ بها ما كانَ يرتَفِعُ بالابْتِداءِ، ويرْتَفِعُ بها ما كانَ يَرْتَفِع بِخَبَرِ الابْتِداءِ**».

اعلم أن هذه لم يُخْتَلَفْ في أنَّها حروف[5]، وأنَّ معانيَها معاني الأفعال المتعدِّية، فمعنى «إنَّ»: أَكَّد، ومعنى «كأن»: شَبَّه، ومعنى «لكنّ»: استدرك، ومعنى «ليت»: تمنى، ومعنى «لعل»: ترجّى وتَوَقَّع. فلما كان معناها كمعنى الأفعال، وبُنِيَتْ أواخِرُها على الفتح، كما بُنيت الأفعال المتعدِّية

---

(١) لزيد بن مهلهل الطائي، فارس مشهور من طيئ. عُرف في الجاهلية بـ «زيد الخيل» لأفراس له. وسماه النبي ﷺ بعد أن أسلم: «زيد الخير». وتوفي في سنة تسع للهجرة؛ العام الذي أسلم فيه. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٨٦- ٢٨٨، والخزانة ٥/ ٣٧٩.

(٢) من الوافر: يروى: «ويذهب»، «وأفقدُ» و«أُتلف» مكان «ويتلف». «جُلُّ» مكان «بعض». والبيت في: الديوان ٨٧، والنوادر ٦٨، والكتاب ٢/ ٣٧٠، والمقتضب ١/ ٢٥٠، ومجالس ثعلب ١٢٩، وابن السيرافي ٢/ ٩٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٥٠، وفرحة الأديب ١٠٥، والنكت ١/ ٦٦٣، وابن يعيش ٣/ ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥، وتخليص الشواهد ١٠٠ والخزانة ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧. واستشهد به في: البسيط ٢/ ٧٦٥.

(٣) هذه بداية ص ٢٥٨ في المخطوطة. والحق أنها بداية ص ٢٥٧. ويبدو أن ذلك خطأ من رَقَّم. وقد أثبتُّ الرقم كما هو في المخطوطة.

(٤) الإيضاح ١١٥. والمقتصد (١/٤٤٣): «الابتداء» مكان «المبتدأ والخبر».

(٥) قال هذا احترازًا من «كان» وأخواتها التي يطلق عليها حروفٌ من باب الاتساع، إذ يراد بالحروف الكلم. وإنما لم يُختلف في حرفية «إن» وأخواتها لأنه ليس فيها من أحكام الأفعال شيء: لا تتصرف، ولا تتصل بها علامة التأنيث، ولا ضمائر الرفع. انظر: البسيط ٢/ ٦٦١، ٧٦١.

الماضية ، وعَدَدُها كعدد الأفعال ، ألزموها الدخول على المبتدأ والخبر ، فيُوجَبُ لها بذلك أنْ تَعْمَلَ للاختصاص . ولما كانت بمنزلة الفعل المتعدِّي في المعنى ، والأَواخر ، والعدد ، وتطلبُ اسمين كما يطلبها الفعل المتعدِّي ، عملت عَمَلَه ، فنَصَبَتْ ورَفَعَتْ .

ولَـمَّا كانت « كان » وأخواتها تُشَبَّه في الأصل بالفعل الذى يُقَدَّم فيه الفاعل على المفعول ، فرَفَعَت المبتدأ ، ونَصَبَت الخبر ، ثم قُدِّم خبرُها على اسمها اتِّساعًا ، كما قُدِّم المفعول على الفاعل ، جُعِلت هذه بمنزلة الفعل المتعدي الذي تَقَدَّم فيه المفعول على الفاعل ، فنَصَبَت المبتدأ ، ورَفَعَت الخبر ؛ ليكون ذلك فرقًا بين البابين .

فقد تَحَصَّلَ من هذا كُلِّه أنها عملت بالاختصاص ، وأنها نَصَبت ورَفَعت ؛ لشبهها بالفعل المتعدِّي من أربعة أوجه : معناها كمعناها ، أواخرها كأواخرها ، عددها كعددها ، طلبها كطلبها ، وجُعِلَتْ تَنْصب ثم ترفع ؛ لِيُفَرَّق بينها وبين باب « كان » وأخواتها . واللَّه أعلم .

قوله : « **ويَرْتَفِعُ بها ما كانَ يَرْتَفِعُ بخَبَرِ الابْتداءِ** »[1] .

يريد - واللَّه أعلم - أنه لا يرتفع بها الخبر حتى يكونَ مفردًا . فإذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا ، فلا تُؤَثِّرُ فيه هذه الحروف ، كما لم يُؤَثِّر فيه المبتدأ .

وجميع ما يكون خبرًا للمبتدأ يكون خبرًا لهذه الحروف ، فيكون خبرها مفردًا ، وظرفًا ، ومجرورًا ، وجملة بشرط أن تكون خبرية ، فلا تقع جملة

---

(١) الإيضاح ١١٥ ، والمقتصد ٤٤٣/١ .

الاقتضاء[1] خبرًا عن هذه الحروف . وكذلك جملة الاستفهام ، وغير ذلك من الجمل التي لا تكون خبرية[2] .

مسـألة

إذا اجتمعت « إنَّ » و « كان » جعلت « كان » خبرًا لـ « إن » ، أو جعلتَها ملغاة ، ولا تَجْعَلُ « إنَّ » خبرًا لـ « كان » ، فتقول : إنَّ زيدًا كان قائمًا ، قال اللَّه - تعالى -: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[3] ، وتقول : إن زيدًا كان قائمٌ ، فتجعل « قائمًا » خبرًا لـ « إنَّ » ، وتكون « كان » ملغاة . ولا تجعل « إن » خبرًا لـ « كان » ، وذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : أنَّ « إنَّ » من حروف الصدور ، و « كان » ليست كذلك ؛ ألا ترى أن خبر « كان » يتقدَّم على « كان » ، ولا يتقدَّم خَبَرُ « إنَّ » على « إنَّ » .

والثاني[4] : أن « كان » إنما جيء بها ؛ لِتَدُلَّ على الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : إنَّ زيدًا قائم ، ثم قلت : إن زيدًا كان قائمًا ، لم يفدك « كان » إلا الدلالة على أن متضمَّن الجملة في ما مضى ، فقد صارت بذلك « كان » بمنزلة ظرف الزمان ، وكأنك حين قلت : إن زيدًا كان قائمًا ، قد قلت : إن زيدًا قائمٌ في ما مضى [٢٥٩] ، فكما لا يَتَقَدَّمُ الظرف على « إنَّ » كذلك لا يتقدم « كان » عليها . واللَّه أعلم .

---

(١) الاقتضاء هو طلب الفعل مع المنع عن الترك أو بدونه ، أو طلب الترك مع المنع عن الفعل أو بدونه (التعريفات للجرجاني ٣٣) . فالمقصود بجملة الاقتضاء هنا هو جملة الطلب .

(٢) انظر : البسيط ٧٧٧/٢ ، ٧٧٨ .

(٣) النساء ١١ . وسقطت « كان » من المخطوطة فأثبتُّها .

(٤) هذا السبب (الثاني) لم يذكره في الملخص ٢٤٩/١ .

وتقول : إنَّ زيدًا إنه قائم ، قال الله – تعالى – : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[1] ، ووقعت « إنَّ » خبرًا لـ « إن » ، كما تقول : إن زيدًا لأبوه قائم ، وإن كانت اللام للتوكيد « وإنَّ » للتوكيد[2] ، وتقول : إنَّ زيدًا كأنه أسد كما تقول : إن زيدًا كالأسد .

فصل

قال : **« وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ في هذا البابِ ، كما جازَ في « كان » إلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا »**[3] .

اعلم أن هذه لا تَتَصَرَّفُ ، فلا تتصرف في معمولاتها بالتقديم ولا بالتأخير ، فيمتنعُ على هذا تقديمُ اسمها عليها من وَجْهَيْن :

أحدهما : أنها غير متصرفة في نفسها ، وما لا يَتَصَرَّف في نفسه لا يَتَصَرَّف في معموله .

---

(١) الحج ١٧ . وواضح أن ابن أبي الربيع يوافق النحويين في جواز وقوع « إنَّ » خبرًا لـ « إن » في الكلام . وخالف في ذلك الفراءُ ، فمنع ، وخرّج الآية على معنى المجازاة ، فكأنه قال : من آمنوا والذين هادوا .. فحسابهم على الله . وقدّر العكبري الخبر : مفترقون يوم القيامة . انظر في إعراب الآية : معاني الفراء ٢/ ٢١٨، وكشف المشكلات ٢/ ٨٩٧، ٨٩٨، والكشاف ٣/ ٨، والدر المصون ٥/ ١٣٢، ١٣٣.

(٢) ساق هذا المثال ليؤيد كلامه في تكرار « إنَّ » ، ومعلوم أن مذهبه في « كأن » أنها مركبة من كاف التشبيه و« أنَّ » و« أنَّ » للتوكيد . (انظر : ص ٨٣٨) . وفي الملخص (٢٤٩/١) . أورد مثالًا آخر : إن زيدًا والله لأكرمنه ، و« إن » للتوكيد ، والقسم للتوكيد .

(٣) الإيضاح ١١٦ ، والمقتصد ٤٤٦/١ .

الثاني : أنها من حروف الصدور ، فلا يتقدّم عليها ما كان في حَيّزها[1] .

ولا يَتَقَدَّم خبرها عليها ؛ لأمور ثلاثة :

أحدها : أنها غير متصرِّفَةٍ في نفسها ، فلا تتصرف في معمولاتها .

الثاني : أنها من حروف الصدور .

الثالث : أنه مُشَبَّهٌ بالفاعل ، ولا يَتَقَدَّم الفاعلُ على الفعل .

ويمنع من تقدُّم خبرها على اسمها وَجْهٌ واحد ، وهو أنها غير مُتَصَرِّفَة في نفسها ، فلا تَتَصَرَّفُ في معمولاتها .

فلما كان المانعُ من تقدُّم خبرها على اسمها أمرًا واحدًا ، جاز إذا كان ظرفًا أو مجرورًا . ولما كان المانع من تَقَدُّم أخبارها عليها ثلاثة أمور ، لم يجز أن تتقدم [معمولات][2] الأخبار عليها ، وإنْ كانت ظروفًا أو مجروراتٍ ، فلا تقول : اليومَ إنَّ زيدًا قائم ، ولا يوم الجمعة إنّ عمرًا شاخص . ولك أن تقول : إن في الدار زيدًا ، وإن عندك عمرًا .

وكذلك يجوز أن يَتَقَدَّم معمولُ الخبر على الاسم إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، فتقول : إن اليوم زيدًا شاخص ، وإن عندك بكرًا مقيم . ولا تُقَدِّمه إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، فلا تقول : إن طعامَكَ زيدًا أكل ، كما لا تُقَدِّم الخبر إذا كان غَيْرَ ظرف ولا مجرور ، فلا تقول : إن قائم زيدًا .

---

(١) في المخطوطة : خبرها ! والصحيح ما أثبتُّه . وفي البسيط (٧٧١/٢) في السياق نفسه : خبرها أيضًا ! ولم يتنبّهْ المحقق لذلك .

(٢) زيادة مني ، بها يصح الكلام ، فتقديم الأخبار عليها ممنوع أصلًا ، والكلام على معمولات هذه الأخبار . ويؤكد ذلك الأمثلة التالية . ولو أراد تقديم الأخبار حقًّا ، لقال : فلا يجوز أن تقول : قائمٌ إنَّ زيدًا .

وأما تَقَدُّم معمول الخبر على الخبر، فجائز مطلقًا، فتقول: إن زيدًا طعامَك أكل، وإن عمرًا اليوم شاخصٌ، فيَسْتَوِي في هذا الظرفُ وغَيْرُه.

ثم قال: «**لِأَنَّ الظُّرُوفَ قد اتُّسِعَ فِيها**»[1].

يريد: والمجرورات. ولَمَّا كان حكمُهما واحدًا استَغْنَى بأحدهما عن الآخر. ومما اتُّسع فيه في الظرف والمجرور بابُ «ما»، فإنك تقول: ما اليومَ زيدٌ شاخصًا، وتُقَدِّم معمولَ خبرها على اسمها. ولا يجوز ذلك في غير الظرف والمجرور، فلا تقول: ما طعامَك زيدٌ آكلًا؛ لأنه [لا][2] يتقدم المعمول إلا حيث يَتَقَدَّم العامل، وخَبَرُها لا يَتَقَدَّم على اسمها، إلا الظرف والمجرور فقد اتُّسِع فيهما في هذا الموضع، فجاز فيهما ما لم يَجُزْ في غيرهما.

ومما[3] [٢٦٠] اتُّسِع فيه فيهما أنَّك تقول: كان اليومَ زيدٌ شاخصًا، ولا تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلًا. وكذلك تقول: ليس اليومَ زيد شاخصًا، ولا تقول: ليس طعامَك زيدٌ آكلًا. وقد مضى الكلام في هذا[4].

ومما اتُّسِع فيه فيهما قولك: أأنت[5] تقول: زيد منطلق؟ ولا تقول: زيدًا منطلقًا، إلا في لغة من ينصب بالقول مطلقًا؛ لأنك فَصَلْتَ بين حرف الاستفهام والفعل بـ «أنت». ولو فَصَلْتَ بالظرف والمجرور، فقلت: أفي الدار تقول زيدًا

(١) الإيضاح (١١٦): الظرف. ويبدو أنه تحريف، فقد أعاد الضمير بَعْدُ «فيها» مؤنثًا. وفي المقتصد (٤٤٦/١) كما في المخطوطة.

(٢) زيادة مني، بها تصح العبارة. وأُراها سقطت من الناسخ.

(٣) «ومما» «ومما» (كذا) في المخطوطة، وهم نسخ.

(٤) انظر: ص ٧٩٣، ٧٩٤.

(٥) المخطوطة: أنت. والصحيح ما أثبتُّه.

منطلقًا؟، لنصبت ولم تَعْتَدَّ بذلك الفعل. وكذلك تقول: آليوم تقول زيدًا منطلقًا؟

ومما اتُّسع فيه فيهما أنهما فُصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، ولا يُفْصل بغيرهما بينهما، قال الشاعر[1]:

* طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[2] *

وقال[3]:

(١) جُبَار بن جَزْء بن ضرار، ابن أخي الشَّمَّاخ. وقال سيبويه: الشَّمَّاخ. وصَحَّح هارون نسبته لجبار، لأن ابن عم سليمى هو الشماخ زوجها، على أن البيت منسوب لجبار في الديوان، كما نسبه البغدادي له، وسبقه ابن السيرافي وابن بري. انظر: مصادر ح التالية.

(٢) من الرجز. وقبله:

* رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ *

يُرْوَى: زادِ الكَسِل، بخفض «زاد». فـ «ساعات» ظرف خالص فصل به بين المضاف والمضاف إليه. وعليه فلا شاهد. المُشْمَعِلّ: الجادّ في الأمر، السَّريع إليه. الكرى: النُّعاس. الكَسِل: الكسلان. يصفه بالنشاط، فهو إذا كَسَل أصحابه عن طبخ زادهم وقت نزولهم، وغلبة الكرى عليهم، تَشَمَّر لخدمتهم. والعرب تفخر بهذا. والشاهد: نصب «زاد» مفعولًا ثانيًا، وإضافة «طباخ» إلى «ساعات» على تشبيهه بالمفعول به، لا على أنه ظرف، قال في البسيط (٤٨٠/١): والإضافة لا تصح إلا بعد التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف في تقدير حرف الجر، ونيتُه تمنع من الإضافة على حسب ما يمنع من الإضافة ملفوظًا به. ونقل محقق البسيط (١/ ٤٨٠ - هامش ١) عن الرعيني في شرحه ألفية ابن معطي (٧٧/٢) أن حرف الجر لا يمنع من الإضافة في كل إضافة سوى باب «الحسن الوجه»، فـ «غلام زيد» على تقدير اللام، ولم يمنع ذلك الإضافة. وذكر القيسي في نصب «زاد» وجهين: أن ينصب بفعل مضمر دَلّ عليه «طباخ»، وأن يكون مفعولًا أول و«ساعات» مفعولًا ثانيًا. والبيت في: ديوان الشماخ ٣٨٩، والكتاب ١/ ١٧٧، والكامل ٢/ ٢٤٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، والإيضاح ١٨٦، وابن السيرافي ١/ ١٣، والنكت ١/ ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٠ و٢/ ٥٧٦، وابن بري ١٦٧، وإيضاح القيسي ١/ ٢٢٩، وابن يعيش ٢/ ٤٦، واللسان (عسل)، والخزانة ٣/ ٤٧٤. واستشهد به في: البسيط ٤٧٩/١ و٢/ ٨٨٩.

(٣) ذو الرُّمَّة.

كأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بِنا   أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَراريجِ[1]

يريد : كأن أصوات أواخِرِ الميس أصواتُ الفراريج . وإذا تَتَبَّعْتَ هذا في كلام العرب وَجَدْتَه مُتَّسِعًا .

فصـل

قال : « **فإِنْ عَطَفْتَ عَلَى « إنَّ » وما عَمِلَتْ فِيهِ اسْمًا** »[2] .

العطف إنَّما هو على اسم « إن » . وأما العطفُ على « إنَّ » فلا يصحُّ إلا بجهة التَّشْرِيك فيه[3] . وقوله : فإن عَطَفْتَ على اسم « إن » ، أي إنْ جِئْتَ باسمٍ يمكنُ أن يكونَ معطوفًا على اسم « إن » . وإلا فقد ذَكَرَ أنَّك تعطفُ على الضمير الذي في الخبر[4] .

اعلم أنك إذا جِئْتَ باسمٍ يكون في المعنى شريكَ الاسم الأول ، فإنه يجوز

---

(١) من البسيط . الإيغال : الدخول في الأمر بسرعة . والضمير في « إيغالهن » للإبل التي ذكرت في بيت قبله . الأواخر : الأعواد ، جمع آخرة ، وهي العود في آخر الرَّحل يستند إليه الراكب . الميس : شجر يتخذ منه الرحال . الفراريج : صغار الدجاج . والمعنى أن أصوات رحالهم ، وقد طال سيرهم ، تشبه أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرحل . والشاهد : الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة . والبيت : في الديوان ٢/ ٩٩٦، والكتاب ١/١٧٩ و٢/ ١٦٦، ٢٨٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والخصائص ٢/ ٤٠٤، وسر الصناعة ١/ ١٠، وابن السيرافي ١/ ٩٢، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ٤٩١، وللمرزوقي ٣/ ١٠٨٣، والإنصاف ٢/ ٤٣٣، وابن يعيش ١/١٠٣ و٣/٧٧ و٤/ ١٣٢، واللسان (نقض) والخزانة ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩.

(٢) الإيضاح ١١٦ ، والمقتصد ١/٤٤٨ .

(٣) يريد أن العطف على « إن » يصبح من عطف الجمل ، وتكون « إن » منويَّة في الجملة الثانية .

(٤) الإيضاح ١١٦ ، قال : « والآخَر – من وجوه الرفع في العطف – أن تعطفه – أي الاسم – على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل ... فيقال : إن زيدًا منطلق هو وعمرو » .

لك فيه الرفعُ والنصب[1] : النصب من وجهٍ واحد ، وهو العطف على اسم « إن » ، فتقول : إن زيدًا شاخصٌ وعمرًا ، فـ « عمرو » معطوف على « زيد » ، وخبر « زيد » : « شاخص » ، وخبر « عمرو » محذوف ، تقديره : إن زيدًا شاخصٌ ، وعمرًا شاخص ، ثم حَذَفْتَ « شاخصًا » ؛ لدلالة الأول عليه . ولو اختلف الخبر لما جاز حذفُه ، لو قلت : إن زيدًا شاخصٌ وعمرًا ضاحكٌ لَلَزِمَ إظهارُه .

ويجوز لك في ما اتَّفَقَ فيه الخبرُ أن يظهر ، لكن الاختيار والأحسن أن تحذفه طلبًا للاختصار . فلمَّا كان الحذفُ هذا كثيرًا ؛ لدلالة خبر الأول عليه ، فكأن الثاني والأول قد اشتركا في الخبر المذكور ، فقد صار بذلك من قبيل العطف على المفردات ، وكأنك قلت : ضحك زيد وعمرو . ولذلك جاز العطف هنا بـ « لا » فقالوا : إن زيدًا شاخص لا عمرًا ، كما تقول : شَخَصَ زيد لا عمرو ، ولا يعطف بـ « لا » إلا المفردات ، ولا يعطف بها الجمل . وهذا – وإن كان من قبيل عطف الجمل – قد صار بما ذكرتُه كأنه من عطف المفردات .

والرَّفْعُ من وجهين :

أحدهمـا : أنْ تَعْطِفَ عـلى تَوَهُّم إسـقاط « إنَّ »[2] ؛ لأن

---

(١) وجه النصب ، ووجوه الرفع التي سترد جميعًا يجيزها أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة ، منهم سيبويه والمبرد والفراء ، وأبو علي . ولا يجيز منها « العطف على الموضع » المحققون من البصريين ، ولا يقيسونه إلا بشرطين سيذكرهما ابن أبي الربيع بعد قليل . انظر : الكتاب ٢/ ١٤٤، والمقتضب ٤/ ١١١، ومعاني الفراء ١/ ٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٥.

(٢) هذا الوجه موضعُ خلاف ، أفاض المؤلف في تفصيله هنا وفي البسيط (٢/ ٧٩٣- ٨٠٠) . والإجازة المذهب الأقوى عنده . وهو مذهب أبي علي (الإيضاح ١١٦) . واختلف الفهم عن سيبويه ، فنَسب إليه ابن أبي العافية المنع ، وصَحَّح ابن أبي الربيع إجازته المسألة . =

[إنَّ][1] لو سقطت لكان الاسم مرفوعًا، وهي حين دخلت لم تُفِد مَعْنًى غير ما كان قبل دخولها، وإنما دخلت؛ لتوكيده، وكأنَّك قلت: زيد قائم وعمرو. وأنت لو قُلْتَ هذا لكان الأصل: زيد قائم وعمرو قائم، ثم حذفت «قائمًا»؛ لدلالة الأول عليه، فصار بذلك كأنَّ التَّشْرِيك وقع في الأول، فكأنه [٢٦١] من قَبيل عطف المفرد على المفرد، ولذلك جاز: زيد قائم لا عمرو، على حسب ما تَقَدَّم في النصب.

الثاني: أن تَعْطِفَ على الضمير المستتر في «قائم»، والاختيار ألَّا يُعْطَفَ على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد بالضمير المنفصل، أو يُفْصَل بينهما[2]، فتقول: قمتُ أنا وزيد، وقمت اليومَ وعمرو. ويقبح: قمت وزيد. وقد جاء قليلًا، فعلى هذا القليل يجوز: إنَّ زيدًا قائم وعمرو. والاختيار أن تقول: إن زيدًا قائم هو وعمرو، أو تقول: إن زيدًا قائم اليومَ وعمرو. [و][3] هذا من قبيل عطف المفردات؛ لأنك قد شَرَّكْتَ الظَّاهر مع الضمير في «قائم». وسَوَّى هذا مع الأول أنَّ الأول كأنَّه من قَبيل عطف المفردات بما ذكرتُه.

وجاء أبو القاسم، فقال: ويجوز وَجْهٌ ثالث في الرفع، وهو أن ترفعه بالابتداء والخبر محذوف[4]، ويكون من قبيل عطف الجمل. وهذا هو الأصل،

= وأقول: إن سيبويه صريح في الإجازة في المسألة عينها. (الكتاب ٢/١٤٤). وما اعتمده ابن أبي العافية من كلام سيبويه في باب اسم الفاعل، وموضع آخر، وَجَّهه ابن أبي الربيع. انظر: البسيط ٢/٧٩٤ وما بعدها.

(١) زيادة مني.

(٢) ما اختاره المؤلف مذهب البصريين. أما الكوفيون فيقولون بالجواز دون قيد. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٥.

(٣) زيادة مني.

(٤) الجمل ٥٥، والبسيط ٢/٨٠١.

على حسب ما ذكرتُه، لكنه لَمَّا كان لا يظهر في الأكثر [صار][1] كأنه من عطف المفردات، فكأن أبا القاسم - رحمه اللَّه - قال: يكون العطف من وجهين: فمَنْ نظر إلى الأصل فهو من عطف الجمل. ومن حيث كان الخبر يَقِلُّ ظهوره، ويكثر حذفه حتى عطفوا بـ «لا» صار كأنه من عطف المفردات. فبهذا جعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه. والوجهُ الثالث: العطفُ على الضمير.

وأبو علي لم ينظر إلا إلى عطف المفردات حقيقةً ومسامحةً. فالحقيقةُ العطفُ على الضمير الذي في الخبر. والمسامحة العطف على «زيد» على توهُّم إسقاط «إنَّ»، واللَّه أعلم، فلا يكون هنا خلافٌ بين الرجلين[2].

ثم قال: «و(**لكنَّ) في هذا الباب بمَنْزِلَةِ (إنَّ)**»[3].

يريد أنك إذا قلت: لكنَّ زيدًا قائم وعمرو، فالرفعُ من وَجْهَيْن:

أحدهما مُسْتَحْسَنٌ، وهو العطف على الموضع[4]، وكأنَّهم عطفوا على توهُّم تخفيف «لكن». ولا يصحُّ توهُّمُ تخفيفِها إلَّا بتوهُّم إسقاط «إنَّ»؛ لأنَّ الأصل: لكنْ إنَّ، كما تَقَدَّم.

---

(١) زيادة مني.

(٢) هذا التوفيق بين كلام أبي علي والزجاجي جاء ردًّا على بعض المتأخرين الذين صَحَّحُوا ما ذهب إليه الأول من أن الرفع من وجهين، لا من ثلاثة أوجه، كما ذكر الزجاجي، وذلك لأن الوجهين: العطف على الموضع، والابتداء متداخلان. وقد رَدَّ ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ٨٠١- ٨٠٣) بمثل ما رَدّ به هنا.

(٣) الإيضاح ١١٦، والمقتصد ١/ ٤٥١.

(٤) إنما جاز العطف على الموضع من «لكنَّ»، لأنها تفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء، كما لا ينافيه التوكيد. انظر: المقتصد ١/ ٤٥١.

والآخر غيرُ مستحسن ، وهو العطفُ على الضَّمير الذي في الخبر ؛ لأن الضمير المرفوع يقبح العطف عليه حتى يُؤَكَّد أو يُفْصَل . فإن أَكَّدْتَ ، فقلتَ : لكنَّ زيدًا قائم هو وعمرو ، كان العطف على الضمير أحسنَ من العطف على الموضع . وكذلك في « إنَّ » ؛ لأنك إذا عطفت على الضمير المرفوع عَطَفْتَ مرفوعًا على مرفوع ، وإذا عَطَفْتَ على الموضع عطفْتَ مرفوعًا على منصوب في اللفظ بملاحظة الأصل .

ويَتَنَزَّلُ هذا منزلةَ « ليس زيد بجبانٍ ولابخيلٍ » ، إن عطفت على اللفظ[1] . وإن عطفت على الموضع[2] قلت : ليس زيد بجبان ولا بخيلًا ، قال سيبويه : الحمل على اللفظ أحسن[3] . فالأحسن أن تقول : ليس زيد بجبان ولا بخيل ، بالخفض . وهو أحسن ؛ لأمورٍ أربعة[4] :

أحدها : أن المعطوف ينبغي أن يُشاكِلَ المعطوف عليه ، والأولُ مخفوضٌ ، فينبغي أن يكون الثاني مخفوضًا .

الثاني : أنَّ الأول مؤكَّدٌ بالباء ، فينبغي أن يكون الثاني كذلك . فإذا [٢٦٢] نصبْتَ جَرَّدْتَه عن الباء ووقع التَّشْرِيك في « ليس » ، وليس فيها غيرُ النفي مُجَرَّدًا عن التوكيد .

---

(١) وشَرَّكْتَ في الباء .

(٢) وشَرَّكْتَ في « ليس » .

(٣) سيبويه (٦٧/١) : « والوجه فيه الجر لأنك تريد أنَّ تُشَرِّك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى . وأن يكون آخرُه على أوّله أولى ، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء ، مع قربه منه » .

(٤) الأول والثالث والرابع منتزعة من كلام سيبويه . انظر : ح السالفة .

الثالث : أنَّ الحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد ، والباء أقرب من « ليس » ، فالتَّشْرِيك فيها أولى من التشريك في « ليس » .

الرابع : أنهما كانا قبل دخول الباء منصوبين مُتَّفِقَيْنِ في اللفظ ، فينبغي أن يكونا بعد دخول الباء مُتَّفِقَيْن في اللفظ . وعلى هذا أكثر النحويين ، وهو أنَّ التسوية بين « إن زيدًا قائم وعمرو » ، وبين « ليس زيد بجبان ولا بخيل » ، في العطف على اللفظ ، وعلى الموضع : فمن قال : ليس زيد بجبان ولا بخيل ، قال هنا : إن زيدًا قائم وعمرًا . ومن قال : ليس زيد بجبان ولا بخيلًا ، فنَصَبَ على الموضع ، وشَرَّكَ في « ليس » ، قال هنا : إن زيدًا قائم وعمرو ، فَرَفَعَ « عمرًا » بالعطف على الموضع .

وجاء بعض المتأخرين[1] ، فقال : إن العطف على الموضع لا يكون إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الطالب بالموضع موجودًا .

الثاني : أن يكون الموضع مِمَّا يجوز أن يظهر ، فالشرطان موجودان في « ليس زيد بجبان ولا بخيل » لأن « ليس » هنا طالبةٌ بالموضع . ويجوز لك أن تسقط الباء فتنصب « جبانًا » ؛ وكذلك : ما زيد بجبان ولا بخيل ؛ لأنَّ الطالب بالموضع موجودٌ أوَّلَ الكلام ، وهو « ما » . ويجوز أن تُسْقِطَ الباء فيكونُ الخبر منصوبًا .

---

(١) يريد : ابن أبي العافية ، كما صَرَّح في البسيط (٧٩٣/٢) . وعَلَّق محقق البسيط من كلام ابن الفخار (شرح الجمل ٩٩) أن أبا عبد اللّٰه بن عبد المنعم - وهو من أشياخ ابن الفخار - سلك مسلك ابن أبي العافية .

وأما « إنَّ زيدًا قائم وعمرو » فلا يجوزُ العطفُ على الموضع ؛ لأن الطَّالب بالموضع قد زال ونُسِخ – وهو الابتداء – فلم يبقَ ، إلا أنَّه يجوز أن يَظْهَر ، فيقال : زيد قائم .

وكذلك لا يجوز العطف في مثل قولك : مررت بزيد وعمرًا ؛ لأن الباء لا يصحُّ إسقاطُها ، فالموضع لا يجوز ظهوره . وأما الطَّالب بالموضع فموجودٌ ، وهو « مررت »[١] .

وأجاز ابن جني العطف في « مررت بزيد وعمرًا » على الموضع[٢] ، وإن كان الموضع مما لايجوز ظهوره ؛ لأنَّ طالبه موجودٌ ، وهو الفعل .

والذي يظهر لي أنَّ « مررت بزيد وعمرًا » لا يجوز العطف فيه على الموضع ؛ لأنَّ « مررت » هو العامل في الموضع ، فينبغي أن يكون هو العامل في المعطوف عليه ، و « مررت » لا يصل إلا بحرف الجر . وإنما يجوز هذا على أن تنصب « عمرًا » بفعل يُفَسِّره « مررت » ، تقديره – واللَّهُ أعلم – : ولقيت عمرًا ، كما كان ذلك في حين[٣] تقول : زيدًا مررت به ، فإنك تقدر : لقيت زيدًا مررت به .

ومن النَّاس من قال : إنما يكون « عمرٌو » منصوبًا بالعطف على المفعول بعدما يُقَدَّرُ الفعلُ يصل إليه بنفسه ؛ لأنَّك حين قلت : مررت بزيد ، كأنك

---

(١) يبدو لي أن كلام بعض المتأخرين الذي يحكيه ابن أبي الربيع ينتهي هنا . وسيعود إلى مناقشته بعد أن يعرض المسألة التي أجازها ابن جني ، ويذكر الأوجه التي يمكن تخريجها عليها .

(٢) لفظ ابن جني في الخصائص (١/٣٤٢) : «ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدًا وعمرًا ، وذلك قولك : مررت بزيد وعمرًا » .

(٣) في حِينَ (كذا) في المخطوطة . وأرى أن العبارة بدون « في » أسَدُّ ، والمعنى أبْيَن .

قلت : لقيت زيدًا ، وتعطف « عمرًا » على « زيد » بعدما تُقَدِّره منصوبًا . ويَنظر هذا إلى قوله :

* أَلَمَّـتْ   بنا الحَـدَثان[١] *

لأن « الحدثان » يرادف « الحوادث » ، فجاز أن يُنْطَقَ بالواحد ، ويُحْمَلَ الكلامُ على الآخَرِ . وكذلك قولُه :

* فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها[٢] *

حمله على « الحدثان » . فكذلك يُحْمَل « عمرو » على منصوب معدًّى إليه الفعل بنفسه لَمَّا كان الفعل الواصلُ بنفسه يُرادفُ ما نطق به . وأَسَدُّ [٢٦٣] من هذا ما أنشده سيبويه :

بدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   ولا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جائيا[٣]

فخفض « سابقًا » بالعطف على « مدرك » على توهُّم الباء التي تزاد ؛ لتوكيد النفي . وهذا مذهبٌ ، إلا أن الأقربَ النَّصْبُ بإضمار فعل ؛ لدلالة ما تقدَّم عليه ؛ لأنَّ هذا كثيرٌ .

ولقول ابن جني وَجْهٌ ، وهو أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فـ « مررت » يصل إلى المعطوف بغير حرف جر ، وإن كان لا يصل إلى المعطوف عليه إلا بحرف الجر .

---

(١) تقدم غير مَرَّة (ص ٣٥٤ ، ٧٢٩) . والتعليق في الموطن الأول .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٤٢١ ، ٧٢٩) ، ويأتي بعد (ص ٨٥٩ ، ٩٣٢) . والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) تقدم (ص ٧٣٠) . والتعليق عليه ثمة

والنَّصْب بإضمار فعل أَقْرَبُ عندي من هذا كُلِّه ؛ لأن القياسَ في المعطوف أن يساويَ ما عُطِف عليه . وأما أنْ يجوزَ في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فيُحْفَظُ في بابه ولا يُقاس عليه .

فنرجع إلى المسألة : هذا الذي قال : لا يُعْطَفُ على الموضع إلا بشرْطَيْن ، وليسا موجودين في مثل « إن زيدًا قائم وعمرو » ، يُتَكَلَّمُ معه على طريقتين :

إحداهما : أن يُسَلَّم له ما قال[1] ، ويُدَّعَى أنّ الشرطين موجودان في ما أنكره ، وذلك أن الابتداء هو الإتيان بالاسم ؛ ليُسْنَد إليه شيء ، لم يطلبه ذلك الشيء بالبنية ، ويتقَدَّمُ عليه نحو : زيد قائم ، فإن « زيدًا » جيء به ؛ ليسند إليه « قائم » ، وليس « قائم » طالبًا له ببنيته . وأما التَّعَرِّي فهو شرط ظهور عمل الابتداء[2] ، كما كان « ليس زيد بقائم » ؛ من شرط ظهور عمل « ليس » ألَّا يدخل على خبرها الباء . فإذا قلت : إن زيدًا قائم وعمرو ، فالابتداء موجود ، وهو الإسناد ، على حسب ما تقَدَّمَ . ويجوز أن تسقط « إنَّ » ويظهر عمل الابتداء . وإنما زال عمل الابتداء من اللفظ ؛ لدخول نواسخه ، كما زال عمل « ليس » من اللفظ ؛ لدخول باء الجر .

الطريقة الثانية : أن يقال : إنما يُراعى هنا شرطٌ واحد ، وهو أن يكونَ مما يجوز ظهوره خاصة . والدليل على ذلك أنهم قالوا :

---

(١) من أنه لا بد من وجود الشرطين .

(٢) هذا مذهب ابن أبي الربيع في الابتداء ، عامل الرفع عنده الإسناد . والتعريف شرط لظهور الرفع لا أكثر ، لأنه عدم ، والعدم لا يؤثر . وعليه فدخول « إنَّ » أزال الرفع ، لكنه لم يُزل الابتداء . وانظر : البسيط ١/ ٥٣٥، والملخص ١/ ١٥٨.

* فإنَّ الحوادِثَ أَوْدى بها[1] *

وقال :

* ... أَلَمَّــتْ   بنا الحَدَثان[2] ... *

وقال[3] :

* ما هذه الصَّوْتُ[4] *

لأنَّ الصَّوْتَ الضَّجَّةُ في المعنى . وإذا تَتَبَّعْتَه عَدَدْتَ منه جملة[5] .

فإذا جاز أن يحملوا على ما يُقَدَّر ، ويتركوا ما لُفِظ ؛ لأنه يُرادفه ، وليس المقدَّر أصلًا للملفوظ به ، فكيف لا يُحْمَلُ على ما هو أصلٌ لهذا المنطوق ؟ ؛ لأنَّ دخول « إن » إنما هو ؛ للتوكيد ، فأصلُ الكلام أنْ يقعَ دون « إنَّ » ، ثم تَدْخُلُ « إن » ، فكيفَ لا يجوز أنْ يُعْطَفَ « عمرو » ، ويُحْمَلَ على الأصل ؟ وإذا قالوا :

* ... ولا سابقٍ[6] *

---

(١) تقدم في ص قبل السالفة .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٧٣٠ ، ٨٥٧) . والتعليق في الموضع الأول . ويأتي بعد (ص ٩٣٢) .

(٣) رويشد بن كثير الطائي .

(٤) تقدَّم (ص ٧٣١) .

والشاهد الإشارة إلى الصوت - وهو مذكر - بـ « هذه » لأن معنى الصوت هنا : الضجة ، أو كما قال ابن جني : الاستغاثة . وخَرَّجه ابن جني أيضًا تخريجًا آخر ، فقال : إنه أراد الأصوات ، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر ، والمصادر قلَّما تُجمع .

(٥) انظر : سر الصناعة ١/١١ - ١٣، والخصائص ٢/٤١٣ وما بعدها .

(٦) تقدم غير مرة (ص ٧٣١ ، ٨٥٨) .

فحملوه على تقدير الباء في « مدرك » ، والباء زائدة ، والأصل إسقاطُها ، فحملوا على تقدير الفرع ، فكيف لا يجري آخر الكلام على ما هو أصلُ الكلام المتقدِّم ، وهو مما يجوز ظهوره ؟

فقد تَحَصَّل من هذا كُلِّه أن العطف على الموضع في « إن زيدًا قائم وعمرو » ، وفي « لكنَّ عمرًا قائمٌ ومحمدٌ » جائز . وهو ظاهر كلام سيبويه[1] . ويتكرَّرُ الكلام في هذا في « باب اسم الفاعل »[2] ، إن شاء اللّٰه .

ثم قال : « **فأمَّا سائِرُ الحُرُوفِ فلا يجوزُ أن يُحْمَلَ العَطْفُ مَعَها على مَوْضِعِ الابْتِداءِ** »[3] .

ظاهِرُ هذا الكلام أن [٢٦٤] « أنَّ » المفتوحة لا يجوز العطف فيها على الموضع ، فلا تقول : ظننت أن زيدًا قائم وعمرو ، بالعطف على الموضع ، إنما يجوز الرفع بالعطف على الضمير المستتر في « قائم » . والاختيار أن يؤكَّد ، على حسب ما تقدَّم ؛ لأن « أنَّ » المفتوحة ليست كـ « إنَّ » .

وفي هذا خلافٌ : ظاهِرُ كلام أبي القاسم[4] أن « أنَّ » المفتوحة كـ « إنَّ » المكسورة ، فأجاز : ظننت أنَّ زيدًا قائم وعمرو ، بالعطف على موضع « أنَّ » ؛ لأنه أتى بقوله – سبحانه – : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) اسم الباب بحروفه : باب أسماء الفاعلين والمفعولين . والإحالة على ص ١٠١٣ . وانظر : الإيضاح ١٤١ .

(٣) الإيضاح ١١٦ . وفي « المقتصد » (١/٤٥٢) : يُجْعَل مكان « يُحْمَل » . ولعله تصحيف وتحريف ، فـ « يُحْمَل » أَبْيَن .

(٤) الجمل ٥٥، ٥٦.

ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1] ، وأجاز فيه ما أجاز في « إن زيدًا قائم وعمرو » . ووافقه ابن جني على مذهبه ، وسَوَّى بين المفتوحة والمكسورة[2] .

ولا خلافَ في غيرها[3] أن الرفع فيها من وجه واحد ، وهو أن تعطف على الضمير . فقد تَحَصَّل من هذا أنها على ثلاثة أقسام :

قسم يجوز العطف فيه على الموضع باتفاق[4] ، وذلك « إن » المكسورة ، و « لكنّ » .

الثاني : « أنَّ » المفتوحة ، اختلف النحويون فيها[5] ، على حسب ما ذكرته .

---

(١) التوبة ٣ . وسَوّى سيبويه قبل الزجاجي بين « إن » و« أن » ، واستدلَّ بالآية . وقال ابن أبي الربيع في البسيط (٢/٨٠٤) ما معناه : إن الآية قرئت بفتح « إن » وكسرها ، في السبع بالفتح ، وفي غير السبع بالكسر ، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة مَنْ كَسَرَ فلا إشكال . وإنْ أتيا بها بالفتح ففيها إشكال ، لأن العطف على الموضع إنما هو على توهّم الإسقاط ، والإسقاط يتعذّر في « أنَّ » المفتوحة ، إذ الجملة بعدها في تأويل مصدر . ورَدَّ ابن مالك احتمال إيراد سيبويه الآية بالكسر ، بأنَّ ذلك بعيدٌ من عادته ، فإنه إذا استدلَّ بقراءة تخالف المشهور ، لا يستغني عما يشعر بذلك . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٥٠، ٥١.

(٢) سر الصناعة ١/ ٣٧٢.

(٣) يريد بقية أخوات إن وأَنَّ ولكنّ .

(٤) كيف يكون باتفاق وقد أدار كلامًا كثيرًا قبل قليل في الرد على أناس منعوا العطف على الموضع في نحو : إن زيدًا قائم وعمرو ؟

(٥) ابن عصفور : « فإن كان العطف على سائر أخوات « إنَّ » و« لكنّ » فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة » . شرح الجمل ١/ ٤٥٧.

وأقول : كأن ابن عصفور لم يعرف رأي ابن جني ، ولم يدرِ ما قيل في كلام سيبويه . وأضيف : =

والذي يظهر لي أنَّ «أنَّ» المفتوحة إذا وقعت في موضع يجوز أن تقع فيه «إنَّ» المكسورة على وجه ما، جاز أن تُقَدَّر «إنَّ» المكسورة في موضعها، فتَعْطِفُ على الموضع؛ على ذلك التقدير، نحو: ظننت أن زيدًا قائم وعمرو، فيجوز أن ترفع «عمرًا» بالعطف على الموضع؛ لأن «ظننت» داخلةٌ على الجمل. ويصحُّ أنْ تقع الجملةُ بعدها على حالها، فتقول: ظننت لزيد قائم. وتقول: ظننت إنَّ زيدًا لقائم، فكأنه يُتَوَهَّمُ هذا. فقد رجع هذا إلى العطف على موضع «إن» بهذا النَّظَر. وإذا وقعتْ في موضع المفردات، وكانت في تأويلها، ولم يَصِحَّ أن تقع موقعَها جملةٌ على وجه، فلا يعطف على الموضع، ولا يكون الرفعُ فيها إلا من وجه واحد، وهو العطفُ على الضمير المستتر في الخبر لا غير[1].

وأمَّا[2] «**كأن**» و «**ليت**» و «**لعل**»، فلا يكون الرفع معها إلا من وجه واحد، وهو العطفُ على الضمير المستتر في الخبر لا غير. فإذا قلتَ: كأن زيدًا قائم وعمرو، فيكون معطوفًا على الضمير الذي في «قائم» على قبحه، ولا يكون معطوفًا على الموضع على تَوَهُّم إسقاط «كأن»؛ لأن «كأنَّ» أفادت التشبيه، وكان الكلام قبل دخولها خبرًا.

فإن قلتَ: فهل يجوز أنْ يكون «عمرو» مبتدأً والخبر محذوفًا[3]، ويكون

= إن أبا حيان نقل عن قوم الإجازة مطلقًا في العطف على موضع اسم «أنّ». انظر: الارتشاف ١/ ١٦٠.

(١) لعل هذا التفصيل مما انفرد به ابن أبي الربيع. وهو تفصيل وجيه، ويدخل في باب توهم وجود «إنَّ» المكسورة، من حيث كانت صالحة في الموضع.

(٢) هذا هو القسم الثالث.

(٣) في المخطوطة: محذوف، بالرفع.

التقدير: كأن زيدًا قائم وعمرو قائم؟

قلتُ: هذا لا يجوز؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ الجملة لا تُعْطَفُ على الجملة حتى تُساويها في المعنى، أو يكون بينهما ارتباطٌ، والأُولى هنا تَشْبِيهٌ، والثانية خَبَرٌ؛ لخروج الجملة الثانية عن حكم «كأن» بالرفع بالابتداء؛ إذ لو دخلت في حكم «كأن» لوجب أن تنصب الاسم من الجملة الثانية، ولقلت: كأن زيدًا قائم وعمرًا، تُريد: وكأن عمرًا قائم.

الثاني: أن خبر «عمرو» قد حُذف؛ لدلالة الأول عليه، وليس مثله؛ لأن الأول مُشَبَّهٌ به، والثاني غير مشبه به، فقد اختلف مَساق اللَّفْظَيْن، ولا يُحْذَف [٢٦٥] أحدهما؛ لدلالة الثاني عليه، حتى يستوي لَفْظُهما ومَساقُهما. والله أعلم.

وكذلك الكلامُ في: ليت[1] زيدًا قائم وعمرو، ولعل عمرًا خارج ومحمد، لا يكون العطف إلا على الضمير الذي في الخبر، ولا يجوز العطفُ على الموضع؛ لأن الموضع قد زال؛ لأنه الآن على غير ما كان من المعنى. ولا يجوز الرفعُ بالابتداء، والخبر محذوفٌ؛ للأمرين المذكورين[2].

---

(١) «ليت» تفيد التمني، و«لعل» تفيد الترجي، وهما من معاني الفعل، فيبطل معنى الابتداء بدخولهما. انظر: المقتصد ١/ ٤٥٢، والبسيط ٢/ ٨٠٦.

(٢) في «كأن» قبل قليل.

مسألــة

اعلم أنه يجوز أن تقول : إن زيدًا وعمرو قائم ، ويكون مقدّمًا ، والنِّيَّةُ به التأخير ، وتُقَدِّر : إن زيدًا قائم وعمرو ، ويكون معطوفًا على الموضع . ولا يجوز أن يكون معطوفًا على الضمير الذي في « قائم » ، وهو مُتَقَدِّم عليه .

فعلى هذا لا يجوز أنْ يُقال : كأنَّ زيدًا وعمرو قائم ، ولا : ليت زيدًا وعمرو قائم ، ولا : لعل زيدًا وعمرو قائم ؛ لأنَّ الرفع في هذه الثلاثة إنما يكون بالعطف على الضمير ، لا يكون بالعطف على الموضع ، على حسب ما تَقَدَّم ، فلا يجوزُ التشريك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : وعمرو قام زيد ، وتُقدّم « وعمرو » على الفعل الذي وقع فيه التشريك ، وإن كان « قام وعمرو زيد » يجوز في الشعر ، كما قال[1] :

أَلا يا نَخْــــلَةً مِنْ ذَاتِ عِــرْقٍ   عليكِ وَرَحْـمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ[2]

---

(١) القائل مجهول ، أو الأحوص الأنصاري . وانظر ما علّقته على النسبة في : ص ٤٩١ ، ح ٤ .

(٢) تقدم (ص ٤٩٢) . ويأتي بعد (ص ٨٩٤) . والوافر . يروى العجز :

* بَرُودَ الظِّلِّ شاعَكُمُ السلامُ *

وعليه فلا شاهد . و« نخلة » كناية عن المرأة . ذات عرق : موضع بالحجاز . وما ذكره المؤلف من تقديم المعطوف هو مذهب الأخفش وجمهور النحويين . وللبيت وجه آخر ، لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف ، قاله ابن جني : (انظر : ح١ ، ص ٤٩٢) . والبيت في : مجالس ثعلب ٢٣٩ ، وفعلت وأفعلت ٢٤ ، والأصول ١/٣٢٦ و٢/٢٢٦ ، والجمل ١٥٩ ، وأمالي الزجاجي ٥٢ ، والخصائص ٢/ ٣٨٦ ، والمرزوقي ٢/ ٨٠٥ ، والحلل ١٨٩ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٥ ، ٢/ ٨٤ ، والمغني ٢/٣٥٦ ، ٦٥٩ ، وشرح شواهده ٢/ ٧٧٧ ، واللسان (شيع) ، والهمع ٣/ ٣٩ ، ٢٤٠ و٤/٤٠٨ و٥/ ٢٢٨ ، ٢٧٥ ، والخزانة ١/٣٩٣ و٢/١٩٢ و٣/ ١٣١ .

وإنما جاز « قام وعمرو زيد » ، ولم يَجُزْ « وعمرو قام زيد » ؛ لأن « قام » إذا جِيء به ، فقد عُلم أنه لا بُدَّ من مسند إليه ، فقد صار ذلك المُسنَدُ إليه كأنه قد جاء إذ جاء الطالب به ، فجاز أن يُؤْتَى بالمعطوف عليه . ومع هذا لا يكون إلَّا في الضرورة ؛ لأن حَقَّ المعطوفِ أنْ يأتيَ بعد المعطوف عليه .

وكذلك تقول : ضربت زيدًا وعمرًا . ويجوز في الشعر : ضربت وعمرًا زيدًا ؛ لأنَّك إذا قلت : « ضربت » فقد طلب مفعولًا ، فيجوز أن تأتي بقولك : وعمرًا ، ويكون معطوفًا على مطلوب « ضربت » . وإذا قلت : وعمرًا ضربت زيدًا ، فقد جئت بقولك : « وعمرًا » قبل المعطوف عليه ، وقبل المقتضِي المعطوف عليه ، فلهذا جاء في الشعر : قام وعمرو زيد ، ولم يَجِئْ : وعمرو قام زيد .

ولا يجوز أن تقول : إن زيدًا وعمرو قائمان ، فتعطف على الموضع ؛ لأنك جِئْتَ بالمعطوف قبل المسند إلى « زيد » لفظًا وتقديرًا ، ولا تعطف على الموضع حتى تأتي بالمسند إلى الأول ؛ لأنه به يُعلم أن الأَوَّلَ سِيق ؛ لِيُسْنَدَ إليه ، وأن الأصل مبتدأ[1] ، فلا يجوز هنا إلا : إن زيدًا وعمرًا قائمان .

فإذا تَبَيَّنَ لك هذا ، تَبَيَّنَ لك أنَّ الاسم لا يُنْعَت ولا يؤَكَّدُ ولا يُعْطَفُ عليه عطفَ بيان إلا على اللفظ[2] ، ولا يجري في شيء من ذلك على الموضع ؛ لأن

---

(١) قال في البسيط (٢/٨٠٨) : فإن قلت : دخول « إنَّ » يدلُّ على أنَّ « زيدًا » في الأصل مبتدأ ، فلْيعطف على الموضع ، قلتُ : إذا عُطف على الموضع فأنت قد توهَّمت إسقاط « إن » فكيف يُجعل دليلًا ما لا يصحُّ العطف إلا بعد توهُّم إسقاطه ؟ » .

(٢) هذا مذهب المحققين من البصرين ، ولا يجوز عندهم غيره ، إلا أن يُسْمَع من ذلك شيء ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه . أما أهل الكوفة وبعض البصريين فإن الإتباع عندهم في ما عدا « إن » و« لكنَّ » على =

حَقَّ هذه الأشياء أن تأتي قبل الخبر ؛ لأنها لتخصيص المخبر عنه ، ولا يُؤْتَى بالخبر حتى يُعْلَم مَنْ يُسْنَدُ إليه ، فمتى جاءت هذه الأشياء متأخِّرةً عن الخبر ، فهي متأخِّرةٌ في اللفظ متقدِّمَةٌ في التقدير ، وما يأتي بعد الخبر وحَقُّه أنْ يأتي قبل الخبر ، فحقُّه أن يجريَ على اللفظ .

فإنْ قلت : فكيف جاء : « إنهم أجمعون ذاهبون »[1] ، فيلزم على هذا أنْ يقال : إن القوم أجمعون ذاهبون ، ويكون التوكيد كالعطف يجري على اللفظ ، وعلى الموضع . [٢٦٦] وإذا كان هذا في التوكيد لَزِم أن يجري في النعت وعطف البيان ؟

قلتُ : إنما جاز في ما ذكرتُه ؛ لأن « إنَّ » لم يظهر لها عمل ، ولم تغيِّر في المعنى ، فكأنَّها غَيْرُ موجودة[2] . وسيأتي لهذا نظائر ، إن شاء اللّٰه .

= اللفظ ليس إلا ، لأنها حروف غَيَّرت معنى الابتداء والخبر وحكمه . وأما « إنَّ » و« لكنَّ » فإتباع الاسم قبل الخبر أو بعده ، فبعده يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع ، وقبله لا يجوز إلا النصب على اللفظ ، إلا عند الكسائي . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٨.

(١) حكاه سيبويه (١/١٥٥) ، ولم يُجزه ، بل نسبه إلى الغلط ، فقال : « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان . وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيُرى أنه قال : هم » . ولم يرتض ابن مالك هذا التغليط من سيبويه ، لأن المطبوع في العربية كزهير ، الذي قاس سيبويه المثال على بيته :

بدا ليَ أني لست مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

لو جاز غلطه ، لم يوثق بشيء من كلامه . وخَرَّج المثال على أنه : إنهم هم أجمعون ذاهبون ، فـ« هم » مبتدأ ، و« أجمعون » توكيد ، و« ذاهبون » خبر « هم » والجملة خبر « إن » ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٥١، ٥٢.

(٢) في البسيط (٢/ ٨١٠) أضاف شرطًا آخر لجواز الرفع ، هو أن يكون الاسم ضميرًا متصلًا ، حتى يكون مع الناسخ كالشيء الواحد ، فبهذين الشيئين : عدم ظهور الإعراب ، والاتصال ، يكون =

وذكر سيبويه أنهم يقولون : إنك وزيد ذاهبان[1] . وبلا شك أنَّ الضمير كان قبل دخول « إنَّ » على غير ما هو الآن عليه ؛ كان قبل دخولها : أنت وزيد ذاهبان ، فلما دخلت « إنَّ » انتصب الاسم ، فصار في مكان ضمير الرفع ضميرُ النصب ، فصار هذا كظهور العمل .

وإنما ينبغي أن يقال في تعليل قولهم « إنهم أجمعون ذاهبون » – وهو تعليلُ الشذوذ – : إنَّ الضمير مُتَّصِل ، فكرهوا تأكيده بـ« أجمعين » ؛ لأنه قد صار معه كالشيء الواحد . وكذلك « إنك وزيد ذاهبان » ؛ الضمير قد اتَّصل بـ« إنَّ » ، فلما كرهوا العطف عليه للاتِّصال ، عطفوا على ما يصلح في الموضع ، فعطفوا في « إنَّك وزيد ذاهبان » على تَوَهُّم : أنت وزيد ذاهبان ، وكما جاء :

* ولا سابقٍ *[2]

فعطفوا على تَوَهُّم « بمدرك » ؛ لأنه مما يَصْلُحُ أنْ يقعَ في الموضع .

وقال سيبويه في قوله – سبحانه –: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[3] : هو على التأخير[4] . ولم يجعله معطوفًا على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ على حَدِّ « إنهم

= الرفع . وعليه فهو يجيز : إنك وزيد ذاهبان ، ولا يجيز : « إن هذا وزيد ذاهبان » . ويكتفي الفراء بشرط واحد : أن يكون الاسم مبنيًّا ، سواء كان متصلًا أم منفصلًا . أما الكسائي فيجيز مطلقًا . انظر : معاني الفراء ١/ ٣١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٨، وشرح التسهيل ٢/ ٥١، والارتشاف ٢/ ١٥٩.

(١) الكتاب ٢/١٥٥ .

(٢) تَقَدَّم غير مَرَّة (٧٣٠ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩) .

(٣) المائدة : ٦٩ .

(٤) لفظ سيبويه (٢/١٥٥) : « وأما قوله – عز وجلَّ –: ﴿ والصابئون ﴾ ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنه =

أجمعون ذاهبون » ، وعلى حَدِّ « إنك وزيد ذاهبان » . وهذا – والله أعلم – ؛ لأن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ من الأسماء الظاهرة ، ولا يكون هذا[1] عنده في الأسماء الظاهرة . وقال سيبويه في قول الشاعر[2] :

وإلَّا فاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُم بُغاةٌ[3] ....

هو على التأخير ، ولم يَجْعَلْه بمنزلة : إنك وزيد . فيظهر من هذا كله أنَّ هذا النوع عنده لا يكون إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الحرف لا يغيِّر من المعنى شيئًا .

و[الثاني][4] : أن يكون الأول مضمرًا ، تَغَيَّر في اللفظ أو لم يتغيَّر ، فمثال

= ابتدأ على قوله : ﴿والصابئون﴾ بعد ما مضى الخبر » . يريد أن التقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ﴿من آمن بالله واليوم الآخر ...﴾ و﴿والصابئون﴾ كذلك ، فقدَّم ﴿والصابئون﴾ وحذف خبره . وقال ابن مالك : « وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله ... فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب » . (شرح التسهيل ٢/ ٥٠) . وانظر الكلام على الآية في : كشف المشكلات ١/ ٣٦٤ .

(١) أي العطف على الموضع قبل مجيء الخبر .

(٢) بشر بن أبي خازم ، من بني أسد ، جاهلي قديم ، شهد حرب أسد وطيئ . قال أبو عمرو بن العلاء : « فحلان من الشعراء كانا يُقْوِيان : النابغة وبشر » ، ثم فطنا فلم يعودا للإقواء . ترجمته وأخباره في : الشعر والشعراء ١/ ٢٧٠، ٢٧١، والخزانة ٤/ ٤٤٠- ٤٤٥ .

(٣) من الوافر . وتمامه :

* ما بَقِينا في شِقَاق *

بغاة : معتدون . الشِّقاق : الخلاف . وخَرَّج سيبويه البيت على أن التقدير : أنا بغاة وأنتم بغاة . وأجاز الأعلم أن يكون خبر « أنَّ » محذوفًا يدل عليه ما بعده . وأجاز الفراء الأمر مطلقًا مع « إن » وأخواتها . والبيت في : الديوان ١٦٥، والكتاب ٢/ ١٥٦، وتحصيل عين الذهب ١/ ٥٢٥، وشرح التسهيل ٢/ ٥١ .

(٤) زيادة مني .

ما لم يَتَغَيَّر : إنهم أجمعون ، ومثال ما تَغَيَّر : إنك وزيد ذاهبان .

ويجوز على هذا أن يقال : لكنه وزيد ذاهبان ، و : لكنك وعمرو خارجان ، كما جاز : إنك وزيد ذاهبان ؛ لأن « لكنّ » و « إنَّ » في هذا سواءٌ . والله أعلم .

فصل

قال : « **وَيَجُوزُ دُخُولُ لامِ الابْتِداءِ عَلَى خَبَرِ « إنّ »**[1] » .

اعلم أنَّ هذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ[2] ، وتكون الجملة جوابًا للقسم أو مُهَيَّأَةً لذلك ، فتقول : واللهِ لَزَيْدٌ قائمٌ ، فهذه جواب القسم ، وتقول : لَزَيْدٌ قائِمٌ ، وإن لم يكن هناك قسم ، قال الله – عز وجل – : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾[3] . وقالوا : لَعَمْرُكَ لأفعلن[4] ، فدخلت اللام على

---

(١) الإيضاح ١١٧، والمقتصد ١/ ٤٥٤. واللام الداخلة على الخبر في « إن زيدًا لقائم » لام الابتداء عند البصريين . وقال الكسائي : لام توكيد . والفراء : للفرق بين ما يكون جوابًا للجحد وغيره . وهشام : جواب القسم . انظر : الارتشاف ٢/ ١٤٣ .

(٢) في هذا التعبير مسامحة ، فاللام تدخل على الخبر على أحد وجهين ، كلاهما ضرورة ، إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها ، والأخرى مقصورة على السماع ، فالمقيس عليها ، نحو : إن زيدًا لقائم ، والأخرى نحو : زيد لقائم . وانظر : سر الصناعة ١/ ٣٧٠- ٣٧٨ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) استشهد أبو علي بـ « لعمرك لأفعلن » للتدليل على أنَّ « اللام » في هذا الباب ، كونها للابتداء أعمّ من كونها للقسم ، قال في البغداديات (٢٣٧) : « ألا تراها في هذا الموضع للابتداء ، مجرّدًا عن معنى القسم لأن القسم لا يجوز تقديره هاهنا ، لامتناع دخول القسم على القسم ، لأن القسم لا يُقْسَم عليه ، إنما يذكر ليحقَّق به أمر غير القسم » . وانظر أيضًا : سر الصناعة ١/ ٣٨٣ . ويفهم من هذا أن ابن أبي الربيع وأبا علي وابن جني يرون أن اللام في « لعمرك الله » للابتداء المعرى من القسم . ويرى ابن مالك أنها قسم لدخولها على المقسم به ، والمقسم به لا يكون جواب قسم . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٥، ٢٦ .

« عَمْرُك » ؛ لأنه مبتدأ ، والخبر محذوف . ولا يمكن أن يُدَّعى أن هذه اللام جوابُ قسم ؛ لأنَّ ما دَخَلَتْ عليه ؛ به وقع القسمُ ، والقَسَمُ لا يكون جوابًا للقسم .

فإن قلتَ : فأين التَّهَيُّؤ لأن يكون جوابَ القسم ؟

قلتُ : المقصود الأَوَّل في هذا : الإخبار ، وكان الأصل : لعمرك يميني ، وكان قولُك : « لأفعلنَّ » : جوابًا لما هذا إخبارٌ عنه ، فلو بَقِيَ على هذا لكان مُهَيَّأً لأن يكون جوابًا ، لكنَّ العرب ضَمَّنَتْه القسم ، وصَيَّرَتْه كأنه القسم ، وحَذَفَتِ الخبر ، فامتنع لذلك أن يكون جوابًا له ؛ لأنه تَضَمَّن ما سيق [٢٦٧] توكيدًا للخبر . وجوابُ القسم هو عينُ الخبر المذكور ، وثبتت اللام بمراعاة الأصل . واللَّه أعلم .

ولا يَتَقَدَّم الخبر على المبتدأ مع دخولها ، لا تقول : قائم لزيد ؛ لأنها من حروف الصدور ؛ لأنه جوابُ القسم أو مَهَيَّأٌ لذلك ، وكلُّ حرف يُجاب به القسم ، فهو حرف صدر لا يعمل ما بعده في ما قبله ، ولا ما قبله في ما بعده .

ولا تقول : لقائم زيد ؛ لأنها لا تدخلُ إلا على المبتدأ ، فيلزمُ لذلك تأخيرُ الخبر . ومتى طرأ على الخبر ما يُلْزِمُه التقديمَ ، فلا تدخل اللام ؛ لأنها تطلب بالمبتدأ ، ولا يمكن دخولها عليه ؛ لِما يُؤَدِّي من عمل ما بعدها في ما قبلها . فلو قلتَ : في الدار صاحبها ، لم يجز دخول لام الابتداء . وكذلك كلُّ موضع لَزِم تقديمُ الخبر فيه .

فإذا صَحَّ أن هذه اللام لا تدخل إلا على جملة اسمية خبرية صالحةٍ أن تكون جوابًا للقسم ؛ صَحَّ لذلك أنها لا تدخل مع أخوات « إنَّ » ؛ لأن « ليت »

و « لعل » ينصرفُ الكلام معهما إلى غير الخبر[١] ؛ لما فيهما من التَّمَنِّي والترجِّي والتوقُّع ، على حسب ما تَقَدَّم ، ولا يكونان جوابًا للقسم ؛ لأنَّ جواب القسم من شرطه أن يكون خبرًا .

فأما « كأنَّ » فهي للتشبيه ، وتُنَزِّل قولَه : كأن زيدًا الأسد ، منزلة قوله : زيد كالأسد ، فكان ينبغي لذلك أن تدخل اللام على جملتها ، كما تقول : لزيد كالأسد ، إلا أنَّ العرب لم تجعل « كأنَّ » جوابًا للقسم ، فلم تقل : واللَّه كأنَّ زيدًا أسد ، كأنهم استغنوا عن ذلك بأن قالوا : واللَّه لزيد كالأسد .

وأما « أنَّ » المفتوحة ، فلا تَدْخُلُ اللام معها ؛ لأنها لا تدخل إلا في مواضع المفردات ، أو ما جرى مجرى المفردات ، نحو : يعجبني أنَّك جالس ، التقدير : يعجبني جلوسك ، وتقول : ظننتُ أنَّ زيدًا قائم ، فتفتح « إن » ؛ لأَنَّها وقعت موقع ما عمل فيه عاملٌ ؛ عملُه في المفردات ، وهذه اللام إنما هي طالبةٌ بالجمل ، فتنافرا ، فلم يجتمعا .

وأما « لكنَّ » فلا تكون جوابًا للقسم[٢] ، فلا تقول : واللَّه لكنَّ زيدًا قائمٌ ؛

---

(١) عَلَّل ابن جني اختصاص « إنَّ » بدخول اللام في خبرها تعليلًا آخر مفاده أنها لما كانت تشارك اللام في إجابة القسم ، وفي أن كلًّا منهما حرف توكيد أدخلوا اللام على خبرها مبالغة في التوكيد . ولما لم يكن في أخوات « إنّ » شيء يُجاب به القسم لم تدخل اللام خبرها . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٧٦.
وأقول : إنما لم يُجَبْ بأخوات « إن » القسم ، لأن جواب القسم خبر ، و« ليت » و« لعل » ليست أخبارًا ، و« كأن » استُغْني عنها بالكاف ، و« أنَّ » في موضع المفرد . وبهذا يُرْجَع إلى تعليل ابن أبي الربيع .

(٢) وعليه منع البصريون دخول اللام في خبرها ، بينما أجازه الكوفيون اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها . وقد عقد الأنباري مسألة (٢٥) لزيادة اللام في خبر « لكن » . (الإنصاف ١/ ٢٠٨- ٢١٨) . وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٢/ ٢٩، والهمع ٢/ ١٧٥، ١٧٦.

لأنَّها استدراكٌ ، فهي موجودةٌ على كلام قبلها ، فكأنَّها بعضُ الجملة . فإذا أردْتَ القسم فأَدْخِلْه على ما رَدَدْتَ عليه « لكنَّ » ، فتقول : واللَّه ما خرج زيد لكنَّ عمرًا هو الذي خرج .

فإن قلتَ : « لكنَّ » مُرَكَّبةٌ من « لكنْ » و « إنَّ » ، وأنت لو قلتَ : لكنْ واللَّه إنَّ زيدًا لعاقل ، كان كلامًا ، فيكون هذا كلامًا ، فيُقال : لكنَّ زيدًا لقائمٌ .

قلتُ : حدث بالتركيب ما لم يكن ؛ لأنَّهما قد صارا كحرف واحد ، وأنت لو قلتَ : لكنْ إنَّ زيدًا لعاقل ، فإن جوابَ القسم الكائنُ بعد « لكنْ » ، وكان الأصل : لكنْ واللَّه إنَّ زيدًا لقائم . وهذا متعذِّرٌ في « لكنَّ » . ولا يُمكن أنْ يكونَ ما بعد « لكنَّ » جوابًا لِقَسَمٍ قبل « لكنَّ » ؛ لِما ذكرتُ لك[1] . فإذا تركَّبتْ « إنَّ » و « لكنْ » حتى صارا كحرف واحد ، تعذَّر أن تقع الجملة التي بعدها جوابًا لقسم مقدَّر[2] بعد « لكنَّ » ؛ لأنَّ القسم لا يقع بعد « إنَّ » ، [٢٦٨] ولا يمكنُ أن يُقدَّر القسم بين « لكنْ » ، و « إنَّ » ؛ لأنَّهما قد صارا كالشَّيْءِ الواحد ، ولا يكون ما بعد « لكنَّ » جوابًا لقسم قبلها .

وبَسْطُ هذا أن تقول : الأصل في « لكنَّ » : « لكن إنّ » – وهذا لا يقال – إلا أنَّ العرب حذفت الهمزة من « إنَّ » ، ثم اجتمعت ثلاثُ نونات ، فحُذِفَتْ واحدةٌ منها ، فقيل : « لكنَّ » ، فلا يصحُّ أن يقال : لكنَّ زيدًا لقائم ؛ لأنك لا تقول : واللَّه لكنَّ زيدًا لقائم ، ولا تدخل اللام إلا على ما يجوز أن يكون جوابًا لقسم .

---

(١) من أنها استدراك .

(٢) معذّر (كذا) في المخطوطة . وهو تصحيف .

فإن قلتَ : يَصْلُح أنْ يُقَدَّر : لكنْ واللَّه إنَّ زيدًا لقائم .

قلتُ : « إنّ » التي هي جواب القسم ، وتقع بعد « لكن » لا يجوز أن تُحْذَف منها الهمزة ، وتحذف إحدى النونات ؛ لأن القسم في النية فاصلٌ بين « لكنْ » و « إنَّ » . وإنَّما يُفْعَلُ ما ذكرتَه إذا اتَّصَلَتْ « إنَّ » بـ « لكنْ » لفظًا وتقديرًا حتى كأنهما صارا[1] كحرف واحد ، فلا يصحُّ دخول اللام على خبر « لكنَّ » ؛ لأن القسم لا يصلح أن يُقَدَّر قبلها ، ولا يصلح أن يُقَدَّر بعدها . فقد تعذَّر دخول اللام مع « لكنَّ » . وقد جاء في الشعر[2] على تقدير فصل « لكنْ » من « إنَّ » ، وكأنَّك قلتَ : لكنْ إنَّ . واللَّه أعلم .

فإذا تَقَرَّر أنَّ هذه اللام إنَّما تدخل على جملة اسمية خبرية صالحة أن تكون جوابًا للقسم ، تبيَّن لك أنها لا يجوز أن تدخل إلا مع « إنَّ » وحدها ؛ لأن « إنَّ » تكون جوابًا للقسم ، ولا تَرُدُّ الجملة في تأويل المفرد ، ولا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، فتؤثر فيهما ؛ لشبهها بالفعل المتعدي ، على حسب ما تقدَّم ، فكان الأصل أن تكون قبل « إنَّ »[3] ، فتقول : لَإِنَّ زيـــدًا

---

(١) المخطوطة : صار .

(٢) كما في البيت :

يلومونني في حُبِّ لَيْلَى عواذِلي ... ولكنَّني من حُبِّها لَعَميدُ

انظر : الإنصاف ١/٢٠٩ .

(٣) استدل ابن جني على ذلك بثلاثة أدلة : أنَّ العرب نطقت بها حقًّا قبل « إن » ، وأنّ « إنَّ » وما عملت فيه في موضع اسم مرفوع بالابتداء ، فيجب أن تدخل عليهما جميعًا ، وأن « إنّ » عاملة للنصب ، تقتضي الأسماء لتنصبها ، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها ، لأن « إنَّ » لا تليها الحروف . (انظر : سر الصناعة ١/ ٣٧١، ٣٧٢) . وأضاف ابن أبي الربيع أن وقوع اللام بعد « إن » يمنع « إنَّ » من العمل ويوجب لها التعليق ، والحروف لا تعلَّق . البسيط ٢/ ٧٨١.

قائم . وقد جاء في الشعر[1] :

* لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[2] *

الهاء بدل من الهمزة[3] ، والأصل : « لإنك » وكأنه سَهُل وجودُ هذا لَمَّا تَغَيَّر لفظ « إنَّ » . وسيأتي بَعْدُ الاستدلالُ على دعوى تقديرِ هذه اللام قبل « إنَّ » ، ويتبيَّنُ لِمَ لَمْ تُقَدَّرْ بعدها[4] ؟ ، وفي قوله : « لَهِنَّكَ » دليلٌ على ذلك[5] ، فاستُقْبِحَ الجمعُ بين حرفين مؤكِّدين ؛ لأن كُلَّ واحد منهما إنَّما جيء به ؛ لتوكيد الجملة من المبتدأ والخبر ، فأخرت اللام كي يُفْصَل في اللفظ بينهما ، وإن كانت في الأصل

---

(١) نُسب لغلام من بني كلاب . وقيل : لرجل من بني نمير . وقيل : لمحمد بن سلمة . وفي سر الصناعة (٣٧١/١) أن محمدًا رواه عن المبرد . انظر : مصادر ح التالية .

(٢) من الطويل . وصدره :

* ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى *

سنا : ضوء . قُلَل ، جمع قُلَّة : أعلى الرأس والسنام والجبل . الحمى : الديار . والشاهد : مجيء اللام قبل « إنَّ » على الأصل . كما يُستشهد به على إبدال الهمزة هاء . والبيت في : ديوان المعاني ٢/ ١٩٢، وأمالي الزجاجي ٢٥٠، والخصائص ٣١٥/١ و٢/ ١٩٥، وسر الصناعة ٣٧١/١ وابن يعيش ٦٣/٨ و٢٥/٩ و٤٢/١٠، وغاية الأمل ١/ ٢٤٢، والمقرب ١/ ١٠٧، والممتع ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، ورصف المباني ٤٤، ١٢١، ٢٣٣، والجنى ١٢٩، والمغني ١/ ٣٠١، وشرح شواهده ٢/ ٦٠٢، والهمع ٢/ ١٧٩، والخزانة ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١. واستشهد به في : البسيط ٢/ ٧٨٥.

(٣) العرب تبدل الهمزة هاء ، فقد قالت : هراق ، في « أراق » ، كما تبدل الهاء همزة لخفائها . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٧١، والبسيط ٢/ ٧٨٥.

(٤) انظر : ص ٨٧٨ .

(٥) بالبيت نفسه استدلَّ أبو علي (المسائل العسكرية ٢٥٧) . وتبعه ابن جني قائلًا : فهذا أقوى دليل على أن مرتبة اللام قبل « إنَّ » وبه رأيت شيخنا أبا علي يستدل . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٧٢.

مُقَدَّرةً قبلها[1] .

فإن كان الاسم قد فُصل بينه وبين « إنَّ » بظرف أو مجرور ، دَخَلَتْ[2] عليه ، وسواء في القياس أكان الظرف خبرًا أم غير خبر ، فتقول : إنَّ في الدار لزيدًا ، وتقول : إن اليوم لزيدًا شاخص ، قال اللّه – عز وجل –: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ٥٥ جَهَنَّمَ ﴾[3] ، وقال – تعالى – في موضع آخر : ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴾[4] .

فإنْ كان الاسم يلي « إنَّ » دخلت على الخبر إنْ كان مفردًا ، أو ظرفًا ، أو مجرورًا ، أو فعلًا مضارعًا .

ولا تدخل هذه اللام على الخبر إذا كان فعلًا ماضيًا ، أو شرطًا وجزاءً ، فتقول : إن زيدًا لقائم ، وإن زيدًا لفي الدار ، وإن زيدًا لعندك ، وإن زيدًا ليقوم ، قال اللّه – تعالى –: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ﴾[5] ، وتقول : إنَّ زيدًا لأبوه قائم . ولا تقول : إن زيدًا لقام ، ولا إن زيدًا لإنْ يكرمْني أكرمه ؛ لأنها لامُ الابتداء فلا تطلب إلا بالاسم [٢٦٩] المبتدأ .

فإذا تَعَذَّر دخولُها على المبتدأ دخلت على الخبر إن كان اسمًا أو فعلًا مُشْبِهًا للاسم ، وهو الفعل المضارع ؛ ألا تراه هو الذي أُعرب من الأفعال ؛ لشبه الاسم . وهذه اللامُ إذا دخلت على الفعل المضارع تُخْلِصُ للحال في الأكثر ؛

---

(١) هذا كلام ابن جني ، وإن لم يكن بلفظه . وثمة فضل بيان في : سر الصناعة ٢/ ٣٧٠، ٣٧٣.

(٢) أي اللام عليه ، لأن العرب يتَّسِعون في الظرف والمجرور ، فهما مُقَدَّمان كأنهما مؤخران .

(٣) سورة ص ٥٥ .

(٤) سورة ص ٤٩ . ويستشهد المؤلف بها بعد (ص ٨٨٠).

(٥) النحل ١٢٤ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٤).

في مذهب سيبويه[١] . وحَمَلَه على ذلك[٢] قوله – سبحانه –: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٣] ، وهذا مستقبل . وأبو علي يرى أن هذا لَمَّا كان مقطوعًا به جرى مجرى الماضي ، فجاز أن يُحْكَى[٤] ، كما قال في قوله – سبحانه –: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٥] .

ويلزم على من قال : إن الفعل للحال ، ولا بُدَّ ، ألّا يقول : إن زيدًا لسوف يقوم . وأما على قول من قال : قد يوجد قليلًا ، فيمكن أن يُجيز هذا على قِلَّته .

ويمكن أن يُفَرَّق بين الموضعين ، وذلك أن السين وسوف يُخَلِّصان للاستقبال ، واللام تخلص للحال في الأكثر ، و[لا][٦] يُجمع بين حرفين مُتَضادَّيْنِ في الأصل ، وإن كانت اللام قد تدخل على المستقبل . والله أعلم .

فإن قلتَ : فكيف جاز : إن زيدًا لفي الدار[٧] ؟

---

(١) سيبويه (١٠٩/٣) : «وقد يستقيم في الكلام : إن زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب . والأكثر على ألسنتهم كما خبَّرتك في اليمين» .

(٢) أي على تقييد مذهبه بقوله : «في الأكثر» .

(٣) النحل ١٢٤ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٤) .

(٤) قال أبو علي (المسائل العسكرية ٢٥٣) : «وهذه اللام التي تسمى لام الابتداء تختصُّ بالدخول على فعل الحال عند النحويين ، ولا تدخل على الآتي . وعلى هذا ما في التنزيل في قوله : ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ ، وهو فعل الحال ، وإن كان متعلقًا بيوم القيامة» .
ووصف ابن أبي الربيع مذهب أبي علي في البسيط (٧٨٧/٢) بأنه حسن ، ويبقى مع الأكثر . ويرى ابن مالك أن اللام لا تختص بالحال ، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالًا ، وليس ذلك من أجل اللام ، بل من أجل أنَّ الجملة المجردة من دليل مضيّ واستقبال ، أكثر ما يكون مضمونها مرادًا به الحال . انظر : شرح التسهيل ٢٢/١ و٢/ ٣٢.

(٥) الحجر ٢ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ١٠٥) ، وانظر ما علقته ثمة (ح ١، ٢) .

(٦) زيادة ، بها يصحُّ الكلام .

(٧) وجه الإشكال في دخول لام الابتداء على معمول الخبر ، لا عليه ، وحَقُّها ألَّا تدخل إلا على الاسم .

قلتُ : ينبغي أن يُدَّعَى هنا أنَّ المجرورَ مُتَعَلِّق باسمٍ تقديرُه : إن زيدًا لمستقر في الدار ، ثم قُدِّم «في الدار» على «مستقر» فصار : إن زيدًا لفي الدار مستقر ، كما جاء : إن بك[١] زيدًا مأخوذ[٢] . ثم حُذِفَ «مستقر» ؛ لدلالة المجرور عليه واقتضائه له . وكذلك الكلامُ في الظرف .

ثم قال : «**وإذا دَخَلَتْ هـٰذِهِ اللَّامُ**»[٣] .

اعلم أن هذه اللَّامَ تمنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها ، وما بعدها في ما قبلها ؛ لأنها حرفُ صدر . وقد تَقَدَّم ذلك[٤] . فإذا قلتَ : علمت زيدًا قائمًا ، عملتْ «علمتُ» تشبيهًا بـ «أعطيتُ»[٥] . وكذلك : ظننت عمرًا شاخصًا ، وجميعُ ما يَدْخُلُ على الابتداء ويَخْتَصُّ به ، على حسب ما يَتَبَيَّنُ بَعْدُ[٦] ، إن شاء الله .

فإذا وَقَعَتْ لام الابتداء بين «ظننت» والجملة ، فقُلْتَ : ظننت لزيدٌ قائم ، لم يكن بُدٌّ من إلغاء «ظننت» . وكذلك أخواتُها ، فتقول : علمت لزيدٌ قائم .

فإذا تَقَرَّر أنَّ هذه اللام تُعَلِّق الفعل الذي قبلها عن الاسم الذي بعدها فلا

---

(١) المخطوطة : لك . والصحيح ما أثبتُّ .

(٢) يريد تقديم معمول الخبر على اسم «إنّ» – وهو من أمثلة سيبويه (٢/ ١٣٢، ١٣٤) . وفي الموضع الثاني (١٣٤) روى الخليل المثال عن ناس برفع «زيد» . وخَرَّجه على إضمار ضمير الشأن . انظر لفظه ثمة .

(٣) الإيضاح (١١٨) : فإذا . والمقتصد (٤٤٥/١) : فإذا أَدْخَلْتَ .

(٤) انظر : ص ٨٦٩ .

(٥) في أنها طلبت المبتدأ والخبر ، كما طلبت «أعطيت» المفعولين . انظر كلام المؤلف في ذلك ، في : البسيط ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٦) انظر : ص ٩٥١ .

تُؤَثِّرُ فيه ، دَلَّ على أنَّ الأصل في هذه اللام أن تكون قبل « إنَّ » ، وليس أصلها أن تكون بعد « إن » ؛ لأنَّ « إنَّ » قد عملت في المبتدأ والخبر ، واللام تمنع أنْ يعمل ما قبلها في ما بعدها ، فدلَّ على أنه ليس الأصلُ أن تُقَدَّر بعد « إنَّ » ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب أن تُعَلِّق « إنَّ » عن معمولها . وهذا مستحيلٌ في الصنعة ؛ لأن الحروف لا تُعلِّق في القياس ، وإنما تُعَلِّق الأفعال والأسماء قليلاً . ولهذا أتى أبو علي بهذا الفصل هنا ؛ لِيُبَيِّنَ – والله أعلم – أنَّ الأصلَ في هذه اللام أنْ تَقَعَ قبل « إنَّ » لا بعدها ؛ لِما كان يلزم من تعليق « إنَّ » وهي حرف ، والحروفُ لا يكون فيها ذلك ، كما تَقَدَّم .

فإذا تَبَيَّنَ لك أن هذه اللام تُعَلِّق ما قبلها عما بعدها ، فيجب لذلك إذا وقعت « إنَّ » بعد « ظننت » بغير لام أن تكون مفتوحة ؛ لأنها قد وقعت في موضع كلام عَمِلَ فيه عامل . [٢٧٠] فإذا وقعت « إنَّ » بعد « ظننت » ومعها اللامُ ، وجب أن تكون مكسورة ؛ لأنها وقعت موضع جملة لم يعمل فيها عاملٌ . وكذلك الكلامُ في أخوات « ظننت » ، إذا قلتَ : علمت أن زيدًا قائم ؛ لأنها وقعت موقع : علمت زيدًا قائمًا . فإذا قلت : علمت إن زيدًا لقائم ، كانت مكسورة لأنها وقعت موقع : علمت لزيد قائم .

ثم قال : « **ولا تَدْخُلُ هذِهِ اللَّامُ إلَّا عَلَى اسْمِ « إنَّ » أَوْ عَلَى خَبَرِها ، أو تَقَعُ قَبْلَ الخَبَرِ** »[1] .

---

(١) الإيضاح (١١٩) : ولا تدخل اللام . والمقتصد (٤٥٧/١) : اسم إن وخبرها . وأقول : التعبير بـ « أو » هو الصحيح ، لأن اللام تدخل على الاسم أو على الخبر ، لا عليهما معًا ، فلعله خطأ نسخ ، أو طباعة .

قد تَقَدَّم أن هذه اللامَ هي لامُ الابتداء ، وأنه ينبغي ألَّا تدخلَ إلا على المبتدأ . فإذا تعذَّر دخولُها على المبتدأ ، دخلت على الخبر ما لم يكن فعلًا ماضيًا[1] ، أو شرطًا وجزاء ، أو قسمًا وجوابًا ، على حسب ما تقدَّم ؛ لأن الخبر أحدُ جزأي الجملة ، والجملة إنما قامت من المبتدأ والخبر . فإذا تعذَّر دخول اللام في الواحد دخلت على الآخرِ ؛ لأنه شبيهٌ بالمبتدأ في أنه عمدة .

وأما أن يَدْخُلَ على فضلة وشيء مستغنًى عنه ، فلا يجوز ؛ لأنها طالبةٌ بالعمد ، على حسب ما ذكرتُه ، فلا يجوز أن تقول : إن زيدًا آكلٌ لَطعامك .

فإنْ قلتَ : إن زيدًا لَطعامك آكلٌ ، جاز . وسبب ذلك أنها بالحقيقة داخلةٌ على الخبر ، وأن الأصل : إن زيدًا لآكلٌ طعامك ، ثم قُدِّم الطعام على « آكل » ؛ لأنَّ اسم الفاعل كالفعل متصرِّفٌ في نفسه ، فيتصرَّف في ما يعمل فيه ، فيتقدَّم عليه ، فلزم لذلك ولايةُ اللامِ معمولُ الخبر بحكم العَرَضِ لا بحكم الأصل .

ويجوز لك أن تُقَدِّم المعمول على اللام ، فتقول : إن زيدًا طعامَك لآكل .

فإنْ قلتَ : فكيف جاز هذا ، واللامُ لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، ولا ما قبلها في ما بعدها ؛ لأنها من حروف الصدور ، على حسب ما ذُكر ؟

قلتُ : ليس هذا موضعَ اللام ؛ دخولُ اللام هنا عارضٌ ، وإنما أصلُها أن تقع في أول الجملة ، فهناك تَمْنَع أن يتقدَّمَ معمولُ الخبر عليها . وأما في هذا الموضع فوجودُها كلا وجود ، ولا عبرةَ بها ، كما لا تُعتبر العوارضُ كُلُّها ، قال الله – سبحانه –: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[2] ، « بهم » متعلق بـ « خبير » ، ولم

---

(١) المخطوطة : « و » . والصحيح ما أثبتُّه .

(٢) سورة العاديات ١١ .

تمنع اللامُ من ذلك ؛ لما ذكرتُه . واللّٰه أعلم .

ولو منعت اللام « آكلًا » أن يعمل في « الطعام » مع تقديمه لمنعت « إنَّ » من العمل في الخبر والاسم ، وهو - سبحانه - قد قال : ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾[١] .

ثم قال : « **وإنَّما فُصِلَ بَيْنَهُما كَراهَةَ اجْتِماعِ حَرْفَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ في المَعْنَى** »[٢] .

ظاهرُ هذا الكلام أنَّ اللام دَخَلَتْ ؛ لتوكيد الجملة ، و[إن][٣] دخلت ؛ لتوكيدها ، فهما قد أكَّدا شيئًا واحدًا . وهو عندي أحسن من قول أبي القاسم ؛ لأنه قال : « إنَّ » دخلت ؛ لتوكيد الجملة ، واللامُ دخلت ؛ لتوكيد الخبر[٤] ، فجعلهما مؤكِّدين لِشَيْئَيْنِ . وأبو علي سَوَّى بينهما . وهو الأصحُّ . واللّٰه أعلم . وإنما قال أبو القاسم ما قال مسامحةً ومراعاة لما دخل كلُّ واحد منهما عليه . واللّٰه أعلم .

فصـل

قال : « **واعْلَمْ أنَّه لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : إنَّ الذَّاهِبَةَ جارِيَتُه** [٢٧١] **صاحِبُها** »[٥] .

---

(١) سورة ص ٤٩ . وسلف أن استشهد بها بعد (ص ٨٧٥) .

(٢) الإيضاح (١١٩) ، والمقتصد (١/٤٥٧) : « كراهية » مكان « كراهة » .

(٣) المخطوطة : واللام . ولعله انتقال نظر من الناسخ .

(٤) الجمل ٥٤ ، ولفظه ثمة : « وإنما دخلت هذه اللامُ توكيدًا للخبر ، كما دخلت « إن » توكيدًا للجملة » .

(٥) الإيضاح ١٢٠ . وفي المقتصد (١/٤٥٨) : إن الذاهب . وأشار محققه في الحاشية إلى أن في =

اعلم أن المسند والمسند إليه لا بُدَّ أنْ يفيد أحدُهما ما لا يفيده الآخر ، ولا يأتي أحدُهما توكيدًا للآخر ؛ لأنه لو جاء توكيدًا لجاز أن يحذف ؛ لأنَّ التوكيد إنما المراد به تَثَبُّتُ الأول ، ولو حُذف لجاء لكلام من غير تركيب . وهذا لا يصح ولا يمكن ؛ ألا ترى أنَّ الاسم المفرد لا يكون كلامًا . فعلى هذا قول امرئ القيس :

إذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْحَرَفَتْ لَهُ ... بِشِـقٍّ وشِقٌّ عِنْـدَنا لَمْ يُحَوَّلِ[١]

الخبر « عندنا » ، « ولم يحول » بدل من « عندنا » . ولا يصحُّ أن يكون « عندنا » صفةً لـ « شِقٌّ » ، ويكون الخبر « لم يحول » ؛ ألا ترى أنَّ ذلك مفهومٌ من قوله « عندنا » .

= نسخة ب ، والإيضاح المطبوع : « الذاهبة » . وهو تحريف . وهذا منه غريب ، فالجرجاني نفسه قال بعد قليل : والجيد أن تقول : إن الذاهبةَ جاريته ، لأن المؤنث الحقيقي يُلزم ما يُسْنَد إليه علامةَ التأنيث .

(١) من الطويل . ويروى العجز :

* بشِقٍّ وتحتي شِقُّها لم يُحَوَّلِ *

وعليه فلا شاهد . والرواية التي أثبتها المؤلف هي رواية الأصمعي وأبي عبيدة . ويروى : « انصرفت » مكان « انحرفت » . الشق : شطر الجسم . واستشهد به على أن « شِق » الثانية مبتدأ ، و« عندنا » الخبر ، و« لم يُحَوَّل » جملة خبر ثان في معنى الأول . ولا يجوز أن يكون « شق » مبتدأ ، و« عندنا » في موضع الصفة ، و« لم يحول » « خبر » ، لأن « لم يحول » لم يُعْطِ معنًى غير المعنى المفهوم من « شق عندنا » . ويلاحظ هنا أن هذا الإعراب يؤدي إلى الابتداء بالنكرة . وخَرَّجه ابن عصفور على أن الموضع موضع تفصيل - وهو ما عَبَّر عنه المؤلف بـ « التنويع » - فكأنه قيل : والشق الآخر . ويُستشهد بالبيت أيضًا على زيادة « ما » بعد « إذا » . والبيت في : الديوان ١٢ ، وشرح القصائد التسع ١/ ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٢ ، ورصف المباني ٣١٦ . واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٣٨ .

فإن قلتَ : فكيف ابتدأ بالنكرة ؟

قلتُ : لأجل التنويع ؛ لأن التنويع ؛ إذا حُقِّق فهو مِن قِبَل الموصوف بالحقيقة ، فكأنه قال : وشق منها .

فإذا تَحَقَّقَ هذا ، فيُرْجَعُ إلى كلامه .

اعلم أن المبتدأ هنا هو : الذاهبة جاريته ، والتقدير : الذي ذهبت جاريته . وبإضافة « الجارية » إلى الضمير قد عُلم أنه صاحبُها ومالكُها ، فلا فائدةَ في قوله : « صاحبها » . فإن جَعَلْتَ « صاحبها » بمعنى غير الملك ، فيكون المعنى : إنَّ الذي ذهبت جاريته عنه قد صارت تُريده وزال عنها صدُّها وإعراضُها . أو يكون الإضافة في « الجارية » لغير الملك ، ويكون بمعنى : الذي ذهبت جاريته التي يحبها ، وتكون الإضافة لهذا المعنى ، ويكون صاحبها يفيد الملك . فتجوز المسألةُ على بُعْدٍ وخروجٍ عن طريق الكلام وظاهره .

وأما إذا أخذنا ظاهر الكلام ، فلا يجوز ؛ لبقاء المسند بغير مسند إليه ؛ إذ كل ما يُقَدَّر زواله ، فكأنه زائلٌ ، على حسب ما ذكرتُه .

ثم قال : « **ومن ثَمَّ ضَعُفَ : سِيرَ به سَيْرٌ**[1] » .

اختلف النَّحْوِيُّون في هذا :

فمنهم مَنْ مَنَعَ رفع المصدر إلا أن يكون مفيدًا[2] . والإفادة تكون على وجهين :

---

(١) الإيضاح ١٢٠ ، والمقتصد ١/٤٥٩ .

(٢) إلى هذا ذهب أبو علي . وعليه حُذَّاق الصنعة . وقال في البسيط (٢/٩٦٣) : وهو المذهب الصحيح .

إمَّا أن تُفِيد النَّوْع . وإمَّا أن تُفِيد العدد . فمثال ما يفيد النوع قولك : سير سيرٌ شديدٌ . ومثالُ العدد قولك : سير بزيد سيرتان ، وقُعِد قعدتان .

فإذا لم يكن مفيدًا ، فلا يجوز أن يقوم مقام الفاعل ، لا يجوز أن تقول : سير سير ؛ لأنه لم يُسْتَفَدْ من المسند إليه إلا ما استفيد من المسند ، فلك أن تُسْقِطَه إذا جاء توكيدًا . ولو أسقطْتَه لكنت قد جئت بالفعل ، ولم تأتِ بما تُسْنِدُه إليه ، والكلامُ لا بُدَّ فيه من مسند ومسند إليه ، لا يَجِدُ المتكلم بأحدهما بُدًّا من الآخرِ .

وذكر أبو القاسم أنَّ مِنَ النَّحْوِيِّين مَنْ أجاز : « قُعِد » ، ويُضْمِر المصدر ، ويجعلُه المسندَ إليه ، وادّعى[1] أنه مذهبُ سيبويه . فعلى هذا يجوز : سير سيرٌ ، بل يكون أَوْلى بالجواز ؛ لظهوره في اللفظ .

والذي يظهر لي أنَّ ذلك لا يجوز ؛ لما ذكرتُه من أن الكلام لا بُدَّ أنْ يكون مركَّبًا ، فلا بد أنْ يُفِيدَ كُلُّ جزء مما رُكِّب منه ما لم يُفِدْه الآخَرُ ، ولا يجيء أحدُ الجزأين توكيدًا لما اقتضاه الآخر ؛ إذ لو كان كذلك لكانا[2] شيئًا واحدًا في المعنى ، وكأنك لم تأت إلا بلفظٍ واحد ، [٢٧٢] ولفظٌ واحد لا يكون منه كلامٌ .

وأما الفضلاتُ التي جاءت بعد المسند وبعدما رُكِّب الكلام ، فقد تكون توكيدًا وغيرَ توكيد . وكذلك التوابعُ قد تأتي توكيدًا ، على حسب ما يأتي

---

(١) الضمير عائد إلى الزجاجي ، قال : « وقد أجازه - يريد نحو : « قُعد » - بعضهم على إضمار المصدر . وهو مذهب سيبويه » . (الجمل ٨٩) . والحقُّ أنَّ الذي أجاز : الكسائي وهشام ، على أنَّ في الفعل مجهولًا من ضمير مصدر أو زمان أو مكان . كما أجاز الفراء نحو « قُعد » على أن الفعل فارغ . انظر : الارتشاف ٢/ ١٨٥ .

(٢) المخطوطة : لكان . والصحيح ما أثبتُّه .

بَعْدُ، إن شاء الله.

وما ادَّعاه أبو القاسم أنَّ سيبويه أجاز «سير»، فلم يوافَقْ على ذلك[1].

وهو الذي أَرْتَضِيه، وإن كان في كلامه ما يُوهم ذلك بظاهره[2]. والله أعلم.

هذا إذا جِئْتَ بالمصدر وحده. فإن جِئْتَ مع المصدر بمجرور، نحو: سِير بزيد سَيْرٌ، فاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّون الذين منعوا: «سير سير» هنا على ثلاثة أوجه:

فمنهم من ذهب إلى إجازة هذا، وقال: لما أَفاد بِفَضْلَتِه، وفُهِم مِمَّا بعد الفعل ما لم يُفْهَمْ من الفعل، جاز، وخالف «سِير سَيْرٌ»، وإن كان فيه بُعْدٌ.

---

(١) لعله يريد بقوله: «فلم يوافَقْ على ذلك» الإشارة إلى النحاس وابن خروف وابن السِّيد. وقد نقل ابن مالك عن ابن خروف: «ثم ادعاؤه – يعني الزجاجي – أنه مذهب سيبويه فاسدٌ، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكَّد في هذا الباب. والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر، وهو إضمار المصدر المقصود، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعد، ولمتوقع السفر: قد سُوفر، أي قد قعد القعود، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر، والدالُّ عليه فعل آخر». قال ابن مالك: وهو الصحيح. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وإصلاح الخلل ١٩٦.

(٢) قال في البسيط (٢/٩٦٣): «وهذا المذهب – يريد المنع – هو الذي يقتضيه كلام سيبويه، لأنه قال: هذا باب المسند والمسند إليه، ثم قال: وهو ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. وبلا شك أن ما يأتي مؤكَّدًا يُستغنى عنه، ويجد المتكلم بُدًّا منه». وقال في (٢/٩٦٨): لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره. ولا بد من تأويله، لأن الصنعة تخالفه.

وأقول: إني رجعت إلى الكتاب في مظان حديثه عن المسألة، فلم أجد ما ظاهره الإجازة إلا قوله: هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا، فيرتفع كما ينتصب إذا شَغَلْتَ الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره. وإنما يجيء ذلك على أن تُبيِّن أيَّ فعل فعلت، أو توكيدًا. (الكتاب ١/ ٢٢٨، ٢٢٩). وأقول: أُرى أن الظاهر الذي أوقع في الوهم قوله: أو توكيدًا.

وأقول أيضًا: إن قوله: «توكيدًا»، جاءت لبيان أن المصدر يأتي تأكيدًا لفعله، كما يأتي تبيينًا لنوعه، ولم يُرد أن المصدر المؤكد يكون نائب فاعل، بدليل أن الأمثلة التي ساقها بعد ليس فيها مصدر مؤكَّد.

والاختيار أن تنصب المصدرَ، وتُقيم[1] المجرور، فتقول: سير زيد سيرًا، ويكون «سيرًا» منصوبًا بـ «سير».

ومنهم من مَنَع أن يكون منصوبًا به، وقال: إنَّ المصدر لا ينصبه الفعلُ المبنيُّ للمفعول، وإنما ينصبه الفعلُ المبنيُّ للفاعل، فاحتاج هنا أن يُقَدِّرَ فعلًا مبنيًّا لفاعله فينصبه، فقال: تقديره: سار السائرُ، كما جاء: رُكِبَ الفرسُ زيدٌ، تقديره: ركبه زيد. وكما جاء:

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[2] *

وقرأ ابن عامر وأبو بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[3]. وكما جاء[4]:

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوافَقَتْهُ ... عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا[5]

---

(١) يريد بـ «تقيم»: تجعله نائبَ فاعل. واختلف النحويون في المسألة: فالبصريون يقيمون المجرور مُقام الفاعل. ويرى الكسائي وهشام أن المقام في هذه المسألة هو ضمير مبهم مستتر في الفعل. ويرى الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع. ويرى ابن درستويه أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل. ويرى ابن مالك أن الجار والمجرور معًا مقامان مقام الفاعل. انظر: الارتشاف ٢/ ١٩٢، ١٩٣.

(٢) تقدَّم (ص ٦٥٨). والتعليق عليه ثمة.

(٣) النور ٣٦. واستشهد بها قبل (ص ٦٥٦).

(٤) للقطامي.

(٥) من الوافر. ورواية الديوان:

فكَرَّتْ عند فَيْقَتِها إليهِ ... فألْفَتْ عند مَرْبَضِه السباعا

وكذا رواه أبو زيد. ويروى أيضًا:

فكرَّت ذاتَ يوم تَبْتَغِيهِ ... فألْفَتْ فَوْقَ مَصْرَعِه السباعا

وعليهما فلا شاهد. ورواية ابن أبي الربيع هي رواية سيبويه. وذكر أبو زيد أنها من تغيير النحويين. =

نَصَبَ « السباع » بإضمار فعل ؛ تقديرُه : صادفت السِّباعَ على دمه ومصرعه . وكما جاء[1] :

* تُواهِقُ رِجْلاها يداها[2] *

فرَفَعَ « يديها » بإضمار فعلٍ . ومثلُ هذا كثيرٌ .

ولك أن تجعل « سيرًا » من قبيل : إنما أنت سيرًا ، أي إنما أنت تسير سيرًا ،

= ورَدَّ الأعلم بأن سيبويه أَوْثَق من أن يُتَّهم في ما نقله ورواه . يصف بقرة فقدت رضيعها فذهبت تطلبه ، فوجدت السباع تأكله . والشاهد : نصب « السباع » بفعل مضمر تقديره : « وافَقَتْ » ، قال ابن جني : « فنصب « السباع » لأنها داخلة في الموافقة ، ألا تراها إذا وافقت السباع على دمه ، فقد دخلت السباعُ في الموافقة ، فيصير كأنه قال : وافقت السباع » . وقال النحاس : « لم يقل : السباعُ ، ولكنه حمله على الموافقة ، كأنه قال : فوافقتِ السباعَ » . وخطّأ بعضهم سيبويه ، لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام . واعتُذر له بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام ، جاز مع النقصان في الشعر ضرورة . والبيت في : الديوان ٤١ ، والكتاب ١/٢٨٤ ، وشرح أبياته للنحاس ١١٧، وللسيرافي ١/١٧، ١٨، والمحتسب ١/ ٢١٠، والخصائص ٢/ ٤٢٦، وتحصيل عين الذهب ١٩٢، وابن بري ٣٣٠، وإيضاح القيسي ١/ ٤٨٢.

(١) لأوس بن حجر .

(٢) من الطويل . بعض صدر ، وتمام البيت :

.... ورأسُـهُ لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبةِ رادِفُ

يروى : يداه . وقال هارون : وهو الأجود . وأقول : أُرى المعنى مع « يداها » غير مستقيم . إذ لا معنى لموافقة رجليها يداها ، والكلام عن حمار وحشي يجري وراء أَتان ، فيقودها ويزعجها ويضطرها إلى الوجه الذي يُريد ، فرجلاها توافقان يديه ، ورأسه صار حقيبة لأتان لأنه لا يفارقها . و« يداها » في الكتاب ، و« يداه » في الديوان . ويروى : فوق الحقيبة . تواهق : توافق وتُساير . القتب . إكاف البعير على قدْر السَّنام . الحقيبة : كالبرذعة تحت الحِلْس . وقال النحاس : « رَفَعَ الرجلين واليدين لأن كل واحد منهما قد وافق الآخر ، فهما الفاعلان ، ولولا ذلك لَنَصبهما جميعًا » .

والبيت في : الديوان ٧٣، والكتاب ١/ ٢٨٧، وشرح أبياته للنحاس ١١٩، والخصائص ٢/ ٤٢٥، ٤٢٨، ورسالة الغفران ٣٤١، واللسان (وهق) .

فحذف الفعل ؛ لأنك في حالة الفعل ، والفعل يُحْذَف ، ويُقام المصدر مُقامه في مثل هذا الموضع .

ولك أن تجعل « سيرًا » حالًا من « زيد » ، ويكون بمنزلة : إنما أنت سَيْرٌ ، على جهة المبالغة ؛ لكثرة السير منه ، كأنه هو ، كما قال الله – تعالى – : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[1] ، وقالت الخنساء[2] :

* فإنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإدْبارُ[3] *

جعَلَتْها الإقبالَ والإدبار ؛ لكثرة ذينك منها . ولو كان في الكلام لجاز[4] أن

---

(١) الأنبياء ٣٧ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٤١٩) . وقال في البسيط (٢/٧٩٥) : « لكثرة العَجَل منه ، وعدم انفكاكه عنه ، فكأنه مخلوق منه . وهذا في كلام العرب كثير » .

(٢) الخنساء ، أشهر شواعر العرب ، وأشعرهن ، أسلمت ، واستشهد أبناؤها الأربعة ، وأجود شعرها في رثاء أخويها : صخر ومعاوية . ترجمتها وأخبارها في : الشعر والشعراء ١/ ٣٤٣- ٣٤٧، والخزانة ١/ ٤٣٣- ٤٣٨، والأعلام ٢/ ٨٦.

(٣) من البسيط . وصدره :

* تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادّكَرَتْ *

ويروى : تَرْتَع ما غفلت . ترتع : ترعى . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكُلَّما غفلت عنه رتعت . فإذا ذكرَتْه حَنَّتْ إليه فأقبلتْ وأدبرت . وقد ضربتْه الخنساء مثلًا لفقدها أخاها صخرًا . والشاهد : رفع إقبال وإدبار على السعة ، إذ المراد : ذات إقبال وإدبار ، فحُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه .

والبيت في : الديوان ٣٨٣ ، والكتاب ١/ ٣٣٧، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، وابن السيرافي ١/ ٢٨٢، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ٢١٤، وابن يعيش ١/ ١١٥، واللسان (رهط ، قبل ، سوا) ، والخزانة ١/٤٣١ و٢/ ٣٤.

(٤) الأعلم : ولو نُصِب على معنى : فإنما هي تُقبل إقبالًا وتُدبر إدبارًا ، ووُضع المصدر موضعَ الفعل لكان أجود . (تحصيل عين الذهب ٢١٥) . =

تنصب، فتقول: إنما هي إقبالًا وإدبارًا، فتحذف الفعل؛ لأنها فيه[1]، ويكون بمنزلة: إنما أنت سيرًا.

وهذا[2] الذي قاله صحيحٌ، إلا منعَه نصبَ الفعل المبنيِّ للمفعول المصدر، فإنه لا وجه له؛ إذ الذي نَصَبَ به الفعلُ المبنيُّ للفاعل المصدرَ موجودٌ في الفعل المبنيّ للمفعول، وهو أنَّ الفعل يَقْتَضِيه بحروفه، فبالذي نَصَبَ «سار» السَّيْرَ، به ينصبُه «سِير» المبنيُّ للمفعول. والله أعلم.

فيأتي على هذا أن «سيرًا» من قولك: سير زيد سيرًا، ينتصب على أربعة أوجه: الثلاثة المذكورة[3]، والرابع أن ينتصب بالفعل[٢٧٣] المبني للمفعول نفسِه.

وهذا القول – وهو أنَّه لَمّا أفاد بفضلته جاز – عندي غَيْرُ مرضيّ[4]؛ لأن الفضلاتِ يجوز إسقاطها، ولم تأت؛ ليتركَّبَ الكلامُ منها، إنما جاءت بعد

= وأقول: أجود من جهة الصنعة. أما من جهة البلاغة فلا.

(١) الضمير في «لأنها» يعود على النَّاقة، وفي «فيه» يعود على الفعل، أي هي في حالة الفعل.

(٢) الإشارة إلى إجازة أن يكون «سيرًا» قد أُقيم مُقام الفعل، أو جُعل «حالًا» مبالغة، وذلك عند مَنْ منع أن يكون منصوبًا بالمبنيّ للمفعول.

(٣) الثلاثة: نصب «سيرًا» بفعل مبني للفاعل مُقَدَّر، أو بإقامته مُقام الفعل، أو على أنه حال.

(٤) لم يرتضه أيضًا في البسيط (٢/٩٦٣، ٩٦٤)، ورَدَّ على القائلين به الذين بنوا قولهم على أنه لا يُستنكر أن تكون الفائدة بوجود الفضلة، بدليل: أراد زيد الخير، إذ لا فائدة بدون «الخير» و«زيد» لا يخلو من إرادة. وقد فَرَّق المؤلف بين «سير بزيد سير» ونحو «أراد زيد الخير» والفضلةُ فيهما: «بزيد» و«الخير»، بأنك في المثال الأول قادرٌ على بناء الفعل للمفعول وإسناده للمصدر، كما أن بإمكانك أن تحذف المصدر لأنه مفهومٌ من الفعل، فكيف يصحُّ أن يُبنى الفعل له؟ في حين أنك في المثال الثاني لا تستطيع حذف الفاعل لأنه ليس في الكلام ما يقتضيه ويدلُّ عليه، لأنَّ مريدي الخير كثيرٌ، وأنت إنما تريد أن تخبر عن «زيد» بإرادة الخير.

تركيبه واستقلاله كلامًا، وإلا لم تكن فضلاتٍ. فإذا جاز إسقاطها فلتقدُّرها مُسْقَطَةً، فإذا أسقطتَها عاد الكلام كالكلام في المصدر المؤكِّد، إذا جيء به وحده[1]. والله أعلم.

ومنهم من قال: يجوز: سير بزيد سيرٌ، على أنْ يكون «بزيد» مقدَّمًا من تأخير، وكان الأصل: سِير سَيْرٌ بزيد، فـ«بزيد» في موضع الصفة للمصدر، فيتعلق بمحذوف، تقديره: سِيرَ سَيْرٌ كائنٌ بزيد، وإن كان لا يظهر ما يَتَعَلَّقُ به المجرور والظرف إذا كانا صفتين أو خبرين أو صِلَتَين، ثم قُدِّم المجرور على الموصوف، فصار حالًا. والحقُّ في مثل هذا أن يُدَّعَى أنه نُصِبَ على الحال مؤخَّرًا على ضعف[2]، ثم قُدِّم، وأما أنْ يُدَّعى أنَّ الصفة قُدِّمت، فلا يجوز؛ لأنَّ الصفة لا تتقدَّم على الموصوف. ويكون هذا بمنزلة ما أنشده سيبويه:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[3] *

الأصل: لِمَيَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ، ثم نُصب على الحال من النكرة، ثم قُدِّم[4].

ومن أبيات الحماسة[5]:

---

(١) يريد أن رفع الفعل المبني للمفعول للمصدر ممنوع إذا لم يفد، سواء كان معه مجرورٌ أو لم يكن.

(٢) إنما قال: «على ضعف»، لأن هذا القول يجعل صاحب الحال «سَيْر» وهو نكرةٌ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة.

(٣) تقدَّم قبل (ص ٧٠٣). والتعليق عليه ثمة.

(٤) ويجوز أن يكون «موحشًا» حالًا من الضمير في الجار والمجرور، كأنه قال: طَلَلٌ كائنٌ لعزة موحشًا. انظر: الخصائص ٢/ ٤٩٤.

(٥) نسبه أبو تمام لـ«بعض بني فقعس»، وفقعس: حي من أسد. وقال التبريزي: «قيل: هو مُرّة بن عَدَّاء الفقعسي». وهو جاهلي، هجاه لقيط بن مرة، بقصيدة بائية، منها:

وقد جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهماها يقرع العظمَ نابُها =

* وفي الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شُجاعٌ وَعَقْرَبُ[1] *

وهو كثيرٌ في كلام العرب ؛ يجوز في ما يكون صفةً للنكرة إذا تقدَّم عليها أن يُنْصَبَ على الحال .

وفي هذا القول عندي بُعْدٌ ؛ لأنَّ « سِير » طالبٌ « بزيد » مُهَيَّأٌ للعمل ، فتَقْطَعُه عن العمل فيه . وَتَهَيُّؤُ العامل للعمل وقطعُه غير جائز .

ومع ذلك ليس في وصف « السير » [بـ][2] « بزيد » معنًى يَخْتَصُّ به عن أنواع السَّيْر ، وينفصلُ به عنها إلا وقوعُه به . وهذا يُفْهَمُ من تعلُّق المجرور بـ « سير » ، فتركُه أنْ يتعلَّقَ بـ « سِيرَ » وهو يليه ، وجعلُه[3] يتعلَّق بمحذوفٍ مُقَدَّرٍ بعيدٌ . ولو كان كذلك لم يكن في الكلام دليلٌ على أنَّ « السَّيْرَ » وقع بـ « زيد » ؛ إذ المعنى : أُوْقِعَ اليوم السَّيْرُ الذي من عادته أنْ يقعَ من زيد أو يُوقع

= انظر : الخزانة ٣١٢/٥ ، ومصادر ح التالية .

(١) من الطويل . وصدره :

* فَهَلَّا أَعَدُّوني لِمِثْلي تَفاقَدُوا *

واستشهد المؤلف قبل بالبيت السابق له :

رأيت بَني عَمِّي الأُلى يَخْذُلُونَني ... على حَدَثانِ الدَّهْرِ إذْ يَتَقَلَّبُ

يروى : مبثوثٌ ، بالرفعِ . وعليه فلا شاهد . أعدُّوني لمثلي : أَنصفوني وعَوّلوا عليَّ في مدافعة الأقران . تفاقدوا : دعاء عليهم ، أي فقد بعضهم بعضًا . الشُّجاع : ضَرْب من الحيَّات مُنْكَر . وقال الأعلم : « ضربه – الشجاع – مثلًا لانتشار أعدائه وبَثِّ شرِّهم في أرضه » . والشاهد : نصب « مبثوثًا » على الحال لأنه نعت نكرة مُقَدَّم . والبيت في : الحماسة ١/ ١٢٤، وشرحها للأعلم ١/ ١٢٦، وللمرزوقي ١/ ٢١٤، وللتبريزي ١/ ١١٦. واستشهد به في : البسيط ١/ ٣١٥.

(٢) زيادة مني .

(٣) المخطوطة : ويجعله . ولعل الصحيح ما أثبتُّه .

بزيد ، ويكون بمنزلة : سير اليوم سَيْرٌ شديد ، كأنَّ ذلك هو السَّيْر الذي يُوقع بزيد . واللّه أعلم .

ومع ذلك إن الحال إذا كانت من المجرور ، لا تتقدَّم عند سيبويه ، لا تقول : مررت ضاحكةً بهند[1] . ويأتي ذلك في « باب الحال »[2] ، إن شاء اللّه ، ومع ذلك إن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، فهذه أربعة[3] موانع .

ومنهم من منع « سِير بزيد سَيْرٌ » على حَدِّ مَنْعِ « سير سَيْرٌ » وقال : إذا بَطَلَ الوجهان صَحَّ الثالث ؛ إذ لا رابع ، وهو التَّسْوِيَةُ بين « سير بزيد سير » و « سير سَيْرٌ » وهو عندي القياس ، وأن المصدرَ لا يُقام مقام الفاعل ويُرْفَع ، إلا أن يكون مفيدًا . وقد مضى الكلام في هذا في بابه[4] .

فقد صَحَّ أن أبا علي إنما يريد بقوله : « ومن ثَمَّ ضَعُف »[5] : لم يجز . واللّه أعلم .

(١) سيبويه (١٢٤/٢) : « ومن ثَمَّ صار : مررتُ قائمًا برجل ، لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء » . وقال في البسيط (٥٢٩/١) : « ولا أعلم من البصريين خلافًا في منعه » . وإنما منعه البصريون لأنهم لم يسمعوه ، ولأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والفعل لم يعمل في صاحب الحال إلا بواسطة الباء ، فكأن لحرف الجر حظًّا من العمل في الحال ، والحال لا تتقدم على المعنى فكيف تتقدم على الحرف ؟ وأجاز ذلك بعض الكوفيين وابن كيسان ، بل أجازه أبو علي أيضًا في التذكرة وابن بَرْهان وابن مالك . انظر : المقتضب ٤/ ١٧١، ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥. وفي الارتشاف (١٤٨/٢) ، فضل بيان .

(٢) انظر : ٦٤/٢ (الحمزاوية) .

(٣) المخطوطة : أربع . والصحيح ما أثبتُّه .

(٤) انظر : ص ٦٣٣ ، ٦٥١ .

(٥) الإيضاح ١٢٠ ، والمقتصد ٤٥٩/١ . وبعد هذه العبارة قوله : سير به سيرٌ ، لأن قولك : سير به ، قد عُلم منه السير ، إلا أن تريد بقولك : « سَيْرٌ » ضربًا من السير ، أي سَيْرٌ واحد لا سَيْران .

[٢٧٤] فإن قلتَ : وقد قال اللّه – تعالى –: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[١] ، ولا تَجِدُ بُدًّا من أن تجعله مثلَ قولك : سِير بزيد سَيْرٌ ، وكذلك قولُ طَرَفَة :

* فيالَكَ مِنْ ذي حاجَةٍ حِيلَ دُونَها[٢] *

قلتُ : ليست الآية مثلَ « سِير بزيد سَيْرٌ » إنما هي مثل « سِير سَيْرٌ بزيد » ، و« سير سير بزيد » ، يجوز على أن يكون « بزيد » في موضع الصفة لـ« سير »[٣] . وكذلك قوله – تعالى – : ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ يكون من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مُقامه[٤] . وهذا أولى ، وإن كان إقامة الصفة ، وهي ظرف أو مجرور ، مُقام الموصوف ، قليلًا في كلام العرب[٥] ؛ لأن المسند والمسند إليه لا بُدَّ أن يفيد أحدُهما ما لا يفيده الآخر ، ويصير بمنزلة : سِيرَ شديدٌ ، وإن كان الأكثر في كلام العرب أن يقال : سير سيرٌ شديدٌ ، ولا يُحذَفُ المصدر هنا في الأكثر . واللّه أعلم .

---

(١) سبأ ٥٤ . واستشهد بها قبل (ص ٦٥٣) للغرض نفسه ، وقد علقت عليها ثمة .

(٢) تقدَّم في ص ٦٥٣ . والتعليق عليه ثمة .

(٣) قال في البسيط (٢/٩٦٦، ٩٦٧) : « وإذا وصف المصدر كان مفيدًا ، فتكون إقامته جائزة ، لأنه أفاد بصفته ما لم يفدْه الفعل المسند إليه . وإذا أفاد الشيء بصفته فكأنه أفاد بنفسه ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد » .

(٤) قال بذلك العكبري ، نسبه إليه أبو حَيّان في آية الأنعام [٩٤] ، وردّه بأن الفاعل لا يُحْذَف . (انظر : البحر المحيط ٤/١٨٦) .

وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مسألة فيها خُلْفٌ كبير . انظر مثلًا : الارتشاف ٢/٦٠١، ٦٠٢.

(٥) أبو حيان : « وإن كان مجرورًا فلم يُسْمَعْ حذف الموصوف وإبقاء ما هو صفة له ... وإن كان ظرفًا فخُرِّج عليه على قول : ﴿ومنا دون ذلك﴾ ، أي قوم دون ذلك » . الارتشاف ٢/ ٦٠٢.

وأمرٌ آخر ، وهو أنَّك إذا قلت : سِير بزيد سيرٌ ، فقد أَقَمْتَ المصدر المؤكِّد الذي لا يُفيد إلا ما أفاده الفعل من غير اضطرار ؛ لأن إقامة المجرور جائزة . وإذا قلتَ : حيل بينك وبين زيد ، فأنت مضطرٌ إلى إقامة المصدر ، وإن كان لا يُفيد إلا ما أفاده الفعل ؛ لأن « بين » من الظروف التي لا تَتَصَرَّف ، فلا يجوز أن يُرْفَع ؛ لأنه لا يجوز أن يُنْصَبَ نصب المفعول به على الاتِّساع .

ويَتَنَزَّل هذا منزلةَ « قام اليوم قائم » ، و« ضرب زيدًا اليوم ضارب » ؛ لأنك قد أَسْنَدْتَ الفعل إلى « ضارب » ولا يفيد إلا ما أفاده الفعل ؛ لأنه ليس معك ما يُبْنَى له الفعل غَيْرُه . وهذا الانفصال الثاني عندي أقوى من الأَول . واللّه أعلم .

ومن الناس من ذهب إلى أن « بين » في الآية مبنيةٌ لإضافتها إلى المبني[١] . وهذا عندي بعيدٌ ؛ لأنه يلزم أن تقول : جاءني غلامَك ، بالنصب[٢] . وهذا لم يُسْمَعْ له نظير . واللّه أعلم .

ثم قال : « **إلَّا أنْ تُرِيدَ بقَوْلِكَ : « سَيْرٌ » ضَرْبًا مِنَ السَّيْرِ** »[٣] .

هذا بيِّنٌ أنه يجوز[٤] ؛ لأن المصدر حينئذ يكون مفيدًا ؛ لأنه في تقدير

---

(١) هذا قول الأخفش في آية الأنعام [٩٤] ، نسبه إليه العكبري ، وقال : « هذا المنصوب في موضع رفع ، وهو معرب ، وجاز ذلك حملًا على أكثر أحوال الظرف » . انظر : التبيان ١/ ٥٢٢.

(٢) نقل أبو حيان عن الحوفي : « الظرف قائم مقام اسم ما لم يُسَمَّ فاعله » ، وعَلَّق : « ولو كان على ما ذكر لكان مرفوعًا ﴿بينُهم﴾ كقراءة من قرأ : ﴿لقد تَقَطَّع بينُكم﴾ » [الأنعام : ٩٤] في أحد المعنَيَيْن ، لا يقال : لما أُضيف إلى مبني ، وهو الضمير ، بُني ، فهو في موضع رفع ، وإن كان مبنيًّا .. لأنه قول فاسدٌ ، يُجوِّز أن تقول : مررت بغلامَك ، وقام غلامَك ، بالفتح . وهذا لا يقوله أحد . والبناء لأجل الإضافة إلى المبنيّ ليس مطلقًا ، بل له مواضع أُحكمت في باب النحو » . انظر : البحر المحيط ٧/ ٢٨٠.

(٣) الإيضاح ١٢٠ ، والمقتصد ١/٤٥٩ .

(٤) المخطوطة : لا يجوز . والصحيح ما أثبتُّه . ولعله وهم ، أو سَبْق قلم من الناسخ .

الوصف . وهذا كما تقول : جاءني اليوم رجل ، تريد : في نفاذه وقوته ، كأنك قلت : رجل عظيم ، فكذلك تقول : جاءني اليوم رجل ، تريد واحدًا ، أي لم يجئ اثنان ، فكأنه في تقدير : جاءني اليوم رجل واحد . وكذلك يجوز أن تقول : سِير بزيد سَيْرٌ ، أي سير عظيم ، فتحذف الصفةَ ؛ لدلالة الحال ، أو تريد : سِير سَيْرٌ ، أيْ نوعٌ من السير ، أيْ كان على صفة .

ثم قال : « **وإنَّما جاءَ في التَّنْزِيلِ : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾** »[1] .

لَمَّا قَرَّر أن المُسْنَد والمسند إليه لا بُدَّ أن يفيد أحدُهما ما لا يفيدُه الآخر ، وبلا شك أنَّ « كان » الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفعُ ما كان مبتدأً ، وتنصبُ ما كان خبرًا = تَقَرَّرَ أنه لا بُدَّ أن يُفِيدَ خبرُ « كان » ما لم يُفِدْه اسمُها ، كما أنَّ ذلك مُشْتَرَطٌ في المبتدأ والخبر ، فاعترِض عليه بقوله – سبحانه – : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ ، فإن الألفَ اسمُ « كان » ، وتعلم منه التثنية ، ومن علامة التأنيث تأنيث الضمير ، فيأتي « اثنتين » توكيدًا ، وهو خبَرٌ . فقد تَحَصَّلَ من هذا أن المسند والمسند [٢٧٥] إليه قد يأتي أحدُهما مؤكِّدًا للآخرِ ، فيَنْبَغِي أن يجوزَ ما مَنَعْتُم من : « سِيرَ سَيْرٌ » ، فأخذ يَنْفَصِلُ عن هذا ، فقال[2] : ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ هنا في المعنى موصوفةٌ ، فكان الأصل : فإن كانتا اثنتين أَيَّ اثنتين كانتا ؛ لأنَّ العرب كانوا يُوَرِّثُون بنات الحرة ، ولا يُوَرِّثُون بنات الأَمَة ، وكان لهم في التوريث طُرُقٌ يطول ذكرُها ، جاء الشرعُ بإبطالها ، فقال – سبحانه – :

---

(١) النساء ١٧٦ . وانظر : الإيضاح ١٢١ ، والمقتصد ١/ ٤٦٠.

(٢) ما بعد « فقال » ليس كلام أبي علي ، لكنه شرحُ المؤلف لقوله : « لأنه يُفيد العدد ، متجرِّدًا من الصِّغَر والكبر » .

﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ أيَّ اثنتين كانتا ، بِنْتَيْ حُرَّة أو بنتي أَمَة ، أو إحداهما بنتُ أَمَةٍ ، والأخرى بنتُ حُرَّة ، أو كانتا صغيرتين ، أو كبيرتين ، أو كيفما كانتا ، فلهما الثلثان ، فأغنى عن هذا كُلِّه ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ ، فأفاد ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ أنَّ الميراثَ مقصورٌ على مُجَرَّدِ العدد دون صفة مقرونة بذلك[1] . وهذا الذي قاله كلامٌ صحيح وحَسَنٌ في الموضع .

وكان الأستاذ أبو علي يذكر أن الأخفش انفصل عن هذا بأن قال : كان الأصل : فإن كان من يرث من الأخوات اثنتين ، فأضمر على المعنى[2] ، كما جاء « ما جاءت حاجتك[3] » ؛ لأن « ما » هي الحاجة في المعنى . وكذلك ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[4] ؛ لأن القول فتنة في المعنى .

وقال الزمخشري في قوله – تعالى – : ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾[5] ، قال : ﴿ أُنثَىٰ ﴾ حالٌ من الضمير ، ثم أَخَذَ يُبْدي للحال فائدة ، فقال : يمكن أن يكون الأصل : وَضَعْتُ الذي في بطني أنثى ، ثم أعاد الضمير على المعنى ، أو

---

(١) هذا قول أبي عثمان المازني ، حكى ذلك الجرجاني . انظر : المقتصد ١/ ٤٦٠.

(٢) حكى الجرجاني (المقتصد ١/٤٦١) أنه سأل أبا الحسن عنها فلم يأتِ بمُقْنِع ، وذلك أنه قال : « إن المعنى : فإنْ كان مَنْ ترك اثنتين . وهذا حمل للخاص على العام » ، يريد أنه أعاد الضمير بالتثنية على الجمع ، حملًا على المعنى ، وهذا قريب مما حكاه ابن أبي الربيع عن الشلوبين عن الأخفش أيضًا .

(٣) انظر ما علَّقته على هذا القول أو المثل في ص ٧٤٩ ، ح ٢ .

(٤) الأنعام ٢٣ . والشاهد : تأنيث ﴿تكن﴾ ، وهو مسند إلى القول . وقد قرأ ﴿يكن﴾ بالياء حمزة والكسائي ، وقرأ ﴿فتنتهم﴾ بالرفع ابن كثير وابن عامر وحفص . وقرأ الباقون بالنصب . وسلف للمؤلف أن استشهد بالآية . انظر : ص ٧٤٩، ح ٤، ٥، وص ٧٦١. ويستشهد بها بعد (ص ١٠٨٩) .

(٥) آل عمران ٣٦ .

يكون أعاد الضمير على الحبَلَة ، أي وَضَعْتُ الحبَلَةَ[1] أنثى . وهذا عندي قريب في الحال ؛ لأنَّ الحال تأتي توكيدًا . وأما إذا عُمل هذا في الخبر ، فيجيءُ المسندُ إلى الأول لا يُفيد ، ومن حَقِّهما أن يفيد أحدهما ما لا يفيدُه الآخَرُ .

مسـألة[2]

إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن التاء من قولك : ضربتُ زيدًا ، فقُلْ : الذي ضرب زيدًا أنا ، فتعيد الضميرَ على لفظ « الذي » .

واختلف النَّحْوِيُّون في إعادة الضمير على معنى « الذي » :

فمنهم من أجاز ذلك ، فقال : الذي ضرَبْتُ زيدًا أنا ؛ لأن « الذي » في المعنى هو المتكلِّم .

ومنهم من منع ، وقال : لا يُعادُ هنا إلا على اللفظ ؛ لِمَا يلزم مِنْ أنْ يأتِيَ الخبرُ مُؤَكِّدًا . وهذا هو ظاهر كلام أبي علي في « باب الإخبار »[3] ، ونَصَّ على

---

(١) الحبَلَة ، بفتح الفاء والعين واللام : الولد الذي في البطن . وحَبَل الحبلة ، ولد الولد الذي في البطن . انظر : اللسان (حبل) . والمؤلف ينقل عن الزمخشري بتصرف . ولفظه ﴿ فلما وضعتها ﴾ الضمير لما في بطنها ، وإنما أنث حملًا على المعنى ، لأن ما في بطنها كان أنثى في علم الله ، أو على تأويل : الحبلة ، أو النفس أو النسمة . فإن قلت : كيف جاز انتصاب ﴿أنثى﴾ حالًا من الضمير في ﴿وضعتها﴾ وهو كقولك : وضعت الأنثى أنثى ؟ قلتُ : الأصل وضعته أنثى ، وإنما أنث لتأنيث الحال لأن ذا الحال لشيء واحد .. ونظيره : ﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾ . الكشاف ١/٤٢٥ .

(٢) عقد المؤلف فصلًا في الملخص (١/١٨٥) ، جاء فيه : « والضمير الذي يُجْعَل مكان الاسم المخبَرَ عنه لا يكون إلا غائبًا ، ويكون على حسبه ، مفردًا كان أو تثنية أو جمعًا ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ، منصوبًا كان أو مرفوعًا ، أو مخفوضًا ...» .

(٣) ذلك أنه أعاد الضمير على اللفظ ، قال : « وتقول : ضربتُ زيدًا . فإن أخبرتَ عن اسمك بالألف واللام ، قلت : الضارب زيدًا أنا ، وبـ« الذي » : الذي ضرب زيدًا أنا . ففي كل واحد من=

منعه في « التذكرة »[1] . وكان الأستاذ أبو علي يمنعه ، ولا يجيز إعادةَ الضمير على المعنى هنا ؛ لما ذكرتُه . وهو الصواب .

فإن قلتَ : أنا الذي ضَرَبَ زيدًا ، فيُمكن أن يُعاد هنا على المعنى[2] وإن كان غيرُه أحسنَ منه ؛ لأن الخبر قد أفاد . واللّٰه أعلم .

قال : « **ولا يجوز : إنَّ المصطلِح وأخاه مُخْتَصِمٌ ؛ رفعتَ الأخ أو نصبتَه** »[3] .

اعلم أن « الاصطلاح » يطلب اسمين ، وكذلك الاختصام يطلب اسمين ؛ لأنهما لا يقعان إلا من اثنين فأكثر ، و« المصطلح » فيه ضمير يعود على « الذي » ؛ لأن الألف واللام في معنى « الذي » ، وكذلك « مختصم » ، فبقي لكُلٍّ واحدٍ منهما اسمٌ واحد .

فإن جعلتَ « وأخاه » مفعولًا معه ، وهو راجعٌ لـ« المصطلح » ، ويكون التقديرُ : إن المصطلح مع أخيه مختصم ، بَقِي[٢٧٦] الاختصامُ من واحد .

وكذلك إن رفعت « وأخوه » وجعلتَه معطوفًا على الضمير في « المصطلح » . وفيه ضَعْفٌ ، إلا أن تؤكد الضمير ، فتقول : إن المصطلح هو وأخوه مختصم = بقي الاختصام كذلك من واحد .

= « ضرب » و« الضارب » ذِكْرٌ مرفوعٌ يعود إلى « الذي » . الإيضاح ٥٨. وانظر : المقتصد ٢/ ١١٤٨، ١١٤٩.

(١) من كتب أبي علي ، وقد عَرّفت بها قبل . انظر : ص ٤٣٠ ، ح ١ .

(٢) فتقول : أنا الذي ضربتْ زيدًا .

(٣) الإيضاح ١٢١ ، والمقتصد ١/٤٦١ .

وكذلك إن أخّرت « وأخاه »[1] ، وجعلتَه منصوبًا مفعولًا معه ، لم يَجُز ؛ لبقاء الاصطلاح من واحد ، ويكون التقدير : إن المصطلح مختصمٌ مع أخيه .

وكذلك إن رفعت « وأخاه » ، وجعلته معطوفًا على الضمير في « مختصم » ، والاختيار أن تؤكِّده = فلا يجوز أيضًا ؛ لبقاء الاصطلاح من واحد[2] .

فإن قلت : ولم لا يجوز أن يكون « وأخاه » مقدَّمًا على « مختصم » ، ويَتَقَدَّم ، كما تتقدم الفَضْلاتُ كُلُّها ؟

قلتُ : لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله[3] ، فلا تقول : والخشبةَ استوى الماءُ ، وكذلك لا تقول : والطيالسةَ جاء البَرْدُ . وهو في ذلك مخالفٌ لجميع المفعولات ؛ لأن المفعول معه لا يصل الفعلُ إليه إلا بالواو ، والواو أصلها

---

(١) أي قلت : إن المصطلح مختصم وأخاه .

(٢) « إن المصطلح وأخوه أو أخاه مختصم » مسألة فاسدة عند أبي علي والمؤلف والجرجاني . وعرض الجرجاني لصورتين لم يعرض لهما أبو علي ولا المؤلف ، وهما : إن المصطلح وأخاه مختصمان ، وإن المصطلح هو وأخوه مختصمان . وهما أيضًا فاسدتان ، بينما انفرد المؤلف بعرض صورة أخرى من المسألة ، وهي : إن المصطلح وأخاه مختصم ، وإن المصطلح مختصم وأخاه ، وإن المصطلح مختصم وأخوه . واتفقوا جميعًا على أن صحة المسألة تكون بزيادة اسم وتثنية الخبر ، فتقول : إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان . وفَصَّل المؤلف بأن التثنية تكون لازمة إذا كان الاسم مقدمًا ، وإلا فلا بُدَّ من الإفراد . وأجاز بناء عليه : إن المصطلح وأخوه مختصم وزيد ، وإن المصطلح وأخاه مختصم وزيدًا . كما أجاز مع تقديم الخبر نصب الأخ : إن المصطلح وأخاه وزيدًا مختصمان . انظر كلام المؤلف الآتي بعد ، والمقتصد ١/ ٤٦١- ٤٦٤.

(٣) أجاز ابن جني تقديم المفعول معه على مصاحبه ، فيجوز عنده : جاء والطيالسةَ البرد . وسائر النحويين في منع تقديمه على الفعل . (الخصائص ٢/٣٨٥) . وضعَّفه ابن عصفور لأن ذلك ضعيفٌ في المعطوف ، فكيف في فروعه ، وهو المفعول معه ؟ . شرح الجمل ٢/ ٤٥٤.

العطف[1] ، ولا يتقدمُ المعطوفُ على الفعل ؛ لا تقول في « قام زيد وعمرو » : وعمرو قام زيد ، وإن كان يجوز في الشعر : قام وزيد عمرو ، كما قال :

* عليكِ ورحمةُ اللَّهِ السلامُ[2] *

ثم قال : « **فإنْ زِيد في المسألة اسمٌ وثُنِّي[3] الخبر** » .

تلزمُ تثنية الخبر إذا كان الاسم مقدَّمًا . فإن كان الاسم مؤخَّرًا فلا بُدَّ من الإفراد[4] ، فتقول : إنَّ المصطلح وأخوه مختصم وزيد ، وتكون « وأخوه » معطوفًا على الضمير الذي في « مصطلح » . والاختيارُ أنْ تؤكِّده . وكذلك « وزيد » معطوفٌ على الضمير الذي في « مختصم » . والاختيار أن تؤكده ، فتقول : إن المصطلح هو وأخوه مختصم هو وزيد .

ويجوز النصب في الاسمين[5] على من يرى أن المفعول معه قياس[6] . ومن

---

(١) قال في الملخص (١/٣٨١) : « وجُعِلَتْ هنا - يريد الواو - اتِّساعًا لقرب المعنى وتساويه ، فلم يُقَدِّموا محافظة على الأصل . ولذلك لم يخفضوا بهذه الواو ، وجعلوا ما بعدها منصوبًا ، وإن كانت مُوصلة الفعل الذي قبلها ، لأنها في أصلها لا تمنع العامل عملَه وتوصله فبقيت على ذلك بعد النقل » .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٤٩٢ ، ٨٦٤) . والتعليق في الموطن الأول .

(٣) الإيضاح (١٢٢) ، والمقتصد (١/٤٦١) : اسم آخر .

(٤) شرح الجرجاني المسألة ، فقال : « فتقول : إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان ، فتجعل « أخوه » شريك الضمير في « المصطلح » ، وتجعل « زيدًا » معطوفًا على اسم « إن » ، وهو المصطلح ، حتى كأنك قلت : إن الرجل الذي صالحه أخوه وزيدًا مختصمان (المقتصد ١/٤٦٤) ، لكنه لم يعرض للصور المفرعة الآتية ، والتي أشرت إليها في : ح ٢ من ص السالفة .

(٥) يريد « أخاه » و« زيدًا » .

(٦) المفعول معه قياس عند أبي علي ما دام الموضع صالحًا للعطف . وعلى هذا أكثر النحويين . وهو ظاهر الكتاب . وقال قوم : ينقاس في كل ما جاز فيه العطفُ حقيقة أو مجازًا . وقال آخرون : قياس =

يراه[1] سماعًا[2] لا يُقال منه إلا ما قالت العرب، فلا يجيز النصب في الاسمين.

فإن قَدَّمْتَ الاسمَ، فقلت: إن المصطلح وأخوه وزيدًا مختصمان، لزمك تثنية «مختصم»، فتقول: إن المصطلح وأخوه وزيدًا مختصمان، وترفع «الأخ» بالعطف على الضمير. والاختيار أن تؤكِّده فتقول: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان.

ويجوز النصب فى «الأخ» على من يرى أنَّ المفعول معه قياسٌ.

ولما كان الخلاف في المفعول معه قويًّا عدل أبو علي إلى الرفع الذي ليس فيه خلافٌ أنه يُقال بالقياس. واللّه أعلم.

فصـــل

قال: «**وتَقُول: إنَّه زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**»[3].

لَـمَّا كانت «إنَّ» داخلةً على المبتدأ والخبر، وكانت تنصب المبتدأ، وكانت العرب تقول: هو زيد منطلق، لَزِم إذا دخلت «إنَّ» على هذا أنْ

= في المجاز، سماع في العطف الحقيقي. وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي إلى أنه مطرد في كل ما كان الثاني فيه مُسَبَّبًا عن الأول. واختلف النقل عن الأخفش، ولكن ابن مالك نقل عن أبي علي أن الأخفش قَوَّى قصره على السماع. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ق ١، مج ٢/ ٦٣١، والارتشاف ٢/ ٢٩٢، والهمع ٣/ ٢٣٥- ٢٣٧.

(١) المخطوطة: يره. ولعله تحريف، فـ«من» في السياق موصولة لا شرطية.

(٢) صرح ابن أبي الربيع في الملخص (٣٧٧/١) بأن المفعول معه لا يقال منه إلا ما قالته العرب. وهو بذلك يخالف أبا علي. انظر: ح ٦ من ص السالفة.

(٣) الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ٤٦٤/١.

تنصب الضمير، وتبقى الجملةُ على حالها؛ لأن «إنّ» وأخواتها لا تؤثر في الجمل. ومَنْ يقل في الابتداء: هي هند منطلقة، يلزمْه أن يقول، إذا دخلت «إنَّ»: إنها هند منطلقة، قال اللّه – تعالى –: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[1]، وقال – تعالى – في موضع آخر: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2] [٢٧٧] فـ«إن» في هذا الموضع كأنها دخلت على: هي لا تعمى الأبصار، وفي الآية الأولى كأنَّها دخلت على: هو من يأت ربه مجرمًا. وقد مضى الكلام في هذا[3].

ثم قال: «**وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ هـٰذهِ الهاءُ في الشِّعْرِ**»[4].

يجوز حذف اســم «أنَّ»[5] قليلًا. ويكثر في الشعــر[6]. أما إذا خُفِّفَتْ، فلا بُدَّ من حذفه[7]، ويكون بعدها جملة خبرية. وعلى ذلك خُفِّفَتْ.

(١) طه ٧٤.

(٢) الحج ٤٦.

(٣) انظر مثلًا: ص ٧٧٤، ٧٧٨ وما بعدها.

(٤) الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ٤٦٤/١.

(٥) بدأ بالحديث عن «أنّ» المفتوحة، في حين ساق أبو علي قوله: إنه زيد منطلق، و«إنَّ» فيه مكسورة.

(٦) مذهب البصريين أن «إن» وأخواتها جميعًا في حذف ضمير الشأن سواء. أما الكوفيون فإنما ذكروا الحذف في «إنَّ» بالكسر، ولم يُعَدُّوا ذلك إلى غيرها. والمسألة خلافية، فقد حكى سيبويه جواز الحذف عن الخليل في الكلام، مشبهًا له بالشعر (الكتاب ١٣٤/٢)، وحمل سيبويه عليه نحو «إن إياك رأيت»، فقال: إنما يريد: إنه إياك رأيت، فترك الهاء (الكتاب ٣٥٧/٢). ومنع ابن عصفور إلا في الشعر. وذهب جمهور البصريين إلى أن حذفه في الشعر حسن، وفي الكلام قبيح، إلا أن يؤدي إلى أن يلي «إن» وأخواتها فعل فإنه يقبح في الكلام وفي الشعر. وفي المسألة تفصيلات أخرى، والخلاصة أنه في الشعر مقبول وفي الكلام قليل. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣، ١٤، والارتشاف ٢/ ١٣٤.

(٧) لا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم كان أولى. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١.

ويجوز قليلًا أن تُخَفَّفَ[1] ويَظْهَر عملُها، فتقول: علمتُ أَنْ زيدًا منطلق، وظننتُ أَنْ عمرًا خارج، لكن الأكثر إذا خُفِّفَتْ أن يُحْذَفَ[2] اسمها، ويكونَ خبرُها جملةً فعلية أو اسمية.

فإن كانت الجملةُ فعليةً، والفعلُ ماضٍ، لزمه «قد»، إلا أن يكون فيه معنى الدعاء، فلا تدخل «قد» على الفعل إذا كان فيه معنى الدعاء[3]، قال الله – تعالى –: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4].

وكذلك لا تدخل «قد» على «ليس»، قال الله – سبحانه –: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[5]. وإنما تدخل على الفعل الماضي إذا كان واجبًا، وكانت الجملة خبرية.

وإن كان الفعل مستقبلًا، ألزمْتَه السين أو سوف، قال الله – سبحانه –: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[6]. وهذا كُلُّه إذا كان واجبًا. فإن كان نفيًا أُلزم الفعل «ما» في الماضي والحال، وأُلزم «لا» في المستقبل، قال الله – سبحانه –: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[7]، وتقول: علمت أن ما قام

---

(١) المخطوطة: يخفف.

(٢) المخطوطة: يحذف.

(٣) لأن الدعاء يكون له اختصاص ليس لغيره. كشف المشكلات ٢/ ٩٤١.

(٤) النور ٩. والاستشهاد على قراءة نافع بتخفيف ﴿أن﴾، و﴿غضب﴾ فعل ماض. وقرأ الباقون: ﴿أنَّ غضب﴾ بتشديد ﴿أنَّ﴾ و﴿غضب﴾ مصدر. انظر: السبعة ٤٥٣، والكشف ٢/ ٢٣٤، والنشر ٢/ ٣٣١.

(٥) النجم ٣٩.

(٦) المزمل ٢٠. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٤٢).

(٧) طه ٨٩. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٤٢).

زيد.

فإن جِئْتَ بعد «أنْ» الخفيفة بجملةٍ اسمية مُوجَبة بَقِيَتْ على حالها[1]. وفيه بَعْضُ ضَعْفٍ، فيضعف أن تقول: علمتُ أَنْ زيدٌ قائم. وأضعف منه ألا تأتي بعوض مع إمكان العِوض، وذلك في الماضي والمستقبل[2]، على حسب ما تقدم.

وكذلك «كأنَّ» إذا خُفِّفَتْ تَجْرِي مَجْرَى «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، فيقبح: كأنْ زيدًا قائم. وأحسنُ منه: كأنْ زيدٌ قائمٌ. وفي هذا ما فيه مع «أنَّ» إذا خُفِّفَتْ، وما بعدها مبتدأ وخبرٌ[3].

فإن قلتَ: كَأَنْ قد قام زيد، حَسُن؛ لمكان العوض.

وأما «إنَّ» المكسورة؛ إذا خُفِّفَتْ، فتُلْغَى ولا تعمل، وتدخل على المبتدأ والخبر، وعلى نواسخ المبتدأ والخبر[4]. ويلزم الخبرَ اللامُ، فرقًا[5] بينها وبين

---

(١) أي الجملة الاسمية على حالها دون زيادة.

(٢) سيبويه (٣/١٦٧): واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد علمت أن فعلَ ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي، فتدخل «لا»، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من «أنَّه».

(٣) لم يُشر المؤلف إلى أن «كأنْ» المخففة تفارق «أنْ» بأنَّ خبرها إذا قُدِّر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفردًا. وعلى ذلك يستشهد بقول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجه مقسَّمٍ كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارِقِ السَّلمْ

أي: كأنها ظبيةٌ. (شرح التسهيل ٢/٤٥، ٤٦). ومنع الكوفيون إعمال «كأن» إذا خُفِّفت. انظر: الارتشاف ٢/ ١٥٣.

(٤) أي يبطل اختصاصها بالاسم. فإذا وليها اسم جاز إعمالها. هذا مذهب البصريين.

(٥) إنما قال «فرقًا» لأن اللام في هذا الموطن عنده لامٌ اجتلبت للفرق بين «إنْ» المخففة و«إن» =

«إن» النافية، فتقول: إنْ زيدٌ لقائم، وإن كان زيدٌ لقائما، وإنْ ظننت زيدًا لقائمًا، قال اللَّه – تعالى –: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1].

ومتى أسقطت اللام من الخبر كانت نفيًا. وقال – تعالى –: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾[2]. وهذا مما يدلُّ على أن «كاد» تدخل على المبتدأ والخبر. وقد جاء في الشعر دخولها[3] على الأفعال، وإن لم تكن من نواسخ الابتداء، قال[4]:

* شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا[5] *

= النافية، وليست لام الابتداء. وهو في هذا يتابع أبا علي والشلوبين وابن أبي العافية. أما سيبويه والأخفشان وأكثر نحويي بغداد فاللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لزمت للفرق بين إنْ المؤكّدة وإن النافية.

وأقول: الخلاف كما يبدو لأول وهلة ظاهري، لكن ثمرة الخلاف تظهر في نحو: قد علمنا إن كنت لمؤمنًا: فإن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة «إنْ». وإن كانت فارقة وجب الفتح. وقد أيَّد ابن مالك مذهب سيبويه، ورَدَّ كلام أبي علي من وجهين. وأُراني مع أبي علي ومن تابعه. فالقول بأنها للفرق بين «إنْ» المخففة و«إن» النافية أَقْرب لروح اللغة، ولا داعي للتأويلات التي ذهب إليها ابن مالك لإثبات أنها لام الابتداء. انظر: البغداديات ١٧٦ وما بعدها (المسألة ١٩)، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥، ٣٦، والارتشاف ٢/ ١٤٩.

(١) الأعراف ١٠٢.

(٢) القلم ٥١. وسلف أن استشهد بها (ص ٣٤٨).

(٣) الضمير يعود على «إنْ» المخففة.

(٤) القائلة عاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي اللَّه عنه، بعد أن قتله عمرو بن جُرْمُوز المجاشعي. وقيل: أسماء بنت أبي بكر. انظر: العقد الفريد ٣/ ٢٧٧، ومصادر ح التالية.

(٥) من الكامل. وعجزه:

* حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ *

ويروى: باللَّه ربك، هَبَلَتْكَ أُمُّكَ مكان «شلت يمينك». لَفارسًا مكان «لمسلمًا». وجبت، =

فدخلت على غير نواسخ الابتداء. وهذا لا يكاد يُعرف[1]. ويجوز أن يبقى عملُها، فتقول: إنْ زيدًا لقائم، وإنْ زيدًا قائم، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿وإنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[2].

وأما «لكنَّ» فإذا خُفِّفَتْ بطل عملُها[3]، [٢٧٨]؛ لأنَّها إنما كانت تعملُ؛ للتركيب مع «إنَّ». وتدخلُ على الفعل والفاعل، وعلى المبتدأ والخبر، فتقول: لكنْ يقوم زيد، ولكن زيد قائم، ولكنْ قائم زيد.

ثم أنشد[4] للأعشى:

إنَّ مَـنْ لامَ في بَني بِنْـتِ حَسّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ[5]

= كُتبت مكان «حلت». والشاهد: دخول «إنْ» المخففة على فعل ماض غير ناسخ. واستشهد به أبو علي في البغداديات (١٧٨) ليثبت أن اللام في خبر «إنْ» للفرق، إذ عمل الفعل «قتلت» في ما بعد اللام، ولو كانت للابتداء لما صَحّ. وانظر البيت أيضًا في: الأغاني ١٨/ ١١، ومجالس ثعلب ٣٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، والمنصف ٣/ ١٢٧، والأزهية ٤٩، ورصف المباني ١٠٩، وابن يعيش ٨/ ٧١ و٩/ ٢٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧، والإنصاف ٢/ ٦٤١، والجنى ٢٠٨، وتخليص الشواهد ٣٧٩، والارتشاف ٢/ ١٥٠، والهمع ٢/ ١٨٣، والخزانة ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨.

(١) قاسه الأخفش. وصححه ابن مالك. انظر: الارتشاف ٢/ ١٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧.

(٢) هود ١١١. والاستشهاد بالآية على قراءة نافع وابن كثير. و﴿وكلًّا﴾ اسم ﴿إنْ﴾ واللام من ﴿لما﴾ للتأكيد. و﴿ما﴾ موصولة خبر. و﴿ليوفينهم﴾ جواب قسم (معاني الفراء ٢/ ٢٨، وحجة ابن زنجلة ٣٥٠، ٣٥١، والكشف ١/ ٥٣٧، ٥٣٨). ولا يجيز الكوفيون تخفيف «إن» البتة، لا معملة، ولا مهملة، لأنَّ «إنْ» عندهم حرف ثنائي الوضع، نافٍ، وليس مخففًا من «إنَّ». والسماع يشهد للبصريين. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤، ٣٥، والارتشاف ٢/ ١٤٩.

(٣) أجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على أخواتها. ولم يُسْمَعْ عن العرب إعمالُها. وضَعّف رأيهما ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٤) أي أبو علي: وانظر: الإيضاح ١٢٢، والمقتصد ١/ ٤٦٤.

(٥) من الخفيف. يمدح أبا الأشعث بن قيس الكندي. يروى: =

«مَنْ» هنا شرطٌ بدليل جزم الجواب، وأسماء الشرط لا تنتصبُ إلا بما بعدها، ولا تنتصب بما قبلها، ولا ترتفع إلا بالابتداء، وتنخفض بما قبلها؛ اسمًا كان الخافض أو حرفًا؛ لأن الخافضَ والمخفوضَ كالشيء الواحد، فتقول: على ما تُعَوِّلْ أُعَوِّلْ عليه، وبِمَنْ تمرَّ أمرُرْ به، وغلام مَنْ تضربْ أضربْ. فـ«مَنْ» هنا اسمُ الشرط، وقد اكتسى المضافُ إليها منها ذلك.

فإن قلت: فلم لم تدخل «إنَّ» على ما كان من أسماء الشرط مبتدأ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر؟

قلتُ: «إنَّ» لتوكيد الجملة الاسمية الخبرية، وجملة الشرط ليست بخبر، فإنما تدخل على جملة الجواب إذا كانت اسمية؛ لأن الجواب خبر، فتقول: من يكرمني فإني أحسنُ إليه. ويأتي الكلام في أسماء الشرط، وما يعمل فيها مُكَمَّلًا في بابه[1]، إن شاء الله.

= * مَنْ يَلُمْني على بني بنتِ حَسّان *

وهي رواية الديوان (٣٨٥). وعليها فلا شاهد. بنت حسان: كبشة بنت حسان، وهي جدة قيس لأمه. وحسان: أحد تبابعة اليمن. قال الأعلم: والتقدير: إنه من يلمني في تولّي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب أَلُمْهُ وأعصِ أمره في كل خطب يصيبني. والشاهد: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن للضرورة، ولولا تقديرها ما جزم بـ«مَنْ». والبيت في: الكتاب ٣/ ٧٢، وابن السيرافي ٢/٨٦، والحلبيات ٢٦١، والمقتصد ١/ ٤٦٤، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، والإنصاف ١/ ١٨٠، وابن بري ١١٤، وإيضاح القيسي ١/ ١٣٨، وابن يعيش ٣/ ١١٥، واللباب ٢/ ٥٦، والمغني ١/ ٧٨٩، وشرح شواهده ٢/ ٩٢٤، والخزانة ٩/ ٧٥، ١٣٩ و١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨ و١١/ ٢٣٠.

(١) عقد المؤلف مسألة أبان فيها أسباب عدم جواز دخول «إن» على المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ شرطًا. انظر: ٣/٣٦ (الحمزاوية).

فلَمَّا لم يصح لـ«إنَّ» أنْ تعمل في «من»؛ لأنها شرط، و«إنَّ» لا تلغى، إنما يكون الإلغاء في الأفعال بشرط التأخير أو التوسيط، على حسب ما يتبين في «باب ظننت»[1]، إن شاء الله = قَدَّروا فيها ضميرًا محذوفًا، ويكون اسمَ «إنَّ»، وتكون الجملةُ خبره.

ثم قال[2]: «**وأنشدني عَلِيُّ بنُ سُلَيْمان**[3]:

فَلَيْتَ كفَافًا كان خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الماءُ مُرْتَوِ[4]»

---

(١) انظر: ٣/٣٥ وما بعدها (الحمزاوية).

(٢) أبو علي. انظر: الإيضاح ١٢٣، والمقتصد ١/٤٦٦. وفيهما: وأنشدنا. وفي الأول، وأصلين من أصول الثاني: علي ابن سليمان الأخفش، بزيادة «الأخفش».

(٣) هو أبو الحسن الملقب بالأخفش الصغير، كان ثقة، إلا أنه لم يُصَنِّف شيئًا. أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي. وروى عنه علي بن هارون والمرزباني. توفي ٣١٥هـ. ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٥- ١٢٧، ونزهة الألِبّاء ٣١٢، ٣١٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦- ٢٧٨.

وقائل البيت: يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، شاعر إسلامي من أشراف ثقيف، إليه نسبه القيسي (١/١٤٢). ونُقل عن ابن الأعرابي أنه: يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص الثقفي. وصحح الأصبهاني (الأغاني ١٢/٢٨٦) القول الأول. وقال محقق إيضاح القيسي: ما معناه: لعل ورود عثمان بن عفان في قول غير ابن الأعرابي سبق قلم، لأن عثمان بن عفان قرشي، وعثمان المراد ثقفي، وهو عثمان بن بشر، صحابي جليل وشاعر فارس، ولّاه الرسول ﷺ على الطائف، وعمر- رضي الله عنه- على عُمان والبحرين. انظر في ترجمة يزيد: الخزانة ١/ ٥٤، وفي ترجمة جده: معجم الشعراء ٨٩، والإصابة ٦/ ٣٨٨.

(٤) من الطويل. يروى: خيرك، بالرفع والنصب. وشرك، بالرفع والنصب. الماء، بالرفع والنصب. كفافًا: مصدر. ولهذا وقع موقع التثنية، بمعنى: مكفوفين. ما ارتوى: «ما» مصدرية، أي أبد الدهر. مرتو: مقلع أو مُنْتَهٍ. يخاطب الشاعر أخاه ويعاتبه، ويتمنى أن يطوي عنه شرَّه، ويكفَّ أذاه. والشاهد: حذف ضمير الشأن من «ليت»، وهو اسمها، و«كان خيرك كله» خبرها. وجَوَّز ابن الشجري، وتبعه ابن هشام أن يكون المحذوف ضمير المخاطب للضرورة، على أنه يجوز أن يكون «كفافًا» اسم «ليت»، وجملة «كان» خبرها، واسم «كان» ضمير عائد على «كفافًا»، =

رواه أبو علي برفع « الماء » ، وهو – واللَّه أعلم – على حذف مضاف[1] ، تقديره : ما ارتوى شاربُ الماءِ[2] ، ويكون التقدير : وشَرُّكَ مُرْتَوٍ عَنِّي ما ارتوى شاربُ الماء ، ويُضَمَّن « مرتوٍ » معنى « مندفع » أو « زائل » ؛ لأن المرتوي من الماء ؛ هذا صفتُه .

ورواه بنصب « شَرّك » ورفعه :

فمن رفعه جعله معطوفًا على « خيرك » ، وجعل « مرتويًا » معطوفًا على « كفاف » ، ويكون « كفاف » خبرًا مقدمًا ، تقديره : كان خيرك كله كفافًا وشرك مرتويًا ، فتعطف اسمًا على اسم وخبرًا على خبر ، كما تقول : كان زيد قائمًا وعمرو شاخصًا ، ويكون اسم « ليت » ضميرًا محذوفًا[3] تقديره : فليتك كان خيرك كله كفافًا ، أي أن تكف شرك عني ، وتقول : عندي كفاف من العيش ، أي عندي منه ما يكفيني عن السؤال . وكذلك : خيرك كفاف ، أي أن تكفَّ عني ضرّك ، ويكون « مرتوي » في موضع نصب ؛ لأنه معطوف على خبر « كان » ، وسُكِّن ؛ لأحد وجهين : إما للضرورة ، كما قال النابغة :

= وخبرها « خيرك » بالنصب .

والبيت في : شعر يزيد ٢٢٤ ، والحلبيات ٢٦٠ ، والمسائل العسكرية ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ١٧١/١، ٢٨٠ و٤/٢، ١٨، وابن بري ١١٥، والإنصاف ١٨٤/١، والمغني ٣٨١/١، وشرح شواهده ٢٣٧/١، وشرح أبياته ١٨٠/٥، والخزانة ٤٧٢/١٠.

(١) أجاز بعض المتأخرين أن يكون « الماء » فاعل « ارتوى » من غير تقدير مضاف ، وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة . انظر : الخزانة ٤٧٩/١٠.

(٢) قَدَّر ابن الشجري « أهل الماء » ، كما في ﴿ واسأل القرية ﴾ [يوسف : ٨٢] . انظر : الأمالي ٢/ ٥٥٧ ، ٥٥٨.

(٣) نسب البغدادي هذا الوجه إلى ابن الشجري وابن هشام (انظر : ح٤ من ص السالفة) ، وقال : وحذُف هذا النحو مما تجوِّزه الضرورة . والعائد على اسم « ليت » الكاف من « خيرك » انظر : الخزانة ١٠/ ٤٧٤.

رَدَّتْ علـيــه أَقاصِيـهِ ولَبَّدَهُ ... ضَرْبُ الوَليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ[1]

وإما وَقَفَ على المنصوبِ بالسكون ، وأجراه مُجْرَى المرفوع والمخفوض ، كما قال :

* جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ[2] *

ومن نصب « شَرّك » جعله معطوفًا على اسم « ليت » [٢٧٩] المقدَّر ، وجعل « مرتويًا » معطوفًا على خبر « ليت[3] » ، وهو الجملة من « كان » واسمها وخبرها ، ويكون بمنزلة : ليت زيدًا قائم وعمرًا خارج ، فعَطَفَ جملةً على جملة ، وشَرَّكها في « ليت » ، فعملت « ليت » في المبتدأ والخبر عملَها في : زيد قائم .

ونظيرُ هذا قولُه – تعالى – : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾[4] في قراءة حمزة ؛ لأنه قرأها بنصب ﴿ السَّاعَةَ ﴾ ، فعَطَفَ ﴿ السَّاعَةَ ﴾ على ﴿ وَعْدَ ﴾ ، وعطف ﴿ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ على ﴿ حَقٌّ ﴾ وإن كان أحدُهما مفردًا ، والآخر جملة . وكذلك البيت عَطَفَ اسمًا على اسم ، وخبرًا على خبر ، وإن كان أحدُهما مفردًا والآخرُ جملةً[5] .

---

(١) تقدم في ص ٢٢٤ . والتعليق عليه ثمة . ويستشهد المؤلف به بعد (٥٢٨/٥).

(٢) تقدم في ص ٢٢٠ . والتعليق عليه ثمة .

(٣) في المخطوطة : « إنَّ » . ولعل الصحيح ما أثبتُّه .

(٤) الجاثية ٣٢ . والنصب قراءة حمزة وحده . وقرأ باقي السبعة : بالرفع . انظر : السبعة ٥٩٥، والإقناع ٢/ ٧٦٤.

(٥) أجاز الجرجاني أن يكون « كفافًا » اسم « ليت » و« كان خيرك كله وشرك » في موضع خبر . وأخرجه بهذا عن إضمار الشأن . ورَدَّه القيسي بأمرين : الابتداء بالنكرة ، وأنَّ « كان خيرك »=

فصل

قال : « **وقد تَدْخُلُ « ما » على « إنَّ » فَتَكَفُّها**[1] **عَنْ عَمَلِها النَّصْبَ** »[2] .

اعلم أن « ما » إذا لحقت « ليت » ، فإنها تكون على ثلاثةٍ ، كُلُّها سُمِعَتْ من العرب .

أحدها : أن تكون مُهَيِّئَةً ، وذلك إذا وقع بعدها الفعل والفاعل ، فتقول : ليتما يقوم زيد ، وذلك أن « ليت » قبل لَحاق « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، ولا تدخل على الجملة الفعلية ؛ مضارعًا كان الفعل أو ماضيًا . فإذا لحقتها « ما » صارت تدخل على الفعل والفاعل ، فقد هَيَّأَتْها للدخول على ما كانت قبل دخول « ما » لا تدخل عليه[3] .

= ليس « هو « كفافًا » ، ولا يعود منه ذكر إلى المبتدأ .

وأقول : أما الأول فصحيح . وأما الثاني فلا ، لأنه يجوز أن يكون في « كان » ضمير يعود على « كفاف » ، وكأنه : ليت كفافًا كان هو خيرك . وعليه فإن « خيرك » منصوب خبر « كان » ، ويكون المعنى : ليت الكفافَ كان خيرك كله . فيجري مجرى : ليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني . وقال الجرجاني : الوجه الأول أوضح . وفي الثاني تعسُّف . ثم ختم حديثه عن البيت : وهذا بيان ما ذكر شيخنا أبو الحسن - كذا - فأما ما في الكتاب - يريد الإيضاح - من التفسير فلا اعتماد عليه لأنه مخلّط . انظر : المقتصد ١/ ٤٦٦، ٤٦٧، وإيضاح القيسي ١/ ١٤٥.

وأقول أيضًا : إن الجرجاني لم يعرض إلا لتخريج رواية الرفع في « شرك » ، والنصب في « الماء » . ويبدو أنه لم يَعْتَدَّ بالروايات الأخرى ، لأن فيها تخليطًا ، كما قال . أما ابن أبي الربيع فخرّج رواية رفع « الماء » ونصب « شَرَّك » . هذا وفي البيت بعد كلام كثير ، انظره في : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٠- ٢٨٥، والمصادر السالفة .

(١) المخطوطة : فيكفها ، بالياء .

(٢) الإيضاح ١٢٧ ، والمقتصد ١/٤٦٧ .

(٣) إلى هذا ذهب البصريون . أما الفراء فقد زعم أن ذلك لا يجوز ، فلا تجيء الجملة الفعلية بعد « ليتما » و« لعلما » عنده . ووافقه المتأخرون في « ليت » . انظر : الارتشاف ٢/١٥٧ .

الثاني : أن تكون كافة ، وذلك إذا وقع بعدها مبتدأٌ وخبر ، وهما مرفوعان ، وذلك أن « ليت » إذا دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبت المبتدأ ورفعت الخبر ، تشبيهًا بالفعل المتعدي الذي يُقَدَّم فيه المفعول على الفاعل . فإذا لَحِقَتْها « ما » كَفَّتْها عن ذلك العمل ، فيَبْقَى المبتدأُ مرفوعًا ، والخبرُ كذلك ؛ لأنَّ التشبيه قد زال بالتركيب ؛ لأنَّ التركيب لا يكون في الأفعال .

الثالث : أن تكون زائدة[1] ، وذلك إذا بقي عملها مع دخول « ما » ، على حسب ما كان قبل دخولها ، فتقول : ليتما زيدًا قائم ، كما تقول : ليت زيدًا قائم ، قال النابغة :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَـذَا الحَمَـامُ لنا ... إلى حمامتنا أَوْ ونِصْفُـه فَقَدِ[2]

يروى برفع « الحمام »[3] ونصبه :

فمن رفع « الحمام » جعل « ما » كافة ، و « هذا » مبتدأ ، و « الحمام » تابعٌ

---

(١) يجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، كما قال ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢/٣٨ .

(٢) من البسيط . من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر . يروى : « فيا » مكان « ألا » . والضمير في « قالت » لزرقاء اليمامة . فقَدِ : فحسبي . ويستشهد بالبيت أيضًا على أنَّ « أو » تأتي بمعنى الواو . والبيت في : الديوان ٢٤ ، والكتاب ٢/١٣٧ ، والأصول ١/٢٣٣ ، وابن السيرافي ١/٣٣ ، والحلبيات ١٧٦ ، والأزهية ٨٩ ، والخصائص ٢/٤٦٠ ، وتحصيل عين الذهب ٢٨٨ ، والمقتصد ١/٤٦٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٧ ، ٥٦١ ، والإنصاف ٢/٤٧٩ ، وابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٧٨٦ ، وغاية الأمل ١/٢٥٢ ، والمقرب ١/١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨ ، ورصف المباني ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وتذكرة النحاة ٣٥٣ ، وتخليص الشواهد ٣٦٢ ، والمغني ١/٨٩ ، ٣٧٦ ، ٤٠٦ ، وشرح شواهده ١/٧٥ ، ٢٠٠ و٢/ ٦٩٠، وشرح أبياته ٢/٤٦ ، ٥١ ، والعيني ٢/٢٥٤ ، والأشموني ١/٢٨٤ ، والخزانة ٦/١٥٧ و١٠/٢٥١ ، ٢٥٣ . واستشهد به في : الملخص ١/ ٢٤٢.

(٣) حكى سيبويه أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعًا . الكتاب ٢/١٣٧ .

له، و « لنا » هو الخبر، ويرفع « نصفه » بالعطف على « هذا ».

ويجوز أن يكون « ما » بمعنى الذي[١]، ويكون « هذا الحمام » خبرَ مبتدأ محذوف بمنزلة: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ ﴾[٢].

ومن نصب « الحمام » جعل « ما » زائدة[٣]، وجعل « هذا » اسم « ليت » و « لنا » خبر « ليت ».

وأما « لعل » و « كأن » و « لكن » و « إن » مفتوحةً ومكسورةً، فلم توجد « ما » معها إلا على أحد وَجْهَيْن:

أحدهما: أن تكون مهيِّئة.

والآخر: أن تكون كافة.

فإذا وقع بعدها الفعل والفاعل كانت مهيِّئة.

وإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر كانت كافة، فتقول: لعلَّما زيدٌ قائم، ولعلَّما قام زيد. وأنشد أبو علي[٤]:

---

(١) وجها الرفع هذان ذكرهما سيبويه. الكتاب ٢/١٣٧، ١٣٨.

(٢) الأنعام ١٥٤. والاستشهاد بقراءة الرفع ﴿أحسنُ﴾ وهي قراءة يحيى بن يَعْمَر والحسن والأعمش وابن أبي إسحاق. (معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٩٣، والمحتسب ١/ ٦٤، والإتحاف ٢٢٠). ولكن هذا الوجه ضعيف لأن حذف الضمير من صلة الموصولات ما عدا « أيًا » ضعيف. (الملخص ١/ ٢٤٣). وقال ابن مالك: « وهي - ليت - حقيقةٌ بذلك - أي بالعمل - لأَنَّ اتصال « ما » بها لم يُزِل اختصاصَها بالأسماء ». (شرح التسهيل ٢/ ٣٨). وأقول: إن ما ذهب إليه ابن مالك غير صحيح فـ « ما » أزالت اختصاصها بالأسماء، فنحن نقول: ليتما قام زيد.

(٣) غير مُعتَدٍّ بها، كما لم يُعْتَدَّ بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو: ﴿عَمّا قليل﴾، و﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٤) للفرزدق. وانظر: الإيضاح ١٢٧، والمقتصد ١/٤٦٨.

أَعِدْ نَظَرًا ياعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا[١]

وقال الله - تعالى -: ﴿ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[٢] و ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[٣] وقال[٤] تعالى -: [٢٨٠] ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ﴾[٥]، وقال الشاعر[٦]:

وَلَكِنّما أَجْدَى وأَمْتَعَ جَدُّه ... بِفِرْقٍ يُخَشِّيهِ بِهَجْهَجَ ناعِقُهْ[٧]

---

(١) من الطويل. يروى: يا عبد شمس. فربما (في الديوان ٢١٣، والنقائض ٤٩١)، فإنما (في طبقات ابن سلام ١/٣٩٩) مكان « لعلَّما ». وعليهما فلا شاهد. يخاطب الفرزدق عبدَ قيس بن جعفر بن ثعلبة اليربوعي. وقيل: البَعِيث الشاعر المشهور، ويهزأ مشيرًا إلى أن ناره ضعيفة يسيرة، ليس لها من الضياء إلا مقدار ما يبصر به حماره، إذا أنعم النظر. والشاهد: إلغاء « لعل » عن العمل، بسبب دخول « ما » التي وطّأتها للجمل الفعلية، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية. والبيت في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وابن بري ١١٦، وإيضاح القيسي ١/ ١٤٦، ١٥٠، وابن يعيش ٨/ ٥٧، والمغني ١/ ٣٧٨، ٣٨٠، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٣، وشرح أبياته ٥/ ١٦٩، والهمع ٢/ ١٩٠. واستشهد به في: الملخص ١/ ٢٤٣.

(٢) الملك ٢٦.

(٣) النساء ١٧١.

(٤) وقال وقال (كذا) مكررة فى المخطوطة.

(٥) الأنفال ٦.

(٦) الراعي النميري: شاعر هَجّاء، عَدَّه ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام، سُمّي راعي الإبل، لكثرة صفته للإبل وحسن نعته لها. ترجمته وأخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، ٥٠٢ وما بعدها.

(٧) من الطويل: يروى: ولكنّما أحيا. أجدى، من الجدى: العطاء. أمتع جَدّه: أمتعه حظُّه. فِرْق: قطيع من الغنم العظيم. يُخَشِّيه: يُفَزِّعه. هَجْهَج: زجر للغنم. الناعق: الراعي الذي يُصَوِّت للغنم. يهجو الشاعر عاصمَ بن قيس النُّمَيْريّ الذي عَيَّره بإبله، فيقول له: لِمَ تُعَيِّرني بإبلي، وأنت لم تملك قط إلا قطيعًا من غنم. والبيت في: الديوان ١٨١، وإصلاح المنطق ٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ٦١، ٦٢، والمشوف المعلم ١/ ٢٩٥، واللسان (هجهج). واستشهد به في: الملخص ١/ ٢٤٥.

ولم يسمع في « ما » مع أخوات « ليت » الزيادة ، قال صاحب « الكراسة » : وموضِعُ السماع « ليت »[1] . وقال أبو القاسم : ومن العرب من يقول : إنما زيدًا قائم[2] . وهذا الذى ادَّعى ما رأيت أحدًا يذكره عن العرب[3] . فإن كان نسبه للعرب ؛ لأنه قاسه على « ليت » وجعل ما قيس على كلام العرب من كلام العرب ، فقال : ومن العرب ، بهذه النسبة ، مسامحةً في العبارة ، فيكون هذا مذهبَه ، فلا يلزم أحدًا أن يَتْبَعَه ؛ لأنه لم يأتِ بنصٍّ عن العرب ، فيكون حجة ، لكنَّ ظاهر قوله : ومن العرب ، أنَّه نقل ذلك عن العرب .

ثم إنَّ النَّحْوِيِّين اختلفوا في القياس على مذاهب[4] :

فمنهم من قاسها كُلَّها على « ليت » . وهو مذهب أبي القاسم[5] ، على حسب ما ذكرته ، فأجاز إنما زيدًا قائم ، وكأنما عمرًا شاخص ، ولكنّما محمدًا ذاهب .

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٨٦ . وعَلَّق محقق الملخص (١/٢٤٥) من « الكراسة » : « وإنما كان موضع السماع « ليت » لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية دون أخواتها » .

(٢) تتمة عبارته : ولعلّما بكرًا مقيمٌ، فيُلْغِي « ما » ويَنْصبُ بـ« إنَّ ». وكذلك سائر أخواتها. الجمل ٣٠٤.

(٣) نقل ابن بَرْهان عن الأخفش روايته عن العرب : إنما زيدًا قائم ، فأعمل مع زيادة « ما » . كما عزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب . وقال بمثل ما قالاه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٤) انظر الخلاف في : شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣، ٤٣٤، والارتشاف ٢/ ١٥٧، والهمع ٢/ ١٩١.

(٥) لعله تبع في ذلك ابن السراج (الأصول ١/٢٣٢) . وقال ابن أبي الربيع : إن الشلوبين كان يأخذ كلام أبي القاسم (الملخص ١/٢٤٦) . ونسب أبو حيان إلى الزمخشري مثل ذلك (الارتشاف ٢/١٥٧) . ووافقهم ابن مالك (الهمع ٢/١٩١) .

ومنهم من قاس « لعل » و « كأنَّ » خاصة[1] ، فأجاز : كأنما زيدًا قائم ، ولعلما عمرًا خارج . ولم يقس « إن » و « أنَّ » و « لكن » ؛ لبعد هذه الثلاثة من « ليت » ، وقرب « كأن » و « لعل » من « ليت » . ووجه القرب أنهما قد نَقَلا الكلام من الخبر إلى غيرِ الخبر ، وذلك موجودٌ في « ليت » .

ومنهم من قاس « لعل » خاصة[2] ، فقال : إن الترجي والتمني متقاربان في المعنى ؛ ألا ترى أنَّ من النحويين[3] من قال في قوله – سبحانه – : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[4] على قراءة حفص : إن « لعل » ضُمِّنَتْ معنى التمنّي[5] .

ومنهم من لم يقس منها شيئًا[6] ، وقال : لا تكون « ما » زائدة إلا مع « ليت » خاصة ، ولا تكون مع غيرها من أخواتها ؛ لأن الزيادة شيء تَفعله العرب خارجًا عن القياس ، فلا يُقال منه إلا ما قالت العرب .

(١) قال بذلك الزجاج . وعُزي إلى الأخفش . وهو اختيار المؤلف . انظر : الارتشاف ٢/ ١٥٧، وكلامَ المؤلف الآتي قريبًا .

(٢) عزاه أبو حيان إلى الفراء . الارتشاف ٢/ ١٥٧.

(٣) يريد : الجزولي ، صرح بذلك في : الملخص ١/٢٤٤ .

(٤) غافر ٣٧ . وقد قرأ بنصب : ﴿ فأطلع ﴾ حفص عن عاصم وحده ، على أن الفاء للسببية ، و﴿ لعلي ﴾ أُشربت معنى التمني . وقرأ الباقون : بالرفع ، عطفًا على ﴿ أبلغ ﴾ . انظر : السبعة ٥٧٠، والنشر ٢/ ٣٦٥، وكشف المشكلات ٢/ ١١٧٨، ١١٧٩.

(٥) إنما قال ذلك ، لأنه ليس للترجي جوابٌ منصوب عند البصريين . انظر : الجنى ١٢٩ .

(٦) ذلك مذهب سيبويه والأخفش والفراء . وصححه أكثر النَّحْوِيِّين البصريين . انظر : الكتاب ٢/١٣٧ و٣/ ١٢٩، ومعاني الفراء ٢/ ١٨٦، والارتشاف ٢/ ١٥٧.

وَيَقْوَى عندي قياس «لعل» على «ليت»؛ لما بينهما من القرب[1].

والله أعلم.

* * *

---

(١) جعل أبو حيان حمل «لعل» و«كأن» على «ليت» اختيارَ ابن أبي الربيع. وفي ذلك بعض مسامحة، فاختياره هنا حمل «لعل» فحسب. وفي الملخص (٢٤٦/١) فاضل بين «لعل» و«كأن» فقال: فلا يُقاس عليها - ليت - إلا ما قرب منها. والذي قَرُب منها «لعلَّ». و«كأن» فيها قربٌ، وإنْ كانت في ذلك دون «لعل». اهـ.

بابُ

«إنَّ» و «أنَّ»[1]

هذا الباب موضوع؛ لتبيين مَواضعِ كَسْرِها ومواضع فَتْحِها؛ لأنَّ معناهما واحدٌ من التوكيد، وتَدْخُلان على المبتدأ والخبر، وتُؤَثِّران فيهما، فقد اتَّفقا في هذا الذي ذكرتُه، واختلفا في غير ما ذكرتُه.

فصل

قال: «**ومَعْناهُما مُخْتَلِفٌ؛ لأَنَّ المَفْتوحَةَ مَعَ ما بَعْدَها في تَأْوِيلِ اسْمٍ**»[2].

اعلم أنَّ «إنّ» إذا وقعت في موضعٍ يقعُ فيه المصدرُ مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا، فإنَّها تكون مفتوحةً. ويُعَبَّر عن هذا بأن يقال: «أنَّ» المفتوحة تقع في مواضع المفردات. ولا تكون المفردات إلا مصادرَ؛ لا تقع في موضعِ مفردٍ ليس بمصدر.

وكذلك إذا أدخلتَ «إنَّ» على مبتدأ وخبر، قد عَمِلَ فيهما عاملٌ، فنصبهما، نحو: «ظننت» وأخواتها، فتكون مفتوحةً.

وتُفْتَحُ بعد «لو» و«لولا».

وتكونُ في ما عدا ما ذكرتُه مكسورةً. هذا[٢٨١] رَبْطُ هذا الباب.

---

(١) الإيضاح ١٢٩، والمقتصد ٤٧١/١.
(٢) الإيضاح ١٢٩، والمقتصد ٤٧١/١.

وسأُبيِّن لِم فُتِحت بعد « لولا » ، و« لو » ، إن شاء اللّهُ .

مسألة

مَنْ أعمل القول في المبتدأ والخبر[١] ، فإنه يلزمه إذا أدخل « إنَّ » أنْ تُفْتح ، فتقول : قلت: أن زيدًا منطلق ؛ لأنها قد دخَلَت على ما عمل فيه عاملٌ ، كان الأصل : قلت : زيدًا منطلقًا ، بمنزلة : ظننت زيدًا منطلقًا .

ومن ألغى بعد القول مطلقًا ، فإنَّه يلزمه أن يكسر « إنَّ » مطلقًا[٢] ، فتقول : قلت : إن زيدًا منطلق ؛ لأن من لغته أن يقول : قلت : زيدٌ منطلقٌ ، فقد دخلت على مبتدأ وخبر ، لم يعمل فيهما عاملٌ عملَه في المفردات .

ومن أَعْمَل بشروطٍ أربعة[٣] : أن يكون فعلًا مضارعًا ، وأن يكون بتاء الخطاب ، وأن يتقدَّم الفعلَ أدواتُ الاستفهام ، وألَّا يُفْصَلَ بين أداة الاستفهام والفعل بفاصلٍ أَجْنَبِيٍّ ، عدا الظرف والمجرور ، فالفصل بهما كلا فصل ، فإنّ « إنَّ » إذا وقعت بعدها بالشروط الأربعة المذكورة ، فتكون مفتوحة ، فتقول :

---

(١) أولئك بنو سُلَيْم ، فهم يُجْرون القول مُجَرى الظن مطلقًا . قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مَرّة – أن ناسًا من العرب يُوثَقُ بعربيتهم – وهم بنو سليم – يجعلون باب « قلت » أجمعَ مثل « ظننت » . اهـ . (الكتاب ١/ ١٢٤) . وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢١١.

(٢) والجملة مَحْكيَّة ، قال ابن الناظم : « ولم يعمل فيها القول كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها .. وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها ، فلم يصحَّ أنْ ينصبَ جزأيها مفعولين .. ولا أن ينصبهما مفعولًا واحدًا ؛ لأن الجمل لا إعراب لها ، فلم يبق إلا الحكاية » . شرح الألفية ٢١١.

(٣) أولئك أكثر العرب . وإنما أعملوها بهذه الشروط لأنها متضمنة معنى « الظن » . وفي المسألة بعد خلاف : فمنهم من قال : القول عندها بمنزلة الظن في العمل خاصة . ومنهم من قال : في العمل والمعنى . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٣.

أتقول : أن زيدًا منطلق ؟ كما تقول : أتظن أن زيدًا منطلق ؟ وكما تقول : أتقول : زيدًا منطلقًا ؟

فإن قلت : فلِمَ فتحت « أنَّ » بعد « ظننت » وأخواتها ، وما جرى مجراها ، وهي قد وقعت موقعَ المسند والمسند إليه جميعًا ؟

قلت : لأنها قد عملت فيهما عمل « أعطيت » في المفعولين ، فجرت مجراها ؛ إذ وقعت موقع المفردات ؛ ألا ترى أن « ظننت » ؛ إنما نصبت المبتدأ والخبر تشبيهًا بالمفعولَيْن لـ « أعطيت » ، فـ « إنَّ » الواقعة بعدها كأنَّها وقعت بعد الأفعال الطالبة بالمفردات . واللّهُ أعلم .

ومن العرب مَنْ يُعْمِلُها مطلقًا إذا كان القولُ يصحبه اعتقادٌ[١] .

فإن قلتَ : فلِمَ فُتحت بعد « لو » و« لولا » ، و« لو » إنما تدخل على الجملة الفعلية ؟

قلت : هذه الجملةُ شبيهةٌ بالمفرد ؛ ألا ترى أنها لا يستقلّ بها الكلام وحدها ، لو قلت : لو قام زيد ، وتسكت ، لم يكن كلامًا حتى تأتي بجملة أخرى ، فقد تنزَّلت الأُولى منزلة المبتدأ ، والثانيةُ منزلة الخبر في أن الأُولى لا يستقلُّ بها كلام حتى يُضاف إليها ما بعدها ، فلزم لذلك أن تُفْتَح « أنَّ » ؛ لأنها وقعت موقع ما جرى مَجْرَى المفرد ؛ لأنها لا يستقلُّ بها كلامٌ حتى يؤتى بعدها بما يُضَمُّ إليها ، كما يُفْعَل ذلك بالمبتدأ . واللّه أعلم .

---

(١) أي دون الشروط الأربعة . فإذا كان القول باللسان مُجَرّدًا عن اعتقاد لم يجز فيه إلا الحكاية ، ولا تكون « إنَّ » فيه إلا مكسورة . انظر : البسيط ٢/ ٨٢٧.

وكذلك الكلامُ في « لولا »[1] .

ويمكن أن يُقال : لما كانت « لولا » لا يقع بعدها إلا المفرد ، ويكون مرفوعًا بالابتداء ، ويكون الخبرُ محذوفًا ، فقد وَقَعَتْ « إنَّ » موقع المفرد ؛ إذْ لو زالت لم يظهر في موضعها إلا المفرد ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لولا أن زيدًا قائم ، فأَرَدْتَ أن تُزيل « أنَّ » لم تَجِدْ بُدًّا من أنْ تَجْعَلَ مكانَها مفردًا ، فكنت تقول : لولا قيام زيد ، ثم أُجْرِيَتْ « لو » مُجْرَاها . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **وأَمَّا المَكْسُورةُ ، فإنَّها تَقَعُ في المَوْضِعِ الَّذِي يَتَعاقَبُ عليه الابْتِداءُ والفِعْلُ** »[2] .

اعلم أن الناس أخذوا في ضبط مواضع « إنَّ » ، ومواضع « أَنَّ » طُرُقًا ، فأَقْرَبُها عندي[٢٨٢] ماذكرتُه ، وهو أن « أنَّ » المفتوحة تقع في مواضع المفردات ، وإذا دخلت على مبتدأ وخبر قد عمل فيهما عاملٌ فنصبهما ، وإذا وقعت بعد « لو » و« لولا » . وتُكسر في ما عدا ذلك .

ومن الناس من قال : تُكسر ، ولا بُدَّ ، في أربعة مواضع ، ولا يجوز فيها الفتح . وتكسر وتفتح في أربعة مواضع أُخَر . وفي ما عدا هذه الثمانية تفتح لاغير ؛ لا يجوز كسرها .

---

(١) هناكَ فارق بين « لو » و« لولا » : « لو » لا يقع بعدها إلا الجملة الفعلية ، و« لولا » ضدها . فإذا وقعت « إنَّ » بعد هذه أو تلك ، تكون قد وقعت في موضع يختص بإحدى الجملتين ، فتُفْتَح . وانظر : البسيط ٢/ ٨٢٣.

(٢) الإيضاح ١٣٠ ، والمقتصد ١/٤٧٤ .

فأربعة المواضع التي تُكسر فيها ولا تفتح :

إذا وَقَعَتْ في أول الكلام[1] .

وإذا وقعت في خبرها اللامُ ، أو في اسمها ، أو في معمول خبرها ، على حسب ما ذكرته[2] .

وإذا وقعت بعد واو الحال[3] .

وإذا وقعت بعد « حتى » التي هي حرفُ ابتداء[4] .

والأربعة التي يجوز فيها الوجهان :

إذا وقعت بعد القسم[5] .

---

(١) فلا يجوز أن تقول : أنك عاقلٌ عندي . ويجوز أن تقول : لأنك فاضل قصدتك . لأنها اعتمدت على حرف جر . كما يجوز أن تقول : أنك فاضل قصدتك ؛ لأن المعنى : لأنك فاضل . وهذه الأخيرة موضع خلاف بين النحويين : هل في محل جر ، والحرف حذف وبقي عمله ، أم في موضع نصب . انظر الخلاف في : البسيط ٢/ ٨١٣، ٨١٤.

(٢) انظر : ص ٨٧٨ .

(٣) مثل : جاء زيد وإنّه يضحك . وإنما كُسرت ؛ لأن واو الحال تدخل على الجمل لا المفردات ، ولا تدخل على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع ، فلا يقال : جاء زيد ويضحك . انظر فضل بيان في : البسيط ٢/ ٨١٥، ٨١٦.

(٤) مثل : قام القوم حتى إن زيدًا قائم . أما نحو : أعجبني أفعالك حتى أنك تتكلّم ، فهي مفتوحةٌ ؛ لِأَن « حتى » هنا حرف جر . انظر : البسيط ٢/ ٨١٤، ٨١٥.

(٥) الكسر بعد القسم ولا يجوز غيره مذهبُ البصريين ، وأبي علي ، وابن عصفور . ويؤيده السماع . (المقتضب ٤/ ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٠) . والكسر أحسن ويجوز الفتح مذهبُ الزجاجي (الجمل ٥٧، ٥٨) . والفتح أحسن ويجوز الكسر مذهب الكوفيين والكسائي (شرح عمدة الحافظ ٢٣٠، والهمع ٢/١٦٦) . وضَعَّفه ابن أبي الربيع (البسيط ٢/٨١٨) . والفتح لا غير مذهب الفراء (الهمع ٢/١٦٦) . ويبدو لي أن ابن أبي الربيع مع البصريين فقد قدَّم رأيهم هنا ، وفي البسيط .

وإذا وقعت بعد القول[1] .

وإذا وقعت [بعد] « إذا » التي للمفاجأة ، تقول : بينما أنا أمشي ، فإذا إنَّ زيدًا يفعل كذا ، يجوز فتح « إن » وكسرها ؛ لأن « إذا » التي للمفاجأة يجوز أن يقع بعدها المفرد ، ويكون مرفوعًا بالابتداء ، فتقول : بينما أنا أمشي فإذا زيد ، والتقدير : فإذا بالحضرة زيد . وتقول : بينما أنا أمشي فإذا زيد قائم . فيقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر . فإذا قُدِّر وقوعُها موقعَ المفرد فُتحت . وإذا قُدِّر أنها دخلت على الجملة من المبتدأ والخبر ، كانت مكسورةً .

والموضع الرابع : « أَمَا »[2] ، فتقول : أما إنك عاقل ؛ يجوز أنْ تُفْتَح ، وأَنْ تُكْسَر[3] . والكَسْر بيِّن ، كما يُكسر ما بعد « ألا » ، فتقول : ألا إنك عاقل . وحكى سيبويه أنَّ العرب تقول : أما أنك عاقل ، فتفتح « أن » ، فجعلت « أَمَا » بمنزلة « حقًّا » ، فكأنهم قالوا : حقًّا أنك عاقل .

وربط أبو علي هذا[4] بأن قال : إذا وقعت « إنَّ » في موضع تتعاقبُ فيه الجملتان : الفعلية والاسمية ، كانت مكسورةً . وإذا كان الموضع يختص

(١) الذي يصحبه اعتقاد . أما القول باللسان فالكسر لا غير . والعرب في القول مصاحبًا بالاعتقاد على ثلاث : الفتح مطلقًا ما لم تدخل اللام في الاسم أو الخبر أو المعمول . والفتح بشروط أربعة . وهذا أفصح اللغات . والكسر مطلقًا . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٢- ٤٦٤، والبسيط ٢/ ٨١٨، ٨١٩.

(٢) إذا كانت بمعنى « حقًّا » . أما إذا كانت بمعنى « ألا » الاستفتاحية فإنها تكسر .

(٣) الوجهان بعد « أما » حكاهما سيبويه عن الخليل . وتشبيه أما بـ « ألا » و« حقًّا » منه . وإنما كُسرت بعد « ألا » لأنها استفتاح ، وبعد « حقًّا » لأنها مع معموليها مبتدأ ، والخبر في « حقًّا » . انظر : الكتاب ٣/ ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦١، والهمع ٢/ ١٦٧.

(٤) يريد فتح إن وكسرها .

بإحداهما ، كانت مفتوحةً .

وهذا الذي قاله مُطَّرد إلا في « إذا » التي للمفاجأة ، فإنها مما لا يقع بعدها الفعل والفاعل ، ثم إنَّ العرب أجازت الكسرَ والفتح . فكان يَنْبَغِي ، على ما قال ، أن تكون مفتوحة ؛ لا غير ، على أنَّ في كلام سيبويه ما يَقْتَضِي بظهوره[1] أنَّ « إذا » التي للمفاجأة تقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية . ذكر ذلك في أبواب الاشتغال[2] .

(١) الظهور : مصطلح أصولي ، يأتي في مقابل « النص » ، من جهة أن المراد يكون غير مقصود أصالة ، ويحتمل التأويل . انظر ما حررته على المصطلحين في ص ٥ ، ح ١ وص ٤٧٦ ، ح ١.

(٢) لعل الإشارة هنا إلى موضعين في الكتاب :

الأول في « باب يُحمل فيه الاسمُ على اسم بُني عليه الفعل مرة ، ويُحْمَل مرة أخرى على اسم مبنيٍّ على الفعل » - (٩٥/١) ، قال : « فإن قلت : لقيت زيدًا وأما عَمْرٌو فقد مررت به ، ولقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه عمرو ، فالرفع ، إلا في قول من قال : زيدًا رأيته وزيدًا مررت به ، لأن « أما » و« إذا » يُقْطع بها الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلّا أن يدخل عليهما ما ينصب » . فقوله : « إلا أن يدخل عليهما ما ينصب » أفاد بظهوره جواز وقوع الفعلية بعد « أما » و« إذا » .

والثاني في « باب ما يُنْصَب في الألف » - (١٠٦/١) ، قال : ولـ « إذا » موضعٌ آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ، تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيدٌ يذهب ، لَحَسُنَ » . انظر إلى قوله : « يحسن ابتداء ..» ، وإلى قوله : « فإذا زيد يذهب » ، كأنه : فإذا يذهب زيد ، إذ « زيد » فاعل لفعل محذوف .

وأقول : هناك خلاف في « إذا » الفجائية . وقد عُزي إلى سيبويه أنها ظرفُ مكان في الأصل دخله معنى المفاجأة ، وهذه تدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، إلا أنه لما دخلها معنى المفاجأة مُنِعت من وقوع الفعل بعدها . وهذا أمر عارض . (انظر : النكت ٢/ ١١٣١، وابن يعيش ٦١/٨) . كما أن مذهب أبا علي أن « إذا » الفجائية ظرفٌ في الأصل . وواضح من كلام ابن أبي الربيع أنه يتابعه هنا ، في حين أنه في البسيط (٨٢٠/٢) يقول : لأن « إذا » التي للمفاجأة لا يقع بعدها إلا المفرد والجملة الاسمية ! ويمكن التوفيق بأنه يريد في البسيط بأنها كذلك بعد دخول معنى المفاجأة عليها .

وإذا نظرتَ إلى هذا الموضع وجدتَه صالحاً للجملتين، إلا أنَّ العرب رفضت الفعلية، ولم تتكلَّمْ بها، فليس رفض العرب لما قياسُه في كلامهم أنْ يُسْتَعْمَلَ بالمخْرِج للموضع أن يكون صالحاً للجملتين، ولا يُقال فيه: مُخْتَصٌّ؛ إلا من جهة الاستعمال، لا من جهة الأصل[1].

وأمرٌ آخر أنك إذا قلت: جلست في السوق فإذا زيدٌ يأكل، فمعناه كمعنى: جلست في السوق فكان بالحضرة زيد يأكل، فتَرَى الموضِع على هذا مما يَتَقَدَّرُ بالفعل. والأوَّلُ أحسن[2].

وأما «لو» فهي طالبة [٢٨٣] بالفعل، ألا ترى أنها ضدٌّ لـ «لَـمَّا»، و«لَـمَّا» لا يَقَعُ بعدها إلا الفعل[3]، فتقول: لو جاء زيد جاء عمرو، ولو خرج زيد خرج عمرو، وتقول: لَـمَّا جاء زيد جاء عمرو، فـ«لو» تقتضي امتناع الثاني لامتناع الأول[4]، و«لما» تَقْتَضِي[5] وجود الثاني لوجود الأول[6]، فيلزم لذلك أن يكون بعدها جملةٌ فعليةٌ.

---

(١) كلام ابن أبي الربيع هنا يقرب من كلام ابن يعيش (٦١/٨).

(٢) يريد التخريج الأول.

(٣) المقصود هنا «لَمَّا» التعليقية، كما يكشف المثال. ومن المعلوم أن هناك «لما» الجازمة للمضارع و«لما» التي بمعنى «إلا». و«لما» التعليقية يقع بعدها الفعل الماضي أو المضارع المنفي بـ«لم». وانظر المزيد في: الجنى ٥٩٥، ٥٩٦.

(٤) انظر الكلام على «لو» في: الأزهية ٢٠٦ - ٢٠٨، والجنى ٢٧٢- ٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٠.

(٥) المخطوطة: يقتضي.

(٦) بعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. والمعنى قريب، كما قال المرادي. انظر: الجنى ٢٩٤.

وأما قولهم[1]: «لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْني»[2]، فهو محمول على فعل، تقديره: لو لطمتني ذات سوار، كما قال - سبحانه -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]. وكذلك بيتُ امرئ القيس:

وَجَدِّكَ لو شـيءٌ أَتانا رسـولُهُ ... سِواكَ ولكنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعا[4]

---

(١) هو حاتم الطائي، مشهور، يضرب به المثل في الكرم، لم يدرك الإسلام على الأرجح، وله ديوان شعر وأخبار مطبوع، انظر: مقدمة الديوان الضافية التي كتبها د. عادل جمال (٩- ١٢٩).

(٢) قاله حاتم عندما لطمته امرأة ذات سوار، وهو أسير. ومعناه: لو كانت ذات غنى وهيئة كانت بليتي أخف. أو: لو كان الذي ظلمني ندًّا لاحتملته، ولكنه ليس كذلك فهو أشد. ورواه الأصمعي: لو غير ذات سوار لطمتني. وصحح المبرد هذه الرواية، وقال: وفيه خير لحاتم. ومعناه عليها: لا أقتصُّ من النساء. وهو برواية ابن أبي الربيع في: جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٨١. وبالرواية الأخرى في: مجمع الأمثال ٢/ ١٠٨، وفرائد اللآلي ٢/ ١٤٣.وانظر المثل أيضًا في: فصل المقال ٣٠٣. وهو دائر في كتب النحو، يستشهد به على الخروج عن القاعدة في «لو»، إذ ينبغي أن يأتي بعدها فعل، ومما جاء فيه بعدها الاسم وبعده الفعل «لو ذات سوار لطمتني»، كما جاء بعدها الاسم وبعده الاسم أيضًا، في نحو:

* لو بِغيْرِ الماء حَلْقِي شَرِقٌ *

انظر المثل أو القول في: المقتصد ١/ ٤٧٦، وتنقيح الألباب ٢١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٠، وشرح التسهيل ٤/ ٩٨، والجنى ٢٧٩، والمغنى ١/٣٥٣ و٢/ ٨٢٧.

(٣) التوبة ٦. وانظر: ص ٣٠٩، وما علقته ثمة على الآية (ح٢).

(٤) من الطويل. يُروى: «فأُقْسِم» مكان «وجَدِّك». الجَدّ: العظمة والحظُّ والغنى والاجتهاد في الشيء وأبو الأب. وكلها تناسب المعنى المراد هنا. شيء: أحد. والشاهد: تقدير فعل بعد «لو» إذ لا تأتي بعدها إلا الجملة الفعلية. ويستشهد بالبيت أيضًا على أن جواب «لو» يحذف كثيرًا في الشعر، والتقدير: لو أتانا رسولُ سواك لدفعناه. وقيل: الجواب في البيت بعده:

* إذن لرددناه ولو طال مكثه *

ويستشهد به أيضًا على حذف المقسم به، على رواية: «وأقسم»، لنوع من التخفيف ولعلم المخاطب به. والبيت في: الديوان ٢٤٢، والصناعتين ١٨٢، وابن يعيش ٩/ ٧، ٩٤، واللسان (وحد)، والخزانة ٤/ ١٤٤ و ١٠/ ٨٤، ٨٥، ١١٧.

ثم إن العرب أوقعت بعدها «إنَّ» ، كما أوقعت «إنَّ» بعد «لولا» ، لقرب إحداهما من الأخرى ، فلَزِم أن تكون مفتوحةً ، كما تكون «إنَّ» مفتوحة بعد «لولا» . وفُتحت بعد «لولا» ؛ لأنها واقعةٌ موقع المصدر ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : لولا أَنَّكَ عاقل لضربتُك ، فقد وقعت «أنَّ» هنا موقع : لولا عقلُك لضربتك .

فإن قلتَ : ف «أنَّ» بعد «لو» ، ما مَوْضِعها ؟

قلتُ : الرفعُ بالابتداء[1] ، ولا خبر لها[2] ؛ لأن بعدها مسندًا [إليه][3] ومسندًا ؛ لأنك إذا قلتَ : لو أنَّ زيدًا قائم لأكرمتُك ، فكأنك قلتَ : لو قام زيدٌ لأكرمتك .

ويكثر أن يكون خبر بعد «لو» فعلًا ، قال اللّه – سبحانه – : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾[4] ، وقال[5] :

ولو أني أشاءُ كَنَنْتُ نَفْسي ... إلى بيضاءَ بَهْكَنَةٍ شَمُوعِ[6]

---

(١) إلى هذا ذهب سيبويه ، وجعله من قبيل الشذوذ ، كما شذ نصب «غدوة» بعد «لدن» . وذهب الكوفيون والأخفش والمبرد والزجاج وكثيرون إلى أنّ «أنَّ» وصلتها فاعل بفعل مقدر ، تقديره : «ثبت» . وقال المرادي : وهو أقيس ، إبقاءً للاختصاص . انظر : الكتاب ٣/ ١٢١، وشرح التسهيل ٤/ ٩٨، والجنى ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) نُسب هذا إلى سيبويه ، وعُلِّل بأنها لا تحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه والخبر بعد «أنّ» . ونُسب إلى سيبويه أيضًا والبصريين أن الخبر محذوف . انظر : الجنى ٢٩٢.

(٣) زيادة مني .

(٤) النساء ٦٤.

(٥) الشماخ بن ضرار .

(٦) من الوافر . ويروى العجز : =

وفعلوا ذلك محافظةً على أنْ يأتوا في الجملة التي بعدها بما يطلبه ، وهو الفعل[1] .

وقد جاء خبرها بعد «لو» غيرَ فعل ، قال اللّه – سبحانه – : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[2] .

فصل

قال : «**وكذلِكَ إذا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْمِ المَوْصُولِ ، كَقَوْلِكَ : أَعْطَيْتُهُ ما إنَّ شَرَّه خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ ما مَعَكَ**»[3] .

الأسماءُ الموصولة تُوصَلُ بالجملة الاسمية ، وبالجملة الفعلية ، فينبغي إذا وَقَعَتْ «إنَّ» بعدها أنْ تكون مكسورة ؛ لأنها وَقَعَتْ في موضع تتعاقب فيه الجملتان .

ثم أتى بقوله – سبحانه –: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[4] .

= * إلى لبَّاتِ هَيْكَلَةٍ شموعِ *

كَنَنْتُ : صنت . البهكنة : الممتلِئة . هيكلة : ضخمة . اللبات ، جمع لَبَّة : موضع القلادة من الصدر . الشموع : اللَّعُوب . والمعنى : لو شئت لتركت حَلّي وترحالي وضممت نفسي إلى امرأة ، هذه صفتها . والشاهد : مجيء خبر «أن» بعد «لو» جملةُ «أشاء» . والبيت في : الديوان ٢٢٣، وأمالي المرتضى ١/ ٤٩٣، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤١٣، والخصائص ١/ ٣٢.

(١) زعم الزمخشري أن الخبر بعد «لو أن» ملتزم مجيئه فعلًا ، ليكون عوضًا عن ظهور الفعل المقدَّر بين «لو» و«أن» ، وعليه منع صحة : لو أن زيدًا حاضر لأكرمتك ، ونقل نحو ذلك عن السيرافي . وما منعاه شائع في كلام العرب وورد في القرآن الكريم . انظر : شرح التسهيل ٤/ ٩٩، والجنى ٢٩٣.

(٢) لقمان ٢٧ .

(٣) الإيضاح ١٣٠ ، والمقتصد ٤٧٤/١ . والمثال من أمثلة سيبويه (١٤٦/٣) .

(٤) القصص ٧٦. وصدر الآية : ﴿وآتيناه من الكنوز﴾ . وسلف أن استشهد بها (ص ٥٣٦ ، ٦٤٢) . وانظر : الإيضاح ١٣٠، والمقتصد ١/ ٤٧٤.

النَّوْء: النهوضُ بثقل. وقال أبو العباس المبرد: إن هذا على القلب، والتقدير: ما إن العصبة لتنوء بالمفاتيح[1]. والعُصْبَةُ هنا: جماعة الإبل. وجاء هذا، كما جاء: أدخلت القلنسوة في رأسي[2]، الأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة.

وأخذ جمهورُ النَّحْوِيِّين هذا على أن الباء تكون بمنزلة الهمزة[3]، فتقول: ذهب زيد بعمرو، على معنى: أذهبه، قال اللّٰه - تعالى -: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[4] أي لأذهب سمعهم وأبصارهم.

وأثبت الباء على هذا المعنى البصريون والكوفيون. ولا أعلم خلافًا في هذا إلا لأبي العباس المبرد، قال ثعلب: دخلت به، وأدخلته على معنى واحد[5].

وذكر ابن قتيبة هذا الباب، فذكر فيه: تكلم فلان فما سقط بحرف وما [٢٨٤]

---

(١) انظر قول المبرد في: الكامل (١/٣٧٠). وإنما حمله على هذا أنه لا يرى التعدية بالباء، كما يأتي، ومعلوم أن المفاتيح لا تنهض بالعصبة، وإنما العصبة هي التي تنهض بالمفاتيح. وانظر: ص ٥٣٦، وما علقته في حواشيها.

(٢) سيبويه (١/١٨١): «أدخلت في رأسي القلنسوة. والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي». وسبق أن استشهد المؤلف بالقول غير مرة. انظر: ٥٣٦، ٥٧٧، ٦٥٠، ٧٥٦. كما يستشهد به بعد غير مرة.

(٣) في التعدية. وسبق أن عرض ابن أبي الربيع للمسألة (ص ٥٣٦ وما بعدها، وما علّقته في حواشيها)، كما عرض لها في البسيط ١/٤١٧، ٤١٨ و ٢/٧١٨. وانظر أيضًا: الجنى ٣٨.

(٤) البقرة ٢٠. وبها رُدَّ على المبرد والسهيلي اللذين ذهبا إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، فاللّٰه - تعالى - لا يوصف بالذهاب. وأجيب بأنه - جَلّ شأنه - وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به، كما قال: ﴿وجاء ربك﴾. وابن أبي الربيع مع الجمهور، قال في البسيط (١/٤١٧): وهذا الذي ذهب إليه - يريد المبرد - لم يساعَدْ عليه، فإن لسان العرب مخالف له. انظر: الكامل ١/ ٣٧٠، والجنى ٣٨.

(٥) التلويح في شرح الفصيح ٢٧.

أسقط حرفًا[1]. وسيأتي الكلام في هذا[2]، إن شاء اللّٰه. ومنه ما قد مضى[3]، فيكون التقدير: لَتُنيء العصْبَةَ، أي لتجعلها تنهض بثِقَلٍ، من ناء [به][4] وأنأته.

ثم قال: «**وَتَقُولُ: لولا أَنَّكَ جِئْتَني لَعَاقَبْتُ زَيْدًا**»[5].

قد تَقَدَّم الكلام في هذا، وأن «إن» هنا فُتِحَت؛ لأنَّها في موضع مصدر، وأن التقدير: لولا مجيئُكَ لعاقبت زيدًا.

وكذلك قد تَقَدَّم الكلام في «لو»، وأنها محمولة على «لولا» بما يغني عن الإعادة، إن شاء اللّٰه.

فصل

قال: «**فإذا وقَعَت المَكْسُورَةُ والمَفْتُوحَةُ في مَوْضِعٍ، فالتَّأْوِيلُ يَخْتَلِفُ، تَقُولُ: أَوَّلُ ما أَقُولُ: إني أَحْمَدُ اللّٰهَ**»[6].

---

(١) أدب الكاتب ٤٧١. وسلف الاستشهاد بالقول في (ص ٥٣٨، ٦٤٣).

(٢) انظر: ص ١٠٩١.

(٣) انظر: الإحالات في الحواشي السالفة.

(٤) زيادة، يستقيم بها الكلام، فهو يريد أن يُسَوّي في المعنى بين المتعدى بالباء والمتعدي بالهمزة.

(٥) الإيضاح ١٣٠، والمقتصد ١/ ٤٧٤.

(٦) الإيضاح ١٣٠، والمقتصد (١/٤٧٩): فإذا وقع. والمثال من أمثلة سيبويه (٣/١٤٣). وهو هكذا نثرًا في كتب النحو الأخرى. (انظر: الأصول ١/ ٢٧٢، وابن يعيش ٨/ ٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧١). وفي كتاب الشعر (١/ ٣٣١، ٣٣٢):

* أَوَّلُ ما أقولُ أَني أحمد *

هكذا رجزًا.

اعلم أنَّك إذا كَسَرْتَ « إنَّ » في هذه المسألة ، فأنتَ قد جِئْتَ باللَّفْظِ الذي به تَحْمَدُ ، وتكون قد أَفَدْتَ أَمْرَيْن :

أحدهما : أنك تحمد اللّٰه في أوَّل كلامِكَ متى تكلمت .

وأنَّك تَحْمَدُه بهذا اللفظ ، وهو : إني أحمد اللّٰه .

وإذا فتحتَ « إنّ » ، فقُلْتَ : أول ما أقول أني أحمد اللّٰه ، فأنت لم تَأْتِ باللفظ الذي به تَحْمَدُ ، وإنما أخبرت بأنك تحمد اللّٰه قبل كلامك ، فيمكن أن يكون لفظك الذي به تحمد مُخْتَلِفًا ، فتارة تقول : إني أحمد اللّٰهَ ، وتارة تقول : أحمد اللّٰه ، وتارة تقول : حمدًا للّٰه ، وغير ذلك من الألفاظ التي بها يقع الحمد . ويُمكن أن يكون لفظُك واحدًا .

ثم إن النحويين اختلفوا في الكسر :

فذهب سيبويه إلى أنَّ « أول » مبتدأ ، و« ما » موصولة ، بمعنى « الذي » ، والصلة « أقول » ، والضميرُ العائد على الموصول محذوفٌ ، وأنَّ التقدير : أول الذي أقوله : إني أحمد اللّٰه[1] ، كما تقول : دَأْبِي لا إله إلا اللّٰه ، وأكثرُ كلام زيد : سبحان اللّٰه ، وأوَّلُ ما أقرأ في الصلاة : الحمد للّٰه ، فـ « إني أحمد اللّٰه » خبر لـ « أول » ، كأنك قلت : أول الذي أقوله هذا الكلامُ ، وهو : إني أحمد اللّٰه ، وكما تقول : مسموعي زيد قائم ، أي : الذي سمعته الآن : زيد قائم .

وهذا الذي أخذه عليه سيبويه حَسَنٌ وبيِّن .

---

(١) جعل ابن عصفور هذا المعنى بعيدًا ، لأنه يلزم منه أن يكون المتكلم قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإن أوله : إني أحمد اللّٰه . وليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يقولوا : إني أحمد اللّٰه ، ثم يأتوا بالكلام الذي يريدون . انظر : شرح الجمل ١/ ٤٦٥.

ومنهم من قال : « إني أحمد اللّٰه » معمول لقول محذوف ، تقديره : أول [ما أقول[1]] قولي ؛ إني أحمد اللّٰه ، وتكون « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، وصلتُها الفعل ، ولا يُحتاج إلى ضمير ؛ لأن الحروف التي تكون مع الفعل بتأويل المصدر لا يُحتاج إلى ضمير يعود إليها من صلاتها ، والعرب تحذف القول ؛ لفهم المعنى كثيرًا ، قال اللّٰه – سبحانه –: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[2] التقدير : فأما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ؟ . وكذلك قوله – تعالى –: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾[3] أي قائلين لهم : أَخْرِجوا أنفسكم . وإذا تَتَبَّعْتَه في القرآن وجدتَه كثيرًا .

الثالث : أن يكون : « أول ما أقول » قد ضُمِّن معنى : « أقول قبل كل شيء » فيكون : « إني أحمد اللّٰه » مفعولًا بالقول على هذا التقدير ، ويكون طول الكلام بالصِّلة [٢٨٥] سَدَّ مَسَدَّ الخبر[4] . وإذا حقَّقْتَ هذا صار بمنزلة :

---

(١) زيادة ، بها يصح الكلام . وقد نسب أبو علي هذا الوجه في كتاب الشعر (١/٣٣٢) إلى أحد أهل النظر ، وقال محققه : لَعَلَّه أبو بكر بن السراج ، فكلامه يؤول إلى هذا الذي ذكره أبو علي (الأصول ١/٢٧٢) .
وأقول : ونقل ابن عصفور أن هذا الوجه حُكي عن سيف الدولة ، وأفسده قائلًا : لأن المصدر من قبيل الموصولات ، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر . (شرح الجمل ١/٤٦٧).
وأقول أيضًا : إن اعتراض ابن عصفور سبق إلى رده أبو علي في كتاب الشعر (١/٣٣٢) بأنَّ حذف الموصول وإبقاء بعض الصلة جائز لدى البغداديِّين ، وزاد بأنه ينبغي أن لا يمتنع على قول غيرهم لأن القول قد كثر إضماره في كلامهم وفي التنزيل حتى صار يجري مضمرًا مجْراه مظهرًا . ا هـ بتصرف .

(٢) آل عمران ١٠٦ .

(٣) الأنعام ٩٣ .

(٤) نسب هذا الوجه إلى أبي علي في البسيط (٢/٨٣٤) . والذي في الإيضاح (١٣١) غيره : « أول ما أقول : مبتدأ ، محذوف الخبر ، تقديره : أول قولي إني أحمد اللّٰه ثابت أو موجود » .

* فإنَّ الحوادث أَوْدَى بها[1] *

وبمنزلة :

* أَلَمَّــــتْ بنا الحَدَثان[2] *

وذلك أن « الحوادث » و « الحدثان » يترادفان على معنًى واحد ، فإذا نطقت بالواحد ، فكأنك نطَقْت بالآخر ، فتُجْري اللفظ على غير المنطوق به ؛ لأنه في معنى المنطوق به . وكذلك هذا ، إذا قُلْتَ : أول قولي ، فهو في معنى : قلت قبل كل كلام ، فأجريتَ : إني أحمد اللّه ، على « قلت قبل كل كلام » ، وسَدَّ مَسَدَّ خبر « أول قولي » . ولو جاء آخر الكلام على المنطوق به ، لكان : أول قولي : قولي : إني أحمد اللّه ؛ لكنهم فعلوا ذلك طلبًا للاختصار ؛ لأنه يسقط به « قولي » لفظًا وتقديرًا . وإنه لمذهب حَسَنٌ ، ومَنْزِعٌ صحيحٌ ، إن شاء اللّه .

ومن النَّاس من روى في الأدب : وأكثر ما يعتري ذلك السودانَ ، بالنصب ، فيكون على هذا كأنه ضَمَّن « وأكثر ما يعتري ذلك » : يعتري ذلك كثيرًا السودانَ . وعلى هذا أخذه أبو علي ، رحمه اللّه .

ثم قال : « **تَقْدِيرُه : أَوَّلُ قَوْلِي : إنِّي أَحْمَدُ اللّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ** »[3] .

---

(١) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩) . والتعليق في الموطن الأول .

(٢) تقدم غير مرة (ص ٣٥٤ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩) . والتعليق في الموطن الأول .

(٣) الإيضاح ١٣١، والمقتصد ١/ ٤٧٩. وقبل ما اقتطعه المؤلف من عبارة أبي علي : « فإذا كسرتها – أي إنَّ – كان قولك « أول ما أقول » مبتدأ محذوفَ الخبر ، تقديره : أول ...إلخ . وهذا وجه رابع من وجوه الكسر .

جاء الناس[1] وردُّوا هذا[2] ، فقالوا : هذا خُلْفٌ من الكلام ؛ لأنه يكون المعنى : أول قولي : إني أحمد اللّه ثابت ، وسائرُهُ غَيْرُ ذلك ؛ لأنَّ « إني أحمد اللّه » مفعولٌ بـ « قوله » ، فأوله – بلا شك – بعضُه ، فكأنه قال : بعض قولي : إني أحمد اللّه ثابتٌ . ولو قال هذا لكان خُلْفًا ، وما يُقَدَّر بالخُلْف خُلْفٌ ؛ لأنَّ التقدير في نية الوجود .

وكان الأستاذ أبو علي يقول : لم يُرِدْ أنَّ التقدير : أَوَّلُ ما أقول : إني أحمد اللّه ثابت ، على معنى أن خبر « أول » محذوف ، وإنَّما أراد : إن أول ما أقول في هذا الموضع ، بمنزلته في قولك : أول قولي : إني أحمد اللّه ثابت أو موجود ؛ لو كان هذا مما يقال .

ومعنى قوله : « **محذوف الخبرِ** »[3] .

أي لا خبر له ؛ لأنَّ « إني أحمد اللّه » ، محمولٌ على المفهوم من هذا اللفظ المرادف له ، وأغنى عما يطلبه الملفوظُ به ، على حسب ما ذكرتُه .

وقوله : « **تقديره** » .

---

(١) يريد : ابن الطراوة الذي قال : « أخبرَ مخاطبه أن قوله هذا الكلام ثابت ، وكان يظنُّه غيرَ ثابت ، وأن آخره بخلاف ذلك . وقوله : « أو موجود » ، فخَيَّر فيهما ، فكأنه أخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام موجود وآخره معدوم ، فيدخل الآخر في العدم ، وقد أثبته بإضافته إلى ضمير الكلام الموجود » . ثم قال : « وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيحُ المعنى ، معقول المغزى ، وإظهاره مُخِلٌّ به ، مخرجٌ له عن معناه إلى ما لا يُعْقَل ولا يُحَصَّل » . الإفصاح ٥٢، ٥٣.

(٢) رَدَّه ناس ، ورَدَّ على الناس آخرون ، ثم انْفُصل عن الرد ...إلخ ، كل ذلك في « سفسطة » خارجةٍ عن روح اللغة وطبيعة التراكيب . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٥– ٤٦٧.

(٣) انظر : ح ٣ من ص السالفة .

أي هذا كُلُّه مُقَدَّرٌ بمفرد ؛ لأن « أول » قد أضيف إلى « ما أقول » ، و « إني أحمد اللّٰه » ليس بخبر ، فصار بتقدير مفرد ؛ ليس مقدَّرًا بجملة ، بمنزلة : أول ما أقول : إني أحمد اللّٰه ثابت أو موجود ؛ لو كان هذا مما يُقال[1] .

وهذا عندي تأويل . ولا يُظَنُّ بأبي علي أنه قَصَدَ ظاهر كلامه ؛ إذ هو خُلْفٌ[2] ، على حسب ما ذكرتُه .

فصل

قال : « **وتَقُولُ : ما رأَيْتُه مُذْ أَنَّ اللّٰهَ خَلَقَهُ** »[3] .

اعلم أن ظرف الزمان يُضاف إلى المفرد ، ويُضاف إلى الجملة إلا « إذا » و « إذ » فإنهما لا يُضافان إلا إلى الجملة . أما « إذا » فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، ومتى جاء بعدها اسم مرفوعٌ أو منصوبٌ ، فإنَّه محمولٌ على

(١) أظن قول الشلوبين ينتهي هنا .

(٢) ليس خلفًا ، وظاهر كلام أبي علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض عند ابن عصفور ، قال : « يريد أن أول قوله إني أحمد اللّٰه قد ثبت واستقر منه قبل نطقه بهذا الكلام ، كأنه قال : ليس قولي الآن أحمد اللّٰه بأول حمد حمدتُه ، بل قولي : إني أحمد اللّٰه قد تقدَّم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إني أحمد اللّٰه هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنما يريد جنس قوله الألفاظ التي يُحْمد بها اللّٰه ، تعالى » . (شرح الجمل ١/ ٤٦٧) .
وأقول : إن فهم ابن عصفور فهم مباشر ومستقيم للمعنى الذي أراده أبو علي ، وكلمة « أول » عليه منصرفة إلى الزمن ، لا إلى صدر جملة : إني أحمد اللّٰه .

(٣) الإيضاح (١٣١) ، والمقتصد (١/ ٤٨٠) : مذ أن اللّٰه خلقني . والمثال من أقوال العرب ، أورده سيبويه (٣/ ١٢٢) ، قال : « وسألته عن قول العرب : ما رأيته مذ أن اللّٰه خلقني ، فقال : « أنَّ » في موضع اسم ، كأنه قال : مذ ذاك » .

فعل ، نحو قوله – سبحانه – : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[1] وهو في القرآن كثير ، وفي لسان العرب . وعلى هذا أكثر النحويين[2] .

ومنهم من قال : يقع بعدها الفعل والفاعل ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر ، بشرط أن يكون الخبر جملة فعلية ، ولا [٢٨٦] يقع بعدها المبتدأُ والخبر مفردٌ ولا ظرفٌ ولا مجرورٌ ، إلا إن اضطُرَّ شاعر ، فإنه قد يضع الجملة الاسمية مكان الفعلية ، والفعلية مكان الاسمية . وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب الاشتغال[3] . وإليه ذهب أكثر المشتغلين بكتاب سيبويه من المتأخرين[4] ؛ لأنه ظاهرُ كلامه هناك ، على حسب ما تقدم .

ويَقْتَضِي كلامُه في الكتاب في غير موضع[5] – عدا باب الاشتغال – ما ذكرتُه عن أكثر النحويين . وهو الصواب ، إن شاء اللّٰه ، فيجب أن يُتَأَوَّلَ لفظُه في باب الاشتغال[6] ، واللّٰه اعلم .

(١) الانشقاق ١ . فـ« السماء » مرفوع بفعل مقدَّر موافق للظاهر . والمنصوب نحو : إذا زيدًا تضربه اضربه . وإنما لم يحمل الاسم بعد « إذا » على الابتداء ، لأنها شرط ، والشرط طالب بالفعل .

(٢) وعليه سيبويه ؛ في النقل المشهور عنه .

(٣) ليس في الكتاب « باب الاشتغال » فقول المؤلف مسامحة ، وسيبويه فَرَّق الكلام في الاشتغال في عدة أبواب . وإنما قال المؤلف : « وهذا ظاهر كلام سيبويه » ، لأنه يرى – كما يأتي بعد قليل – أن كلامه في هذا الموضع ينبغي أن يُتَأَوَّل . والموضع الذي أحال إليه هو قوله في : « باب ما ينصب على الألف » (١/ ١٠١) : « والرفع بعدهما – يريد : « حيث » و« إذا » – جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد اللّٰه جالس ، واجلس إذا عبد اللّٰه جلس» .

(٤) منهم السهيلي . انظر : الجنى ٣٦٨ .

(٥) انظر مثلًا : الكتاب ٣/ ١١٩ ، قال : « وإذا هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال » .

(٦) لم يَتَأول المؤلف لفظ سيبويه في الاشتغال (انظر : ح السالفة) . ويبدو لي أن كلام سيبويه لا يمكن تأويله ، إلا على أن الرفع بعد « إذا » جائز ، لكنه على قُبْحٍ ، بقرينة أنه قال قبل الإجازة : « ومما =

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يقع بعدها المبتدأ والخبر، والخبر غيرُ فعل[1]، فأجاز: إذا زيد قائم، وإذا زيد في الدار. وقد مضى الكلام في هذا في «باب الابتداء».

وأما «إذ» فتُضاف إلى الفعل والفاعل، والفعل ماض، وغير ماض، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾[2]. وهو كثير في القرآن، وقال - سبحانه -: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[3]، وقال امرؤ القيس:

لَيالِيَ سَلْمَى إذْ تُرِيكَ مُنَصَّبًا ... وجِيدًا كجِيدِ الرِّئْمِ لَيسَ بِمِعْطالِ[4]

وتُضاف إلى المبتدأ والخبر، بشرط ألَّا يكون الخبر فعلًا ماضيًا، فتقول: إذ زيد قائم، وإذ زيد في الدار، وإذ زيد يقول. ويقبح: إذ زيد قام؛ لأنه لما وجد الماضي انبغى أنْ يُضافَ إليه؛ إذ هي لِما مضى، ولا يليها غيرُه إذا

= يقبح بعده ابتداء الاسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس «إذا» ...». (انظر: الكتاب ١/ ١٠٦). أو أنه يرى جواز الرفع والنصب حقًّا، لأن الأمثلة التي ضربها للرفع، «إذا» فيها غير عاملة، فاكتفى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل. وهذا الأخير قاله الأعلم. وانظر في المسألة والخلاف فيها: المقتضب ٢/ ٥٦، ٧٦- ٧٩، وكتاب الشعر ٢/ ٥٤٣، والبغداديات ٢١٥، والخصائص ١/ ١٠٥، ٢/ ٣٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٨، ٤٩، وابن يعيش ١/ ٩٤.

(١) انظر: ص ٣١٣.

(٢) آل عمران ٤٢.

(٣) الأحزاب ٣٧. والمضارع بعد «إذ» من وضع المضارع موضع الماضي، لأن «إذ» لما مضى من الزمان. البسيط ٢/ ٨٧٧.

(٤) من الطويل. يروى: ليالي سُلَيمى. مُنَصَّبًا: ثَغْرًا مستويًا مُتَّسِقًا. الجِيد: العنق. الرئم: الظبي الصغير. ليس بمعطال: غير خال من القلائد والحلي. والشاهد بيِّن. والبيت في: الديوان (تح. أبو الفضل إبراهيم) ٢٨.

وُجد[1]. والله أعلم.

وأما ظروفُ الزمان نحو «اليوم» و«الليلة» إذا كانت لما مضى، أضيفت إلى ما يضاف إليه «إذ»؛ لأنها بمعناها، فتقول: جئتك يوم زيدٌ أمير، ويوم أَمَرَ زيد بكذا. وإذا كانت لما يستقبل أضيفت إلى ما تضاف إليه «إذا»، على حسب ما تَقَدَّم من الخلاف، فتقول: سآتيك يوم يقوم زيد. وهذه الجمل التي تُضاف إليها ظروف الزمان، على حسب ما ذكرتُه، هي في مواضع المصادر؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: جئتُك يوم زيدٌ أمير، فالجملة كلُّها في موضع المصدر، التقدير: جئتك يوم إِمْرَةِ زيدٍ، وكذلك: سآتيك يوم يقوم زيد، التقدير: يوم قيام زيد، فالموضعُ موضعُ مفرد؛ إلَّا أنَّ العرب وَضَعت الجملَ مَوْضِعها. ولا تَفْعَل العرب هذا إلا في ظروف الزمان.

ويوجد قليلًا في غيرها، قالوا في ظروف المكان: جلستُ حيث جَلَسْتَ، فـ«حيث» لا تضاف إلا إلى الجملة، هي - وبلا شك - في موضع المفرد. وقالوا: «لا أَفْعَلُ بذِي تَسْلَمُ[2]»، وقالوا: «بآيةِ أَكَلْتُ

(١) الكلام مأخوذ من سيبويه (١/١٠٧): «وأما «إذا» فيحسن ابتداء الاسم بعدها، تقول: جئت إذ عبد الله قائم، وجئت إذ عبد الله يقوم، إلا أنها في «فَعَلَ» قبيحة، نحو قولك: جئت إذ عبد الله قام». وعَلَّل في البسيط (٨٧٨/٢) القبح بأن «إذ» ظرف لما مضى، فإذا وقع بعدها الماضي فيطلب أن يليه، ويقبح الفصل بينه وبينه.

(٢) من أمثلة سيبويه، قال (١١٨/٣): «ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قوله: لا أفعلُ بذي تسلم، ولا أفعل بذي تَسْلمان، ولا أفعل بذي تسلمون، المعنى لا أفعل بسلامتك، فـ«ذو» هنا: الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك». وشرحه المؤلف في البسيط (١٦٦/١): «أي لا أفعل بسلامتك، يريد: لا أفعل والله يسلمك». وقال يعقوب: «والتأويل: لا والله يسلمك ما كان كذا وكذا، لا وسلامتك ما كان كذا وكذا». =

معكم حَيْسًا »[1] . فهذه كلُّها كان قياسُها أن تُضاف إلى المصدر ، ثم إنَّ العرب وضعت الجمل موضعه ، وأخرجَتْها العربُ عما جيء بالجمل له من الإفادة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : جئتك يوم قام زيد ، فلم تأت بـ « قام زيد » ؛ لتخبر به ، إنما جئت به تخصيصًا لليوم ، وكأنك قلت : يوم قيام زيد .

فإذا صَحَّ ما ذكرتُه [٢٨٧] فيرُجع إلى « مذ » و « منذ » .

اعلم أنَّ « مذ » و « منذ » لا يقع بعدهما إلا الزمان[2] . وهما في الزمان

= وعرض له ابن خروف : « وأما « ذو تسلم » فلا تُضاف إلا لما ذُكر ، ومعناها القسم ، والمعنى : بصاحب سلامتك أفعل ، فلما خرج عن بابه ، جاء على حَدِّ القسم ، فقُدِّم جوابه . وقد يتأخَّر » . وأقول : القول على هذا قسم . واستشهد به ابن هشام بلفظ « اذهبْ بذي تسلم » ، قال : « فالباء ظرفية و« ذي » صفة لزمن محذوف ، ثم قال الأكثرون : هي بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة ، أي ذاهب في وقت صاحب سلامة ، أي في وقت هو مظنة السلامة . وقيل بمعنى « الذي » فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محلَّ لها ، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه . ويُضَعِّفه أن « ذي » موصولةً مختص بطيئ » . وما قاله ابن هشام أخذه من السيرافي . وأقول : ليس هنا قسم . انظر القول في : إصلاح المنطق ٢٩٢، وشرح الكتاب ١/ ٩٩، ونتائج الفكر ٩٣، ٩٥، وتنقيح الألباب ٢١١، والمغني ٢/ ٥٤٩، ٥٥٠.

(١) جزء من رسالة تحذير مُوَرَّاة ، حَمّلها أسير من بني العنبر ، اسمه ناشب بن بشامة ، بحضور آسريه (من بكر بن وائل) ، لعبد ، أراد أن يقول لقومه : إن أخلاطًا من الناس يستعدون لغزوكم ، لأن « الحيس » يجمع التمر والسمن والأقط ، ففطنوا لما يريد . (انظر القصة في : الأمالي ١/ ٦، ٧، والعقد الفريد ٥/ ١٨٢، والمزهر ١/٥٦٩) . والعبارة بحروفها في : البسيط ١/ ١٦٥. وهي في المصادر السالفة ، وفي تنقيح الألباب (٢١١) : « بآية ما أكلت معكم حيسًا » . وبهذا اللفظ يتطرق التأويل ، فيسقط الشاهد ، إذ قد تكون « ما » مصدرية ، فتؤول مع ما بعدها بمفرد .

(٢) ليس على إطلاقه ، فالكوفيون يقدرون قبل المرفوع بعدهما فعلًا ، كما قد تليهما الجملة ، وساعتها يكونان مضافين إليها ، لا إلى زمن محذوف عند سيبويه ، يقول : « ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومذ جاءني » . وقال ابن خروف : « وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف » . والسيرافي موافقٌ له . (انظر : الكتاب ٣/ ١١٧، وتنقيح الألباب ٢١٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٦، والجنى ٤٦٥) .

بمنزلة « من » في غير الزمان ؛ فلابُدَّ أن تُقَدِّر هنا : مذ زمان أن اللَّه خلقه[1] . فإن كانت « مذ » اسمًا[2] قَدَّرتَ الزمان مرفوعًا[3] . وإن كانت حرفًا[4] قَدَّرْتَه مخفوضًا ، ويكون « أنَّ اللَّه خلقه » ، قد أُضيف إليه الزمان .

وقد تَقَدَّم أن ظروف الزمان ، إنما تُضاف إلى المفردات ؛ لأن المقصود تخصيصُ الظرف بها . ولم يُقْصَد بمجيء الجملة بعدها الإخبارُ بها ، وما وُضِعَتْ له بحقِّ الأصل ، فالموضعُ موضع المفردات ، فينبغي لذلك أن تكون « إنَّ » مفتوحةً . واللَّهُ أعلم .

---

(١) في مثال أبي علي المتقدم : ما رأيته مذ أنَّ اللَّه خلقه .

(٢) « مذ » و« منذ » لفظان مشتركان ، يكونان حرفي جر ، ويكونان اسمين . والمشهور أنهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما ، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما . وقيل : هما اسمان مطلقًا . وفي المسألة فضل بيان ، انظر : ح ٤، والكتاب ١/ ٢١٧، وشرحه للسيرافي ١/ ١٦٥- ١٦٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٦، ٢١٧، والجنى ٣٠٩ و٤٦٤ .

(٣) على أنه خبر ، و« مذ » أو « منذ » قبله مبتدأ . ويقدران في المعرفة بـ« أول الوقت » ، وفي النكرة بـ« الأمد » . فإذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فالتقدير : أول انقطاع الرؤية يومُ الجمعة ، وإذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فالتقدير : أمد انقطاع الرؤية يومان . هذا قول المبرد وابن السراج وأبي علي . ونقله ابن مالك عن البصريين .

وفيهما أقوال أخرى : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية ، وهما في موضع الخبر ، والمرفوع بعدهما مبتدأ . وأن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، تقديره « كان » وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، وهذا مذهب الكوفيين . وأنهما خبر مبتدأ محذوف ، وهذا قول لبعض الكوفيين ، والتقدير : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان . انظر مصادر ح ٢، وزد عليها : المغني ١/ ٤٤١، ٤٤٢، وكلام المؤلف في باب « مذ ومنذ » ٢/٢٣٥ (الحمزاوية) .

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقيل : « مذ » و« منذ » ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل قبلهما . وعليه فهما اسمان في كل موضع . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢١٦، ٢١٧، والجنى ٤٦٥، والمغني ١/ ٤٤١.

مسألة

« إنَّ » إذا وقعت خبرًا للمبتدأ، فإنها تكون مفتوحة، وتكون مكسورة.

فإذا تَقَدَّرت بالمصدر كانت مفتوحة، فتقول: مقصودي أنك تفعل كذا، فهذه [أنَّ][1]؛ لأن التقدير: مقصودي فعلُك كذا. وكذلك: الحقُّ أنك تقول هذا، التقدير: قولك هذا.

فإنْ لم تَتَقَدَّر بالمصدر، فلا بُدَّ أن تكون مكسورة، فتقول: زيد إن أباه جالس، وعمرو إنه خارج.

فإن قلتَ: فلم كُسِرت، وأَصْلُ الخبر أن يكون مفردًا؟ قلتُ: هذه الجملة، وإن وقعت موقعًا أصلُه للمفردات، لم تخرج عن أنْ جيء بها للإخبار، على حسب ما وُضِعَتْ في أصلها؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: زيدٌ إن أباه جالس، فيُعطيك مثل ما يعطيك: إن أبا زيد جالسٌ، من الإخبار بأنَّ أبا زيد جالسٌ. وكذلك إذا قلتَ: عمرو إنه شاخص، فقولك: « إنه شاخص »، جملةٌ جيء بها؛ لِيُخْبَرَ عن « عمرو » بـ « الشخوص »، كما تكون إذا جيء بها في أَوَّلِ الكلام. وإنما تُفْتَح « إنّ » إذا وقعت موقع المفردات، وجِيء بها مجيء المفردات، نحو ما تَقَدَّم. وهو: الحق أنك قائل كذا، فليس قولك: « أنك قائل كذا » بمُفيد وحده، وهو - كالمفرد - إذا جئت به بعد المفرد ينتظم من مجموعهما كلامٌ. واللّٰه أعلم.

وكان أصل « زيد إن أباه قائم »: إنَّ أبا زيد قائم، ثم قُدِّم « زيد »، وأُضْمر؛ لِما أرادوا من التأكيد، فقالوا: زيد إن أباه قائم، فبقيت مكسورة على ما كانت عليه.

(١) زيادة مني.

ثم قال: « **ولا بُدَّ أنْ تُقَدِّر حذفَ المضاف قَبْلَ « أنَّ »؛ جَعَلْتَ « مذ » حَرْفًا أو اسْمًا** »[1].

اعلم أنَّ « مذ » إذا دخلت على الزمان الماضي، فالاختيارُ أن تكون اسمًا. وتكون حرفًا بخلاف « منذ »، فإنها إذا دخلت على الزمان الماضي، فالاختيارُ أن تكونَ حرفًا.

وأما إذا دخلتا على الزمان الحاضر، فلا يكونان إلا حرفين. وكذلك إذا دخلتا على « كم » نحو: منذكم جئتَ؟. وسيأتي الكلامُ في هذا مكملًا[2]، إن شاء اللّٰه. وهذا كلُّه إذا قلتَ: ما رأيته مذ أنَّ اللّٰه خلقني، ومنذ أنَّ اللّٰه خلقني؛ لأنَّ « أنَّ » في تقدير المفرد.

فإن قلتَ: ما رأيته مذ جاءني زيد أو منذ جاءني زيد، فلا بُدَّ من تقدير « مذ زمانُ »، بالرفع، وكذلك في « منذ » ولا تقدر: مذ زمانٍ، بالخفض؛ لأنَّك إنْ قَدَّرت « زمانٍ » بالخفض، فيكون [٢٨٨] « مذ » حرفَ جَرٍّ، وحرفُ

(١) الإيضاح (١٣٢)، والمقتصد (٤٨٠/١): ولا بُدَّ من. وضبط محقق الإيضاح « قبل » مقطوعة عن الإضافة، و« إنْ » بسكون النون!

(٢) انظر « باب مذ ومنذ » في: ٢٣٤/٢ (الحمزاوية). وقال ثمة (ص ٢٣٥): « واعلم أن « مذ » و« منذ » يكونان حرفين في موضعين، ولا يجوز أن يكونا اسمين فيهما. ويكونان اسمين في موضع واحد، ولا يجوز أن يكونا حرفين فيه. وفي ما عدا ذلك يكونان اسمين وحرفين، إلا أن الاسمية على « مذ » أكثر، والحرفية على « منذ » أكثر. فأما الموضعان اللذان لا يكونان فيهما إلا حرفين فأن تدخلا على « كم » وأن تدخلا على الحال.. وأما الموضع الذي لا يكونان فيه إلا اسمين فأن يقع بعدهما فعل ماض ».

الجر لا يدخلُ على الجمل .

فصل

قال : « **ولو قُلْتَ : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَنَصَبْتَ الفِعْلَ بـ « أَنْ » لم يَجُزْ** »[1] .

اعلم أنَّ « أنْ » الناصبةَ للفعل لا تدخل إلا على المستقبل غيرِ المحقَّقِ ، نحو : أطمع أنْ يقوم زيد ، وأرجو أنْ يجلس .

وأما إذا دَخَلتْ على الفعل المستقبل المقطوعِ به ، فلا تكون إلا مُخَفَّفَةً من الثقيلة[2] ، فتقول : أعلم أنْ سيقومُ زيد[3] ، كما تقول : أعلم أنك ستقوم ؛ لأن « أنَّ » المشددة إنما جيء بها ؛ للتوكيد ، فيجب ألا تقعَ إلا بعد علم وتحقيق ، فينبغي لما خفِّفَ منها أن يكون كذلك ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[4] وقال – تعالى –: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[5] ، التقدير : أنه لا يرجع إليهم قولًا .

---

(١) الإيضاح (١٣٢) : « فتنصب » بدل « فنصبت » . والمقتصد ١/ ٤٨٢.

(٢) الجرجاني : « العلم من مواضع التقدير والتحقيق . والطمع والرجاء من مواضع الشك وغير الثبات . و« أن » المشددة تفيد التوكيد ، والمخففة لا تفيده . وإذا كان كذلك وجب أن تقرن المشددة بما كان تقريرًا ، والمخففة بما كان شكًّا » . المقتصد ١/ ٤٨٢.

(٣) لا تخفف « أنّ » مع الفعل (ما لم يكن دعاء أو غير متصرف) إلا مع التعويض ، الذي يكون بأربعة حروف : « قد » و« لا » و« السين » و« سوف » . وجعلوا هذه الحروف عوضًا مما لَحِقَ « أنَّ » من الحذف ووقوع الفعل بعدها . وأضيف إلى الحروف الأربعة أيضًا حروف النفي ، مثل « لم » و« لن » . انظر : الكتاب ٣/ ١٦٧، والمقتصد ١/ ٤٨٥، ٤٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ٤١، ٤٢.

(٤) المزمل ٢٠ . وسلف أن استشهد بها (ص ٩٠٢) .

(٥) طه ٨٩ . وسلف أن استشهد بها (ص ٩٠٢) .

وجاء بعض المفسرين في قوله – سبحانه –: ﴿ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾[1] ، فقال : إن « خشي » هنا بمعنى « علم »[2] ، والتقدير : فعلمنا أن يرهقهما ، فجاء بعض النحاة ، ورَدَّ هذا بأنَّ « خشي » لو كانت بمعنى « علم » لَمْ يقع بعدها « أنْ »[3] الناصبة ؛ لأنها لم تقع في كلام العرب ، إلا بعد التحقيق ، ولا تدخلُ على مقطوع به . وعلى هذا جمهور النحويين[4] .

وكلام المفسرين يَصِحُّ عندي على وجه ، وهو أن « الإرهاق » كان معلومًا عنده إن عاش « الغلام » ، فلما كان « الإرهاق » مُقَيَّدًا بالعيش والحياة ، صار « الإرهاقُ » ممكنَ الوجود ، فدخلت عليه « أَنْ » الناصبةُ لذلك . واللَّه أعلم .

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ « أنَّ » إذا خُفِّفَتْ لم يظهر عملُها في الأكثر ، ويكون اسمها محذوفًا ، وخبرها جملة ؛ مِنْ مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، ويلزمها العِوَضُ إذا أمكن[5] . وكذلك « كأنَّ »[6] . وقد تَقَدَّمَ الكلامُ في « إنَّ » إذا خُفِّفَتْ[7] ، وفي

---

(١) الكهف ٨٠ .

(٢) هو الفراء ، قال في معانيه (٢/١٥٧) : « وقوله : فخشينا : فعلمنا . وهي في قراءة أُبَيّ ، فخاف ربك أن يرهقهما » على معنى : علم ربك . وهي مثل قوله : « إلا أن يخافا » قال : إلا أن يعلما ويظنا . والخوف والظن يُذهب بهما مذهب العلم » .

(٣) أن أن (كذا) مكررة في المخطوطة .

(٤) خالف الفراء وابن الأنباري ، فجوّزا أن تلي لفظ العلم وما في معناه ، مستدلَّيْن بقراءة مجاهد : ﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم ﴾ [طه : ٨٩] بالنصب . واستحسن ابن مالك مذهبهما لورود السماع به ، ولأن القياس لا يأباه . ورُدَّ بأن « العلم » المراد هو الباقي على موضعه الأصلي . أما إذا أُوِّلَ بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك . وهو قول سيبويه والأخفش . ومنع المبرد النصب ، حتى في المؤول بالظن أخذًا بظاهر اللفظ . انظر : شرح التسهيل ١١– ١٣ واللمع ٢/٨٨، ٨٩.

(٥) انظر : ص ٩٠٢ .

(٦) انظر : ص ٩٠٣ .

(٧) انظر : ص ٩٠٣ .

« لكن »[1] بما لا يُحتاج معه إلى الإعادة ، إن شاء الله .

ثم قال : **« فأمّا « حَسِبْتُ » وأخواتُها ، فَتَقَعُ بَعْدَ[ها][2] النّاصِبَةُ للفِعْلِ ، والمُخَفَّفَةُ مَن الثَّقيلة[3] »** .

يريد بـ « أخواتها » : خلت وظننت ، إذا لم تُرِدْ بها التحقيق ، و « عدَّ » في مثل قوله :

* تَعُدُّون عقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم[4] *

أي تَحْسَبُونَ ، وكُلَّ ما يَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ويَنْصبهما ، وهو بمعنى « حسبت » .

ثم قال : **« فَتَقَعُ بَعْدَها النّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، والمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ »** .

أما النّاصِبَةُ ، فلا إشكالَ في وقوعها بعد هذه الأفعال ؛ لأنَّها وقعت بعد غير التحقيق ، وهو موضعُها ، وإنما الإشكالُ في وقوع المخففة من الثقيلة بعدها ، فإنها لا تقعُ إلا بعد أفعال التحقيق ، ولا تقع بعد غيرها من أخوات « علمت » و « رأيت » و « ظننت » .

وسبب ذلك – والله أعلم – أنها حُمِلت على أخواتها ، فقالوا : حسبت أنك قائم ، كما قالوا : علمت أنك قائم . فعلى هذا : مَنْ أَوْقَعَ النّاصِبَةَ بعدها أتى بالقياس . ومَنْ أوقع المخَفَّفَةَ ، والشَّدِيدة بعدها ، فقد جاء بغير القياس . وإنما

---

(١) انظر : ص ٩٠٥ .

(٢) المخطوطة : بعد . والصحيح ما أثبتُّه . ويبدو أن « ها » سقطت من الناسخ ، بدليل ورودها بعد قليل.

(٣) الإيضاح ١٣٢ . والمقتصد (٤٨٦/١) : فيقع .

(٤) سلف الاستشهاد به (ص ٣٠٣) ، وتخريجه والتعليق عليه ثمة . ويأتي بعد (ص ٩٤٩) .

جاء ذلك بملاحظة الحملِ على [٢٨٩] أخواتها ؛ لِتَجْرِيَ كلُّها مَجْرًى واحدًا .

ولم تجر « علمت » مجرى « حسبت » ، فتقع بعدها الناصبة للفعل ، على حسب ما تَقَدَّم ؛ لأنه إذا اتُّسِع في شيء وجِيء فيه بغير القياس ، فلا يلزم أن يُتَّسَعَ في غيره . والله أعلم .

ومنهم من عَلَّلَ هذا بأَنْ قال : إن هذه الأفعال إنما جيء بها ؛ لبيان ما انبنى عليه الإخْبارُ[1] ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ظننت ، فإنَّما جِئْتَ بـ « ظننت » ؛ ليتبين إخبارُك على ما انبنى عليه . وكذلك إذا قلتَ : ظننت زيدًا قائمًا ، فأنت تُخْبِرُ بأنَّ مقتضى هذه الجملة مظنونٌ ، وأنَّ كون زيد قائمًا في ظَنِّك . وكذلك إذا قلت : علمتُ زيدًا قائمًا ، فهذا الكلام يقتضي أن زيدًا قائم ، وأنَّ ذلك في علمك .

وكذلك : حسبت زيدًا عالمًا ؛ يقتضي أن إخبارك عن حسبان . وكذلك : خِلْتُ عمرًا منطلقًا ، فإخبارُك عن « عمرو » بالانطلاق عن مَخِيلَة . فقد تَحَقَّقْتَ أنَّ مقتضى هذه الجمل في حسبانك وظنك وعلمك ، فكأنك إذا قلت : حسبت أنَّ زيدًا منطلق ، قلت : أَتَحَقَّقُ كون زيد منطلقًا في حسباني أو في ظني أو في علمي .

وليست كذلك « أطمع » و « أرجو » ؛ لأن هذه طالبةٌ بالمفردات ، فأنت مُنْشِئٌ الإخبارَ عن طمعك ورجائك ، لَسْتَ مُخْبِرًا بغير ذلك ، ثم تأتي بالفعل ؛ لتُبَيِّنَ أنه مُسْتَقِرٌ لما أَخْبَرْتَ به . وهذا هو الذي يظهر من كلام سيبويه[2] في

---

(١) ممن عَلَّل هذا التعليل – كما يصرح المؤلف – بعد قليل : سيبويه . انظر : ح ٢.

(٢) لفظه : (١٦٦/٣، ١٦٧) : « وإنما حَسُنَتْ « أنه » ههنا لأنك قد أثبتَّ هذا في ظنك ، كما أثبتَّه =

تعليل هذا الموضع . والله أعلم .

ثم أتى[1] بالآية : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾[2] .

قرأ النَّحْوِيان[3] وحمزة : بالرفع ، والباقون : بالنصب . والكلامُ على حسب ما تَقَدَّم :

مَنْ قرأ بالرفع ، فالاسمُ محذوف[4] ، و « لا » النافيةُ عِوَضٌ منه ، والجملة بعد « أنْ » خبرها ، والتقدير : وحسبوا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ ، و « كان » هنا تامة[5] .

ومن قرأ بالنصب ، فـ « أَنْ » مع الفعل بتأويل المصدر ، وسَدَّ مَسَدَّ المفعولين ؛ لأن بعدها في اللفظ جملة ؛ من مسند ومسند إليه ، وهو مطلوب « حسبت » . وتقول : حسبت أن تقوم ، ولا تقول : حسبت قيامك ، وكذلك : ظننت أن تخرج . ولا تقول : ظننت خروجك . وسيأتي الكلام في هذا [في][6] الباب المذكور عقب هذا ، إن شاء الله .

= في علمك ، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن ، كما كان في العلم . ولولا ذلك لم يحسن « أنك » ههنا ولا « أنه » ، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين ، لأنه نفيُه » .

(١) الضمير يعود إلى أبي علي . وانظر : الإيضاح ١٣٢ . ويُذْكر أن سيبويه استشهد بالآية نفسها أيضًا في الموضع نفسه. انظر: الكتاب ٣/١٦٦.

(٢) المائدة ٧١ .

(٣) النحويان : أبو عمرو والكسائي . وانظر قراءتهما وقراءة الباقين في: السبعة ٢٤٧، والكشف ١/ ٤١٦، والنشر ٢/٢٥٥.

(٤) يريد : اسم « أنْ » ضمير الشأن المحذوف .

(٥) و« حسب » هنا لليقين لا للشك ، لأن « أنْ » المخففة لا تقع إلا بعد يقين.

(٦) زيادة مني .

باب

ظَنَنْتُ وأخواتها[1]

قال : « **وهي ظننت** »[2] .

ليست « هي » عائدةً على « أخواتها » ، وإنما هي عائدةٌ على الألفاظ التى بَوَّبَ البابَ لذكرها ، فكأنه قال : وهذه الألفاظُ التي أذكر هي : ظننت وحسبت . وهذا على حسب ما تَقَدَّم في « باب إنَّ »[3] .

فصل

قال : « **وهي : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وأُرَى ، وعَلِمتُ ، ورَأَيْتُ إذا لم تُرِدْ إدْراكَ البَصَرِ ، وزعمت ، [ونُبِّئْتُ]** »[4] .

اعلم أنه لم يَقْصِدْ حَصْرَها . والدَّليلُ على ذلك أنه ذكر في « باب الابتداء » « جعل » وقال : « من أَقْسامِها أنْ تكُون للتَّسْمِيَةِ » ، وقال هناك : « فهذا في الأفعال كـ « حسبت [٢٩٠] وخلت »[5] . ولم يذكر هنا « جعل » . وذكر في « باب المفعول به » « سمع » ، وقال : « إنها إن دخلت على ما يُسْمَع

---

(١) الإيضاح (١٣٣) : وإخوتها . وهو تحريف . والمقتصد ١/٤٩٣.

(٢) الإيضاح ١٣٣ ، والمقتصد ١/٤٩٣ .

(٣) انظر : ص ٨٣٥ .

(٤) الإيضاح : (١٣٣) : « وهي ظننت وحسبت وأرى وعلمت ورأيت ، إذا لم يُرد به ...» بإسقاط « دخلت » ، و« يرد » بالياء. والمقتصد ١/٤٩٣. و« نبئت » زيادة من بعض نسخ الإيضاح والمقتصد .

(٥) انظر : الإيضاح ٣٢ . وفيه : « ظننت » مكان « خلت » .

وَجَبَ أن يُقْتَصَرَ على مفعول واحد. وإن دخلت على ما لا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ إلى مفعولَيْن، ولا يُقْتَصَرُ على الأول»[1]. فقد جعلها من باب «ظننت». ولم يذكرْها هنا.

وكان الأستاذ أبو علي يقول: إنه نَصَّ على أنَّ «اتخذ» في قوله - سبحانه -: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[2] أنها من باب «ظننت»، تتعدَّى إلى مفعولَيْن، ولا يجوز الاقتصارُ على الأول، بخلافها إذا دخلت على مفرد، نحو قوله - سبحانه -: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾[3].

وذكر سيبويه فيها «وجد»، إذا لم تُرِدْ وجدان الضالة[4]. ولم يذكرْها أبو علي.

وكذلك ذكروا من جملتها «عَدَّ»[5] في قوله:

(١) الإيضاح ١٧٠. والنقل ليس بلفظ أبي علي، فانظر لفظه ثمة.

(٢) النساء ١٢٥. ونقل ابن بَرْهان أن أبا علي جعل «اتخذ» في ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ [المجادلة ١٦، والمنافقون ٢]، و﴿لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾ [الممتحنة ١] متعديًا إلى مفعولين، وفي ﴿كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا﴾ [العنكبوت ٤١] و﴿لو أردنا أن نتخذ لهوًا﴾ [الأنبياء ١٧] متعديًا إلى مفعول واحد، قال ابن بَرْهان: يقال لأبي علي: ألم تقل في: ﴿اتخذوه وكانوا ظالمين﴾ إن التقدير: اتخذوه إلهًا، فحذف المفعول الثاني للدليل، فكذا التقدير في ﴿اتخذت بيتًا﴾: اتخذت من نسجها بيتًا. (انظر: شرح اللمع ١/ ١١٦- ١١٩). وقال ابن مالك: ولا أعلم «اتخذ» إلا يتعدّى إلى مفعولين، الثاني منها بمعنى الأول. شرح التسهيل ٢/ ٨٣.

(٣) مريم ٨٨.

(٤) يريد: «وجد»، بمعنى «علم»، فإنها تنصب مفعولين. أما «وجد» من وجدان الضالة، فهي مثل ضرب. وانظر: الكتاب ١/ ٤٠، ٤٦.

(٥) «عَدّ» عند الكوفيين من أخوات «ظن». واختار ذلك ابن أبي الربيع وابن مالك. وقيل: هي بمعنى «ظن» بالتضمين. وقيل: لا يصح أن تتعدى إلى اثنين، لا لغة ولا استعمالاً. و«عَدّ» من الباب إذا كانت بمعنى «اعتقد»، أو «حَسِب» بمعنى «ظن». أما «عدَّ» بمعنى حَسَب يَحْسُب، أي =

* تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ[1] *

المعنى: تَحْسَبُون.

وكذلك ذكروا من جملتها «ضرب»[2] في مثل قولك: ضَرَبْتُ الفضة خلخالًا، وضَرَبْتُ الذهب سِوارًا. وعليه أخذ بعض النَّحْوِيِّين قَوْلَه - تعالى -: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[3] = [4] وإنما ذكر مشاهيرها، وكأنه يقول: هي هذه، وما هو في معناها.

وذكر فيها: «أُرَىٰ»، وهي مبنية للمفعول، وبعدها مفعولان، فهي من باب ما يتعدى إلى ثلاثة[5] مفعولين من باب «أَعْلَمْتُ»، لكن لما كانت هذه لا تُبْنَى للفاعل، وإنما تُبْنَى للمفعول به، وهي في ذلك بمنزلة: زُهِيتَ علينا يا

= أَحصى، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد، أو مفعولين؛ الثاني بحرف جر، نحو: عددت لك المال. وقال أبو علي: يقال: عددتك المال. وقد ذُكر في البيت: «تعدون عقر النيب ...» المعنيان. وأقول: إن «تعدون» في البيت بمعنى «تحصون»؛ لا معنى لها، ولا تستقيم، فكيف يمكن عَدّ عرقبة الإبل؟! وأُراه من قبيل الاستقصاء للأوجه. وانظر: إيضاح القيسي ١/ ٦٧، ٧٠، ٧٢- ٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٧٧، والارتشاف ٣/ ٥٧.

(١) تقدم غير مرة (ص ٣٠٣، ٩٤٤). والتعليق في الموطن الأول.

(٢) قَيَّدها قوم بالمتعلقة بالمثل. وقال ابن مالك: الصواب أَلَّا تُلْحَق بها. وذهب قوم إلى أنها بمعنى «صيّر» مع المثل. وقال آخرون: إنه لا يجوز. وأجاز بعضهم كونها بمعنى «صيّر» مع غير المثل، كما في: ضربت الفضة خاتمًا. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٥، والارتشاف ٣/ ٦٢، ٦٣.

(٣) البقرة ٢٦. وعلى أنها ناصبة مفعولَيْن يكون المفعول الأول هو ﴿مثلًا﴾ و﴿بعوضة﴾ هو المفعول الثاني. وقيل: ﴿بعوضة﴾ هو المفعول الأول، و﴿مثلًا﴾ هو الثاني، ولكنه قدّم. انظر: البحر ١/ ٢٢٦- ٢٦٨، والدر المصون ١/١٦٣، ١٦٤.

(٤) هنا يرتدُّ الكلام إلى قوله في أوّل الفصل: اعلم أنه لم يقصد حصرها.

(٥) المخطوطة: ثلاث. وأثبتُّها بالتاء حتى يخالف العدد المعدود.

رجل ، وكان معناها معنى « أظن » ، فكأنَّكَ إذا قلت : أُرى زيدًا قائمًا ، قد قُلْتَ : أَظُنُّ زيدًا قائمًا .

و « أُرى » هذه التي استعملتْها العرب بمعنى « الظن » لا يُسْتَعْمَلُ منها فعلٌ ماضٍ ، ولا مضارعٌ ، إلا بالهمزة أو بالنون أو بتاء الخطاب ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلا مبنيَّةً للمفعول به .

ولما كانت في الأصل من باب « أَعْلَمَ » ، وكانت في الاستعمال مبنيَّةً للمفعول ، ولا تُبْنَى للفاعل ، ويقع بعد أخذها عُمْدَتَها جملةٌ من مبتدأ وخبر ، ذُكِرَتْ في هذا الباب[1] بالملاحظة الأخيرة ، وذُكِرَتْ في باب « أعلم » بالملاحظة الأولى[2] . وهي صالحةٌ للبابين ، على حسب ما ذكرتُه . والله أعلم .

وقوله : « **(رَأَيْتُ) ، إذا لَمْ تُرِدْ إِدْرَاكَ البَصَرِ** »[3] .

يريد أنَّك إذا أَرَدْتَ معنى « أبصرت » يَتَعَدَّى إلى واحد[4] ، كما تقول : أبصرت زيدًا . وكان ينبغي له أن يقول في « ظننت » : إذا لم ترد معنى « اتهمت » ، وفي « علمت » : إذا لم تُرِدْ بها معنى « عرفت »[5] ، فإن هذين إذا أُريد بهما ما ذكرتُه تَعَدَّيا إلى واحد ، تقول : ظننت زيدًا ، كما تقول : اتهمت زيدًا ، وتقول : علمت خبرك ، كما تقول : عرفته ، قال الله – تعالى – :

---

(١) باب « ظننت » بملاحظة أنها لا تُبْنَى للفاعل ؛ فما بعدها مفعولان .

(٢) الملاحظة الأولى أنها تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، مثل « أعلم » .

(٣) الإيضاح ١٣٣ ، والمقتصد ١/٤٩٣ .

(٤) وكذا إذا أردت معنى « اعتقد » ، ومعنى « ضرب » ، يقال : رأيت رأي فلان ، ورأيت الصيد ، الأولى بمعنى اعتقدته ، والثانية بمعنى أصبته في رئته .. انظر : شرح التسهيل ٢/ ٧٦، ٨١.

(٥) ولا معنى العُلْمة ، يقال : عَلِم عُلْمة فهو أعلم ، أي مشقوق الشفة العليا . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٧٦، ٧٧.

﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ﴾[1] أي لا تعرفونهم ، لكنْ نَبَّه بواحدٍ منها على الثاني . والله أعلم .

فصل

قال : « **فهذهِ الأَفْعالُ تَدْخُلُ على المُبْتَدَأ والخَبَرِ ، فتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذِي كانَ مُبْتَدأ** »[2] .

اعلم أنَّ هذه الأفعالَ كان قياسُها من حيث دخلت على الجمل ألَّا تؤثر فيها ، لكن[٢٩١] لما شُبِّهت بـ« أعطيت » في ما أذكره ، إن شاء الله ، أَثَّرَتْ فيها .

اعلم أن « ظننت » طالبة بالاسم الذي يُفْهَمُ منه الخبر ؛ لأنها تدلُّ على أنَّ ذلك الخبر مظنونٌ . وكذلك « حسبت » طالبةٌ بالاسم الذي يقع به الإفادة ؛ لأنها تدلُّ على أنَّ ذلك في حسبانك ، وليس في علمك . ولَمَّا كان الخبرُ لا يأتي إلا بعد اسم يُسْنَد إليه ، وحينئذ يصحّ أن يُسْتَفادَ منه ، ويقعَ خبرًا ، ومهما جئتَ به غيرَ مسندٍ إليه لم يكن مستفادًا منه ، صارتْ بذلك هذه الأفعال طالبة بالاسم الذي يُسْنَد إليه ما تَعَلَّق به ظَنُّك أو عِلْمُك ، أو غيرُ ذلك مما تقتضيه هذه الأفعال ، فصارت طالبة باسمين من جهتين : أحدهما : المسندُ إليه ، والآخر : المسند ؛ لأن أصل المسند أن يكون مفردًا ، فـ « أعطيت » طالبةٌ بمحلَّين : طالبة بالمعطي ، وطالبة بالعطية ، وتنصبهما ؛ لأنهما فضلتان ، فتقول :

---

(١) الأنفال ٦٠ .

(٢) الإيضاح ١٣٣ . والمقتصد (١/٤٩٣) : « كان يرتفع » مكان « كان مبتدأ » .

أعطيت زيدًا درهمًا ، فنصبوا بهذه الأفعال المبتدأ والخبر ، فقالوا : ظننت زيدًا قائمًا ، وحسبت أخاك شاخصًا .

وكذلك الكلامُ في « كان » وأخواتها هي طالبةٌ بالخبر ، ولأجله سيقت ، ثم لما لم يمكن أن يكون « قائم » خبرًا مستفادًا منه إلا بأن يسند إلى غيره ، صارت بذلك طالبةً له ، وأصلُ الخبر أن يكون مفردًا ، فصارت بذلك طالبةً باسمين بحَقِّ الأصل من جهتين ، فأشبهت الفعلَ المتعدي ، فقالوا : كان زيد قائمًا ، كما قالوا : ضرب زيد عمرًا .

وليس كذلك ما يَدْخُلُ على الجمل سوى هذين البابين ؛ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : سمعت زيدٌ قائمٌ ، فالمسموع هذا الكلام كله ؛ ليست « سمعت » طالبة « قائمًا » بجهة ، وطالبة « زيدًا » بجهة أخرى ، بل تطلب الجملة كلَّها من جهة واحدة .

وكما تقول : سمعت زيد قائم ، تقول : سمعت يقوم زيدٌ ، أي سمعت هذا الكلام ، وطلبُ « سمعت » لجملة الكلام طلبٌ واحد .

وكذلك « قال » ، إنما تطلب المقول ، على حسب ما يكون ، اسميةً كانت الجملةُ أو فعليةً ، فتقول : قال زيد : عمرو منطلق ، فجئتَ بالشيء الذي قاله ، فهذه – وإن كانت جملة من اسمين – بمنزلة اسم واحد ، وبمنزلة « حقًّا » من قولك : قال زيد حقًّا ، وبمنزلة : قال زيد هذا الكلام .

فإن قلتَ : قد تَقَدَّمَ أنَّ مِنَ العرب مَنْ ينصب بالقول المبتدأ والخبر ؛ على تقسيم في ذلك ، وعلى الإطلاق من بعضهم[1] . وهذا الذي قيل هنا ، وفُرِّق به

(1) انظر : ص ٩١٨ ، ٩١٩ .

بين « ظننت » وغيرها مما يطلب الجمل ، يَقْتَضِي ألَّا ينصب القول أصلًا .

قلتُ : أما إذا كان القولُ مجرَّدًا باللسان ، لا يَشُوبُه اعتقادٌ ، فلا يكونُ له عملٌ ، وهو الذي تَكَلَّمْتُ فيه في هذا الموضع . وأما القولُ الذي اختلفت فيه العرب : فمنهم من ينصب به مطلقًا . ومنهم من يحكي بعده مطلقًا . ومنهم من يُفَرِّق ، فينصب به بشروط ، وهو الذي ذكرته في « باب إن »[1] فهو بمعنى الظن ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : أتقول زيدًا منطلقًا ، فهو بمعنى « أتظن ؟ » ، فمن [٢٩٢] العرب من يُبْقِي عليه حكم الأصل ، ويُجْرِيه مُجْرَى القول الذي لا يشوبه اعتقاد . ومنهم من يجريه مُجرى ما شابَهُ ، وصار فيه من المعنى .

ولأجل ماذكرتُه كان المبتدأ لا يعمل في الخبر إذا كان جملة[2] ؛ لأنه يطلبه من جهة واحدة ، ويطلبه طلبًا واحدًا . فكذلك « كان » إذا كان خَبَرُها جملةً ، فلا تعمل فيه . وكذلك « إنَّ » . وكذلك المفعول الثاني هنا ، لا تعمل فيه هذه الأفعال ؛ لأن طلبها للجملة كطلب « قال » و« سمع » للجملة ؛ لم تطلب أحد الجزأين من جهة ، والآخر من جهة ثانية ، على حسب ما تَقَدَّم في طلب « ظننت » للخبر والمبتدأ . واللّه أعلم .

ويريد بقوله : « **فَتَنْصِبُ الاسْمَ الذي كان مُبْتَدَأً** » .

أن المبتدأ لا يرفع الخبرَ حتى يكونَ مفردًا ، فكذلك هذه الأفعال لا تنصب الخبر حتى يكونَ مفردًا . فإن كان جملةً أو ظرفًا أو مجرورًا ، فيبقى على حاله . وسَبَبُه ما ذكرته .

(1) انظر : ص ٩١٨ .
(2) يريد : عملًا ظاهرًا .

ومعنى قوله : « **فموضع الجملة نصب** »[1] .

يريد أنك لو وَضَعْتَ مفردًا مكان هذه الجملة ، كان نصبًا . ثم أنشد[2] :

فإنْ تزعُميني كُنتُ أَجْهَلُ فِيكمُ ... فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ[3]

« أجهل » جملة في موضع خبر « كان » ، فيُحْتَاج فيها إلى ضمير يعود إلى اسم « كان » . و« كان » وما بعدها في موضع المفعول الثاني لـ« زعم » ، فيُحْتَاج إلى ضميرٍ يعود إلى المفعول الأول . والذي يعود إلى اسم « كان » فاعلُ « أجهل » . والذي يعود إلى المفعول الأول هو اسم « كان » .

فصل

قال : « **وإذا ابتدأْتَ بهذِهِ الأفْعالِ ، فَقُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، أَعْمَلْتَها**

(١) الإيضاح ١٣٤ ، والمقتصد ١/ ٤٩٣. والقول في سياقه : « فموضع الجملة التي هي : أبوه منطلق ، نصبٌ ، لوقوعها في موضع المفعول الثاني » . وفي الإيضاح : « فموضوع » مكان « فموضع » ، تحريف .

(٢) أي أبو علي . والقائل : أبو ذؤيب الهذلي ، شاعر فحل ، فصيح ، كثير الغريب ، عَدَّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية ، تُوفي زمن عثمان بن عفان . انظر : طبقات ابن سلام ١/١٢٣، ١٣١، ١٣٢، وشرح أشعار الهذليين ١/٤.

(٣) من الطويل . تزعمين : تظنين . شريت : اشتريت ، وهي من الأضداد . شريت الحلم بعدك بالجهل : استبدلت الجهل حلمًا . يصف رجوعه عن الهوى بعد أن زجره الشيب . ويستشهد به على إعمال « تزعمين » في ما بعده لأنه مُقَدَّم عليه ، فلا يحسن إلغاؤه . والبيت في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨، والكتاب ١/ ١٢١، وأضداد ابن السكيت ١٨٦، وأضداد السجستاني ١٠٧، وابن السيرافي ١/ ٨٦، والمقتصد ١/ ٤٩٣، ٤٩٥، وتحصيل عين الذهب ١٢٠، وابن بري ١١٩، وإيضاح القيسي ١/ ١٥٦، والمغني ٢/ ٥٤٣، وشرح شواهده ٢/ ٨٣٤، واللسان (زعم) ، والهمع ٢/ ٢١١، والتاج (زعم) .

في المَفْعُولَيْـن »[1] .

اعلم أنَّ العرب تأتي بهذه الأفعال على مَقْصِدَيْن :

أحدهما : أن تُريد أنْ تُخْبِرَ عن « زيد » بالانطلاق ، و[2]تأتي بـ« ظننت » بعد كمال إخبارك ؛ لِتُبَيِّنَ مُسْتَنَده . فإذا قصدتَ هذا ، فليس لك في « ظننت » وأخواتها إلا الإلغاءُ[3] . وتأتي بها متوسِّطَةً ومتأخِّرة ، فتقول : زيد منطلق ظننت ، وتقول : زيد ظننت منطلق ، ومنطلق ظننت زيد . والاختيار تأخيرُها ، وأنْ تَأْتِيَ بها بعد كمال مَقْصِدِكَ من الإخبار عن « زيد » بالانطلاق . وعلى هذا المعنى جاء بيت زهير :

وما أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْري ... أَقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أَمْ نِـسَاءُ[4]

أراد أن يقول : وسوف أدرِي في ما أحسب . ولم يُرِد : وسوف أحسب ،

(١) الإيضاح ١٣٤ ، والمقتصد ١/٤٩٥ .

(٢) المخطوطة : يأتي .

(٣) الإلغاء : إبطال العمل لفظًا ومحلًّا على سبيل الجواز (شرح التسهيل ٢/٨٨) . ونقل السيوطي : حقيقته ترك العمل مع التسليط . وجعل ابن يعيش (٧/ ١٥٠، ١٥١) الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاء في اللفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس . وانظر : الأشباه والنظائر ١/ ١٩١- ١٩٣.

(٤) من الوافر . يروى : « رجال » مكان « أقومٌ » . يهجو به آل حصن بن كعب ، وهم من بني كلب . والشاهد : اعتراض « إخال » بين « سوف » و« أدري » ، فأُلغيت ، ولو لم تكن ملغاة لفسد المعنى . واستشهد أبو علي بالبيت في الحلبيات (١٦٠) ، والبغداديات (٣٦٠) على أن « قوم » يقع على الرجال دون النساء ، وأن دخول النساء فيه من قبيل التغليب لاختلاطهن بالرجال . ويستشهد به لأغراض أخرى . والبيت في : شرح الديوان (صنعة ثعلب) ٧٣، ومجاز القرآن ٢/ ١٥٨، والاشتقاق ١/ ٤٦، والجمهرة ٩٧٨، والصاحبي ١٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٦ و٣/ ١٠٧، وكشف المشكلات ٢/ ١٢٦١، وابن بري ٥٠٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٦ و٢/ ٨٧، ٣٧٧، والمغني ١/ ٦١، ١٨٥ و٢/ ٥١٣، ٥١٩، وشرح شواهده ١/ ١٣٠، ٤١٣، والهمع ٢/ ٢٣٠ و٤/ ٥٤، ٣٧٦.

فإنَّ هذا لا معنى له ، ولا هو مما يُدْرَك إلا وهو حاصلٌ في الوقت .

وإذا جئتَ بالظن بعد كمال الإخبار بالجملة ، أو بعدما تَبْني على أن تخبر عن « زيد » بالانطلاق ، ثم يَعْرِضُ لك أن تُبيِّنَ ما انْبَنَى عليه إخبارُك فلك أن تحذفَه، وتأتيَ بالمصدر عوضًا منه ، فتقول : زيد منطلقٌ ظنًّا ، ويكون « ظنّ » هنا منصوبًا بفعلٍ لا يظهر ؛ لأنَّ العرب أنابت المصدر هنا مُنابه ، ولم تُظْهِرْه بعده حتى صارا متعاقِبَيْنِ ؛ إذا ظهر أحدهما زال الآخر ، كما قالوا : سقيًا لك ، وحمدًا لك[1] ، فهذان المصدران [٢٩٣] منصوبان بفعلٍ محذوف نابا مَنابه ، ولا يجوزُ إظهارُه معهما . فإذا ظهر الفعل ، قلتَ : سقاك اللّه .

وكذلك : سبحان اللّه[2] ، منصوبٌ بفعلٍ لا يظهر .

وكذلك : ضربًا زيدًا ؛ هو نائبٌ مَناب الفعل ، والتقديرُ : اضرب ضربًا زيدًا ، ولا يظهر . وإذا تتبعْتَ هذا في كلام العرب وجدتَه كثيرًا .

فعلى هذا لا يُقال : زيد منطلق ظننت ظنًّا ، ولا : زيد ظننت ظنًّا منطلقٌ[3] ، كما لا تقول : سقاك اللّه سقيًا . ولا يكون الإلغاء أبدًا إذا جئت بهذه الأفعال متعدِّيةً إلى مصادرها .

فإنْ لم تأتِ بالمصدر ، وجئت بضميره أو بالإشارة إليه ، فقلت : زيد

---

(١) « سقيًا » و« حمدًا » مصدران نابا عن فعليهما ، فحُذفا وجوبًا . والأول من أمثلة سيبويه (١/ ٣١١، ٣١٢) . وليس مقيسًا عند سيبويه ؛ على كثرته . وعند الفراء والأخفش مقيسٌ بشرط إفراده وتنكيره . وانظر : شرح التسهيل ٢/ ١٨٦، ١٨٧.

(٢) مصدر ملازم للإضافة ، فأُهْمِل فعله . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٨٥.

(٣) انظر في هذه المسألة : الهمع ٢/ ٢٣١. ويعرض المؤلف لها مرة أخرى (ص ٩٧٠) .

منطلق ظننتُه ، أو ظننت ذاك ، جاز على ضعفِه . ووجه ضَعْفِه أنَّك لما جئتَ بضمير ما عاقب الفعل ، أو بما هو إشارةٌ إلى ما عاقب الفعل ، فكأنك قد جئتَ بالمعاقَب نفسِه .

وجاز لأنَّك لم تأتِ بما عاقب الفعل . ويكون « زيد منطلق ظننته » في إضمارك المصدرَ ، وجعلِك الضميرَ عائدًا على ما اقتضاه الفعلُ بحروفه ، نظيرَ قوله – سبحانه :– ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾[1] في قراءة ابن عامر ، فإنه قرأه بهاء مكسورة[2] ، والتقدير : اقتد الاقتداء ، ثم أَضْمَرَ لَمَّا كان الفعلُ مقتضيًا له ، كما قال – سبحانه –: ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[3] ؛ الهاءُ عائدةٌ على الشكر المقتضَى من الفعل . وهو كثيرٌ في كلام العرب .

ومتى جاءت « إنَّ » مع هذه الأفعال على هذا القَصْد[4] ، فلا تكون إلا مكسورة ، فتقول : إنَّ زيدًا منطلق ظننت ، وإن زيدًا ظننت منطلق . ولا يجوز فتحُها ، كما لا يجوزُ نصبُ المبتدأ والخبر بهذه الأفعال قبل دخولها ، ولأن

---

(١) الأنعام ٩٠ .

(٢) من غير أن تبلغ الياء . وقال ابن مجاهد : « وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تُعْرَب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتَبِينَ بها حركة ما قبلها » . وما قال به المؤلف هو الوجه الذي حمل عليه أبو علي قراءة ابن عامر ، فالهاء عنده كناية عن المصدر ، أي اقتد اقتداء . (كتاب الشعر ٢/ ٥٠١) . وقرأ الباقون : ﴿ اقتده ﴾ بجزم الهاء ، إلا أن حمزة والكسائي ويعقوب وخلفًا يحذفونها في الوصل ، ويُثبتونها في الوقف . (السبعة ٢٦٢، والمبسوط ١٧١، ١٧٢) وانظر الكلام على الآية في : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٦، وإعراب النحاس ١/ ٥٦٤، والبغداديات ١٥٢، وكشف المشكلات ١/ ٤١٥، ٤١٦.

(٣) الزمر ٧ .

(٤) قَصْد أن تجيء بالظن بعد كمال الإخبار بالجملة .

« ظننت » قد تَقَدَّم أنها متى أُلغيت ، فتكون متوسطةً ومتأخِّرة ، ولا تكون متقدمة[1] ، ولأن « إنَّ » لا تُفتح في أول الكلام .

الثاني : أن تأتي بهذه الأفعال ؛ لتخبر بوقوعها منك ، ثم تطلب متعلَّقَها ، وهو الخبر ، وما يطلبه الخبر ، وهو المبتدأ . فإذا قُصِدَ فيها هذا وَجَبَ أن تعمل في المسند والمسند إليه ، وتكون مبتدأة ومتوسِّطة ومتأخرة ، كما تفعل ذلك بـ « أعطيت » ، فتقول : ظننت زيدًا منطلقًا ، وزيدًا منطلقًا ظننت ، وزيدًا ظننت منطلقًا ، ومنطلقًا ظننت زيدًا ، مقصودُك في هذه الأشياء أن تخبرَ بالظن ، ثم تُعَلِّقَه بالجملة ، إلا أنَّك اتَّسَعْتَ بالتقديم والتأخير ؛ لأن الفعل إذا تَصَرَّف في نفسه تصرف في معموله . وكذلك ما عمل من الأسماء عمل الأفعال ، فإنه لا يَتَصَرَّف في معموله حتى يتصرف في نفسه .

فقد تَحَصَّلَ من هذا الذي ذكرتُه أنَّ هذه الأفعال إذا ابتدأْتَ بها لم يكن المبتدأ والخبر إلا منصوبَيْن ، كانت عاملةً في مصدر أو ضميرِه أو الإشارة إليه ، أو كانت غيرَ عاملة في ذلك . وإذا كانت متوسطة أو متأخرة ، فإن كان الكلام مبنيًّا [٢٩٤] عليها ، فالإعمال أيضًا ، لا يجوز غيره ؛ لأنها – وإن كانت غير متقدِّمة – هي في نية التقديم ، من حيث كان الكلامُ مبنيًّا عليها ، فكأنها متقدِّمةٌ ، وهي لا تلغى مع التقديم ، وسواء أكانت في هذه الحال عاملةً في المصدر أم غيرَ عاملة . فإن لم يكن الكلامُ مبنيًّا عليها ، وإنما جِيء بها بعد ما قُصد الإخبار ؛ ليُخْبَرَ بمستند الإخبار ، فلا بُدَّ من الإلغاء ، ولا يجوز الإعمالُ ؛

---

(١) الجرجاني : لأن التقديم من أعلام العناية ، والإلغاء من دلائل ضعفها ، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم . المقتصد ١/٤٩٦.

لأنها إنما جيء بها بعد ما عَمِلَ الابتداءُ ، ورفع المبتدأَ ، وكذلك المبتدأُ عَمِلَ في الخبر ورَفَعَه كذلك . ولك إذ ذاك أن تأتي بها وحدها ، وأن تأتي بها مع ضمير المصدر أو الإشارة إليه . ولا يجوزُ أن تأتي إذا ألغيتَ بالمصدر نفسِه ؛ لما يكونُ فيه من الجمع بين الفعل والمصدر ، في الموضع الذي جَعَلَتِ العربُ المصدرَ فيه معاقِبًا للفعل .

و « ظننت » هذه ، إذا قَصَدْتَ أن تَبْنِيَ عليها ما بعدها ، ولم تأتِ بها بعد الإخبار ، هي التي تقع بعدها « أنَّ » المفتوحة ، وتقع بعدها « أنْ » الناصبة للفعل ، و « أنْ » المخففة من الثقيلة ، فتقول : ظننت أَنْ زيدٌ قائمٌ ، وظننت أَنْ يقوم زيد . ويجري مجرى « ظننت » : حسبت وخِلْتُ ، وما في معناهما .

فإن قلتَ : إذا جاءت بعدها « أن » الناصبةُ للفعل ، فقد جاء بعدها المفرد ؛ لأنَّ « أنْ » وما بعدها في تأويل المفرد ؛ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : يعجبني أن تجلس ، فهو في معنى : جلوسك ، فكذلك إذا قلت : أحسب أن تقوم ، هي في تأويل : أَحْسِبُ قيامك ، فكان ينبغي أن يُقال : أحسبُ قيامك ، كما تقول : أحسب أَنْ تقوم ، أو لا يقال : أحسب أن تقوم ، كما لا يقال : أحسب قيامك .

قلتُ : لا يقال : أَحْسِبُ قيامَك ؛ لأن « قيامك » مفرد ، وهي إنما وَضَعَتْها العرب مع المسند والمسند إليه . ويُقال : أحسب أَنْ تقومَ ، وأظنُّ أن يخرج عمرو ؛ لأنَّ في اللفظ استنادًا .

وكذلك يُقال : أظن أنَّ زيدًا قائم ، وإن كان لا يُقال : أظن قيام زيد ؛ لأن « قيام زيد » ليس فيه إسناد ، و « أَنَّ » داخلة على المبتدأ والخبر ، فبعدها ما يطلبه

« ظننت » وأخواتها من المسند والمسند إليه .

فإن قلتَ : أليس المصدرُ يعمل عمل[1] « أنْ » والفعل ؛ لأنَّهما في تأويله ؟

قلتُ : لو أنَّ العرب تأتي هنا بالمصدر ، وتجعلُه في موضع « أن » والفعل ، لجاز ، لكن العرب لم تراع المعنى خاصَّةً ، راعت اللَّفْظَ مع المعنى ، فلم تُدْخل « ظننت » إلَّا على ما فيه إسنادٌ في اللفظ ، لا على المفرد ، وإن تَضَمَّنَ ذلك . واللّه أعلم .

مسألة

قد تَحَصَّل أنه لا يُلْغَى من الأفعال إلا ما دخل على المبتدأ والخبر ، وكان غَيْرَ مُقَدَّم ، ولم يتعدَّ إلى مصدره ، وذلك نحو : زيد ظننت منطلق .

وأما التعليق[2] ، فيكون في هذه الأفعال ، وفي أسبابها[3] ، فتقول : ظننت [٢٩٥] لزيدٌ قائم ، وعلمت لعمرٌو شاخص . وكذلك تقول : علمتُ ما يقوم زيدٌ ، وظننتُ ما زيد قائم . وكذلك تقول : ما علمت أزيدٌ في الدار أم

---

(١) « يعمل عمل » (كذا) . وأُراه تحريفًا ، لعل صوابه : يُعامل مُعاملة .

(٢) التعليق : إبطال العمل لفظًا لا محلًّا على سبيل الوجوب (شرح التسهيل٢/٨٨) ، أو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير ، لمانع (الهمع ٢/٢٣٣) . والمانعات هي : أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام ، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام ، أو مضافًا إليه اسم استفهام ، أو تدخل عليه لام الابتداء ، أو إنَّ وفي خبرها اللام ، أو ما النافية . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٩.

(٣) قال في البسيط (١/٤٤٦) : « وإنما وقع التعليق في هذه الأفعال . ومتى وُجد في غيرها فبتضمُّنها ، وذلك بأن تكون سببًا ، ألا ترى أن الإبصار سبب في العلم » . وحَدّد ابن مالك ما يكون سببًا لأفعال القلوب بنحو : نظر ؛ بالعين أو القلب ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، وما وافقهن أو قاربهن ، من نحو : « رأى » بمعنى « أبصر » ، و« بلى » بمعنى « اختبر » . وعَلّق بعضهم « نسي » لأنه ضد « علم » والضد قد يحمل على الضد . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٩٠، والهمع ٢/ ٢٣٢- ٢٣٧.

عمرو ؟ ؛ لأنَّ هذه الحروف من حروف الصدور ، فلا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ ما قبلَها في ما بعدَها ، ولا ما بعدَها في ما قبلها . وكذلك هذه الأفعالُ ، إذا كانت بعدها أسماء الصدور لا تعمل فيها[1] ، فتقول : ظننت أَيُّهم في الدار ، وكذلك تقول : اسأل أَيُّهم في الدار ، وانظر أبو مَنْ زيدٌ .

فإن قلتَ : أعرفُ زيدًا أبو من هو ، فالاختيارُ أنْ تنصب « زيدًا » بـ « أعرف » ، ويكون « أعرف » قد ضُمِّنَ معنى « أعلم »[2] ؛ لأنه لم يَحُلْ بين الفعل والاسم حَرْفٌ يمنع العمل[3] .

وأجاز سيبويه رفع « زيد » ، فتقول : أعرف زيدٌ أبو من هو[4] ؛ لأنَّ « زيدًا » في المعنى مستفهمٌ عنه ، وكان الأصل : أعرف أبو من زيد ، ثم قُدِّم « زيد » ، وأُضمِر[5] ؛ ليكونَ ذلك توكيدًا ، فجرى الكلامُ عند إرادة التوكيد على حكم الأصل . وكذلك تقول على هذا : انظر زيدٌ أبو مَنْ هو[6] .

ومَنْ قال : أعرف زيدًا أبو مَنْ هو - وهو الاختيار - قال هنا : انظر إلى زيد

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) لينصب مفعولين .

(٣) سيبويه (١/٢٣٧) : وتقول : « قد عرفت زيدًا أبو من هو ، وعلمت عمرًا أأبوك هو أم أبو غيرك ، فأَعْمَلْتَ الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد اللّه أأبوك هو أم أبو غيرك ، أو زيد أبو من هو ، فالعاملُ في هذا الابتداء ، ثم استفهمت بعده » .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٧.

(٥) أي جعل في موضعه ضمير : « هو » .

(٦) يريد أن يحمل « انظر » الذي لا يتعدى على « اعرف » في : اعرف زيد أبو من هو . وقد قال سيبويه بعد المثالين : « ولا تقول : نظرت زيدًا ، واذهب فسل زيد أبو من هو ، وإنما المعنى : اذهب فسل عن زيد ، ولو قلت : اسأل زيدًا ، على هذا الحد ، لم يجز » . الكتاب ١/ ٢٣٨.

أبو مَنْ هو؟. ونَظَّره سيبويه بقولهم: إن زيدًا قائم وعمرو[1]، فهو معطوفٌ على ما كان عليه الاسم قبل وجود الحرف المؤكِّد. وهذا الذي قاله - رحمه اللَّه - قد جاء، قال كُثَيِّر:

فواللَّه ما أَدْرِي غَـرِيمٌ لَوَيْتِـهِ أَيَشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكِ أَمْ يَتَضَرَّعُ[2]

فرفع «غريمًا»، ولم يتَقَدَّمْ قبله حرفُ صدر، لكن لمَّا كان هذا في تقدير: أَيَشْتَدُّ غريم لَوَيْتِهِ إن قاضاك أم يتضرع؟، قُدِّمَ[3]؛ ليظهر الاسم، ويُضْمَر[4] طلبًا للتوكيد.

وهذا الذي ذكرتُه أنه لا يُعَلَّق إلا ما كان من أخوات «ظننت» أو ما كان سببًا في ذلك، هو مذهب البصريِّين.

وزاد الكوفيون: أو ما كان مُسَبَّبًا[5]، وقالوا في قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ

---

(١) المثال في الكتاب (١/٢٣٨): إن زيدًا فيها وعمرو. وهما سِيّان.

(٢) من الطويل. رواه في البسيط (١/٤٤٨): «لعمريَ» مكان «فواللَّه» موافقًا لما في الديوان (٤٠٥). وفي (٢/٧٥٧): «لعمرك ما يدري»، وكذا في (٢/٧٩٩). وفي الملخص (١/٤٧٦): وواللَّه ما أدري. وفي الديوان: «لاقاك» مكان «قاضاك». والشاهد: رفع «غريم» على الرغم من أنه لم يَحُل بينه وبين «يدري» شيء يمنع عمله فيه، وذلك لأنه في تقدير: لعمرك ما يدري أيشتد غريم أم يتضرع إذا لويته، فـ«غريم» في المعنى مستفهم عنه، ثم قُدِّم من تأخير طلبًا للاعتناء والتوكيد. والنصب اختيار سيبويه والمؤلف. والنصب والرفع عند ابن عصفور سيان في مثل هذا الموضع. واستشهد السيوطي بالبيت رادًّا على ابن كيسان الذي منع مباشرة الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام. والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ٩١، والهمع ٢/ ٢٣٧. وانظر شرح الجمل ١/ ٣٢٠.

(٣) في المخطوطة: ثم قُدِّم. وأسقطتُ «ثم» لتستقيم العبارة، فـ«قُدِّم» جواب «لمَّا كان هذا». ولعل «ثم» زيادة من الناسخ، سببها الوهم.

(٤) في المخطوطة: ويظهر. وهو وَهْمٌ. والصحيح ما أثبتُّه.

(٥) عن العلم أو ما يَتَّصل به، من معاني أفعال القلوب. ونسب سيبويه(٢/٤٠٠) إلى يونس القول =

لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ معلقة، والتقدير: لَنَعْلَمَنَّ أيهم أشد فننزعه.

وهذا الذي قالوه يلزم عنه أنْ يُقال: أَضْرِبُ أزيد في الدار أم عمرو، على تقدير: أَعْلَمُ أزيد في الدار أم عمرو فأَضربه. وهذا مِمَّا لم يَثْبُتْ بدليل لا يحتمل تأويلًا.

وأما الآية فقال سيبويهِ، إن ﴿أَيُّهُمْ﴾ مبنيةٌ[2]. وبُنِيَتْ؛ لأَنَّها جاءت على خلاف أخواتها في استحسان حذف الضمير المرفوع بالابتداء[3]، وهو لا يُسْتَحْسَنُ في غيرها، مع أن الأصل في ﴿أَيُّهُمْ﴾ أن تكون مبنيَّةً؛ لتضمنها حرفَ الاستفهام، لكن العرب أعربتْها حملًا على نقيضتِها، وهي «كُلٌّ»، ونظيرَتِها، وهي «بعض». فلَمَّا جاءت على غير قياس الموصولات رجعوا إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه من البناء، ولم يُراعَ شَبَهُ «كل»

= بتعليق «اضرب» في نحو: «اضرب أيُّهم أفضل». وبذلك يكون قد أجاز تعليق مالم يوافق ولم يقارب باب «ظن». وأُلحق بأفعال القلوب في التعليق: «أبصر» مع الاستفهام خاصة، و«تَفَكَّر»، و«سأل» و«نظر» و«نسي» و«رأى» البصرية. انظر: الهمع ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(١) مريم ٦٩. وفيها خلافٌ: الخليل يرى أنّ «أيّ» استفهامية معربة، وهي محكيَّة، كأنه: لنقولّن أيُّهم. وسيبويه يرى أنها موصولة مبنية لمخالفتها نظائرها، إذ لم توصل بجملة، وهي في موضع المفعول. ويرى يونس والكوفيون أن الفعل قبلها ملغى. واختار السهيلي قول الخليل، وقال عن قول يونس: حقّ. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٩، ونتائج الفكر ١٩٧، ١٩٨) وسلف أن استشهد المؤلف بالآية (ص ٥٢١). وانظر كلام المؤلف على «أي» (ص ٥٢٠، ٥٢١) وما علقته في حواشيهما.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٠. والتعليل الذي ساقه المؤلف، هو تعليل سيبويه. وقول سيبويه ببنائها يخرجها من باب التعليق. و«أي» موصولة لا استفهامية وهي المفعول، و «أشد» خبر لـ «هو» محذوفة، والجملة صلة. وانظر: المغني ٢/ ٥٤٤.

(٣) بعدها.

و « بعض » . واللّٰه أعلم .

ومِن[1] هذا قوله – سبحانه –: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ﴾[2] . وهو في القرآن كثير .

ثم أنشد أبو علي[3] لِلَّعين المِنْقَري[4] :

[٢٩٦] أَبا الأَرَاجيزِ يَا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ[5]

---

(١) أي : ومن تعليق الفعل لكونه مسببًا عما يصحُّ تعليقه عند الكوفيين ، مع ملاحظة التقدير السابق لسيبويه .

(٢) آل عمران ٤٤. والاستشهاد بالآية على أن ﴿أيهم يكفل مريم﴾ ابتداء وخبر في موضع نصب بفعل مقدَّر دل عليه ﴿يلقون﴾ ، أي ينظرون أيهم يكفل مريم ، أو يقولون أيهم ... ولا يعمل الفعل في لفظ ﴿أيهم﴾ لأنَّها استفهام . انظر : معاني الزجاج ١/ ٤١١، وإعراب النحاس ١/ ٣٧٦، وغرائب القرآن ٣/ ١٩٢، والدر المصون ٢/ ٩٢.

(٣) الإيضاح ١٣٥، والمقتصد ١/ ٤٩٦.

(٤) شاعر إسلامي هَجّاء ، اسمه : مُنازِل بن ربيعة . وقيل : الحسين بن إبراهيم . يكنى أبا الأكيدر ، وينتهي نسبه إلى تميم . تَعرَّض لجرير والفرزدق ، فلم يأبها له ، فسقط . ونسب ابن السيرافي البيت إلى جرير ! وكذا فعل ابن منظور . وليس في ديوانه . والصحيح أنه للَّعين . وكذا نسبه سيبويه . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٤٩٩، والخزانة ٣/٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) من البسيط . يروى العجز :

* وفي الأراجيز رأس النَّوْك والفشلِ *

كما يروى :

* وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والفشلُ *

كما يروى :

* وفي الأراجيز جلب اللؤم والكسلِ *

وعلى الرواية الأولى القافية لام مكسورة ، ولا شاهد . وعلى الثانية القافية لام مضمومة ، والشاهد فيها . وعلى الثالثة : لام مكسورة ، ولا شاهد . ويروى : أبا الأراجيز ، أي يا صاحب =

« خِلْتُ » هنا متوسِّطَةٌ بين المبتدأ والخبر ، فلذلك ألغاها ، كأنه بَنَى الكلام على الإخبار بقوله : في الأراجيز اللؤم ، ثم أتى بـ « خِلْتُ » ؛ لِيُبَيِّن مُسْتَنَدَ إخبارِه . وهذا نظيرُ : منطلقٌ ظننت زيدٌ . ولو بَنَى على « خلت » لجاز أن ينصب « اللؤم » ، ويرفع « الخور » على الإضمار ، كأنه قال : وكذلك الخور . واللّٰه أعلم .

ومما يجري مَجْرَى التوسُّط أن يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبر على « ظننت » ، وذلك نحوُ : طعامَك ظننتُ زيدًا آكلًا ؛ لأن تَقَدُّمَ المعمول يُؤْذِنُ بتقدم العامل ، فكأنك قُلْتَ : آكلًا طعامك ظننت زيدًا ، وأنت لو قلتَ هذا ، لجاز لك وجهان : الإلغاء[1] والإعمال ، فكذلك يجوز لك في ذلك وجهان . فإذا قلت : اليوم ظننت زيدًا شاخصًا ، كان لك فيه معنيان :

أحدهما : أن تريد أن ظنَّكَ وقع في هذا اليوم ، وليس الشخوصُ في هذا اليوم . فإذا قَصَدْتَ هذا ، لم يكن في الظَّنِّ إلا الإعمالُ ؛ لأنها متقدِّمَةٌ .

الثاني : أن تريد أن الشخوص وقع في هذا اليوم ، وربما كان ظَنُّكَ قبل هذا اليوم بزمان كثير . فإذا أردتَ هذا كان لك وجهان : الإلغاء والإعمال ؛ لأنها تكون بمنزلة « طعامَك ظننت زيدًا آكلًا » ؛ لأن تَقَدُّم المعمول يُؤْذِن بتقدم العامل .

= الأراجيز . وذكر ابن بري قبله بيتين على قافية اللام المكسورة ، ففيه إقواء . ورواية « الخورُ » بالضم هي رواية يونس . والشاعر يهجو رؤبة أو العجاج ، ويقول : أنت راجز ، لا تحسن القصيد ، وهذا دليل على نقصانك ولؤم طبعك وضعفك . والبيت في : الكتاب ١/ ١٢٠، والوحشيات ٦٣، والحيوان ٤/ ٢٦٧، والأصول ١/ ١٣٠، وابن السيرافي ١/ ٤٠٧، واللمع ١٣٧، وابن برهان ١/ ١١١، والمقتصد ١/ ٤٩٦، والنكت ١/ ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب ١٢٠ وابن بري ١٢٠، وإيضاح القيسي ١/ ١٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٨٥.

(١) وعلى الإلغاء تقول : طعامَك ظننت زيدٌ آكلٌ .

وتقول: متى ظننت زيدًا قائمًا، فيجوز لك وجهان: الإلغاء والإعمال، إذا جعلت الظرفَ متعلِّقًا بـ « قائم »[1]. فإن جعلتَه متعلقًا بـ « ظننت » لم يكن فيه إلا الإعمالُ؛ لأنَّ الظنَّ متقدم[2].

وإذا قُلْتَ: هل ظَنَنْتَ زيدًا شاخصًا؟، فالاختيارُ الإعمالُ؛ لأن « ظننت » متقدمة[3]. ويظهر من كلام سيبويه[4] أنه يجوزُ فيه الإلغاء. ووجه ذلك أن « هل » استفهام، وجِيء بها للجملة التي بعدها، فهي بعض من الجملة، فقد تكون الجملة التي جيء بها لها: زيدٌ شاخصٌ، وليس في نِيَّتِكَ إلا ذلك، ثم لَمَّا نطقت بـ « هل » على هذا المقصِد خَطَرَ لك الظن، فجئت به بعد النطق بـ « هل »، وفي النفس البناء على الابتداء والخبر، فصار مجيئها كمجيئها بعد « زيد » من قولك: زيد ظننت منطلق؛ لأن المقصود البناء على الابتداء، إلا أن الاختيار متى كان ذلك أنْ تأتيَ بالظن آخِرًا، قال سيبويه: فإن ابتدأتَ فقلتَ: ظني زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحًا، ولكن « متى تظنُّ عمرو منطلق » [أحسن][5]؛

(١) لأن تقدُّم المعمول يؤذن بتقدم العامل. وعليه فإن « ظننت » تكون كأنها قد تَوَسَّطت بين المبتدأ والخبر.

(٢) إذ « متى » متقدمة، وهي من جملة الظن، وما حُمل على الظن متقدم، وعليه مبنى الكلام.

(٣) كلام ابن أبي الربيع في البسيط (٤٣٨/١) أوضح وأدَقُّ، فقد قال ما معناه: إذا كان الاستفهام عن الظن فالإعمال لا غير، لأن الكلام مبنيٌّ عليه. وإذا كان الاستفهام عن الشخوص، كأنك قلت: هل زيد شاخص في ما ظننت، جاز الإلغاء، على ضعف، لأنه كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، على حَدِّ تعبير سيبويه. انظر: الكتاب ١/ ١١٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٢١.

(٥) زيادة، بها يستقيم الكلام. وأُرى في عبارة سيبويه سقطًا، وقد يكون مصدره نسخة الكتاب التي يعتمد عليها ابن أبي الربيع. ومهما يكن فإن العبارة في الكتاب (١/ ١٢٤- ط. هارون) فيها نحو من هذا السقط، ولذلك فقد أضاف هارون بين المعقوفين عبارة طويلة لم يكشف عن مصدرها. =

لأنَّ قبله[1] كلامًا.

وأما إذا قلت: ظنًّا زيدًا شاخصًا، فليس لك إلا الإعمال؛ لأن التقدير: ظُنَّ زيدًا شاخصًا، ثم جُعل المصدر مكانَ الفعلِ نائبًا منابه. وهذا بمنزلة: ضربًا زيدًا، مما ينتصب على إضمار فعل متروكٍ إظهارُه.

فإن قَدَّمْتَ، فقلت: زيدًا ظنًّا شاخصًا، أو قلت: زيدًا شاخصًا ظنًّا، لم يكن إلا الإعمالُ؛ لأنَّ الكلامَ مَبْنِيٌّ على الظن[2]، والمراد به التقديم. واللَّه أعلم.

فصل

قال: « **وتَقُولُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا** »[3].

اعلم أن الهاء يجوز أن [٢٩٧] تجعلها ضمير « زيد »، ويكون الكلام قبل دخول « ظننت » وسائر أخواتها: زيد هو منطلق، و « هو » مبتدأ، و « منطلق » خبره، والجملةُ خبرُ « زيد »، ثم دخلت « ظننت » على قولك: هو منطلق، فَنَصَبَتْ المبتدأ والخبر، فقُلْتَ: زيدٌ ظننته منطلقًا.

ولك أنْ تُدْخِلَها على الجملة الكبرى، فتقول: ظننتُ زيدًا هو منطلقٌ، ولا

= والعبارة كما في الكتاب: « فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان قبيحًا، [لا يجوز البتة، كما ضعف: أظن زيد ذاهب. وهو في « متى » و « أين » أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ] ومتى تظن عمروٌ منطلقٌ، لأن قبله كلامًا ».

(١) في المخطوطة: ما قبله. وأُراه وهمًا من الناسخ.

(٢) لأن المصدر هنا نائب عن فعله، وفعله دالٌّ على الأمر، والأمر له صدر الكلام، فكذلك ما ناب منابه، فكأن تقدير المثالين المذكورين: ظنًّا زيدًا شاخصًا، على معنى: ظُنَّ زيدًا شاخصًا.

(٣) الإيضاح ١٣٦، والمقتصد ١/ ٥٠٠.

تؤثِّر « ظننت » في الخبر ؛ لأنه جملةٌ . وقد مضى الكلامُ في هذا[1] .

فإنْ جعَلْتَ « هو » بدلًا من « زيد » ، و « منطلق » خَبَرٌ لـ « زيد » ، لم يَجُزْ لَكَ أَنْ تُدْخِل « ظننت » على « هو منطلق » ؛ لأنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[2] ، لكن تدخلها على « زيد هو منطلق » كلِّه ، فتقول : ظننت زيدًا إياه قائمًا ، كما تقول : ظننت زيدًا أبا عمرو منطلقًا .

ولا يجوز أنْ تجعل « هو » فصلًا ؛ لأن الخبر ليس بمعرفة ، ولا شبيهًا بالمعرفة[3] ، على حسب ما يتبيَّن ، إن شاء اللّه .

فإن جعَلْتَ الضمير ضمير المصدر لم يَجُزْ لك الإلغاءُ إلا على ضعف ؛ لأنه ضمير ما جَعَلَتْه العربُ معاقِبًا . وقد مضى الكلام في هذا مستوفًى[4] ، إن شاء اللّه .

---

(١) انظر : ص ٩٥٦ ، ٩٥٧.

(٢) وإدخال « ظننت » يكسر القاعدة ، إذ يكون « زيد » مرفوعًا بالابتداء ، وهو المبدل منه ، و « هو » الذي جعلناه بدلًا معمولٌ لـ « ظننت » !

(٣) هذا معلوم ، فقد قال سيبويه (٢/٣٩٢) : « واعلم أن « هو » لا يحسن أن تكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع « زيدًا » و « عمرًا » نحو : خير منك ومثلك وأفضل منك وشَرّ منك . كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ؛ كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها » .وظاهر كلام سيبويه أن أهل المدينة لا يشترطون ذلك . ولم يرتض السيرافي الحمل على الظاهر ، وعَدّه غلطًا وسهوًا ، لأنَّ ما حكي عن أهل المدينة ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم ﴾ و « هن » هنا بين معرفة و ﴿ أطهر لكم ﴾ وهو منزَّل منزلة المعرفة . والذي أنكره سيبويه أن يُجعل : « ما أظن أحدًا هو خيرًا منك » فصلًا ، والذي يريد نسبته إلى أهل المدينة هو نحو الآية . انظر : الكتاب ١/ ١٩٦، وما عَلَّقه هارون من السيرافي (في الحاشية) ، والنكت ٢/ ٦٧٦، ٦٧٧.

(٤) انظر: ص ٩٥٧ .

ثم قال : « **وإن شِئْتَ نَصَبْتَ « زَيْدًا » في قَوْلِ مَنْ قال : زيدًا ضَرَبْتُه** »[1] .

هذا يدخل في باب الاشتغال ، فتقول[2] : زيدًا ظننته منطلقًا . فإن قيل لك : ما الناصب لـ « زيد » ، فتقول : فعل يفسره هذا الظاهر ، تقديره : ظننت زيدًا ، فيُقال لك : أين المفعول الثاني ؟ فتقول : لو ظهر لزال هذا الظاهر المتعدِّي إلى ضميره ؛ لأنه مفسِّره ، فلا يوجد إلا مع عدمه ، ولو زال لكان « ظننت » عاملًا في « منطلق » فـ « منطلق » هو المفعول الثاني للفعل المحذوف في الأصل ، ثم لَمَّا حُذِف ، وأُقيم ما بعده مُقامه حتى صار كأنه هو ، وكأنَّ ذلك لم يكن ، تولَّى الثاني العملَ في « منطلق » ، فقد صار « منطلق » يعمل فيه المحذوف إن ظَهر ، وينصبه مفسِّره إن حُذِف ، فليس هنا اقتصارٌ على أحد المفعولين دون الآخر ؛ لأنَّه يعمل فيه في حال دون حال . وإنما الاقتصارُ أن يُذْكَرَ أحدُ المفعولين ، ويُحْذَفَ الآخرُ في كُلِّ الأحوال لغير دليلٍ يدلُّ عليه . ولو حذف للدَّليل ، لكان اختصارًا[3] .

وكذلك « عمرًا ظننته شاخصًا » : يجوز لك الرفع والنصب . وهو من باب الاشتغال .

ثم قال : « **وأَقْبَحُ مِنْ هذا**[4] **أَنْ تَقُولَ : زيدٌ ظننت ظَنًّا مُنْطَلِقٌ** »[5] .

---

(١) الإيضاح ١٣٦. والمقتصد (١/٥٠٠) : « على قول » مكان « في قول » .

(٢) المخطوطة : فيقول .

(٣) انظر في الفرق بين الاقتصار والاختصار : الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧- ٤٢٩.

(٤) الإشارة إلى قوله قبل : زيد ظننتُه منطلقٌ ، ألغيتَ « ظننت » لما عَدَّيْتَه إلى المصدر ، كما تُلْغِيه إذا لم تُعَدِّه . وانظر : الإيضاح ١٣٦.

(٥) الإيضاح ١٣٦ ، والمقتصد ١/ ٥٠١.

قد تقدَّم من كلامي ما يقتضي مَنْعَهُ، وبيَّنْتُ موجب ذلك بما يُغْني عن الإعادة[١]، إن شاء الله.

وظاهر كلام أبي علي جوازُه على قبح. وليس يريد أبو علي ذلك – والله أعلم – إنما يريد أنَّ هذا أقبحُ من ذلك؛ لما فيه من الجمع بين العِوض والمعوَّض[٢] منه. فإذا كان أقبح منه لذلك، فينبغي ألَّا يجوز. والله أعلم.

ومن الناس من أخذ كلام أبي علي على ظاهره، وقال: يجوز أن يقال: زيدٌ ظننتُ ظنًّا منطلقٌ؛ لأنَّ الذي قَبَّح الإلغاء، إنَّما هو أن الفعل قد عمل في المصدر، فلمّا عَمِل قَوِي في طلب العمل، فقَبُح إلغاؤه. ولو كان المقبِّح هذا، لكان إلغاء «ظننت» [٢٩٨]، وهي عاملةٌ في المصدر، كإلغائها، وهي عاملة في ضمير المصدر، ولم يكن في ذلك قُبْحٌ زائد. والله أعلم.

والذي يظهر لي ما ذكرتُه أوّلًا. وهو ظاهر كلام سيبويه[٣]. والله الموفّق بفضله.

فصل

قال: «**وإذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ، كانَ «ذاكَ» إشارةً إلى المَصْدَرِ**»[٤].

---

(١) انظر: ص ٩٥٦.

(٢) يريد: الفعل ومعاقبه – المصدر. وقال الجرجاني ما معناه: إن إلغاء الفعل عند تعدّيه إلى صريح لفظ المصدر أقبح من إلغائه عند تعديه إلى المصدر، لأن المصدر تكرير وتوكيد للفعل؛ لفظًا ومعنى، والضمير تأكيد معنى لا لفظًا، وكلما كان أذهب في التأكيد كان أبعد من الإلغاء، فالوجه أن يقال: زيدٌ ظننتُ ظنًّا منطلقًا. انظر: المقتصد ١/٥٠١.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٢٥.

(٤) الإيضاح ١٣٧، والمقتصد ١/٥٠٢. والمسألة خلافية، وخلاصة الخلاف فيها: أن الإشارة إلى =

هذا الذي ذهب إليه أبو علي، هو مذهبُ سيبويه[١]، وكأنه جوابٌ لمن قال: ظننت زيدًا منطلقًا، فتقول: ظننت ذاك، أي ظننتُ ظنًّا مِثْلَ ظَنِّك، كما تقول: ضربت ضربَك، وقمت قيامك، وقد كان ظنُّ ذلك متعلِّقًا بأنَّ زيدًا قائم، وهذا قد ظَنَّ مثلَ ظنّه، فقد ظَنَّ أن زيدًا قائم. والله أعلم.

ويُتَصَوَّر أن تقول هذا لِمَنْ قال: زيد منطلق، فتقول: ظننت ذاك، أي ظننت ظنًّا، ووضع مكانه اسم إشارة، ويكون إشارة لما تضمَّنَه الفعل من الحدث، ويكون بمنزلة لو قلت في مقابلة كلامه: ظننت، فيعلم بالحال أنَّك تريد: ظننت زيدًا منطلقًا، لكنَّك تحذفهما لَمّا ذُكرا، وعَلِمَ مخاطَبُك ما تَعْني، فيكون حذفَ اختصار، لا حذفَ اقتصار[٢].

ثم قال: «**ولَوْ كان «ذاك» إشارَةً إلى غَيْرِ المَصْدَرِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ المَفْعُولِ الثاني بُدٌّ**»[٣].

ذهب الفراء[٤] في المسألة إلى أنَّ الإشارة إلى الاسمين؛ إلى «زيد»، وإلى

= المصدر. أو إلى المفعولين. وهذا الأخير قول الفراء. وقيل: الإشارة إلى أحد المفعولَيْن. وقيل: إلى المصدر، أجرته العرب مُجرى المفعولين. انظر: غاية الأمل ١/ ١٧٣.

(١) الكتاب ١/ ١٢٥. وهو أيضًا مذهب الجرجاني. انظر: المقتصد ١/٥٠٣.

(٢) أشار المؤلف قبل (ص ٩٦٩) إلى الفرق بين حذف الاختصار وحذف الاقتصار، فالأول لدليل، والثاني لغير دليل.

(٣) الإيضاح (١٣٧)، والمقتصد (١/٥٠٣): «ولو كان إشارة»، بإسقاط «ذاك»، «إلى غيره» مكان «إلى غير المصدر».

(٤) ضرب الفراء مثالين: أظن زيدًا أخاك، وكان زيد أخاك، ثم قال: «ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك». (معاني القرآن ١/٤٥). وما قال به الفراء قال به المازني، نسبه إليه ابن عصفور، وقال: وهذا عندنا غير جائز. شرح الجمل ١/٣١٨.

« منطلق » ، وأنت لو ذَكَرْتَ بعد « ظننت » هنا : زيدًا منطلقًا ، لكان الكلامُ صحيحًا ، فكذلك إذا ذَكَرْتَ بعد الفعل ما هو إشارةٌ إليهما . وشَبَّهه[1] بقوله تعالى -: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2] ، فـ « ذلك » اسم إشارة إلى الاسمين ، وهما : « الفارض والبكر » ؛ لأن « العوانَ » المُتَوَسِّطَةُ بينهما ، فكأنه قال - تعالى - : عوان بين الفارض والبكر ، ثم وضع موضع الاسمين اسم الإشارة[3] ، فكذلك هذه المسألة وضع اسم الإشارة موضع « زيدًا منطلقًا » .

وهذا القول بعيدٌ جدًا ؛ لأن الموضع موضع المسند والمسند إليه ، ولا يكونان من اسم واحد ؛ ظاهرًا كان أو مبهمًا ، أو غير ذلك .

ولو جاز هذا لجاز أن تقول لمن سمعته يقول : زيد قائم : ذلك أو ذانك[4] .

ومثل هذا لا يُقال في المسند والمسند إليه ؛ لأنهما يطلبان أن يكونا جزأين منفصلَيْن ، ثم يُسْنَد أحدهما إلى الآخر ، فلا بُدَّ أن يوجدا مفترقَيْن .

وليس هذا مثلَ الآية ؛ ألا ترى أنك لو جئت في الآية بلفظ الإشارة إلى الاثنين ، فقلت : عوانٌ بين ذينك[5] ، لكان صحيحًا . ولا يمكن أن يُقال :

---

(١) قوله « شَبّهه » فيه مسامحة ، لأن الفراء شبه الآية بالمثالين ، لا العكس .

(٢) البقرة ٦٨.

(٣) الفراء : ولو قال في الكلام : بين هاتين ، أو بين تينك ، يريد الفارض والبكر كان صوابًا . ولو أعيد ذكرهما ، لم يظهر إلا بتثنية ، لأنهما ليسا بفعلين . معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٤) نسب ابن عصفور هذا الرد إلى أبي علي ، قال : وقد رَدَّ الفارسي أيضًا على المازني بأنه لو جاز أن يكون « ذاك » إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها ، فكنت تقول في جواب من قال : هل زيد قائمٌ؟ ذاك ، أي زيد قائم . شرح الجمل ١/ ٣١٩.

(٥) لو قال : « تينك » لكان أحسن ، فالإشارة إلى « فارض » و « بكر » وهما صفتان للبقرة .

ذانك ، ويكون مسندًا ومسندًا إليه ؛ لما ذكرتُه من أنهما لا بُدَّ أن يكونا شيئين ، و﴿بَيْنَ﴾ لا تطلب إلا معنيين ، لا تطلب لفظين مسنَدًا أحدهما إلى الآخر . وقد تُعَبِّر عن المعنيين بلفظٍ واحد ؛ ألا ترى أنك تقول : جلست بين القوم[1] .

فإن قلتَ : فقد جاء ضمير الأمر والشأن ، وهو يعود إلى الجملة .

قلتُ : ليس « هو » في مثل قولك : هو زيد قائم ، يعود إلى الاسمين : المسند والمسند إليه ، وإنما جِيء به إبهامًا للأمر وتعظيمًا له ، ثم جيء بالجملة [٢٩٩] بعد ذلك بيانًا للمقصود بالإخبار ، وما قُصد تعظيمُه بالإبهام ، وليس بضمير عائد على مقصود قصد قصده ، وإنَّما المراد به ما ذكرتُه من الإبهام . والله أعلم .

ومن المتأخِّرين من قال : « ذاك » إشارة لما تَضَمَّنَه : زيد منطلق . وليس هذا بصحيح ؛ لأنَّ العرب لم تُدْخِل هذه الأفعالَ إلَّا على المسند والمسند إليه . والله أعلم .

ثم قال : « **إلَّا أَنْ تَجْعَلَ « الظَّنَّ » بمعنى التهمة** »[2] .

قد تَقَدَّم أن « ظننت » إذا كانت بمعنى « اتهمت » تعدَّتْ إلى واحد ، كما يتعدى « اتهمت » إلى واحد ، فتقول : ظننت زيدًا بالسَّرِقة ، كما تقول : اتَّهَمْتُ زيدًا بها .

---

(١) مما يجوز أن يقع عليه « بين » ، وهو واحد في اللفظ ، « أحد » و « مَنْ » و « أيّ » لأنها جميعًا تكون للواحد والجمع في المعنى . انظر : معاني الفراء ١/ ٤٥.

(٢) الإيضاح ١٣٧، والمقتصد ١/ ٥٠٣.

فإن قلتَ هنا : ظننت ذاك ، وتجعل « ذاك » إشارة إلى « زيد » ، وتجعل « ظننت » بمعنى « اتهمت » ، كأنَّك قلتَ : اتهمت زيدًا بما ذكرته من القيام ، كان صحيحًا . والله أعلم .

والآية التي أتى[1] بها تُقْرأ بالظاء والضاد : قرأ بالظاء ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي[2] ، والباقون بالضاد :

فمن قرأ بالظاء جعل « فعيلًا » بمعنى « مفعول » .

ومن قرأ بالضاد ، فـ « فعيل » بمعنى « فاعل » .

فالضمير الذي في « ظنين » بمعنى « مظنون » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه[3] ، والضمير في « ضنين » بمعنى « ضانّ » فاعل .

ويتعلَّقُ ﴿عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ بـ « ظنين » . وهذا بيِّن على مَنْ جعله بمعنى « متَّهم » ، التقدير : وما يُتَّهَمُ على الغيب[4] .

ومن قرأ ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد ، فيأتي المعنى : وما هو ببخيل على الغيب . وإنما يتعدى « بخيل » بالباء ، إنما يقال : بخل بكذا ، فيكون في هذا تضمينٌ ،

---

(١) الضمير يعود على أبي علي . والآية هي ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ [التكوير ٢٤] . وانظر : الإيضاح ١٣٧، والمقتصد ١/٥٠٣.

(٢) ويعقوب . والقراءة بالضاد هي المثبتة في جميع المصاحف . انظر : السبعة ٦٧٣، والمبسوط ٣٩٨، والكشف ٢/ ٣٦٤، والنشر ٢/٣٩٨.

(٣) والباء زائدة ، و« ظنين » خبر « ما » . ولا يتعلق المجرور بمحذوف ، لأن الباء زائدة للتوكيد ، والتقدير : وما هو على الغيب ظنينًا . وإنما يتعلق المجرور بمحذوف إذا وقع خبرًا ، إذا كان حرف الجر غير زائد . البسيط ١/ ٤٤٤.

(٤) لأنه معروف عندهم بالصدق والأمانة ، ولا يتهمونه في ما يدعي ويقول ، وإنما يتركون اتّباعه عنادًا وطغيانًا . و« ما » هنا حجازية ... لأن « ما » التميمية لم تقع في القرآن . البسيط ١/ ٤٤٥.

والتقدير - والله اعلم -: وما يقعد على الغيب فيستره[1] ؛ لأن هذا فعلُ البخيل ، وفي إبراز هذه الصورة أبدًا قُبْحٌ لصورة البخل .

مسألة

قال الله - تعالى - : ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[2] ، وقال - تعالى - : ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾[3] . وحكى سيبويه أنَّ العرب تقول : ظننت بزيد[4] . وتأويله على أن الباء هنا بمنزلة الباء في قولك : نزلت بالبلد ، فكأن المعنى : أوقعت ظني بزيد[5] ، ولا يُذْكَرُ الخبر[6] الذي تعلّق به ، ويكون هذا بمنزلة قولهم : « من يسمع يَخَلْ »[7] ، والله أعلم ؛ ألا ترى أنك قد

---

(١) كما تقول : فلا يبخل على هذا العلم ، أي لا يُعَلِّمه أحدًا ، وإنما تعدّى « بخل » بـ « على » لأنه إذا بخل بالشيء فكأنه جلس عليه وغطاه . والمعنى : ما هو ﷺ ببخيل بما يأتيه من الوحي ، فلا يعلّمه أحدًا إلا بحُلْوان ، كما تفعله الكُهّان . (البسيط ١/٤٤٥) . والكلام في « ما » وفي تعلُّق « على الغيب » ، وفي زيادة الباء ، كالكلام في قراءة الظاء .

(٢) الأحزاب ١٠ .

(٣) فُصّلت ٢٣ .

(٤) سيبويه (١/٤١) : « وتقول : ظننت به ، جعلتَه موضعَ ظنِّك ، كما قلت : نزلتُ به ، ونزلتُ عليه . ولو كانت الباءُ زائدة بمنزلتها في قوله - عز وجل -: ﴿كفى بالله﴾ لم يجز السكتُ عليها ، فكأنك قلتَ : ظننت في الدار » .

(٥) يريد أن هذه الباء هي الباء المُعَدِّية ، بعد أن ضُمِّن « ظَنَّ » معنى « أوقع » . ولولا ذلك لما جاز اكتفاءُ « ظن » بمفعول واحد .

(٦) « الخبر » هنا ليس المسند ، ولكنه متعلَّق الظن ، كما يَتَبَيَّنُ من سياق كلامه .

(٧) مَثَل ، معناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ، أي أن مجانبة الناس أسلم . وفي اللسان (خيل) : « يُقال ذلك عند تحقيق الظن » كأنه : من يَسْمَعْ يَخَلْ مسموعه صادقًا . و« يَخَلْ » مشتق من « تَخَيَّل إليّ » . وروي المثل معكوسًا : من يَخَلْ يَسْمَعْ . (انظر : =

تدري أن زيدًا يُسيء الظنَّ بك ، ويكثر منه أن يظنَّ فيك أشياء لعداوةٍ وحسد ؛ ولا تُعَيِّنُ منها واحدًا ، فتُريدُ أنْ تُخْبِرَ بذلك ، وأن خاطرَه وظنَّه قد تَعَلَّقا بك ، فتقول : زيد يظن بي . ولعلَّك حين قلت هذا ، لم يخطر بخاطرك تعيُّنُ شيءٍ قال فيك ، فتخبرَ به . واللّه أعلم .

ومن جعل الباء من « ظننت بزيد » زائدة ، فيكون التقدير : ظننت زيدًا ، فتصير « ظننت » تتعدَّى إلى واحد ، فيُبْطِلُ هذا ما يُبْطِلُ الاقتصارَ على أَحَدِ المفعولَيْنِ . واللّه أعلم .

* * *

= الأمثال ٢٩٠، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٦٣، والمستقصى ٢/ ٣٦٢). والمثل دائر في كتب النحو، استشهد به المؤلف في : الملخص ١/ ٣٦٢، وانظره أيضًا في : غاية الأمل ١/ ١٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٧٣، والمغني ٢/ ٧٩٧ ، والهمع ٢/ ٢٢٥.

بـاب

الأَسْماءِ الَّتِي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ[١]

اعلم أن النَّصْبَ أصلُه ألَّا يكونَ إلا للأفعال ، فكلُّ حرْفٍ تجده ناصبًا ، فإنَّما سَرَى له من الفعل . وكذلك الأسماءُ التي تَنْصِبُ إنَّما تَنْصِبُ بالحمل على الفعل ، وعلى ما حُمِل على الفعل . فعلى الجملة [٣٠٠] إنَّما سرى لها النَّصْبُ من الفعل .

وأما الرفع فيكون للفعل والاسم . فالمبتدأ يعمل الرفع في الخبر . وكذلك الفعلُ يعمل الرفع في ما يطلبه بالبنية . وكُلُّ رفع تجده بغير الابتداء والمبتدأ ، فإنَّما سرى له من الفعل ، فاسمُ الفاعل إنما رَفَعَ بالحمل على الفعل . وكذلك جميعُ ما يَعْمَلُ الرفعَ سوى الابتداء والمبتدأ ، فإنما سرى له من الفعل . وكذلك الحرفُ إنَّما سرى له الرفعُ من الفعل .

وأما الجرُّ فيكون بالإضافة : فإن كانت الإضافة بالحرف - وذلك إضافة الأفعال إلى الأسماء - فيكون الخافضُ الحرفَ[٢] .

وإن كانت الإضافةُ بغير الحرف - وذلك إضافة الأسماء إلى ما بعدها - فيكون الخفضُ بالاسم[٣] نحو : غلام زيد وأمام عمرو .

---

(١) الإيضاح ١٤٠ ، والمقتصد ١/ ٥٠٥ .

(٢) ذكر بعد (٢/ ١٩١ الحمزاوية) الحروف التي تضيف الفعل إلى الاسم ، وجعل جملتها أربعة عشر حرفًا . وانظر أيضًا : البسيط ٢/ ٨٤٠، والملخص ١/ ٥١١.

(٣) هذا ظاهر مذهب سيبويه . وهو الأولى ، وعليه المحقِّقون من أهل الصنعة . انظر : الكتاب ١/ ٤١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٥، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج١/ ٦٦.

ومن الناس من جعل الخفض كُلَّه بالحرف، وقال: الخافض في قولك «غلام زيد»: اللام المقدرة[1]؛ لأنَّ الأصل: غلام لزيد. وليس هذا بصحيح، والصَّحيح ما ذكرتُه. وسيُبَيَّنُ هذا كلُّه في «باب الجر»[2]، إن شاء اللّه.

والذي يعمل من الأسماء عمل الأفعال سبعةُ أنواع: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأمثلة المبالغة، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والمصادر، وأسماء الأفعال، وأسماء العدد والمقادير، وما جرى مجراها، نحو: عشرين درهمًا، وما في السماء موضعُ راحة سحابًا[3]، ولي مثلُك عالمًا.

ولم يَذْكُرْ أبو علي أسماء العدد ولا ما جرى مجراها؛ لأنها لا ترفع، وإنما هي تنصب التمييز، وإنَّما يريد أن يذكر ما يعمل عمل الفعل، فيرفع وينصب، وحين تكلَّم في المنصوبات تكلَّم في أسماء العدد، والمقادير وما جرى مجراها،

---

(١) هذا مذهب بعضهم. وأُبطل بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام. ويرى الرضي أن عمل الحرف مقدّرًا وإن ضعف لا يُنْكَر هنا لقوة الدال عليه بالمضاف. كما نقل ابن أبي الربيع في البسيط (٨٨٦/٢) عن الشلوبين ردَّه بأن «غلام» في «غلام زيد» معرفة، وفي «غلام لزيد» نكرة، فكيف يكون «غلام زيد» مخفوضًا بحرف؛ لو ظهر ذلك الحرف لأَخَلَّ المعنى؟ اهـ بتصرف. وزعم الزجاج أن الجر هو بمعنى اللام. وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، قال الرضي: وليس بشيء. انظر: شرح الكافية ق ١، مج ١/ ٦٥، ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٥، والارتشاف ٢/ ٥٠١. وانظر أيضًا: البسيط ٢/ ٨٨٦.

(٢) انظر: ١٩١/٢ (الحمزاوية).

(٣) قال (٢/٢ الحمزاوية): ويجري مجراه - أي مجرى العدد - ... ما في السماء موضع راحة سحابًا، لأن «السحاب» تمييز لـ«موضع»، وتَمَّ بالإضافة إلى «الراحة»، ولولا ذلك لكان مضافًا إليه، إضافة الشيء إلى جنسه، بمنزلة: «ثوب خزّ» و«باب ساج». والمثال من أمثلة أبي علي، قال: «فما كان على معنى المساحة، فقولهم: «ما في السماء ...» فـ«قَدْر الراحة» مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره، فإذا قال: سحابًا، بَيَّنَ به ذلك المبهم». (الإيضاح ٢١٢، ٢١٤). وهو أيضًا في: شرح السيرافي ٢/ ٢٦٣.

على حسب ما يَتَبَيَّنُ[1]، إن شاء اللّه.

ولم يذكر أمثلة المبالغة، وهي: «فَعُول» و«فَعَّال» و«مِفْعال» و«فَعِيل» و«فَعِل»، قال سيبويه: إنها تعمل عمل اسم الفاعل، فتَرْفَعُ وتنصب، ويتقدَّم عليها ما تنصبُه[2]، فتقول: هذا ضروبٌ زيدًا، وهذا زيدًا ضروبٌ، قال الشاعر[3]:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها ... إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّكَ عاقِرُ[4]

وتقول: هذا ضَرَّابٌ زيدًا، وهذا زيدًا ضَرَّابٌ، وأنشد سيبويه[5]:

---

(١) انظر: ٢/٢ (الحمزاوية)، والإيضاح ٢١٢ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١١٠/١، وما بعدها. وعمل أمثلة المبالغة موضع خلف كبير: فقد أنكر الكوفيون إعمال الخمسة. ونسب السيوطي إنكار عمل «فعيل» و«فَعِل» إلى أكثر البصريين. وأنكرها المبرد والمازني. وأنكر الجَرْمي «فَعِل». وقال أبو عمرو: يعمل «فَعِل» بضَعْف. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية، وإن عُرِّيت من «أل» لما فيها من المبالغة، فهي عندهما أقوى في العمل من اسم الفاعل. وأعمل ابن ولاد وابن خروف «فعِّيلًا». ثم اختلفوا في القياس: فالمؤلف والأكثرون على أنها لا تقال إلا بالسماع. وظاهر الزجاجي أنه قياس في الجميع. وقال بعضهم: قياس في فَعُول وفَعّال. واستظهر المؤلف كونها سماعًا. وانظر المسألة مع فضل بيان في: المقتضب ٢/ ١١٤- ١١٩، والهمع ٥/ ٨٦- ٨٩. وانظر أيضًا: البسيط ٢/ ١٠٥٤- ١٠٦٣.

(٣) أبو طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ.

(٤) من الطويل. نصل السيف: شفرته. سوق: جمع ساق. يرثي أبا أمية بن المغيرة، زوج أخته عاتكة. يقول: إنه كان كريمًا يضرب سوق الإبل السمينة، وينحرها، إذا لم يجد الأضياف طعامًا. والشاهد: نصب «سوق» بـ«ضروب». والبيت في: الديوان ٣٦، والكتاب ١/ ١١١، والمقتضب ٢/ ١١٤، والجمل ٩٢، والأصول ١/ ١٢٤، وابن السيرافي ١/ ٧٠، وتحصيل عين الذهب ١١٣، والحلل ١٢٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦، وابن يعيش ٦/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠، والهمع ٥/ ٨٦، والخزانة ٤/ ٢٤٢، ٢٤٤ و٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧. واستشهد به في: البسيط ٢/ ١٠٥٦.

(٥) للقُلاخ بن حَزْن المِنْقَرِيّ، شريف، راجز، شاعر. والقلاخ، من قلخ البعير، إذا رَدّد هديره في =

* أخا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جِلالَها[1] *

وحكى – رحمه الله – : «أما العسلَ فأنا شَرَّابٌ[2]» . وكذلك تقول : هذا مِنْحارٌ النوقَ .

وحكى سيبويه : إنه لمِنْحارٌ بَوائكَها[3] ، والبوائك : السِّمان من الإبل[4] .

وأنشد سيبويه[5] في «فَعِل» :

= حلقومه . وقيل : القَلْخ : الضخم الهامة . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف ٢٥٣، والتصحيف والتحريف ٣٨٨، والتاج (قلخ) .

(١) من الطويل . وعجزه :

* ولَيس بوَلّاج الخوالفِ أَعْقَلا *

أخو الحرب : المستعدّ لها . الجِلال : جمع جُلّ ، وهو في الأصل : ما يلبسه الفرس . الولّاج : كثير التردُّد على البيوت لضعف همته . الخوالف : جمع خالفة ، وهي عمود في مؤخر البيت . الأَعْقَل : الذي تَصْطَكُّ ركبتاه عند المشي . والشاهد : إعمال «لبّاس» في «جلالها» . والبيت في : الكتاب ١/ ١١١، والمقتضب ٢/ ١١٣، وابن السيرافي ١/ ٢٤٠، والنكت ١/ ٢٤٥، وتحصيل عين الذهب ١١٢، وابن يعيش ٦/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠، واللسان (ثعل) ، والهمع ٥/ ٨٦، والخزانة ٨/ ١٥٧. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٥٧.

(٢) الكتاب ١/ ١١١. وهو من أقوال العرب ، استشهد به سيبويه على إعمال صيغة المبالغة ، وجواز تقديم معمولها عليها . وفي التقديم هنا زيادة ، إذ تقدم المعمول على الفاء ، وهي من حروف الصدور ، إذ هي الواقعة في جواب الشرط ، واغتُفر لإصلاح اللفظ ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فأنا شراب العسل ، ثم وُضعت «أما» موضع «مهما يكن من شيء» ، فصار : أما فأنا شراب العسل ، فاستقبحوا ولاية الفاء الحرف الذي يفهم منه الشرط ، فقدَّموا شيئًا من الجملة . واستشهد المؤلف بالقول في : البسيط ٢/ ٦٢٣، ١٠٦٤. وهو أيضًا : في المقتضب ٢/ ١١٣، والهمع ٥/ ٨٦.

(٣) الكتاب ١/ ١١٢ .

(٤) اللسان (بوك) .

(٥) لم ينسبه سيبويه . ونُسب إلى أبي يحيى أبان بن عبد الحميد اللاحقي ، شاعر مطبوع ، بصري ، =

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ[1]

وأنشد سيبويه[2] في «فعيل» :

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... باتَتْ طِرابًا وباتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ[3]

= عباسي ، طُعن في دينه . (ترجمته في : الأغاني ٢٣/ ٢٠، والخزانة ٨/ ١٧٣) وروى المازني أن اللاحقي أخبره أن سيبويه سأله شاهدًا في تعدي «فَعِل» فعمل له هذا البيت . وقال الأعلم : «وإن كان هذا صحيحًا فلا يضر ذلك سيبويه ، لأن القياس يعضده» . وقال ابن أبي الربيع : «اللاحقي أقرّ على نفسه بالكذب فكيف يُقبل قوله ؟ ولعله كذب في قوله : سألني سيبويه ، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخترص عليه اللاحقي ، ولا يستدل سيبويه على قوانين العرب إلا بما يوثق بصحته» . (البسيط ٢/ ١٠٥٨، ١٠٥٩) . وقال ابن يعيش (٦/ ٧٢) : «ويروى أن البيت أيضًا لابن المقفع . وانظر مصادر ح التالية .

(١) من الكامل . يروى : «لا تُخاف» مكان «لا تضير» . يصف إنسانًا بالجهل ، فهو يخشى الأمور السهلة ، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن . والشاهد : إعمال «حذر» في «أمورًا» . والبيت في : الكتاب ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦، وابن السيرافي ١/ ٤٠٩، والجمل ٩٣، والنكت ١/ ٢٤٧، وتحصيل عين الذهب ١١٥، والحلل ١٣١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦، وابن يعيش ٦/ ٧١، ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، والخزانة ٨/ ١٥٧، ١٦٩. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٥٨، ١٠٥٩.

(٢) لساعدة بن جُؤَيَّة ، شاعر مُحْسِنٌ ، من المخضرمين ، من بني كعب بن كاهل ، من هُذَيْل . انظر : المؤتلف والمختلف ١١٣، والخزانة ٣/ ٨٦، ٨٧.

(٣) من البسيط . يروى : «ظماءً» مكان «طرابًا» . شآها : ساقها وأزعجها . والضمير يعود إلى بقر الوحش . كليل : مُكِلٌّ . مَوْهِنًا : وقتًا من الليل . عَمِل : كثير العمل . والمعنى كما يرى سيبويه : يصف حمارًا وأُتُنًا نظرت إلى برق مستطير دالّ على الغيث يُكِلُّ الليلَ بروقُه ولمعانه ، فساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق ، فباتت طَرِبة متنقِّلة نَحْوَه . والشاهد : نصب «موهن» بـ«كليل» . وقد رُدّ بأن «موهنًا» ظرف . والظرف والمجرور تعمل فيهما المعاني ، ويكون قد جرى على غير الاتساع . وسيبويه أخذه على الاتساع ، ونَصَبَ الظرفَ نصب المفعول به . وقيل : يمكن أن يكون «كليلًا» : «ضعيفًا» . ورُدّ بأنه لو كان بهذا المعنى ، لم يقل بعده : «عمل» ، وهو الكثير العمل ، ولما وُصِفَ بـ«بات الليلَ لم ينم» . واعتذر ابن أبي الربيع في =

ومن النَّحْوِيين من خالف سيبويه في « فَعِل » و « فَعِيل » ، وقال : إنَّهما لا يعملان[1] .

والقياس يقتضي ما قاله سيبويه ؛ لأن هذه الأمثلة كان أصلُها اسمَ الفاعل ، فإذا قلت : هذا ضَرُوب زيدًا ، فأصلُه : هذا ضارب زيدًا ، ثم عُدِل من « ضارب » إلى « ضروب » ؛ ليَنُصَّ على المبالغة والكثرة ، فإن « ضاربًا » إنَّما يعطي أنه أوقع الضرب ، [٣٠١] ولا يعطي كثرةً ولا قِلةً ، فإذا قلتَ : « ضروب » أَعْطَتْكَ الكثرة .

ونظير هذا : كَسَرَ وكَسَّر ، فإنك تنتقل من « كَسَر » إلى « كسَّر » ؛

= البسيط (٢/ ١٠٦٠) عن سيبويه بأنه لم يأت بالبيت دليلًا على إعمال « فعيل » ، وإنما جاء به على إمكان أن يكون من هذا . كما اعتُذر عن سيبويه أيضًا بأنه استشهد بالبيت أيضًا على أن « فاعلًا » يعدل إلى « فعيل » مبالغة . وقيل : إنما ساقه دليلًا على إعمال « عمل » فهو متعدٍّ . أما « كليل » فهو لازم . وفي البيت بعدُ كلام كثير . وانظره في : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩، والكتاب ١/ ١١٤، والمنصف ٣/ ٧٦، وتحصيل عين الذهب ١١٦، والنكت ١/ ٢٤٨، وابن يعيش ٦/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، والمقرب ١/ ١٢٨، والمغني ٢/ ٥٦٨. واستشهد به في: البسيط ٢/ ١٠٥٨، ١٠٦٠.

(١) يريد : المازني والمبرد (المقتضب ٢/ ١١٤- ١١٦، والبسيط ٢/ ١٠٥٨ وما بعدها) فقد جعلا بيت اللاحقي السابق مصنوعًا كما سلف ، كما قالا : إن « موهنًا » في بيت « ساعدة » ظرف ، والظروف والمجرورات تعمل فيهما المعاني ، ويكون قد جرى على غير الاتساع . وسيبويه أخذه على الاتساع ونصب الظرف نصب المفعول به ، كما طعنا بأنه يمكن أن يكون « كليلًا » بمعنى ضعيف ، وليس من أمثلة المبالغة . وقال المؤلف (البسيط ٢/ ١٠٦٠) : « وهذا الوجه الثاني يبعد ، من جهة قوله بعد ذلك : عَمِل ، لأن البرق إذا بقي الليلَ يبعد أن يكون كليلًا . وأما قوله : إن « موهنًا » ظرف فممكن . وسبق الأعلمُ ابن أبي الربيع في رد القول بكون « كليل » بمعنى « ضعيف » . انظر : ح السالفة ومصادرها ، وانظر رد الأعلم في : تحصيل عين الذهب ١١٦، ١١٧. ولعله أخذه من السيرافي .

للإعلام بالمبالغة فـ « ضَروب » وأخواتُها من « ضارب » : نظائر « فعّل » من « فَعَل » ، فلما كان أصل « ضروب » : ضاربًا ، كان[1] « ضارب » يعمل عمل « ضروب » .

فإن قلتَ : إن « ضاربًا » لم يعمل إلا بالشَّبَه من جهة التساوي في الحروف ، والحركات والسكنات ، على حسب ما يُبيَّن في « باب اسم الفاعل »[2] ، إن شاء الله ، وإذا انتقل إلى « ضروب » ، زال الجريان على الفعل ، فيزولُ العمل . وكذلك جميع الأمثلة ليست جارية على الفعل في الحركات والسكنات ، واسمُ الفاعل لم يعمل إلا بذلك .

قلتُ : لمَّا استقر لاسم الفاعل العملُ بالجريان ، وثبت له ، بقي العملُ له ، وإنْ تغَيَّر وزال عنه الجريان الذي به عمل ؛ ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل إذا جُمع ، فتقول : هؤلاء ضُرَّابٌ زيدًا ، وإن كان الجريان الذي به عمل المفرد قد زال في الجمع ، فكذلك هذه الأمثلةُ تعمل ، وإن كان الجريان قد زالَ منها ؛ لأنَّ الأصل اسم الفاعل ، وأنت إذا قلتَ : هذا ضَرَّابٌ زيدًا ، فكأنك قُلْتَ : هذا ضارب زيدًا ضربًا كثيرًا ، كما عمل « هؤلاء ضُرَّابٌ زيدًا » ؛ لأنه جمعُ : « هذا ضاربٌ زيدًا » .

فإن قلتَ : هذا صحيحٌ في ما عدا « فَعِيلًا » ، فإن « فعيلًا » - وإنْ كان فيه ما في أخواته - فيه أمرٌ آخَرُ يمنع عنه العملَ ، وهو أنه قد تَقرَّر فيه واطَّرد أن يكون لـ « فَعُل » ، بضم العين ، و « فَعُل » لا يتعدَّى ، فلما انْتقَلَ « عالم » إلى

---

(١) « وكان » (كذا) في المخطوطة ، بزيادة الواو . وهو وهم .
(٢) انظر : ص ٩٨٩ وما بعدها .

« عليم » ، و « فعيل » قد اطَّرد فيه ألَّا ينصب ، لم يَنْصِبْ ، وإن كان للمبالغة ، بخلاف « فَعّال » و « فَعُول »[1] .

قلتُ : هذا غَيْرُ مَرْعِيّ ، بدليل أنَّ « قال » قد انتقل إلى « فعُل » بدليل « قلت » ، ومع ذلك بقي ناصبًا ، فتقول : قلتُ الحقّ ، وقلتُ الباطل[2] . فإذا كان النَّقْلُ إلى « فَعُل » نفسِه ، لا يُؤَثِّر الانتقالُ في إبطال عمله ، فما ظَنُّك بالانتقال إلى « فعيل » ، فإنه سرى إليه عدم التعدِّي من « فَعُل » ، فتفطَّنْ إليه ، فإنه صحيحٌ ، إن شاء اللَّه .

ولما كانت هذه الأمثلة عند أبي عليّ كاسم الفاعل ، وجرت عندَه مَجْرَى اسم الفاعل إذا جُمع ، لم يذكرها هنا ، كما لم يذكر ما جُمع من اسم الفاعل جمعَ التكسير ؛ لأنه معلومٌ أن الجمع يَجْرِي على حكم المفرد ؛ لأنه أصلُه ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : « زُيُودٌ » ، فأصله : زيد وزيد وزيد ، فاختُصر ذلك ، فقيل : زُيُودٌ ، فجرى الجمع مَجْرَى المفردات لو نُطق بها معطوفاتٍ ، فكذلك تجري الأمثلة مجرى اسم الفاعل ؛ لأن أصل « ضَرَّاب » : ضارب زيدًا ضربًا كثيرًا ، فكما أنك لو نَطَقْتَ ، فقُلْتَ : هذا ضارب زيدًا ضربًا كثيرًا ، لعمل في

(١) هذا قول المبرد ، انظره مفَصَّلًا بلفظه في : المقتضب ٢/ ١١٤، ١١٥.

(٢) شرح أبو علي المسألة فقال ما معناه : قُلْت وعُدْت ، تحركت الفاء بضمة ، ولا تخلو أن تكون حركةَ الفاء أو حركة العين نُقِلت إليه ، ولا يجوز أن تكون حركة الفاء ، لأن الفاء لا تُحَرَّك بالضم ، إلا إذا كان الفعل مبنيًا للمفعول ، فثبت أنها منقولة من العين ، وإذا كانت منقولة لم تخل أن تكون كالضمة في « حَسُن » أو يكون الفعل كان على « فَعَل » فنُقِل إلى « فَعُل » ، ولا يجوز الأول ؛ لأن الفعل متعدٍّ و« حسن » غير متعد ، فثبت أن « قلت » منقولة من « فَعَل » فتعدَّى إلى المفعول به من حيث كان أصله « فَعَل » . انظر : التكملة ٥٧٥، ٥٧٦، وانظر أيضًا : البسيط ٢/ ١٠٦١، ١٠٦٢.

« زيد » ، فكذلك هذا . ولم يَجْرِ لأبي علي في هذه الأمثلة ذِكْرٌ في هذا الكتاب ، فلذلك اعتَنيتُ في هذا الموضع بما ذكرتُه منه ، وفيه كفايةٌ في فهمها[1] ، إن شاء اللَّه .

* * *

(١) في المخطوطة : فهمهما . وهو تحريف .

بـــابُ

أَسْماءِ الفاعِلِينَ والمَفْعُولِينَ[1]

[٣٠٢] اعلم أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول حكمهما سواءٌ ، فكُلُّ ما يُذْكَرُ في اسم الفاعل ويشترط فيه ، يجري في اسم المفعول ويُشترط فيه ، فلا يُحْتاج إلى ذكر اسم المفعول ؛ إذ أمرهما واحد .

اعلم أنَّ اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أقسام : مضافًا ، ومعرفًا بالألف واللام ، ومُنَوَّنًا . فأوَّلُ ما تكلَّم فيه أبو علي : المُنَوَّن ، ثم تكلَّم في المضاف ، ثم تكلَّم في المُعَرَّف بالألف واللام .

فاسم الفاعل إذا كان مُنَوَّنًا يعمل ؛ يرفع وينصب بأربعة شروط :

أحدها : أن يكون بمعنى الحال والاستقبال . فإن كان بمعنى الماضي ، فلا يعمل . وخالف في هذا الكسائي[2] ، فقال : يعمل ، وإن كان بمعنى الماضي ، كما يعمل بمعنى الحال ، والاستقبال ؛ لأنه إنما عمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ؛ لأن معناه معنى الفعل ، فبذلك يعمل إذا كان بمعنى الماضي[3] . وسيأتي الكلام معه بَعْدُ[4] ، إن شاء اللّه .

---

(١) الإيضاح ١٤١ ، والمقتصد ١/٥٠٥ .

(٢) انظر : الجمل ٨٤ ، قال : «ولو قلت : هذا ضاربٌ زيدًا أمس – بالتنوين والنصب – لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي فإنه كان يجيزه» .

(٣) أي أن الكسائي جعل عمل اسم الفاعل بالمعنى ، معنى الفعل ، لا بالشبه ، شبه الفعل .

(٤) انظر : ص ٩٩٠ .

الثاني : الاعتماد . ومعنى الاعتماد أن يقع خبرًا للمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالًا لذي حال ، أو يتَقَدَّم عليه أداةُ الاستفهام ، أو حرفُ النَّفْيِ . فإن كان غير معتمد لم يعمل[1] . وخالف في هذا أبو الحسن ، فقال : يعمل وإن لم يعتمد[2] ، وأجاز : قائم الزيدان ، وقائم الزيدون . ولا يَجُوزُ هذا إلَّا على أن يكون «الزيدان» فاعلًا بـ«قائم» ، و«الزيدون» كذلك[3] . وأبى ذلك سيبويه[4] . وسببُ الخلاف اشتراط الاعتماد في العمل . وسيأتي الكلامُ في هذا[5] ، إن شاء اللّه .

ولم يذكر أبو علي هنا غير هذين الشرطين ؛ لمكان الخلافِ فيهما ، وذكر الشَّرْطَيْنِ الآخَرَيْنِ في «باب التصغير» ، فقال : «تصغير الاسم بمنزلة وَصْفِه بالصِّغَر .. ويَدُلُّ على ذلك أنَّ مَنْ أَعْمَلَ اسمَ الفاعل مُكَبَّرًا ، نحو : هذا ضارب

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين . انظر : الكتاب ٢/ ١٢٧، والمقتضب ٤/ ١٢٧، والتعليقة ١/ ٢٨٠- ٢٨٣، وابن يعيش ٦/ ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٢، والبسيط ١/ ٥٨٣.

(٢) قال في البسيط (٢/٩٩٩) : «وحمَله – الأخفش – على ذلك مجيئُه في الشعر ، وليس الشعر بدليل قويّ ، لأن الشاعر قد يُضْطَرّ فيقول فيه ما لا يقولُه في كلامه» . وأقول : نسب السيوطي عدم اشتراط الاعتماد إلى الكوفيين والأخفش ، ولم يقصر الخلاف على الأخفش . كما نسب ابن الحاجب القول بعمله غير معتمد إلى الفراء . انظر : ابن يعيش ٦/ ٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤١، والأشموني ٢/ ٢٩٤، ٢٩٥، والهمع ٥/ ٨١. وانظر أيضًا : البسيط ١/ ٥٨٣.

(٣) على مذهب سيبويه ينبغي أن يقال : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، فالأول خبر ، والثاني مبتدأ . ولا يجوز : قائم الزيدان ولا قائم الزيدون إلا على مذهب الأخفش ، فإنه يجوز لأن اسم الفاعل جرى مجرى الفعل ، فلا يُثَنّى ولا يُجمع . وعلى لغة «أكلوني البراغيث» ، يقال : قائمان الزيدان ، على أن «الزيدين» فاعل» .

(٤) الكتاب ٢/١٢٧ .

(٥) انظر : ص ٩٩٥ .

زيدًا، إذا صَغَّر، فقال: ضُوَيْرِب، لم يَسْتَحْسِنْ إعمالَه في المفعول به، كما لا يَسْتَحْسِنُ إذا وصفه، فقال: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا»[1].

ولا أعلم في هذين الشَّرْطَيْنِ خلافًا[2]، فلا أعلم أحدًا قال: إن اسم الفاعل يعمل مُصَغَّرًا أو موصوفًا، إلَّا ضعيفًا. وأَعْنِي بالوَصْفِ: أن يَعْمَلَ بعد الوصف. وأما إذا وُصِفَ بعد العمل، فذلك جائزٌ[3]، لو قلت: مررت بضاربٍ زيدًا قاتلٍ عمرًا، لجاز. وإنما الذي لا يَجُوز أن تقول: مررت بضاربٍ عاقلٍ زيدًا، فتصفه، ثم تُعْمِلُه.

ويظهر من كلام سيبويه حين تكلَّم في الصفة أنها تعمل على ضَعْفٍ؛ لأنه قال: ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه، قال: مررت برجلٍ شديدٍ رجل أبوه[4].

فصل

قال: «**اسْمُ الفاعِلِ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ**»[5].

(١) التكملة ٤٨٦، ٤٨٧. وما نقله هو لفظ أبي علي مع تصرُّف يسير.

(٢) يعمل المصغر عند الكوفيين إلا الفراء. ووافقهم النحاس، وقاسه على التكسير. وقال ابن مالك: هو قويٌّ بدليل إعماله محوَّلًا للمبالغة، اعتبارًا بالمعنى دون الصورة. انظر: الهمع ٥/ ٨١.

(٣) لأنه يكون قد عمل قبل أن يُزِيل الوصف – وهو من خواص الأسماء – شبهَه بالفعل.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠، ولفظه: «فإن قلت: مررت برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه، فهو رفع، لأن هذا، وإن كان صفة، فقد جعلته في هذا الموضع اسمًا بمنزلة: «أبي عشرة أبوه» يقبح فيه ما يقبح في «أبي عشرة». ومَنْ قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه، قال: مررت برجل شديد رجلٍ أبوه».

(٥) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ١/ ٥٠٥.

يريد: اسم الفاعل إذا كان منونًا.

ثم قال: «**أحدها: أن يكونَ لِما مضى. والآخر: أن يكون للحال. والثالث: أن يكون للمستقبل**»[1].

احتاج إلى بيان هذا؛ لأنَّ الصفاتِ كُلَّها لا تُوجد إلا للحال، فتقول: زيد حسن، وزيد كريم، فمعناه الاتِّصاف في الحال بهذه الصفة. ولا يجوز أن يُقال: زيد حسن أمسِ ولا غدًا. وكذلك الكلامُ في جميع الصفات، إلا اسمَ الفاعل واسم المفعول، [٣٠٣] فإنهما جريا عند العرب مَجْرَى الفعل، فتقول: هذا ضاربٌ لزيدٍ أمسِ، وهذا ضاربٌ زيدٍ غدًا[2]، وهذا ضاربٌ زيدًا الآن، كما تقول: ضرب زيد أمس، ويضرب زيد الآن، ويضرب زيد غدًا. وإنما كان ذلك في اسم الفاعل؛ لأنَّه بُنِي على الفعل، وأُجْرِي عليه في حركاته وسكناته.

ولا أعلم للمتقدِّمين في هذا خلافًا، قالوا: إنَّ اسم الفاعل مخالفٌ للصفات في ما ذكرتُه، لكنَّ بعض المتأخرين[3] أنكر أن يكون اسم الفاعل للماضي أو للاستقبال، فقال: إنما هو للحال بمنزلة الصِّفات كُلِّها، ولم يجعل للجريان[4] في ما ذكرتُه زيادةً على الصفات. وقال أيضًا: الصفات تَرْفع كما

(١) الإيضاح ١٤١، والمقتصد ١/ ٥٠٥.

(٢) حكى الكسائي عن العرب: هذا مارٌّ بزيد أمس. ومَثَّل سيبويه: مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا. انظر: الكتاب ٢/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠.

(٣) يريد: ابن الطراوة. وقد صَرَّح باسمه في البسيط ٢/ ٩٩٨.

(٤) ابن الطراوة: «قد بيّنا.. أن ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ووجوب العمل والإعراب باطلٌ لا وَجْهَ له. وكذلك قولهم: ضاربُ زيد أمسِ، محال على =

يَرْفَعُ اسمُ الفاعل ؛ لأنها عنده للحال ، فهي بذلك مُسْتَوِيَةٌ ، وإنَّما الخلافُ في النصب ، فاسم الفاعل ينصبُ بالحمل على الفعل . وما عدا اسمَ الفاعل من الصفات التي تُثَنَّى ، وتُجْمَع ، وتُذَكَّر ، وتُؤَنَّث ، تنصب بالتشبيه باسم الفاعل ، على حسب ما يَتَبَين بَعْدُ[1] ، إن شاء اللّه . وسيأتي الكلام معه في « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »[2] ، ويَتَبَيَّنُ أنَّ رفعها ونصبها ؛ إنما هو بالحمل على اسم الفاعل . وحكى الكسائي أن من العرب من يقول : هذا مارٌّ بزيدٍ أمس[3] ، فيتبين بهذا أنَّ اسم الفاعل ، وُضِع غير وضع الصفات . ففي هذا رَدٌّ لما قاله هذا المتأخر وذهب إليه . واللّه أعلم .

ثم قال : « **فالَّذِي يَعْمَلُ مِنْهُ عَمَلَ الفِعْلِ : ما كان للحال أو الاستقبال دون ما مَضَى** »[4] .

قد تقدَّم الكلامُ في هذا[5] ، وأنَّ هذا من الشروط الأربعة .

= جهته لا يجوز التكلم به ، ولا تجده أبدًا مستعملًا في الكلام ، ولا مألوفًا بين العوامّ ، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم ، فارتاضت به ألسنتهم ، وانقادت له طباعهم من غير سماع من العرب » . (الإفصاح ٥٩) . ورَدَّ ابن أبي الربيع عليه : « وما حكاه الكسائي ، ومَثّل به سيبويه حجة عليه ، فضلًا عن إجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلّها بتخصيصها باسم لا ينطلق على غيرهما من الصفات » . انظر : البسيط ٢/ ٩٩٨.

(١) انظر : ص ١٠٢٨ .

(٢) عرض المؤلف للمسألة مرة أخرى (ص ١٠٢٨ وما بعدها) لكنه لم يذكر ولم يشر إلى خلاف بعض المتأخرين (ابن الطراوة) ثمة .

(٣) حكى القول في البسيط (٩٩٧/٢) منسوبًا إلى العرب . والقول في : شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠) منسوبًا إلى الكسائي .

(٤) الإيضاح (١٤١) ، والمقتصد (٥٠٥/١) : « فالذي يعمل عمل » بدون « منه » .

(٥) انظر ص ٩٨٦ ، وانظر أيضًا ص ٩٩٧ .

ثم قال : « **وإنَّما أُعْمِلَ اسْمُ الفاعِلِ عَمَلَ الْفِعْلِ إذا كانَ جَارِيًا عَلَيْهِ في حَرَكَاتِه وَسَكَناتِهِ ، وتَأْنِيثِهِ ، وتَذْكِيرِه ، وأَنَّهُ يُثَنَّى ، ويُجْمَع بالواوِ والنُّونِ ، أو[1] بالأَلِفِ والتَّاءِ** »[2] .

اعلم أن ما يعملُ عَمَلَ الفعل على قسمين :

منه ما يعمل عَمَلَ الفعل بنيابته مَنابَ الفعلِ ، وذلك : المصدرُ ، واسمُ الفعل ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، إذا كانا بالألف واللام ، على حسب ما يَتَبَيَّن[3] ، إن شاء اللّه .

ومنه ما يعمل عَمَلَ الفعل ؛ لِلشَّبَهِ بالفعل ، وهو اسم الفاعل ، وما جرى مَجْراه إذا كانا بغير الألف واللام ، فيُحتاج في هذا الذي يعمل عمل الفعل بالشَّبه أن يُنْظَر إلى الشَّبَه الذي راعت العرب ، فوجدنا العرب قد أَعْمَلَت اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال باتِّفاق ، وبما لم يقع فيه خلافٌ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ خلافُه في هذه الصنعة[4] ، فنظرنا في موجب العمل ، فَوَجَدْنا شَبَهًا من جهة اللفظ والمعنى : أما المعنى فمعناه معنى « يضرب » ، إذا كان للحال أو الاستقبال . وأما اللفظ فـ « ضارب » وجميع أسماء الفاعلين ، هي بمنزلة أفعالها التي معانيها كمعانيها في أربعة أشياء : الحركات واحدة ، والسكنات كذلك ،

(١) في المخطوطة : وبالألف . وما أثبتُّه الصواب . وأُراه وهمًا من الناسخ ، فقد ذكر المؤلف العبارة بعد (ص التالية) على الصواب : « أو بالألف ... » .

(٢) الإيضاح (١٤١) ، والمقتصد (٥٠٥/١) : وسكونه مكان « وسكناته » . أو الألف والتاء .

(٣) انظر : ص ١٠١٦ .

(٤) إشارة إلى ابن الطراوة ، الذي أنكر أن يكون اسم الفاعل أصلًا للماضي أو للاستقبال ، إنما هو عنده للحال ، شأنه شأن الصفات . انظر : ص ٩٨٩ ، وح ٤ فيها .

وعددُ الحروف[1] ، وتَلْحَقُ كُلَّ واحدٍ منهما الألفُ والنون في التثنية ، وإن كانت الألف والنون في الاسم لتثنية الاسم ، وهي في الفعل لغير[٣٠٤] الفعل ، إنما هي للفاعل ، وكذلك الواو والنون للجمع ، إلَّا أنَّ الواو والنون في الاسم لجمع الاسم ، وهي في الفعل للفاعل ، فتقول : ضاربان ويضربان ، وضاربون ويضربون .

وقوله : « **أَوْ بالْألِفِ والتَّاءِ** »[2] .

لأنَّ الألفَ والتاء في المؤنث بمَنْزِلَةِ الواو والنون في المذكر ، فقولك : « ضاربات » شبيه على هذا بـ« يضربون » ؛ لأن الألف والتاء في المؤنث نظيرةُ الواو والنون ، وأنت إذا قلت : « ضاربون » ، فهو شبيهٌ بـ« يضربون » ، فـ« ضاربات » كأنه بمنزلة « يضربون » ، فقالوا : لا يَعْمَلُ اسم الفاعل إلا بوجود الشبه من جهة اللفظ ، والمعنى ؛ لأنه الذي ثَبَتَ عن العرب عملُ اسمِ الفاعل بهما .

فإنْ قُلْتَ : « ضارب » ، ويكون معناه معنى الماضي فهو شبيهٌ من جهة المعنى بـ« ضرب » ، لا من جهة اللفظ ؛ لأنَّ « ضاربًا » ليس بمنزلة « ضرب » في اللفظ ، وكذلك « مُضارب » ليس بمنزلة « ضارَبَ » في اللفظ ، فلا يَصِحُّ عملُه بالقياس على ما له شَبَهٌ من جهة اللفظ والمعنى ؛ لأنه أَقْوَى منه ، ولم يَجِئ من

---

(١) هذه المشاكلة التي أوجبت عمل اسم الفاعل عند أبي علي والنحويين ، لم تعجب ابن الطراوة ، فقال : « وينبغي له – يريد أبا علي – أن يعرض لـ« يَقْتُل » مثالًا يَجْري عليه ، ليَعْمَلَ عمله ، كأنه « فاعل » بوزن « كافل » . فالكلامُ في مثل هذا تضييعٌ للزمان وتحييرٌ للأذهان » . الإفصاح ٦٢.

(٢) الإيضاح ١٤١ ، والمقتصد ١/٥٠٥ .

كلام العرب ما يُوجب عملَه بمعنى الماضي ، فيَعْمَل بالسَّماع .

وأما قولُه – سبحانه –: ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1] ، فقد انفصل عنه أبو علي ، وقال : « **حكايةُ حال** »[2] ، ونَظَّره بقوله – تعالى –: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[3] .

والإشارةُ لا تكون إلا بحاضر ، لكنَّه قَدَّر حُضُورهما ؛ إذْ كُلُّ ماضٍ لا بُدَّ أن يكون حالًا ؛ ثم يَصِير ماضيًا ، فتُحْكَى حالتُه ، وتُقَدَّرُ موجودةً ، كما كانت . وهذا كثيرٌ في كلام العرب . ولا تقوم الحُجَّةُ من مُحْتَمِلٍ ؛ لأنَّ إثباتَ اللغةِ بالمحتَمِل إثباتٌ لها بالوهم .

ثم قال : « **واسْمُ المَفْعُولِ في ذلك كاسْمِ الفَاعِلِ** »[4] .

---

(١) الكهف ١٨ . والاستشهاد بالآية على أن ﴿ باسط ﴾ عمل في ﴿ ذراعيه ﴾ ، وهو بمعنى الماضي ، كما هو ظاهر . لكن الجمهور وأبا علي والمؤلف يخرّجون الآية على حكاية الحال . وقد جرت عادة العرب أنهم يعبرون عن الماضي والآتي ، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد في حالة الإخبار ، كما قال ابن هشام الذي عرض للآية قائلًا : « أي يبسط ذراعيه ، بدليل ﴿ ونقلبهم ﴾ ، ولم يقل : « وقلبناهم » . وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل » . (المغني ٢/٩٠٦) . وانظر الكلام على الآية في : الكشاف ٢/ ٤٧٥، وكشف المشكلات ٢/ ٧٤٨، والتبيان ٢/ ٨٤١. وكذلك في : البسيط ٢/ ١٠١٣، والملخص ١/ ٢٩٦.

(٢) الإيضاح ١٤٢ .

(٣) القصص ١٥ . وسلف للمؤلف أن استشهد بها (ص ١٠٥) . والتنظير بهذه الآية ليس في هذا الموطن من الإيضاح ، ولكنه في ص ٢٥٤. واستشهد أبو علي بالآية في البغداديات (١٠٧) على أنها حكاية حال ، فأشير إليهما – الرجلين – كما يُشار إلى الحاضر لحكاية الحال ، وإن كانت القصة في ما مضى . كما استشهد بها في كتاب الشعر (١/٢٣٦) . وانظرها أيضًا في : البسيط ٢/ ١٠١٣، والملخص ١/ ٢٩٦.

(٤) الإيضاح ١٤١ ، والمقتصد ١/٥٠٥ .

اعلم أن اسم الفاعل كلَّه – ما كان منه من الفعل الثلاثي ، وما كان منه من الفعل الزائد – جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات .

وأما اسم المفعول من الزائد على ثلاثة أحرف ، فكلُّه جار على الفعل في الحركات والسكنات ، فـ « مُسْتَخْرَج » جار على « يَسْتَخْرِجُ » . وكذلك جميعُ ما كان من أسماء المفعولين من الأفعال الزائدة على الثلاثة .

وأما اسمُ المفعول من الثلاثي ، فليس بجار على الفعل المضارع ، لكنه يُعْلَمُ بالصنعة أنه كان ينبغي أن يكون جاريًا ؛ إذ قد وجدناه جاريًا في جميع الأفعال ، لكنَّ العرب رَفَضَتْه ، فأقامت مُقَامه « مفعولًا » فجرى مجرى الجاري ؛ لنيابته مَناب الجاري[1] ، فهو على هذا في موضع ما كان قياسُه أنْ يُسْتَعْمَلَ جاريًا ، لكن رُفِض . وإذا تأمَّلْتَ هذا وجدتَه كثيرًا في كلام العرب .

ومما يدلُّك على أنَّ اسم المفعول من الثلاثي هو بمنزلة الجاري : اعتلالُه[2] ، وذلك : مقول ومبيع[3] . وسيأتي هذا في باب التصريف[4] مُكَمَّلًا ، إن شاء

---

(١) فقد أعملته العرب ، كما أعملت اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير الثلاثي . انظر : البسيط ٢/ ٩٩٧.

(٢) لم يشر إلى هذا في البسيط (٢/٩٩٧) . وانظر : ح السالفة .

(٣) الفعلان : يقول ويبيع ، أُعِلَّا بنقل الحركة التي على حرف العلة إلى الحرف السابق ، استثقالًا لها ، فسكن حرف العلة . وإنما فعل ذلك لأن الفعل ثقيل . وأعل اسم المفعول حملًا على الفعل . وكان قياس اسم المفعول أن يكون « مفعلًا » على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل ، لكنهم لما أدَّاهم حذف الهمزة في « أفعل » إلى « مُفْعَل » قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيَّروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه اسم الفاعل بزيادة الواو ، وفتح الميم ، وظل كأنه جارٍ على فعله . وإنما كان اسم الفاعل مغيرًا ، وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات ، لأن الزيادة ليست في موضع الزيادة ، ولا الحركات في أكثرها مثل حركاته ، كما في : ينصر فهو ناصر . انظر : شرح الشافية ٣/١٤٣ وما بعدها .

(٤) انظر : ٥/٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والتكملة ٥٨١ .

اللَّه . ولذلك نَبَّه عليه أبو علي . واللَّه أعلم .

فصل

قال : « **وإنَّما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ إذا جَرَى وَصْفًا** [٣٠٥] **على مَوْصوفٍ ، أَوْ خَبَرًا لمبتدأ ، أَوْحالًا لِذِي حالٍ** »[1] .

لم يثبت عمل اسم الفاعل في السَّعة إلا أن يكون قد سِيق لغيره ، كما سِيق الفعل لغيره ، أو يتقدَّمَه حرفٌ طالب بالفعل ، وهو : أداة الاستفهام ، أو « ما » النافية ، أو « لا » النافية ، فينبغي ألَّا يعمل إلا في هذه المواضع ، ولا يقاس عليه غيرُه ؛ لأن جانبَ الفعل أقوى فيه في هذه المواضع ، فلعلَّ العرب لم تعملْه إلا بمراعاتها .

فمن أعمله غير معتمد[2] ، فقد أعمله بغير سماع ، ولا قياسٍ صحيح ؛ لأنه قد ألغى من الأوصاف ما هو مناسبٌ ، ولم يُراعِه في الفرع ، وحَقُّ الفرع أن يكون فيه أوصاف الأصلِ المناسبةُ كُلُّها ، وإن لم يُحافَظْ في القياس على هذا ، فيكون إثباتٌ بالوهم لا بالتحقيق . فإن جاء شَيْءٌ منه في الشعر ، فلا عبرةَ به ؛ لأنَّ الشعر موضعُ ضَرورة[3] .

ثم قال : « **ومِمَّا يَجْرِي هذا المَجْرَى قَوْلُكَ : أَقائِمٌ أَخَواكَ ، وما ذاهِبٌ غُلَاماكَ** »[4] .

---

(١) الإيضاح ١٤١ ، والمقتصد ١/٥٠٨ .

(٢) ذلك الأخفش ، كما سبق ، انظر : ص ٩٨٧ ، وح ٢ فيها .

(٣) انظر فضل بيان وتفصيل في : البسيط ٢/٩٩٩ ، ١٠٠٠ .

(٤) الإيضاح ١٤٢ ، والمقتصد ١/٥٠٨ .

قال : « ومما يجري هذا المجرى »[1] ؛ لأنَّ هنا ما يطلب بالفعل ، وهو الاستفهام ؛ لأنه بالفعل أولى ، على حسب ما يَتَبَيَّنُ في « باب الاشتغال »[2] ، كما أنَّ هناك ما يطلب بالفعل ، ويُقَوِّيه ، وهو أنه سِيق لغيره ، كما سيق الفعلُ لغيرِه .

وقوله : « **أقائم أخواك** » يظهر منه أنَّ الصفة متى تَقَدَّمها حرفُ الاستفهام ، فالاختيارُ أن يكون ما بعدها مرفوعًا بها ، وإن كان يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، وما بعده مبتدأ .

وكذلك الاختيار في مثل قولك : « هذا قائم أبوه » و « زيد ضارب أبوه » أن يكون ما بعد الصفة مرفوعًا بها ، وإن كان يجوز أن تكون الصفة خبرًا مقدَّمًا ، وما بعدها مبتدأ ، فينبغي على هذا في قوله – سبحانه – : ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[3] أن يكون ﴿ قَلْبُهُۥ ﴾ فاعلًا بـ ﴿ ءَاثِمٌ ﴾ ؛ لأنَّ الصفة متى تَهَيَّأَت للرفع ، وصَحَّ لها شروطُها ، فالاختيارُ أن تعملَ ، ولا تُقْطَعَ عن العمل ؛ لأنه يكون تهيئة[4] وقطعًا عن العمل ، واللّٰه أعلم . ونَصَّ على هذا الذي ذكرتُه[5] : أبو علي في « التذكرة » وابنُ أبي العافية ، وغيرُهما .

---

(١) يريد : مجرى اسم الفاعل وصفًا على موصوف ، أو خبرًا لمبتدأ ، أو حالًا لذي حال .

(٢) ليس في الإيضاح باب للاشتغال ، وقد عرض أبو علي للاشتغال في « باب الابتداء » (الإيضاح ٣١ – ٣٢) ، وعقد المؤلف مسألة عرض فيها لطلب الاستفهام بالفعل (انظر : ص ٣١٥ – ٣١٧) .

(٣) البقرة ٢٨٣ . واستشهد المؤلف بالآية غير مرة . انظر : ص ٣٦٨ ، ٧٧٨.

(٤) « تكون مهيئة » (كذا) في المخطوطة . وهو تصحيف وتحريف .

(٥) من أن الاختيار عدم القطع عن العمل بعد التهيئة . وأقول : قال هنا : الاختيار ، في حين ذكر في البسيط (٢/ ٧٤١، ٤٧٢) أن أبا علي منع في التذكرة أن يكون « لنا » خبر « كانوا » من قول الفرزدق : =

فصل

قال : « **فإذا كانَ اسْمُ الفَاعِلِ لِما مَضَى لَمْ يَعْمَلْ عَمَلَ الفِعْلِ** »[1] .

قد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل إنَّما يعملُ بالشَّبَهِ من جهة اللفظ والمعنى . فإذا كان « ضارب » بمعنى الحال أو الاستقبال ، فهو بمعنى « يَضْرِب » ، وهو شبيهٌ به في اللفظ ؛ لأنه أُجْرِيَ عليه في حركاته وسكناته . وإذا كان بمعنى الماضي فليس شبيهًا به في اللفظ ، وإن كان مثلَه في المعنى ، فلا يعمل .

فإن قلتَ : فلَعَلَّ العرب لم تُراع إلا المعنى خاصة ؟

قلتُ : هذا إعمال بالوهم ، وتَقَوُّلٌ على العرب ما لم تَقُلْ . الذي ثبت إعماله في الأكثر : الذي بمعنى الحال والاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وعدم الوصف والتصغير . فمن أعمله بغير ذلك فقد أَعْمَلَه بالوهم ، ولم يُعْمِلْه بالتحقيق ؛ إذ لعلَّ العرب إنما راعتْ مجموعَها [٣٠٦] كلَّها . وقد مضى الكلام في الآية[2] .

وقوله : « **فكما**[3] **أُعْرِبَ الْفِعْلُ الْمُضارِعُ** » .

= فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرامِ

لأن « لنا » وقعت في موضع الصفة لـ « جيران » ، و« جيران » طالب بذلك ، فقد وقعت موقعها ، فلا سبيل إلى أن تُقْطَع ، وتجعل خبرًا عما بعدها . اهـ بتصرف . كما نسب مثل ذلك إلى ابن أبي العافية في الآية ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ .

(١) الإيضاح ١٤٢ ، والمقتصد ٥١٢/١ .

(٢) يريد الآية ١٨ من الكهف : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ . انظر : ص ٩٩٣.

(٣) المخطوطة : « كما » . والأَوْلى ما أثبتُّه ، موافقًا لما في الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/ ٥١٤.=

هذا كلامٌ حسن، يريد أن اسم الفاعل جَعَلَتْه العربُ جاريًا على الفعل المضارع، في ما ذكرتُه، ومعناه كمعناه، فقَرُبَ منه قُرْبًا لا يكون للماضي، فوجب لذلك القربِ أنْ يُعْرَبَ المضارعُ، ولا يعربَ الماضي، فكذلك أيضا اسمُ الفاعل لا يعمل حتى يكون بمعناه؛ ليكون كلٌّ واحد منهما محمولًا على صاحبه، ومعطًى حكمًا من أحكامه.

فصل

قال: «وتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبِ عَمْرٍو غَدًا»[1].

اعلم أن الإضافة في كلام العرب إنَّما أصلُها أن تكون؛ لتخصيصِ الأوَّلِ، وتعريفِه، وزوالِ اشتراكِه. فإذا قلتَ: «غلامٌ»، وقع على كُلِّ غلام. فإذا أضفْتَه، وقلتَ: غلام زيد، تَخَصَّص[2] بواحدٍ مخصوص. وزوالُ اشتراكه بمنزلته إذا دخل عليه الألف واللام، فقولك: غلام زيد، معناه: الغلامُ المخصوصُ بزيد. وكذلك: صاحبُ عمرٍو.

وإذا قلت: غلامٌ لزيد، فمعناه غلامٌ من غلمان زيد، ففيه شِياع. وكذلك: صاحبٌ لزيد، فيه أيضًا شِياع. وإنما يزول الشياع بأن يقولَ: غلام زيد وصاحب عمرو، فيكون ذلك بمنزلة: ميمون، ومسعود، وما أشبهَ ذلك.

= وفيهما سقطت كلمة «الفعل». وتتمة عبارة أبي علي: «إذا كان للحال والاستقبال، كذلك أعمل اسم الفاعل. وكما لم يُعْرَب الفعل الماضي، كذلك لم يُعْمل اسم الفاعل إذا كان للماضي».

(١) الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/٥١٥.

(٢) الأَوْلى أن يقول: تَعَرَّف، فهو مضاف إلى معرفة، والإضافة إلى المعرفة تُعَرِّف، وإلى النكرة تُخَصِّص. ولعله تسامح.

هذا أصلُ الإضافة، ولهذا جِيء بها، كما جيء بالألف واللام؛ لزوال الشِّياع.

ثُمَّ إنَّ العرب تُضيف لِغَيْرِ هذا المعنى، وإنَّما تقصدُ بها خِفَّةَ اللَّفْظِ، فيكونُ المعنى كالمعنى قبل الإضافة؛ إذ[1] لم يُقْصد بالإضافة تخصيصٌ وزوال اشتراك.

وهذا النوعُ من الإضافة إنَّما يكون في الصفات، ويكون في صفاتٍ مخصوصة، وهي أَرْبعٌ:

إحداها: ما ذكره أبو علي هنا، وهو: اسمُ الفاعل العامل[2]. وأما اسم الفاعل الذي لا يعمل، فلا تكون إضافته إلا للتعريف[3] وبمنزلة دخول الألف[4] واللام عليه.

الثانية: الصِّفة المشبَّهة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه[5].

الثالثة: «أفعل[6] من»، نحو: مررتُ برجل أفضل الناس، المعنى: أفضل

---

(١) المخطوطة: إذا. والصحيح ما أثبتُّه.

(٢) يريد: الذي بمعنى الحال أو الاستقبال، وفيه بقية الشروط التي سبقت، فهذا تكون إضافته للتخفيف، ويبقى نكرة حتى لو أضيف إلى معرفة. فإذا قُصد بإضافته التعريف والتخصيص جرى مجرى الأسماء، ولم يَعُدْ له أن يعمل، فتقول: أزيدًا أنت ضاربه بنصب «زيد» إذا لم ترد التعريف، وتقول: أزيد أنت ضاربه، إذا لم ترده، لأن النصب على التفسير، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا. وانظر: البسيط ٢/١٠٤٠، ١٠٤١.

(٣) إذا أضيف إلى معرفة نحو: رأيت طالب العلم أمس. أما إذا أُضيف إلى نكرة، فإنه يتخصَّص بعض تخصيص، ولا يتعرَّف نحو: رأيت طالب علمٍ أمس، فهو بمنزلة قولك: غلام امرأة.

(٤) المخطوطة: اللام واللام، وَهْمٌ.

(٥) وذلك لأن «الحسن» في المعنى هو الوجه، والشيء لا يَتَعَرَّفُ بنفسه. ومتى أرادوا التعريف لهذه الصفة أدخلوا الألف واللام، فقالوا: مررت بالرجل الحسن الوجه. انظر: البسيط ٢/ ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٨٤.

(٦) أي أفعل التفضيل. والحقُّ أن «أفعل من» يضاف إضافتين: الأولى: إضافة التخفيف التي أشار =

مِنَ النَّاس . وإنَّما قُصِد بالإضافة خفةُ اللفظ بزوال « من » .

الرابعة : مثلُك ، وشِبْهُك ، وضَرْبُك ، ونَحْوُك[1] ، وما جرى مجراها .

ولا تُوجَد إضافةُ التَّخفيف إلَّا في هذه الأبواب الأربعة خاصة من الصفات . ولا توجد في الأسماء إلا في أبواب : باب النفي بـ « لا » ، وباب « كُلّ » ، وباب « رُبَّ » ، وباب « كم »[2] ، فتقول : لا رجل وأخاه[3] ، وتقول : كل شــاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم[4] ، وتقول : رب رجل وأخيه[5] . ويجْرِي مَجْرى

= إليها هنا ، ويكون الأصل : أفضل من الناس ، فأسقطوا « من » تخفيفًا . ولا يفعلون ذلك حتى يكون الأولُ بعض المضاف إليه . فإن لم يكن ، كما في : « الياقوت أفضل من الجوهر » لم يجز إسقاط « من » » . والثانية : إضافة التعريف ، فيكون المعنى : أفضل الناس المعلوم بذلك . وذكر هذه الأخيرة في : البسيط ٢/ ١٠٤١، ١٠٤٢.

(١) هذه أيضًا تضاف إضافتين : تخفيف ، وتعريف ، فتقول : مررت برجل مثلك ، وتقول أيضًا : مررت بزيد مثلك ، أي : المعروف بمثلك . وفي المسألة بعد فضل كلام ، انظره في : البسيط ٢/ ١٠٤٣، ١٠٤٤.

(٢) ذكر هنا خمسة أبواب في الأسماء : باب لا ، وباب كل ، وباب رب ، وباب كم ، وباب أي . وذكر في البسيط (٢/١٠٣٩) ستة ، بإضافة : نحو قولهم : هذه ناقة وفصيلُها راتعان ، فلا يصح أن يكون « راتعان » إلا صفة للناقة والفصيل ، ولا بُدَّ للفصيل أن تكون إضافته غير معرِّفة ، كأنه : هذه ناقة وفصيل لها راتعان .

(٣) و« أخاه » لم تتعرف لأن « لا » لا تعمل إلا في نكرة ، والإضافة هنا في تقدير الانفصال ، كأنه قيل : لا رجل وأخًا له .

(٤) من أقوال العرب ، استشهد به سيبويه ، قال : « أيّ وسخلةٍ لها . ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة ، فيُعلم أنك لا تريد شيئًا بعينه » . والسخلة : ولد الشاة ، ذكرًا كان أم أنثى . وقال ابن أبي الربيع : « وهذه - سخلتها - توجد على وجهين : إن رُفعت كان معرفة ، وإن خفضت كان نكرة ، لأن « كلا » هنا لا تخفض إلا النكرات » . والوجه الرفع ، وهو الأكثر في كلامهم . والآخر قاله بعض العرب (انظر : الكتاب ٢/ ٥٥، ٨٢، ٣٠٠، ٣٢١ ، والبسيط ٣١١/١، ٣١٢) . والقول في : كتاب الشعر ٢/ ٥٣٢، والحلبيات ٢٤٦، والمغني ٢/ ٩٠٨، والهمع ٥/ ٢٦٩.

(٥) إضافة « وأخيه » على تقدير الانفصال أيضًا ، لأن « رب » لا تخفض إلا النكرات .

هذا قولُهم[1] :

* أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أَنْتَ وجارِها[2] *

المعنى : رُبَّ رجل وأخ له ، و : كل شاة وسخلة لها ، إلا أنَّ العرب أضافت ، طلبًا للتخفيف . وإنما يُفْعَل هذا في الأسماء في المعطوف في هذه الأبواب[3] . وسيأتي الكلامُ في هذا مكمّلًا[4] ، إن شاء اللّه .

فإذا قلتَ : مررت برجل ضاربِ عمرٍو ، فالأصل : مررت برجل ضاربٍ [٣٠٧] عمرًا ، فطلبوا تخفيف اللفظ بزوال التنوين منه ، فأضافوا « ضاربًا » إلى عمرٍو ، فزالَ التَّنْوينُ ، فخفَّ اللفظ بذلك .

والدليلُ على أنَّ الإضافة هنا ليست للتعريف : جَرَيانُ اسمِ الفاعل صفةً

(١) لم أقف على القائل .

(٢) من الطويل . وعجزه :

* إذا ما رجالٌ بالرِّجال استَقَلَّتِ *

ويروى : وأيّ . ورواية المؤلف : أيّ ، بالخرم ، موافِقة لما في الكتاب ٢/ ٥٥. الهيجاء : الحرب . وأراد بفتاها : القائم بها المُبْلي فيها ، وبجارها : المجيرَ منها الكافيَ لها . استقلت : نَهَضَتْ . والشاهد : عطف « جارها » على « فتى » هيجاء ، والتقدير : أيّ فتى هيجاء وأي جارها أنت . ولم تتعرف « جار » بالإضافة إلى الضمير ، لأن « أي » إذا أضيف إلى واحد ، لم يكن إلا نكرة لأنه في معنى الجنس . ورَدَّ الأعلم رواية رفع « جارها » سواء كان بالعطف على « أيّ » أو على « أنت » . والبيت في : الكتاب ٢/ ٥٥، ١٨٧، والأصول ٢/ ٣٩، والنكت ١/ ٤٦٦، وتحصيل عين الذهب ٢٥٩، وإصلاح الخلل ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٨، ٦٦٦، والمغني ٢/ ٩٠٨: واستشهد به في : البسيط ٣١٢/١ و٢/ ١٠٠٤، ١٠٣٩، ١٠٤٧.

(٣) هذه المواضع ، ومعها أخرى ، عقد لها ابن هشام قاعدته الثامنة ، التي جعل عنوانها « كثيرًا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل » ، ضمن الباب الثامن ، الذي خصصه لذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية . انظر : المغني ٢/ ٩٠٨.

(٤) انظر : ص ١٠١٩ .

على النكرة ، ولو كانت الإضافة كإضافة الأسماء للتخصيص والتعريف لانبغى ألّا يَجْرِيَ إلا على المعارف ، فتقول : مررت بزيد ضاربِ عمرٍو .

ثم أتى بقوله – سبحانه –: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾[1] .

الأصل : « مستقبلًا أوديتهم » ، ليس هنا شَيْءٌ يُعْمَدُ إليه ، وإنما المراد وصف « العارض » بأن هذه صفتُه . والدليلُ على ذلك جريانُه صفةً للنكرة[2] .

فإن قلتَ : ولِمَ لا يكونُ بَدَلًا[3] ؟

قلتُ : لا يُبْدل المشتقُّ من الجامد إلا بحذف الموصوف ، وإقامةِ الصفة مُقامه[4] ، [و][5] ليس يُصْنع في كُلِّ موضع بالقياس ، إنما هو قياسٌ في مواضعَ مخصوصةٍ[6] ،

---

(١) الأحقاف ٢٤ ، وتتمة الآية : ﴿قالوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا﴾ ، وانظر : الإيضاح ١٤٣. واستشهد المؤلف بالآية في : البسيط ٢/ ١٠٤٥. وقال الزمخشري : « وإضافة ﴿ مستقبل ﴾ و﴿ ممطر ﴾ مجازية غير معرّفة ، بدليل وقوعهما وهما مضافان إلى معرفتين ، وصفًا للنكرة » . الكشاف ٤/ ٣٠٧.

(٢) انظر : ص ١٠٠٦ ، ح ٣ . وذكر في البسيط (٢/ ١٠٤٥– ١٠٤٧) عشرة أدلة على أن اسم الفاعل العامل والصفة المشبهة .. وما ذكره من الصفات والأسماء نكراتٌ ، وهي : جريانها على النكرات ، ووصفها بالنكرات ، ودخول « رب » ، و« لا » و« مِنْ » ، و« كم » ، و« أي » ، عليها ، والإخبار بها عن النكرات ، والمعنى .

(٣) فيكون ﴿ مستقبل ﴾ معرفة و ﴿ عارضًا ﴾ نكرة . والمعرفة تبدل من النكرة .

(٤) يريد : أن « عارض جامد ، ذلك أنه اسم السحاب الذي يعرض في السماء . و« مستقبل » ، و« ممطر » مشتقان ، فلا يجوز البدل ، لأن البدل على تقدير تكرار العامل ، والمشتق لا يلي العوامل . انظر : البسيط ١/ ٣١٣.

(٥) زيادة مني .

(٦) هذه المواضع المخصوصة هي : الظروف ، لأنها شبيهة بالأحوال ، والحال أصلها أن تكون بالمشتق ، وإذا وُصفت الصفةُ جَرت مجرى الأسماء . وأن يتقدم الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماء ولو باردًا . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ، نحو : مررت بكاتب . أو تكون الصفة قد =

أذكرها في « باب النعت »[1] ، إن شاء اللّه .

فإن قلتَ : يكونُ هذا على القليل .

قلتُ : لا يصحُّ أن يُحْمَلَ مثلُ هذا على [ما][2] ذكرتموه ؛ لأنه كثيرٌ . ولو كان كما قلتموه لانبغى ألَّا يَكْثُر .

وقوله – تعالى –: ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ ، اختلف الناس في الضمير إذا اتصل باسم الفاعل :

فسيبويه – رحمه اللّه – يعتبره بالظاهر الذي ليس فيه ألفٌ ولام[3] ، ولا إضافةٌ إلى ما فيه ألف ولام . فإنْ كان ذلك الظاهرُ يجوز فيه الخفض ؛ ليس إلّا ، فالضمير في موضع خفضٍ ، وذلك نحوُ قولِك : هذا ضاربُك ، وكُلُّ اسمِ فاعل ليس فيه ألفٌ ولام ، نحو : ضاربك ، وهذان ضارباك ، وهؤلاء ضاربوك . ومن هذا قوله – تعالى –: ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ .

فإنْ كان ذلك الظاهرُ لا يجوز فيه إلا النصبُ ، فالضمير في موضع نصب ، وذلك إذا كان اسمُ الفاعل بالألف واللام ، وكان مفردًا ، أو جمعَ

= استعملتها العرب استعمال الأسماء ، نحو : الأبطح والأبرق ، في صفة المكان ، والأدهم للقيد ، والأسود للحية ، والأخيل للطائر . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٠، ٢٢١، والبسيط ٢/ ١٠٤٦.

وأقول : وليست الآية واحدة من هذه المواضع ، فانتفى أن يصح البدل .

(١) انظر : ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ (الحمزاوية) .

(٢) زيادة مني ، بها يستقيم الكلام .

(٣) انظر : الكتاب ١/١٨٧ ، ١٨٨ . وقال ابن أبي الربيع : وهذا الذي ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأَولاها . (البسيط ٢/١٠٤٩) . وقال ابن مالك : « وهو الصحيح ؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا يُنسب إلى شيء منها إعراب لا ينسب إليه » . شرح التسهيل ٣/ ٨٣.

تكسير، أو جمعًا بالألف والتاء، وذلك نحو: الضاربه والضُرّابه والضارباته.

فإن كان ذلك الظاهر يجوز فيه النَّصْبُ والخفض، فيُحْكَمَ على الضمير بالنصب والخفض، وذلك اسمُ الفاعل إذا كان فيه ألفٌ ولام، وكان مُثَنًّى أو مجموعًا بالواو والنون، وذلك نحو: الضارباك والضاربوك[(١)].

وأما أبو الحسن الأخفش[(٢)] فيذهب في الضمير المتَّصل باسم الفاعل إلى أنه في موضع نصب مطلقًا[(٣)].

وذهب الجَرْمي والمازني وأبو العباس إلى أنه في موضع خفض في كل حال[(٤)].

---

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام، وكان مثنى أو مجموعًا بالواو والنون يجوز فيه ثلاثة أوجه: إثبات النون والنصب، وإسقاط النون والخفض، وإسقاط النون والنصب، سواء كان الثاني بالألف واللام، أم مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أم عاريًا منهما. وإنما جاز حذف النون والخفض؛ لأن في الإضافة تخفيفًا بإسقاط النون. وإنما جاز إسقاط النون والنصب حملًا على «اللّذَيْن» و«الّذِين». والعرب تحذف منهما النون لطول الكلام. انظر: البسيط ٢/ ١٠٠٥- ١٠٠٨.

(٢) ومعه هشام الكوفي. وحجتهما أنَّ موجب النصب المفعوليةُ، وهي محقَّقة، وموجبَ الجر الإضافةُ، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع، والحذفها سبب غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلًا. وقال الأعلم: «وحجته - الأخفش - أن اتِّصال الكناية قد عاقب النون والتنوين، فصار الاسم بمنزلة ما لا ينصرف، وهو يعمل من غير تنوين، كقولك: هؤلاء ضواربُ زيدًا». (النكت ١/٢٩٤). وردّ ابن مالك الحجة. (شرح التسهيل ٣/ ٨٣، ٨٤). وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٧، والبسيط ٢/ ١٠٤٨.

(٣) نقل العكبري في التبيان (١٠٣٣/٢) عن الأخفش النصب والجر.

(٤) لأن الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يتصل بالاسم إلا على جهة الإضافة، وإذا صَحَّت الإضافة صحّ الخفض. وليس رأي المبرد هذا في المقتضب، بل الموجود فيه أنه في موضع نصب. ونظَّره بـ«الضارب زيدًا». (المقتضب ١/ ٤٥، ٢٧٨ و٤/ ٢٤٨). والذي نقل عنه القول بالخفض دائمًا هو الأشموني (١٣٦/٢)، والشيخ خالد الأزهري (التصريح ٢/ ٣٠). ونقل عنه النصب والخفض الرضي (شرح الكافية ١/ ٢٦٢). وانظر نسبة القول بالخفض إلى الجرمي والمازني في: التصريح. وزاد الأشموني: الرماني.

وما اعتبره سيبويه أقربُ إلى القياس[(١)]. والله أعلم.

ثم أتى بقوله - سبحانه -: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[(٢)] الأصل: ذائقةٌ الموتَ، ثم أضيف طلبًا للتخفيف، والمعنى يطلب بالتنكير؛ إذ لا عهد هنا؛ ولأن المبتدأ نكرة، فلا يُخْبَر عنه بالمعرفة.

وكذلك الكلام في قوله - تعالى -: ﴿إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[(٣)] الأصل: آتٍ الرحمنَ عبدًا، ثم[٣٠٨] أضيف طلبًا للتخفيف. والدليل على التنكير ما تقدم في ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾.

ثم أتى بقول الشاعر[(٤)].

سَلِّ الهمومَ بكُلِّ مُعْطِي رأسِهِ ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[(٥)]

---

(١) انظر: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٢) آل عمران ١٨٥.

(٣) مريم ٩٣. والإضافة فيها أيضًا تخفيف، إذ المبتدأ أيضًا نكرة، ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة. وصدر الآية: ﴿إن كُلُّ مَنْ في السماوات والأرض إلا ..﴾.

(٤) المرّار الأسدي.

(٥) من الكامل. وصحّح الغندجاني: صُهْبَةٍ وتَعَيُّسِ، أي خلط الصهبة بالتعيس، فعطف المصدر على المصدر. معطِ رأسه: ذليل منقاد. ناج: سريع. الصهبة: بياض مائل إلى الحمرة، وهي علامة الكرم والعِتْق. والمتعيس: الأبيض، وهو أفضل ألوان الإبل. والمعنى: سلِّ همومك وفراقك أحبابك وبعادهم عنك بكل بعير مطيع سريع، كريم، ترتحله للسفر. والشاهد: إضافة «معط» إلى ما بعده إضافة تخفيف لا تعريف، بدليل إضافة «كل» إليه، وهي لا تضاف إلا إلى نكرة، وبدليل وصفه بـ«ناج» وما بعده، وهو نكرة. وليس البيت في شعر المرّار المجموع. وهو في: الكتاب ١/ ١٦٨، ٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٢، وابن السيرافي ١/ ١٠٣، والمحتسب ١/ ١٨٤، وفرحة الأديب ١٦٣، وتحصيل عين الذهب ١٣٩، والنكت ١/ ٢٨٨، والمقتصد ١/ ٥١٦، وابن بري ١٢٣، وإيضاح القيسي ١/ ١٦٢، واللسان (عيس).

يريد : فرسًا مطبوعًا . والدليل على التنكير : دخول « كل » ، فإنَّ « كلًّا » ، إذا دخلت على المفرد ، فلا يكون إلا نكرة ، نحو : كل رجل . والأصل : كل الرجال ، ثُمَّ اختصروا ، فاكتفوا بالمفرد عن الجمع ، وبالتنكير عن التعريف ، وجريان النكرة صفةً عليه[1] .

والتي يُعْلَم بها التنكير من التعريف عشرة أشياء : جريانها صفاتٍ على النكرات ، وجريان النكرات صفات عليها[2] ، ودخول « رب » ، و« كم » ، و« كل » ، و« لا » ، و« أيّ » ، ووقوعها أحوالًا ، ووقوعها تمييزًا ، والمعنى[3] . واللَّه أعلم .

فصل

قال : « وأَمَّا قَوْلُهُمْ : هذا مُعْطِي زيدٍ أَمْسِ دِرْهَمًا »[4] .

اعلم أنَّ اسم الفاعل من الفعل المتعدِّي إلى اثنين يتعدى إلى اثنين ، كما يتعدَّى فعلُه ، بالشروط المذكورة عند أبي علي ، وهي : أن يكون بمعنى الحال ، والاستقبال[5] ، وأن يكون معتمدًا ، وألَّا يُصَغَّر ، وألَّا يُوصَف ، فتقول : هذا

---

(١) يريد وصف « معطي » بـ« ناج » وما بعده .

(٢) نحو : مررت بمثلك عاقل .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع هنا عشرة ، وذكر في البسيط (٢/ ١٠٤٥– ١٠٤٧) عشرة أيضًا ، لكنه لم يذكر من العشرة هنا : « من » ، والإخبار بها عن النكرات ، ولم يذكر من العشرة هناك : وقوعها أحوالًا ، ووقوعها تمييزًا .

(٤) الإيضاح (١٤٣) : فأما . والمقتصد ٥١٨/١ .

(٥) أما إذا كان بمعنى المضي ، كما في المثال « هذا معطي زيد أمس درهمًا » فإن « درهما » منصوب عند أبي علي وابن السراج والجرمي والجمهور بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، والتقدير : أعطاه =

معطٍ زيدًا الآن درهمًا ، وهذا معطٍ زيدًا غدًا درهمًا .

ولَكَ أنْ تُضِيفَ تخفيفًا ، كما أَضَفْتَ في اسم الفاعل من الفعل المتعدِّي إلى واحد ، فتقول : هذا معطي زيدٍ الآن درهمًا ، ومعطي زيدٍ غدًا درهمًا ، كما قُلْتَ : هذا ضاربُ زيدٍ الآن ، وهذا ضاربُ زيدٍ غدًا .

وخالف السيرافيُّ في هذا[1] ، وقال : اسم الفاعل من الفعل المتعدِّي إلى مَفْعُولَيْن يتعدَّى ، وينصبُ المفعولَ الثاني ، ويكون مضافًا إلى الأول ، وإن كان بمعنى الماضي ، فرَجَعَ هنا إلى قول الكسائي[2] الذي يُعْمِل اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، فقال في مثل قولهم : « هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا » : إنَّ « درهمًا » منصوبٌ بـ « معط » ، وإن كان بمعنى الماضي . وكانَ النصبُ عنده لَمَّا تعذَّرت الإضافةُ إلى « الدرهم » ؛ إذ هو مضافٌ إلى « زيد » . ولم يُجز تنوينَ « معط » ، ونصب « زيد » ، إنما أجاز[3] هذا في الثاني ، على حسب ما ذكرتُه ، فجَعَلَ السيرافي اسم الفاعل المضاف يعمل بثلاثةشروط : الاعتماد ، وألَّا يصغر ، وألَّا يوصف .

= درهمًا . انظر : الإيضاح ١٤٣، ١٤٤، والتعليقة ١/ ١٣٥، ١٣٦، والأصول ١/ ١٢٧، ١٧٧، والارتشاف ٣/ ١٨٤.

(١) انظر مذهب السيرافي في : شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٩. وصَحَّحَه الشلوبين . واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٥٥٢). وذكره ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٠٨)، ونسب أبو حيان المذهب أيضًا إلى الأعلم وابن أبي العافية وأبي جعفر بن مضاء وأكثر أصحابه . انظر : الارتشاف ٣/ ١٨٤.

(٢) انظر : ص ٩٨٦ ، ٩٩٠ .

(٣) المخطوطة : « جاز » ، تحريف . والصحيح ما أثبتُّه .

قال ابن جني في كتاب « القد »[1] : سألت أبا علي عن قولهم « هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا » : ما الناصب لـ « درهم » ، فقال : فعل مضمر ، تقديره : أعطاه درهمًا ، فقلتُ له : فإن قلتَ : هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا [أمسِ][2] : ما الناصبُ لـ « شاخص » ؟ فسكت[3] . وسبَبُ سكوته أنه إن قال بإضمار فعل ، كما قال في « معطي زيد أمس درهمًا » ، كان « ظان » قد ذُكر له مفعولُه الأول ، ولم يُذْكر الثاني ، و « ظننت » لا يجوز فيها الاقتصار[4] . وإن قال : إنه منصوب بـ « ظان » ، فقد كَسَر قَوْلَه ؛ لأنَّه بمعنى الماضي .

وكان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عنه وَجْهَيْن :

أحدهما : أن يفرِّق بين باب « ظننت » ، وباب « أعطيت » ، فينصب في باب « أعطيت » بإضمار فعل ؛ لجواز الاقتصار ، وينصب[5] [٣٠٩] في باب « ظننت » باسم الفاعل ؛ لعدم جواز الاقتصار . فإذا قلتَ : هذا كاسي زيدٍ ثوبًا أمسِ ، فـ « ثوب » منصوبٌ بإضمار فعل ؛ لأن « كسا » يجوز فيه الاقتصار . وكذلك إذا قلت : هذا آمرُ زيدٍ الخيرَ أمس ، وهذا مستغفرُ ربِّه ذَنْبَهُ أمس ،

---

(١) جمع ابن جني هذا الكتاب من كلام شيخه أبي علي . ويُطْلَق على الكتاب أيضًا : « ذا القد » . وذكره المؤلف في البسيط (١٠٠٩/٢) . وانظر : شرح أبيات المغني ١١٩/٢.

(٢) زيادة مني . ولعلها سقطت من الناسخ .

(٣) النقل عن ابن جني في البسيط أيضًا (١٠١٠/٢) بعبارات أخرى . وعقّب ابن أبي الربيع هناك قائلًا : « فيظهر من هذا أنه عنده منقولٌ عن العرب ، وإلا فلا معنى لسكوته ، إذ له أن يقول : أَثْبِتْ هذا عن العرب . فإن ثبت أنه منقول عن العرب ، فيكون الوجه المذهب الثاني » . ثم قال : « وما رأيت أحدًا نقل هذا عن العرب ، فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم » .

(٤) الاقتصار : الحذف بغير دليل . وانظر : ص ٩٦٩ .

(٥) وينصب وينصب (كذا) مكررة في المخطوطة .

المنصوبُ في هذا كلِّه ، وفي نظائره منصوبٌ بإضمار فعل ؛ لجواز الاقتصار في هذا كلِّه على المفعول الأول .

فإن قلت : هذا عالمُ زيدٍ قارئًا أمس ، وهذا سامعُ زيدٍ قارئًا أمس ، وهذا مُتَّخذُ زيدٍ خليلًا أمس ، فالمنصوبُ هنا منصوبٌ باسم الفاعل ؛ لأنه مما لا يجوزُ فيه الاقتصار ، فلا يمكن أن يُنْصَبَ بإضمارِ فعل ؛ لأنَّكَ تكون قد اقتصرت حيث لا يكون الاقتصار .

الثاني : أن يُدَّعى أن العرب لا تقول : هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ ، وإنَّما تقول : هذا الظانُّ زيدًا شاخصًا أمس[1] ؛ لأن « شاخصًا » يَتَعذَّرُ أنْ ينصب بـ « ظانّ » ؛ لأنه بمعنى الماضي ، واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، ويتعذر أن ينصب بإضمار فعل ؛ لما فيه من الاقتصار ، حيث لا يُقْتَصَر .

ويمكن عندي أنْ يُقال : هو بمنزلة : زيدًا ظننته قائمًا ؛ ألا ترى أن « زيدًا » منصوبٌ بإضمار فعل ، تقديره : ظننت زيدًا ، ولم يُذْكر له مفعول ثان ، استغنيتَ عن ذكره بذكرك لما بعده مفعولًا ثانيًا ؛ لأنه يفسِّره ، فتنزَّل منزلتَه ، فكذلك إذا قلت : هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا ، ونصبت « شاخصًا » بإضمار فعل ، تقديره : ظننته شاخصًا ، فلم تذكر للأول مفعولًا ثانيًا ؛ لذكرك إياه بعد ذلك لمفسِّره .

ويجوز في باب « ظننت » حذف الاختصار ، وهو الحذف للدلالة[2] ، كما

---

(١) ولا إشكال ، إذ اسم الفاعل مع « أل » يعمل ؛ ماضيًا كان ، أو حالًا ، أو مستقبلًا .

(٢) سواء كان الحذف للمفعول الأول ، أو للثاني ، أو لهما معًا ، مادام هناك دليل . بل إنهما قد يحذفان معًا ، إذا كانت هناك فائدة ، مثل قوله – تعالى –: ﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٧٢- ٧٥.

قال – تعالى – : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[1] ، التقدير : البخلَ هو خيرًا لهم . وهذا هو الذي يظهر لي من كلام أبي علي[2] . والله أعلم .

ثم أتى بقوله – تعالى – : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[3] .

الظاهر أنه أتى بالآية من أجل قوله – تعالى – : ﴿ وجَاعِلُ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ و ﴿ جاعل ﴾ هنا بمعنى الماضي[4] .

فإن قلتَ : ولِمَ لَمْ يكن ﴿ جاعل ﴾ هنا بمعنى الحال ؛ لأنّها حالٌ مستمرة ؟

قلتُ : إنَّما جعلها بمعنى الماضي – والله أعلم – لأنَّ الكوفيِّين[5] قرأوا :

---

(١) آل عمران ١٨٠ . وتقرأ الآية بالياء والتاء في ﴿ ولا يحسبن ﴾ (السبعة ٢٢٠) . والاستشهاد بها هنا على القراءة بالياء . وهي كما قال السيرافي : أجود القراءتين في تقدير النحو ، لأنَّ إضمار البخل فيها بعد ذكر « يبخلون » . أما قراءة التاء ، فالتقدير فيها : « ولا تحسبن بخل الذين .. » فالبخل يُضمر قبل أن يجري لفظٌ يدلّ عليه . انظر : الكتاب ٢/٣٩١، ح ٢.

(٢) كلام أبي علي في الإيضاح (١٤٣ ، ١٤٤) لا يظهر منه شيء يدل على التوجيه الذي ذكره المؤلف . ولعله يريد كلامه في الحلبيات (٦٦) ، فقد وقفت على نص ثمة قال فيه : « والمعنى : لا تحسبن بُخْلَ الذين يبخلون . فحذف المفعول في الآية ، وأقيم المضاف إليه مقامه » . وهذا تخريج لقراءة ﴿ ولا تحسبن ﴾ بالتاء . والقراءة بالياء لا يبعد تخريجها عن هذا .

(٣) الأنعام ٩٦ . وانظر : الإيضاح ١٤٤ ، والمقتصد ١/٥١٨.

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١/١٧٤) . وإليه يذهب المبرد وابن السراج والزجاجي وأبو علي وابن الحاجب والمؤلف وغيرهم . ويرى بعضهم أنه بمعنى الحال لأن جَعْلَ الله – سبحانه – الليلَ سكنًا مستمرٌّ . انظر كلامهم في الآية في : المقتضب ٤/ ١٥٤، والأصول ١/١٢٨، ١٢٩، والجمل ٨٥، وابن برهان ٢/ ٥٨٨، وكشف المشكلات ١/ ٤١٩، ٤٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠، ٦٤١، والبسيط ٢/١٠١٨.

(٥) يريد : عاصم وحمزة والكسائي . (السبعة ٢٦٣ ، والإقناع ٢/٦٤١) . وعلى هذه القراءة لا شاهد .

﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ ، وتفسيرُ القرآن بالقرآن أَوْلى . وكذلك إذا كان الموضعُ يُقْرأُ بوَجْهَيْن ، فتفسيرُ أحد الوجهين بما يقتضي الآخَر أَوْلى . ويكون ﴿ جاعل ﴾ بمعنى « مصيِّر » فيكون مما يتعدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز فيه الاقتصارُ ، ويكون الكلام على حسب ما تَقَدَّم[1] ، وتنصب ﴿ الشمس ﴾[2] بإضمار فعل يفسِّره ما قبله ، كما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرًا ، تقديره : وضرب عمرًا ، ويكون ﴿ حسبانًا ﴾ مفعولًا ثانيًا . هذا هو الظاهر عندي من كلام أبي علي .

ويمكن أن يكون ﴿ جاعل ﴾ هنا بمعنى « خالق » ، ويكون ﴿ سكنًا ﴾ حالًا ، ويكون بمنزلة قول العرب : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا [٣١٠] به غدًا[3] » ، تقديره : مُقَدِّرًا الصيدَ به غدًا .

فإن قلتَ : فكيف عمل اسم الفاعل ، وهو بمعنى الماضي ؟

قلتُ : لا خلاف أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في الظروف والمجرورات والأحوال ؛ لأن هذه الأسماء تعمل فيها معاني الأفعال ، وحُكي[4] :

---

(١) من النصب بإضمار فعل يفسره اسم الفاعل . وتَرِد التوجيهات التي ذكرها في « هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا » .

(٢) من قوله – تعالى –: ﴿ وجاعلُ الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا ﴾ ، في الآية نفسها [الأنعام : ٩٦] . ونصب ﴿ الشمس ﴾ هذه أحد أدلة الكسائي على أن اسم الفاعل للمضي يعمل ، إذ عَطَفها على ﴿ سكنًا ﴾ . ورَدّه ابن الحاجب بجواز أن تكون منصوبة بفعل مقدر دَلّ عليه ما قبله ، وكلامهم لا يثبت بمحتمل . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠.

(٣) وهو من أمثلة سيبويه (٢/٤٩) ، استشهد به على التسوية بين إجراء « صائد » على « رجل » وصفًا ، وحمله على الضمير في « معه » فيكون حالًا . واستشهد به المؤلف قبل (ص ٣٤٨) .

(٤) مما حكاه الكسائي عن العرب . انظر : ص ٩٩٠ .

هذا مارٌّ بزيدٍ أمس. ويكون ﴿الشمس﴾ منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: وجعل الشمس والقمر حسبانًا، على حسب ما تقدم.

فصل

قال: «**ولو قُلْتَ: هذا ضارِبُ زيدٍ اليومَ وغدًا عمرًا، لكان قَبيحًا**»[١].

اعلم أنَّ هذا يكون قبيحًا إذا أُخِذ على ماذكره أبو علي من الفصل بين حرف العطف والمعطوف؛ لأنه لا يُفْصَل بينهما بشيء، ولا بالظرف والمجرور، إلَّا في الشعر[٢].

وإن جعلْتَه منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: ويضرب غدًا عمرًا، كما تقول: مررت بزيد وعمرًا، تقديره: ولقيت عمرًا، فحُذف؛ لدلالة ما تقدم عليه. وكذلك البيت[٣] الذي جاء به: إنْ أخذتَه على إضمار فعل يدل عليه ما

---

(١) الإيضاح ١٤٤، والمقتصد ١/ ٥١٩.

(٢) هذا مذهب أبي علي. (الإيضاح ١٤٧، وإيضاح القيسي ١/١٦٣ وما بعدها). وأجاز ابن مالك الفصل في الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلًا، نحو: قام زيد وفي الدار قعد، وزيد يقوم ووالله قعد، أو اسمًا مجرورًا لم يُعَدَّ جره، نحو مررتُ بزيد ومن بعده عمرٍو. وأجاز هذا الأخيرَ الفراء. وأقول: عبارة ابن أبي الربيع هنا غير دقيقة، فقد فرق النحويون في مسألة الفصل بين حرف العطف والمعطوف، بين حرف العطف الذي على حرف واحد، وحرف العطف الذي على أكثر من حرف. انظر فضل بيان في: الارتشاف ٢/ ٦٦٦.

(٣) يريد: بيت الأعشى:

يومًا تراها كِشْبهِ أردية الـ ـعَصْبِ ويومًا أديمَها نَغِلا

استشهد به على أن «أديمها» معطوف على الضمير في «تراها»، وقد فصل بينها وبين حرف العطف بالظرف «يومًا»، إذ أراد: ترى الأرض يومًا كمثل أردية العصب وأديمها يومًا آخر نَغِلًا. وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون على إضمار فعل، كأنه: يرى الأرض كشبه... يومًا، وترى=

تقدَّم، كان حسنًا[١]. وإنْ أخذتَه على العطف، كان قبيحًا؛ للفصل بين حرف العطف والمعطوف.

وأما الذي لا يكون إلا قبيحًا، ولا يجوز إلا في الشعر، فأَنْ تقول: زيد واليوم عمرو ضاربان، للفصل؛ لأنك تريد: زيد وعمرو اليوم ضاربان.

فإن قلتَ[٢]: ولِمَ لا يكون حرفُ العطف في البيت مشرِّكًا الأسماءَ التي بعده مع الأسماء التي قبله في «ترى»، فيكون «يومًا» معطوفًا على «يوم» الأول، و«أديمها» معطوفًا[٣] على الهاء من «تراها» و«نغِلًا» معطوفًا[٤] على موضع: «كشبه أردية العصب»، ويكون بمنزلة: إنّ أمامك زيدًا وقدَّامَك عمرًا؟.

قلتُ: ليس الأمر واحدًا؛ لأنّ «إنَّ»[٥] تدخل على المبتدأ والخبر، فأنت قد

= أديمها يومًا آخر فاسدًا. وعليه فلا فصل. وهو في ذلك يتابع ابن الطراوة. انظر البيت في: الديوان ٢٨٣، والإيضاح ١٤٨، والخصائص ٢/ ٣٩٧، ٣٩٨، والمقتصد ١/ ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٦، والإفصاح ٦٠، وإيضاح القيسي ١/١٦٣ وما بعدها، والبسيط ٢/١٠١٩، ١٠٢٢.

(١) ذكر في البسيط (٢/١٠١٩، ١٠٢٠) أن الشلوبين لم يُجز هذا التوجيه، واحتج لأبي علي بأن البيت ليس بمنزلة: هذا ضارب زيد أمس وعمرًا، إذ «ضاربًا» إذا كان بمعنى الماضي لا يصح له عمل في الاسم، والفعل يصح له العمل في الاسم إذا عُطف، فكما لا يصح لأحد أن يقول: إن «عمرًا» في: ضربت زيدًا وعمرًا، على إضمار فعل، لا يصحُّ أن يقال: إن «أديمها» محمولٌ على فعل مقدر، لأن الأول مع وجود حرف العطف مهيأ للعمل، وكان القياس أن يلي حرف العطف الاسم، لكن فصل بينهما بالظرف للضرورة. اهـ بتصرف.

(٢) هذا الاعتراض والانفصال عنه - مع مزيد تفصيل - في: البسيط ٢/١٠٢٠ - ١٠٢٣.

(٣) في المخطوطة: معطوفٌ، بالرفع.

(٤) في المخطوطة: معطوف، بالرفع.

(٥) مثلها «كان» وأخواتها، و«ظن» وأخواتها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

عَطَفْتَ جملة على جملة ، وشرَّكتَها معها في « إن » فيجب أنْ تعمل « إنّ » في الثانية عملَها في الأولى . وليس هذا كذلك ؛ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : ضربت زيدًا أمسِ وعمرًا أولَّ من أمسِ ، فلا يجوزُ أن يكون « أول من أمس » معطوفًا على « أمس » ؛ لأنه لو كان معطوفًا عليه ، لكان تقييدًا لما قَيَّدَه الأول ؛ لأنَّ المعطوف يتنَزَّلُ منزلة المعطوف عليه ، وإنما عطفْتَ « عمرًا » على « زيد » ، وشرَّكْتَه معه في الفعل ، ثم طَلَبَ الثاني ظرفَه ، فنصبه ؛ لأن كلَّ فعل بحسب متعلَّقاته تكون ظروفه ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضربت زيدًا وعمرًا وخالدًا ، فالضَّرْب قد تعلَّقَ بأشخاص ثلاثة ، ومعلومٌ أنه تَعَلَّق بكل واحد في مكان ، فقد يكون ذلك المكان واحدًا ، وقد يكون متعدِّدًا . وكذلك : ضرب زيد وعمرو وخالدٌ ، يطلب زمانًا على حسب متعلَّقاته ، فقد يكون الزمان واحدًا ، وقد يكون أزمانًا . فإن كان أزمانًا ، جاز لك وجهان :

[الأول][1] أنْ تأتيَ مع كُلِّ فاعل بزمانه ، فتقول : ضرب زيد يوم الجمعة وعمرٌو يوم السبت وخالدٌ يوم الأحد .

الثاني : أن تأتي بها معطوفة ؛ تَعطف [٣١١] الثاني والثالث على الأول ، فتقول : ضرب زيد وعمرو وخالدٌ يوم الجمعة ، ويوم السبت ويوم الأحد ، قال الشاعر[2] :

---

(١) زيادة مني .

(٢) لم أقف عليه في كتب المتقدمين . ورأيت المرابط الدلائي (من رجال القرن ١١هـ) ، صاحب «نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل» ينسب البيت الشاهد إلى لبيد بن عطارد التميمي ولم أعرفه .

فدامَ لِـي ولَهُـمْ ما بي وَما بِهِـمُ   وَماتَ أَكْثَـرُنَا غَيْظًا بما يَجِـدُ[1]

وكذلك إذا قلتَ : ضرب زيدٌ عمرًا ومحمدٌ خالدًا ، إنما عطفتَ « محمدًا » على « زيد » ، فطلب بعد إسناده إليه محلًّا يقع به ، فيَنْبَغي لك ألَّا تُقَدِّمَ المفعولَ هنا ، فتقول : ضرب زيدٌ عمرًا وخالدًا محمدٌ ، إلا أن تُقَدِّر فعلًا محذوفًا . فتفهَّمْ هذا الأصل ، فإنَّه مقصودُ أبي علي في هذا الموضع . وهو صحيح . واللَّه أعلم .

ثم قال : « **فإن ثَنَّيْتَ اسْمَ الفاعِلِ** »[2] .

حكمُ التثنيةِ والجمع بالواو والنون واحدٌ : إنْ كانا بمعنى الماضي ، فلا يعملان ، كما لم يعمل المفردُ وجمعُ التكسير وجمعُ المؤنث السَّالم إذا كُنَّ

---

(١) من البسيط . وهو ثاني ثلاثة أبيات ، اختارها أبو تمام في حماسته (٢٢٩/١) ، ولم يعزُها ، وذكرها الزجاجي في أخباره (١١٨) ، وأولها :

إن يَحْسُدُوني فإني غيرُ حاسِدِهِمْ   قَبْلي من الناس أهلُ الفضل قد حُسِدوا

وثالثها :

أنا الذي يَجِدوني في صُدورِهِمُ   لا أَرْتقي صَدَرًا منها ولا أَرِدُ

قال الزجاجي : أنشدنا الزجاج ، قال : أنشدنا المبرد . ثم ذكر ثلاثة الأبيات . وفَصَل المرابط الدلائي بين البيتين الأولين فنسبهما للبيد ، وجعل الثالث من قول « آخر » . يُروى : أكثرهم . « بمن » مكان « بما » . وقال الأعلم : يقول : لا يُحْسَدُ إلا أهلُ الفضل ، ولا يحسدهم إلا مَن كان واقعًا دونهم ، فلا زلت وإياهم على الحالتين . وأنا في صدورهم كالعظم أو العود ، يُغَصُّ ، فلا يسفل إلى البطن ، ولا يصعد إلى الفم . والصدَر : الرجوع من الماء . والوِرْد : ضده ، ضربهما مثلًا . والشاهد بَيِّنٌ . والبيت في : شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٦٥٥، وللمرزوقي ١/ ٢١٢، وللتبريزي ١/ ٢١٢، وشرحها المنسوب لأبي العلاء ١/ ٢٨٢، ونتائج التحصيل جـ١، مج١/١٢٩ وزد عليها ما في حواشي الحماسة .

(٢) الإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ٥٢٦/١ .

بمعنى الماضي .

فإن كانت كلُّها بمعنى الحال والاستقبال ، واعْتَمَدَتْ ، ولم تُصَغَّر ، ولم تُوصَفْ ، كان لك فيها وجهان :

إثبات النون أو التنوين والنصب . وإسقاطهما والخفض ، وتكون الإضافة تخفيفًا . وقد مضى الكلام في هذه النون ، وأنها بمنزلة الحركة والتنوين[1] ، فغلب عليها حكمُ التنوين مع الإضافة ، وحكم الحركة مع الألف واللام ، وفي الوقف . وقد مضى ما في ذلك من الخلاف بما يُغني عن الإعادة[2] ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : « **فإنْ أَلْحَقْتَ الألفَ واللَّامَ** »[3] .

اعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام ، فإنه ينصب ما بعده على كل حال ، ماضيًا كان أو غَيْرَ ماض[4] ، ما لم يُصَغَّر أو يُوصَفْ[5] .

---

(١) معًا ، وليست التنوين بنفسه ، ولا عوضًا منه ، ولا عوضًا من الحركة . وانظر مذهب ابن أبي الربيع مُفَصَّلًا في المسألة في : البسيط ١/ ٢٥٦، ٢٥٧. وهو مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ١/ ١٨.

(٢) انظر : ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٣) تتمة العبارة : اسم الفاعل . انظر : الإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ١/ ٥٢٧.

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقال الأخفش : لا يعمل بحال ، و« أل » فيه معرفة لا موصولة ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به . وقال الرماني وجماعة : يعمل ماضيًا فقط . الهمع ٥/ ٨٢، ٨٣.

(٥) يجوز أن يوصف اسم الفاعل المحلى بـ« أل » بعد العمل ، ولا يجوز أن يوصف قبل العمل ، لأنك إذا قلت : هذا الضارب زيدًا ، فـ« زيد » من صلة الألف واللام ، والموصول لا يوصف ، ولا يؤكَّد ، ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه إلا بعد كمال صلته . وإنما مُنع من العمل مع التصغير ، لأن التصغير يقرب من الاسم ، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل . (البسيط ٢/ ١٠٠١) . هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون إلا الفراء . ووافقهم النحاس فإنهم يعملونه مصغرًا ، بناء على مذهبهم في أن المعتبر في الشبه شبه الفعل في المعنى ، لا الصورة . انظر : الهمع ٥/ ٨١.

وإنما عمل هنا بمعنى الماضي ؛ لأنَّ عمله إذا كان بالألف واللام بالنيابة[1] ؛ ألا ترى أنَّ قولَك : الضارب زيدًا ، بمنزلة : الذي ضرب زيدًا ، وتقول : الضاربه زيدًا أنا ، وتعيد الضمير على « الذي » ، وإن لم تكن موجودة ؛ لأن قولك : « الضارب » في معنى : الذي ضرب ، فتقول : الضارب زيدًا أمسِ عمرٌو ، وجاءني الضاربُ خالدًا أمس .

فإن قلت : أَراه قد عمل غَيْرَ معتمد .

قلتُ : قد اعتمد على الموصول ؛ لأن الألف واللام هنا بمنزلة « الذي » .

ثم إنَّ اسمَ الفاعل الذي بالألف واللام ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون مفردًا ، وما جرى مجراه ، وهو جمعُ التكسير ، وجمعُ المؤنث السالم .

الثاني : أن يكون تثنية ، أو جمعًا بالواو والنون ، فإنَّ حكم هذين واحدٌ ، كما كان حكمُ تلك الثلاثةِ واحدًا .

فإن كان مفردًا ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ، فتنظر : فإن كان الذي بعده ليس فيه ألف ولام ، ولا إضافة إلى ما هما فيه ، لم يكن فيه إلا النصب[2] ، فتقول : الضارب زيدًا عمروٌ ، والضارب رجلًا خالد ، وتقول : أعجبني الراكب فرسًا . ولا يجوز هنا أن تخفض « فرسًا » ، ولا « زيدًا »

---

(١) لا بالشبه ، كما هو الحال في المجرد من « أل » .

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش وأبي علي والبصريين . وصَححه ابن أبي الربيع . انظر : الكتاب ١/ ١٨٢، والمقتضب ١/ ٣٨٣، و٤/ ١٦١، ١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٢، والبسيط ٢/ ١٠٠٢.

ولا « خالدًا » ، ولا ما أشبهها مما ليس فيه ألفٌ ولام ولا إضافةٌ إلى ما هما فيه ؛ لأنَّك إن خفضتَ خفضت بالإضافة ، والإضافة هنا لا وجه [٣١٢] لها ؛ لأن الإضافة إنما تكون على ثلاثة أقسام : أحدها تعريفٌ . الثاني : تخفيف . الثالث : تشبيه . فلو قلتَ هنا : هذا الضارب زيدٍ ، لم يكن في الإضافة واحدٌ من هذه الثلاثة ؛ لأن « الضارب » مُعَرَّفٌ بالألف واللام ، والنَّصْبُ بلا شك أَخَفُّ من الخفض ، وقد كان التنوينُ سقط للألف واللام . وليس هنا شبه بـ « الحسن الوجه » ؛ لأن « الحسن » ونظائره لايُضَفْن إلا لِما فيه الألف واللام ، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه ، نحو قولك : الحسن وجه الغلام ، والكريم الأب .

فإنْ كان الذي بعده فيه ألفٌ ولام ، أو هو مضافٌ إلى ما هما فيه ، نحو : الضارب الغلام والراكب فرسِ الرجل ، جاز لك الخفضُ على التشبيه[1] بـ « الحسن الوجه » ، فيجوز لك هنا النَّصْبُ على الأصل ، والخفضُ على الإضافة بالتشبيه . ولا أعلم خلافًا بين البصريين في هذا .

وحُكي عن الكوفيين[2] أنهم سَوَّوا بينها كُلِّها ، فأجازوا النَّصْبَ ، والخفض ، فأجازوا : الضارب زيدٍ ، كما أجازوا : الضارب الرجلِ . والصوابُ ماذكرتُه . واللَّه أعلم .

---

(١) لا على التعريف ؛ لأن اسم الفاعل معرف بالألف واللام ، ولا على التخفيف ؛ لأن النصب أخف من الخفض .

(٢) نسب الرأي للكوفيين أيضًا في البسيط (٢/١٠٠٢) ، وعَلَّله بأنهم حملوه ، أي الخفض ، في هذه المسألة ونظائرها قياسًا على ما اتُّفق عليه من قولهم : مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ . وأقول : عزاه أبو حيان إلى الفراء وحده . الارتشاف ٣/ ١٨٧.

مسـألة

تقول : هذا الضاربُ الغلامِ وزيدًا ، بالنصب .

واختلفوا في الخفض :

فمنهم مَنْ أجاز أن تقول : هذا الضارب الغلامِ وزيدٍ .

ومنهم مَنْ منع ذلك[1] .

فمَنْ أجاز الخفض قال : لما صَحَّ الخفضُ في الأول بالإضافة ؛ لأنَّ فيه الألفَ واللام ، واستَقَرَّ فيه ، جاز أن تَعْطِف عليه مَخْفوضًا .

ومَنْ منع قال : لا يَخْفِض اسمُ الفاعل بالألف واللام إلا ما فيه ألفٌ ولام ، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه ، والعاملُ في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، فيكون « زيد » بغير ألف ولام قد خفضه « الضارب » . ولأجل هذا قالوا في قول الشاعر[2] :

أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ … عَلَيْهِ الطَّـيْرُ تَرْقُـبُه وُقُوعا[3]

---

(١) يريد : المبرد ، كما صرح في البسيط ٢/١٠٠٤ . وانظر : المقتضب ٤/ ١٦٤.

(٢) المرار الأسدي .

(٣) من الوافر . بشر هو : بشر بن عمرو بن مرثد ، وقد قتله أبو الشاعر ، قال الأعلم : « وصف أن أباه صرع رجلًا من بكر ، فوقعت عليه الطير ، وبه رَمَقٌ ، فجعلت ترقب موته لتتناول منه . والوقوع : جمع واقع ، ضد الطائر » . وأجاز سيبويه حمل « بشر » على « البكري » على أنه بدل ، فخولف في ذلك ؛ لأن البدل على تقدير تكرار العامل ، ولو وضعت « بشر » مكان « البكري » لم تجز الإضافة لخلوه من « أل » ، ولذلك جعلوه « عطف بيان » . وصحَّح الأعلم ما أجازه سيبويه ؛ لأخذه ذلك عن العرب ، ولأنه تابع ، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع . والبيت في : الديوان ٤٦٥، والكتاب ١/ ١٨٢، والأصول ١/ ١٣٥، وابن السيرافي ١/ ٦، وفرحة الأديب ٣٧، وتحصيل عين=

إن « بِشْرًا » عطفُ بيان ، وليس ببدل ؛ لأن البدل على تقدير : هذا الضارب زيدٍ .

والقياسُ يقتضي ألَّا يقال : هذا الضارب الغلامِ وزيدٍ ، إلا أن يُسْمع ، فيكون مما أُجيز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، ويكون من قبيل : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه ، وما جاء من نظائرهما[(١)] .

وليس قول الأعشى :

الواهِـبُ المائةِ الهِـجانِ وعَبْدِها عُوذًا تُزَجِّـي بينها أطْفَـالَـها[(٢)]

بمثبِتٍ لهذه المسألة ؛ لأن « عبدها » قد أضيف إلى ضمير « المائة » ، فكأنه قال : الواهب المائة الهجان ، وعبد المائة الهجان ، فقد صار هذا بمنزلة قولك : مررت برجل حسن الأب وأخيه ، أي وأخي الأب ، فيكون إضافة « الواهب » إلى « عبدها » بمنزلة إضافة « الحسن » إلى « أخيه »[(٣)] .

= الذهب ١٥١، وابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٣، وغاية الأمل ١/ ٣٠١، والمقرب ١/ ٢٤٨، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤، ٥٩٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤، والعيني ٤/ ١٢١، والأشموني ٣/ ٨٧، والهمع ٥/ ١٩٤، والخزانة ٤/٢٨٤ و٥/ ١٨٣، ٢٢٥. واستشهد به في : البسيط ١/ ٢٩٥، و٢/ ١٠٠٣، والملخص ١/٥٦٨ .

(١) استشهد بهذه الأمثلة قبل (ص ١٠٠٠) .

(٢) من الكامل . يُروى : « خلفها » مكان « بينها » . الهجان : كرام الإبل البيضاء . والعُوذ ، جمع عائذ : الحديثات النتاج . وسميت عائذًا ، لأن ولدها يعوذ بها لصغره .تُزَجّي : تسوق سَوْقًا رفيقًا . الأطفال : الصغار . يقول : يهب كرام الإبل وراعيها . والشاهد : عطف « عبدها » على « المائة » فكأن « الواهب » مضاف إليه ، وهو خال من « أل » ، وهذا لا يجوز . والبيت في : الديوان ٢٩، والكتاب ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ١٦٣، والأصول ١/ ١٣٤، والجمهرة ٩٢٠، وتحصيل عين الذهب ١٥٢، والمقرب ١/ ١٢٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧، والهمع ٢/ ٤٨، ١٣٩، والخزانة ٤/ ٢٥٦ و ٥/١٣١ و ٦/ ٤٩٨. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٠٤.

(٣) هذا ما سبق إلى القول به المبرد . (المقتضب ٤/١٦٣) . وصحَّحه ابن أبي الربيع في البسـيط =

واختلف الرواة للكتاب[(١)] :

فمنهم من أتى [٣١٣] بهذا البيت على صِحَّة النصب ، فرواه :

* الواهب المائةَ الهجانِ وعبدَها *

ومنهم من رواه بالخفض . فلم يتفقوا على الرواية ، فيثبتُ الخفض في قولك : « مررت بالرجل الضارب الغلام وزيدٍ » مذهبًا لسيبويه . والله أعلم .

فإن كان اسم الفاعل الذي بالألف واللام مثنًّى ، أو مجموعًا بالواو والنون ، جاز لك فيه ثلاثة أوجه[(٢)] :

أحدها : إثبات النون والنصب . وهذا حسن . قال الله – تعالى –: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[(٣)] .

الثاني : إسقاط النون والخفض ، وقال – تعالى –: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[(٤)] . وهذا الإسقاطُ للإضافة ، والمراد به التخفيف .

الثالث : إسقاط النون والنصب . وهذه لم تجئ في القرآن ، لكنها جاءت في كلام العرب ، قال قيس من الخطيم[(٥)] :

= (٢/١٠٠٤) . واحتج الأعلم لسيبويه بأنه لم يقصد إلى أن يكون البيت شاهدًا على نَصٍّ ما قَدَّمه ، وإنما أراد أن المعطوف على الألف واللام بمنزلته في الجر ، ومَثَّل ذلك بذكر البيت ، وإن لم تكن له فيه حجة قاطعة في جواز المسألة التي قدم . انظر : تحصيل عين الذهب ١٥٢.

(١) كتاب سيبويه .

(٢) سواء كان ما بعده بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ما هما فيه ، أو عاريًا منهما .

(٣) النساء ١٦٢.

(٤) الحج ٣٥.

(٥) نسبه سيبويه (١/١٨٦) لرجل من الأنصار . وقال هارون : هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي . (جمهرة أشعار العرب ١٢٧، والخزانة ٢/١٨٨) . ونسب أيضًا إلى شريح بن عمران ، ومالك بن =

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرائِنا وَكَفُ[1]

رُوي بنصب « عورة » .

فإنْ قُلْتَ : ولِمَ أَسْقَط هذه ؟

قلتُ : لما كان « الضاربون » في معنى : الذين ضربوا ، وكذلك « الضاربان » في معنى : اللذان ضربا ، وكان الحكمُ فيها واحدًا ، وكانت العرب تقول : الذي ضربوا ، و[اللذا ضربا][2] أسقطوا النون من « الضاربين » و « الضاربَيْن » ، لتجريا مجراهما ، قال الأخطل :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قتَلا الملوكَ وفكَّكا الأَغْلالا[3]

= العجلان . وقد صُحّحت نسبته إلى عمرو . وهو شاعر جاهلي ، جد الصحابي عبد اللّهِ بن رواحة . (معجم الشعراء ٥٥، وجمهرة أنساب العرب ٣٦٣). أما قيس فهو ابن ثابت بن عديّ . وقد تقدّمت ترجمته . انظر : ص ٢٤٦ .

(١) من المنسرح . من قصيدة يخاطب بها عمرٌو مالكَ بن العجلان الخزرجي . يروى : « نَطِف » مكان « وكف » . من ورائهم . العورة : المكان الذي يُخاف منه العدو . العشيرة : القبيلة . الوكف : الإثم أو العيب . النَّطَف ، بفتح العين ، الذَّنْب ، وبكسرها : المذنب . يصفهم الشاعر بأنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ، ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونها فيكونوا مذنبين في فعلهم . والشاهد : حذف النون من « الحافظين » تخفيفًا ، ونصب ما بعده على تقدير ثبات النون . والخفض جيد . والبيت في : ملحقات ديوان قيس ١٧٢ ، و أدب الكاتب ٣٤٩، والمقتضب ٤/ ١٥٤، والجمل ٨٩، وشرح أبيات الإصلاح ١٩٥، وابن السيرافي ١/ ٢٠٥، والمحتسب ٢/ ٨٠، والمنصف ١/ ٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٥، والاقتضاب ١/ ٣٧٣، وابن بري ١٢٧، وإيضاح القيسي ١/ ١٦٧ ويأتي البيت بعد (ص ١٠٢٦) ، كما استشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٠٦، والملخص ١/ ٣٠٠.

(٢) المخطوطة : واللذا ضربوا . والصحيح ما أثبتُّه .

(٣) من الكامل . يروى : « سلبا » مكان « قتلا » . كُلَيْب : قوم جرير الذي يهجوه الأخطل . وعماه : عمرو ومرة ابنا كلثوم . عمرو قتل عمرو بن هند ، ومرة قتل المنذر بن النعمان . الأغلال ، جمع غُل : طوق من حديد يُجعل في عنق الأسير . والشاعر يمدح عَمَّيه بأنهما يقتلان الملوك ويفكان =

وقال[1] :

* إنَّ الَّذي حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤهم[2] *

أراد : اللذان والَّذين ، فحذف النون طلبًا للتخفيف ، وليس هنا إضافةٌ ،

= الأسرى . والشاهد : حذف النون من « اللذان » تخفيفًا ، لطول الاسم بالصلة . هذا قول البصريين . ويرى الكوفيون أنها لغة ، وأجازوا الحذف مطلقًا ، طالت الصلة أم لم تطل . والحذف لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة . والبيت في : الديوان ٣٨٧، والكتاب ١/ ١٨٦، وتلقين المتعلم ١٧٣، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والاشتقاق ٣٣٨، وضرورة الشعر ٢٠٠، والأزهية ٢٩٦، والمحتسب ١/ ١٨٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٣٦، والمنصف ١/ ٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٥، وكتاب الشعر ١/ ١٢٥، والمسائل العسكرية ٢٨١، والمقتصد ١/ ٥٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، وابن يعيش ٣/ ١٥٤، ١٥٥، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٠٣، ٦٠٥، ورصف المباني ٣٤١ وتذكرة النحاة ٤٨٢، وشرح أبيات المغني ٤/ ١٨١، والخزانة ٣/ ١٨٥، و٦/ ٦، و٨/ ٢١٠، ونتائج التحصيل ١/ ٣٦٧، ٣٩٧، و٢/ ٧١٨. واستشهد به في : البسيط ١/ ٢٥٧ و٢/ ١٠٠٧، والملخص ١/ ٢٩٩.

(١) الأشهب بن رميلة .

(٢) من الطويل . وعجزه :

* هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ *

يروى : وإن ، فإن . وأثبته ابن أبي الربيع « إنَّ » ، ففيه خرم . كما يُروى : وإن الألى . وعليه فلا شاهد . وقال الأعلم : « يجوز أن يكون « الذي » واحدًا يؤدّي عن الجمع لإبهامه ، ويكون الضمير محمولًا على المعنى فيُجمع » . وخرّجه المؤلف في الملخص (١/ ٣٠٠) على أن التقدير : « إن الحيّ الذي ...» ودماؤهم تحمَلٌ على المعنى . فلج : موضع وقعت فيه موقعة . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . والشاعر يرثي قومًا قتلوا بفَلْج . والشاهد : حذف النون من « الذي » ، بدليل قوله : « دماؤهم » . والبيت في : شعر الأشهب (شعراء أمويون) ٤/ ٢٣١، ٢٣٢، والكتاب ١/ ١٨٦، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والأزهية ٢٩٩، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٣٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٧، وابن يعيش ٣/ ١٥٥، ورصف المباني ٣٤٢، وشرح أبيات المغني ٤/ ١٨٢. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٠٧، والملخص ١/ ٣٠٠.

فكذلك قالوا: الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا، وأسْقَطُوا النُّون لغير الإضافة.

ولَمَّا كان إسقاط النُّون هنا بالحمل على «الذِين» و«اللَّذَيْن»، لم يجز في اسم الفاعل الذي بغير ألف ولام ذلك؛ لأنه ليس بمعنى «اللذين» ولا بمعنى «الذين»؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: هما ضاربان زيدًا، وهم ضاربون زيدًا، فليس في معنى «اللذين»، ولا في معنى «الذين»[1]. ولذلك قال أبو عثمان[2]: **كان أبو السمال[3] يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا، وهو** «إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ»[4]؛ لأن اسم الفاعل في الآية ليس فيه ألف ولام، فلو كان فيه ألف ولام لم يكن لحنًا. والله أعلم.

مسألة

إذا قُلْتَ: زيد مكرمك، والزيدان مكرماك، والزيدون مكرموك، فالكاف

---

(١) في المخطوطة: اللذين. والصحيح ما أثبتُّه.

(٢) هو المازني. وفي الإيضاح (١٥٠): وقال أبو عثمان قال أبو زيد: كان .. إلخ، فكأَن أصل الرواية عن أبي زيد، واكتفى هنا بالراوي «أبو عثمان». وفي البسيط (١٠٣٧/٢)، والملخص (٣٠١/١) عكس، فذكر أبا زيد. ومهما يكن فالعبارة من: قال أبو عثمان .. حتى نهاية الآية هي عبارة أبي علي. وانظر: المقتصد ١/ ٥٣١.

(٣) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري. له اختيارٌ في القراءة شَذَّ به عن العامة. روى عن أبي زيد. انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٧.

(٤) الصافات ٣٨. وقد قرأ أبو السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم بنصب ﴿العذاب﴾، وحذف النون من «لذائقو» لالتقائها مع لام التعريف، كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة: «قل هو الله أحد. الله الصمد». ونقل ابن عطية عن أبي السَّمَّال أنه قرأ: «لذائقٌ» منونًا. ونقل ابن جني عن أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس، أن عمارة كان يقرأ: «ولا الليل سابقُ النهارَ» بالنصب، وذلك أثناء استدلاله على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرُها أقوى منها في القياس. انظر: الخصائص ١/ ١٢٥، والمحتسب ٢/ ٨١، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٧١، والبحر ٣٤٣/٧، والدر المصون ٥/ ٥٠٠.

عند سيبويه[1] في موضع خفض؛ لأنك لو جَعَلْتَ مكانه اسمًا ليس فيه ألف ولام، ولا مضافٌ[2] إلى ما هما فيه، لم يكن إلا مخفوضًا؛ لسقوط التنوين والنون.

فإذا قلت: هذا المكرمك، لم يكن الضمير إلَّا في موضع نصب؛ لأنك لوجعلت مكانه اسمًا بغير ألف ولام، ولا مضاف[3] إلى ما فيه الألفُ واللام، لم يكن إلَّا منصوبًا.

فإن قلت: هما المكرماك، وهم المكرموك، جاز لك وجهان. والاختيارُ أن يكون الكافُ في موضع خفض؛ لأنها اللغةُ التي جاءت في القرآن، كما قال - تعالى -: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[4] [٣١٤] وكذلك جميع الضمائر إذا اتَّصَلَتْ باسم الفاعل، فهي على حسب ما تَقَدَّم. وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم يَجْرِيان مَجْرَى المفرد.

وأبو الحسن يذهب في هذا الضمير إلى أنَّه منصوبٌ[5]، ويجعل سقوط التَّنوين من المفرد، وما جرى مجراه، والنون من التثنية، وما جرى مجراها؛ لاتِّصالِ الضمير، لا للإضافة، ويجعل موجب سقوط التنوين ثلاثة أشياء: الألف واللام، والإضافة، واتصال الضمير.

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٧. وانظر أيضًا: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٢) في المخطوطة: ولا مضافًا. وهو وهم، أو تحريف. ف «مضاف» معطوف على «ألف ولام»، وهو اسم «ليس».

(٣) انظر: ح السالفة.

(٤) الحج ٣٥.

(٥) انظر: ص ١٠٠٤، ح ٢، ٣.

والجَرْمي والمازني والمبرد يجعلون هذه الضمائر في موضع خفض على كل حال[1]؛ لأنها لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون، ولا بُدَّ من إسقاطها عند اتّصال الضمير، ولا يسقطان إلا للإضافة، فتلزم الإضافةُ إلى الضمير، وكُلُّ مضاف إليه مخفوض.

وسيبويه نظر إلى اسم الفاعل[2]: فإن كان بتنوينٍ أو بنون، فلا بُدَّ من الإضافة. وإن كان بغيرهما، فيكون الضمير منصوبًا، إلا «هما الضارباك»، و«هم الضاربوك»، فيجوز فيه الوجهان، كما تَقَدَّم؛ لأنَّ النون هنا تسقط للإضافة، وبالحمل على الذين[3]، واللذين على حسب ما تقدَّم: فمن قَدَّر إسقاط النون عند اتّصال الضمير لإضافة الأَوَّل إليه كان الضميرُ مخفوضًا، ومن قَدَّر بالملاحظة المذكورة في:

* الحافظو عَوْرة العَشِيرة[4] *

كان الضميرُ منصوبًا. واللّٰه أعلم.

* * *

---

(١) انظر: ص ١٠٠٤، ح ٤.

(٢) الكتاب ١/١٨٧، ١٨٨. وانظر أيضًا: ص ١٠٠٣، ح ٣.

(٣) في المخطوطة: اللذين. وهو وَهْمٌ، أو تحريف.

(٤) تقدم (ص ١٠٢٢). والتعليق عليه ثمة.

بـاب

الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ باسْمِ الفاعِلِ[1]

اعلم أن الصفات في كلام العرب على أربعة أقسام:

أحدها: اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة؛ مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعة. وهذه قد مضى الكلامُ فيها[2]، وأنها تجرى مجري الفعل، وتعمل عَمَلَه بالشروط المذكورة، ويَتَقَدَّم ما تعمل فيه كما يتقدَّم ما يعمل فيه الفعلُ عليه.

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي كلُّ صفة لم تَجْرِ على الفعل المضارع في الحركات والسكنات، ولا هي من أمثلة المبالغة، إلا أنها تُثَنَّى وتُجمع وتُؤَنَّث. وقد يكون الجمعُ جمعَ سلامة. وقد يكون جمعَ تكسير.

وجميع الصفات التي تُجْمع، تُجْمَع جمعَ سلامة بالواو والنون للمذكر، وبالألف والتاء للمؤنث إلا صفتين:

«أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»، نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء.

و«فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلَىٰ» نحو: سكران وسكرى، وعطشان وعطشى. فهذان لا يُجمعان جمع السلامة، لا المؤنث ولا المذكر، لا تقول: مررت برجال أحمرين ولا بنساء حمراوات. وكذلك لا تقول: مررت برجال

---

(١) الإيضاح ١٥١. وفي المقتصد (١/٥٣٢): بابُ الصفة المشبهة.

(٢) انظر: ص ٩٧٨ وما بعدها.

سكرانين، ولا: مررت بنساء سكريات، لكنها تُكسَّر، فيُقال: سُكَارى وعِطاش.

فالصفات التي تُثَنَّى وتُجمع وتُؤنث، هي التي شُبِّهت باسم الفاعل، فرَفعت، قالوا: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهُه، وبامرأةٍ كريمٍ أَبوها.

[٣١٥] فإن قلتَ: فإن كانت هذه الصفات قد شُبِّهت باسم الفاعل، فرفعت؛ لأنها تُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤَنَّث، كما يُفْعَل ذلك باسم الفاعل، فلِمَ لا يرفع اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وهو يُثنى ويُجمع ويُؤنث؟

قلتُ: شَبَهُ هذه الصفات إنَّما هو باسم الفاعل الذي يُراد به الحال، وذلك أنَّ الصفاتِ كلَّها إنما يراد بها الحال، ولا يراد بها الماضي ولا المستقبل. ولا يكون هذا[1] إلا في اسم الفاعل واسم المفعول خاصَّةً، فتقول: جاءني رجل ضاربٌ أمس، وجاءني رجلٌ ضارب غدًا، حكى سيبويه: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا[2]، ولا تقول: زيد حسنٌ أمسِ، ولا زيد حسنٌ غدًا، إنما يُفْعَل هذا بالفعل أو باسم الفاعل، على حسب ما تَقَدَّم[3].

فشَبَهُ هذه الصفات باسم الفاعل، من جهة أنَّها يُراد بها الحالُ، كما يراد باسم الفاعل ذلك، وتُثَنَّى وتُجمع وتُؤنث، كما يكون ذلك في اسم الفاعل. واسمُ الفاعل بمعنى الماضي، وإن كان يُثَنَّى ويُجْمَع، ليس معناه كمعنى ما يعمل[4]، فالشَّبَه في هذه الصفات من جهة المعنى؛ لأنها يُراد بها الحال، ومن

(١) يريد: المضيّ والاستقبال.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٩. واستشهد المؤلف به قبل (ص ٣٤٨، ١٠١١).

(٣) انظر: ص ٩٨٩.

(٤) يريد: الفعل المضارع، الذي معناه الحال.

جهة اللفظ؛ لأنها تُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤَنَّث.

الثالث: «أفعل»[1] التي للتفضيل، فهذه لا تَرْفَعُ إلا في موضع واحد، وذلك إذا كان الشيء في مَحَلٍّ أعظمَ منه في جميع محالِّه، وذلك نحو: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. فأنت هنا تريد أن تفضل «الكحل» في عين «زيد» على «الكحل» في جميع العيون[2]. وكذلك: ما أعلم شهرًا أفضلَ فيه الصومُ منه في شهر رمضان، فأنت تريد أن «الصوم» في شهر رمضان يفضل الصوم في كل شهر، وإن كان الصوم في الشهور كلِّها عظيمًا. وكذلك: ما أعلم ليلة أفضلَ فيها القيامُ منه في ليلة القَدْر. وهذا مُطَّرِدٌ. ولا يوجد «أفعل» يَرْفَعُ الظاهرَ إلا في هذا الموطِن خاصَّة.

(١) من أمثلة سيبويه. وهو أو نحوه دائرٌ في باب اسم التفضيل في كتب النحو. بل إن ابن الصائغ صنع رسالة فيه، أسماها «الوضع الباهر في رفع (أفعل) الظاهرَ»، سلخها منه السيوطي في الأشباه والنظائر (٤/ ٤٧٧- ٥٠٨). وعَلّل سيبويه (٢/٣١) عمله: «وليس هذا بمنزلة: خير منه أبوه، لأنه مفضَّل لـ «الأب» على الاسم في «من»، وأنت في قولك: «أحسن في عينه الكحل منه في عينه»، لا تريد أن تفضل «الكحل» على الاسم الذي في «من»، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنك زعمت أنَّ للكحل ههنا عملًا وهيئة ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلتَ: ما رأيت رجلًا عاملًا في عينه الكحل كعمله في عين زيد». وانظر مسألة «الكحل» هذه في: المقتضب ٣/ ٢٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٦٥- ٦٨، والبسيط ٢/ ١٠٦٩، ١٠٧٠، والارتشاف ٣/ ٢٣٥.

(٢) ذكر في البسيط (٢/ ١٠٧٠) وجهين عَلّلَ بهما النحويون، رفع «أفعل» الظاهرَ في مسألة «الكحل»، ملخصهما أنه ارتفع لوقوعه موقع المضمر، فـ «الكحل» وقع موقع «زيد» إذ المعنى: زيد بالكحل أحسنُ من الناس كلهم، أو على معنى أن «الكحل» مؤثر في عين زيد أثرًا لا يوجد في عين غيره، فكأنه: ما رأيت رجلًا مؤثرًا في عينه الكحل أثره في عين زيد، فـ «أحسن» وضع موضع «مؤثر». وأقول: هذا الوجه الأخير هو ما قال به سيبويه. انظر: ح السالفة.

ولا يجوز أنْ تقول: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، إنَّما يُقال هذا برفع «أفعل» وجعله خبرًا عن «الأب»، وتكون الجملةُ صفة لـ«الرجل»؛ لأن «أفضل» إذا كان بـ«من» لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث[1]، ويُسْتَعْمَلُ مفردًا في كل حال.

فإنْ قُلْتَ: مررت بزيد الأفضلِ أبوه، وبعمرو الأكرم أخوه، جاز، وكان مابعده مرفوعًا؛ لأنه يُؤَنَّث، ويثنَّى، ويُجْمَع، فيُشْبِه بذلك اسم الفاعل، كما أشبهه «حسن» ونظائرُه.

الرابع: ماعدا ماذكرتُه من الصفات، فلا تَرْفع مابعدها، فتقول: مررت برجلٍ مثلُك أبوه، برفع «مثل». ولا يجوز خفض «مثل»، ويكون «أبوه» فاعلًا؛ لأنه لم يُشْبه اسم الفاعل؛ لأنَّه يَجْرِي على الواحد والاثنين والجميع، والمؤنث والمذكر، بلفظٍ واحد.

وكذلك ما لا يُثَنَّى ولا يُجمع من الصفات، وليس بـ«أفعل من». وقد مضى الكلام في «سواء»[2] في «باب المبتدأ»، وقلت فيه: إنه لا يرفع إلا المضمر، ولا يرفع الظاهرَ إلا بالعطف على [٣١٦] المضمر، وأنه من قَبيل ما يجوز فيه معطوفًا ما لا يجوز فيه غَيْرَ معطوف، نحو: كل شاةٍ وسَخْلَتِها[3]، وأنت لا تقولُ: كُلُّ سَخْلَتِها.

وجميع الصفات؛ ما يرفع منها الظاهرَ، وما لا يرفعه، يرفع المضمر. وأشدُّ

(١) فلم يشبه اسم الفاعل ليعمل عمله.
(٢) انظر: ص ٣٧٤ وما بعدها.
(٣) انظر: ص ١٠٠٠، وح ٤ فيها.

من هذا أن الأسماء التي لَحِظ فيها الصفةُ ترفع المضمر، قالوا: مررت بقوم عربٍ أجمعون، وبقاعٍ عَرْفجٍ كُلُّه[1]، أي خَشِن.

وكما أنَّ الأسماء التي أُجريت مُجْرَى الصفات تَحَمَّلَتْ الضمير؛ لجريانها مجرى ما يتحمله، كانت الصفاتُ التي أُجريت مُجْرَى الأسماء لا تَتَحَمَّل الضمائر، فخلع عنها ما قياسُه أن يكون فيها؛ لجريانها مجرى ما لا يتحمله. والله أعلم.

مسألة

اعلم أنَّ هذه الصفات[2] ترفع الظاهر، كما تَقَدَّم، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ جَمْعَ السلامة، فتقول: مررت برجل حسنٍ أبوه، ومررت برجلين حسن أبواهما، ومررت برجال حسن آباؤهم، كما تقول: مررت برجل ضارب أبوه، وبرجلين ضارب أبواهما، وبرجال ضارب آباؤهم؛ لأنَّها لَمَّا رَفَعَتِ الظَّاهرَ جرت مجرى الفعل المُقَدَّم.

فعلى هذا مَنْ قال: ضربتا بنتاها، وضربوا الزيدون[3]، فينبغي أن يُثَنِّي هنا ويجمع، فتقول: مررت برجلين حَسَنَيْنِ أبواهما، ومررت برجال حَسَنين آباؤهم. ولا خلافَ في جمع التكسير أنه يجري مَجْرَى المفرد، فتقول: مررت برجال كرام آباؤهم، وإنَّما الكلامُ في التثنية وجمع السلامة، مذكرًا كان أو مؤنثًا، فلا تقول: مررت برجال كريمات أمهاتهم إلا على قول من قال:

(١) انظر: ص ٣٩٣.
(٢) الصفات المشبهة.
(٣) يريد: لغة «أكلوني البراغيث» التي تذكر العلامةَ مع المرفوع الظاهر.

* يعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[1] *

وإنما يقال هنا : مررت برجال كريمةٍ أمهاتهم .

وكذلك الكلام في الصفات كلها التي تعمل اسم الفاعل .

فصـل

قال : « وهذِهِ الصِّفاتُ مُشَبَّهَةٌ باسْمِ الفاعِلِ ، كما كانَ اسْمُ الفاعِلِ مُشَبَّهًا بالفِعْلِ »[2] .

اعلم أنَّ الرفع في ما عدا المبتدأ والخبر أصلُه أنْ يكونَ للفعل ، ولا يوجد في الاسم ولا في الحرف إلا بشبه الفعل أو بشَبَهِ ما أشبه الفعل . فاسمُ الفاعل رَفَعَ تشبيهًا بالفعل من الوجوه التي ذكرتُها ، بالشروط التي ذكرتُها[3] . والصفةُ رَفَعَتْ تشبيهًا باسم الفاعل الذي يُراد به الحال . ووجه الشبه من ثلاثة أوجه ، وهي : أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما صفةٌ جارية على ما قبلها ؛ لتفيد[4] وصفًا فيه ، وكل واحدةٍ منهما يُراد بها الحال ، وكل واحدة منهما تُثَنَّى وتُجمع وتُؤنث .

ولم يذكر أبو علي أكثرَ من التثنية والجمع والتأنيث ؛ لأنَّ الصفاتِ كُلَّها تشارك اسمَ الفاعل في الحال ، والجريان على ماقبلها . وتنفرد هذه بالتثنية والجمع والتأنيث ، فلذلك ذكر هذا الوصف خاصَّةً ، وإن كانت العلَّةُ مجموعة من الأوصاف الثلاثة ، بدليل أنَّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لا يعمل ، وإن

(١) تَقدَّم غير مَرَّة (انظر : ص ٢٥٨، ٤٠٠) . والتعليق عليه في الموطن الأول .
(٢) الإيضاح ١٥١، والمقتصد ١/ ٥٣٢.
(٣) انظر : ص ٩٨٦ وما بعدها .
(٤) في المخطوطة : ليفيد ، بالياء.

كان صفة ، وهو مع ذلك يُثَنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث .

[٣١٧] وقوله : « وتُثَنَّى وتُجْمَعُ بالواوِ والنُونِ ، والألِفِ والتَّاء »[1] .

قد تقدَّم من الكلام ما يدلُّ على أنَّ « أحمر » ونظائره ، و« سكران » ونظائره ، يعملْن بالتشبيه باسم الفاعل[2] ، وهي مع ذلك لا تُجمَع بالواو والنون ، ولا يُجمَعُ مؤنثُها بالألف والتاء ، فدلَّ على أن ما يُجمَع مُذَكَّره بالواو والنون ومؤنَّثه بالألف والتاء أقوى في العمل مما لا يكون فيه ذلك ، فقولك : مررت برجل حسنٍ وجهه ، أقوى من قولك : مررت برجل أحمرَ وَجْهُه .

وكذلك يَنْبَغِي أن يُفْهَمَ هذا ، ولا ينبغي أن يُفْهَم أنَّ « أحمر » ونظائره يَجْرين مَجْرَى مالا يُثَنَّى ولا يجمع ، وأنَّهنَّ لا يرفعن ، حكى سيبويه : هذا أَحْمَرُ بَيْنِ العينين[3] ، وبلاشك أنَّ الأَصْلَ : هذا أحمر بَيْنِ عينيه ، ثم نَقَلَ الضمير ، على حسب ما يتبيَّن[4] ، إن شاء اللَّه .

ثم قال : « وتنقُصُ هذِهِ الصِّفاتُ عَنْ رُتْبَةِ اسْمِ الفاعِلِ بأنَّها لَيْسَتْ جارِيَةً »[5] .

هذه الصفات تنقص عن اسم الفاعل من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى :

(١) الإيضاح ١٥١، والمقتصد ١/ ٥٣٢.
(٢) انظر : ص السالفة .
(٣) الكتاب ١/ ١٩٥. وفيه أضاف الصفة المشبهة «أحمر» إلى ما بعده «بين العينين» وهو الوجه الكثير؛ لضعف شبهها بالفعل، بخلاف اسم الفاعل. وقد ذكر سيبويه شعرًا نُوِّنت فيه الصفةُ، فعملت النصب في ما بعدها، وقال: «وهو في الشعر كثير».
(٤) انظر: ص ١٠٣٦ وما بعدها .
(٥) الإيضاح ١٥١. والمقتصد (٥٣٢/١) : «وتقصر» مكان «وتنقص».

فنقصها من جهة اللفظ ماذكره أبو علي – رحمه الله –، وهو أنَّ اسم الفاعل يجري على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه[1].

ونقصُها من جهة المعنى أنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل يكون للحال، ويكون للماضي، ويكون للمستقبل، فتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس، وهذا ضاربُ زيدٍ الآن، وهذا ضاربُ زيدٍ غدًا، كما تقول: ضرب زيدًا أمس، ويضرب زيدًا الآن، ويضرب زيدًا غدًا. ولا يكون ذلك في هذه الصفات، لا تقول: زيد حسنٌ أمسِ، ولا زيد حسنٌ غدًا. وكأنَّهم – والله أعلم – لَمَّا[2] وضعوا اسم الفاعل وَضْعَ الفعل، وجعلوه يقع على الأزمنة الثلاثة، كما يقع الفعل المضارع على ذلك، تقول: يضرب، وأنت تريد الماضيَ[3]، قال امرؤ القيس:

* لَعَمْري لَقَوْمٌ قد نَرَى أمسِ فِيهِمُ[4] *

أراد: قد رأينا، وقال[5]:

إِمَّا تَـرَى مالَنا أَضْـحَى بِهِ خَلَلٌ   فَقَدْ يَكُونُ قَدِيمًا يَرْتُقُ الخَلَلَا[6]

(١) وهي – أي الصفات المشبهة – ليست كذلك. وقد سكت عن نحو هذه العبارة لأنها مفهومة مما قاله. وانظر: ص ٩٨٩ وما بعدها، فثمة الكلام عن جريان اسم الفاعل على فعله.

(٢) جواب «لمَّا» هو «جعلوا اسم الفاعل» في الصفحة التالية. وقد أَخَّره المؤلف، بسبب استطراده في الاستدلال على أن المضارع يقع على الماضي.

(٣) ويكون ذلك من قبيل الاتِّساع. انظر: البسيط ١/ ٢٤١.

(٤) تقدم (ص ١٠١). والتعليق عليه ثمة.

(٥) جابرُ بن رأْلان السِّنْبِسِيّ، شاعر جاهلي، من سِنْبس، وهي من طيئ. وسِنْبسٍ في الأصل: الهُزال واليُبْسُ. اختار له أبو تمام، وذكره البغدادي، وهو قائل المثل: «من عَزَّ بزَّ»، وله حكاية مع المنذر ابن ماء السماء. انظر: الخزانة ٨/٤٤٥، وشرح أبيات المغني ١/١٠٧، ١١١ و٢/١٩٠.

(٦) من البسيط. من ٦ أبيات اختارها أبو تمام في حماسته. الخلل: اختلال الشيء، وأصله أن تكون =

يريد: فقد كان، وقال تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[1] المعنى – والله أعلم –: دمرت كل شيء بأمر ربها. قال سيبويه: إن العرب تجعل «يفعل» في معنى الماضي، ولا تجعل «فعل» في موضع المستقبل إلا في الشرط[2]. وزاد أبو علي: في القسم. هذا معنى كلام أبي علي في قوله: «وتَنْقُصُ ...».

وتقول: زيد يضرب غدًا، قال – تعالى –: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[3].

وتقول: زيد يضرب الآن. وهذا[4] هو الأشهر في الفعل المضارع. والله أعلم.

= فيه خُلَّةٌ، وهي الفُرْجة، واختلال المال: نقصه. يرتُق: يَرْقَع ويَسُدُّ. يريد: إنَّ مالنا على ما به من قِلَّة، فيه غَناء وسِدَاد من عَوَز. والبيت في: الحماسة ١/٣٠٩، وشرحها للأعلم ١/ ٢٦٨، وللمرزوقي ٢/ ٦٠٩، وللتبريزي ٢/٨٠، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/٣٨٩.

(١) الأحقاف ٢٥.

(٢) سيبويه (٣/٥٥): ويجوز أن يُجْعل «أَفْعَلُ» في موضع «فَعَلْتُ». ولا يجوز «فعلت» في موضع «أفعلُ» إلا في مجازاة. وقال أيضًا (٣/٢٤): «وقد تقع «تَفْعَلُ» في موضع «فعلنا» في بعض المواضع. ومثل ذلك قوله، لرجل من بني سَلُول مولَّد:

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني»

(٣) لقمان ٣٤. وسلف أن استشهد بها (ص ١٠٣). وانظر ما علقته ثمة (ح ٢).

(٤) الإشارة إلى معنى الحال في المضارع. وعرض ابن أبي الربيع للمسألة في البسيط (١/ ٢٤٠–٢٤٣)، وقال ما ملخصه: إن المضارع في الحال أظهر. وقد يقترن به ما يخلِّصه للاستقبال. وقد يقترن به ما يخلِّصه للحال. فإذا تَعَرَّى من المخلِّصات كان مشتركًا، وكان في الحال أظهر. ويقع أيضًا بحكم الاتساع على الماضي. واعترض ابن الطراوة هذا، فقال: إن «يقوم» للحال ولا يكون للمستقبل. الذي يكون للمستقبل هو: سيقوم وسوف يقوم. واعترضه ابن أبي الربيع، فانظره ثمة.

جعلوا[1] اسم الفاعل على طريقة الفعل المضارع في عدد الحروف، ومثله في الحركات والسكنات؛ لتجريَ عليه في اللفظ كما جرى عليه في المعنى، ثم أعملوه عملَه؛ لِقُوَّة الشَّبه بينهما. والله أعلم. ثم أُجري [٣١٨] مُجرى اسم الفاعل بمعنى الحال الصفاتُ التي تُثنَّى وتجمع وتُؤنَّث؛ لأنَّها للحال بمنزلته.

ثم قال: **«ولا يَستَحسِنون: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ»**[2].

قد تقدَّم أنَّ «أفعل» التي للتفضيل إذا كان بـ «من»، فإنَّه لا يرفعُ الظاهرَ إلَّا في مَوْطِن واحد، وذلك نحوُ «ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»[3]. و«خير» هو من باب «أفعل»، وكان أصلُه «أخير»[4]. والدَّليلُ على ذلك أنَّهم يقولون في الجمع: «الأخاير»، كما يقولون: «الأفاضل». فصَرْفُ «خير»، وإنْ كان بـ «من» دليلٌ على أنَّ الذي مَنَعَ «أفضل» من الصَّرْف وزنُ الفعل، والصفة. وهذا مذهب البصريِّين[5].

والكوفيون يقولون: إن «أفضل من عمرو»، إنَّما مَنَعَه من الصَّرْف تقييدُه

---

(١) هذا جواب «لما» في قوله قبل: لَمَّا وضعوا اسم الفاعل... إلخ.

(٢) الإيضاح ١٥١، والمقتصد ١/ ٥٣٥.

(٣) انظر: ص ١٠٢٩، وحواشيها.

(٤) ومثله: شَرّ، أصله: أَشَرّ. وحُذفت الهمزة من أولهما شذوذًا. بل إن الهمزة حذفت من أولهما في التعجب، لأن البابين متشابهان، قالوا: ما خيرَ اللبنَ للمريض، وما شر اللبنَ للمبطون. وعقد أبو علي في العضديات (٢٦٤، ٢٦٧) مسألة خاصة لتعليل حذف الهمزة من «خير» و«شر» في التفضيل والتعجب.

(٥) أبو علي: «إلا أن خيرًا وشرًّا انصرفا، وإن كانت الهمزة لو ثبتت فيهما لم ينصرفا، لأن باب ما لا ينصرف يُراعى فيه اللفظ. فإذا زال اللفظ عن الحال التي توجب ترك الصرف انصرف الاسم». العضديات ٢٦٦، ٢٦٧.

بـ «من». وفي ما ذكرتُه دليلٌ على بطلان قولهم[1]. وسيأتي الكلام في هذا في «باب ما ينصرف وما لا ينصرف»[2]، مكمَّلًا، إن شاء الله.

فينبغي على هذا ألَّا يَرْفع «خير منه» إلَّا في ذلك الموطن[3]، وهو أن يقول: ما رأيت رجلًا خيرًا فيه العلم منه في زيد.

و«أفعل» التي للتفضيل توجد على أربعة أقسام:

أحدها: أن تكون بـ «من». وقد مضى الكلامُ في هذا.

الثاني: أن تكون بالألف واللام، نحو: الأفضل والأعدل. فهذا يُثنَّى ويُجْمَع ويؤنث، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون والأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات والفُضَل، فيجب أن يَرْفع كما يَرْفع «حسن»؛ لأنه مثلُه في ما ذكرتُه[4]، فتقول: مررت بالرجل الأفضلِ أبوه والأعدلِ أخوه، كما تقول: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه.

الثالث: أن يكون مضافًا. وهذا ينقسم قسمين:

---

(١) ثم اختلفوا في التعليل: فقالت طائفة: إنَّ «من» لما اتصلت به - أفعل التفضيل - مَنَعَتْ من صرفه لقوة اتصالها به. وقالت أخرى: إن «من» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة. ثم رَدَّهم الأنباري بصرف «خير منك وشر منك». انظر: الإنصاف ٢/ ٤٨٨- ٤٩٣.

(٢) اسم الباب: باب ما لا ينصرف. انظر: الإيضاح ٢٩٤، والمقتصد ٢/٩٦٣، والكافي ٢/٣٢١ (الحمزاوية).

(٣) ظاهر عبارته عدم جواز رفع «خير منه» إلا في مسألة الكحل. وظاهر عبارة أبي علي الجواز، مع عدم الاستحسان. وهو الصحيح. فقد أجاز بعضهم الإعمال، حملًا على المعنى، كأنَّه: مررت برجلٍ مفضَّلٍ أبوه، أو فاضلٍ أبوه. وانظر: المقتصد ١/ ٥٣٦.

(٤) من أنه يُثَنى ويجمع ويؤنث، مثل «حسن».

فإن كانت إضافته تخفيفًا[1]، والأصل أن يكون بـ «من»، وذلك نحو: زيد أفضل الناس، على معنى: أفضل من الناس، فلا يُثنَّى ولا يجمع، فتقول: زيد أفضل الناس، وهند أفضل الناس، والزيدان أفضل الناس، والزيدون أفضل الناس، كما لا يُثنَّى ولا يُجمَع إذا استُعْمِل بـ «من».

فإن كانت إضافته للتخصيص والتعريف، لا على جهة التخفيف، كما تقول: عمر بن عبد العزيز أعدلُ بني مروان، لا تُرِيدُ أن تُفَضِّله عليهم؛ لأنه مُفَضَّل على النَّاس كلِّهم، إنَّما المعنى: الأعدلُ فيهم، فهذا يُثَنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث. وعليه جاء قولُه - ﷺ -: «أحاسنكم أخلاقًا الموطَّئون أكنافًا، الذين يَأْلفون ويُؤْلَفون»[2]. **وهذا هو القسم الرابع**. وسيأتي الكلام في «أفعل» التي للتفضيل في مواضعَ من هذا الكتاب، إن شاء اللّٰه.

فصل

قال: **«ولا بُدَّ في هذهِ الصِّفاتِ مِنْ ذِكْرٍ يَعُودُ مِنْها إلى المَوْصُوفِ»**[3].

---

(١) لا يفعلون ذلك حتى يكون الأول بعض المضاف إليه، وذلك قولك: أفضل الناس، وأكرم العبيد. فإن قلت: الياقوت أفضل من الجوهر، لم يجز أن تُسْقِط «من»، وتُضيف الأول إلى الثاني، لأن الياقوت ليس من جنس الجوهر. البسيط ٢/ ١٠٤١.

(٢) طرف الحديث: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ، وأقربكم منِّي مجالسَ يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا ...»، أخرجه عبد الرزاق في مصنَّفه (١١/١٤٤)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٣/٤١٠). وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢١)، وقال: «وفيه صالح بن بشير المُرِّي، وهو ضعيف». واستشهد المؤلف بالحديث في: البسيط ٢/ ١٠٤٢، وابن مالك في: شرح التسهيل ٣/ ٥٩.

(٣) الإيضاح ١٥١، ١٥٢، والمقتصد ١/ ٥٣٨.

اعلم أنَّ النكرة تُوصف بالمفرد وبالجملة، ولا بُدَّ من ضمير في كُلِّ واحد منهما، إلا أن الضمير لا يُحذف من المفرد في السعة، ويُحْذَف من الجملة، أنشد سيبويه[1]:

[٣١٩] أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ[2]

فـ «حَمَيْتَ» في موضع الصفة لـ «شيء»، والتقدير: حميته، ثم حُذف الضمير، والخبر: «بمستباحِ».

وكذلك أنشد[3] على هذا:

وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَناءٍ ... وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصابُوا[4]

---

(١) لجرير.

(٢) من الوافر. تهامة: ما سفلَ من بلاد العرب. نجد: ما ارتفع. وهما كناية عن جميع بلاد العرب. يخاطب عبد الملك بن مروان قائلًا: ملكت العرب، وأَبَحْتَ حِماها بعد مخالفتها لك. وما حميتَ لا يصل إليه من خالفك لقوة سلطانك. والشاهد: حذف الضمير من الجملة إذا وقعت نعتًا، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، والحذف في الصلة حسن. والبيت في: الديوان ١/ ٨٩، والكتاب ١/٨٧، ١٣٠، وكتاب الشعر ٢/ ٣٨٨، وسر الصناعة ١/ ٤٠٢، والتبصرة ٣٢٩، وتحصيل عين الذهب ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦، ١١٧ و٢/ ٧١، والمغني ٢/ ٦٥٣، ٧٩٩، ٨٢٩، وشرح أبياته ٧/ ٨٢، والخزانة ٦/ ٤٢. واستشهد به في: البسيط ٢/ ١٠٧٩.

(٣) للحارث بن كَلَدة الثقفي، طبيب العرب، من أهل الطائف. تعلم الطب في مدرسة جنديسابور بفارس. اختلف في إسلامه، وتوفي نحو ١٣هـ. انظر: طبقات الأطباء والحكماء ٥٤، وتاريخ الحكماء ١٦١. ونقل صاحب الحماسة البصرية (٢/٦٦) أن القائل: غيلان بن سلمة الثقفي. وفي العيني (٤/٦٠) أنه لجرير. وأقول: ليس في ديوانه.

(٤) من الوافر. يروى: فما. التنائي: البعد. وقال الأعلم: ولو نصب هنا الاسم على أن يجعل الفعل خبرًا لا وصفًا لجاز، وكان يكون التقدير: وما أدري أغَيَّرهم تناءٍ أم أصابوا مالًا فغيَّرهم، إلا أن حَمْلَه على الوصف أحسن.. لأنه شكٌّ بين تغيير التنائي لهم أو المال الذي أصابوه. والبيت في: =

التقدير : أصابوه ، ثم حذف الضَّمير .

ولا يكون هذا في الصفة إذا كانت مفردة . والفرقُ بينهما أنَّ الصفة ، إذا كانت جملةً ، كانت بمنزلة الصلة ، فكما يُحذف من الصلة ، يُحذف من الصفة ؛ لأنَّ كُلَّ واحدة منهما مُخَصِّصَةٌ للأول ، ومُبَيِّنَةٌ له ، وهي معه كالشَّيْء الواحد[1] .

وأَمْرٌ آخَرُ أنَّ الجملة فيها من الطول ما ليس في المفرد ، والشيء إذا طال طلبوا تخفيفه ؛ ألا ترى أنَّ « اشهيبابًا » تُحْذَف منه الياء ، فيُقال : اشهباب[2] .

وهذا الضمير تارةً يكون في الصفة ، وتارة يكون في ما عَمِلَتْ فيه الصفةُ .

وسيأتي الكلامُ في « باب الصفة »[3] في وصف النكرة ، وفي وصف المعرفة ، وهناك يُتَكَلَّم على الحال إذا كانت مُفْرَدَةً ، وإذا كانت جملة ، وفي شروطها[4] ، إن شاء اللّه .

= الكتاب ١/ ٨٨، ١٣٠، والأزهية ١٤٦، والتبصرة ٣٢٨، ٣٣١، وابن السيرافي ١/ ٢٤١، وتحصيل عين الذهب ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦، ١٠ و٢/ ٧١ و٣/ ١٠٧، وابن يعيش ٦/ ٨٩، والعيني ٤/ ٦٠. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٧٩.

(١) إلا أنَّ حذف الضمير من الصلة أقيس ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتنزَّل الموصول والصلة منزلة اسم واحد . انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٥.

(٢) انظر : ص ٥١٥ ، ح ٢ .

(٣) اسم الباب : « باب الصفة الجارية على الموصوف » . انظر : الإيضاح ٢٧٥، والمقتصد ٢/ ٩٠٠، والكافي ٢/٢٦٧ (الحمزاوية) .

(٤) إحالته هنا فيها مسامحة ، فالكلام عن الحال المفردة في « باب الحال » . (انظر : ٢/ ٦٣- الحمزاوية) . والكلام عن الحال جملةً وشروطها في « باب الصفة ...» (انظر : ٢/٢٧٢ - ٢٧٥- الحمزاوية) .

فصـل

قال : « فإذا حُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْ « وَجْهه » »[1] .

اعلم أنَّهم لَمَّا قالوا : مررتُ برجل حسنٍ وجهُه ، طالَ هذا الكلامُ ؛ لأنَّ الجار والمجرور كالشَّيْء الواحد ، وكذلك الصفةُ والموصوفُ ، وكذلك الفعلُ والفاعلُ ، وكذلك المضافُ والمضافُ إليه . وقد اجتمعت هذه كلُّها في هذا الموضع[2] ، فأرادوا تخفيفه ، فأزالوا الضمير ، وأخَّروه[3] عن « الوجه » ، وجعلوه فاعلًا بالصفة ، فقالوا : مررت برجل حسنٍ ، ومررت بامرأة كريمةٍ ، ثم إنَّ الصفة طلبت موصوفَها في الحقيقة ، فلم يُمكن أن ترفعَه ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع إلا واحدًا ، فصارت بذلك شبيهةً باسم الفاعل المتعدِّي ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : مررت برجل حسنِ الوجهَ ، فهو شبيهٌ بقولك : مررت برجل ضاربِ الغلامَ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « حسنًا » صفةٌ جاريةٌ على ما قبلها ، كما أنَّ « ضاربًا » كذلك .

الثاني : أن في كل واحد منهما ضميرًا مستترًا فيه مرتفعًا به .

الثالث : أنَّ كلَّ واحد منهما طالبٌ ما بعده من جهة المعنى ، فـ « ضارب » طالب المَحَلِّ الذي وقع به ، وهو المفعول ، و « حسن » طالبٌ ما تعلَّق به في

(١) الإيضاح ١٥٢. وفي المقتصد (١/٥٣٩) : « فإذا حذف الضمير من قولك : وجهه » . و« وجهه » هنا مأخوذ من المثال الذي ساقه أبو علي : مررتُ برجلٍ حسنِ الوَجْهِ .

(٢) يريد في : حسن وجهه . فـ « الوجه » مع الضمير مضافٌ ومضاف إليه ، و « حسن » و « وجه » صفةٌ وموصوف ، و « وجه » فاعل بـ « حَسَن » .

(٣) لم يحذفوه ، لأن الصفة إذا كانت مفردة ، لم يجز حذف الضمير منها .

الحقيقة، وهو «الوجه»، فكما نَصَبَ «ضاربٌ» مطلوبَه؛ لأنه مفعولٌ به، كذلك «حسنٌ» ينصب «الوجه»؛ لأنه مُشَبَّه به.

وكما شَبَّهوا هذه الصفةَ باسم الفاعل المتعدِّي، فنَصَبُوا بها ما كان قياسُه أن يكون مرفوعًا؛ لأنه الفاعلُ في الحقيقة، وجُعِلَ الضميرُ فاعلًا، طلبًا للتخفيف، وزوالُه من اللَّفْظِ؛ لاستتاره إذا صار فاعلًا = شَبَّهوا اسم الفاعل غير المتعدِّي، إذا أُريد به الحالُ، باسمِ الفاعل المتعدِّي، ففعلوا [٣٢٠] فيه ما فعلوا في الصفة، فأَخَّروا الضمير عن موضعه، وجعلوه فاعلًا باسم الفاعل؛ ليستتِرَ ويزولَ عن اللَّفْظِ به، فيَخِفُّ اللفظُ بذلك، فقالوا في: مررت برجل قائمٍ أبوه: مررت برجل قائمِ الأبَ، وقالوا: مررت برجلٍ قاعدِ الأخَ، وأصله: قاعدٍ أخوه، فـ«الأب» و«الأخ» وما أَشْبَهَهُما انتصبْن على التَّشْبيه بالمفعول به في اسم الفاعل المتعدِّي. وهذا قياسٌ في كل اسم فاعل غَيْرِ متعدٍّ، قال زهيرٌ:

أَهْوَى لها أَسْفَعُ الْخَدَّيْـنِ مُطَّرِقٌ ... رِيشَ القَوادِمِ لم يُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ[1]

فـ«مُطَّرِق» اسم فاعل، و«ريش القوادم» منصوبٌ على التَّشْبيه بالمفعول به، وكان القياسُ: مطَّرِقٌ ريشِ قوادِمِه، ثم نُقل الضميرُ، وجُعل فاعلًا بـ«مطرق»، ونُصب «ريش» على التَّشْبِيه بالمفعول به. وكذلك تقول:

(١) من البسيط. يروى: هوى. له. لم تُنْصَبْ. الشَّرَكُ. شَبَكُ. السُّفْعَة: سواد في خدَّيْه. الاطِّراق: تراكب الريش. القوادم: ريشُ مُقَدَّم الجناح. لم ينصب له الشبك، أي هو وحشيٌّ، لم يُصَدْ ولم يُذَلَّلْ باليد، وذلك أسرع لطيرانه. يصف صقرًا انقض على قَطاة. وقال الأعلم: معنى أهوى: انقضَّ، والمعروف: هَوَى يَهْوِي... وأما أهوى، فهو بمعنى «أومأ». اهـ. والبيت في: شرح الديوان - صنعة ثعلب ١٧٢، والكتاب ١/ ١٩٥، وشرح أبياته للنحاس ٧٤، وابن السيرافي ١/ ٧٧، وتحصيل عين الذهب ١٦١، والنكت ١/ ٢٩٨.

مررت برجلٍ خارجِ الأخَ.

ولمَّا فعلوا هذا في اسم الفاعل غيرِ المتعدِّي، وكان اسمُ المفعول يَجْرِي مَجْرَى اسم الفاعل في جميع أحكامه، جعلوا اسمَ المفعول غير المتعدِّي كذلك أيضًا، فقالوا: مررتُ برجل مُكْرَمِ الأبَ، وكذلك: مررت برجلٍ مُعافَىً الأبَ، قال امرؤ القيس:

كبِكْـرِ مُقاناةِ البيـاضَ بصُفْرَةٍ ... غَـذاها نَمِيـرُ الماءِ غَـيْـرَ المُحَـلَّلِ[1]

الشاهد في قوله: مقاناةِ البياض، الأصل: مقانًى بياضُها، ثم نُقل الضمير إلى اسم المفعول، فارتَفع به، ثم وَصل إلى «البياض» كما وصل «حسنٌ» إلى «الوجه». وكذلك كلُّ اسم مفعول غيرِ مُتَعَدٍّ.

ويجوز لك أيضًا في اسم الفاعل المتعدِّي أنْ يُفْعَل به ذلك إذا لم تَذْكُرْ منصوبه، فتقول: مررتُ برجل ضاربِ الأبَ، الأصلُ: مررت برجل ضارب

(١) من الطويل. من معلَّقته. يروى: المقاناة. غير، بالرفع والنصب. مُحَلَّل. البِكر من كل شيء: ما لم يسبقه مثلُه. المقاناة: الخلط. النَّمير: الماء العذب. وليس مرادًا، أو النامي في الجسد. المحلل: من الحلول، أو الحِلِّ. يقول إن هذه الفتاة كبكر بياض النَّعام، التي خولط بياضها بصفرة. والبياض الذي يخالطه صفرةٌ أحسنُ الألوان عند العرب. وقيل: شَبَّهها في صفاء اللون بدُرَّة فريدة تَضَمَّنَتْها صَدَفة بيضاء شابت بياضَها صفرةٌ. وقال ابن يعيش: «وقد أنشدوا بيت ... على ثلاثة أوجه: الجر والنصب والرفع. الجر كقولك: الحسن الوجهِ، والنصب كقولك: الحسن الوجهَ، على التشبيه بالمفعول به، والرفع كقولك: الحسن الوجهُ على .. إرادة العائد».
وأقول: الاستشهاد هنا على النصب. لكنّ كلمة «مقاناة» في المخطوطة بدون «أل»، فهي إذن منونة «مقاناةٍ البياض». وهذا يؤدي إلى كسر الوزن، فكان الأَولى أن يأتي بـ«المقاناة» كما في الديوان والمصادر التي اطلعتُ عليها، أو يكتفي بالشواهد الأخرى التي أوردها.
والبيت في: الديوان ١٦، وشرح القصائد السبع ٧٠، وضرورة الشعر ١٥٠، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٢ و ٥/ ٢٩، وابن يعيش ٦/ ٩١، واللسان (نمر، حلل، قنا).

أبوه ، ثم فعلوا ما فعلوا في « مررت برجل قائم أبوه » ، فنقلوا الضمير ، وجعلوه فاعلًا بالصفة ، فاستتر ، ثم نصبوا « الأب » .

ولا يقولون ذلك فيه إذا نَصَبَ مفعولًا ، لو قلت : مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدًا ، لم يَجُزْ أنْ يقول : مررت برجل ضاربِ الأبَ زيدًا .

وكذلك تقول : مررت برجل معطى الأبَ ، والأصل : مررت برجل معطًى أبوه ، ثم فعلوا مثل ما تقدَّم في مثل قولك : مررت برجل مُكْرَمِ الأبَ . ولا يفعلون ذلك إذا قالوا : مررت برجل مُعْطًى أبوه درهمًا ، لا يقولون : مررت برجل معطًى الأبَ درهمًا . فهذه المواضع التي ذكرتُ لا أعلم فيها خلافًا .

ورأيتُ بعض المتأخِّرين يذهب إلى أنَّ العرب تفعلُ هذا في الفعل غير المتعدي ، فشبَّهه[1] بالفعل المتعدي ، فأجاز أن يُقَال : زيد تَفَقَّأَ الشحمَ ، والتقدير عنده : زيد تفقأ شحمُه ، ثم جعل الضمير فاعلًا ، ونصب « الشحم » تشبيهًا بالمفعول به . واستدلَّ على هذا بما جاء في الأثر : « كانت امرأةٌ على عهد رسول الله ﷺ تُهراقُ الدماءَ »[2] ، قال : « الدماء » منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به ، الأصل : تُهْرَاقُ دِماؤها ، ثم نُقل الضمير ، فنصبت « الدماء » على التشبيه بالمفعول به[3] .

---

(١) في المخطوطة : فيشبهه ، تحريف . وهذا الذي نسبه إلى بعض المتأخرين ، نقله سيبويه عن العرب ، قال : « وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذ إلى مفعول ، ولم يَقْوَ قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقأت شَحْمًا ، ولا يُقال : امتلأته ، ولا تَفَقَّأْتُه ...إلخ » . الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥. وانظر أيضًا : الهمع ٥/ ١٦.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٦/٢٩٣، ٣٢٠ من حديث أم سلمة . وانظر : النهاية لابن الأثير ٥/ ٢٦٠، واللسان (هرق) ، واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٨٣.

(٣) نقل في البسيط (٢/١٠٨٣) حجة المجيزين ، فقال : « وهذا في الفعل أيسر ، لأن الفعل أقوى من =

وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أنَّ النصب [٣٢١] على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال[1] ، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، على الشروط المذكورة ، ويَتَأَوَّل الحديثَ على إسقاط حرف الجر[2] .

والذي يظهر لي ما ذكر الأستاذ ، رحمه الله ، وأنَّ هذا لا يكون في الأفعال . ويدلُّ على ذلك أنك لا تقول : زيدٌ حَسُنَ الوَجْهَ ، ولا : زيدٌ تَصَبَّبَ العرقَ . فإن ادَّعَى أنه يُقال هذا ، فقد ادَّعى مالم يُسْمَع ، وإنَّما قاله بالقياس على ما جاء في الأثر : « تهراق الدماء » ، وقد مضى تأويله ، ولا تقوم الحجة بمتأوَّل ، ويكون هذا بمنزلة : زيد يسيل بالعرق ، وهذا الزِّقُّ يسيل بالماء : كأنَّه قال : يسيل الماء ، ويكون بمنزلة : ذهبت به وأذهبه . والله أعلم .

مسألة

اعلم أن جميع ماذكرتُه من الصفات ، وأسماءِ الفاعلين ، وأسماءِ المفعولين ، إذا نَقَلْتَ إليه الضميرَ ، فإنَّ الاختيارَ أن يُخْفَضَ مابعده ، ويكون معرَّفًا بالألف واللام . فتقول : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، وإنما كان الاختيارُ التعريفَ ؛ لأنَّ

= اسم الفاعل ومن الصفة . فإذا كان اسم الفاعل والصفة ينصبان على التشبيه بالمفعول به ، فأن يكون ذلك في الفعل أولى » . والكوفيون يذهبون في نحو هذا إلى أنه تمييز ، ولا إشكال عندهم ، إذ إنهم يجيزون مجيء التمييز معرفة .

(١) انظر مذهب الشلوبين في : البسيط ٢/ ١٠٨٤، والهمع ٥/ ١٧. وصحَّحه المؤلف ثمة ، كما استظهره هنا .

(٢) الأصل : تُهراق بالدماء ، ويكون بمنزلة : تصبّبَ زيدٌ بالعرق . وحذفُ حرف الجر كثير في كلام العرب ، وإن لم يبلغ أن يكون قياسًا في كل موضع (البسيط ٢/١٠٨٤) . كما تُؤول على إضمار فعل ، كأنه : يُهريق الله الدماءَ منها . وصحَّح هذا أبو حيان ، إذ لم يثبت في كلام العرب نصب اللازم تشبيهًا بالمتعدي . انظر : الارتشاف ٣/ ٢٥٤، والهمع ٥/ ١٦، ١٧.

الأصلَ الرفعُ ، كما تَقَدَّم[1] ، وهو في الرَّفْعِ معرفةٌ بالإضافة ، فأرادوا ألّا يسلبوه التعريف ، فجعلوه معرَّفًا بالألف اللام ؛ ليساوي حالُه في الفرع حالَه في الأصل . واختير الجر ، وإن كان الأصلُ النصبَ ؛ لأن الذي شُبِّه به ، وهو اسم الفاعل المتعدي ، نحو : مررت برجل ضارب الغلام ، يجوزُ فيه الخفض على الإضافة طلبًا للتخفيف ، وزوالًا لما ليس أصلًا في الاسم ، وهو عملُ النصب ، وعدولًا إلى الخفض الذي يستحقُّه الاسم بغير شبه بغيره . فإذا كان الأصل يجوزُ فيه الخفضُ ، فما ظنُّك بما نَصَبَ ، وليس أصلُه النَّصْب ، وإنما نَصَبَ تشبيهًا بالمفعول ؟

فإذا صَحَّ أنَّ الاختيارَ الخفض والتعريفُ ، ثبت أن النَّصْب والتنكير أَضعفُ الوجوه الجائزة في هذا الكلام ، وهو أن تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبًا . ولا يجوز أن يقال في « أب » هنا : إنه تمييز ؛ لأنك لا تقول : قام زيدٌ أبًا ، بخلاف : حَسُنَ زيدٌ وجهًا ، وذلك أن التمييز لا يكون إلا في ما تصحُّ فيه النسبة إلى الأول مسامحةً ، وأنت تقول : حسن زيد ، إذا حسن وجهه ، ولا تقول قام زيدٌ ، إذا قام أبوه .

وكذلك بدلُ الاشتمال وبدل البعض من الكل ، لا تقول : قُطع زيدٌ رأسَه ؛ لأنك لا تقول : قطع زيد ، وأنت تريد أنَّ رأسَه مقطوعٌ ، إنّما يقال في هذا : قُتل زيد . وتقول : قطع زيدٌ يدَه ؛ لأنك تقول : قطع زيدٌ وأنت تريد : يده . وكذلك تقول : ضرب زيدٌ ظهرَه ؛ لأنك تقول : ضُرب زيدٌ ، إذا ضُرب ظهرُه . فبدلُ البعض من الكل ، وبدلُ الاشتمال ، وهذا التمييز ، لا يَكُنَّ إلا في

---

(١) انظر : ص ١٠٤١ وما بعدها.

ما يصحُّ فيه تعليقُ الفعل الأول مسامحةً ، وأنت تريد الثاني .

وأما قولُهم : مررت برجل حسنِ وجهٍ ، ومررت برجل حسنِ الوجهَ ، فسواءٌ في الجواز ؛ لأنَّ أحدَهما فيه الخفضُ ، والآخر فيه التعريف ، وقد تَقَدَّم أن التعريف بالألف واللام والخفض أحسنُ الوجوه ، إذا نقلتَ الضمير وصَيَّرتَه [٣٢٢] فاعلًا بالصفة ، وذلك : مررت برجل حسنِ الوجهِ . فإذا كان « الوجهُ » منصوبًا ، بالألف واللام ، قوي من جهة التعريف ، ولم يقوَ من جهة النَّصْب . وإذا كان « الوجهُ » مخفوضًا ، بغير ألف ولام ، قَوِيَ من جهة الخفض ، ولم يقوَ من جهة التنكير . فإذا كان نكرةً منصوبة كان أضعفَ الوجوه ، إذا لم تأخذْه على التمييز ، أو كان مما لا يجوز فيه التمييز ، نحو قولك : مررت برجل قاعدٍ أخًا ، لِما ذكرت[1] .

قال سيبويه : « وقد يُضطر الشاعر ، فيقولُ : مررت بامرأة حسنةِ وَجْهِها ، شَبَّهُوه بـ « امرأة حسنة الوجهِ » . وهو رديءٌ »[2] .

---

(١) من أن التمييز لا يكون إلا في ما يصحُّ فيه تعليق الفعل بالأول مسامحة .

(٢) سيبويه (١/١٩٩) : وقد جاء في الشعر : حسنةُ وَجْهِها ، شَبّهوه بـ « حسنةِ الوجهِ » . وذلك رديء ، لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام . وهو من سبب الأول ، كما أنه من سببه بالألف واللام .
وعَلّق هارون من السيرافي : « من قِبَلِ أن في « حسن » ضميرًا يرتفع به يعود إلى « زيد » فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في « الوجه » لأن الأصل كان : زيد حسن وجهُه ، والهاء تعود إلى « زيد » فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى « حسن » فجعلناها في حال رفع ، فاستكنَّتْ فيه ، فلا معنى لإعادتها » . ونقل الأعلم في نكته (١/ ٣٠٠، ٣٠١) ما قاله السيرافي . وبهذا التعليل قال أبو الحسين ابن أخت أبي علي .
وقال الزجاجي (الجمل ٩٨) : وخالفه - يريد : سيبويه - جميع الناس في ذلك من البصريِّين والكوفيين ، وقالوا: هو خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . وهو كما قالوا .
ورَدَّ ابن أبي الربيع كلام الزجاجي بما ملخصه أن سيبويه لم يُجزه ، وإنما قال إنه قد جاء في الشعر ، وحكم عليه بالرداءة ، وأن الذي خالف سيبويه في إجازته في الشعر هو المبرد وحده ، وأن =

ووجه الرَّداءة أنَّك إذا جِئْتَ بالضمير، لم يكن الكلامُ مختصرًا بإسناد «الحسن» إلى الضمير، ولا يُسْنَد إليه إلا طلبًا للتخفيف، لكنَّ الشاعر إذا اضطُر بعد نقل الضمير، وجعله فاعلًا، أعاده؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: مررتُ بامرأة حسنةِ الوجهِ، فمعلومٌ أنَّ الوجهَ وجهها.

وذكر غيرُه[1] أن الشاعر أيضًا إذا اضطُرَّ نصب مع الضمير، فقال: مررت بامرأة حسنةٍ وَجْهَها، وينوّن، وينصب «الوجه».

وهذا الذي ذكره يقتضيه كلامُ سيبويه، رحمه الله؛ لأنَّ الخفض في هذا الباب إنما يكون مِنْ نصبٍ على التشبيه[2]. فهذه ستةُ أوجه: اثنان منها لا يكونان إلا في الشعر.

ومن الناس[3] من ذهب إلى أنه يجوز حذف الضمير من الصفة إذا كانت

= الامتناع ليس بسبب إضافة الشيء إلى نفسه، بل لأنه لم ينقل الضمير إلى «حسن» فيجب أن يرفع «الوجه».

وأقول: هذه الردود، أخذها المؤلف من ابن السيد في إصلاح الخلل (٢٢٣- ٢٢٦) كما صَرّح في البسيط (١١٠٠/٢).

والحقُّ أن ما أجازه سيبويه أجازه جميع البصريين على قبح، بينما أجازه الكوفيون دون قبح حتى في الاختيار. انظر فضل بيان في: المقتضب ١٥٩/٢ (حواشيه)، والمقتصد ١/ ٥٤٨- ٥٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤، والإرشاد ٢٠٤.

(١) أي غير سيبويه. ويريد: الكوفيين، فقد حكوا: مررت برجل حسنٍ وجهَه. انظر: إصلاح الخلل ٢٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤.

(٢) قال في البسيط (١١٠٠/٢): فإذا صَحّ النصب صَحَّ الخفض. وهذا لا إشكال فيه، لأن الخفض في هذا الباب ثانٍ عن النصب. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤، ٥٧٥.

(٣) هو الزجاج. (انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٧/٤)، وصرح المؤلف بذلك بعدُ. وإنما حمل الزجاج الحذفَ في الصفة إذا كانت مفردة على الحذف منها وهي جملة، واستشهد بالآية: ﴿هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب * جناتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لهم الأبواب﴾ [سورة ص ٤٩، ٥٠]، فجعل =

مفردةً، فأجاز: مررت برجل حسنِ الوجهُ. فجعل «الوجه» فاعلًا بـ«حسن»، والتقدير: مررت برجل حسنِ الوجهُ منه.

وذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك على أنَّ الألف واللام عوضٌ من الضمير[1].

وكلامُ أبي علي يقتضي منعَ هذا كله، ونَصَّ على منعه في «التذكرة»، وأنَّ الضمير لا يحذف من الصفة إذا كانت مفردة، فلم يُجِزْ «مررت برجل حسنِ الوجهُ»، إلَّا على البدل، ويجعل في «حسن» فاعلًا، ويكون «الوجه» بدلَ بعضٍ من كُلّ.

= ﴿مفتحة﴾ حالًا من ﴿جنات﴾، و﴿الأبواب﴾ نائب فاعل لـ﴿مفتحة﴾، والضمير العائد إلى صاحب الحال محذوف، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، ورَدَّه المؤلف، وخَرّج الآية على وجهين: أحدهما قال به أبو علي في الأَغفال، وهو أن يكون ضميرٌ في ﴿مفتحة﴾، ويكون ﴿الأبواب﴾ بدلًا منه بدل بعض من كل. والثاني له، وهو أن تكون ﴿مفتحة﴾ حالًا من ﴿المتقين﴾، والضمير العائد ﴿لهم﴾. أما الضمير المحذوف العائد على ﴿جنات﴾، وهو «منها» فهو مطلوب من جهة المعنى، وما يُطلب من جهة المعنى يجوز حذفه إذا دَلَّ عليه دليل، والرابط اللازم في الآية هو ﴿لهم﴾.

وفي المسألة والآية فضل بيان وتفصيل في: ص: ١٠٥٣ وما بعدها، والبسيط ٢/ ١٠٩٦- ١٠٩٩.

(١) هذا قول الكسائي أيضًا. وتابعهم ابن الطراوة. وفيه عند المؤلف بُعْدٌ، لأنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الحسن الوجه منه، وتظهر الضمير مع الألف واللام، ولو كانت عوضًا لم تظهر، ولأن الحرف لا يعوض من الاسم لأنه تضعيف للاسم. وحكم ابن عصفور أنه فاسد. وقال: «الأصل عندهم: مررت بالرجل الحسنِ وَجْهُه، فأدخلت الألف واللام على «الوجه»، وصارت عوضًا من الضمير. وهذا فاسد، لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة. وأما على مذهبنا، فإنما أدخلناها على النكرة، والأصل: مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ منه، ثم أدخلْتَ الألف واللام، وحذفْتَ الضمير لفهم المعنى». انظر: الجمل ٩٧، والإفصاح ٦٣، وشرح الجمل ٢/ ٥٧١، ٥٧٢، والجنى ٢٢٠. وانظر أيضًا: البسيط ١٠٩٤/٢ وما بعدها.

فإن قلت: ولا بُدَّ في بدل البعض من الكل، وفي بدل الاشتمال من ضمير[١].

قلتُ: الأمرُ كما قلتَ؛ إلا أنَّ الضمير يجوز حذفُه منهما للعلم به، فتقول: أكلت الرغيفَ ثلثًا.

ويظهر الفرقُ بينهما إذا قلت: مررتُ برجلٍ قائمِ الأبَ:

فعلى ماذهب إليه أبو القاسم من حذف الضمير يجوز. وكذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الضمير يحذف، وأن الألف واللام عوضٌ من الضمير، يجوز لك هذا أيضًا.

وأما على ما ذهب إليه أبو علي، فلا يجوز؛ لأنَّ البدل لا يجوزُ هنا؛ ألا ترى أنك لا تقول: قام زيد أبوه؛ لأنك لا تقول: قام زيد، وأنت تريد: قام أبوه.

فإن قلتَ: مررتُ برجل حسنٍ وَجْهٌ، بالرفع، فلا يجوز على مذهب الكوفيين؛ لأنهم حذفوا، ولم يعوّضوا الألفَ واللام. ويجوز على مذهب أبي القاسم[٢] في حذف الضمير. وعلى مذهب أبي [٣٢٣] علي، وهو البدل.

فإن قلتَ: مررت برجل قائم أبٌ، يَبْطُلُ البدلُ؛ لما ذكرتُه. ويبطل مذهب الكوفيين؛ لأنه لا عِوَض. فلم يجز إلا على ماذهب إليه أبو القاسم. والله أعلم.

فقد تَحَصَّل من هذا تسعة أوجه:

---

(١) بهذا ضعّف ابن عُصفور مذهب أبي علي، لأنه يُفضِي إلى حذف الضمير كالأول في موطن لا يُحذَف منه إلا قليلًا. شرح الجمل ٢/ ٥٧٢.

(٢) وشيخه أبي إسحاق الزجاج، كما سبق.

مررت برجل حسنٍ وَجْهُه؛ وبرجل حسنِ الوَجْهِ، وبرجل حسنٍ وَجْهٍ، وبرجل حسنِ الوَجْهَ، وبرجل حسنٍ وجهًا، وبرجل حسنٍ الوجهُ، وبرجل حسنٍ وجهٌ، وبرجل حسنٍ وَجْهُه، وبرجلٍ حَسَنٍ وَجْهَه.

منها ما لا يجوز إلا فى الشعر، وهما: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، وبرجل حسنٍ وَجْهَه.

ومنها ما وقع في جوازه الخلافُ، وهو: مررت برجل حسنٍ وَجْهٌ.

ومنها ما وقع في تأويله الخلاف، وإن كان الجميع قد اتفقوا على جوازه، وهو: مررت برجل حسنِ الوجهُ.

وماعدا هذه الأربعة، فلا أعلم خلافًا في جوازها، وأحسنها: مررت برجل حسن وجهُه، ثم مررت برجل حسنِ الوجه، ثم مررت برجل حسنِ الوَجْهَ، ومررت برجل حسنِ وجهٍ، ثم مررت برجل حسنٍ وجهًا، إذا أخذتَه على النَّصْبِ على التشبيه بالمفعول به. فإن أخذته على التمييز، كان «حسنًا» بمنزلة: حَسُن زيدٌ وجهًا. وسأذكر التعريف بعد هذا[١]، إن شاء الله.

ثم قال: **«فجعل «حَسَن» للرَّجُلِ دُونَ «الوجه» في اللَّفْظِ»**[٢].

أنت تعلم بالضرورة أنَّك إذا قلتَ: مررت برجل حسنِ الوجه، وجعلتَ فاعلَ «حسن» الضميرَ، أنَّ «الحسن» لـ«الوجه»، وأنه المتَّصِف بـ«حسن»، وأنه الذي ينبغي أن يرتفع بـ«حسن»، وإنما فعل هذا؛ ليستتر الضمير، ويزول من اللفظ، فيخفَّ بذلك اللَّفْظ. والله أعلم.

---

(١) انظر ص ١٠٦٠ وما بعدها.

(٢) الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ١/ ٥٣٩.

ثم قال: «**والدَّليلُ عَلَى ذلكَ قَوْلُهم: مَرَرْتُ بامْرأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ**»[1].

هذا الاستدلال بيِّنٌ؛ لأن هذه التاء لا تدخل في الفعل، ولا في الصفة إلا لتأنيث ما يُسْنَدان إليه، فلو كان «حسنٌ» عند زوال الضَّمِير من «الوجه» لم يُنْقَلْ إليه الضميرُ لَمَا لَحِقَ «حَسَنًا» علامةُ التأنيث، كما لا تلحقه إذا قلت: مررت برجل حسنٍ وجهه.

وعكس هذا أنَّك[2] تقول: مررت برجل كريمةٍ أمُّه، ثم تَنْقُلُ الضَّمِيرَ، فتقول: مررت برجل كريمِ الأُمِّ، فتذهب العلامة؛ لأنَّ الفاعل صار الضمير، وهو مذكر، فتزول العلامةُ.

ثم قال: «**ولم يَسْتَحْسِنُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهُ**»[3].

قد تَقَدَّم أنَّ الكوفيِّين أجازوا هذا على أنْ جعلوا الألفَ واللام عوضًا من الضمير، وأن أبا القاسم أجاز هذا على حذف الضمير، وأن أبا علي منعه[4].

ثم استَدَلَّ أبو علي على منعهم بأنهم لو استحسنوا حذفَ الضمير من الصفة، وهي مفردةٌ، لما أسندوا «حسنًا» إلى الضمير؛ لأنه ليس له، إنما هو لـ«الوجه»، فيجب أن يكون مسندًا إلى «الوجه»[5]. وهذا الاستدلالُ بَيِّنٌ وحسن.

(١) الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ١/ ٥٤٢.

(٢) أنك (كذا) مكررة في المخطوطة. ولعله سَهْوٌ من الناسخ، فقد جاءت الأولى في آخر السطر، والثانية في أول السطر التالي.

(٣) تمام عبارته: ولا بامرأةٍ حَسَنِ الوَجْهُ، وأنت تريد: منها. انظر: الإيضاح ١٥٤، والمقتصد ١/ ٥٤٢.

(٤) انظر: ص ١٠٤٩ .

(٥) عبارته: «ولوا استحسنوا هذا الحذف من الصفة، كما استحسنوه في الصلة، لما قالوا: مررتُ بامرأةِ حسنةِ الوَجْهِ». الإيضاح ١٥٤.

ثم أتى بالآية، وهي قوله - تعالى -: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[1].

اعلم أنَّ مِنَ [٣٢٤] النَّحْوِيِّين مَنْ جعل ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ مفعولًا لم يُسَمَّ فاعلُه[2]، وجَعَلَه على حذف الضمير. وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج.

ويَقْتَضِي مذهبُ الكوفيين أن تكونَ الألفُ واللام عوضًا من الضمير[3].

وحمله[4] أبو علي على البدل، وجعل في ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ ضميرًا يعود إلى «الجنات».

والذي يظهر لي أنَّ الوجْهَيْن جائزان؛ لأن ﴿ جَنَّٰتِ ﴾ بدلٌ من ﴿ حسن مآب ﴾[5] و﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ حالٌ من ﴿ المتقين ﴾، والضمير يعودُ إليهم، وهو ﴿ لَّهُمُ ﴾، فليس هنا ما يطلب بالضمير العائد إلى «الجنات» الذي تتقيَّد ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ به إلَّا من جهة المعنى، وما يطلب من جهة المعنى يجوز حذفُه إذا دَلَّ عليه الدليلُ، فيجوز أن تكون ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ مفعولًا بـ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾، والمراد: مفتحة لهم الأبواب منها، ثم حُذف الضمير؛ لأنَّ الكلام يطلبه ويقتضيه ويدلُّ

(١) سورة ص ٥٠. وانظر: الإيضاح ١٥٤، والمقتصد ١/ ٥٤٤.

(٢) لـ ﴿ مفتحة ﴾. وانظر: ص ١٠٤٨، ح ٣.

(٣) انظر: ص ١٠٤٩، ح ١. وعليه خَرَّج ابن الطراوة الآية محاولًا نقض الأصل البصري الذي يمنع أن تعاقب «أل» التعريف الإضافةَ. انظر: الإفصاح ٦٣.

(٤) أي حمل ﴿ الأبواب ﴾ على أن تكون بدلًا، بدل بعض من كل، لأنك تقول: فتحت الدار، إذا فتحتَ أبوابها. وصَرَّح في البسيط (١٠٩٥/٢) بأنَّ أبا علي قال بذلك أيضًا في «الأَغفال». وانظر: ص ١٠٥٠.

(٥) من قوله - تعالى -: ﴿ هذا ذكر وإن للمتقين لَحُسْنَ مآب ﴾ [سورة ص: ٤٩]. وهذا التخريج أقل في القوة من تخريج أبي علي، لأنك إذا جعلت ﴿ مفتحة ﴾ مسندةً إلى الأبواب، فالمعنى طالب الضمير، والتقدير: مفتحة لهم أبوابها. انظر: البسيط ٢/ ١٠٩٦.

عليه، وليس رابطًا، فيلزم إظهاره كالضَّمير الذي في الصفة[1]؛ لأنَّ الرابط هو ﴿لَهُمُ﴾.

ولا يجوزُ على هذا الوجه أن تكون ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلًا من الضمير الذي في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، ويكون بدلَ بعضٍ من كل؛ لأنه لو كان كذلك لجاء المفعولُ جاريًا على غيرِ مَنْ هو له، ولم يبرز ضميره.

فإن جعلتَ ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حالًا من «الجنات»، لم يجز عند أبي علي إلا وجه واحد، وهو أن يكون بدلًا من الضمير، ولا يكون عنده على أن تجعل ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، والضمير محذوفٌ؛ لأن الحال صفة في المعنى، فجميع ما يُشْتَرط في الصفة يشترط في الحال، والصفة لا يحذف منها الضمير إذا كانت مفردة، فكذلك الحالُ لا يُحْذَفُ منها الضمير إذا كانت مفردة[2]. والله أعلم. وكأن أبا علي - والله أعلم - إنما أخذ ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ على أنها حالٌ من ﴿جَنَّٰتِ﴾، ولم يأخذها على أنها حال من «المتقين»؛ لاتِّصالها بـ«الجنات».

(١) اعترض ابن الطراوة على أبي علي بأن: «بدل البعض والاشتمال لا بُدَّ فيه من عائد على الأول، فالذي فَرّ عنه، فيه وقع» (الإفصاح ٦٣). وردَّه في البسيط (٢/ ١٠٩٥، ١٠٩٦) دون أن ينسبه، وانفصل عنه، وقال ما ملخصه: إن حذف الضمير من بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال كثيرٌ مسموع، والصَّنْعةُ أُسِّست على السماع.

(٢) قوّى ابن أبي الربيع تخريج أبي علي هذا في البسيط (٢/١٠٩٦)، وجعله الوجه الظاهر له في الآية، ورتَّب عليه عدم إجازة أبي علي: مررت بالرجل القائمِ الأبُ، لأنك لا تقول: قام زيد، تريد: قام أبوه، في حين يجيزها الزجاج والكوفيون. كما رتب عليه إجازة أبي علي: مررت بالرجل الحسن وجهٌ، وعدم إجازة الكوفيين لها.

ثم قال: «**لِأَنَّكَ تَقُولُ: فُتِّحت الجِنانُ، إذا فُتِّحَتْ أبوابُها**»[1].

هذا يَدُلُّ على ما قَدَّمْتُه، وهو أنَّ البدل لا يكون إلا في ما يصحُّ فيه إطلاقُ الأوَّل، وأنت تريد الثاني، فلا تقول: قُطِعَ زيدٌ رأسُه؛ لأنك لا تقول: قطع زيدٌ، وأنت تريد: رأسه، وإنّما يقال في هذا: قُتِلَ زيد. وتقول: قطع زيد، وأنت تريد: يده، فتقول: قُطِعَ زيدٌ يَدُه. وكذلك تقول: ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه؛ لأنَّك تقول: ضُرِبَ زيدٌ، إذا ضُرب ظهرُه. ولا تقول: قام زيد أخوه؛ لأنك لا تقول: قام زيد، وأنت تريد: قام أخوه، كما تقول: حَسُن زيد، وأنت تريد: حسن وجهه.

فصل

قال: «**وتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ، فَتَصِفُ به النَّكِرَةَ**»[2].

اعلم أنَّ كُلَّ صفة أُضيفت إلى المعرفة، فإنَّها معرفةٌ، أو يجوز أن يُقْصَد فيها إلى التعريف فتتعَرَّف، إلّا هذه الصفة، فإنها لا تَتَعَرَّفُ أبدًا، وإن أُضيفت إلى المعرفة؛ لأن «الحسن» في المعنى هو «الوجه»، ولا يُضاف الشيءُ إلى نفسه على جهة التخصيص به[3]؛ لأنه لا يمكن، وإنما يتخصص بغيره، نحو:

(١) الإيضاح (١٥٤): «لأنك قد تقول ...» بزيادة «قد» من إحدى النسخ. والمقتصد ١/ ٥٤٤.

(٢) تتمة العبارة: وإن كانت الصفةُ مضافةً إلى ما فيه الألف واللام. الإيضاح ١٥٤، والمقتصد ١/ ٥٤٦.

(٣) يقول المؤلف بهذا متابعًا البصريين الذين يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه، سواء اختلفا لفظًا أو اتفقا بينما يجيزه الفراء والكوفيون. ويتابعهم ابن الطراوة والزمخشري وابن طاهر وابن خروف وجماعة إذا اختلف اللفظان، مستدلِّين بوروده في القرآن الكريم، وكلام العرب كثيرًا. انظر المسألة في موطنها من هذا الكتاب، باب الأسماء المجرورة... ٢/ ٢٥٢ (الحمزاوية). وانظر أيضًا: معاني القرآن ٢/ ٥٥، ٥٦، والأصول ٢/ ٦، ٧، والإنصاف ٢/ ٤٣٦- ٤٣٨ (المسألة ٦١)، وابن يعيش ٣/ ١٠، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج٢/ ٩٢٢- ٩٢٤، والارتشاف ٢/ ٥٠٦، ٥٠٧. وارجع إلى: البسيط ٢/ ٨٩٧، ١٠٨٥، ١٠٨٦.

غلام زيد ، فإن « غلامًا » شائع يقع على كل غلام .[٣٢٥] فإذا أَرَدْتَ تخصيصَه ، أضفْتَه إلى « زيد » ، فعُلِم أنَّك تريد : ميمونًا مثلًا .

وكذلك إذا قلتَ : ضاربُ زيدٍ ، يصحّ أن تقصد إلى التعريف ، فيتعرَّف ؛ لأن « ضاربًا » سائغٌ على كل ضارب . فإذا أَضَفْتَه إلى « زيد » إضافةَ التخصيص ، تَخَصَّص به ، كأنه يريد الضارب المُعَدَّ لضرب زيدٍ ، وهو « عمرو » مثلًا .

وكذلك كل ما يكون فيه إضافةُ التخفيف ، يجوز أن تَقْصِدَ فيه إلى التعريف ؛ لإمكان ذلك ، على حسب ما ذكرتُه ، إلّا الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : حسن الوجه ، ف« الحسن » في المعنى هو « الوجه » ، فإنّما يجري صفةً عليه ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول : جاءني عاقلُ زيدٍ[1] ، تريد : زيدٌ العاقل .

فإنْ قُلْتَ : فكيف جاء : حسن الوجه ، وأضيف « حسن » إلى « الوجه » ؟

قلتُ : لَمَّا كان الأصلُ : حسنًا وجهه ، ثم نُقل الضمير ، فصار فاعلًا بالصفة في اللفظ ؛ ليخفَّ اللفظ ، كما ذكرتُه ، ونُصب « الوجه » على التشبيه بالمفعول به ، صار « برجل حسنِ الوجه » بمنزلة : برجل ضارب الغلام ، و « ضاربٌ » ليس « الغلام » ، فكذلك « حسن » صار كأنه ليس « الوجه » ، من

---

(١) بعض النحويين يجيز إضافة الصفة إلى الموصوف . ونقل أبو حيان عن ابن هشام أنه قال : وقد جاء هذا الذي منعه أبو علي ، وأنشد بيت جرير :

وكأنَّ عافيةَ النُّسور عليهمُ ... حِجٌّ بأسفلِ ذي المجاز نزولُ

وإنّما أراد : النسور العافية . انظر : الارتشاف ٢/ ٥٠٧، ٥٠٨.

حيث انْتَصَبَ به ، كما انتصب « الغلام » بـ« ضارب » . فلما صار كذلك ، صَحَّت الإضافة ؛ لتوهُّم الغيرية بعمل الأول النَّصْبَ في الثاني[1] .

فإنْ قلتَ : فقد جاء : « دار الآخِرةِ »[2] .

قلتُ : التقدير : دارُ الساعة الآخرة[3] . وسيأتي الكلام في هذا في « باب الإضافة »[4] ، إن شاء اللّٰه .

فإن قلتَ : فقد جاء : عِرْقُ النَّسا ، وعرق الأكحل ، ودقيق الحُوَّارَى[5] .

---

(١) انظر : شرح الرضي للكافية ق ١ ، مج ٢/ ٩٢٢.

(٢) في القرآن الكريم : ﴿ ولدارُ الآخِرَةِ خيْرٌ ﴾ [يوسف ١٠٩] . وقال الفراء في معانيه (٢/ ٥٥، ٥٦) : أضيفت « الدار » إلى ﴿ الآخرة ﴾ ، وهي « الآخرة » ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه .. ثم ذكر شواهد أخرى . وقال : في قوله – تعالى –: ﴿ وللدار الآخرة ﴾ [الأنعام ٣٢] : « فإذا اتفقا – اللفظان – لم تقل العرب : هذا حَقّ الحق ، ولا : يقين اليقين ؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى » . انظر : معاني القرآن ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) هذا تقدير المبرد . وقَدّر ابن الشجري : لدار الحياة الآخرة ، مستدلًّا بـ﴿ وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ﴾ [آل عمران ١٨٥، والحديد ٢٠] . وتبع أبو علي المبرد ، كما ترى ، وجعل الآية وما أشبهها من الكلام المخرَّج عن حَدِّه (الإيضاح ٢٧١، ٢٧٢) ، وشرح المؤلف كلامه (٢/ ٢٦٠– الحمزاوية) : « وإنما يجري – هذا النوع من الإضافة – في كل اسم موصوف بصفة ، تلك الصفة توجد لما يلازمه ؛ ألا ترى أن الصلاة إذا كانت أولى إنما تكون أولى ساعتها .. وكذلك الدار الآخرة ، ساعتها أيضًا ساعة آخِرة ، ففي هذه المواضع تصحُّ الإضافة .. ووجهه أنه جعل الصفة صفة للملازم ، وتكون الإضافة على أصلها ، فكأنه قال :.. صلاة الساعة الأولى ..» .

(٤) انظر : ٢/ ٢٦٠ (الحمزاوية) .

(٥) النَّسا : عرق من الوِرْك إلى الكعب . والأكحل : عرق في اليد أو في وسط الذراع يكثر فَصْدُه . والحُوَّارَى : الدَّقيق الأبيض ، وهو لُباب الدقيق وأجوده وأخلصه . وقد استشهد الكوفيون بـ« عرق النسا » و« عرق الأكحل » و« دقيق الحُوّارى » على أن الشيء يضاف إلى نفسه . وقال الأصمعي : « لا يُقال : عرق النسا » ، وإنما يقال : النسا ، لأن « النَّسا » هو العرق نفسه » . ووصم بعضهم ثعلب بالغلط لأنه أضاف . وأثبت البصريون ما ورد ، واعتلُّوا بأن « العرق » عام و« النسا » خاصٌّ ، فليس من إضافة الشيء إلى نفسه . ومثل عرق النسا عرق الأكحل . أما دقيق الحوّارى فليس مثلهما ، =

قلتُ : العرقُ جنسٌ تحته أنواع ، فيجوزُ أن يُضاف إلى كُلِّ واحد من أنواعه ، وليس « حسن » بجنس ، فيُضاف إلى نوعه ، وإنما يطلب أن يجريَ صفة على موصوفه حقيقةً أو مسامحة : فإن جرى مسامحةً ، ثم جيء بالحقيقة بعد ذلك ، فيجبُ أن يكون بدلًا أو تمييزًا ، كما تقول : حَسُنَ زيدٌ وجهُه ، أو حَسُنَ زيدٌ وجهًا . وإنما صَحَّت الإضافة لَمَّا ثبت النَّصْبُ على التَّشْبِيه بالمفعول به ، فصار كأنه غيره[1] ، كما كان « ضاربٌ » غير المفعول ، فكل إضافةٍ في هذا الباب لا بُدَّ أن تكون مِنْ نَصْب ، والنَّصْبُ في هذا الباب ، إنما يكون مِنْ رفع ، فالإضافةُ هنا في الدرجة الثالثة . واللَّه أعلم .

فإذا صَحَّ ما ذكرتُه ، وهو أن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلَّا من نصب ، ولا تكون إلا طلبًا للتخفيف ، ثبت أن لا تجري هذه الصفة إلا على نكرة[2] ، وإن كانت مضافة إلى معرفة ؛ لأنها نكرة .

فإن قلتَ : يُراعَى اللَّفْظُ .

= إذ اللفظان فيه واقعان على حقيقة واحدة ومعنى مُتَّحد . انظر : ٢/٢٥٢ (الحمزاوية) ، وإصلاح المنطق ١٦٤، وأدب الكاتب ٣١٧، واللسان (نسا ، كحل ، حو) .

(١) في المخطوطة : « غير » ، وَهْمٌ .

(٢) ذكر أبو حيان نقلًا عن « المقنع » أن الكوفيين أجازوا في : « حسن الوجه » ، وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة . وقال - صاحب المقنع -: وذلك خطأ عند البصريين ؛ لأن « حسن الوجه » نكرة . فإن أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام . وأقول : ذكر محقق الارتشاف في فهرس الكتب الواردة في الكتاب كتابين باسم المقنع : المقنع في مسائل الخلاف لابن النحاس ، والمقنع لابن الخياط . ولا يظهر من كلامه ما يدل على أي الكتابين مقصود هنا . (الارتشاف ٢/٥٠٤ و٣/٦٩٠) . كما نقل أبو حيان عن الأعلم قوله : لا يبعد أن يُقْصد في « حسن الوجه » التعريف . ولم أجد هذا في موطنه من النكت ١/٢٩٨ وما بعدها ، وتحصيل عين الذهب ١٦٥ وما بعدها .

قلتُ : امْتَنَعَ أن تُوصَف النكرةُ بالمعرفة ، والمعرفةُ بالنكرة ؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشَّيْء الواحد ، والشيءُ الواحد لا يمكن أن يكونَ معرفة نكرة ، فالمانعُ إنَّما هو من جهة المعنى ، فلا مراعاة للَّفظ . واللَّه أعلم .

فصل

قال : « **فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ به مَعْرِفَةً ، أَدْخَلْتَ الأَلِفَ واللَّامَ على الصِّفَةِ** »[1] .

اعلم أنَّ كُلَّ صفة مُفْرَدة [٣٢٦] تَجْري على النكرة ، فيجوز أن تجري على المعرفة بعد أن تُعَرَّف بالإضافة أو بالألف واللام . والتَّعْريفُ هنا بالإضافة مُتَعَذِّر ، فلم يبقَ إلا التعريف بالألف واللام . وإن لم تفعلْ ذلك جئتَ بما لا نظير له ؛ لأنها مُفْرَدة .

وأمر آخر ؛ أنَّ هذه الصفة لَمَّا كانت مضافةً إلى معرفة لا تتعرَّف بها أبدًا ، صارت بمنزلة ما لم يُضَفْ ؛ إذ مَنَع منها ما هو للمضاف بحقِّ الأصل من التعريف بالإضافة إلى المعرفة ، وما لا إضافة فيه تدخل عليه الألفُ واللام للتعريف ، فدخلا على هذا ؛ إذ صار كأنه غيرُ مضاف ، لما ذكرتُه .

وبَسْطُ هذا أنَّ الصفاتِ كلَّها إذا أُضيفت إلى المعرفة ، فإنها تتعرف بالإضافة ولا بُدَّ ، إلا أربعةَ أنواع :

أحدها : اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال .

(١) تتمة عبارته : « فقلتَ : مررت بزيد الحسنِ الوجهِ » . (الإيضاح ١٥٤) . وسقطت من المقتصد (١/٥٤٧) كلمتا « على الصفة » ، وهما ثابتتان في أحد أصوله .

الثاني: «أفعل من»، نحو: أفضل الناس.

الثالث: مثلك، وما جرى مجراه[1].

الرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

فهذه الأربعة تُضاف إلى المعرفة، وتَبْقَى على حالها قبل الإضافة، من التنكير[2]، إلا أنَّ اسم الفاعل، و«أفعل من» و«مثلك» وما جرى مجراه، قال سيبويه فيها: إنَّه يجوز أن يُقْصَدَ فيها إلى التعريف، فتتعرّف بالإضافة، وتجري صفاتٍ على المعارف[3].

وأما الصفةُ المشبَّهة باسم الفاعل فلا يكون فيها تعريفٌ بالإضافة أبدًا[4]، فقد صارت بذلك مخالفةً لجميع الصفات المضافات، فصارت بذلك كأنَّها غير مضافة، فدخل عليها الألف واللام، كما يدخل على غير المضاف، ثم أُجري اسم الفاعل مُجراها، فقالوا: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ. وقالوا بالحمل عليه: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ. فاسم الفاعل مشبَّه في هذا بالصفة التي دخلت عليها الألف واللام بعدما استقَرَّ فيها الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو ما أُضيف إلى ما هما فيه.

---

(١) نقل أبو حيان عن السيرافي أن «غيرًا» تتعرّف. الارتشاف ٢/٥٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٢٣ وما بعدها.

(٣) نقل ذلك عن يونس والخليل. وانظر لفظه في: الكتاب ١/٤٢٨.

(٤) سيبويه (١/١٩٩): واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه، أدخلوا الألف واللام على «حسنِ الوجهِ»؛ لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله ألبتة، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين».

وأما إذا قُلْتَ: مررت برجل حسنِ الوجهَ، فنصبت «الوجه» على التشبيه بـ«الغلام» في قولك: مررت برجل ضاربِ الغلامَ. ثم تدخل عليه الألف واللام، فتقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ، بالنصب. فلك أن تضيف، كما أُضيف «الضارب» إلى «الغلام»، فتقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ. فيأتي الخفضُ في هذه الصفة على وَجْهَيْن:

أحدهما: أن تكون الألفُ واللام قد دخلت بعد الإضافة، فهذا هو الذي شُبِّه به «الضارب الغلامِ».

الثاني: أن يكون الألف واللام قد دخلتا على «الحسن» بعد ما نصبتَ «الوجه»، ثم لَمَّا صار بمنزلة «الضارب الغلام»، وهم يقولون: «الضارب الغلامِ» جرى مجراه، فقيل: الحسن الوجهِ. بالخفض بعدما كان منصوبًا، فـ«الحسن الوجه» على هذا مُشبَّه بـ«الضارب الغلام»، و«الضارب الغلام» مُشَبَّه بـ«الحسن الوجه»، إلا أن «الضارب الغلام» مشبَّه بـ«الحسن الوجه»، الذي دخلت فيه الإضافة، ثم دخلت فيه الألف واللام بعد ذلك. و«الحسن الوجه» الذي دخلت فيه الألف واللام على النَّصْبِ [٣٢٧]، ثم أُضِيف بعد دخولها، مشَبَّه بـ«الضارب الغلام». وهذا معنى قول سيبويه في الكتاب[1].

مسألة

اعلم أنَّ جميع المسائل المتصَوَّرة في هذا الباب - ما يجوز منها في الشعر، وما يجوز في الكلام، وما وقع فيه الخلاف - يجوز تعريفه بإدخال الألف

---

(١) الكتاب ١/٢٠١.

واللام إلا مسألة واحدة ، وهي : مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ ، لا يجوزُ أن تقول : مررت بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ؛ لأنَّ فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة . وليس مثل الأول ؛ لأن الأول لما كان مضافًا إلى معرفة ، ولم يتعرَّف أبدًا ، خالف جميع المضافات من الصفات والأسماء ، فصار كأنه غَيْرُ مضاف ، فأدخلوا الألف واللام ، كما يدخلونهما في غير المضاف . وهذا مضافٌ إلى نكرة ، وكُلُّ مضاف إلى نكرة في جميع أبواب العربية ، وفي جميع الأسماء نكرة ، فليس فيه حكمٌ يخالف جميع أحكام المضافات كُلِّها ، فيتحمل لذلك الألفُ واللام .

فإذا أردتَ تعريف هذا أدخلت الألف واللام على الثاني ، كما تفعل في سائر أبواب العربية ، فلا يتعرف بهما الأول ، فيخالف جميع أبواب العربية ، فيتحمَّل لذلك الألفَ واللام . واللَّه أعلم .

وها أنا أرسم لك المسائل مُعَرَّفَة ، كما رسمتُها منكَّرة ، فأقول :

مررت بالرجل الحسن وجهُه ، ومررت بالرجل الحسن الوجهُ ، ومررت بالرجل الحسن وجهٌ . والخلافُ هنا على حسب ما تَقَدَّم قبل التعريف .

وتقول : مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ ، ومررت بالرجل الحسن وجهًا . وتقول : مررت بالرجل الحسن الوجهِ . ولا تقول : مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ ؛ لما ذكرتُه .

وتقول في الشعر : مررت بالرجل الحسن وجهِه ، ومررت بالرجل الحسن وجهَه .

وهذا الذي ذكرتُه من امتناع « مررت بالرجلِ الحسنِ وجهٍ » يجوز في التثنية والجمع بالواو والنون ، فتقول : هم الطيبو أخبارٍ ، وهم الحسنو وجوهٍ ، كما جاز

« الضاربو زيدٍ » . ومن قال : الضاربو زيدًا قال : الطيبو أخبارًا[1] . ويكون إسقاطُ النُّون تخفيفًا ، لا للإضافة . ومن قال : الضاربون زيدًا ، قال : الطيبون أخبارًا .

وجمع التكسير وجمع السلامة - وهو الجمع بالألف والتاء - يَجْرِيان مَجْرَى المفرد ، فلا تقول : هُنَّ الحسناتُ وجوهٍ . وتقول : هُنَّ الحسناتُ الوجوهِ . وكذلك لا تقول : هم الحِسانُ وجوهٍ . وتقول : هم الحسانُ الوجوهِ .

فقد تَحَصَّلَ من هذا أنَّك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة في جميع أبواب العربية إلا في هذا الباب ، وفي باب اسم الفاعل ، فهذان البابان يُجْمَعُ فيهما بين الألف واللام والإضافة .

أما المُثَنَّى منها والمجموعُ بالواو والنون ، فيُجمع فيهما بين الألف واللام والإضافة ، كان الثاني بالألف واللام أو بغيرهما ، فتقول : هم الحسنو وجوهٍ ، وهم الحسنو الوجوهِ .

وأما المفردُ والمجموع جمعَ التكسير والجمعُ [٣٢٨] بالألف والتاء ، فلا يُجمع فيهن بين الألف واللام والإضافة ، إلا أن يكون الثاني بهما ، أو مضافًا إلى ضميرهما ، أو مضافًا إلى ما هما فيه ، نحو : مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ ، وبالرجل الحسن الوجه الجميلِه ؛ لأنَّ الهاءَ عائدةٌ على « الوجه » ، ومررتُ بالرجل الحسن وجهِ الأخِ . ولا أعلم بابًا جُمع فيه بين الألف واللام والإضافة

---

(١) البسيط (١٠٩٣/٢) : والخفض أحسن .

إلا هذين البابين ، على حسب ما ذكرتُ ، إلَّا أن البغداذيين[1] حكوا : الثلاثة الأثوابِ ، والأربعة الدراهمِ ، والمائة الثوبِ[2] . وهذا لم يعرِّج عليه نحاة البصرة والكوفة ؛ لعدم اطِّراده ، وأنَّ فصحاء العرب على خلافه ، قال ذو الرمة :

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العمى   ثلاثُ الأَثافي والرسومُ البلاقِعُ[3]

وقال[4] :

---

(1) هذا الفريق الذي عَبّر عنه بـ« البغداذيين » ، والذي يجيز نحو : الثلاثة الأثواب ، عَبَّر عنه ابن مالك بـ« الكوفيين » . وكذلك عَبَّر عنه ابن عصفور ، على أن ابن أبي الربيع بعد بضع كلمات نسب المنع لـ« نحاة البصرة والكوفة » ، فلعله يقصد بالبغداديين فريقًا من نحاة الكوفة ، علمًا بأن الكسائي روى : الخمسة الأثواب . انظر : التكملة ٦٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٩ ، وشرح الجمل ٢/ ٣٧.

(2) هذه حكاية الكسائي ، أدخل حرف التعريف على العدد كله ، مفردًا أو مركبًا (إصلاح المنطق ٣٢) . وقال أبو علي في التكملة (٢٦٣) : « وروى الكسائي « الخمسة الأثواب » . وروى أبو زيد في ما حكى عنه أبو عمر ، أنَّ قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء ، ولم يقولوا : « النصف درهم » ، ولا « الثلث درهم » . وامتناعه عن الاطِّراد يدل على ضعفه » . وما ضعّفه أبو علي مستحيل عند المبرد بإجماع النحويين . (المقتضب ٢/ ١٧٥) . ونسب ابن يعيش (١٢٢/٢) ما حكاه الكسائي إلى الكوفيين . وعلَّل في البسيط (١٠٩٣/٢) بأن الألف واللام في « ثلاثة الأثواب » دخلت لتعريف الأول ، لكنها أُخِّرت للثاني ؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب مضاف إلى غير ألف ولام تدخله ألف ولام . فلما كان الأمر كذلك أرادوا ألَّا يُخْلوا الأول منهما ، وشبَّهوه بـ« الحسن الوجه » ، و« الضارب الغلام » .

(3) تقدَّم قبل (ص ٦٠٩) . وتخريجه والتعليق عليه ثمة . واستشهد به هنا على إضافة « ثلاث » إلى « الأثافي » ، والأول نكرة ، والثاني معرفة بالألف واللام على حَدِّ الإضافة في العربية . وهذا وجه لا خلاف في جوازه . وأجاز الكوفيون : الثلاث الأثافي ، تشبيهًا بـ« الحسن الوجه » لأن « الوجه » وإن كان مجرورًا في اللفظ ، فهو في التقدير مرفوع ، لأنه هو الذي حَسُن ، قال القيسي : وليس العدد مع المعدود كذلك . والدليل على فساده أنهم يجيزون ذلك في أجزاء الدرهم ، لا يجيزون : الربع الدرهم . اهـ .

(4) الفرزدق .

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداه إزارَهُ   فَسَما فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ[1]

ولا يجوز أن تقول : الثلاثة أثواب ، والأربعة دراهم . هذا اتَّفق عليه جميع النحويين البصريين والكوفيين والبغداذيين وغيرهم ، إلا أن الفراء أجازه قياسًا[2] . وسيأتي الكلام مستوفًى في هذا ، في « باب العدد »[3] ، إن شاء اللَّه .

---

(1) من الكامل . يُروى : « ودنا » مكان « فسما » . الإزار : معروف . وقيل : هو كناية عن خلال المجد . العقد : كناية عن إحكام ذلك وإتقانه . خمسة الأشبار ، أي بلغ من الطول قدر السيف . يصف ممدوحه (يزيد بن المهلب) بأنه لم يزل مذ شَبَّ أميرًا فاضلًا كاملًا يعاني الحروب ويلج المضايق لشجاعته . والشاهد : إضافة « خمسة » ، وهي نكرة ، إلى « الأشبار » ، وهي معرفة ، فاكتسبت منها التعريف . واستشهد أبو علي بالبيت في : التكملة ٢٦٤. وهو في : الديوان ٣٧٨ ، وإصلاح المنطق ٣٠٣ ، وشرح أبياته ٤٧٥ ، والحلل ١٧٥ ، وابن بري ٣١٠ ، وإيضاح القيسي ١/ ٤٤٤ ، وابن يعيش ١٢١/٢ و٦/ ٣٣ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧ ، والجنى ٤٦٦ ، والمغني ١/ ٤٤٢ ، وشرح شواهده ٢/ ٧٥٥ ، والهمع ٣/ ٢٢٣ ، و٥/ ٣١٤. واستشهد به في : الملخص ١/ ٢٨٥.

(2) نقل المؤلف بعد (٢/ ١٠٩- الحمزاوية) عن الفراء قوله : « ويجوز عندي « الثلاثة أثواب » بالقياس ، وإن لم يُسْمَع » . وعَلَّق : « وهذا قياس فاسد ؛ لأن فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وليس في الثاني ألف ولام » . ونسب الإجازة للفراء في الملخص (٤٢٧/١) أيضًا ، وحكم قائلًا : وهو خطأ . وعَلَّق محقق الملخص من شرح الجمل لابن الفخار « وهل يُقال : الخمسة أثواب . بإدخال الألف واللام في الأول دون الثاني أو لا ؟ ظاهر الأستاذ أبي الحسين (ابن أبي الربيع) أن الفراء يقوله ، كما يقول : الحسن وَجْهٍ . وظاهر ابن عصفور أن الإجماع على امتناع المسألتين . فإذا كان الأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام ، فالقول ما قاله ابن عصفور ، وإن كان حفظه ، فالقول ما قاله الأستاذ ؛ لأنَّ مَنْ حفظ حجّة على من لم يحفظ » . وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧.
وأقول : رجعت إلى معاني الفراء ، فوجدت في (٣٣/٢) ما يشعر بأنه لا يجيز نحو « الثلاثة الأثواب » الذي نسبت إجازته إلى الكوفيين ، وإذا كان منع هذه فأولى أن يمنع الأولى .
وأضيف : إن المؤلف صريح بنسبة الإجازة إلى الفراء بقوله ، أي أنه لم ينسبه إليه بالإلزام كما فعل ابن الفخار . ولعله لم يطلع على ما نقلته أولًا في هذه الحاشية .

(3) باب العدد من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث (الحمزاوية) . ومهما يكن فقد عرض المؤلف لمسألة « الثلاثة أثواب » في ١٠٤/٢ (الحمزاوية) .

بـاب

المَصادِرِ التي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ[1]

اعلم أن المصادر على ثلاثة أقسام :

قسم نائب مناب « أنْ » والفعل .

وقسم نائب مناب الفعل وحده .

وقسم غير نائب مناب الفعل وحده ، ولا بـ « أن » .

فأمَّا الَّذي ينوبُ مَنابَ الفعل ، فكُلُّ مصدر انتصب بفعله إلا أنه لا يظهر معه[2] ، نحو : ضربًا زيدًا ، وسَقْيًا لك ، وسبحان اللّه ، وكذلك :

* أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ[3] *

---

(١) الإيضاح ١٥٥ ، والمقتصد ١/٥٥٣ .

(٢) يحذف الفعل ، ويُجْعَل المصدر عوضًا منه ، في مواضع مخصوصة ، جوازًا ووجوبًا . انظر : شرح التسهيل ٢/١٨٣ وما بعدها .

(٣) للعجاج . من الرجز . وبعده :

* والدَّهْرُ بالإِنسانِ دَوَّاريٌّ *

الطَّرَب : خِفَّة تصيب عند الفرح والحزن . القِنَّسْرِيّ : المُسِنّ . وهو غير معروف في اللغة ، لم يُسمع إلا في هذا البيت . والشاهد في : أطربًا ، والأصل : أتطرب طربًا ، نَصب « طربًا » على أنه مصدر موضوع موضع فعله . والبيت في : الديوان ٣١٠، والكتاب ١/٣٣٨، والمقتضب ٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣١، وابن السيرافي ١/ ١٥٢، والمحتسب ١/ ٣١٠، والخصائص ٣/ ١٠٤، والمنصف ٢/ ١٧٩، والنكت ١/ ٣٧٩، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، وابن بري ٢٤٧، وإيضاح القيسي ١/ ٣٤٤، وابن يعيش ١/ ١٢٣، و٣/ ١٠٤، والمقرب ٢/ ٥٤، والارتشاف ٢/ ٢١٣، والمغني ١/ ٢٦، وشرح شواهده ٢/ ٧٢٢، وشرح أبياته ١/ ٥٤، والخزانة ٦/ ٥٤٠ و١١/ ٢٧٤، ٢٧٥.

وكذلك : إنَّما أنت سيرًا ، التقدير : إنما أنت تسير سيرًا ، و : أتطرب طربًا ؟ ، و : اضرب ضربًا ، وكذلك : سقاك اللّه سقيًا .

ثم إنَّ العرب حَذَفَتِ الأفعال في هذه المواضع[1] ، وأنابت مُنابَها مصادرَها ، فيلزم لذلك أن تعمل عملَها ، وتتحمّلَ ضمائرها ، ويَتَقَدَّمَ معمولُها عليها[2] ، كما يتقدَّم معمولُ الفعل عليه ، فتقول : زيدًا ضربًا كما تقول : زيدًا اضرب . ولا أعلم أَحدًا خالف في تقدُّم هذا على عامله إلا المبرد[3] .

---

(١) ذكر في الملخص (١/ ٣٢٩- ٣٤٥) سبعة مواضع ينوب فيها المصدر عن الفعل ، ولا يظهر الفعل معه ، وهي : الأمر ، والتعظيم ، والدعاء ، وما كان حالًا مستمرة ، وما كان تشبيهًا ، وما تريد به التوكيد ، وما وضع موضع الحال . وانظر أيضًا : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٢٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢/١٨٣ وما بعدها ، والإرشاد ٢١٤- ٢١٦.

(٢) المسألة ؛ مسألة عمل المصدر النائب عن فعله عمل فعله ، وتحمُّله الضمير ، وجواز تقدُّم معموله عليه ، موضع خلف كبير : فسيبويه والأخفش والفراء والزجاج وأبو علي ، والمؤلف يتابعهم ، يرون أن المصدر هو الذي عمل في « زيدًا » في « ضربًا زيدًا . ونسب أبو حيان إلى المبرد والسيرافي وجماعة أنَّ نصب « زيدًا » بالفعل المضمر الناصب للمصدر . وعلى هذا الخلاف انبنى الخلاف في جواز تقديم معمول المصدر عليه : فالمبرد وابن السراج ومن معهما يجيزان التقديم . أما الفريق الأول ففي الأصح أن التقديم جائز ؛ لأن المصدر نائب عن فعله ، فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدَّر بحرف مصدري . وقيل : لا يجوز التقديم حملًا له على المصدر غير العامل . ويرى أبو حيان أن الأحوط ألّا يُقْدَم على التقديم إلا بالسماع . والمؤلف صريح في جواز التقديم ، وتحمُّله الضمير . وفي التحمل أيضًا خُلْفٌ . وصَحّح ابن مالك أنه يَتَحَمَّل كاسم الفاعل . انظر المسألة في : المقتضب ٤/ ١٥٧، والارتشاف ٣/ ١٧١، ١٧٢، والهمع ٥/ ٧٦.

(٣) ظاهر كلام المؤلف هنا أن المبرد يمنع تقدم معمول المصدر النائب عن فعله . وصريح كلام المبرد في المقتضب (٤/١٥٧) أنه يجيز ، قال : « فإن لم يكن - المصدر - في معنى « أن وصلتها » أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدَّمْتَ فيه وأَخَّرْت ، وذلك قولك : ضربًا زيدًا . وإن شئتَ قلت : زيدًا ضربًا ، لأنه ليس في معنى « أن » ، إنما هو أَمْرٌ » . وما نسبه أبو حيان والسيوطي متفق مع ما في المقتضب . انظر : ح السالفة .

وأما الَّذي ليس بنائب مَناب الفعل، ولا مناب «أن» والفعل، فكلُّ مصدر عمل فيه فعلُه، ولم ينب منابَه، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، فهذا لا يعمل؛ لأنَّ الفعل حاضر، فهو أولى بالعمل.

والقسم الثالث: النَّائبُ مناب «أن» والفعل، وهو كُلُّ مصدر عَمِل فيه غيرُ فعله. ويكون مرفوعًا ومخفوضًا ومنصوبًا.

فقد تَحَصَّل من هذا أنَّ المصدر إذا كان مرفوعًا، فهو نائب مناب «أن» والفعل، إلا الذى بُني له فعله، نحو: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، فهذا من القسم الثاني. وكذلك إن كان مخفوضًا.

فإنْ كان منصوبًا يُنْظَر: فإن انْتَصَب بغير فعله، فهو نائب مناب «أن» والفعل. فإن انتصب بفعله، ثم لم يظهر معه، فهو نائبٌ منابَ[1] الفعل وحده. فإن انتصب بفعله، وظهر معه، فهو المصدرُ غير النائب. [٣٢٩] وأمّا قولُهم: ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ عمرًا، فقال أبو علي فيه في «باب المفعول المطلق»[2]: إنه على حَذْفٍ، والتقدير: ضربت ضربًا مثلَ ضَرْبِ زيدٍ عمرًا، ثم حذف، وشبَّهه بقولهم: «أنتِ واحدةٌ[3]». فإذا نُظر إلى أصل هذا

---

(١) في المخطوطة: «منابه»، وَهْمٌ أو تحريف.

(٢) لفظه: «فإذا قُلْتَ: ضربتُه ضَرْبَ زيدٍ عمرًا، وضَرْبَ الأمير اللصِّ، فالمعنى: ضربًا مثل ضَرْب الأمير اللصّ. ولا يجوز انتصابه على حد ضربته ضربًا ..». انظر: الإيضاح ١٦٨، والمقتصد ١/ ٥٨٧، ٥٨٨.

(٣) أنتِ واحدةٌ، تُقال في صريح الطلاق. وفيها اتِّساع وحذف. والأصل: أنت ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ، فحذف المضاف والمضاف إليه، وأقيم صفةُ المضاف إليه مُقام الاسم المضاف، فهو مثل: ضربت ضرب زيد، في أنك حذفت مضافًا وموصوفًا. وانظر: الإيضاح ١٦٨، والمقتصد ١/ ٥٨٩، ٥٩٠.

المصدر، فهو من قَبيل المجرور، فهو نائبٌ مناب «أن» والفعل، وكلامُ أبي علي في هذا الباب إنَّما هو في النَّائب مَناب «أن» والفعل، وما جرى مَجراه[1].

فإذا قلتَ: أعجبني ضربُ زيدٍ اليومَ، فهو في تقدير: أعجبني أنَّه يضرب زيدٌ اليوم، ولا يتقدَّرُ ها هنا بـ«أنْ»؛ لأن «أنْ» تُخْلِصُ للاستقبال. وإذا قلتَ: أعجبني ضرب زيدٍ غدًا: فإنْ كان الضربُ مقطوعًا به، فتقديره: أعجبني أنه يضرب زيدٌ غدًا. وإنْ كان ممكنًا، فتقديره: أعجبني أَنْ يضرب زيدٌ غدًا، فتارة يتقدَّر هذا المصدر بـ«أنّ» المشَدَّدة، وتارة يُقَدَّرُ بـ«أنْ» المخففة. وكذلك قَدَّره سيبويه[2]، رحمه اللَّه.

وهذا كلُّه في المصدر الذي يُراد به العلاج[3]. وإن لم يُرَد به العلاج كان المصدرُ كسائر الأسماء لا يصحّ له عمل؛ لأنَّ عملَه بالنيابة، على حسب ما تَقَدَّم، ولا يمكن فيه النيابةُ مناب الفعل إلا مع العلاج؛ لأنَّ الفعل إنما وُضع لذلك[4]. واللَّه أعلم.

---

(١) يريد أنَّ نحو «ضربت ضرب زيد عمرًا» هو من قبيل المصدر النائب مناب «أن والفعل»، لا كما يوهم ظاهره، أنه من المصدر غير النائب، إذ عمل فيه فعله وظهر معه. وكشف أبو علي هذا الفرق في باب المفعول المطلق، وأخرج المثال من شبهه لـ«ضربت ضربًا». انظر: ص السالفة، ح ٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٨٩.

(٣) «العِلاج» يريد به: ما يحتاج إلى حركة حِسِّية كالضرب والكسر والصوت والشمّ. وهو عكس المصادر المعنوية المتعلقة بالعقل كالفهم والعلم. وتجد هذا المصطلح مستخدمًا بهذا المعنى في كتب النحو عند الحديث عن أبنية المصادر، والمفعول المطلق، (انظره مثلًا في: شرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٣٧٠، والارتشاف ١/٢٤٤)، وسبق إليه سيبويه (الكتاب ١/ ٣٦٢، ٣٦٣)، بل إنه دخل في عناوينه، قال (١/٣٦٣): «هذا باب ما يُخْتار فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذي يكون علاجًا».

(٤) الجرجاني: «اعلم أن المصادر فروعٌ على الأفعال في العمل... وذاك أن المصادر أسماء معلَّقة على أشياء، فهي كالغلام والرجل والثوب والدار، في أنها لا أصل لها في العمل، وأنها تعمل لمشابهتها للأفعال في تضمُّن حروفها». المقتصد ١/ ٥٥٣.

فإذا تبيَّنَ لك ما قلتُه، زال عنك ما اعْتَرَضَ به بعضُ المتأخِّرين على النَّحْويِّين المتقدِّمين، فإنهم قالوا: إذا قلتَ: أعجبني ركوبُ زيد، فإنَّك تريد بذلك هيئته. وإذا قلت: أعجبني أنْ يركبَ زَيْدٌ، فأنت تريد إيقاعه الفعل[1].

وينبني على هذا أنَّك تقول: أعجبني ركوبُ هذا العدو، ولا تقول: أعجبني أن يركب هذا العدو؛ لأنه قد يُعْجبك ركوبُه، وتستحسنه؛ لأنه حَسَنُ الرُّكوب، ولا يُعجبك أنْ يركب عدوُّك.

فيُقال له: إذا قلتَ: أعجبني ركوب زيد الفرس، إنما تقوله على معنى: أعجبني أن يركب زيد الفرس، وتقول: عجبت من إهانة زيد أخاه، فالمعنى - بلاشك -: عجبتُ من أن تُهينه. وتقول: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا، فالمعنى أنك عجبت من إيقاعه وعلاجه، لا من هيئته.

ولا أعلم خلافًا بين النَّحْويِّين المتقدِّمين أنَّ المصدر الذي يَعْمَل، لا يعملُ إلَّا بالنيابة منابَ الفعل، أو مناب «أن» والفعل، أو ما جرى مجراه، على حسب ما تَقَدَّم.

فصل

قال: «**المَصادِرُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ**»[2].

اعلم أنَّ كلامَه في المصدر الذي ناب مناب «أن» والفعل، أو ما جرى

---

(1) وذلك من جهة أن المصدر الصريح لا يدل بصيغته على حدث وزمان. أما المصدر المؤول من «أن» والفعل فيدل عليهما. ومعروف أنَّ «أنْ» تمحّص المضارع للاستقبال. انظر: الكليات للكفوي ١٤٠٩. هذا، ولم أقف على هؤلاء المتأخِّرين.

(2) الإيضاح ١٥٥، والمقتصد ٥٥٣/١.

مجرى ذلك. وهذا يوجد على ثلاثة أقسام، كما ذكر:

فإن كان مُنَوَّنًا رَفَعَ الفاعل، ونَصَبَ المفعول[1]، فتقول: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، وأعجبني قيامٌ زيدٌ، وأعجبني ضربٌ زيدًا[2].

والفاعلُ مع المصدر يُحْذَف[3]، وإن كان لا يُحْذَفُ مع الفعل. وفي هذا خلاف.

وقال الكوفيون: إنَّ المصدر المنوَّن يَنْصِبُ ولا يَرْفع[4].

ومِنَ النَّاس مَنْ ذهب إلى أنَّ هذا المصدرَ يرتفعُ بعده المفعولُ، فتقول: أعجبني ركوبٌ الفرسُ، على [٣٣٠] تقدير: أن يُرْكَب الفرسُ، أو: أن رُكِبَ الفرسُ[5]. فالكلام هنا في فصول ثلاثة:

---

(1) هذا مذهب البصريين. وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُلْفَظَ بالفاعل مع المصدر المنون، وحُجَّتُه أنه لم يُحفظ في كلامهم. وأبطله ابن عصفور مستدلًّا بقول الفرزدق:

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهم بِتَشَاجُرٍ ... قد كَفَّرَتْ آباؤها أبناؤها

تقديره: بتشاجر أبنائها قد كَفَّرَتْ آباؤها، أي لبست الدروع. انظر: المقتصد ١/ ٥٥٤، ٥٥٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٥، والارتشاف ٣/ ١٧٥.

(2) في هذا المثال حُذف الفاعل، وفي الذي قبله حُذف المفعول.

(3) هذا أيضًا مذهب البصريين، قال ابن عصفور: «ويجوز لك أن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه». أما الكوفيون فالفاعل عندهم مضمر في المصدر. انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٤، والارتشاف ٣/ ١٧٤.

(4) ما رأيته في المصادر التي رجعت إليها أن الكوفيين يرون أن المصدر المنون لا ينصب ولا يرفع، وأن المرفوع أو المنصوب بعده على إضمار فعل يفسره المصدر. انظر مذهبهم في: الارتشاف ٣/ ١٧٦، والهمع ٥/ ٧١.

(5) عزا أبو حيان ذلك إلى الجمهور، وحكى عن ابن أبي الربيع أن عدم الجواز هو مذهب أكثر النحويين، وأنه لا يجوز في المفعول إلا النصب. وإلى هذا كان يذهب الشلوبين. وهو ما نسب إلى الأخفش. واختار أبو حيان أن الجواز إذا كان المصدر لفعل لم يُنْطَق به إلا مبنيًا للمفعول. انظر: الارتشاف ٣/ ١٧٥.

الأول مع الكوفيين، فإنهم ذهبوا إلى أنه يَنْصب، ولا يَرْفَعُ، فتقول: أعجبني ركوبٌ الفرسَ، ولا تقول: أعجبني ركوبٌ زيدٌ، ولا يُقال: أعجبني ركوبٌ زيدٌ الفرسَ.

والصحيح – واللَّه أعلم – أنه يَرْفَع وينصب. ويجوز أن تأتيَ بهما. ويجوز أن تأتي بأحدهما.

وإنما حملهم على هذا – واللَّه أعلم – أنهم لم يجدوا في الكلام: أعجبني قيامٌ زيدٌ، ولا: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، كثيرًا، ووجدوا: أعجبني ضربٌ زيدًا، قال اللَّه – تعالى –: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1]، وهو كثير. وقد جاء أبو علي بكثيرٍ من هذا. وسيأتي الكلام في ما أتى به أبو علي[2]، إن شاء اللَّه.

وليس خلافُهم في أنَّ المصدر المنوّن أتى عاملًا الرفعَ في الشعر، وإنما الكلام – واللَّه أعلم – في عمله في الكلام. والقياسُ يقتضي ذلك؛ لأنه بالوجه الذي ينصب المفعولَ يرفعُ الفاعل؛ لأنه إنّما نَصَبَ بنيابته مناب «أن» والفعل، وكذلك أيضًا يَرْفع. ولا يُسْتَنْكر في الشيء القياسي أن يقلَّ في كلام العرب، ويكون ذلك اتِّفاقًا، فلا تكون قلَّتُه مانعةً من الأخذ فيه بالقياس؛ ألا ترى أن «فَعَلِيًّا» في النسب إلى «فَعُولة» لم يأتِ منه إلا لفظة واحدة، قالوا في «شَنُوءة»: شَنَئِي، ثم قاسوا عليه كل «فَعُولة» لَمَّا كان القياسُ فيه قويًّا[3].

---

(١) البلد ١٤، ١٥.

(٢) انظر: ص ١٠٧٤ – ١٠٧٨.

(٣) إلى هذا ذهب سيبويه. وقاس عليه الباب، فقال في «ركوبة»: ركَبِيّ. ونسب الأخفش والجرمي والمبرد إلى «فعولة» على لفظه، فقالوا: شنوئي وركوبي. وحذف ابن الطراوة الواو، وأقر ما قبلها على حاله فقال: ركُبِيّ، بضم الكاف. انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، والارتشاف ١/ ٢٨٣.

الثاني: حذف الفاعل مع المصدر[1]، ولا يُحْذَف مع الفعل.

ومن المتأخِّرين من ذهب إلى أن الفاعل مع المصدر لا يُحْذَف، كما لم يُحْذَف مع الفعل؛ لأن المصدر نائب مناب الفعل، فلا يُحْذَف معه إلا ما يُحذف مع الفعل.

والذي كان يذهبُ إليه الأستاذ أبو علي أنَّ الفاعلَ مع المصدر بخلافه مع الفعل؛ لأنَّ الفعل طالبٌ الفاعلَ ببنيته، وللإخبار عنه أُخذ من الحدث وبُني، فحذفُه نقضٌ للغرض. ويُحْذَف المفعول مع الفعل المبني للفاعل، ولا يُحْذَفُ مع الفعل المبنيّ للمفعول؛ لأنه ليس طالبًا له ببنيته، وإنما تَعَدَّى إليه؛ لأنه يستدعيه من جهة معناه. فإذا بُني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل يرتفع، ولا يجوز حذفه؛ لما في ذلك من نقض الغرض.

فإذا تَقَرَّر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض، وذلك راجع لبناء الفعل، فما بُني الفعل للإخبار عنه لم يَجُزْ حذفُه، وما لم يُبْنَ الفعلُ للإخبار عنه جاز حذفه. والمصدرُ ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول؛ لأنه لا بنية له طالبةٌ بواحد منهما، فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل ومفعول، وتحذف الآخر؛ إذ ليس في ذلك نقض الغرض؛ لأنه

---

(١) هذا مذهب البصريين كما سلف قريبًا (ص ١٠٧١، ح٣). وإنما تُحذف مع المصدر، ولم يضمر، كما في اسم الفاعل والمفعول والصفة، لأن المصدر اسم جامد كالماء والتراب فلم يتحمل الفاعل. أما اسم الفاعل والمفعول والصفة فإنها لاشتقاقها تتنزل منزلة الفعل، فتتحمل الفاعل تحمل الفعل له. وعَلّل ابن الشجري المسألة بأن اسم الفاعل مشتق من الفعل فأضمروا فيه، والمصدر بعكس ذلك، لأن الفعل مشتقٌ منه – فلم يضمروا. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٥، والتوطئة ٢٧٧.

لا بنية للمصدر تطلب بها فاعلًا أو مفعولًا[1] .

وهذا الذي ذهب إليه صحيحٌ من جهة القياس، ولسان العرب لا يخالفُه، فينبغي ألَّا يُعْدَل عنه لإضمار وتكلُّف من غير دليل تَحْمِلُ عليه. واللَّه أعلم.

الثالث: أن المفعول مع المصدر لا يكون إلّا منصوبًا[2] ، وإن كان مع الفعل مرفوعًا، ومنصوبًا مرفوعًا[3] إن بُني له الفعل، ومنصوبًا إن لم يُبْنَ له الفعل، فتقول: أعجبني ركوبُ الفرسَ، ولا يجوز: أعجبني ركوبُ الفرسُ.

ومن النَّاس[4] من أجاز ذلك، وقال: إنَّ المصدر نائب مناب «أن» والفعل. فإن ناب مناب الفعل المبنيّ للمفعول، كان المفعولُ معه مرفوعًا، فأجاز: أعجبني ركوبُ الفرسُ، على تقدير: أعجبني أن يُرْكَبَ الفرسُ، وكذلك تقول: أعجبني أَكْلُ الخبزُ، على تقدير: أَنْ أُكِل الخبزُ.

وفي كلام سيبويه ما يقتضي بظهوره[5] ذلك، وإنْ لم يكنْ قد نَصَّ عليه. ونُقِلَ هذا عن أبي علي.

وأكثر النَّحْوِيِّين على أنَّ المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوبًا، ولا يكون

---

(١) ليس مذهب الشلوبين هذا في موطنه من شرح المقدمة الجزولية، ولا التوطئة. وقد عزاه المؤلف إليه في الملخص (١/٢٩٤) أيضًا.

(٢) هذا قول ابن أبي الربيع متابعًا شيخه الشلوبين، والأخفش. انظر: ح ٥ من ص ١٠٧١ .

(٣) أي منصوبًا بحسب الأصل، مرفوعًا بحسب حاجة الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله إليه.

(٤) كذا قال: «ومن الناس». على الرغم من أن المجيزين هم الجمهور (ح ٥، ص ١٠٧١)، وأن الجواز هو ظاهر مذهب سيبويه، وأنه نُقل عن أبي علي، كما يذكر المؤلف نفسه.

(٥) الظهور مصطلح أصولي، ويقابله النَّصُّ. وسلف أن علقت عليهما. انظر: ص ٤٧٦ ، ح ١.

المصدرُ إلا نائبًا مناب الفعل المبني للفاعل.

ويظهر لي أن الصحيح - واللَّه أعلم - أن المفعول لا يكون مع المصدر إلا منصوبًا؛ لأنَّ المفعول لم يرتفع حتى بُني له الفعل، وصُيِّر طالبًا له بالبنية، والمصدر لا بنية له طالبةٌ بالمفعول، فلا يرتفع. ويُبْنَى مع الأصل، وهو: النَّصْبُ للمفعول، والرفع للفاعل.

ولا يبعد عندي الوجه الثاني - واللَّه أعلم - وقد ذُكر وجهه.

ثم أتى بقوله - سبحانه -: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾[1] .

الرِّزْق يقع على الفعل، ويقع على المرزوق. وحكى ابن القوطية[2] : رزقه اللَّه رِزقًا، كما تقول: ذكرته ذكرًا[3] . فيُتَصَوَّر في الآية أن يكون «الرِّزق» مصدرًا، ويكون ﴿ شَيْـًٔا ﴾ مفعولًا به، ويكون التقدير: ويعبدون من دون اللَّه مالا يملك لهم أن يرزق من السموات والأرض شيئًا[4] .

ويمكن أن يكونَ «الرزق» بمعنى «المرزوق»، ويكون مفعولًا

---

(١) النحل ٧٣ . وانظر: الإيضاح ١٥٥ ، والمقتصد ١/٥٥٣ .

(٢) هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن مزاحم، أبو بكر النحوي، صنَّف «تصاريف الأفعال» و«المقصور والممدود» وتوفي ٣٦٧هـ. انظر: وفيات الأعيان (ط. إحسان عباس) ٤/٣٦٨- ٣٧١.

(٣) انظر: الأفعال ٢٦٤ .

(٤) بهذا الوجه قال أبو علي، ولفظه: «ومما جاء من ذلك - يريد عمل المصدر منونًا - في القرآن قوله - عز وجل -: ﴿ ويعبدون من دون اللَّه ... ﴾ .. كأنه قال: لا يملك أن يَرْزُقَ شيئًا ..». (الإيضاح ١٥٥، ١٥٦). وسبقه إلى ذلك الفراء في معانيه (٢/١١٠). وعزاه النحاس في إعراب القرآن (٢/ ٢١٨) إلى الكوفيين. وذهب الأخفش إلى أن ﴿ شيئًا ﴾ منتصب على البدل من ﴿ رزقًا ﴾ ، وأجاز القول الأول. (معاني القرآن ١/ ٣٨٤). وانظر: كشف المشكلات ٢/ ٦٩٢.

بـ ﴿ يَمْلِكُ ﴾ ، ويكون ﴿ شَيْئًا ﴾ في موضع المصدر ، ويكون التقدير : ما لا يملك لهم مرزوقًا ملكًا قليلًا ، ولا كثيرًا ، ويكون بمنزلة « شيء » في قوله – تعالى -: ﴿ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾[1] ، التقدير : لن يضروا اللّه قليلًا ولا كثيرًا ، فـ « شيء » في موضع المصدر . والأوّل أقربُ وأبْين . واللّه أعلم .

ومن المتأخّرين[2] مَنْ ذهب إلى أن « الرزق » لا يكون مصدرًا ؛ وإنما المصدر بالفتح ، ويكون الرَّزق والرِّزق ، بمنزلة : الذَّبح والذِّبح ، والطَّحن والطِّحن ، فالذَّبح والطَّحن ، بالفتح : مصدر ، وبالكسر : المذبوح والمطحون .

وهذه مدافعةٌ لما نَقَلَ النَّحويُّون وأهلُ اللغة في « الرِّزق » ، كلُّهم نقلوا أن « الرِّزق » مصدر « رزق » بمنزلة « الذِّكر » من « ذكر »[3] . ولا يُسْتَنْكَرُ أن يأتي المصدرُ والمفعولُ بلفظٍ واحد ، قالوا : حلب يحلب حَلَبًا ، والحَلَب أيضًا : المحلوب . وعمل سيبويه في ذلك [٣٣٢] بابًا[4] .

ثم قال : « **وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هذا قَوْلُه – تعالى -: ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ**

---

(١) آل عمران ١٧٦ .

(٢) يريد : ابن الطراوة (الإفصاح ٦٥) . وصرح بذلك في البسيط (٢/٩٩٢) ، قال : ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الرِّزق ينطلق على هذين الوجهين إلا ابن الطراوة ..» . وأقول : سبق ابن الطراوة إلى ذلك الأخفشُ ، فقد نسب إليه النحاس القول : « لا يجوز أن يكون منصوبًا بـ « رزق » لأنه اسم وليس بمصدر » . انظر : إعراب القرآن ٢/ ٢١٨.

(٣) كلام المؤلف ليس دقيقًا ، ونقله ليس صوابًا ، فالأخفش يرى أن « الرِّزق » اسم لا مصدر ، وكذلك ابن الطراوة (انظر : ح السالفة) . وجاء في اللسان (رزق) : « الرَّزق ، بفتح الراء ، هو : المصدر الحقيقيّ ، والرِّزق : الاسم . ويجوز أن يوضع موضع المصدر » ، ثم ذكر ابن منظور الآية ، وخرّجها على الوجهين المذكورين .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٤٢ ، وقال ثمة : « كما قالوا : الحَلَب في الحليب والمصدر . وقد يقولون : الحَلَب ، وهم يعنون اللَّبن ، ويقولون : حَلَبْتُ حَلَبًا ، يريدون الفعل الذي هو مصدر » .

إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا ﴾[1] .

قال في هذه الآية : « يمكن » ، ولم يَقُلْها في الآية الأولى ؛ لأَنَّ الأَظْهَرَ في الآية الأُولى ما ذكره ، والأَظْهَرَ هنا – واللّه أعلم – غيرُ ما أَخَذَها عليه[2] ، وهو : أن يكون ﴿ رَّسُولًا ﴾ بدلًا من « ذكر » بدلَ شيءٍ من شيء ، وهما لِعَيْنٍ واحدة ، ويكونُ ذلك على وَجْهَيْن :

أحدهما : أن يكون « الذكر » : الشرف ، كما قال – تعالى – : ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَـٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾[3] ، أي شَرَفُكم ، والمعنى – واللّه أعلم – هنا : قد أنزل اللّه إليكم شرفًا رسولًا يتلو عليكم ، ويكون هذا – واللّه أعلم – بمنزلة قول الشاعر :

* أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه[4] *

لأَنَّ « كل عام » خبر ، ولا يُخْبَرُ بظرف الزمان عن الجثث ، لكن لَمَّا وصفه بقوله : « تحوونه » ، صَحَّ الإخبارُ عنه بـ « كل عام » ، وتقديرُه – واللّه أعلم – : أكلّ عام [حيٌّ][5] نعم لكم ، فكذلك يكون التقدير في الآية – واللّه أعلم –:

---

(١) الطلاق ١٠، ١١. وانظر : الإيضاح ١٥٥ ، ١٥٦ ، والمقتصد ١/ ٥٥٥.

(٢) أن يكون ﴿ رسولًا ﴾ منتصبًا بـ « ذكر » . وسبق أبا علي إلى إجازته الزجاج . ومعنى الآية عليه ، كما قال الجرجاني : « أوحى إليكم وأعلمكم بأنه ذَكَرَ رسولًا وخَصَّه بالرسالة .. فكأنه قد أعلم اللّه ذِكْرَه رسولًا ، وبَعْثَه رسولًا ، فالفاعل محذوف ، كأنه قد أنزل اللّه إليكم ذكرًا هو رسولًا ، ويكون « هو » عائدًا إلى اللّه ، تعالى » : انظر : معاني الزجاج ٥/ ١٨٨، والمقتصد ١/ ٥٥٥، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٥٧.

(٣) الأنبياء ١٠ .

(٤) تقدم غير مرّة (ص ٤٣٧ ، ٤٤٠) . والتعليق في الموطن الأول .

(٥) كذا . ولعلها تحريف لكلمة « أخذ » ، قال في البسيط (١/٦٠٣) : « وكذلك المعنى في البيت : =

قد أنزل اللَّه إليكم شرفًا تلاوةَ[1] رسول آيات مُبيّنات عليكم .

الثاني : أنْ يكونَ على حذف مضافٍ من الثاني ، ويكون التَّقْدِيرُ : قد أنزل اللَّه إليكم ذكرًا ذكرَ رسولٍ . ويمكن أن يُقدَّرَ حذفُ مضافٍ من الأول ، ويكون التقدير : قد أنزل اللَّه إليكم ذا ذكر .

وأما إذا جعلتَ ﴿ رَسُولًا ﴾ مفعولًا بـ « ذكر » ، فيكون التقدير - واللَّه أعلم - : قد أنزل اللَّه إليكم أن ذكر رسولًا يتلو عليكم[2] .

ثم أتى[3] بالبيت ، وهو :

فَلَوْلَا رَجاءُ النَّصْـــرِ مِنكَ ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قَدْ صَارُوا لَنا كالْمَوَارِدِ[4]

في هذا البيت شاهدان :

= أُكُلِّ عام أخذ نَعَمٍ لكم . هذا بلا شك هو المعنى ، والقصد الإخبار عن الأخذ ، وهو حدث . فقد أخبرت عن الحدث بالزمان ، ثم عدل إلى هذا على جهة الاتساع . وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويُغَيِّره » .

(١) إنما قَدّر : « تلاوة » حتى لا يبدل اسم ذات من اسم معنى . ومن هنا جاء الشبه بين الآية والبيت .

(٢) الإيضاح ١٥٦ . وفي الآية وجه رابع ، هو أن يكون ﴿ رسولًا ﴾ منصوبًا بفعل مضمر ، تقديره : وأرسل رسولًا . وبه قال الكسائي . وأجازه الزجاج والنحاس . انظر : معاني الزجاج ٥/ ١٨٨، وإعراب النحاس ٤/٤٥٥، ٤٥٦، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٥٨، والبحر ٨/ ٢٨٢، والدر المصون ٦/ ٣٣٢.

(٣) أي أبو علي . انظر : الإيضاح ١٥٦ ، والمقتصد ١/٥٥٦ .

(٤) من الطويل . ولم أقف على قائله . يروى : قد كانوا . الموارد : الطرق إلى الماء ، وخصَّها لأنها أَعْمَرُ الطرق . يقول : لولا رجاؤنا لنصرك لنا عليهم ورهبتنا لعقابك إن انتقمنا بأيدينا منهم لوطئناهم وأذللناهم كما تُوطأُ الموارد . والشاهد : تنوين « رهبة » ونصب ما بعدها بها على معنى : « وأن نرهب عقابك » . والبيت في : الكتاب ١/ ١٨٩، وابن السيرافي ١/ ٣٩٣، وتحصيل عين الذهب ١٥٧، والنكت ١/ ٩٧، والإفصاح للفارقي ٣٥٩، وابن بري ١٣، وإيضاح القيسي ١/ ١٧٠، وابن يعيش ٦/ ٦١، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٨.

أحدهما : إضافة المصدر إلى المفعول[1] ، وهو : رجاء النصر ، و « الرجاء » مصدر ، و « النَّصر » مفعول . والتقدير - واللَّه أعلم - : فلولا رجاؤهم النصر منك ، ورهبتنا عقابك[2] . والجواب محذوفٌ ، تقديره : لأهلكناهم ، وقوله : « قد صاروا لنا كالموارد » بيان لذلك ؛ لأنَّهم إذا صاروا لهم كالموارد ، فقد تمكَّنوا من إهلاكهم .

ثم قال : « **ولو قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٌ [عمرًا]**[3] **اليَوْمَ عِنْدَ عَمْرٍو** » .

اعلم أنَّ المُحَافَظَ عليه في هذا الباب أمران :

أحدهما : ما هو معمولٌ لهذا المصدر المقدَّر بـ « أن » والفعل ، وما جرى مجرى « أن » والفعل في كونه في تأويل المصدر ، لا يتقدَّم عليه .

الثاني : أنه لا يُفْصَل بينه وبين معمولاته بما ليس معمولًا له .

وإنَّما لم يَتَقَدَّمْ معمولُه عليه ؛ لأنه في تأويل الحرف الموصول ، وما هو من صلة الشيء لا يتقدَّم على الشيء ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : أعجبني عمرًا أنْ ضرب زيدٌ ، على تقدير : أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ؛ لأنَّ « ضرب زيد عمرًا » صلةٌ ، وما هو من الصلة لا يتقدَّم على الموصول . وسواء أكان الموصول

---

(١) في المخطوطة ، فوق كلمة « المفعول » بخط دقيق : والفاعل محذوف .

(٢) هنا موطن الشاهد الذي سيق البيت من أجله ، فقد نَصَبَ « رهبة » وهو مصدر منون ، « عقابك » ، والفاعل محذوف ، كما قَدَّره المؤلف .

(٣) ساقطة من المخطوطة ، وكلامه بعدها ، يدل على إرادته لها . كما أنها ثابتة في الإيضاح (١٥٦) ، والمقتصد (١/٥٥٦) . وفيهما أيضًا : « عند زيد » ، مكان « عند عمرو » .

(٤) هو قول الجمهور . ونقل أبو حيان عن ابن السراج أنه حكى جواز تقديم مفعوله عليه . (الارتشاف ٣/ ١٧٣) .

حرفًا أم اسمًا ؛ هذا حكمه ، لا تقول : جاءني أخاه الذي ضرب زيدٌ ، تريد : جاءني الذي ضرب أخاه زيد . وكذلك لا تقول في « يعجبني أَنَّ زيدًا في الدار » : يعجبني في الدار أنَّ زيدًا . وكذلك كُلُّ حرف موصول أو [٣٣٣] اسمِ موصول لا يتقدَّم عليه ما هو من صِلَتِه .

فإذا تقرَّر هذا لَزِم في المصدر الذي هو في تقدير الموصول والصلة ألَّا يتقدم عليه شيء من الصلة ؛ لأنه يأتي كأنَّه تقدَّم على الحرف الموصول .

وأما الفصلُ بين الصلة والموصول بما ليس معمولًا للصلة ، فلا يجوز أيضًا ؛ لأنَّ الصِلَةَ والمَوْصُولَ كالشَّيْءِ الواحد ، فلا يُوقَعُ بينهما أجنبيٌّ منهما ؛ ألا ترى أنك لا تقول في « ضرب الذي أكل الخبزَ زيدٌ » : ضرب الذي أكل زيدٌ الخبزَ[1] . وكذلك نظائرُ هذا كُلِّه .

وقد جاء في الشعر وقوعُ الأَجْنَبِيِّ بين الصلة والموصول للضرورة ، فلا عِبْرة بما هو كذلك ، قال[2] :

وأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيَّ فيه ... لساني مَعْشَرٌ عنهم أَذُودُ[3]

التقدير : وأبغض مَنْ وضعت فيه لساني إليّ معشرٌ عنهم أذود . و « مَنْ » هنا موصولة ، بمنزلة « الذي » وصِلتها « وضعت » و « إليّ » ليس من الصلة ، إنما هو متعلِّق بـ « أبغض » ، و « لساني » و « فيه » من تمام الصلة . ثم إنه أوقع « إليّ » بين بعض الصلة وبعض . وهذا لا يكونُ في الكلام ، ولا يُقال منه في

---

(١) لأن في ذلك فصلًا بين « أكل » و « الخبز » ؛ جزأي الصلة بـ « زيد » وهو فاعل « ضرب » .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) من الوافر . واستشهد بالبيت في : الملخص ١/٣٥١ ، ٣٩٨. وهو في : شرح التسهيل ١/ ٢٣٣، والهمع ١/ ٣٠٣، ونتائج الأفكار ٢/ ٨٣٧، والدرر ١/ ٦٤.

الشعر إلا ما سمع . ويَجْرِي مَجْرى هذا نَعْتُ الموصول ، والبدلُ منه ، والتوكيدُ ، والعطفُ عليه عطفَ بيان ، وبالحرف ، والإخبارُ عنه ، والاستثناءُ منه ، والحالُ منه[1] ، فلا يُؤْتَى بشيء منها ، حتى يَتِمَّ بصِلَتِه . فمتى أَوْقَعْتَ شيئًا من هذا كُلِّه بين الصلة والموصول ، وإن كان ليس أجنبيًّا من الموصول ، فيَجْري مَجْرى الأَجنبيِّ في ألَّا يَفْصِلَ بين الموصول وصلته .

فإذا صَحَّ ماذكرتُه ، فيُرْجَع إلى المثال[2] :

فإنْ جعلت « اليوم » زمانَ الضَّرْبِ ، ولم يكن زمانَ الإعجاب ، كان من صلة المصدر ، فلا يجوز أن يُقَدَّم على المصدر ، ويجوز أن يوقع قبل « عمرو » وقبل « زيد » ؛ لأنه من الصلة ، وليس بأجنبي ، فتقول : أعجبني ضربٌ اليومَ زيدٌ عمرًا ، وأعجبني ضربٌ زيدٌ اليومَ عمرًا .

وكذلك « عند خالد »[3] إن جعلتَه مكان الضرب ، أي فيه وقع الضرب ، ولم تذكر المكان الذي وقع فيه الإعجاب ، فلا يجوز أن يُقَدَّم على المصدر . ويجوز أن تُوقِعَه قبل المفعول وقبل الفاعل ، وتُقَدِّمَ أيَّ الظرفَيْنِ شِئْتَ ؛ لأنَّ ذلك من الصِّلة .

ويجوز أن تقدِّم بعض الصلة على بعض : فإن جعلت « اليوم » ظرفًا

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٢٣١ ، ٢٣٣. ولم يذكر ابن مالك من الأجنبي إلا الإتباع والإخبار والاستثناء قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها ، ولم يجعل من الأجنبي القسم ، ولا جملة الاعتراض ، ولا الجملة الحالية ، ولا النداء الذي يليه مخاطَبٌ . ومَثَّل لهذا الأخير بقول الفرزدق :

تَعَشَّ فإنْ عاهدتَني لا تخونُني ... نكن مثل مَنْ يا ذئب يَصْطَحبانِ

(٢) هو : أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمرًا اليومَ عند عمرٍو .

(٣) « عند خالد » (كذا) ، وفي المثال : « عند عمرو » . وهما سِيّان .

لـ « الضرب » ، وجعلت « عند خالد » ظرفا لـ « الإعجاب » ، جاز لك أن تأتي بظرف المكان أولًا وآخِرًا ، ولا يجوز أنْ تُوقِعَه بين المصدر ، وما يتعلَّق به ، فتقول : أعجبني عند خالد ضربٌ زيدٌ عمرًا اليوم ، وأعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا اليومَ عند خالد . ولا يَجُوز أنْ تَقُولَ : أعجبني ضَرْبٌ عمرًا عند خالد اليوم . وكذلك إذا جَعَلْت « اليوم » ظرفًا لـ « أعجبني » ، و « عند خالد » ظرفًا لـ « الضرب » فلك أن تأْتِيَ بظرف الزمان قبل المصدر ، وبعد المصدر ومعمولاته ، ولا تأتي به بين المصدر ، وما يتعلَّق به .

فصل

قال : « **ومِثالُ ما أُعْمِلَ** [٣٣٤] **من المَصادِرِ عَمَلَ الفِعْلِ ، وهو مُضافٌ : قَوْلُهُم**[1] : **ضَرْبي زَيْدًا حَسَنٌ** » .

اعلم أنَّ المصدر يُضاف إلى الفاعل ، وإنْ ذُكر معه مفعولٌ ، ويُضاف إليه ، وإنْ لم يكن معه مفعولٌ ، فتقول : عجبْتُ من قيام زيدٍ ، قال اللّه – تعالى –: ﴿ كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾[2] ، وتقول : عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا .

ويُضاف إلى المفعول إذا لم يكن هناك فاعلٌ ، فتقول : عَجِبْتُ من ركوبِ الفرس ، وقال – سبحانه –: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾[3] .

---

(١) المخطوطة : وقولهم . وهو تحريف . وفي الإيضاح (١٥٧) والمقتصد (١/٥٥٨) : قولك .

(٢) سبأ ١٥ .

(٣) فُصِّلت ٤٩ . ويستشهد بها بعد (ص ١٠٩٣) . وعلقت عليها ثمة (ح ١) . وانظر الكلام على الآية في : الحلبيات ٢٩٢، والبغداديات ٢٥٧، ٥٩١، والخصائص ٣/ ٢٤٨، والملخص ١/ ٣١٨.

ويُضاف إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وهو قليل . والذي جاء من هذا كُلِّه في القرآن – في ما أذكره – الإضافةُ إلى الفاعل بحضرة المفعول ، قال – تعالى –: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[1] ، والإضافة إلى المفعول بغير فاعل ، قال اللّه – تعالى –: ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾[2] ، والإضافة إلى الفاعل بغير مفعول ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾[3] وقال – سبحانه –: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾[4] .

ولا أَذْكُرُ في القرآن الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل . وقد تقدَّم الإضافةُ إلى الفاعل بغير مفعول . وهذا الثاني يَقِلُّ . والقياسُ – بلا شك – فيه قويٌّ ، كما يُضاف إلى الفاعل بحضرة المفعول ، يُضاف إليه وإنْ لم يُذْكَرْ معه مفعول .

وأمَّا الإضافةُ إلى المفعول بحضرة الفاعل فضعيفةٌ[5] ، لا تُوجد في الأكثر

---

(١) البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٦٤٣) . وانظر كلامه على الآية بعد (ص ١٠٩١) .

(٢) سورة ص ٢٤ .

(٣) الروم ٢٣ .

(٤) الفرقان ٧٧ .

(٥) بهذا يكون المؤلف من النحويين الذين لا يجيزون إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، إلا على ضعف ، ويقصرون ذلك على الشعر . والمسألة جائزة عند سيبويه والجمهور . ومهما يكن فإن هذه الإضافة قليلة ، ولم ترد في القرآن ، إلا في قوله تعالى –: ﴿ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء ﴾ [مريم : ٢] بضم الدال والهمزة في قراءة يحيى بن الحارث عن ابن عامر ، كما ذكر ابن مالك ، أو يحيى بن يعمر ، كما ذكر ابن خالويه . انظر المسألة في : الكتاب ١/ ١٩٠، وشواذ ابن خالويه ٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ١١٨، والارتشاف ٣/ ١٧٤، ٢/٧٥، والهمع ٥/ ٧٤.

إلَّا في الشعر[1] ؛ لأنَّهما إذا حضرا ، فالإضافة إلى الفاعل أولى ؛ لأنَّ مَرْتَبَتَه التَّقَدُّم .

وقد أخذ بعضُ الكوفيِّين قولَه – تعالى – : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[2] ، على أنَّ المصدر أُضيف إلى المفعول بحضرة الفاعل[3] .

---

(١) مما جاء في الشعر قوله :

ألا إنَّ ظُلْمَ نفسه المرءُ بَيِّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هَوًى يغلب العَقْلا

وقوله :

أَيْنَ رسمِ دارٍ مَرْبَعٍ ومَصيفُ ... لِعَيْنَيْكَ من ماء الشُّئون وَكِيفُ

وقوله :

أفنى تلادي وما جمعت من نَشَبٍ ... قَرْعُ القواقِيزِ أفواهُ الأباريقِ

انظر : مصادر ح٥ من ص السالفة .

(٢) آل عمران ٩٧ . ونسب ابن أبي الربيع القول في ٢٩٤/٢ (الحمزاوية) إلى الفراء، ولم أجده في موطنه من « المعاني » . ونسبه أبو حيان في البحر (١٣/٢) إلى بعض البصريين . أما ابن هشام (المغني ٦٩٥/٢) فنسبه إلى ابن السِّيد . وضعَّفه السهيلي في نتائج الفكر (٣١٠) من وجوه : أحدها من جهة المعنى ، وهو أن المعنى فرض على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرضَ كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف ، ومنها أن الإضافة إلى الفاعل إذا وجد أولى من الإضافة إلى المفعول ، ولا يُعْدَل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول . ونقل المؤلف في البسيط عن الشلوبين أنه دفع ذلك أيضًا من جهتين : جهة اللفظ ، وهو نحو ما قال به شيخه السهيلي في جهة الصنعة ، وجهة المعنى ، وهي جهة أخرى غير التي قال بها السهيلي ، قال : « فيكون المعنى : ولله على الناس أن يحجَّ البيت المستطيعُ ، فيلزم عن هذا أن يكون الناس مطلوبين بأن يُحِجُّوا البيتَ المستطيعَ » . ولم يتقرَّرْ هذا في الشريعة ؛ لأنَّ كل إنسان مطلوب بنفسه ، ولا يُطْلَبُ أحدٌ بأن يُحِجَّ غيْرَه » .

(٣) عَضَّدُوه بقولهم : إنَّ ﴿ من استطاع ﴾ فاعل بـ﴿ حج ﴾ في المعنى . فإنْ لم يرفعه ، فيكون ﴿ حج ﴾ مهيأً للعمل لكونه بعده مقطوعًا عن العمل بجعله بدلًا . وقد رُدَّ بما سلف . (انظر : =

وأخذه البصريُّون على أن ﴿ مَنِ ﴾ بدل من ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ ، بدلَ بعض من كل[1] .

وأخذه الكسائي على أنَّ ﴿ مَنْ ﴾ شَرْطٌ ، والجوابُ محذوفٌ[2] .

فالقول الأول بعيدٌ ؛ لأنه جعل ﴿ ٱلْبَيْتِ ﴾ مفعولًا بـ ﴿ حِجُّ ﴾ ، والحجّ معناه القصدُ ، فالمعنى : ولله على الناس أنْ يقصد البيتَ المستطيعُ . وهذا مردودٌ ؛ لأنه لا يَلْزَمُ النَّاسُ أن يُحِجُّوا المستطيع . وسيأتي الكلامُ في هذه الآية في « باب البدل »[3] ، إن شاء الله .

وقد جاء في قراءة ابن عامر إضافة المصدر إلى الفاعل ، وقد فُصل بينهما بالمفعول ، قال – تعالى – : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَائِهِم ﴾[4] ، قراءةُ ابن عامر ﴿ زُيِّنَ ﴾ مبنيًّا للمفعول ، وقرأ :

= ح السالفة) . وقال المؤلف : « إن الإضافة إلى المفعول تمنع العمل في الفاعل في الأعرف ، فليس هنا لهذا تهيُّؤٌ وقطع » . انظر : البسيط ١/ ٤٠٤.

(١) هو مذهب سيبويه والزجاجي والشلوبين وأكثر البصريين . ويكون ﴿ حج ﴾ مضافًا إلى المفعول ﴿ البيت ﴾ ، والفاعل محذوف ، والتقدير : ولله على الناس من استطاع إليه سبيلًا منهم حج البيت . ويلاحظ أنه لا يوجد في الكلام ضمير يعود على الناس . وهو قبيح ، ولكن حَسَّنَه هنا أمور ذكرها السهيلي (نتائج الفكر ٣١٠) . وانظر : الكتاب ١/ ١٥٢، والمقتضب ١/١٦٥ و٤/ ٢٩٦، والجمل ٢٥، والأصول ٢/ ٤٧، وإعراب النحاس ١/ ٣٥٣.

(٢) تقديره : فَلْيَحُجَّ . وانظر مذهب الكسائي في : الكافي ٢٩٤/٢ (الحمزاوية) وقال المؤلف ثمة : ولا يخفى ما في هذا من التكليف (كذا) والحذف . وإذا أمكن أن يُحمل الكلام على وجه لا يمكن معه حذف ، وهو (كذا) أولى » . وانظر مذهب الكسائي أيضًا في : المغني ٦٩٥/٢: واستبعده المؤلف في البسيط (٤٠٤/١) لحذف جواب الشرط ، ولجعل ما ظاهره كلامٌ واحد كلامين .

(٣) انظر : ٢٩٤/٢ (الحمزاوية) .

(٤) الأنعام ١٣٧ . وقرأ باقي السبعة ﴿ زين ﴾ مبنيًّا للمعلوم ، ﴿ قتل ﴾ منصوبًا ، ﴿ أولادهم ﴾ مجرورًا ، ﴿ شركاؤهم ﴾ مرفوعًا . (انظر : السبعة ٢٧٠، وحجة ابن زنجلة ٢٧٣، والكشف ١/ ٤٥٣، ٤٥٤) .

﴿قَتْلُ﴾ بالرفع، و﴿أولادَهم﴾ بالنصب، و﴿شُرَكائِهم﴾ بالخفض، والتقدير: زُيِّن لكثير من المشركين أن قتلَ أولادَهم شركاؤُهم[1]. وقد جاء هذا في كلام العرب، قال[2]:

فَـزَجَـجْـتُـهُ بِـمِـزَجَّـةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ[3]

---

(١) خَطَّأَ النحويون هذه القراءة. وعلَّلها السيرافي: «والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مُثْبَتَةٌ في ﴿شركائهم﴾، فقدَّر أن الشركاء هم المضلِّلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم، كما يُضاف المصدر إلى فاعله، ونَصب الأولاد لأنهم المفعولون. ولو أضاف المصدر إلى المفعولين، فقال: قتل أولادهم، للزمه أن يرفع الشركاء، فيكون مخالفًا للمصحف، فكان اتباع المصحف آثر عنده». ثم وَجَّه الآية على خط مصحف أهل الشام، بأن يخفض ﴿شركائِهم﴾ بدلًا من «الأولاد» لأنهم شركاء آبائهم في أحوالهم وأملاكهم، أو تكون الياء المثبتة في المصحف مضمومة، وقد تكون بدلًا من الهمزة، على لغة: شفاه شِفايًا، وهي لغة مختارة، ويكون التقدير: وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم، يرفعهم بـ﴿زين﴾. ثم قال: «وهذان الوجهان على تخريج خط مصحف أهل الشام. وقراءة ابن عامر لا وجه لها». انظر: ضرُورة الشعر ١٨١، ١٨٢.

(٢) لم أقف عليه. ونقل البغدادي عن ابن خلف أنه «بعض المدنيين المولَّدين»، وقيل: هو لبعض المؤنَّثين ممن لا يحتج بشعره». انظر: الخزانة ٤/ ٤١٥.

(٣) من مجزوء الكامل. ونقل البغدادي عن ثعلب أنه أنشده هكذا:

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّنًا   زَجَّ الصِّعابِ أبو مَزاده

كما نقل عنه أن بعضهم أنشده:

* زَجّ الصعابَ أبي مزاده *

وعلى الرواية الأولى لا شاهد على الفصل. لكن فيها الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل. وفي الرواية الثانية الشاهد. ويُروى:

* زج القلوصِ أبو مَزَاده *

ولا شاهد فصل فيها أيضًا. ويروى أيضًا: فَزَخَخْتُها. مزَجّة، بفتح الميم، وكسرها. وهي بالفتح: موضع الزّج، وبالكسر: شيء في طرفه زُجّ كالحَرْبَة. ولحّن البغدادي الفتح. والضمير في =

وجاء الزمخشريُّ هنا، وتَعَسَّف على القراءة والقارئ[1]، وحَمَلَه على هذا قُبْحُ مذهبه[2]،

= «فزججتها» يرجع إلى المرأة، أو الناقة. ولم أجد «فزججته» بضمير الغائب. زججته: طعنته بالزُّجّ، وهو حديدة تُرَكَّبُ في أسفل الرمح. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل. والزّجّ: الدفع مطلقًا. والشاهد: الفصل بين المضاف «زج»، والمضاف إليه «أبي مزاده» بمفعول المضاف «القلوص»، وكان الأصل: زج أبي مزادة القلوص.

وجعل السيرافي البيت من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النُّسّاخ في بعض النسخ. وقال الزمخشري: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فزججتها بمزجة .. البيت، فسيبويه بريء من عهدته». وقال البغدادي: «وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه». وإنما برأوا سيبويه من عهدته لأنه لا يرى الفصل بغير الظرف. وقدَّر ابن جني لتوجيه البيت في الأول مضافًا إليه، وفي الثاني مضافًا، كأنه: زَجّ أبي مزادة القلوص قلوص أبي مزاده، على أن يكون «قلوص» بدلًا من «القلوص»، قال البغدادي: «وتعسفه ظاهر». وفي البيت كلام كثير قائم على خلافهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور. والبيت في: الكتاب ١/ ١٧٦، ومعاني القرآن ١/٣٥٨ و٢/ ٨١، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، وإعراب النحاس ٢/ ٩٨، وضرورة الشعر ١٨٠، والخصائص ٢/ ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب ١٤٥، والكشاف ٢/ ٥٣، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وابن يعيش ٣/ ١٩، وتفسير القرطبي ٧/ ٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، والخزانة ٤/ ٤١٥. واستشهد به في: البسيط ٢/ ٨٩٢.

(١) الزمخشري (الكشاف ٢/٥٣): «وأما قراءة ابن عامر .. فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، كما سَمُج ورُدَّ:

* زَجَّ القلوص أبي مزاده *

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته».

(٢) يريد: مذهبه في الاعتزال، الذي حمله على الظن بأن القراءة تثبت بالرأي، وأنها غير موقوفة على النقل. أما أهل السنة فعقيدتهم أن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلًا. وتَعَقَّب ابن المُنَيِّر الإسكندري الزمخشري، فقال: «وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا لا نقلًا وسماعًا .. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين: علم القراءة وعلم الأصول، ولا يُعَدُّ من ذوي الفنَّين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة .. وما حمله على هذا الخيال إلا التعالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنَّها قطعية، حتى يردّ ما خالفها». هذا وقد خرج ابن المنير قراءة ابن عامر بعد ذلك على وفق القواعد النحوية، مؤكدًا أنها لا تخالف =

أعاذنا الله مما ابتُلِي به[1] .

ثم قال : « **فما أَضَفْتَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرَ مِنَ الفَاعِلِ[2] والمَفْعُولِ انْجَرَّ** » .

اعلم أن هذه الإضافةَ ، المقصودُ بها التَّخْفيف ، [٣٣٥] والمعنى في قولك : « عجبت من قيامِ زيدٍ » و « عجبت من قيامٍ زيدٌ » سواءٌ ؛ لأنَّ الموصول لا يكون إلا معرفةً ، ألا ترى أنك إذا قلت : يعجبني أن يقوم زيد ، فإنَّ « يقوم » في تقدير

= القياس ، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسرًا ، إلا أن المصدر مقدَّر بالفعل ، وإضافته غير محضة ، ومن ثَم فاتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره ، وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره . انظر فضل بيان وتفصيل في : حواشي الكشاف ٢/٥٣- ٥٥، والقرطبي ٧/ ٩١- ٩٣.

(١) لا أدري سببًا لهذا الذي قاله المؤلف خاصًّا به الزمخشري ، وكأنه انفرد به دون العالمين ، فأكثر النحويين البصريين المتقدِّمين إن لم يكن كلهم ، بدءًا من سيبويه ، فالفراء ، وهو من نحويي الكوفة ، وأبي عبيد ، ثم أبي علي الفارسي نفسه . فظاهرة تلحين القراء ، ووصمهم بالوهم قديمة ، لم يبتدعها الزمخشري ، ولا أظن أن الحامل عليها نزعة الاعتزال ، بل هي الأقيسة النحوية وتحكيمها بقسوة في مجاري الكلام . ولعل أول من فتح باب الطعن في قراءة ابن عامر هذه الفراء في معانيه (١/٣٥٧) . ولهذا قال البغدادي : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوقٌ أيضًا بالفراء ، فكان ينبغي الرَّدُّ على الفراء ، فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » ، وتلا الفراء أبو عبيد ، الذي قال : « لا أحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه » . ثم جاء أبو علي ليقول : « ولو عدل عنها – أي قراءة ابن عامر – كان أولى ، لأنهم لم يفصلوا بين المتضايفين بالظرف في الكلام مع اتِّساعهم في الظروف ، وإنما أجازوه في الشعر » .
وأكثر من ذلك فإن طوائف من الصحابة والتابعين لحَّنوا بعض القراءات التي قرأ بها أكابر . بل إن بعض القراء أنفسهم لَحَّنوا قراءات لهم ، ومنهم أبو عمرو والكسائي . كما أن بعض مصنفي القراءات مثل ابن مجاهد ارتكبوا ذلك . انظر فضل بيان وتفصيل في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور عامة ، وقراءة ابن عامر خاصة ، في الخزانة ٤/ ٤١٥- ٤٢٥، وفي ظاهرة تلحين القراء الدراسة الممتعة التي استهل بها الشيخ عضيمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ١، ج١/ ١٩- ٩٢.

(٢) في المخطوطة : الفعل . وهو وَهْمٌ . وانظر : الإيضاح ١٥٧ ، والمقتصد ١/ ٥٥٨.

مصدر معرَّف . والدَّليل على ذلك وقوعُه مخبرًا عنه بالمعرفة ، ولا يُخْبَر بالمعرفة عن النكرة ، إلا في الشعر[1] ، قال – تعالى – : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[2] ، وقال – تعالى –: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[3] ، وقال – جلَّ مِن قائل –: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ ﴾[4] . ومن أجل أنَّ « أنْ » مع صلتها في تقدير اسم معرَّف ، قال أبو علي في قراءة ابن عامر ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾[5] : إنَّ ﴿ تَكُن ﴾ فيها ضمير القصة ، ولم يجعل التأنيث لـ ﴿ آيَةٌ ﴾ ؛ لأنَّ ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ معرفة ، فلو جعل ذلك لأخبر بالمعرفة عن النكرة . وقد مضى الكلام في هذا في باب « كان »[6] ، فينبغي للمصدر الذي في تقدير « أن » والفعل ، أن يكون معرفة على أي حالة كان .

فقد صَحَّ مِنْ ذلك أنَّ إضافته لم يُرَدْ بها التعريفُ ؛ إذ كان معرفة قبل ذلك ؛ لأنَّه من قبيلِ الموصول ، والموصولُ يَتَعَرَّفُ بصِلته .

فإن قلتَ : فيجبُ ألا تدخلَ على هذا المصدرِ الألفُ واللام .

---

(١) انظر : ص ٧٥٥ ، ٧٨٥ ، والبسيط ٧١١/٢ – ٧١٤ .

(٢) الجاثية ٢٥ .

(٣) الأنعام ٢٣ . وسلف الاستشهاد بالآية : ص ٧٤٩ ، ح ٤ ، ٥ و٧٦١ ، ٨٩٥ .

(٤) النور ٥١ . ويستشهد بها بعد (ص ١١٠٧) .

(٥) الشعراء ١٩٧ . وقرأ بقية السبعة : ﴿ يكن ﴾ بالياء ، ونصب ﴿ آية ﴾ . انظر : السبعة ٢٧٣، وحجة ابن زنجلة ٢١، والكشف ١٥٢/٢. وسلف أن استشهد بها المؤلف (ص ٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٦) ، انظر كلامه ثمة ، وما علقته في الحواشي .

(٦) ليس في الإيضاح « باب كان » ، بل فيه : « باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر » . انظر : الإيضاح ٩٥. وانظر أيضًا : ص ٧٤٢ . والإحالة على : ص ٧٥٣.

قلتُ : ينبغي أن يُدَّعى فيهما إذا دخلا على هذا المصدر العامل المقدَّر بـ « أن » والفعل أنَّهما زائدتان[1] ، كما يُدَّعى ذلك فيهما في « الذي » و« التي » ، وما جرى مجراهما[2] ، وكذلك « الآن » ؛ لأنَّ التعريف في هذه الأشياء بغيرهما ، فيُدَّعى فيهما الزيادةُ . ويكون التعريف في « الذي » وما جرى مجراه بالصلة[3] ، والتعريف في « الآن » بالإشارة[4] ، ولا يُجْمَع على الاسم تعريفان . ويدلُّك على أن الألف واللام ليستا هنا للتعريف أنَّه لم يُسْمَع « آن » بغير ألف

(١) انفرد المؤلف بهذا القول . والنحويون جميعًا على أنّ « أل » مع المصدر للتعريف ، ليس في ذلك خلاف ، قال أبو حيان في الارتشاف (١٧٧/٣) : ولا نعلم خلافًا في أنّ « أل » في هذا المصدر للتعريف إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي « أنه ينبغي أن تُدَّعى زيادتها ، وادَّعى أنَّ المصدر المنون معرفة ، وأن المضاف أيضًا معرفة ، وأنَّ الإضافة فيه للتخفيف » .

(٢) يريد فروعهما من الموصولات ، فـ « أل » فيهما زائدة لازمة . وكذلك هي في « اللات » . اسم الصنم ، وفي « النضر » و« النعمان » و« العُزّى » و« السموأل » و« الكعبة » ، و« المدينة » ، و« النجم » للثّرَيّا . وتأتي أيضًا زائدة غير لازمة في نحو : « الحارث » و« العباس » و« الضَّحّاك » ، وفي الاسم العلم في الشعر ، وفي الحال الشاذ في قولهم : ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وجاءوا الجَمَّاء الغفيرَ . انظر : رصف المباني ٧٧، ٧٨، والجنى ٢١٨- ٢٢٠، والمغني ١/ ٧٤- ٧٦.

(٣) على المختار . وهو قول أبي علي الذي يرى أن : « الذي » إنما يتخصّص بالصلة ، وليس بتخصص بلام المعرفة ، ألا ترى أنَّ أخوات « الذي » معارف ، ولا ألف ولام فيهنَّ ، وإنما اختصصن بصلاتهن . فلو اختص « الذي » بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان . وهذا خلف » . (العضديات ٢٠٥) . ولابن جني كلام في تعليل زيادة اللام في هذا الباب ، انظره في : سر الصناعة ١/٣٥٣ وما بعدها .

(٤) كأنه قيل : هذا الوقت . وهذا مذهب جمهور البصريين والزجاج ، الذين يرون أن « الآن » مبني لأنه شابه اسم الإشارة . وظاهر كلام ابن أبي الربيع أنه يتابعهم . ويرى أبو علي ويتابعه ابن جني أن تعرُّف « الآن » بلام أخرى محذوفة ، غير الظاهرة التي فيه ، بمنزلة « أمسِ » في تعرفه بلام مرادة . ولذلك بُنيا - أي أمس والآن - لتضمنهما معنى حرف التعريف . وفي المسألة أقوال أخرى . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٥٠- ٣٥٣، والإنصاف ٢/ ٥٢٠- ٥٢٤ (المسألة ٧١)، والجنى ٢١٩.

ولام ، كما سُمِع « غد » بغير ألف ولام . وسيأتي الكلامُ في هذا مستوفًى ، إن شاء اللّٰه .

ثم أتى[1] بقوله - تعالى - : ﴿ وَلَوْلَا دِفاع[2] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[3] .

القُرَّاء كلُّهم يقرأون : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ مصدر « دفع » إلا نافعًا ، فإنه قرأ : ﴿ وَلَوْلَا دِفاع ٱللَّهِ ﴾ مصدر « دافع »[4] ، فأتكلَّم أولًا في قراءة الجماعة :

اعلم أنَّ حكم المصدر أن يكون كفعله الذي ناب منابه ، فكما تقول : دفعت زيدًا بعمرو ، تقول : أعجبني دفع زيد بعمرو . والباء هنا تكون على وجهين :

أحدهما : أن تكون بمعنى الهمزة[5] ، ويكون التقدير : أَدْفَعْتُ زيدًا عمرًا ، كان الأصل : دفع زيد عمرًا ، ثم تقول : أدفعت زيدًا عمرًا ، ودفعت زيدًا بعمرو ، كما تقول : أدخلت زيدًا الدار ، ودخلت بزيد الدار ، وكما تقول :

(١) أبو علي .

(٢) هكذا في المخطوطة . وهي قراءة نافع كما يذكر بعد . وفي الإيضاح (١٥٧) : ﴿ دفع ﴾ بقراءة الجماعة .

(٣) البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ . وتمام آية البقرة : ﴿ لفسدت الأرض ﴾ . وتمام آية الحج : ﴿ لهدمت صوامع وبيع ﴾ . وانظر : الإيضاح (١٥٧) ، والمقتصد ١/ ٥٥٨.

(٤) قرأ بها في الآيتين . ونُسبت في الآية الأولى إلى يعقوب وسهل ، وفي الثانية إلى الحسن وجعفر . انظر : السبعة ١٨٧، والنشر ٢/ ٢٣٠.

(٥) يُعَبَّر عنها النحويون بـ « باء التعدية » و« باء النقل » ، وتُعاقب الهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا ، وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر . وترد مع المتعدي كما في الآية . انظر : المغني ١/ ١٣٨، ١٣٩.

«تكلّم فلان فما أَسْقَطَ حرفًا، وما سقط بحرف[1]»، قال – تعالى –: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[2]، أي لأذهب سمعهم.

الثاني: أن تكون الباء هنا بمنزلة الباء في قولك: كتبت بالقلم، ونَجَرْتُ بالقَدُوم، فتقول: دفعتك بفلان، فصَيَّرْتَه كأنه آلةٌ يُدْفَع بها[3].

وأما على قراءة نافع: ﴿وَلَوْلَا دِفاع [٣٣٦] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾، فيظهر لي أنَّ الباء؛ إنّما تكون على معنى: كتبت بالقلم. و«دافع» هنا بمعنى «دفع»، فـ﴿دفاع﴾ بمعنى «دَفْع». واللّٰه أعلم.

وإنّما لم أجعل الباء هنا بمعنى الهمزة؛ لأنَّ هذا لم تفعله العرب إلافي الفعل الثلاثي[4].

فإنْ قيل: هذا – وإن كان غير ثلاثي – فقد وقع موقع الثلاثي، فهو قَوْلٌ. وكلامُ سيبويه يقتضيه بظاهره[5]، إلا أنَّ الذي يَظْهَرُ لي ما ذكرتُه؛ لأن هذا ليس بثلاثيّ، ولم تُسْمَع الباء بمعنى الهمزة إلا في الثلاثي؛ لأنَّ الهمزة لا تدخل إلّا على الثلاثي. واللّٰه أعلم.

---

(١) سلف (ص ٥٣٨، ٦٤٣، ٩٢٩)، وانظر: أدب الكاتب ٤٧١، وأساس البلاغة (سقط).

(٢) البقرة ٢٠. وانظر ص ٦٤١، وما علقته على الآية في ص ٩٢٨.

(٣) يريد أنها باء الاستعانة، كما يسمِّيها النَّحْوِيُّون. انظر: سر الصناعة ١/ ١٢٣، والمغني ١/ ١٣٧.

(٤) أقول: الدفاع يجوز أن يكون مصدر «دفع» كما تقول: كتب كتابًا، ويجوز أن يكون مصدر «دافع» كما تقول: قاتل قتالًا. وقد جاء ذلك في اللسان (دفع): «دفع دفعًا ودفاعًا». وعليه فيجوز جعل الباء بمعنى الهمزة أيضًا، وينتفي احتراز المؤلف. وقد ذكر ذلك الباقولي في تعليقه على الآية ٢٥١ من البقرة. انظر: ما علقته قبل (ص ٦٤٣).

(٥) ذلك أنه أورد الآية: ﴿ولولا دفاع﴾ كذا بقراءة نافع، وحملها على: صَكَكْتُ الحجرين أحدهما بالآخر، وجعل «بالآخر» مفعولًا. انظر: الكتاب ١/ ١٥٣، ١٥٤.

ثم قال: «**ومِنْ إضافتِهِ إلى المَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذْكَرَ مَعَهُ الْفاعِلُ قَوْلُه – تعالى –**: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[1]».

أي: من طلب الخير واستجلابه، كما تقول: دعوت فلانًا إليّ. وجاء المصدر على «فُعال»؛ لأنه من قبيل الصُّراخ. وكذلك الكلامُ في قوله – تعالى –: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[2].

ولم يأتِ أبو علي بإضافة المصدر إلى الفاعل من غير مفعول، لكن إذا أُتي به مضافًا إلى الفاعل بحضرة المفعول، فكأنه أُتي به مضافًا إلى الفاعل بغير مفعول؛ لأن وجود المفعول وعدمه لا عبرة له في هذا[3]. واللّٰه أعلم.

ثم أتى[4] بقول الشاعر:

---

(١) فُصِّلت ٤٩. وسلف أن استشهد بها (ص ١٠٨٢). وانظر: الإيضاح ١٥٧، والمقتصد ١/ ٥٥٨. والفاعل في الآية محذوف للدلالة عليه، وتقديره: من دعائه الخير، ثم أضيف ﴿دعاء﴾ إلى المفعول. انظر: البغداديات ٣٥٧، و٥٩١، والحلبيات ٢٩٢، والبصريات ٣١، ٦٧، ٢٣٢، والخصائص ٢/ ٢٤٨، وكشف المشكلات ١/ ٦٢٧، ٢/ ٧٨١، ١١٤٩، ١١٩٢.

(٢) سورة ص ٢٤. وانظر: الإيضاح ١٥٨، والمقتصد ١/ ٥٥٩، وفيهما: ﴿لقد ظلمك بسؤال ...﴾.

(٣) خلاصة الكلام أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، لتعلُّقه بكل واحد منهما، وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له، وإلى المفعول حسنة لأنه به اتصل، وفيه حَلٌّ. فإذا أضيف إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه، وإذا أضيف إلى المفعول جاز ذكر الفاعل وحذفه، والحذف أكثر. وإنما حذف الفاعل لأن المصدر لا يتحمل ضميرًا بخلاف الصفة، خلافًا للكوفيين. وقال في الملخص (١/ ٣١٩): وأما الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل فلا أعلمه جاء في القرآن .. لكنه قد جاء في الشعر وفي قليل من الكلام. وانظر: المقتضب ١/ ١٣- ٢١، والأصول ١/ ١٣٧، ١٣٨، وابن بَرْهان ٥٩٩- ٦٠٢، وابن يعيش ٦/ ٥٩، ٦٢، ٦٣، وابن الناظم ٤١٩، ٤٢٠.

(٤) أبو علي. وانظر: الإيضاح ١٥٨.

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ   لِعَيْنَيْكَ من ماءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[١]

مَرْبَع : زمان الرَّبيع . وهو الذي يُسَمَّى الخريف . وتُسَمِّيه العربُ ربيعًا وخريفًا ، وإن كان الأكثر إنَّما يُسَمُّونه ربيعًا[٢] ، قال الشاعر[٣] :

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ   وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَما[٤]

---

(١) البيت للحطيئة . وسلف أن استشهد به المؤلف (ص ٦٩) ، وتعليقي عليه ثمة . ويأتي بعد (١٠٩٧) .

(٢) الربيع جزء من أجزاء السنة : فمن العرب من يجعله الفصل الذي تُدْرَكُ فيه الثمار ، وهو الخريف ، ويأتي بعده الشتاء ، فالصيف ، وهو الذي يدعوه العامة الربيع ، فالقيظ ، وهو الذي يدعوه العامة الصيف . ومنهم من يسمي الفصل الذي تُدْرَك فيه الثمار ، وهو الخريف : الربيع الأول ، ويسمي الفصل الذي يتلو الشتاء ، وتكون فيه الكماة والنَّوْر : الربيع الثاني . وكلهم مجمعون على أن الخريف هو الربيع . انظر : اللسان (ربع) .

(٣) النَّمِر بن تَوْلَب ، عَدَّه ابن سلام (١/ ١٦٠) في الطبقة الثامنة من فحول الجاهلية ، وقال عنه : « جَوادٌ لا يُليق (أي لا يمسك) شيئًا ، وكان شاعرًا فصيحًا جريئًا على المنطق . وكان أبو عمرو بن العلاء يسمِّيه : الكيِّس ، لحسن شعره ، تُوفي ١٤هـ » . وانظر : الخزانة ١/ ٣٢١.

(٤) من المتقارب . يروى : رواعد ، وإنْ من ربيع ، الرواعد ، جمع راعدة : السُّحب ذات الرعد . صَيِّف ، لغة في صَيْف : مطر الصيف . يصف وعلًا في روضة مُخْصِبة في جبل حصين ، والأمطار لا تَغُبُّه ، فلا يحتاج إلى أن يُسْهِل فيُصاد ، ومع ذلك لا ينجو من الحتف . والاستشهاد بالبيت هنا لغوي ، فالمقصود بـ « خريف » : ربيع . ويستشهد النحويون به على حذف « إما » في الصدر لدلالة « إما » في العجز عليها ، لأنها لا تقع إلا مكررة ، ثم حذفت « ما » من « إما » الباقية ضرورة . هذا تقدير سيبويه . وخالفه الأصمعي والمبرد فقالوا : إنما هي « إن » التي للجزاء ، حُذف الفعل بعدها لما جرى من ذكره قبلها ، والفاء جوابها ، والتقدير : سقته الرواعد من صَيِّف . وإن سقته من خريف فلن يعدم الري . وقال الأعلم : وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الريّ في كل وقت . والبيت في : شعر النمر ١٠٤ ، والكتاب ١/ ٢٦٧ و٣/ ١٤١ ، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣١ ، والمعاني الكبير ١٠٥٤ ، والأزهية ٥٦ ، والخصائص ٢/ ٤٤١ ، والمنصف ٣/ ١١٥ ، وتحصيل عين الذهب ١٨٦ ، والنكت ١/ ٣٤٢ ، ومختارات ابن الشجري ٦٩ ، وابن يعيش ٨/ ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣ ، والجنى ٢٣٢ ، ٤٩١ ، والمغني ١/ ٨٤ ، ٨٧ ، وشرح شواهده ١/ ١٨٠ ، والخزانة ٩/ ٢٥ و١١/ ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٢ . واستشهد به في : البسيط ١/ ٣٣٢.

وقال سيبويه : تقول في النسب إلى الخريف : خرفي[١] .

ومَصِيف : زمان الصَّيْف . وهو الذي يُسَمِّيه العامة ربيعًا[٢] . ومِنَ العرب مَنْ يُسَمِّيه : الربيع الآخِر[٣] ، إلا أنَّ الأكثر يُسَمُّونه صيفًا . ومن أمثالهم : الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[٤] . ويُسَمِّي الفصل الذي بعده : القيظ ، وقالوا منه : قاظوا ، إذا أقاموا في القيظ ، قال طَرَفَة :

* حَيْثُما قاظُوا بنَجْدٍ وشَتَوا[٥] *

ومِنَ العرب مَنْ يُسَمِّيه : الصيف[٦] ، وكأنَّهم – واللَّه أعلم – الذين يُسَمُّون الصيف : الربيع الآخِر . وفي خطبة علي – رضي اللَّه عنه – : « إذا قُلْتُ لكم : اغْزُوهم في الصَّيْفِ ، قُلْتُم : هذه حَمارَّةُ القَيْظِ ، أَنْظِرْنا يَنْصرِمُ الحَرُّ عَنّا »[٧] .

---

(١) سيبويه (٣/ ٣٣٦) : « وقال بعضهم : خَرْفي ، أضاف إلى الخريف ، وحذف الياء ، والخَرَفي في كلامهم ، أكثر من الخريفي ، إما أضافه إلى الخَرَف ، وإما بنى الخريف على فَعْل » .

(٢) ذكر الأزهري أن هذه تسمية عوامّ الناس بالعراق وخراسان . انظر : التهذيب والتاج (صيف) .

(٣) انظر : اللسان (ربع) .

(٤) لهذا المثل قصة مشهورة ، انظره معها في : الأمثال ٢٤٧ ، والفاخر ١١١ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨ ، والمستقصى ١/ ٣٢٩.

(٥) من الرمل . وعجزه :

* حَوْلَ ذاتِ الحاذِ من ثِنْيَي وُقُرْ *

قاظوا : حلّوا في زمن الحر . نجد : مكان معروف . شَتَوا : أقاموا في الشتاء . ذات الحاذ : أكمة كثيرة الشجر . الثنيان : واحدها الثِّنْي ، وهو طرف الوادي . وُقُرْ : واد . والبيت في : الديوان ٥٥.

(٦) انظر : اللسان والتاج (قيظ) .

(٧) أول الخطبة : « أما بعد ، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة ، فمن تركه رغبة عنه ألبسه اللَّه الذلَّ وسيما الخسف ... إذا قلت لكم : اغزوهم في الشتاء قلتم : هذا أوان قَرٍّ وصِرٍّ ، وإن قلتم لكم اغزوهم في الصيف .. فإذا كنتم من الحر والبرد تفرّون فأنتم من السيف أفَرّ .. » . وقالها حين بلغه أن خيلًا لمعاوية وردت الأنبار ، فقتلوا عاملًا له ، يقال له : حسان بن حسان . وفَسَّر المبرد ألفاظ الخطبة ، =

ويمكن أن يكون الصَّيْفُ هنا الزمانَ الذي يلي الشتاء[1] ، وكأنه يريد – والله أعلم –: إذا قلت لكم : اغزوهم في الصيف الذي هو أَعْدَلُ الأزمنة ، قُلْتُم : هذه حَمَارَّةُ القيظ ، فكيف حالُكم إذا قيل لكم اغزوهم في القيظ ؟!. والأوَّل أظهر . والله أعلم .

وأمَّا زمانُ الشِّتاء فلا أَعْلَمُ له اسمًا آخر .

والرَّسْم يُطْلَق على ما خَفِي من الأَثَر[2] ، مثل : الحيطان المتهدِّمة ، والأَواري ، والنُّؤَى ، والأَثافي[3] ، وغير ذلك مما يُسْتَدَلُّ به على الدِّيار . وهذا هو الأَشْهَرُ فيه[4] . ويُطْلَق أيضًا على [٣٣٧] التغيير[5] ، فيقال : رَسَمَت الرياحُ الديارَ رَسمًا ، إذا غَيَّرتها وجعلَتْها رُسومًا . وعلى هذا أخذ أبو علي

= وقال : القيظ : الصيف ، وحَمارَّتُه : اشتداد حَرِّه واحتدامه . انظر : الكامل ١/ ١٩، ٢٥، ٢٦.

(١) أي الربيع .

(٢) فيكون اسم عين لا معنى ، ويكون رسم بمعنى مرسوم ، أي ما شخص من آثار الديار . وعليه فلا يجوز أن يعمل . وقدَّر ابن بري المعنى : ألعينيك من ماء الشئون وَكِيفٍ من أجل مرسوم دار ؛ هو موضع الحلول في الربيع والصيف . (شرح شواهد الإيضاح ١٣١) . وهذا تفسير اللغويين . وحكم عليه ابن الشجري بالفساد . «لأن تقديره : أمن أثر دارٍ منزل في الربيع ومنزل في الصيف ، ثم لا يتصل عجز البيت بصدره .. وتكون «من» للتبعيض فكأنه قال : أبعضُ أثرِ دارٍ منزلٍ في الربيع ..» . ثم قال : وهي – أي «من» – في قول بعض النحويين بمعنى لام العلة ، مثلها في قول الله – تعالى –: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ أي لإملاق» . أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٢.

(٣) الأواري : الحفر التي توقد فيها النار كي يختبزوا بها . والنؤى : الحفير حول الخباء يدفع عنها السيل . والأثافي : الحجارة التي تُنْصب ، وتجعل عليها القُدور . انظر : اللسان (أري ، نأي ، أثف) .

(٤) انظر : اللسان (أثر) .

(٥) فهو مصدر . (اللسان : أثر) . وشَرَح ابن الشجري البيت : «أمن أجل أنْ أَثَّر في دارٍ مطرُ ربيع ومطرُ صيفٍ ، لعينيك وَكِيفٌ من ماء الشؤون» . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٢.

«الرسم» في هذا البيت ، ولم يأخذه على الأوَّل ؛ لأنَّ الأوَّل اسمٌ ، والأسماء[1] لا تَرْفَع ، إلَّا ما جرى منها مَجرَى الفعل أو ناب منابه ، أو شُبِّه بما جرى مَجْراه . وليس هذا شيئًا مما ذكرتُه .

فإنْ قلتَ : أجعل «المربع» و «المصيف» مرفوعين بإضمار فعل دَلَّ عليه «الرسم» ، كأنه : غَيَّرها مَرْبَعٌ ومَصِيف ؟

قلتُ : في هذا الوجه أمران :

أحدهما : الإضمار . وكلامٌ بلا إضمار أقرب من كلام بإضمار .

الثاني : أنَّ قوله : «من رسم» ، متعلِّق بقوله :

* لعينيك من ماء الشئون وكيفُ *

على حسب ما أذكره ، فتكون هذه الجملة[2] اعتراضية . والأَوْلى حمل اللَّفْظِ على أقرب مآخذه ، وأظهرها ، ولا يُحْمَلُ على غير ذلك إلا بدليل .

والشؤون : مجاري الدموع[3] . ووكيف : قَطْرٌ ، يُقال : وَكَفَ السَّقْفُ ، إذا قَطَر[4] ، قال امرؤ القيس :

فَدَمْعُهُما سَكْبٌ وَسَحٌّ وَدِيمَةٌ ورَشٌّ وتَوْكافٌ وتَنْهَمِلانِ[5]

---

(١) المخطوطة : والاسم . والصحيح ما أثبتُّه ، بدليل قوله بعدها : «منها» ، ولعله وهم ، بسبب انتقال النظر إلى كلمة «الأول» .

(٢) يريد : غَيّرها مربع ومصيف .

(٣) انظر : ابن بري ١٣١ ، واللسان (شأن) .

(٤) اللسان (وكف) .

(٥) من الطويل . يُرْوى : فدونهما مكان «فدمعهما» . السّحّ : الصَّبُّ الشديد . والسَّكْبُ نحوُه . الدِّيمة : مطر دائم في ليل . التوكاف : القليل من المطر . تنهملان : تسيلان . شَبَّه جريان دموعه بضروب الأمطار . والبيت في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ٨٨.

و « لعينيك » هو خبر « و كيف » ، فيتعلَّق بمحذوف ، و « من ماء الشؤون » متعلِّق به[1] . وكذلك : « من رسم دار » يتعلَّق بقوله : لعينيك ؛ لما فيه من الاستقرار ، كأنه قال : استقر لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفٌ من أجل أنْ رَسَمَ الدارَ مربعٌ ومصيفٌ ، أي من أجل أنْ غَيَّرها وصَيَّرها رسومًا .

ويمكن أن يتعلَّق « من رسم » بمعنى الجملة التي هي « لعينيك من ماء الشئون » ؛ لأنَّ معنى هذه الجملة : تبكي ، فيكون التقدير : أمن أجل هذا تبكي .

وابن الطراوة منع أن يكون « رسم » مصدرًا[2] . ومَنْ حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ .

فصل

قال : « **وإذا أَضَفْتَهُ إِلى المَفْعُولِ جازَ أَنْ تَنْصِبَ المَعْطُوفَ عَلَيْه ، وَتَحْمِلَهُ عَلَى المَعْنَى** »[3] .

اعلم أن الإضافة في هذا الباب وعدم الإضافة سواء ؛ لأنَّ هذا المصدر معرفةٌ على كل حال . وقد مضى الاستدلالُ على هذا[4] ، وأن كُلَّ موصولٍ معرفةٌ بما يُغْني عن الإعادة ، إن شاء اللّه .

فإذا كانت الإضافة وعدمُها سواءً ، فيجوز أنْ تَعْطف على اللفظ . وهو الأحسن . ويجوز أن تعطف على الموضع ، فتقول : أعجبني ركوبُ الفرسِ

---

(١) أي بالمحذوف .

(٢) وجعل : « مربع » مرفوعًا على القطع ، كما تقول : مررت برجلين : مسلمٌ وكافرٌ . انظر : الإفصاح ٦٧.

(٣) الإيضاح ١٥٨، والمقتصد ١/٥٦١ .

(٤) انظر : ص ١٠٩٣ .

والبغلَ ، وأعجبني قيام زيد وعمرٌو ، وإن كان الاختيار العطف على اللفظ .

ويَجْرِي هذا مَجْرَى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، إذا أَضَفْتَه تخفيفًا ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا .

وحكمُ التوابع في هذا واحدٌ ، فتقول : أعجبني ركوبُ زيدٍ العاقلِ ، بالخفض والرفع ، وأعجبني ركوب زيدٍ نفسِه ، بالخفض والرفع . وعلى هذا قول النَّابغة :

فانْشَـقَّ عَنْها عَمودُ الصُّبْحِ جافِلَةً ... عَدْوَ النَّحُوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِمَا

أو ذو وُشوم بحَوْضَى باتَ مُنْكَرِسًا ... في ليلةٍ من جُمادى أَخْضَلَتْ دِيَمَا[1]

[٣٣٨] فقوله « أو ذو وُشُوم » معطوف على « النَّحوص » ؛ لأن « النَّحوص » في المعنى فاعلة ، ولو نَوَّن « عَدْوًا » لكانت « النحوص » مرفوعة ، ولو قال : أو ذي وشوم[2] ، لكان معطوفًا على اللَّفْظ . وكذلك بيتُ امرئ القيس :

أحارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْـنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

---

(١) من البسيط . يروى : وانشق . الرامي مكان القانص . أو ذي . انشق عنها : انكشف عن الناقة . جافلة : مسرعة . النَّحوص : الأتان لا لبن لها ولا حمل . القانص : الصائد . اللَّحِم : الذي يأكل اللحم . ذو وشوم : ثور وحشي بقوائمه سواد . حوضَى : اسم موضع . المنكرس : المُنْقَبِض الداخل. أخضلت : بَلَّت . دِيَم ، جمع ديمة : مطر دائم .

يصف نشاط ناقته وسرعتها وقُوَّتها . والبيتان على التوالي برواية ابن السكيت (الديوان تح . شكري فيصل ص ١٠٩ ، ١١٠)، وبينهما بيت برواية الأصمعي (الديوان – تح . أبو الفضل إبراهيم ص ٦٥) . والشاهد بَيِّنٌ .

(٢) هذه رواية الأصمعي . انظر : الديوان – تح أبو الفضل ص ٦٥.

يُضِيءُ سَناه أو مصابيح راهبٍ   أهان السَّلِيطَ بالذُّبال المُفَتَّلِ[1]

فقولُه : « أو مصابيح راهب » ، يُرْوَى على ثلاثة أوجه : بالرفع والخفض والنَّصب :

فمَنْ رَفَعَ عَطَفَ على « اليدين » على الموضع ؛ لأنَّ « اليدين » هما اللامعتان ، فلو نَوَّن « لمعًا » لكانتا مرفوعتين .

ومن خَفَضَ عَطَفَ على اللَّفْظِ .

ومن نَصب ، فيكون منصوبًا بإضمار فعل يَدُلُّ عليه قولُه : « كلمع » ، كأنه قال : أو يشبه مصابيح راهب .

ثم قال : « **كَمَا قُلتَ في اسْمِ الفاعِلِ : هذا ضاربُ زَيْدٍ وعَمْرًا** »[2] .

ذهب سيبويه في اسم الفاعل وفي هذا الباب إلى أنَّ المعطوف إذا لم يُعْطَفْ

---

(١) من الطويل . من المعلقة . يروى : أصاحِ . أعِنِّي على برق . مكلِّل ، بكسر اللام . الوميض : اللمعان الخفيّ . حَبِيّ : سحاب معترض بالأفق . مكلَّل : متراكب . وبكسر اللام : متبسِّم . السَّنا : الضوء . السَّليط : الزيت . الذُّبال ، جمع ذبالة ، وهي الفتيلة . أهان السليط : أكثر الإيقادَ به . والمعنى : يا صاحبي هل ترى (ترى أصلها : أترى ، وحذفت همزة الاستفهام اكتفاء بحرف النداء) برقًا أريك لمعانه في سحاب متراكم أعلاه كالإكليل لأسفله . أو في سحاب متبسم بالبرق يشبه برقه تحريك اليدين ، أو مصابيح الرهبان التي أميلت فتائلها بصبٍّ الزيت عليها في الإضاءة .
واستشهد سيبويه بالبيت الأول على ترخيم « حارث » ، وابن جني على الوقوف بالمد (الواو) في « وميضه » واللفظة ليست قافية . والبيتان في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩ ، ٤٠ ، والأول في : الكتاب ٢/ ٢٥٢ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٤ ، والخصائص ١/ ٦٩ ، والنكت ١/ ٥٨١ ، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣٣٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٤ ، والإنصاف ٢/ ٦٨٤ ، وابن يعيش ٩/ ٨٩ ، ورصف المباني ٥٢ ، واللسان (ومض ، كلل ، حبا) ، والثاني في : الملخص ١/ ٣١٩ .

(٢) الإيضاح ١٥٨ ، والمقتصد ٥٦١/١ .

على اللَّفْظِ ، فيكون محمولًا على إضمار فعل[1] . وهذا الذي ذهب إليه صحيحٌ ، إلا أنه – واللَّه أعلم – لا يمنع غيره . وظاهر كلامه في قولهم : إن زيدًا قائم وعمرو ، أنَّ « عمرًا » يجوز أن يكون معطوفًا على الموضع[2] . وإجازته العطف على الموضع في « إن » إجازةٌ له في هذين البابين . واللَّه أعلم .

ومِنَ المتأخِّرين مَنْ ذهب إلى أنَّ العطف على الموضع لا يكون في باب « إنَّ » ، ولا في اسم الفاعل ، ولا في المصدر ، وإنَّما يكون في باب « ليس » وما جرى مجراها ، مما يجوز فيه ظهورُ العمل ، ويكون الطالبُ بالموضع ظاهرًا ، نحو : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ، ولا بخيلًا ؛ لأن الباء يجوز أن تَسْقُطَ هنا ، فيقال : ليس زيد جبانًا ، والطالب بالموضع ، وهو النصب : « ليس » ، وهي ظاهرة . وكذلك ما زيد بجبان ولا بخيل ، ولا بخيلًا . وقد مضى الكلام معه في هذا في ما تقدم بما يغني عن الإعادة[3] .

ثم أتى[4] بقول الشاعر[5] :

قَدْ كُنْـتُ دايَنْتُ بها حَسَّانا

---

(١) قال في « باب اسم الفاعل » : « هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو .. وإن شئتَ نصبْتَ على المعنى ، وتضمر له ناصبًا » . وقال في « باب من المصادر » : « وتقول : عجبتُ من ضرب زيد وعمرٍو .. ومن قال : هذا ضارب زيدٍ وعمرًا ، قال : عجبتُ له من ضرب زيدٍ وعمرًا ، كأنه أضمر : ويضرب عمرًا ، أو : وضرب عمرًا » . انظر : الكتاب ١/ ١٦٩ ، ١٩١ .

(٢) الكتاب ٦١/١ و٢/ ١٤٤ .

(٣) انظر : ص ١٠١٩ وما بعدها .

(٤) الضمير لأبي علي . وانظر : الإيضاح ١٥٩ ، والمقتصد ٥٦١/١ .

(٥) رؤبة . أو : زياد العنبري ، على خلاف بين المصادر . ونسبه سيبويه إلى الأول . انظر : مصادر ح التالية .

* مَخافَـةَ الإفْـلاسِ واللَّيَّانا[1] *

الشاهد في قوله: و« اللَّيَّانا »، فإنه معطوفٌ على « الإفلاس »، على الموضع؛ لأنَّ « الإفلاس » في المعنى مفعولٌ . ولو نَوَّنْتَ المصدر لكان منصوبًا . واللَّيَّان: المِطال، يقال: لَوَيْتُه بالدَّيْن ألويه لَيًّا ولَيَّانًا، إذا مَطَلْتَه . وتقول: داينتُ الرَّجُلَ، إذا أعطيتَه بالدَّيْن، قاله يعقوب[2]، فتقول: أعطيتُ بالدين حَسَّانًا مخافةَ الإفلاس واللَّيَّانا، أي خوفًا من الإفلاس والمطل لو دايَنْتُ غَيْرَه؛ لأن حَسَّانًا ليس بِمُفْلِسٍ ولا عنده مطال؛ ألا تراه يقول بعد ذلك:

* يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا[3] *

وفي هذا أيضًا شاهدٌ؛ لأنَّ « القيان » معطوفٌ على « الأصل » على

---

(١) من الرجز . داينت: بعت بالدين . بها، أي بالإبل . حسان: اسم رجل . اللَّيَّان، مصدر لَوَيْتُه بالدين لَيًّا ولَيَّانًا، إذا مَطَلْتَه وسَوَّفْتَه . ولَيّان: مثال قليل في المصادر، فلم يأت « فَعْلان » بسكون العين إلا في هذا، وفي « شَنْآن » بسكون النون في لغة . ويضبط كثيرون « لَيانًا » بفتح الياء دون تشديد . وهو خطأ . كما يتركها بعضهم دون ضبط . وتروى: لِيّان، بكسر اللام . وهو أقيس، إذ ليس في المصادر « فعلان » بفتح الفاء، كما سلف . والبيتان من مقطوعة في: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧، والكتاب ١/ ١٩١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٠، وتحصيل عين الذهب ١٥٩، والنكت ١/ ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٧ و٢/ ٢٢٢، وابن بري ١٣١، وإيضاح القيسي ١/ ١٧٣، وابن يعيش ٦/ ٦٥، ٦٩، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢، والمغني ٢/ ٦١٩، وشرح شواهده ٢/ ٨٦٩، وشرح أبياته ٧/ ٤٦، والهمع ٥/ ٢٩٤، والخزانة ٥/ ١٠٢.

(٢) إصلاح المنطق ١٤٥ .

(٣) من الرجز . ويرد في بعض المصادر عقيب البيتين السابقين مقترنًا بهما . الأصل: الإبل أو أصل المال . القِيان، جمع قَيْنَة، وهي الأَمَة، مغنِّيةً كانت أو غير مغنية . والبيت في: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧، والكتاب ١/ ١٩٢، والمقتضب ١/ ٥٦١، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ١/ ٢٩٧، وابن بري ١٣١، وإيضاح القيسي ١/ ١٧٣، وابن يعيش ٦/ ٦٥.

الموضع . وذكر سيبويه البيتين[1]، وفي كُلِّ واحدٍ [٣٣٩] منهما دليلٌ، على حسب ما ذكرتُه .

ومن المتأخِّرين[2] من رَدَّ على أبي علي، وقال: لا شاهد في الجزء الذي ذكر، إنَّما الشاهدُ في ما ترك، وهو:

* يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا *

لأنَّ « اللَّيَّان » يمكن أن يكون معطوفًا على « مخافة »[3]، كأنه قال: داينت بها حَسَّانًا مخافة الإفلاس، ومن أجل اللَّيَّان، كما تقول: جئتك طمعًا في معروفك، فكما انْتَصَبَ هنا « طمعًا » ينتصب « اللَّيَّان »؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهما مفعولٌ من أجله .

وهذا الذي قاله ليس بصحيح، بل كُلُّ واحد منهما شاهدٌ على حسب ما ذكرته . وهذا الذي قاله لا يصحُّ؛ لأن المصدر لا ينتصب على أنه مفعولٌ من أجله إلا بشَرْطَيْن:

أحدهما: أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المُعَلَّل[4] .

---

(١) في المخطوطة: القسمين، وهو تحريف .

(٢) لعله ابن خروف . انظر: ح ١ في ص السالفة .

(٣) كأنه: ومخافة اللیان، ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه . وأجاز ذلك الأعلم وابن بري . وأجاز الأول أيضًا أن يكون مفعولًا على معنى: وللَّيَّان، فلما سقط الجار نُصب بالفعل . وأجاز الثاني أن يكون مفعولًا معه، أي: مع الليان . انظر: ابن بري ١٣٢، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ١/ ٢٩٧. وانظر أيضًا: مصادر ح ٢، ٣ في ص السالفة .

(٤) ظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط ذلك، فقد ساق أمثلة خارجة عن شرطَيِ المشاركة في الوقت والفاعل، وأجاز فيها النصب على المفعول له، بل إنه ساق أمثلة، ليس المفعول لأجله فيها مصدرًا، وحذف اللام، ونصب . ونقل ابن مالك عن ابن خروف أنه أجاز حذف الجار مع عدم اتحاد =

الثاني: أنْ يكون معه في زمانٍ واحد، وذلك نحو: جئتك طمعًا في معروفك؛ لأنَّ الطَّمَعَ منك، ومنك المجيء، وهما في زمان واحد، و «اللَّيان» هنا ليس منك، إنّما هو من غيرك، فيصير بمنزلة قولك: ضربت زيدًا لحمقه، لا يجوز أن تقول: ضربت زيدًا حُمْقَه. واللَّه أعلم.

ثم قال: «**وعلى هذا حُمِلَ وَصْفُه عَلَى المَوْضِعِ**»[1].

قد بَيَّنْتُ أنَّ التوابعَ كُلَّها في الحمل على اللفظ، وفي الحمل على الموضع سواء.

ثم أتى[2] بقوله[3]:

* **طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ**[4] *

= الفاعل، وقال: إنه زعم أنه لم يَنُصَّ على منعه أحد من المتقدِّمين. (انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩، وشرح التسهيل ٢/١٩٧).

وأُراني مع ما ذهب إليه الجمهور. وما سيق من أمثلة يمكن توجيهه، فالأذن لا تستسيغ: ضربت زيدًا حمقه، تريد: لحمقه.

(١) الإيضاح ١٥٩، والمقتصد ١/٥٦٢.

(٢) الضمير لأبي علي. وانظر: الإيضاح ١٥٩، والمقتصد ١/ ٥٦٢.

(٣) لبيد بن ربيعة العامري، أو عمرو بن أحمر الباهلي. وخطَّأ هارون نسبة بيت قبله إلى عمرو. انظر: مصادر ح التالية.

(٤) من الكامل. وصدره:

* حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها *

يروى: وهاجه. تَهَجَّر: دخل في الهاجرة، وهي نصف النهار. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: طردها وطلبها. المعقِّب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة. طلب: منصوب على المصدر المشبَّه به. ويجوز أن يكون على المفعول له، أي لطلب الماء. ومن رفع جعله فاعلًا لـ«هاجه» على الاتساع والتشبيه، أي وهاجه طلب الماء كطلب المعقب. فمن روى: وهاجها، كان: وهاج العَيْرُ الأتانَ. ومن روى: وهاجه، كان: وهاج العيرَ طلب الماء. والبيت في: =

يحتمل هذا ثلاثةَ أوجه:

أحدها: ما ذكر أبو علي، وهو أن يكون «المعقب» فاعلًا، ويكون «حقَّه» منصوبًا بـ«طلب» و«المظلوم» صفة لـ«المعقب» على الموضع، والتقدير: طَلَبَ المعقبُ المظلومُ حَقَّه. والمُعَقِّب يتعقب الشيء، وينظر فيه، قال اللَّه – تعالى –: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[1]. وتقول: أرسلت زيدًا مُعَقِّبًا عمل عمرو، أي ناظرًا فيه. فهذا المظلومُ قد أُخِذَ حَقُّه، فهو يَتَعَقَّبُ حجة خصمه التي ظُلم بها؛ ليُزيحها؛ إذ يعلم بطلانَها؛ لمعرفته بصحة حَقِّه، فطلبه لذلك شديد. وهذا وَجْهٌ حسن.

الثاني: أن يكون «المظلوم» فاعلًا بـ«طلب» و«المعقب» مفعولًا، و«حقه» مفعول بـ«المعقب»، ويكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل. وهذا بلا شك فيه ضَعْفٌ من هذه الجهة. ويكون معنى «المُعَقِّب حَقَّه»، أي المُؤَخِّر حَقَّه[2]، فيكون اسم فاعل من: عَقَّب حَقَّه، إذا جعله

= ديوان لبيد ١٢٨، وديوان عمرو ١٢٥، والكتاب ١/ ١١٢، ومعاني الفراء ٢/ ٦٦، والجمهرة ١/ ٣١٣، والتهذيب ١/ ٢٧٢، ومقاييس اللغة ٤/ ٨٢، وكتاب الشعر ١/ ٢٦٨، والمحكم ١/ ١٤١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٧ و٢/ ٢٢٣، والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٣٣١، وابن بري ١٣٣، وإيضاح القيسي ١/ ١٧٤، وابن يعيش ٢/ ٢٤، ٢٦ و٦/ ٦٦، واللسان والتاج (عقب)، وأوضح المسالك ٣/ ١٧٩، والهمع ٥/ ٢٩٣، والخزانة ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥ و٨/ ١٣٤. واستشهد به في: الملخص ١/ ٣٢٠.

(١) الرعد ٤١.

(٢) «المعقب» يأتي بمعنى «الماطل»، يقال: عقبني حقي، أي مطلني، نقله ابن بري (١٣٤، ١٣٥)، عن ابن السكيت. وهذا الوجه الثاني من الإعراب ذكره أبو علي في البصريات (٢/٧٤٧). وعليه لا حمل على الموضع، ولا شاهد.

عَقِبًا ، أي طرفًا وآخِرًا . والأشهر في « المعقّب » ما ذكرتُه أولًا ، وهو : الذي يَتَعَقَّبُه ، ويَنْظُرُ فيه .

الثالث : أن يكون « المُعَقِّب » هو الظالم ، و « حَقُّه » فعلٌ ماض ، و « المظلوم » فاعلٌ به[1] **، أي طلب الظالم في حال أن المظلوم قد حَقَّه ، أي غلبه ، كما قال – تعالى – :** ﴿ وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ﴾[2] وهو من : حاققْتُه فحَقَّني ، وعازَزْته فعَزَّني ، كما تقول : خاصمني فخصمتُه ، وضاربني فضربتُه . وسُمِّي الظالم مُعَقِّبًا ؛ لأنه يَتَعَقَّبُ الحجة التي أزاحت باطله وأَبْطَلَتْ كَيْدَه . والأولُ أقوى ؛ لأنَّ طلب المظلوم أقوى [٣٤٠] من طلب هذا ؛ لثقته بصحة حقه ، وأنَّ ما جاء به خصمُه باطلٌ زاهق إذا حُقِّق النَّظَرُ فيه . والله أعلم .

فصل

قال : « **ومثالُ ما أُعمِلَ مِنَ المَصَادِرِ وفيه الألِفُ واللّامُ**[3] **قَوْلُك : أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زيدٌ عمْرًا** »[4] .

قد تَقَدَّم أنَّ المصدر المُقَدَّر بـ « أن » والفعل معرفةٌ ، وإن كان مُنَوَّنًا ؛ لأنَّه في

---

(١) نسب القيسي هذا الوجه أيضًا إلى أبي علي ، ونسبه البغدادي إلى ابن جني . وأعرب السجستاني « المظلوم » بدل كل من الضمير الذي في « المعقب » . وعلى هذا كله لا حمل على الموضع ، ولا شاهد . انظر : إيضاح القيسي ١/ ١٧٧، والخزانة ٢/ ٢٤٤.

(٢) سورة ص ٢٣ . وسلف أن استشهد بها (ص ٦٧) ، ويستشهد بها بعد (ص ١١١٨) .

(٣) لَخَّص أبو حَيّان في الارتشاف (٣/ ١٧٦، ١٧٧) الخلاف في إعمال المصدر المقترن بـ « أل » بما معناه : لا يجوز ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين . يجوز ، وهو مذهب البصريين ، ونُقل عن الفراء . يجوز على قبح ، وهو مذهب أبي علي وجماعة من البصريين . يُفَصَّل : إن عاقب الضمير « أل » جاز إعماله ، وإن لم يعاقب لم يجز ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، واختاره أبو حَيّان .

(٤) الإيضاح ١٦٠ ، والمقتصد ١/٥٦٣ .

معنى ما هو معرفةٌ ، بدليل الإخبارِ عنه بالمعرفة ، في غير ما موضع ، قال الله – سبحانه – : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾[1] ، وقال – تعالى – : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[2] في من قرأ ﴿ عَٰقِبَةَ ﴾ بالنصب . وهو في القرآن كثير حتى قال بعض المتأخِّرين : إنه إذا اجتمع « أن » والفعل ، وغيره من المعارف ، فلا يكون المخبَرُ عنه إلا « أن » والفعل . وهذا – وإن لم يكن صحيحًا – هو الأكثر والأقوى . فإذا قُلْتَ : كان حَقّكَ أنْ تفعل ، فالأكثر في « حقك » النصب وجعله خبرًا ، وإن كان الآخَرُ جائزًا ، فالألف واللام الدَّاخِلتان هنا على المصدر كالألف واللام الداخلتين في « الذي » و « التي » ، وما جرى مجراهما ؛ لأنَّ تعريف هذا كُلِّه بالصلة ، بدليل أنَّ « مَنْ » مَعْرِفَةٌ بها . وكذلك « ما » الموصولة معرفة ، وإنْ لم تكن فيها الألفُ واللام ، وتعريفُها بالصلة . وكذلك الألفُ واللام في « الآن » زائدتان ؛ لأنَّ تعريفها بالإشارة كتعريف « ثَمَّ » . فإذا صَحَّ التعريفُ بغير الألف واللام ، ثَبَتَ أنَّ الألف واللام زائدتان .

ومن ذلك قولهم : الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، في ما حكاه البغداديون[3] ، يَنْبَغِي أن يُعْتَقَدَ فيهما أنَّهما زائدتان في الأول ؛ إذ التَّعريف

---

(١) النور ٥١ . وسلف أن استشهد بها (ص ١٠٨٩) .

(٢) الروم ١٠ . وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : ﴿ عاقبة ﴾ نصبًا . وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وروى الكسائي وحسين الجُعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿ عاقبة ﴾ رفعًا . (السبعة ٥٠٦، والإقناع ٢/ ٧٢٩، والنشر ٢/٣٤٤) . وانظر إعراب الآية في : معاني الفراء ٢/ ٣٢٢، وإعراب النحاس ٢/ ٥٨٢، والعضديات ١٣٧، ١٣٨، والبحر ٧/ ١٦٠، والدر المصون ٥/ ٣٧٢.

(٣) انظر : ص ١٠٦٤ ، ح ٢ .

حاصلٌ بدخولهما في الثاني ، أو يُدَّعى أنَّ التعريف وقع بالأول ودخلتا في الثاني إصلاحًا للأول ؛ لأنَّك لا تجد في كلام العرب اسمًا مفردًا معرَّفًا بالألف واللام مُضافًا إلى نكرة . واللَّه أعلم . وهذا الذي ذكرتُه هو في المصدرالمقدر بـ « أن » والفعل .

وأمَّا إذا قلتَ : أعجبني العِلْمُ ، ولم تأخذْه في شخص بعينه[1] ، فيلزمُ لذلك أن يُقَدَّر بـ « أن » والفعل ، وكذلك : أعجبني الحلم والعقل ، وكَرِهتُ البَذاء ، وما أحسن الحياءَ ، وكما جاء في الأثر : « الحياء من الإيمان »[2] ، فالألف واللام هنا للتعريف بمنزلة الألف واللام الداخلتين على جميع الأسماء ، نحو : الرجل خير من المرأة ، والتمرة خير من الجرادة[3] . وهذا المصدرُ الذي لم يُوجد في شخص بعينه ، وإنما أُخذ بحقيقة مُجَرَّدَة عن موادِّها لا يعمل ، لا يَرْفَع ولا ينصب ، ويكون معرفةً بالألف واللام على طريقة تعريف الجنس .

وإذا صَحَّ أنَّ الألف واللام زائدتان في هذا المصدر المقدَّر بـ « أن » والفعل ، صَحَّ أن وجود المصدر دونهما أحسن من وجودهما [٣٤١] فيه . وكذلك إذا صَحَّ أنَّ الإضافة هنا تخفيف ، صَحّ أنَّ وجود هذا المصدرِ منوَّنًا أحسنُ وأقوى

---

(١) عَبَّر عن ذلك في الملخص (١/٣٢١) بالقول : « لأنَّ المصدر أخذ مطلقًا ، وما كان هكذا لا يعمل » .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان .. وباب الحياء من الإيمان ٩/١، ١٢، وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الإيمان ، باب عدد شعب الإيمان .. (حديث ٥٧، ٥٨، ٥٩) ١/ ٦٣.

(٣) جاء في الموطأ - كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئًا ...: أن رجلًا جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو مُحْرِم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نحكم ، فقال كعب : درهم ، فقال عمر لكعب : إنك لتجد الدراهم ، لتمرةٌ خير من جرادة » . (حديث رقم ٢٣٦) ١/ ٤١٦. ولعل هذا هو الأصل في هذا الاستعمال ، وربما رُوي بألف ولام فيهما .

في القياس[1] ؛ لأن[2] الإضافة للتخفيف أقرب من زيادة الألف واللام ، فلذلك كان إعمالُ هذا المصدر بالألف واللام ضعيفًا[3] . والكوفيون لا يعملونه معرفًا بهما[4] . وهذا الذي ذهبوا إليه يخالفُه السَّماعُ ، أَنْشَدَ سيبويه[5] :

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ[6]

---

(١) هذا مذهب الزجاج وأبي علي والشلوبين والمؤلف . وذهب الفراء وأبو حاتم أن الأحسن المضاف ، ثم المنون . وذهب ابن عصفور إلى أن الأقوى ما فيه « أل » . واختار أبو حيان أن إعماله مضافًا أحسن من قسيميه ، وإعمال المنوَّن أحسن من إعمال ما فيه « أل » . انظر : الارتشاف ٣/ ١٧٧، والهمع ٥/ ٧٣.

(٢) المخطوطة : إلا أن ، تحريف .

(٣) المؤلف يتابع أبا علي في الإيضاح (١٦٠) . وهو مذهب جماعة من البصريين . ورجع أبو علي عن ذلك في الحجة . ويرى أكثر أهل النحو أنه جائز . وسيبويه صريح في إجازته (الكتاب ١/١٩٢) . وانظر : المقتضب ١/ ١٤، ١٥، والجمل ١٢٢، ١٢٣، وابن يعيش ٦/ ٦٣- ٦٥، والارتشاف ٣/ ١٧٦، والهمع ٥/ ٧١، ٧٢.

(٤) نسبه أبو حيان في الارتشاف (٣/١٧٦) إلى البغداديين وجماعة من البصريين أيضًا . وحجتهم أن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل ، والفعل نكرة ، فلما عُرِّف زال شبهه بالفعل ، ويَدّعون بأنه لم يوجد . ونسب ابن الحاجب هذا القول إلى المبرد . وكذلك فعل البغدادي (الخزانة ٨/١٢٨) . وفي المقتضب (١/ ١٤، ١٥) خلاف ذلك . وإذا انتصب شيء بعد المصدر المقترن بـ « أل » قدّروا مصدرًا منكورًا . ورُدَّ بأنه يلزمهم أن لا يعمل المصدر المضاف ، والإضافة في الباب محضة يتعرّف بها المضاف ، فليست في تقدير الانفصال . ويقدِّر بعضهم فعلًا . ورُدَّ أيضًا بأنه على ما فيه من التكلف مردودٌ بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل . وانظر : النكت ١/ ٢٩٧، وإيضاح القيسي ١/ ١٧٩، ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦، ٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، ١١٧.

(٥) لم أقف عليه .

(٦) من المتقارب . وقيل إنه مصنوعٌ . النِّكاية : الإيقاع بالعدوّ . يخال : يظن . يُراخِي : يُؤَخِّر . يهجو رجلًا ويصفه بالضَّعْفِ والجُبْن . والبيت في : الكتاب ١/ ١٩٢، وشرح أبياته للنحاس ٨٠، وابن السيرافي ١/ ٣٩٤، والمنصف ٣/ ٧١، والمقتصد ١/ ٥٦٣، وابن برهان ٢/ ٥٩٩، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، والنكت ١/ ٢٩٧، وابن بري ١٣٥، وابن يعيش ٦/ ٦٤، والمقرب ١/ ١٣١، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، والمساعد ٢/ ٢٣٥، والهمع ٥/ ٧٢، والخزانة ٨/ ١٢٧. واستشهد به في : الملخص ١/ ٣٢١.

فلاشَكَّ أنَّ المعنى : ضعيفٌ نكايتَه أعداءه ، ولا يُريد : ضعيف النِّكاية مطلقًا ، إنما أراد أن يُضَعِّفَ فيه نكاية الأعداء ، لا النكاية مطلقًا . وإن رُمْتَ أن تقدِّر له فعلًا لم تستطع ذلك ، فلا بُدَّ من نَصْبِه بالنِّكاية ، ويكون الكلامُ في النكاية على حسب ما تَقَدَّم . وقوله :

* يخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ *

يجرى مَجْرَى البيان ؛ لكونه لا يَنكِي أعداءه .

وقول أبي علي : « **فهذا بمنزلةِ قَوْلِكَ : أعْجَبَنِي أَنْ شتَمَ**[1] **بَكْرٌ خالِدًا** » .

يبيِّن لك أنَّ تعريف هذا المصدر بما تَعَرَّف به « أنْ شتم »[2] ، وأنَّ الألف واللام زائدتان . واللّٰه أعلم .

ثم قال : « **وَلَمْ أَعْلَمْ شَيْئًا مِنَ المَصادِرِ بالألِفِ واللَّامِ مُعْمَلًا في التَّنْزِيل** »[3] .

لَـمَّا ذكر أنَّ المَصْدَر المُنوَّن جاء في القرآن عاملًا ، والمصدر المضاف جاء في القرآن عاملًا ، أخذ يُبيِّن أنَّ المصدر المعرف بالألف واللام لم يأتِ في القرآن عاملًا .

ومِنَ النَّاس مَن ادَّعى أنه جاء في التنزيل ، وذكر قوله – سبحانه –: ﴿ لَّا

---

(١) المخطوطة : أشتم ، وهو تحريف . وفي الإيضاح (١٦٠) : « فهذا بمنزلة قولك : أن شتم بكرٌ خالدًا قبيحٌ » . وهو المثال المراد ، لأنه مردود على قوله قبل : أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا ، والشتم بكرٌ خالدًا قبيحٌ . وليس هذا المثال الأخير داخلًا في « أعجبني » في المثال الأول ، فـ« الشتم » فيه مبتدأ ، و« قبيح » خبره .

(٢) يريد : بالصلة .

(٣) الإيضاح ١٦٠ ، والمقتصد ١/٥٦٤ .

يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[1] فقال : إنَّ ﴿ **مَن ظُلِمَ** ﴾ فاعل بـ﴿ **ٱلْجَهْرَ** ﴾ . وكان الأستاذ أبو علي يقول : ﴿ **إِلَّا مَن ظُلِمَ** ﴾ استثناء منقطع ، والتقدير : لكن من ظلم فله أن يجهر[2] .

ثم قال : « **ومَنْ قَالَ : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا »**[3] .

اعلم أنَّ المصدر يُضاف إلى الفاعل ، ويُضاف إلى المفعول ؛ لأنه ليس إياهما ، فيَصِحّ أن يُضاف إليهما . واسم الفاعل يُضاف إلى المفعول ، ولا يُضاف إلى الفاعل ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضاف إلى نفسه .

---

(١) النساء ١٤٨ .

(٢) هذا مذهب الجمهور . وأجازه النحاس . وحسّنه عند الجمهور كون « الجهر » في حيِّز النفي ، كأنه قيل : لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم . وردّه الطبري بأن « الجهر » لم يتوجّهْ إليه النفي . وأجاز الفراء رفع « من » على البدل من « أحد » المقدّر الذي هو فاعل ﴿الجهر﴾ فيكون مستثنى من « أحد » ، ويجوز فيه حينئذ إضافةً إلى الرفع النصبُ . وأجاز السمين أن يرى الجمهور الرفع على البدلية من « أحد » كما عند الفراء ، مشيرًا إلى أن هناك فرقًا بين مذهبه في « ما قام إلا زيد » الذي لا يرضاه الجمهور وبين الآية لأن المحذوف في المثال صار كأنه منسيّ ، وأما فاعل المصدر في الآية فإنه كالمنطوق .

وأقول : وفي هذا كله الاستثناء متصل . ويجوز أيضًا على الاتصال أن تكون « من » منصوبة على الاستثناء من « الجهر » على حذف مضاف ، كأنه : لا يحب اللّٰه الجهر بالسوء .. إلا جهر من ظُلم . وانظر : معاني الفراء ١/ ٢٩٣ ، وإعراب النحاس ١/ ٤٩٩ ، والبحر ٣/ ٣٩٨ ، والدر المصون ٢/ ٤٥١ .

(٣) سبق الأستاذَ أبا علي إلى هذا القول الحسنُ والسُّدِّي وغيرهما . وهو ظاهر كلام الأخفش (المعاني ١/٢٤٨) . وأجازه الفراء (المعاني ١/٢٩٣) ، والنحاس (إعراب القرآن ١/٤٩٩) ، وتكون « مَنْ » فيه نصبًا على الاستثناء المنقطع ، والتقدير : لكن من ظُلم له أن ينتصف من ظالمه . هذا والوجوه هنا وفي ح السالفة مبنية على قراءة ﴿ظُلم﴾ مبنيًا للمفعول ، وهي قراءة الجمهور . وقرأ جماعة : ﴿ ظَلَم ﴾ بالبناء للفاعل . وتكون « مَنْ » نصبًا على الاستثناء المنقطع ، على الصحيح . ويرى ابن جنى أن ﴿ ظَلَم ﴾ و ﴿ ظُلِم ﴾ جميعًا على الاستثناء المنقطع ، أي ؛ لكن من ظلم فإن اللّٰه لا يخفى عليه أمره . انظر : المحتسب ١/ ٢٠٣ ، والبحر ٣/ ٣٩٨ ، والدر المصون ٢/ ٤٥١ .

فإنْ قلتَ : فقد جاء مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، ومررت برجلٍ قائمِ الأبِ ، والصفة في المعنى للمضاف إليه .

قلتُ : لم تصحَّ الإضافةُ هنا إلا بعد ما نُصب المخفوض على التشبيه بالمفعول به ، وقيل : مررت برجل حسنٍ الوجهَ ، وشُبِّه بقولك : مررت برجل ضاربٍ الغلامَ ، فلما شُبِّه « حسن » بـ« ضارب » ، وشُبِّه « الوجه » بـ« الغلام » ، و« ضارب » ليس « الغلام » ، فكأنَّ « حسنًا » ليس « الوجه » ، صَحَّ عند ذلك الإضافة .

فإنْ قلتَ : الإضافة في اسم الفاعل إنما هي تخفيفٌ ، فلا يُراعى فيه ماذكرتَه من إضافة الشيء إلى نفسه .

قلتُ : يراعى قُبحُ اللفظ ، فإنَّ الإضافة أصلُها أن تكون للتعريف ، وهي إذا كانت للتعريف ، لم تصحَّ إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنه لا يمكن أن [٣٤٢] يتَعَرَّفَ به ، فلَمَّا لم يمكن ذلك في الإضافة المخصِّصة ، تُجُنِّب ذلك في إضافة التخفيف ، إزالةً لقُبْح اللفظ . واللّٰه أعلم .

ثم أَتى[١] بقول الشاعر[٢] :

لَقَدْ عَلِمَـتْ أُوْلَى المُغِـيرَةِ أَنَّنِي ... لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا[٣]

---

(١) الضمير لأبي علي . وانظر : الإيضاح ١٦١ ، والمقتصد ١/٥٦٧ .

(٢) المرّار الأسدي ، كذا في سيبويه ، وتوبع على ذلك ، كما ذكر ابن يعيش . وذكر القيسي أنه : مالك بن زُغْبَة الباهلي . ومالك شاعر جاهلي . (الخزانة ٣/٤٤١) . وانظر : مصادر ح التالية .

(٣) من الطويل . أُولَى المغيرة : أوائل الخيل المسرعة . أَنْكُل : أَجْبُن . مِسْمَع . مسمع بن مالك الشيباني سَيِّد ربيعة بالعراق . يقول : لقد علمت أوائل الخيل أني تقدَّمت حتى لحقت فلم أجبن عن الضرب =

هذا البيتُ يُروى : « لحقت » ، ويروى : « كررت » . فأتكلّم أوّلًا في « لحقت » :

فمَنْ رَوَى « لحقت » أمكن أن يكون « مسمعا » مفعولًا بـ« الضرب » ، ومفعولًا [بـ][١] « لحقت » ، ويكون من باب الإعمال .

فإن قلتَ : قد تقدَّم أن إعمال الأول لا يكون إلا بعد الإضمار في الثاني ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضربت وقتلت زيدًا ، فلا يصح أن يكون هذا على إعمال الأول ؛ لأن الثاني لم يشتغل . ولو أَرَدْتَ إعمال الأول لقلت : ضربت وقتلته زيدًا . ولذلك قال أبو علي : إنَّ القرآن جاء بإعمال الثاني ، وأتى بقوله - تعالى -: ﴿ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٢] . ولو كانت العرب تُعمل الأولَ من غير إضمار في الثاني ، لما كان في ما أتى به دليل على أنَّ القرآن جاء بإعمال الثاني ؛ إذ كان يمكن أن يكون ﴿ قِطْرًا ﴾ منصوبًا . بـ﴿ ءَاتُونِي ﴾ ، لكن مَنَعَ من ذلك عدمُ الإضمار في الثاني .

قلتُ : إنّما ذلك في العاملين المستويين في العمل أو المتقاربين[٣] . والمصدر

= مِسمعًا . والشاهد : نصب « مسمع » بـ« الضرب » . وذكر المؤلف وجهًا آخر . واقتصر سيبويه على الأول . وكذا أبو علي . وذكر الزجاجي أن « مسمع » يحتمل النصب بـ« الضرب » والنصب بـ« لحقت » . والبيت في : شعر المرّار ٤٦٤، والكتاب ١/ ١٩٣، وشرح أبياته للنحاس ٨٠، والمقتضب ١/ ١٤، والجمل ١٢٤، وابن السيرافي ١/ ٦٠، وابن برهان ٢/ ٥٩٩، وتحصيل عين الذهب ١٦١، والنكت ١/ ٢٩٧، وابن بري ١٣٦، وابن يعيش ٦/ ٩، ٦٤، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، والهمع ٥/ ٧٢، والخزانة ٨/ ١٢٨، ١٢٩.

(١) زيادة منّي .

(٢) الكهف ٩٦ . وانظر ما علّقته على الآية قبل (ص ٦٢١، ح ٦) .

(٣) أجاز ابن بري إعمال الأول هنا والثاني لم يشتغل ، دون اعتبار ما ذكره المؤلف ، لأن المصدر قد يحذف معه الفاعل والمفعول بخلاف الفعل . وأجاز السيرافي الحذف مع الأفعال أيضًا ؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنه . انظر : شرح شواهد الإيضاح ١٣٧، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٠.

المعرَّف بالألف واللام قد تقدَّم أن عملَه ضعيف، فقد صار الثاني يَفْضُلُ الأَوَّلَ بالقرب والاتصال، والأول يفضل الثاني بقوة العمل، فلك أنْ تُعْمِل الأول، ولك أن تُعْمِل الثاني هنا. فلو كان المصدرُ هنا مُنَوَّنًا أو مضافًا، لكان عملُه قويًّا، ولم يَجُزْ إعمالُ الأول حتى يشتغل[1] الثاني بالضمير. والله أعلم.

ومن روى: «كررت» فلا يكون إلَّا على إعمال المصدر؛ لأنَّ «كررت» لا يصل إلَّا بحرف الجر. وقد كان يجوز لك إعمالُ المصدر مع «لحقتُ» الذي يَصِل بنفسه؛ لِما ذكرتُه من القرب والاتِّصال، فما ظنُّك بهذا المصدر مع «كررت»، و«كررت» لا يصل إلا بحرف الجر، وحذف حرف الجر لا يُدَّعى ماوُجِدَ عنه مندوحة[2]؟

والمغيرة: الخيل التي تُغِير. وأُوْلَاها: الطائفة المتقدِّمة منها، كما قال عنترة:

* فَطَعَنْتُ أَوَّلَ فارسٍ أُولاها[3] *

التقدير: فَطَعَنْتُ أول فارس في أولاها، أي من أولاها. و«مِسْمَع»: اسم

(١) المخطوطة: تشتغل. والصحيح بالياء كما أثبتُّ، أو لعلها: تُشْغِل، فتحرَّفت.

(٢) هذه عبارة أبي علي، قال: «فإنَّ ذلك لا يُحْمَل عليه ما وُجد مندوحةٌ عنه». الإيضاح ١٦٢.

(٣) من الكامل. وصدره:

* ورأيتُ في كَدِّ الهَجِيرِ فوارسًا *

أو:

* ولقيتُ في قَبْل الهجير كتيبةً *

والبيت في: شرح الديوان ١٥٩.

رجل منقول، حكى كُراع[1]: المِسْمَع من الأذن: مَدْخَلُ الكَلامِ فيه[2].

ثم أتى[3] بقوله[4]:

كأنَّه وَاضِـحُ الأَقْرابِ في لُقُـحٍ أَسْمَى بِهِـنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ[5]

أي: كأنَّ بعيري. والبعير يقع على الجمل والناقة، هو بمنزلة الإنسان، والجمل بمنزلة الرجل، والناقة بمنزلة المرأة، حكى يعقوب: «شَرِبْتُ لَبَنَ بَعِيري»، وحكى: «صرعتني بعيري[6]»، وحكى: «استجمل البعير»، إذا صار جملًا. فهذا يدلُّكَ على أن البعير يقع على الجمل والناقة. والبِكر

(١) كُراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنَائي، لُقِّب بـ «كراع النمل» لأنه كان دميم الخلقة، أو لِقَصره، ترك مجموعة من الكتب في اللغة، منها «المنتخب من غريب كلام العرب» و«المنجد في اللغة». توفي ٣١٠ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٤٠، ورحلة التجاني ٢٦٣، ومقدمة كتاب «المنتخب».

(٢) المِسْمَع، والمَسْمَع، والمِسْمَعة: الأُذُن، أو خرقُها الذي يُسْمَع به، ومدخل الكلام فيه. انظر: اللسان (سمع).

(٣) الضمير لأبي علي. وانظر: الإيضاح ١٦٢، والمقتصد ١/ ٥٦٧.

(٤) الأخطل.

(٥) من البسيط. يروى: كأنها، وهي رواية الديوان. لَقَح، بفتح الفاء والعين، جمع «لَقْحة». لِقَح، بكسر الفاء وفتح العين، مثل «كِسْرَة» و«كِسَر». أما لُقُح بالضم، فهي جمع لَقُوح. والجميع بمعنى: الحلوب. واضح، من الوَضَح: البياض. القرب: الخاصرة. أسمى: أتى السماوة، وهي ماء بالبادية، أو فلاة بطريق الشام، عَزَّتْه: غلبتْه. الأناصيل، جمع أُنْصُول: شوك. يصف بعيرًا أو ناقة، فيقول: كأنه في نشاطه وقوته حمارٌ واضح الأقراب، غلبه رَعْيُ السَّقا، لأنه كالنَّصْل يُوجع أَنْفَه ومشافِرَه. والشاهد: تعدية «عَزَّ» إلى المفعول بعد حذف حرف الجر. والبيت في: شرح الديوان ٦٠٩، والحلبيات ١٨٦، وابن بري ١٣٨، وإيضاح القيسي ١/ ١٨١، واللسان (نصل).

(٦) في الإصلاح (٣٢٦): «وحُكي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري، أي من لبن ناقتي، وحُكي عنهم: صرعتني بعير لي، أي ناقة». وفي (٣١٣): «وتقول قد استجمل البعير، إذا صار جملًا».

والقَلوص بمنزلة الغلام والجارية . واضح : أبيض ، يريد : حمارًا [٣٤٣] وحشيًّا ، شبه بعيره به . والأقراب : جمع قُرْب . والقُرْب ، والأَيطل ، والحَقْو ، والشاكلة ، والخاصرة ، كُلُّ ذلك قريبٌ بعضه من بعض[١] . واللُّقَح : جمع لَقُوح ، وهي لَقُوح شهرين أو ثلاثة ، ثم هي لَبُون بعد ذلك . واللَّقحة : التي نَتَجت . ولَقِحت الأنثى لَقاحًا ، إذا حَمَلَتْ ، وألقَحَها الفحلَ[٢] ، يريد الأُتُن . وقوله : أسمى : أخذ بهن طريق السماوة ، وهي المُرْتَفَع من الأرض[٣] ، ويقال : سَماوة وسِماوة ، بفتح السين وكسرها . وقوله : وعَزَّتْه الأناصيل ، أي عَزّت عليه ، أي شَقَّتْ عليه[٤] ، فحذف حرف الجر ، فوصل الفعل . وهذا بمنزلة ما جاء في « الكامل »[٥] :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَن تَعُوجُوا   كلامُكُم عَلَيَّ إِذًا حَرامُ[٦]

---

(١) الأقراب : الأخصار أو الخواصر . وقيل : من لدن الشاكلة إلى مراق البطن . والأيطل : منقطع الأضلاع من الحَجَبَة . وقيل : القرب أو الخاصرة كلها . والشاكلة : ما بين عرض الخاصرة والثُّفَنة ، وهو موصل الفخذ في الساق . وقيل : هي الخاصرة . والحَقْو : الكشح ، أو مَعْقِد الإزار . انظر : اللسان (قرب ، أطل ، حقا ، شكل ، خصر) .

(٢) اللسان (لقح) .

(٣) أو : ماء معروف بالبادية ، أو : فلاة بطريق الشام . انظر : ح٥ في ص السالفة .

(٤) عَزَّ الشيءُ ، إذا لم يُقْدَر عليه (مجمل اللغة ٣/٣٧٩) . وفي مفردات الراغب (٣٣٣) : يقال : عَزَّ علي كذا : صعب .

(٥) الكامل : كتاب المبرد ، طبع عدة طبعات ، أحدثها تلك التي صدرت بتحقيق د .محمد أحمد الدالي عن مؤسسة الرسالة ، في بيروت ، ١٩٨٦.

(٦) البيت لجرير . من الوافر . يروى : مررتم بالديار . أتمضون الرسوم ولا تحيا . وعليهما فلا شاهد . والبيت في : الديوان ١/ ٢٧٨، والكامل ١/ ١٤١، والأغاني ٢/ ١٧٩، وما يجوز للشاعر ٢٢٢، ٢٢٣، والاقتضاب ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ٨/٨ و ٩/ ١٠٣، والتوطئة ٢٠٥، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٢١، والمقرب ١/ ١١٥، ورصف المباني ٢٤٧، وتخليص الشواهد ٥٠٣، والمغني =

أراد : تمرون بالديار ، فحذف حرف الجر ، وانتصب الاسم . ولا يجوز أن تقول في الكلام : مررت زيدًا . وكذلك لا يجوز أن تقول في الكلام : عَزّني ، بمعنى : عَزّ عَلَيَّ . وأنشد سيبويه[١] :

* آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ[٢] *

أراد : آليت على حَبِّ العراق . ولا يجوز في الكلام : آليت زيدًا ، تريد : على زيد . والأَناصيل: نباتٌ له شوك . فلما عَزَّتْ عليه الأناصيلُ أَخَذَ أُتُنَه ، [وسار بهنّ يريد][٣] لهن مرعًى لَيِّنًا . ولذلك أسمى بهن .

= ١/ ١٣٨ و٢/ ٦١٦، وشرح شواهده ١/ ٣١١، وشرح أبياته ٢/ ٢٨٩، ٢٩٣، واللسان والتاج (مرر) ، والهمع ٥/ ٢٠، والخزانة ٧/ ١٥٨ و ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١.

(١) المتلمس الضُّبَعِيّ ، جرير بن عبد المسيح ، صاحب « الصحيفة » وخال طَرَفة ، عَدَّه ابن سَلَّام (١/ ١٥٥) في الطبقة السابعة من فحول الجاهلية ، ووصفه الأصمعي بأنه « رأس فحول ربيعة » . ترجمته وأخباره في : فحولة الشعراء ٣٠، والشعر والشعراء ١/ ١٧٩- ١٨٤، ومقدمة الصيرفي لديوانه ص ٧ وما بعدها .

(٢) من البسيط . وعجزه :

* والحَبُّ يَأْكُلُه في القَرْيَة السُّوسُ *

آليتَ ، بفتح التاء : أقسمتَ . ويروى : بضم التاء أَيضًا . والصحيح : الفتح . « والبُرّ » مكان « والحَبّ » . يخاطب عمرو بن هند الملك الذي أقسم ألّا يَطْعَمَ المتلمسُ حَبَّ العراق ، لَمَّا خافه على نفسه ، وفَرَّ إلى الشام . الحَبّ : البُرّ . القرية : الشام . وأراد بالعَجُز : كثرة الحَبّ في الشام ، يريد : أقسمتَ ألا آكل من حب العراق ، فوجدت في الشام ما يغني عما عندك . وحذف الجارّ والنصب مذهب سيبويه . ويرى المبرد أنَّ « الحَبّ » منصوب بإضمار فعل ، تقديره : آليتَ أَطْعَمُ ... والمعنى : لا أطعم . وقال الأعلم : « وللمبرد فيه قولٌ مرغوبٌ عنه » . والبيت في : الديوان ٩٥، والكتاب ١/ ٣٨، والمخصص ٧/ ١٥١، وتحصيل عين الذهب ٧٣، والنكت ١/ ١٧٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦١، ٣٥٦، والجنى ٤٤٢، والمغني ١/ ١٣٤، ٣٢٣ و ٢/ ٧٦٩، ٧٨٤، وشرح شواهده ١/ ٢٩٤، والعيني ٢/ ٥٥٠، والخزانة ٦/ ٣٥١.

(٣) صار بهن يستزيد (كذا) في المخطوطة . ولعل الصحيح ما أثبتُّه .

وجاء بعضُ النَّحْوِيِّين[1] ، وقال : هذا البيتُ ليس على إسقاط حرف الجر ؛ إذ يُمكنُ أَنْ يُؤْخَذ على غير ذلك ، وقد قال[2] : لا يُقال بإسقاط حرف الجر ما وُجِد عنه مندوحةٌ . وقد وجدنا مندوحةً ، وهو أن يكون بمنزلة « عَزَّ » في قوله – سبحانه – : ﴿ وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴾[3] هو من عازَزْتُه فعَزَّني ، فكأنه قال : عازَّ الأناصيل ، فعَزَّتْه ، أي غَلَبَتْه[4] ، كأَنَّ الأناصيلَ ؛ لِشِدَّتِها وإذايَتِها لمن يَرْعاها تَطْلُب العِزَّةَ عليه ، ومَنْ يَرعاها يَطْلُبُ أَنْ يَعُزَّها ، فصَحَّ لهذا أَنْ يُقال : عَزَّتْه ، أي غَلَبَتْه ، ولا يكون فيه إسقاطُ حَرْفِ الجَرّ .

وكان الأستاذ أبو علي يقول[5] : في هذا[6] مجازٌ وعبارةٌ بضرب المثال ، والآخر حقيقةٌ وقصدٌ لإبانة المعنى من أقرب وجوهِها ، وأَبْيَنِها . ومتى اجتمع أَمران أحدهما أقرب من جهة المعنى ، والآخر أقرب من جهة اللفظ ، فيَنْبَغِي أَنْ يُتَحامَلَ على اللفظ ، ويُحافَظَ على المعنى .

---

(١) من « بعض النحويين » هؤلاء : ابن جني والزمخشري ، فقد ذهبا إلى أنَّ الفعل اللازم قد يُضَمَّن معنى المتعدي ، فيتعدّى بنفسه ، وأن المتعدي قد يُضَمَّن معنى فعل لازم ، فيُعَدَّى بحرف يُعَدَّى به اللازم ، قال ابن جني في « التمام » : « أحسب لو جُمع ما جاء منه لجاء كتاب يكون مئين أوراقًا » . انظر رأيهما وأمثلتهما في : المغني ٢/٨٩٧- ٨٩٩.

(٢) يريد أبا علي .

(٣) سورة ص ٢٣. وقيل : معنى « عز » في الآية : صار أعَزَّ مني في المخاطبة والمخاصمة . ذكره الراغب في المفردات ٣٣٣.

(٤) عززتُ فلانًا على أمره ، إذا غلبتَه (مجمل اللغة ٣٧٨) . وفي مفردات الراغب (٣٣٣) : « وعزه كذا ، غلبه . وقيل : من عَزّ بَزّ ، أي من غلب سلب .. وعز المطرُ الأرضَ : غلبها » . وانظر : ح ٤ في ص قبل السالفة .

(٥) لم أجد رأيه هذا في التوطئة ، ولا في شرح المقدمة الجزولية . ولعله في أحد كتبه المفقودة .

(٦) يريد أن يكون « عَزّ » من « عازَزْتُه فعَزَّني » .

وهذا الذي قاله صحيحٌ لو كان المعنى ضعيفًا . وعندي أنَّ الأَمْرَيْنِ مُتَساويان ، يمكن أن يُحْمَلَ البيتُ عليهما . واللّٰه أعلم .

* * *

بـاب

الأَسْماءِ التي سُمِّيَتْ بِها الأَفْعالُ

« وهي : « رُوَيْد » ونَحْوُه »[(١)] .

اعلم أنَّ النَّحْوِيِّين اختلفوا في هذه الأسماء :

فذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعالٌ من جهة المعنى[(٢)] ، لكن جُعلت ألفاظُها ألفاظَ الأسماء ، فقيل لها بذلك : أسماء [٣٤٤] الأفعال ، أي الأسماء التي معانيها معاني الأفعال ، فـ« نزالِ » معناه كمعنى « انزل » ، فمعناه كمعنى الفعل ، لكن جُعل لفظُه على « فعالِ » و« فعال » من أوزان الأسماء ، وليس من أوزان الأفعال .

ثُمَّ إنَّ الأفعال تلحقها الضمائر ، فتقول : انزلا ، وانزلي ، وانزلوا ، وانزلن . و « نزال » تُقال للواحد والاثنين والمؤنث والمذكر ، مراعاةً للَّفظ . ويُسْتَدل على التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بقرائن الأحوال ؛ لأنَّ هذه الضمائر لا تلحقُ إلا الأفعالَ ؛ لا تلحق الأسماءَ ولا الحروفَ .

وكذلك « شتان » ؛ أصلُه عندهم « شتت » ، ثم جُعل اللفظُ لفظَ الأسماء ، كما فعلوا في « ليس » ؛ ألا ترى أن معناها بمعنى « ما » ، فمعناها كمعنى الحرف ، إلا أنَّ العرب أَجْرَتْ لفظَها مُجْرَى ألفاظ الأفعال[(٣)] ، فأَلْحَقَتْها الضمائرَ

---

(١) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.

(٢) مذهب الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة مرادفة لما تُفَسَّرُ به . انظر مذهبهم في : البسيط ١/ ١٦٣. وانظر أيضًا : الارتشاف ٣/ ١٩٧، والهمع ٥/ ١٢١، والأشموني ٣/ ١٩٥.

(٣) يريد أنها حرف لأنها بمعنى « ما » ولا اعتداد بورودها على صورة الفعل ، كما أن « نزال » فعل لأنها =

التي تَلْحَق الأفعال ، فقالوا : ليسا وليسوا ولسْنَ . ولحقتها علامةُ التأنيث دلالةً على تأنيث ما يُرْفَع بها . وهذا لا يكون إلا في الأفعال أو في الصفات الجارية مَجْرَى الأفعال ، نحو : ضاربة ومضروبة وحسنة ، وما جرى مجرى ذلك ، فقالوا : ليست هند قائمةً ، وهند ليست ضاحكةً .

فيجبُ على هذا ألَّا يكون لأسماء الأفعال موضعٌ من الإعراب ؛ لا يُحْكم على موضعها برفعٍ ولا نَصْبٍ ولا خفض[(١)] ، كما أنَّ الأفعال التي معانيها معانيها لا يُحْكم على مواضعها بشيء من الإعراب .

وذهب البصريون إلى أنها أسماءٌ من جهة لفظها ومعناها[(٢)] ، وأنها أسماءٌ للأفعال ، فـ« نزال » اسم لـ « انزل » ، كما جاء[(٣)] :

* إنَّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناءُ[(٤)] *

= بمعنى « انزل » وإن جاءت في صورة الأسماء . وقد تردد رأي أبي علي في « ليس » فقال مرة بفعليتها ، وأخرى بحرفيتها . وقال بحرفيتها جماعة ، منهم ابن السراج في أحد قوليه ، وابن شقير . انظر : الأصول ١/ ٤٢، وكتاب الشعر ١/ ٩، ١٠ والحلبيات ٢١٠، ورصف المباني ٣٠٠، والجنى ٤٥٩.

(١) انظر : ح ٣ في ص التالية .

(٢) أفاض أبو علي في الاستدلال على اسمية أسماء الأفعال ، ونفْي فعليتها في أكثر من موضع من كتبه (كتاب الشعر ١/٥ وما بعدها، والحلبيات ١/٢١١ وما بعدها) . واقتفى ابن جني أثره . (الخصائص ٣/٤٦ وما بعدها) . والقول بأنها أسماء هو مذهب جمهور البصريين . ويرى بعضهم أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وجاءت على أبنيتها ، واتَّصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء . ويلاحظ أن الفرق بين هذا ، وقول الكوفيين أن الكوفيين يقولون بفعليتها حقيقة . ويرى بعض المتأخرين أنها ليست أسماء ولا أفعالًا ولا حروفًا ، فهي خارجة عن قسمة الكلمة ، ويسمونها : الخالفة ، فهي قسم رابع من أقسام الكلمة . انظر : الارتشاف ٣/ ١٩٧، والهمع ٥/ ١٢١.

(٣) لأبي زُبَيْد الطائي .

(٤) من الخفيف . وصدره :

* لَيْتَ شِعْرِي وأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ * =

و «لوّ» المشددة اسم لـ «لوْ» المخففة ، وكذلك «ليتٌ» اسمٌ لـ «لَيْتَ» ، فتقول على هذا : «في» حرفُ جر ، فتجعلُها اسمًا لـ «في»[1] . وحَمَلَهم على هذا[2] أن يجعلوا اللفظ مطابقًا للمعنى .

ويجب أيضًا على هذا ألّا يكون لها موضعٌ من الإعراب[3] ؛ لأنَّ الإعراب إنّما يدخل في أواخر الأسماء ؛ للدلالة على معانٍ في مدلولاتها ، فالرَّفْعُ يدخل

= أراد بـ «لو» هنا : التي للتمني ، في نحو : لو أتيتنا وأقمت عندنا ، أي : ليتك . والمعنى – كما قال الأعلم : أكثر التمني يكذِّب صاحبه ، ويُعَنِّيه ، ولا يبلغ فيه مُراده . والشاهد : إعراب «ليت» لأنه جعلها اسمًا للكلمة ، وأخبر عنها بـ «أين» . والشاهد أيضًا : تضعيف «لو» لَـمَّا جعلها اسمًا ، وأخبر عنها ، لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين ، والواو في «لو» لا تتحرك ، فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة ، وتحتمل الحركة . والبيت في : الديوان ٢٤ ، والكتاب ٣/ ٢٦١ ، وشرح أبياته للنحاس ٢٤١ ، والمقتضب ١/٢٣٥ و ٤/ ٣٢ ، ٤٣ ، والحلبيات ٣٢٧ ، وابن السيرافي ٢/ ٢١١ ، وسر الصناعة ٢/ ٧٨٦ ، والمنصف ٢/ ١٥٣ ، وتحصيل عين الذهب ٤٦٨ ، والنكت ٢/ ٨٤٦ ، وتنقيح الألباب ٣٤٤ ، وابن يعيش ٦/ ٣٠ و ١٠/ ٥٧ ، والخزانة ١/ ١١١ و ٦/ ٢٧٥ ، ٣٨٨ و ٧/ ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(١) لأنك أخبرت عنها .

(٢) أي حمل البصريين على أن يحكموا باسميتها .

(٣) هذا المذهب (القول باسميتها ، وأنها لا محل لها من الإعراب) هو اختيار المؤلف هنا وفي الملخص (١/٣٤٨) . واختار في البسيط (١/١٦٤) أن تكون في موضع نصب ، وقال ثمة : «على هذا المذهب .. أكثر النحويين . ويظهر من كلام سيبويه . وهو أقوى من جهة النظر» . ونسبه أبو حيان إلى سيبويه والمازني والدينوري والفارسي في تذكرته . وذكر المرادي أنه نُقل عن سيبويه والفارسي القولان . (انظر : توضيح المقاصد ٤/ ٧٥ ، والأشموني ٣/١٩٦) .
وأقول : إن كلامه هنا يشعر بأن القول بأن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب هو مذهب الأكثرين ، بدليل قوله بعد : ومن المتأخرين من ذهب ... إلخ . وأظنه الحق ، فهو الموافق لما ورد في المصادر الأخرى .
وفي المسألة قول ثالث مفاده أنها في موضع رفع على الابتداء ، وأغنى الضمير المستكنّ فيها عن الخبر ، كما أغنى الظاهر في : أقائم الزيدان .

في الاسم ؛ للدلالة على فاعلية مدلوله . وكذلك النَّصْبُ يدلُّ على المفعولية . وكذلك الجرُّ يدلُّ على الإضافة . والفعل هو المسمَّى هنا بهذه الألفاظ ، ولا يُمكن أن يكون فاعلًا ولا مفعولًا ولا مضافًا .

وهذا[1] عندي أولى من القول الأول ؛ لما ذكرتُه من مطابقة اللفظ للمعنى .

ومن المتأخِّرين من ذهب إلى أنَّ مَوْضِعَها من الإعراب نصبٌ[2] ، فجعلها أسماء موضوعة مَوْضِعَ المصدرِ ، الموضوعِ موضعَ الفعل ، فـ «نزال» موضوعٌ موضع «نزول» ، و «نزول» وُضع موضع «انزل» ، فيجب لذلك أن تكون منصوبةً ؛ لأنها وُضِعت موضع المصدر المنصوب .

وفي هذا اعتراضٌ من جهة البناء ؛ ألا ترى أنَّ «شتان» مَبْنِيٌّ على الفتح ، وما ذكروه لا يوجب [٣٤٥] البناء .

فإن قلتَ : يُبْنَى ؛ لأنَّه لَمَّا لزم أن يُوضع موضع الفعل أُعطِيَ حُكْمَه .

قلتُ : فيجب على هذا أن يكون «سبحان اللّه» مبنيًّا على الفتح . وكذلك المصادرُ التي لزمت أن تنوب مناب أفعالها ، ولا تَتَصَرَّف .

فإن قال : هذه المصادر – وإن كانَتْ لم يُنْطَق بها قَطُّ إلا كذلك – هي من جنس ما يوجد موضوعًا مَوْضِعَ الفعل ، وغَيْرَ موضوع موضعَه . وهذه الأسماءُ لم تُوجد قَطُّ إلا موضوعةً موضع الفعل . ثم إنَّها مع ذلك ليست من جنس ما يُوجد خارجًا عن ذلك .

---

(١) الإشارة إلى القول باسمية أسماء الأفعال ، وهو قول البصريين ، لا إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، ففي قولي البصريين والكوفيين السابقَيْنِ لا محل لها .

(٢) هو المازنيّ ومن وافقه . انظر : ح ٣ في ص السالفة .

فيَكْسَرُ عليه بقولهم : تُرْبًا وجَنْدَلًا[1] .

فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ في أسماء الأفعال ، يلزم عن الوَجْهَيْن الأَوَّلَيْن أَلَّا يكون لها موضعٌ من الإعراب ، وعلى الوجه الثالث مَوْضِعُها نَصْبٌ . وفي لفظِ سيبويه بَعْضُ ظهورٍ يَقْتَضِي أَنَّ موضعها نصبٌ ، وإنْ لم يَكُنْ واضحًا[2] .

فصل

قال : « وَأَكْثَرُ ما تُسْتَعْمَلُ هٰذِهِ الأَسْماءُ في الأَمْرِ والنَّهْيِ »[3] .

اعلم أنَّ هذه الأسماءَ أكثرُ ما تُوجد في الأَمْرِ ، وقوله : « في النَّهي » مسامحةٌ[4] ، وإنَّما أراد النَّهْيَ مِنْ جهة المعنى لا مِنْ جهة اللَّفْظِ ؛ ألا ترى أن

---

(١) يريد أن « تربًا وجندلًا » ونحوهما أسماء أعيان نابت مناب المصدر اللازم إضمار ناصبه ، كأنه : ألزمك اللّه ، أو أطعمك تربًا وجندلًا ، فاختزل الفعل ، لأنهم جعلوه بدلًا من : تربت يداك وجندلت . وعلى الرغم من ذلك فإن « تربًا وجندلًا » منصوبة لم تبن . وأُرى أنَّ ما يَرِد على « سبحان » يَرِدُ على « تربًا » ، ولا ينكسر كلام المعترض ، فقد ورد : تربٌ وجندلٌ ، بالرفع على الابتداء . والترب : التراب . والجندل : صخرة مثل رأس الإنسان (اللسان : ترب ، جندل) . والمثال يُكنى به عن الخيبة ، فمن ظفر من حاجته بالتراب والجندل لم يظفر بشيء ذي بال . وهو من أمثلة سيبويه ١/ ٣١٤. وانظره أيضًا في : المقتضب ٣/ ٢٢٢، والنكت ١/ ٣٦٨، وتحصيل عين الذهب ٢٠٨، وابن يعيش ١/ ١٢٢.

(٢) ربما دَلّ على ذلك قوله (الكتاب ١/٢٤٥) : « وحَدَّثنا من لانتَّهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نفسه ، جعله مصدرًا ، كقوله : « فضرب الرقاب » وكقوله : « عذير الحَيّ » اهـ . ألا ترى أن الإضافة من خصائص الأسماء ، وكذلك تنظيره بالآية والبيت من الشعر .

(٣) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.

(٤) جرى أبو علي في ذلك على سنن سيبويه الذي قال (١/٢٤٥) : « هذا باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تُؤْخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام : الأمر والنهي » .

« تراكِ » اسم لـ « اترك » ، وسَمَّاه نهيًا ؛ لأنه طلبُ ترك الفعل ، وألَّا يقع . وهذا هو معنى النَّهْي . وكذلك :

* مَنَاعِها[1] *

اسمٌ لـ « امنع » و « امنع » بلاشك أَمْرٌ ، لكن معناه طلب ترك الفعل ، فسَمَّاه نهيًا لذلك .

ثم قال : « لأَنَّ الأَمْرَ والنَّهْيَ قَدْ يُسْتَغْنَى عَنْهما »[2] إلى آخر الفصل .

كان الأستاذ أبو علي يذكر[3] في كون هذه الأسماء أكثرَ ما وُجِدَتْ في الأمر والنَّهي ثلاثةَ أوجه :

أحدها : ذكره أبو علي ، وهو أنَّ هذا من قَبِيل حَذْفِ الفعل ، والاستغناءِ عنه بغيره ، فصار ذلك بمنزلة حذف الفعل ؛ لدلالة الحال عليه . وأكثرُ ما يكونُ

---

(١) كلمة من رجز ، يُنْسب إلى رجل من بكر بن وائل ، أو من بني تميم ، ذكره سيبويه في موطنين (١/ ٢٤٢) و (٣/٢٧٠) ، وهو :

* مَناعِها من إبِلٍ مَناعِها *

وبعده :

* أمَا تَرى المَوْتَ لَدَى أَرْباعِها *

وقال : « وهذا اسم لقوله له : امنعها » . الأرباع ، جمع « رُبَع » ، وهو ما نُتِج في الربيع ، أو المنزل والدار بعينها . والبيت في : المقتضب ٣/ ٣٧٠، والمذكر والمؤنث ٦٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٨، والمخصص ١٧/ ٦٣، وما بنته العرب على فعال ٨٢، والنكت ٢/ ٨٥١، وتحصيل عين الذهب ١٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٣، والإنصاف ٢/ ٥٣٧، وابن يعيش ٤/٥١ ، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٧، والخزانة ٥/ ١٦١.

(٢) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.

(٣) ما يذكره هنا ليس في « التوطئة » ، ولا في « شرح المقدمة الجزولية » ، ولعله في شرحه المفقود للإيضاح .

هذا في الأمر والنَّهي، فأكثرُ ما يكون حذفُ الفعل والاستغناءُ عنه باسمه في الأمر والنَّهي؛ لاشتراكهما في أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُحذف فيه الفعلُ، واسْتُغْنِي عنه بغيره.

وقال أبو علي: «**قَدْ يُسْتَغْنَى عَنْهُما**[1] **إذا كانا للحاضِرِ بدلالَةِ الأَحْوالِ فِيهِما عَلَى الأَفْعالِ**».

يريد أنه يُسْتَغْنَى عنهما[2] كثيرًا، وإلا فقد يُسْتَغْنَى بالحال[3] عن الفعل في الخبر، تقول[4] لمن رأيتَه قد سَدَّدَ سهمًا: القرطاسَ واللَّه، أي تصيب القرطاس[5]. وكذلك مَنْ رأيتَه على صفة الحاجّ القاصدِ بيتَ اللَّه: مكةَ واللَّه، أي قصدها أو يَقْصدها، بحسب حاله من قَصْدٍ أو قُفول، إلَّا أنَّ أكثرَ ما يكونُ هذا في الأمر.

الثَّاني: أنَّ الأمر والنَّهي لا يكونان إلَّا بالفعل، فكان الاستغناءُ عنه وحَذْفُه أكثرَ ما يكون فيهما؛ لكونهما لا يُوجدان إلَّا بالفعل. والخبر يكون بالجملة

---

(١) المخطوطة: «فيهما»، وهو تحريف. والتصحيح من الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.

(٢) المخطوطة: «فيهما»، تحريف.

(٣) يريد بالحال هنا القرينة المعنوية، لا الحال بالمعنى الاصطلاحي، بدليل المثالين اللذين ضربهما بعد. هذا وقد ينوب عن المصدر حقًّا صفات مقصودٌ بها الحالية على سبيل التوكيد، نحو: عائذًا باللَّهِ من شرها، وهنيئًا لك، وأقاعدًا وقد سار الركب، فوقعت الصفات موقع المصادر لتضمنها إياها، وجعلت أحوالًا مؤكِّدة لعواملها المقدرة، واستُغني بها عن المؤكِّد، كما استغني عن المصادر. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٣.

(٤) المخطوطة: يقول.

(٥) مثال القرطاس هذا، ومثال مكة الذي بعده، من أمثلة سيبويه، وكلام المؤلف هنا مأخوذ من «الكتاب» مع بعض تصرف. وقد عقد سيبويه (١/٢٥٧) بابًا لـ «ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي».

الاسمية والفعلية. فلما لم تحبس[1] بالفعلية لم يكن حذفُ الفعل والاستغناءُ عنه بغيره قويًّا. [٣٤٦]

الثالث: أنَّا وَجَدْنا الأمر يُوضع فيه المصدرُ موضع الفعل، فتقول: ضربًا زيدًا، تريد: اضرب زيدًا، ولا تقول: ضربًا زيدٌ عمرًا، تريد: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا. فلَمَّا كان الأمر يُحْذَفُ فيه الفعلُ، ويُوضع مكانه المصدر، حَذَفُوا فيه الفعلَ، واستغنوا عنه باسمه، كما استغنوا عنه في الأمر بمصدره.

ولقائلٍ أن يقول: إنما كانت أسماءُ الأفعال أكثر ما تكون في الأمر والنَّهْي لهذه الوجوه الثلاثة[2]. واللَّه أعلم.

فصل

قال: «**وذلِكَ نَحوُ قَوْلِكَ: رُوَيْد زَيْدًا**»[3].

اعلم أن «رويد» تصغير «إرواد»[4] تصغير الترخيم، مثل: زُهَيْر، من «أزهر»، وحُمَيْد من «أحمد». وتصغير الترخيم هو: أن تحذف جميع زوائد الكلم. وسيأتي الكلام فيه في «باب التصغير»[5]، إن شاء اللَّه.

---

(١) كلمة ضاعت ملامحها، وما أثبتُّه يقرب أن يكون هي، وينسجم مع السياق.

(٢) يريد: معًا.

(٣) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.

(٤) «إرواد» مصدر أرود يرود، بمعنى أمهل يمهل إمهالًا، ثم حذفت منه الزوائد، وصُغِّر الباقي، فصار: «رويد». وقال الفراء: هو تصغير «رُود» بمعنى «مَهْل». وعليه فلا ترخيم. انظر: اللسان والتاج (رود)، والارتشاف ٣/ ٢٠٥.

(٥) انظر: باب تحقير الترخيم ٣/١٥٧ (الحمزاوية).

ثم إنَّ العرب استعملت « رويد » على ثلاثة أقسام[1] :

الأول : اسم فعل[2] . وهو الذي ذكر أبو علي ، فقالوا : رويد زيدًا ، وبنَوْه ؛ لما ذكرتُه أوّلًا ، وعلى حسب ما ذكرتُه من المذاهب[3] ، وتَحَمَّلَ الضمير الذي كان في الفعل المسمَّى به ، إلا أن ذلك الضمير يُثَنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث ويُذَكَّر في الفعل ، وهو في اسم الفعل لا يكون إلا مستترًا في كل حال ، فتقول : رويد ، وأنت تريد الواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث[4] ؛ لأنَّ هذه العلامات لا تلحق إلا الأفعال ، ويُكتفى في معرفة المذكر والمؤنث والاثنين والجميع بالحال .

ومِنَ العرب من يُلْحق علامةً لذلك ، فتقول للمفرد المذكر : رويدك ، وللاثنين : رويدكما ، وللجميع : رويدكم ، وللمؤنثة : رويدكِ ، وللجمع

---

(١) ذكر الأقسام الثلاثة في الملخص ١/ ٣٥٢.

(٢) أمر ، بمعنى أمهل ، أو اترك ، أو دع ، قال سيبويه (١/٢٤٣) : « تقول : رويدَ زيدًا ، وإنما تريد : أرْوِدْ زيدًا »

(٣) لم يذكر المؤلف قبلُ المذاهبَ في بناء أسماء الأفعال . وكل ما ذكره هو أنه نفى عَرَضًا أن تكون مبنية لوقوعها موقع الفعل (انظر : ص ١١٢٠) أثناء تقريره بناء « شتان » . وفي علة بناء أسماء الأفعال خلافٌ ، فقد قيل : السبب وقوعها موقع الفعل ، والفعل مبني في الأصل . وقيل : بُنيت لأنها أسماء لما أصله البناء ، وهو الفعل . وقيل : لأن الأمر منه مشبه لفعل الأمر ، والماضي مشبه للفعل الماضي . وأصحاب هذا القول لا يفسرون « أف » بـ « أتضجر » بل بـ « تضجرت » . وقيل : لأن اسم فعل الأمر متضمن لام الأمر ، واسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع محمولان عليه لِيَطَّرد الباب . وقيل : لشبهه بالحرف في الاستعمال ، فكلاهما يعملان نيابة عن الفعل ، ولا يعمل غيرهما فيهما . وهذا القول الأخير نُسب إلى سيبويه في قول . كما نسبه بعضهم إلى الجمهور . ونقل عن أبي علي . وهو مذهب الأخفش وابن مالك . انظر في المسألة : الخصائص ٣/ ٤٩- ٥١، وابن يعيش ٤/ ٣١، والهمع ١/ ١٧، وانظر أيضًا : اسم الفعل في كلام العرب .. ٢١٤- ٢٢٠.

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢٤٤.

المؤنث : رويدكن[1] .

والكافُ هنا وما أشبهها في لحاق اسم الفعل لبيان حال الضمير حروفٌ[2] ، بمنزلة الكاف وما جرى مَجْرَاها من أرأيتك[3] وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكِ وأرأيتكن ، التاء هي الفاعلة ، ولما كانت هنا على حال واحد للمذكر والمؤنث والاثنين والجميع ، ألحقوا بعدها ما يُبَيِّنُ حالها .

وكذلك الكافُ في : إياك وإياكما وإياكم وإياكِ وإياكن ، « إيا » هي الضمير ، وما بعدها جاء ؛ لبيان حالها ؛ إذ هو على حال واحدة في كل حال[4] .

وكذلك التاء من « أنت » « أن » هو الضمير ، وما بعده لَحِقَ ؛ لبيان حاله من إفراد وتثنيةٍ وجمع وتذكير وتأنيث[5] .

---

(١) وذلكِ خوفًا من التباس مَنْ يَعْني بمن لا يعني . والذين لا يذكرون العلامة (الكاف) يستغنون بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره . انظر : الكتاب ١/ ٢٤٤.

(٢) حروف خطاب ، لا محل لها من الإعراب ، قال سيبويه (١/ ٢٤٤، ٢٤٥) : « فهذه الكاف لم تجئ علمًا للمأمورين والمنهيين المضمرين . ولو كانت علمًا لكانت خطأً لأن المضمرين هنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو » .

(٣) الكاف في « أرأتك » التي بمعنى « أخبرني » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب . هذا مذهب سيبويه . وعليه المؤلف . وقال المرادي : هو الصحيح . ويرى الفراء أن الكاف رفع بالفاعلين ، والتاء حرف خطاب . ويرى الكسائي أن الكاف في موضع نصب . انظر : الجنى ١٤٠، ١٤١.

(٤) سيبويه والأخفش وأكثر البصريين ، ومنهم أبو علي وابن جني والمؤلف يرون أن الكاف في « إياك » و« ذلك » وأخواتها ، والهاء والياء في « إياه » و« إياي » والفروع حروفٌ للتبيين . ويرى الكوفيون وابن كيسان أن الكاف والهاء والياء هي الضمائر ، وأن « إيا » و « ذا » عماد . وقيل : هي مع « إيا » و « ذا » اسم واحد مضمر . انظر : الكتاب ١/٢٤٥ و ٣/ ٢٢٢، والإنصاف ٢/ ٦٩٥- ٧٠٢ (المسألة ٩٨) ، وابن يعيش ٣/٩٥ ، والجنى ٤٩٢، ٤٩٣، والبسيط ١/ ٣٠٦.

(٥) هذا مذهب الجمهور . وذهب الفراء إلى أن « أنت » كلها هي الضمير . وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم ، ولكنها كُثِّرت بـ « أن » . انظر : الجنى ١١٨.

وكذلك مالحق المبهمَ مِمَّا هو للخطاب، نحو: ذلك، وذلكما وذلكم وتلك[1]، وما جرى مجرى ماذكرتُه.

وهذا الذي ذكرته في «أنت»، و«إياك» هو مذهب سيبويه، وأبي الحسن، ومُحَقِّقي هذه الصنعة[2].

وفيها مذهبان غير ماذكرتُه، يأتي بيانُهما عند ذكر الضمائر، إن شاء الله.

وهذه الكافُ اللَّاحقة لـ«رويدك»[3]، تَتَنَزَّل منزلة «لك» بعد «هلم»، إنَّما جيء بـ«لك» بعد «هلم»؛ لبيان الضمير، فكأنَّه قال: لك إرادتي [٣٤٧] أو لكما، أو لكم، أو لكن، إلا أنّ الكاف في ذلك[4] مجرورة[5]، والكاف في «رويدك»، وماذكرتُه قَبْلُ حرفٌ، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، فتقول: هَلُمَّ لك نفسِك، إذا أجريْتَه على الكاف. فإن أَجْرَيْتَه على الضمير الذي في «هلم»؛ لأنَّه اسمُ فعلٍ، فيَتَحَمَّلُ الضميرَ الذي كان في فعله المسمَّى به، فتقول: هلم لك أنت نفسُك. ولا بُدَّ من «أنت» هنا؛ لأنَّ الضمير المرفوع المتصل لا يؤكَّد بـ«النفس» و«العين»، إلا أنْ يُؤَكَّد بالضمير المنفصل.

فإن قلتَ: هَلُمَّ لكم كلكم، جاز أن تَخْفض «كلكم»، وتُجْرِيَه على «لكم»، وجاز أن تَرفع وتُجْرِيَه على الضمير المرفوع في «هلم»، فتقول: هلم

---

(١) انظر: ح ٤ في ص السالفة.

(٢) انظر: ح ٤، ٥ في ص السالفة.

(٣) في المخطوطة: لرويدك ورويدك، وَهُمْ نسخ.

(٤) الإشارة إلى «هلم لك».

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٦. والجار والمجرور خبرٌ، مبتدؤه: إرادتي.

لكم كلُّكم، وأن تُؤَكِّد بالضمير المنفصل[1]. ولا يلزم الضميرُ المنفصلُ هنا، كما لَزِم مع النفس والعين، فتقول: هلم لكم أنتم كلكم. وكذلك هلم لكم أجمعون، إنْ أَجْرَيْتَ «أجمعين» على الضمير المرفوع الذي في «هلم».

وفَرَّقَتِ العربُ بين «النفس» و«العين»، و«كل» و«أجمع»؛ لأمرٍ يَتَبَيَّنُ في «باب التوكيد»[2]، إن شاء الله. وتقول: رويدك أنت نفسُك، ورويدكما أنتما أنفسكما، ورويدكم أنتم أنفسكم. فإنْ جِئْتَ بـ«كل» و«أجمع» لم يلزمْك التأكيد بالضمير المنفصل، وكُنْتَ مخيَّرًا في الإتيان به. ولا يجوز أن تخفض، ويُحْمَل على الكاف؛ لأنَّها حرفٌ، كما لا تقول: ذاك نفسك.

وتقول: رويدك أنت وزيدٌ؛ لأن الضمير المرفوع؛ المختارُ فيه أَلَّا يُعْطَفَ عليه إلا بعد ما يُؤَكَّد بالضمير المنفصل[3]. وكذلك تقول: هلم أنت وزيد.

و«رويد» هذه تنصب المفعول به؛ لأنها وُضِعت موضع فعل متعدٍّ،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٨.

(٢) هو أنَّ «النفس» و«العين» يليان العوامل، فتقول: خرجت نفس زيد، ولا يلي «كل» و«أجمع» العوامل، بل يستعملان تابعين دائمًا، والضمير المرفوع اتصل بفعله، حتى صار معه كالشيء الواحد، فكرهوا أن يأتوا بـ«النفس» بعده، فيصير كأنه الذي يلي العوامل، وليس هذا المحذور موجودًا في «كل» و«أجمع»، ففرّقوا بين الحالتين. (انظر: الإيضاح ٢٧٣، والبسيط ١/ ٣٧٢، ٣٧٣)، ونسب ابن مالك إلى الأخفش في «المسائل» إجازته «قام نفسه» على ضعف. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٠، والارتشاف ٢/ ٦٠٨.

(٣) أو يُفصل، فتقول: قمت اليوم وزيدٌ. والعطف بعد التوكيد أحسن. (البسيط ١/٣٤٥). وأجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل. في حين منعه البصريون إلا على قبح في ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤- ٤٧٨ (المسألة ٦٦).

ف « رويد » وُضعت موضع « اترك » ، قال الهذلي[1] :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَـدْيُ أُمِّهِمْ   إِلَيْنا ولكِـنْ بَعْضُـهُمْ مُتَمايِنُ[2]

وحكى سيبويه : « واللّه لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ[3] » ، أي دع الشِّعْرَ ، فإنه عليَّ أهون . أو يكون المعنى : واللّه لو طلبتَ الدراهم لأعطيتُك ، دع الوسيلة بالشعر ، فما لك عندي من الحقِّ أعظمُ من ذلك . وهذا المعنى - واللّه أعلم - أظهر ، و « ما » زائدة في الوجهين .

الثاني : أن يكون مصدرًا ، فيجوز أن يُضاف إلى ما بعده ، فتقول : رويدَ زيدٍ ورويدًا زيدًا ، قال وَدّاك بن ثُمَيْل المازِنيّ[4] :

---

(١) مالك بن خالد الخُناعي الهذلي ، أو المُعَطَّل الهذلي . ولكل منهما شعر ضمَّنه السكري كتابه « شرح أشعار الهذليين » .

(٢) من الطويل . يروى : ولكنْ ودُّهم ، متمائنُ : قديم . مُتَيامن : من الميل إلى اليمين . عليّ : حَيٌّ من كِنانة . جُدَّ : قُطِع . جُدَّ ما ثَدْيُ أمهم : مَثَل ، و« ما » زائدة . متماين : متكاذب . يصف قطيعة بينهم وبين كنانة على ما يربطهم من قرابة وأخوّة ، فيقول : أمهلهم حتى يرجعوا عن قطيعتهم ، فقطيعتهم لنا على غير أصل . والشاهد : نصب « عليًّا » بـ« رويد » . والبيت في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٧، والكتاب ١/ ٢٤٣، والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٢، وابن السيرافي ١/ ١٠٠، والمقتصد ١/ ٥٧٠، والنكت ١/ ٣٣٣، وتحصيل عين الذهب ١٨٠، وابن يعيش ٤/ ٤٠، واللسان (جدد ، رود ، مأن ، مين) .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٣. وشرح سيبويه ما حكاه فقال : « لو أردتَ الدراهم لأعطيتُك فدعِ الشعرَ » . وهو محتمل للوجهين اللذين ذكرهما المؤلف . و سبقه ابن يعيش للوجه الأول وأوضحه أكثر . وانفرد المؤلف بالوجه الثاني . وأضاف ابن يعيش وجهين آخرين ، مفاد الأول : لو أردْتَ المال والشعر أعطيتك المالَ لا الشعر ، إذ حاجتك إلى المال ظاهرة . أما الشعر فلا حاجة بك إليه . ومفاد الثاني : اطلب المال والدراهم واترك طلب الشعر لأنَّ طلبك المال سهل سيجاب ، وأما الشعر فأنا غير قادر عليه . انظر : شرح المفصل ٤/ ٤٠.

(٤) وَدَّاك بن ثميل . أو وداك بن سنان بن ثُمَيْل . وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة المروانية . اختار له أبو تمام . وانظر ترجمته في : شرح أبيات المغني ٧/ ٩.

رُوَيْدًا بَنِي شَيْـبانَ بَعْضَ وَعِيـدِكُمْ   تُلاقُوا غدًا خَيْـلِي عَلَى سَـفَوَانِ[1]

وهذا بمنزلة قوله - سبحانه -: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[2] التقدير : اضربوا الرقاب ضربًا ، ثم حُذف الفعل ، وجُعل المصدرُ مكانه ، فجاء : فضربًا الرقاب ، ثم أُضيف . وكذلك : رويدَ زيدٍ ، كان أصلُه : رويدًا زيدًا ، ثم أُضيف .

وهذه[3] لا يَلْحَقُها الكاف لبيان الفاعل ، إنَّما يكون هذا في أسماء الأفعال ، وفي ما ذكرته من الضمائر والأسماء المبهمات ؛ ألا ترى أنك تقول : إكرامًا زيدًا ، أي أكرم زيدًا [٣٤٨] ، ولا تقول : إكرامك زيدًا .

الثالث : أن تكون صفةً للمصدر ، فتقول : ساروا سيرًا رويدًا ، أي متمهِّلًا فيه مترفِّقًا فيه . ثم إنَّ العرب تحذف المصدر ، فتقول : ساروا رويدًا ، فيكون « رويدًا » حالًا من المصدر الذي تَضَمَّنَه الفعل[4] . وكذلك : ساروا شديدًا ،

---

(١) من الطويل . يروى : رويد بني ، بالإضافة . وقال التبريزي : « وهو - القطع والنصب - أكثر » . سفوان : ماء قرب البصرة . والبيت في : الحماسة ١/ ٨٣، وشرحها للمرزوقي ١/ ١٢٧، وللأعلم ١/ ٣٦٤، وللتبريزي ١/ ٦٣، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٩٤، والمحتسب ١/ ١٥٠، وابن يعيش ٤/ ٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، واللسان (رود) ، والمغني ٢/ ٥٩٦، وشرح شواهده ٢/ ٨٥٣.

(٢) سورة محمد ٤.

(٣) يريد : « رويد » المصدر .

(٤) يتابع المؤلف في هذا سيبويه ، الذي يقول بعدم جواز حذف المنعوت ، في نحو : ساروا سيرًا رويدًا ، لأنَّ « رويدًا » نعت غير مختصّ بالمنعوت ، فلا يجوز حذف منعوته لعدم الدليل . وأيَّده ابن يعيش وأبو حيّان . ورَدّه الصبان بأن العِلمَ حصل بدون كون الصفة خاصّةً بالموصوف ، فلا ضير في الحذف . (انظر : الكتاب ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، وابن يعيش ٤/ ٤١، والارتشاف ٣/ ٢٠٦، والأشموني (بحاشية الصبان) ٣/ ٢٠٤.

وأقول : و « رويد » في حال إعرابه حالًا أو صفة مُؤَوَّلٌ بالمشتق . ويجوز أن يعرب « رويد » في نحو « ساروا رويدًا » حالًا من الفاعل ، كأنه : ساروا مرودين ، ولا حذف .

وضربت شديدًا. والمصدر متى حُذف[1] فإنَّ صفته تكون حالًا مِمَّا تَضَمَّنَه الفعلُ الأوَّل من المصدر[2].

ومن الناس من ذهب إلى أنه مصدر[3]؛ لأنه قام مقام المصدر، وهو السَّابق. ولا يَثْبُتُ عند النَّظَرِ والتَّمحيص.

واستدلَّ سيبويه على صحة ما ذكرتُه من الحال بأنهم يقولون: سير بزيد سيرٌ شديدٌ. فإذا حَذَفْتَ «سيرًا»، قُلْتَ: سير بزيد شديدًا، فلو كانت صفةُ المصدر بعد حذف المصدر على حسبه عند إتيانه، لقلتَ: سير بزيد شديدٌ[4]. واللَّه أعلم.

وعلى هذا قوله – سبحانه –: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾[5] فـ «رويدًا» حال مِمَّا تَضَمَّنَه الفعلُ من المصدر، وكان أصله صفةً للمصدر، فلما حُذف المصدر، صار – كما ذكرتُه – حالًا. واللَّه أعلم.

ثم قال: **«وحَيّ هَلَ الثَّرِيدَ»**[6].

---

(١) حذف حذف (كذا) مكررة في المخطوطة. وهو وهم.

(٢) يريد: ضمير المصدر.

(٣) ظاهر كلامه أنه يريد أنه مفعول مطلق. ولم أجد في المظان التي اطلعت عليها مَنْ قال بذلك.

(٤) سيبويه (١/٢٢٨): «مما يُبيِّن لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا، أن سائلًا لو سألك فقال: هل سير عليه، لقلت: نعم سِير عليه شديدًا.. فالنصبُ في هذا على أنه حال. وهو وجه الكلام، لأنه وصف «السير» ولا يكون فيه الرفعُ».

(٥) الطارق ١٧.

(٦) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩. و «حَيَّ هَلَ الثريدَ» من أقوال العرب، حكاه سيبويه. (الكتاب ١/٢٤١). وقال الأعلم: جعلوا «حَيّ» و «هَلْ» بمنزلة شيء واحد، وفتحوها، وأقاموهما مُقام اسم الفعل، وجعلوهما بمنزلة «ائتوا الثريدَ». وربما اكتفوا بـ «حَيَّ» فعدَّوه بحرف الجر.. وربما اكتفوا بـ «هَلْ». النكت ١/٣٣٢.

اعلم أنّ «حَيّ» تُسْتَعْمَل مركَّبةً، وغير مركبة.

فإذا كانت غير مركبة كانت بمنزلة «أقبل» تتعدَّى بـ «على». وعلى هذا قول المؤذِّن: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفلاح، المعنى: أقبلوا على صلاتكم، وعلى ما فيه بقاء الخير لكم. والفلاحُ: البقاء.

وإذا كانت مركَّبةً كانت متعدِّية[1]، وكانت بمنزلة: «إيت»، فتقول: حَيَّ هَلَ الثَّرِيدَ، أي إيتِ الثَّرِيدَ. وزعم أبو الخطاب[2] أنَّه سمع من يقول: حَيَّ هَلَ الصلاةَ. وفيها ثلاث لغاتٍ[3]: منهم مَنْ يقول: حَيَّ هَلَا، في الوصل والوقف، وكأنَّ «حي» مركَّبة مع «هلا» التي هي من الأصوات، قال طَرَفَة:

رِزُّهُ قَـدِّمْ وهَـبْ وهَـلَا ذي زُهاءٍ جَمَّةٍ بُهَمُهْ[4]

ثم حَدَثَ بالتَّركيب ما لم يكن أو يكون من إجراء الوصل مُجْرَى الوقف، على حسب ما يَتَبَيَّنُ، إن شاء اللَّه.

ومنهم من يقول: حَيَّ هَلَ، في الوصل. فإذا وقف سَكَّنَ اللام.

ومنهم من يقول: حَيّ هَلَ، في الوصل. فإذا وقف وقف بالألف، فقال:

---

(١) ويكون جزآها مبنيَّيْنِ على الفتح، مثل «خمسة عشر». انظر: كتاب الشعر ١/ ٦٩.

(٢) الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد، من أئمة العربية، وهو أول من فَسَّر الشعر تحت كل بيت. أخذ عنه يونس وسيبويه. توفي ١٧٧هـ. (انظر: إنباه الرواة ٢/١٥٧، ١٥٨، والأعلام ٣/ ٢٨٨). وانظر ما حكاه في: الكتاب ١/٢٤١ و٣/ ٣٠٠، وكتاب الشعر ١/ ٦٨، والنكت ١/ ٣٣٢، واللسان (هلل)، والخزانة ٦/ ٢٦٠.

(٣) فيها لغات أخرى فوق الثلاث: حَيَّ هلٍ، حَيَّ هَلَكَ. انظر: كتاب الشعر ١/ ٦٨، وابن يعيش ٤/ ٤٥، والارتشاف ٣/ ٢١٢.

(٤) من المديد. الرِّزُّ: الصوت. قدِّم، هَبْ، هلا: أسماء أصواتٍ تستعمل لزجر الخيل. ذو الزُّهو والزُّهاء: الكثير العدد. الجَمَّة: الكثيرة. البُهم، واحدها بُهْمة: الشجعان. والبيت في: الديوان ٧٩.

حَيَّ هلا ، وكأنَّ الألف هنا عِوَضٌ من هاء السكت[1] ، بمنزلة الألف في « أنا »[2] .

ثم قال : « **وعَلَيْكَ زَيْدًا** »[3] .

« عليك » اسم فعل . وكذلك « دونك » و « عندك » . والكافُ فيها عند سيبويه في موضع خفض[4] . وفيها ضميرٌ مرفوعٌ تَحَمَّلَتْه ؛ لنيابتها مَناب الفعل ، فيجوز أن يُؤَكَّد ذلك الضمير المرفوع . ويجوز أن يَجْرِيَ التوكيدُ على المخفوض ، فتقول : عليك نفسِك ، وعليكما أنفسِكما ، وعليكم أنفسِكم . ويجوز أن تقول : عليك أنت نفسُك ، وعليكما أنتما أنفسُكما ، وعليكم أنتم أنفسُـكم[5] [٣٤٩] ولا يؤكَّد الضمير المرفوع بـ « النفس » و « العين » حتى يُؤَكَّد بالضمير المنفصل ، بخلاف « كل » و « أجمع » ، فتقول : عليكم أجمعين ، إن أجريتَه على الضمير المخفوض . فإن أجريته على المرفوع قلت : عليكم أنتم أجمعون . ولك أن تقول : عليكم أجمعون . وكذلك : عليكم كُلِّكم ، وعليكم أنتم كلُّكم ، وعليكم كلُّكم[6] . وسيأتي بيانُ هذا بتعليله

---

(١) في نحو : ﴿ كتابيه ﴾ و ﴿ حسابيه ﴾ [الحاقة ٢٠] .
(٢) في قولك : أَنَ فَعَلْتُ . وقال ابن يعيش (٤/٤٥) : « وإثباتها في الوصل لغة رديئة ، وبابه الشعر » .
(٣) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩.
(٤) الكتاب ١/ ٢٥٠. وعَلَّل السيوطي « الخفض » بأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَيّ عبدِ اللّهِ زيدًا » فتبيَّن أن الضمير مجرور الموضع . ويرى الكسائي أنها في موضع نصب . وقال الفراء : رفع ، فلا يجوز توكيدها بالمجرور . وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب ، فلا موضع لها من الإعراب . انظر : الارتشاف ٣/ ٢١٤، والهمع ٥/ ١٢٥.
(٥) الكتاب ١/ ٢٥٠.
(٦) انظر : ص ١١٣١، ح ٢. وانظر أيضًا : الكتاب ١/ ٢٤٧، ٢٤٨.

مستوفًى ، إن شاء اللّه ، في « باب التوكيد »[1] .

وكذلك الكلامُ في : « عندك[2] » و « دونك زيدًا » ، تقول : دونك نفسِك ، ودونك أنت نفسِك ، ودونك أنت نفسُك . ولا تقول : دونك نفسُك بالرفع . وتقول : عليكم كلُّكم ، بالرفع ، وإن لم تؤكِّد .

وضابطُ هذا - في هذا وما أشبهه - أن تقول :

إن أكَّدْتَ بـ « النفس » و « العين » ، فتنظر :

فإن لم يكن هناك ضميرٌ منفصل ، فلا يجوز إلا الخفض فيهما . وإن كان هناك ضمير منفصلٌ ، جاز لك فيهما الخفضُ والرفعُ .

فإن أكَّدْتَ بـ « كل » و « أجمع » ، جاز لك الرفع والخفض ، سواء أجئتَ بالضمير المنفصل أم لم تأتِ به ؛ لأن الضمير المخفوض والضمير المنصوب المُتَّصل يؤكَّد بالضمير المرفوع المنفصل ، ويكون على حَسْبِهما من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، كما تفعل في الضمير المرفوع .

وكذلك « عندك » . ومعناها[3] الثلاثة : « الْزَمْ » .

وقاس الكوفيون[4] عليها جميع الظروف . والبصريُّون يَقْصُرون ما أتى من

---

(١) انظر : ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧ (الحمزاوية) .
(٢) في المخطوطة : غيرك . وهو تحريف .
(٣) الضمير عائد على « عندك » و « دونك » و « عليك » .
(٤) والكسائي . وقيل : إن الكسائي اشترط أن يكون الظرف أو الجار على حرفين فأكثر . وقيل إنه اشترط أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، احترازًا من نحو « لك » و « بك » . ورُدَّ ما ذهبوا إليه بأن ذلك إخراج لِلَّفظ عن أصله . انظر : ابن يعيش ٤/ ٧٤، والارتشاف ٣/ ٢١٤، والأشموني ٣/ ٢٠١، ٢٠٢، والهمع ٥/ ١٢٥.

ذلك على السماع[1]. وحكى سيبويه: إليك عني[2]، أي زُلْ عني. وقال النّابغة الذُّبيانيّ:

أَلِكْـني ياعُيَيْـنُ إليكَ قَوْلًا   سَأُهْدِيهِ إليكَ، إليكَ عَنّي[3]

فيقول الرادُّ: إليّ، فـ«إليّ» اسم لـ«أَتَنَحّى». وكذلك تقول: مكانكَ، أي: اثْبُتْ. وفيه ضميرٌ مرفوع مستترٌ بنيابته مناب الفعل، قال اللّه - سبحانه -: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[4]. وتقول على هذا: مكانكم أنتم أنفسُكم، ومكانكم أنفسِكم، ومكانكم أنتم أنفسِكم. ولا تقل: مكانكم أنفسُكم، بالرفع، على حسب ما تَقَدَّم في «عليك نفسك»[5].

وحُكِي: «كما أنت»[6]، فجعل «كما أنت» اسم فعل، تقديره: اثبت، لا تَزُل[7] عن ذلك.

وكثيرًا ما تُوجد أسماء الأفعال في الظروف، والمجرورات، وإن لم تَبْلُغ القياسَ عند البصريّين. وقاس الكوفيون ذلك كُلَّه، على حسب ما

---

(١) مذهب البصرين هو الراجح. انظر: مصادر ح السالفة.

(٢) قال: «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يُقال له: إليكَ، فيقول: إليّ، كأنّه قيل له: تنحَّ، فقال: أَتنحّى». (الكتاب ١/ ٢٤٩، ٢٥٠). وانظر أيضًا: الهمع ٥/ ١٢٤.

(٣) من الوافر. يروى: سأُبديه. ألكني: أبلغ عني وكن رسولي، والألوك: الرسالة. عُيَيْن: عيينة بن حصن. إليك عني: كُفّ عني. والبيت في: الديوان (تح. أبو الفضل إبراهيم) ١٢٦، و(تح. شكري فيصل) ١٩٦.

(٤) يونس ٢٨.

(٥) انظر: ص ١١٣١، ح ٢، والصفحة السالفة.

(٦) حكاه الكسائي، كما حكى: كما أنتني، أي انتظرني. وهو منقول من الكاف و«ما أنت»، ومعناه قبل النقل: مثل الذي هو أنت. انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٨٢.

(٧) في المخطوطة: لا تزول. والصحيح ما أثبتُّه.

تقدَّم[1]. واللّه أعلم.

مسألة

مِنَ النّحويّين مَنْ ذهب إلى أنَّ الكاف في «عندك»، وما أشبهه إذا كانت أسماء أفعال بمنزلة الكاف في «رويدك»، فليس لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها حرفٌ[2]. وحَمَلَه على ذلك أنَّ أسماء الأفعال لا تُضاف.

وماذكرتُه أوّلًا - وهو أن الكاف اسمٌ، وأن موضعها خفضٌ - مذهبُ [٣٥٠] سيبويه وجمهور النحويين[3]، وأن الفعل سُمِّي بالمضاف والمضاف إليه، كما يُسَمَّى الشخص بالمضاف والمضاف إليه، نحو «عبد اللّه» و«أبي بكر».

وذهب أبو علي إلى أنها لَمّا صارت أسماءَ الأفعال بُنِيَتْ، والبناءُ لا يُضادُّ الإضافة[4]؛ ألا ترى أن «إذا» و«إذ» و«حيث» ظروفٌ، ومابعدها في

---

(١) انظر: ص ١١٣٧، ح ٣.

(٢) بذلك قال ابن بابشاذ. وانظر: ص ١١٣٦، ح ٤.

(٣) انظر: ص ١١٣٦، ح ٤.

(٤) بهذا يؤيد أبو علي، ويتابعه المؤلف، مذهبَ سيبويه والجمهور، القائل بأن موضع الكاف خفض قبل النقل إلى اسم الفعل والبناء مع الظرف والمجرور، ثم استصحب ذلك بعد النقل، ويردُّ على الفريق الأول الذي حكم بحرفية الكاف لأن أسماء الأفعال لا تضاف، كأنه يقول إن الظرف أضيف أولًا إلى الضمير، ثم بُنيا معًا، فموضع الكاف خفض، وليس هناك تعارض بين البناء؛ بناء اسم الفعل، والإضافة.

وأُراني أميل إلى ما ذهب إليه الفريق الأول، ومنهم ابن بابشاذ، فالكاف بعد بنائها مع الظرف أصبحت جزءًا من الظرف، ولا داعي للقول بأنها ضمير مخفوض كما يرى الجمهور، ولا مرفوع كما يرى الفراء، ولا منصوب كما يرى الكسائي.

موضع خفض بها ، و « كم » تُضاف ، وهي مبنية . وجميع ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الفعل الماضي يجوز بناؤها ؛ لإضافتها إلى المبنيّ ، فكيف تضادُّ الإضافةُ البناء ، وهي توجب البناءَ على وجهٍ ما ؟ هذا هو الذي يظهر لي فيها . واللّه أعلم .

ثم قال : « إيه »[1] .

قال ثعلب : تقول للرجل : إيهِ حَدِّثنا ، إذا استَزَدْتَه ، و « إيهًا »[2] : كُفَّ عنا ، إذا أمرتَه أن يقطعَه ، و « ويهًا » ، إذا زَجَرْتَه عن الشَّيْء ، أو أغريْتَه به ، و « واهًا » له ، إذا تَعَجَّبْتَ منه[3] .

وهذه كلُّها أسماء أفعال ، فـ « إيهِ » اسمٌ لـ « زد » ، و « إيها » اسم لـ « اسكت » ، فـ « إيه » أمرٌ من جهة اللَّفْظِ ، والمعنى بالنيابة ، و « إيها » أَمْرٌ من جهة اللفظ ، نَهْيٌ من جهة المعنى ، و « ويها » اسم لـ « كُفَّ » إذا كان زجرًا . فإن كان إغراء ، فهو اسم « الْزَمْ » ، و « واهًا » بمنزلة « عَجبًا » . وكذلك « بَخ بَخ »[4] بمنزلة « عجبًا » . و « صَهْ » اسم لـ « اسكت » .

---

(١) الإيضاح ١٦٣، والمقتصد ١/ ٥٦٩. و « إيه » بكسر الهاء، والتنوين: بالكسر لاستزادة المعرفة ، وبالتنوين لاستزادة المنكور . وزعم الأصمعي أن العرب لم تقل « إيهِ » بالكسر دون تنوين . انظر : ابن يعيش ٤/ ٣٢.

(٢) الهاء مفتوحة للفرق بينه وبين « إيه » بالكسر . وهما نقيضان في المعنى . وذكر ابن يعيش أنَّ « إيها » لم يرد إلا منونًا . ونقل ابن السراج أنه يُنَوَّن كثيرًا ، ولا ينون قليلًا . انظر : شرح المفصل ٤/ ٣٢.

(٣) التلويح في شرح الفصيح ٣٩. وفيه : « إذا حثثته » ، بدلًا من « إذا زجرته » . وليس فيه « و (واها) له ، إذا تعجبت منه » .

(٤) يُكَرَّر ، كما أورده المؤلف . ويُفْرَد ، فيقال : بَخْ ، وبَخٍ ، وإذا كُرِّر قيل : بَخ بَخْ ، وبَخٍ بَخٍ ، وبَخْ بَخْ . انظر : الارتشاف ٣/ ٢٠٠.

والتنوينُ اللَّاحقُ لأسماء الأفعال تنوينُ التنكير ، فإذا قُلْتَ : صَهْ ، فمعناه : السكوت . فإذا قلتَ : « صهٍ » منوَّنًا ، فمعناه : سكوتًا .

ثم قال : « وتَراكِها ومَناعِها »[1] .

الضميرُ هنا مفعولٌ ؛ لأن « تَراكِ » و « مَنَاعِ » اسمان لـ « اترك » و « امنع » ، فكأنَّه قال : اتركها وامنعها .

وفيهما وفي ما أشبههما ضَمائرُ مستترةٌ لا تظهرُ أبدًا[2] ، لكنَّها تؤكَّد بالضمائر المنفصلة أو بغير ذلك ، أو يُعْطَف عليها ؛ لأنَّ الضَّمائر المتَّصلة لا تَلْحَقُ إلا الأفعالَ ، إلا أنَّه قد جاء قليلًا ، حكاه يعقوب في « الإصلاح » : هاءَ ، وهاءا ، وهاؤوا ، وهائي ، وهَأْنَ[3] . وقد جاء « هَلُمَّا » و « هلمُّوا » و « هلمي »

---

(١) الإيضاح ١٦٣ ، والمقتصد ١/ ٥٦٩. « ومناعها » كلمة من رجز علّقت عليه قبل (ص ١١٢٥) . و« تراكها » كلمة من رجز أيضًا أورده سيبويه في موطنين (١/ ٢٤١) ، و(٣/ ٢٧١) ، وهو :

* تَراكِها مِنْ إِبِلٍ تَراكِها *

وبعده :

* أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْراكِها *

وقال : « فهذا اسم لقوله له : اتركها » . والرجز لطفيل بن يزيد الحارثي (الخزانة ٥/ ١٦٠) . وشرحه ابن الشجري في أماليه (٢/ ٣٥٣) : « أراد : أنَّ أوراكها من شِدَّة السَّيْر ، كأنها من استرخائها قد شارفَت الموتَ » . وشرحه الأعلم : « اتركها فإن الموت في القرب منها والالتباس بها » . والرجز في : المقتضب ٣/ ٣٦٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢، وابن السيرافي ٢/ ٢٦٨، والمخصص ١٧/ ٦٣، ٦٦، وما بنته العرب على فعال ٨٢، والنكت ٢/ ٨٥١، وتحصيل عين الذهب ١٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٣، ٣٨٩، والإنصاف ٢/ ٥٣٧، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٧.

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٢١٠ .

(٣) إصلاح المنطق ٢٩١ . وثمة لغات أخرى . و« ها » اسم لـ « خُذْ » . ويقال للمفرد المذكر : هاءَ ، بفتح الهمزة ، وللمفردة المؤنثة : هاءِ ، بكسر الهمزة . وهذه لغة القرآن الكريم . ومنهم من يقول : =

و « هَلْمُمْنَ »[1] ، ويُقال لك : هَلُمَّ كذا ، أي خذ كذا ، فتقول : لا أَهلُمُّه ، أي لا آخذه . ويقال لك : هَلُمَّ إلى كذا ، أي جِئْ إليه ، فتقول : لا أهلمُّ إليه ، وإلامَ أَهْلُمُّ[2] .

وحكى يعقوب في « الإصلاح » في « ها » لغةً أخرى ، تقول : هاءِ يارجل ، بهمزة مكسورة ، وللاثنين : هائِيا ، وللجميع : هاؤوا ، وللمرأة : هائي ، وللجماعة النسوة : هائِين[3] .

فمِن الناس مَنْ ذهب إلى أنَّ هذه أسماءُ أفعال[4] ، ولَحِقَها ما يَلْحَقُ الأفعالَ قليلًا .

ومنهم من ذهب إلى أنها أفعالٌ[5] .

والأكثر الأعرف أن تقول : هَلُمَّ ، للواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث ، قال اللّه – سبحانه – : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[6] وقبل هذا : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ

= هاءَ ، بالفتح ، للمذكر ، وهاءِ ، بالكسر ، للمؤنث . وفي التثنية : هائيا . وفي الجمع المذكر : هاؤوا ، مثل « هاتوا » . وفي الجمع المؤنث : هائين ، مثل « هاتين » . وبعضهم يقول للمفرد : هاؤموا زيدًا ، أو هاؤمْ زيدًا . وللجمع : هاؤُنَّ ، مثل « أنتنَّ » . وللاثنين : هاؤما . انظر : كتاب الشعر ١/١١ ، والعضديات ١٦٥– ١٦٧.

(١) اتصال الضمائر بـ « هلم » لغة بني تميم . وفي المؤنثات أقوال : يقال : هَلْمُمْنَ ، وهذا نقل البصريين وأكثر الكوفيين . وهَلُمِّينَ ، وهَلُمْنَ وهَلُمَّيْنَ . انظر : إصلاح المنطق ٢٩٠ ، والخصائص ٣/ ٢٨ ، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٦ ، والارتشاف ٣/ ٢١٠ .

(٢) إصلاح المنطق ٢٩٠ ، وعبارته ثمة : « وإذا قال لك : هلم إلى كذا وكذا ، قلت : إلامَ أَهْلُمُّ ، وإذا قال : هَلُمَّ كذا وكذا ، قلت : لا أَهَلُمُّهُ لك ، مفتوحة الألف والهاء » .

(٣) إصلاح المنطق ٢٩١ .

(٤) انظر : ص ١١٢٠ ، ح ٣ .

(٥) هم الكوفيون . انظر : ص ١١٢٠ ، ح ٢ .

(٦) الأحزاب ١٨ .

ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ، فهذا يدلُّ على أن « هلم » تقع للجميع بلفظ واحد . وهي لغةُ أهل الحجاز . وهي اللغة العالية القديمة[1] .

ثم قال : **وأنشد أبو زيد :**

أَعَيَّـاشُ قَدْ ذاقَ القُيُـونُ مَرارَتِي ... [٣٥١] وأَوْقَدْتُ نارِي فاذْنُ دُونَكَ فاصْطَلِي[2]

فقوله : « دونك » : اسم فعل . وهو توكيدٌ لقوله : « فادن » . والشاهد في قوله : « دونك » . وقوله : فاصطلي : افتعِل ، من صَلِيَ بالنار ، إذا سَخَّن بها[3] ، قال اللّه – سبحانه – : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾[4] . البيت لجرير يَتَوَعَّدُ عياش بن الزِّبْرِقان حُصَيْنِ بنِ بدر السَّعْدِيّ[5] ، وقبلَه :

أَإِنْ سُبَّ قَيْنٌ وابنُ قَيْنٍ غَضِبْتُمُ ... أَبَهْدَلَ يا أَفناءَ سَعْدٍ لِبَهْدَلِ[6]

والقَيْن : الحدَّاد .

---

(١) انظر : ح ١ في ص السالفة .

(٢) الإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ١/ ٥٦٩. والبيت لجرير . من الطويل . يروى « مواسمي » مكان « مرارتي » ، وهو جمع « ميسم » : حديدة يصنع بها البيطار . مرارتي : شدة هجائي . القُيون ، جمع قَيْن : الحدّاد . وقيل : هم بنو مجاشع رهط الفرزدق . والقول الأول يتناسب مع « مواسمي » . أوقدتُ ناري : تهيأتُ للهجاء ، وكَنّى بالنار عن الهجاء . دونك : اسم « ادنُ » ، كأنه قال : فادن ، أي فاقترب ، ثم قال : خذه من قرب . فاصطل : أمر ثالث بمباشرة النار ، التي هي الهجاء . والياء في « فاصطلي » إطلاق . والبيت في : الديوان ٢/ ٩٤٥ ، والنقائض ٢/ ٧٠٧ ، والنوادر ١١٣ ، وكتاب الشعر ١/ ٣ ، وابن بري ١٤١ ، وإيضاح القيسي ١/ ١٨٤ ، واللسان (دون) .

(٣) صَلِي بالنار ، وصليها ، واصطلى بها ، وتصلّاها : قاسى حَرَّها ، وصَلَّى يده بالنار : سَخَّنها ، واصطلى بها : استدفأ . انظر : اللسان والتاج (صلى) .

(٤) النمل ٧ ، والقصص ٢٩ .

(٥) أحد أشراف تميم ، وابن عَمَّة الفرزدق . انظر : معجم المرزباني ١٢٨ .

(٦) انظر : ديوان جرير ٢/٩٤٥ ، والنقائض ٢/٧٠٧ .

ثم قال : « **ومِنْه قَوْلُهم : بَلْهَ زيدًا** »[1] .

« بَلْهَ » بمنزلة « رويد » : اسمٌ لـ « دَعْ » . وتستعمل اسمَ فعل ، ومصدرًا[2] ، فتقول : بَلْهَ زيدًا ، وبَلْه زيدٍ ، مضافةً إلى « زيد » ، فهذه هي المصدر . والمبنيَّة على الفتح هي اسم الفعل . والكلامُ فيها كالكلام في « رويد » ، اسمَ فعلٍ ، ومصدرًا ، فلا معنى للإعادة ، إلا أنَّه لا يُقال : بَلْهَكَ زيدًا[3] ، كما يقولون : رويدك زيدًا . ولو قالوه لكان توجيهُه التوجيهَ الذي تَقدَّم في « رويدك » ، والكلامُ كالكلام ، لكن العرب لم تقلْه ، فسبيلُك أن تقف حيث وقفوا ، ثم تُفَسِّرَ . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **ويَدُلُّك على أنَّ هذهِ الكَلِمَ أَسماءٌ ولَيْسَتْ بِحُروفٍ ..** » إلى آخرِ الفصل[4] .

اعلم أنَّ هذه الكلم ليست بحروف ؛ لأنَّ الحروف لا يستقلُّ منها كلام مع

(١) الإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ١/٥٧٣ .

(٢) فتعرب مفعولًا مطلقًا ، وتُضاف إلى ما بعدها ، وتكون فتحتها فتحة إعراب . وتستعمل استعمالات أخرى : اسم استفهام بمعنى « كيف » إذا كان ما بعدها مرفوعًا ، وحرف جر مثل « عدا » ، واسمًا بمعنى « غير » . انظر : كتاب الشعر ١/ ٢٥- ٢٨، والأشموني ٣/ ٢٠٢، ٢٠٤، والخزانة ٦/ ٢٢٨- ٢٣٧.

(٣) أبو علي : « ولم أعلمْ أحدًا حكى لحاقَ الكاف « بَلْه » . وقياسُ من جعلها اسمًا للفعل أن يُجَوِّزَ لحاقَ الكاف لها ، على قوله » . كتاب الشعر ١/ ٢٨.

(٤) الإيضاح ١/١٦٥ ، والمقتصد ١/٥٧٣ .

الاسم[1] ؛ لِما تَقدَّم في أَوَّلِ الكتاب[2] من أن الكلامَ لا بُدَّ فيه من مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه ، والحرفُ لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه .

وقوله : « **إلَّا في النِّداءِ** »[3] .

قد مضى الكلام في هذا[4] ، وأنَّ المنادى لابد أن يكون منصوبًا بفعل ، لكن لـمّا حُذِف الفعل ، وأُنيب مُنابه حرفُ النداء ، ولم يظهر قطّ الفعلُ ، صار النِّداءُ كأنَّه لم يكن قطّ فيه فعلٌ ، فصار لذلك كأنه مركَّبٌ من الحرف والاسم على جهة المسامحة .

ولم يُحْتَج إلى أنْ يُسْتَدَلَّ على أنَّها ليست بأفعال ؛ لأنَّ الأمر في ذلك بيِّن[5] ، ألا ترى أن أوزانها ليست أوزانَ الأفعال ، وأحكامها مخالفةٌ أحكام الأفعال ؛ ألا ترى أن « حَيَّ هَلَ » مركبة[6] ، والتركيبُ لا يكون في الأفعال ، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال ، ولا في المصادر المأخوذةِ منها الأفعالُ ، ولا في الصفات المشتقة منها ، وإنَّما يوجد التركيبُ في الأسماء الأعلام ، وفي

(١) ذكر أبو علي دليلًا آخر في الحلبيات (٢١١، ٢١٢) مفاده أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين ، ولا ينتصب المفعول بها .

(٢) انظر : ص ١١٠ .

(٣) الإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ١/٥٧٣ .

(٤) انظر : ص ١١٧ .

(٥) حشد أبو علي نفسه للاستدلال على أنها ليست بأفعال في الحلبيات (٢١٢ وما بعدها) ، وكتاب الشعر (١/٥ وما بعدها) . وكذلك فعل ابن جني في الخصائص (٣/ ٤٦، ٤٧) . وانظر : ص ١١٢١، ح ٢.

(٦) « حَيَّ هَل » اسم فعل مركب تركيب مزج من « حَيّ » و« هل » . وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال ، فجُمع بينهما ، وسُمِّي بهما للمبالغة . (ابن يعيش ٤/٤٥) ، أو مركب من « حَيّ » بمعنى « أَقْبِل » و« هلًا » بمعنى « قِرّ وتقدَّم » ، ولـمَّا رَكُِبَ حُذف ألفها . انظر : الهمع ٥/ ١٢٥.

الأسماء النكرات ، فإذا وُجد في النكرات أَوجب بناءها . وإذا وُجد في الأعلام أَوْجَبَ مَنْعَها من الصرف في المعرفة ، وانصرفت في النكرة ، على حسب ما يَتَبَيَّن في « باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف »[1] ، إن شاء اللّه .

وكذلك « رويد » مصغرة . والتصغير لا يكون في الأفعال إلا في التعجب[2] .

كذلك « بله » و « نزالِ » و « تراكِ » و « مناعِ » ، وغير ذلك مما هو على أوزانها ،...[3] أنها ليست بأفعال ؛ لأن هذه الأوزان لا تكون في الأفعال .

فإذا بطل أن تكون [٣٥٢] حروفًا ؛ لما ذكر ، وبطل أن تكون أفعالًا ؛ لما ذكرتُ ، صَحَّ أنها أسماء ؛ إذ لا رابع لها[4] في الكلام .

---

(١) اسم الباب : ما لا ينصرف . وهو في : ٣٢١/٢ (الحمزاوية) . والإحالة إلى « باب الاسمين الذين يجعلان اسمًا واحدًا » ، وهو من الأبواب المفقودة من نسخة الحمزاوية .

(٢) يشير إلى نحو قول قيس ليلى :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤليائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

ومعلوم أن القول بفعلية « أحسن » مذهب البصريين . أما الكوفيون فيرون أن « أحسن » اسم . والمؤلف يتابع البصريين . وقد رُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون بأن التصغير الذي هو من خصائص الأسماء في باب التعجب لفظي ، وأنه حسن فيه للزومه طريقة واحدة ، فأشبه الأسماء ، وأنه إنما دخله التصغير حملًا على « أفعل » التفضيل . انظر : أسرار العربية ١١٣ وما بعدها ، والإنصاف ١/ ٨١- ٩٥.

(٣) طمس . والمعنى واضح ، ولعل المطموس : تدل على .

(٤) ثمة مذهب رابع ، هو مذهب أبي جعفر بن صابر ، الذي يرى أن أسماء الأفعال ، ليست أفعالًا ولا أسماء حقيقة ، ولا أفعالًا استعملت استعمال الأسماء ، بل هي « خوالف » . وعليه فالكلمة عنده أربعة أنواع . ولا يعتدُّ النحويون بهذا المذهب . والحقُّ أنه هو الأقرب إلى روح اللغة ، والتقسيم الثلاثي للكلمة ليس ضربًا لازبًا . وما ذهب إليه ابن صابر هذا هو ما يقوله علماء اللغة المحدثون . انظر : الأشموني ٣/ ١٩٦، والهمع ٥/ ١٢١.

ثم نظرنا إلى المعاني ، فوجدنا معانيَها معانيَ الأفعال ، فاختلف الناس في ذلك[1] :

فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال من جهة المعنى ، لكن عُدِل بألفاظها إلى أوزان الأسماء .

وذهب البصريون إلى أنها أسماء للأفعال ، وأن الأفعال محذوفة ، ومستغنى عنها بأسمائها . وبلاشك أن الاسم إذا نُطق به ، فُهِم منه المُسَمَّى ؛ لأنه أمارة عليه ودليل ، فصار يُفْهَم من اللفظ ما يفهم من الفعل .

ومِمّا يُبَيِّنُ لك أنها ليست أفعالًا عدمُ اتِّصال الضمائر[2] ، وجريانُها على طريقة واحدة للفرد والمثنى والمجموع والمؤنث [و][3] المذكر ، فتقول : نزال ، وأنت تريد جميع ما ذكرتُه . فلو كان فعلًا لكان بمنزلة : انزلا وانزلوا وانزلي وانزلْن . ثم إنك تقول : شتان هند وزينب ، ولا تلحق « شتان » علامة تأنيث . ولو كان فعلًا لَلَحِقَتْهُ علامة التَّأْنيث ، كما تقول : بعدت هند ؛ لأنه مُسْنَدٌ إلى مؤنَّث حقيقيّ ، ولم يُفْصَلْ بينه وبينه ، فلا بُدَّ من إلحاقِ علامة التأنيث إلا ما لا اعتدادَ به مما حكاه سيبويه – رحمه اللّه – من قَوْلِهِم : قال فلانة[4] .

ثم قال : « **وقالوا : سرْعانَ ذِي إِهالَةٍ** »[5] .

---

(١) سلف الكلام في هذا الخلاف في مستهلِّ الباب . انظر : ص ١١٢٠ ، ١١٢١ .

(٢) انظر : ص ١١٢٠ .

(٣) زيادة مني .

(٤) الكتاب ٣٨/٢ .

(٥) الإيضاح ١٦٥ . وفي المقتصد (٥٧٤/١) : « ذا إهالة » . و« سرعان ذي إهالة » مَثَل ، وهو بـ « ذا » أشهر . ويروى : لَوَشْكانَ ذا إهالة . و« وشكان » اسم « وشك » و« سرعان » ، مثلثة الفاء : اسم =

و « الإهالة » : الشحمة . و « سرعان » اسم فعل . و « ذي » فاعلة بـ « سرعان » كأنه قال : سرعت إهالة ذي ، ثم قيل : سرعت ذي ، ثم قيل : إهالةً ، بمنزلة : حَسُن زيدٌ وجهًا . وهو من تمييز الفاعل[1] .

ثم قال : « **وقالوا : هَيْهات زَيْدٌ** »[2] .

اعلم أنَّهم يقولون : هيهاتَ ، بفتح التاء ، وهيهاتِ ، بكسرها[3] : فمن فَتَحَها[4] فالتَّاء علامة التأنيث التي تَنْقَلِبُ في الوقف هاء[5] ، ووزنه :

= « سَرُع » . ذي : هذي ، إشارة إلى النعجة . ذا : إشارة إلى الرّغام . و« ذا » أو « ذي » فاعل . وحكى أبو عبيد قصة المثل : « وأصله أن رجلًا كانت له نعجة عَجْفاء لا تُنْقي [أي لا تُسْمِن] - وكان رغامها يسيل من مِنْخَريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل من منخريها ؟ فقال : هذه إهالة ، [ظنًا منه بأنه ودك] ، فقال السائل : لو شكان ذا إهالة » ، كأن القائل أراد أن ودكها قد عَجُل سيلانه من قبل أن تُذبح الشاة ، وقبل أن تَمَسَّها النار . وهو يُضْرَب لمن يُخْبِر بكينونة الشيء قبل وقته . والمثل في : مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧، وجمهرة الأمثال ١/ ٥١٩، والمسائل العسكرية ١١٣، ١١٦، ١٢١، والبغداديات ٥٢٢، والعضديات ١٦٨، ١٧١، والخصائص ٣/ ٣٩، وكشف المشكلات ٢/٩٢٦، وإيضاح القيسي ١/١٩٧، وابن يعيش ٤/ ٣٨، والقاموس واللسان والتاج (سرع) ، واللسان (وشك) .

(١) أعرب أبو علي « إهالة » حالًا ، وقال : وفيه مع ذلك تبيين وتفسير للمشار إليه . انظر : المسائل العسكرية ١٢١.

(٢) الإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ١/٥٧٤ . وعقد أبو علي في العضديات (١٦٧- ١٧٣) مسألة خاصة بـ « هيهات : معناه ولفظه وإعراب الاسم بعده » .

(٣) ذكر أبو علي في المسائل العسكرية (١١٤) اللغتين . وفي « هيهات » لغات أخر ، حكاها ابن جني في الخصائص (٣/٤٤) ، عن أبي علي عن ثعلب ، وهي : هيهاةً ، وهيهاتٍ ، وأيهاتَ ، وأيهاتِ ، وأيهاتٍ ، وأيهاتًا ، وأيهانِ . وأحصى د .السيد محمد عبد المقصود خمسًا وخمسين لغة . انظر : اسم الفعل ٣٥٧.

(٤) اختُلف في الفتح : فمنهم من ذهب إلى أنها ظرفٌ لم يتمكّنْ. فالفتحة عنده نصبة . ومنهم من ذهب إلى أنها فتحة بناء . انظر : العضديات ١٦٨.

(٥) فتقول : هيهاه ، كما تقول في « أرطاة » إذا وقَفْتَ عليها : أرطاة .

فَعْلَلَة[1] ، الأصل : هَيْهَيَة ، ثم تحرَّكت الياء ، وقبلها فتحة فانقلبتْ ألفًا . ومَنْ كَسَرَها فهي جَمِيعُ تلك ، وحُذِفت التاء ، كما تُحْذَف من « طلحة » ، إذا قلت : طلحات ، وحُذفت الألفُ ؛ لالتقاء لساكنين ، ولم تَنْقَلِب ياءً ، كما انقلبت في « حبليات » ؛ ليفرِّق بين المُعْرَبِ والمبنيّ[2] . وسيأتي الكلامُ في هذا مُكَمَّلًا ، إن شاء اللّه ؛ لأنَّ أبا علي قد تَعَرَّض للكلام فيها في النِّصف الثاني[3] .

ثم قال : « **يُرِيدُ به : (بَعُد)**[4] » .

في « هيهات » معنى التهديد .

ثم أتى بقول الشَّاعر[5] :

فهيهاتَ هيــهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعَقِيق تُوَاصِلُهْ[6]

---

(١) عَبَّر ابن جني عن ذلك بأنها : « من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة » . وكلام المؤلف في « هيهات » هو كلام ابن جني بتصرف . انظر : الخصائص ٣/ ٤٣، وارجع أيضًا إلى : إيضاح القيسي ١/ ١٩٣، ١٩٤.

(٢) أبو علي : « فإن قيل : فكيف حُذِفت الألف التي كانت في « هيهات » في الواحد في الجمع ، ولم يثبت في الكلمة البَدَلُ منها ؟ فالقول أنَّها حُذِفت من هذا الاسم ، ولم يُبْدَل منها شيء لقلة تمكنها ، كما حُذفت من تثنية « ذا » حيث قالوا : ذان . ولا يدلُّ حذفهم منها في الجمع على زيادتها » . (انظر : العضديات ١٦٩) . وإذا وقفت على « هيهات » جمعًا ، وقفت بالتاء ليس غير ، كما في « مسلمات » .

(٣) انظر التكملة ١٩٠ . و« باب الوقف » من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من نسخة الحمزاوية .

(٤) الإيضاح (١٦٥) ، والمقتصد (١/٥٧٤) : « يريدون به » . والهاء في « به » عائدة على « هيهات » .

(٥) جرير . وانظر البيت في : الإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ١/٥٧٤ .

(٦) من الطويل . من قصيدة ، يهجو بها الفرزدق ، ويمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . يروى : أيهاتَ أيهاتَ . « ومن به » مكان « وأهله » . « وَصْل » مكان « خِلّ » ، والخِل : الصديق . نواصله ، بالنون ، كذا في الإيضاح . وفي الديوان (٢/٦٥) « تواصله » بالتاء ، كما هنا . العقيق : وادٍ بالحجاز . والشاهد في « هيهات » ، فهو اسم فعل بمعنى « بَعُد » ، وقد رَفَعَ « العقيق » . والبيت =

اختلف النَّاس في « العقيق » :

فمنهم من ذهب إلى أنه فاعلٌ بهما لَمَّا كان الثاني توكيدًا للأول، فكأنَّهما واحدٌ[1]. وكذلك عند هذا القائل كُلُّ ما أتى من هذا النوع، نحو : قام قام زيد، وكذلك : قعد قعد عمرو.

ومن النَّاس من جعل هذا من باب الإعمال، فجعل « العقيق » فاعلًا بالثاني، وفي الأول ضميرٌ قبل الذِّكر يُفَسِّره ما بعده[2]. ويجوز أن تجعل [العقيق][3] فاعلًا بالأول، ويكون في الثاني ضمير[4].

= في : النقائض ٢/ ٦٣٢، ومعاني الفراء ٢/ ٢٣٥، والبغداديات ٥٢١، والحلبيات ٢٤١، والمسائل العسكرية ١١٣، والعضديات ١٧٢، والخصائص ٣/ ٤٢، وابن بري ١٤٣، وإيضاح القيسي ١/ ١٩٢، وابن يعيش ٤/ ٣٥، والمقرب ١/ ١٣٤، واللسان (هيه)، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٠، والهمع ٥/ ١٤٥. واستشهد به في : البسيط ١/ ٣٦١.

(١) هذا قول الفراء، ونُظِّر بنحو : زيد وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون « منطلقان » مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه، لأنهما يقتضيانه معًا. وذكر المؤلف هذا الوجه في البسيط (١/٣٦١). وعليه أكثر النحويين، فهم على مثل هذا بأن الثاني تأكيد للأول، فهو في حكم السَّاقط، قال ابن مالك : « لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى. ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظًا ومعنى، لتنزّله منزلة حرفِ زِيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين. (شرح التسهيل ٢/١٦٥، ١٦٦). وانظر أيضًا : ابن الناظم ٢٥٣.

(٢) هذا مذهب سيبويه، فهو يحمل الاسم في باب التنازع على الفعل الذي يليه، لأنه أقرب، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطَب عرف أن الأول قد وقع عليه من جهة المعنى (الكتاب ١/ ٧٣، ٧٤). وقد نسب أبو علي هذا الإعراب في البيت إلى سيبويه وأصحابه، وعليه جاء التنزيل (العضديات ١٧٢). وذكره في الحلبيات (١١٤)، وقال : « وهذا الذي يختاره أصحابنا ». وفي المسألة وجه آخر، يقوم على اعتقاد التركيب في « هيهات هيهات » مثل « خمسة عشر »، ويكون « العقيق » مرتفعًا بما يفيد من مجموعهما. انظر : ابن بري ١٤٤، وإيضاح القيسي ١/ ٢٠١.

(٣) زيادة مني.

(٤) هذا مذهب الكوفيين. ونسبه أبو علي في العضديات (١٧٢) إلى البغداديين، وقال : « ويزعمون =

[و][1] الاختيار [٣٠٣] أن يكون من باب إعمال الثاني. وهذا - والله أعلم - أقرب.

وكذلك الكلام في « قام وقعد زيد » ؛ من الكوفيين من ذهب إلى أن « زيدًا » فاعلٌ بالفعلين. وليس بشيء، إنما القياس أن يكون فاعلًا بأحدهما، ويُضْمَر للآخر ما يطلبه. والاختيار أن يكون من باب إعمال الثاني.

فصل

قال : « **ولا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَـدَّم مَعْمُولُ شَيْءٍ مِنْ هٰذهِ الكَلِمِ عَلَيْها** »[2].

اعلم أنَّ أسماء الأفعال، اختلف البصريُّون والكوفيون في تقديم معمولها عليها[3] :

فذهب البَصْرِيُّون إلى أنه لا يتقدَّم منصوبُها عليها[4]، فلا تقول في « رويدك زيدًا » : زيدًا رويدك. وكذلك لا تقول : زيدًا دونك ؛ لأنها لا

= أنَّ ذلك أقيس من القول الأول »، وذكر أن ما ذهبوا إليه وإن كان الأصل، فكأنه من الأصول المرفوضة في الكلام وحال السعة، وأنه إذا جاء في الشعر، جرى مجرى الأشياء التي تُرَدُّ إلى أصولها في الشعر. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في : الإنصاف ١/٨٣ (المسألة ١٣)، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧، وابن الناظم ٢٥٤، والتصريح ٢/ ٢٥٢، والأشموني ٣/ ١٧٧.

(١) زيادة مني.

(٢) الإيضاح (١٦٦) : مفعول شيء. والمقتصد (١/٥٧٥) : يتقدَّم شيء من مفعول.

(٣) انظر الخلاف في : الإنصاف ١/٢٢٨ - ٢٣٥ (المسألة ٢٧)، والارتشاف ٣/ ٢١٥، والأشموني ٣/ ١٧٧، والتصريح ٢/ ٢٥٢.

(٤) هذا مذهب سيبويه. انظر : الكتاب ١/٢٥٢.

تَتَصَرَّف في نفسها[١]، وما لا يتصرَّف في نفسه لا يتصرَّف في معموله[٢].

والذي يمنع من تقدُّم المنصوب على عامله ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يكون العاملُ غَيْرَ متصرِّف، وما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يَتَصَرَّفُ في معموله. ولهذا لا يتقدَّم منصوبُ فعل التعجب[٣] عليه، ومنصوب «نعم» و «بئس» عليهما. وكذلك أسماء الأفعال لا يتقدَّم معمولها عليها؛ لأنها غير متصرفة. وإذا كان الفعلُ لا يتقدَّم معمولُه عليه إذا مُنِع التَّصَرُّفُ، فما ظنُّك بما عَمَلُه بالنيابة مَناب الفعل؟.

الثاني: أن يكون الاسم نائبًا منابَ مالا يتقدَّم معمولُه عليه، وذلك المصدر النائب مناب «أن» والفعل[٤]، لا يتقدم معمولُه عليه؛ لأنه نائب مناب الموصول وصلته، فكما لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول، كذلك ما ناب مَنابه لا يتقدَّم معمولُه عليه. ومن ذلك: هذا الضارب زيدًا، لا يجوز أن يتقدم «زيد» على الضارب؛ لأن «الضارب» في تقدير: الذي ضرب. ولو قلت: الذي ضرب زيدًا عمرو، لم يجز أن تقول: زيدًا الذي ضرب عمرو؛ لأنَّ ما هو من الصِّلَة لا يتقدَّم على الموصول.

---

(١) فلا يَتَّصل بها ضمير رفع على حَدِّ اتِّصاله بالفعل، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما تلحق علامة الفعل. انظر: مصادر ح ٣ في ص السالفة.

(٢) قال في البسيط (٢/٦٢٦): «اسم الفعل غير متصرف، فلا يتصرف في معموله بالتقديم، لأنه لا يتصرف في المعمول بذلك إلا ما يتصرف في نفسه».

(٣) فعلا التعجب ممنوعان من التصرف، لأنهما يلازمان حالة واحدة. ولذلك امتنع تقدم معمولهما عليهما، وأنْ يُفْصل بينهما بغير ظرف ومجرور. انظر: ضياء السالك ٣/ ٨٠، ٨١، والهمع ٥/ ٦١.

(٤) أما المصدر النائب عن الفعل فإنه يعمل في ما قبله، لأنه ناب مناب فعله، وهو أصل التصرف، فمنه تشتق الأفعال وغيرها، وهو بذلك يخالف أسماء الأفعال. انظر: البسيط ٢/ ٦٢٦.

الثالث: أن يكون العمل ضعيفًا، وذلك: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسم الفاعل، فإنَّها إنَّما أُعْمِلَتْ؛ لشبهها باسم الفاعل، واسمُ الفاعل عَمِل بالشَّبَه بالفعل، فلما كان عملُها في الدرجة الثالثة، كان عملُها ضعيفًا، فلم يتقدَّم معمولُها عليها لذلك[١].

وكذلك «عشرون درهمًا» لا يتقدَّم معمولُه عليه[٢]؛ لأنَّ عمله ضعيف، ولأنه أيضًا غير متصرِّف في نفسه، فلا يتصرَّف في معموله[٣].

والذي يتقدَّم معمولُه عليه: الفعلُ المتصرِّف، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، وأمثلةُ المبالغة، والمصدرُ النائب مناب الفعل.

---

(١) سلف الحديث عن ذلك بتفصيل. انظر: ص ١٠٣٣ وما بعدها.

(٢) قولًا واحدًا، فالتمييز لا يتقدم باتفاق إذا كان العامل فيه اسمًا أو فعلًا جامدًا. وأجاز الكوفيون التقديم إذا كان العامل فعلًا متصرفًا. وإليه ذهب الكسائي والمازني والمبرد وابن السراج والجَرْمي. وقال بقولهم ابن مالك قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح. وانتُصر لسيبويه بأن التمييز فاعلٌ في الأصل، وأُوهن بجعله كبعض الفضلات، فلو قُدِّم لازداد إلى وهنِه وهنًا، وعَلّل المؤلف المنع في الملخص (١/ ٣٦٩، ٣٩٧) بثلاثة أمور: أن التمييز فاعل، والفاعل لا يتقدم. وأنهم كرهوا الاتساع بعد الاتساع. وأنه لم يسمع. وانظر المسألة في: الكتاب ١/ ٢٠٣، ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والإنصاف ٢/٨٢٨- ٨٣٢ (المسألة ٢٠)، والتبيين ٣٩٤- ٣٩٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠، والهمع ٥/ ٧١، ٧٢، والأشباه والنظائر ١/ ٥٣٨، ٥٣٩.

(٣) ترتيب العوامل حسب قوتها: الفعل، اسم الفاعل، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، الاسم الجامد. فالفعل يعمل بالأصالة. واسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل بشروط، ويعمل في السببي، وفي غير السببي. والصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببيّ، وترفع الظاهر، والضمير. و«أفعل» التفضيل يرفع الضمير باطِّراد، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل. والجامد لا يعمل إلا في التمييز، لأنه لا يتحمل ضميرًا مستترًا. وإنما عمل لأنه أشبه اسم الفاعل في أنه اسم مثله، وأنه طالب لما بعده، وأنه مشتمل مثله على ما به تمام الاسم، وهو التنوين أو النون. انظر: التصريح ١/ ٣٩٥.

وأما الحروفُ العاملةُ عملَ الفعل، وهي: «إن» وأخواتها، فلا يتقدَّم معمولُها عليها؛ لأنها غير متصرِّفة، ولأنها حروفُ صدور[1]. وكذلك «ما» لا يتقدم معمولها عليها؛ لأنَّها حرفُ صدر، ولأنها غيرُ متصرفة في نفسها، فلا تَتَصرَّفُ في معمولها[2].

وأما الكوفيُّون [٣٥٤] فذهبوا إلى أن أسماء الأفعال يتقدَّم معمولها عليها[3]، فأجازوا: زيدًا عليك، واستدلُّوا بقوله - سبحانه -: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[4]، وقالوا: الأصل: عليكم كتاب الله، أي الزموه ولا تخالفوه، فتهلكوا.

وما اعتلَّ به أبو علي صحيحٌ، وهو أن ﴿ كِتَٰبَ ﴾ مصدرٌ لفعل دَلَّ عليه

---

(١) انظر: ص ٨٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: ص ٨٠٠.

(٣) أقول: لعل في نسبة المذهب إلى الكوفيين بإطلاق مسامحة، فالفراء يذهب مذهب البصريين (معاني القرآن ١/٢٦٠). وما نُسب إلى الكوفيين قُصرت نسبته في بعض المصادر على الكسائي. ونقل الأشموني عن ابن مالك وابنه أنه لم يخالف في المسألة سوى الكسائي. (انظر: كشف المشكلات ١/ ٣٠٢، وضياء السالك ٣/٣٢٤، والأشموني ٣/ ٢٠٧، والهمع ٥/١٢٠). وفي الارتشاف (٣/٢١٥): «وأجاز ذلك الكسائي. وفي نقل أجازه الكوفيون إلا الفراء». وانظر: ح ١ في ص التالية.

(٤) النساء ٢٤. وهذه الآية والرجز الآتي بعد، هما الدليلان النقليان اللذان استدلَّ بهما الكوفيون على جواز التقديم. كما استدلُّوا بالقياس، قاسوا أسماء الأفعال على الأفعال لأنها قامت مقامها. وانظر الكلام على الآية في: الكتاب ١/ ٣٨١، ٣٨٢، ومعاني الفراء ١/ ٢٦٠، والمقتضب ٣/ ٢٠٣، والأصول ١/ ١٤٢، وإعراب النحاس ١/ ٤٠٦، وكتاب الشعر ١/ ٢٣، والحلبيات ٣٠٣، والمسائل المنثورة ١٨، والمحتسب ١/ ١٨٥، وكشف المشكلات ١/ ٣٠٢، والبحر ٣/٢٢٣، والدر المصون ٢/ ٣٤٥.

الكلامُ الأول[1]، فأجراه مُجْرَى قوله: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾[2]؛ لأنه منصوبٌ بفعل دَلَّ عليه الكلام الأول قبله، وهو قوله - تعالى -: ﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ ﴾. وهذا كثيرٌ في القرآن، وفي كلامِ العرب.

و﴿ كِتَٰبَ ﴾ يُستعمل على وَجْهَيْن: يقال: كتاب، للمكتوب. ويقال: كتاب، للمصدر، بمنزلة «الحَلَب»، تقول: حلبت حلبًا، ويُقال للمحلوب: حَلَب. فأخذه الكوفيُّون على أنَّه «الزَّبور»[3]. وأخذه البصريون على أنَّه المصدرُ[4]. وكلاهما صحيحٌ من جهة المعنى. وأما مِنْ جهة اللفظ فقولُ البصريِّين أَوْلى؛ لأنَّ الذي ادَّعوا[5] له نظائرُ جمة. وما ادَّعاه الكوفيُّون[6] لا يثبت إلا بسماعٍ، وذلك السماعُ لا يقبل التأويل. والقياسُ مخالفٌ له، على

---

(١) قال أبو علي: «وذلك أنَّ قوله: ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانتصب ﴿ كتاب الله ﴾ بهذا الفعل الذي دلَّ عليه ما تقدَّمه من الكلام» (الإيضاح ١٦٦). فهو مصدر مؤكد، وما قاله أبو علي هو مذهب سيبويه والمبرد والفراء وابن السراج والمؤلف. وأجاز الفراء أن يُنصب بشيء مضمر قبله. انظر: مصادر ح ٤ في ص السالفة.

(٢) النمل ٨٨. وقد حَمَل أبو علي آية النساء على آية النمل في المسائل المنثورة ١١٨، والحلبيات ٣٠٣. وسبقه إلى ذلك المبرد في «المقتضب» (٣/٢٠٣). وانظر أيضًا: البسيط ١/ ٤٧١، والملخص ١/ ٣٥٠.

(٣) يريد أنهم أخذوه على أنه اسمُ الكتاب.

(٤) استدلّ أبو علي على أن الكتاب مصدر بانتصابه عما قبله في آية النساء، وفي: ﴿ وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتابًا مؤجلًا ﴾ [آل عمران ١٤٥]، ثم قال: «فإذا ثبت أنه مصدر لـ«كتب»، وسُمِّي به التنزيل.. علمنا أنه مما أُجري عليه اسم المصدر، والمراد به المفعول، كقولهم: «الخلق» يريدون به: المخلوق، لا الحدث الذي هو اختراع وإبداع». الحلبيات ٣٠٣.

(٥) من أن ﴿ كتاب ﴾ منصوب على أنه مصدر لفعل دَلَّ عليه ما قبله.

(٦) من جواز تقدُّم معمول أسماء الأفعال عليها. انظر: ص ١١٥٣.

حسب ما ذكرتُه .

ومما استَدَلَّ به الكوفيُّون قولُه[1] :

* يا أيُّها المائح ، دَلْوِي دُونَكَا[2] *

فجعلوا « دلوي » مفعولًا » بـ « دونك » ، وكان الأصل : دونك دلوي ، أي الزمْه . وهذا لو لم يقبل التأويل لم تَقُمْ به حُجَّة ، ولم يُبْنَ عليه قانونٌ ، ولا خُولف به ما يقتضيه القياسُ ؛ لأنه سَماعٌ ورد في الشعر ، والشِّعْرُ يكون فيه مالا يكون في الكلام ، على أنَّه يقبل التأويل ، يمكن أن يكون « دلوي » منصوبًا بفعل مضمر ، كأنه قال : الزم دلوي ، ويكون « دونك » اسمَ فعلٍ مؤكِّدًا لذلك[3] ؛ ألا ترى أنك

---

(١) راجز جاهليٌّ ، من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم . وقيل : جارية من بني مازن .

(٢) من الرجز . وبعده :

* إني رَأيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا *

المائح : الذي ينزل إلى البئر فيملأ الدِّلاء . فإن وقف على شفير البئر ينزح الدلاء فذلك : الماتح . وهو مرويٌّ أيضًا . (اللسان والتاج – ميح) . والبيت في : معاني الفراء ١/ ٢٦٠، وأمالي الزجاجي ٢٣٧، وكتاب الشعر ١/ ٢٣، والمقاييس (ميح) ، وكشف المشكلات ١/ ٣٠٣، وأسرار العربية ١٦٥، والإنصاف ١/ ٢٢٨، ٢٣٤، وابن يعيش ١/ ١١٧، والمقرب ١/ ١٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٩، والمغني ٢/ ٧٩٤، ٨٠٤، وشرح أبياته ٧/ ٢٧٥، ٢٧٧، والأشموني ٣/ ٢٠٦، والهمع ٥/ ١٢٠، والتصريح ٢/ ٢٠٠، والخزانة ٦/ ٢٠٠. واستشهد به في : الملخص ١/ ٣٥١.

(٣) على هذا حمله أبو علي في كتاب الشعر (١/ ٢٣) ، وهو قول سيبويه (١/ ٢٥٢، ٢٥٣) ، والمؤلف ، هنا وفي الملخص (١/ ٣٥١) . والأكثرون على أن « دلوي » خبر مبتدأ مضمر ، و« دونك » ظرف في موضع الحال لا اسم فعل . وأجاز بعضهم أن يكون « دلوي » مبتدأ ، و« دونك » ظرف خبره ، كأنه : دلوي قدامك ، وقال الصبان : « ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو ، كـ « أنا عطشان » كناية عن طلب سقي الماء » . وبعضهم يرى أن « دلوي » مبتدأ أيضًا ، والخبر جملة « دونك » ، والرابط محذوف ، التقدير : دونكه . ويعترض هذا الأخير بأن فيه الإخبار بالجملة الإنشائية . انظر : مصادر ح ٢ .

تقول : لمن أشال سوطًا أو شهر سيفًا : زيدًا[1] ، ثم تقول : اضرب ، فتأتي بـ « اضرب » على جهة التأكيد .

ثم أتى[2] ببيت أبي كَبير[3] يصف به تأبَّط شرًّا :

ما إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلَّا مَنْكِبٌ   مِنه وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ المِحْمَلِ[4]

فـ « طيّ » مصدرٌ منصوبٌ بفعل يَدُلُّ عليه الكلامُ المتقدم ؛ لأنَّ قوله :

ما إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلا مَنْكِبٌ   منه وحَرْفُ السَّاقِ ...

يَدُلُّ على الطَّيِّ ؛ لأنه إذا مَسَّ منه الأرضَ منكبُه وحرفُ ساقه ، وتجافى ما بينهما عن الأرض ، صارت [بلا][5] شك بمنزلة المِحْمَل الذي يَمَسُّ الأرضَ منه حرفاه ، وما بينهما متجافٍ عن الأرضِ ، فكأنه قال : طوى طَيَّ المحمل .

---

(١) أشال السوط : رفعه ليضرب به . (اللسان – شول) . وسبق أن استشهد بالمثال (ص ١٥) .

(٢) الضمير لأبي علي . وانظر الإيضاح ١٦٦ ، والمقتصد ١/ ٥٧٦.

(٣) أبو كَبير الهُذَلي ، عامر بن الحُلَيْس ، من بني سعد بن هذيل ، جاهليّ ، أسلم ، وطلب من الرسول أن يُحِلَّ له السِّفاح ، ثم طلب منه أن يُبْعِدَه اللَّه عنه . ترجمته وأخباره في : الخزانة ٨/ ١٩٦.

(٤) من الكامل . يصف تأبط شرًّا بالضمور . « إن » زائدة . المنكب : مجتمع رأس العضد والكتف . المِحْمَل : حِمالة السَّيْف . شَبَّهه في طي كشحه وإرهاف خَلْقِه بحمالة السيف ، قال الأعلم : « إذا اضطجع نائمًا نبا بطنه عن الأرض ، ولم يَنَلْها منه إلا منكبُه وحرفُ ساقه » . والبيت في : الكتاب ١/ ٣٥٩، وشرح أبياته للنحاس ١٣٦، والمقتضب ٣/ ٢٠٣، ٢٣٢، والحماسة ١/ ٧٥، وشرحها للمرزوقي ١/ ٩٠ ، وللأعلم ١/ ٢٨٢، وللتبريزي ١/ ٤٤، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٧٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣، وابن السيرافي ١/ ٣٢٤، والخصائص ٢/ ٣٠٩، وتحصيل عين الذهب ٢٢٥، والنكت ١/ ٣٩١، وابن بري ١٤٧، والإنصاف ١/ ٢٣٠، والإرشاد ٢٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، والتصريح ١/ ٣٣٤، والخزانة ٨/ ١٩٤. واستشهد به في : الملخص ١/ ٣٥٠.

(٥) زيادة مني .

وهذا النَّوْعُ[1] من فصيح كلام العرب ، وعَمِل سيبويهِ فيه بابًا .

كَمل السفر الأول من كتاب « الكافي في الإفصاح من مسائل كتاب الإيضاح » ، يتلوه في الثاني بحول اللّٰه « باب الأسماء المنصوبة » . وصلى اللّٰه على سَيِّدِنا محمد وآله .

* * * * *

(١) يريد : نصب المصدر بفعل دَلَّ عليه الكلام السابق . وقد عمل فيه سيبويه بابًا أسماه : « باب ما ينتصب فيه المصدر المشُبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه » . الكتاب ١/ ٣٥٥.

الفهارس الفنية

فهرس

الآيــات القرآنيــة*

* الفهرس يشمل القراءات القرآنية ، وسأنبه على مواضعها في الحواشي ، مشيرًا إلى غير المقصود منها من قبيل الفائدة .

(١) الاستشهاد بقراءة : « لا تضارُّ » بفتح الراء . وقُرئ : « لا تضارُّ » .

(٢) الاستشهاد بقراءة ابن كثير ، ونافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، والكسائي : « وصيةٌ » بالرفع .

(٣) « دفع » قراءة الجماعة غير نافع . أما نافع فقرأ « دفاع » .

سورة آل عمران

(١) الاستشهاد بقراءة أبي عمرو : « كلُّه » بالرفع .

(٢) « يحسبن » قرئت بالياء والتاء .

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

---

(١) قرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة « فتنةٌ » بالرفع . وقرأ البقية بالنصب .

(٢) « تكن » قراءة غير حمزة والكسائي ، و « فتنتهم » بالنصب قراءة غير ابن كثير وابن عامر وحفص .

(٣) الاستشهاد بقراءة ابن عامر : « اقتده » بهاء مكسورة .

(٤) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : « وجاعل » وقرأ البقية : « وجَعَلَ » .

(٥) « خَرَقوا » قراءة الجماعة . وقرأ نافع : « خرّقوا » .

(٦) « أنها » بفتح الهمزة قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو . وقرآ ، ومعهما عاصم والأعمش واليزيدي بكسر الهمزة .

سورة الأعراف

سورة الأنفال

(١) قرئ في غير السبع: «زُيِّن ... قتلُ أولادِهم شركاؤهم» وقرأ ابن عامر: «زُيِّن ... قتلُ أولادَهم شركائِهم». والقراءة «زَيَّن» بالبناء للمعلوم و«قتل» بالنصب، و«شركاؤهم» بالرفع.

(٢) قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق: «أحسنُ» بالرفع.

(٣) «جوابَ» بالنصب قراءة السبعة. وقرأ الحسن بالرفع.

سورة التوبة

سورة يونس

(١) «أن» بفتح الهمزة قراءة السبعة. وبكسرها قراءة غير السبعة.

(٢) قراءة الجمهور «تزيغ» وقراءة حمزة وحفص: «يزيغ».

---

(١) قرأ نافع وابن كثير : « إنْ » .

(٢) قرأ قنبل : « يتقي » بالياء في الوصل والوقف .

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طـه

سورة الأنبياء

سورة الحج

---

(١) قرأ مجاهد : « يرجعَ » بالنصب . والقراءة « يرجعُ » بالرفع .

(٢) الاستشهاد بقراءة حفص « سواءً » بالنصب ، ويكون « العاكف » مرفوعًا به .

(٣) « دفع » قراءة الجماعة غير نافع . أما نافع فقرأ : « دفاع » .

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

---

(١) قرأ نافع بتخفيف « أن » و « غضب » فعل ماض . وقرأ الباقون : « أن غضب » بتشديد « أن » و « غضب » مصدر .

(٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر : « يُسَبَّح » . وقرأ الباقون : « يُسَبِّح » .

سورة النمل

سورة القصص

---

(١) قرأ ابن عامر : « تكن » بالتاء ، و « آيةٌ » بالرفع . وقرأ الباقون : « يكن » بالياء و « آيةً » بالنصب .

(٢) « جواب » بالنصب قراءة السبعة . وقرأ الحسن بالرفع .

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

---

(١) «جواب» بالنصب قراءة السبعة. وقرأ الحسن بالرفع.

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: «عاقبةَ» نصبًا. وقرأ غيرهم: «عاقبةُ» رفعًا.

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

---

(١) قرئ: اللائي، اللاي، اللاءِ، اللائي.

(٢) قرأ غير حمزة والكسائي: «يقنت» بالياء، و«تعمل» بالتاء.

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

(١) القراءة : « العذابِ » بالكسر . وقرأ أبو السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم : « العذابَ » بالنصب .
(٢) نصب « حين » قراءة الجمهور . وقرأ أبو السمال بالرفع .

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

(١) قرأ حفص : « فأطلعَ » بالنصب . وقرأ الباقون بالرفع .

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص وعاصم : « تشتهيه » ، وقرأ غيرهم : « تشتهي » . والاستشهاد بهما .

(٢) الاستشهاد بقراءة حمزة والكسائي « آيات » بالنصب .

(٣) الاستشهاد بقراءة حفص وحمزة والكسائي : « سواءً » بالنصب ، و « محياهم » فاعل به .

(٤) قرأ حمزة : « والساعة » بالنصب . وقرأ باقي السبعة بالرفع .

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة النجم

---

(١) الاستشهاد بقراءة فتح « ق » ، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي .

(٢) « مثلَ » بالفتح قراءة غير حمزة والكسائي وأبي بكر وابن أبي إسحاق والأعمش . وقرأ الباقون بالرفع .

سورة القمر

سورة الحديد

سورة الحشر

سورة الجمعة

(١) « خشعًا » قراءةُ غير أبي عمرو وحمزة والكسائي . وقرأوا : « خاشعًا » . وقد ذكر المؤلف القراءتين .

سورة المنافقون

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة النبأ

سورة التكوير

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الطارق

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي : « بظنين » بالظاء . وقرأ الباقون : « بضنين » .

سورة البلد

سورة الشمس

سورة العاديات

سورة القارعة

سورة الكافرون

سورة الإخلاص

* * *

- ٢ -

فهرس
الأحاديث والآثار

* * *

فهرس

الأمثال والأقوال

* * *

فهرس

نماذج الصنعة وأساليب اللغة

(أ)

(ن)

(هـ)

(و)

***

فهرس

الأمثلة والأبنية وما يتصل بها

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

* * *

- ٦ -

فهرس اللغة

* * *

- ٧ -

فهرس

الألفاظ المفسَّرة في الحواشي

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

* * *

فهرس
الأشعار والأرجاز*

* الفهرس للقوافي ، سواء استشهد المؤلف بالبيت كاملًا ، أو بصدره ، أو بعجزه ، أو ببعضه . وإذا اختلفت القافية في رواية ، رَصَدْتُها ، وإن لم يذكرها المؤلف ، وأحلتُ على روايته .

(ب)

(س)

(ص)

(ض)

(ضُ)

(ضِ)

(ع)

(عَ)

(عُ)

(عِ)

(ف)

(فُ)

(فِ)

* * *

- ٩ -

فهرس

صدور الأبيات وأجزائها*

(أ)

آليتَ حبّ العراق الدهرَ أطعمه =	السوسُ	في البسيط
أخا الحرب لبّاسًا إليها جلالَها =	أَعْقَلا	في الطويل
أظنُّك دون المال ذو جئتَ تبتغي =	قوابضُ	»
ألا أيُّها ذا الزَّاجرِي أَحضُر الوغى		
وأن أشهد اللذات .. =	مُخْلدِي	»
أمن رسم دار مربع ومصيفُ =	وكيفُ	»
إن الخليط أجَدَّ البينُ فانفرقا =	ما عَلِقا	في البسيط
إن الذي حانت بفلج دماؤهم =	خالدِ	في الطويل
أي فتى هيجاء أنت وجارِها =	استقلّتِ	»
أو انتجعي سنانًا حيث أمسى =	مَعِينُ	في الوافر

(ت)

تبذُّ الأُلى يأتينها من ورائها =	تصطلِ	في الطويل

* الفهرس مقصور على صدور الأبيات ، وأجزائها (باستثناء الأعجاز المتضمنة للقوافي) ، وأحلت فيه على فهرس الأشعار والأرجاز . وإذا ورد البيت أو عجزه (بقافيته) في موضع ، وورد صدره أو بعض صدره ، أو وردت نتفة من عجزه خالية من القافية اكتفيت بذكره في فهرس الأشعار والأرجاز ، وأشرت فيه إلى مواطن وروده جميعًا .

تواهق رجلاها يداها =	رادفُ	»

(ح)

حيثما قاظوا بنجد وشتوا =	وُقُرْ	في الرمل

(ش)

شَلّت يمينُك إنْ قتلت لَمُسْلِما =	المتعمّدِ	في الكامل

(ع)

على لاحِبٍ لا يُهْتَدى بمناره =	جرجرا	في الطويل

(ف)

فألفيتُه يومًا يبير عدوَّه .. وبحر عطاء .. =	المعابرا	في الطويل
فأما الصدور لا صدور لجعفرٍ =	ضريرُها	»
فقالت : حنان ما أتى بك هاهنا =	عارفُ	»

(ق)

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ =	لأقوامِ	في البسيط

(ل)

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ =	عظيمُ	في الكامل
.. لدن غُدْوَة .. =	لِغُروبِ	
=	المكلفُ	

	=	قالِصِ	كلها في الطويل
لَلُبْسُ عباءة وتَقَرَّ عيني	=	الشُّفوفِ	في الوافر

(م)

ما أنت بالحكم التُرضى حكومته	=	الجَدَلِ	في البسيط
مقالة أنْ قد قلتُ سوف أناله	=	وازِعُ	في الطويل
ولاتَ ساعةَ مندمِ	=	وخيمُ	»

(ي)

يا دارَ عبلة بالجِواءِ تَكَلَّمْ	=	واسلمْ	في الكامل

* * *

- ١٠ -

فهرس الأعلام(*)

(أ)

* يشمل ما ورد من الأعلام في الحواشي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمتن ، ومنه أسماء الشعراء . وقد أردفت ما هذا شأنه بـ (ح) للدلالة على ذلك .

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

* * *

فهرس

الجماعات والأمم والقبائل

* * *

- ١٢ -

فهرس

الكتب المذكورة في « الكافي »

* * *

فهرس
الإشارات البلاغية

* * *

فهرس

العروض والقوافي

* * *

فهرس

الضرائر الشعرية

ضرائر الزيادة

ضرائر الحذف

ضرائر التقديم والتأخير

ضرائر تغيير الإعراب

ضرائر الوصل والفصل

أشتات

* * *

فهرس
المواضع وما يتصل بها

* * *

فهرس
الحيوان والنبات والحجارة

ثَبَت

أهم المصادر والمراجع

أ – المخطوطات :

– تفسير الكتاب العزيز وإعرابه ، لابن أبي الربيع . نسخة الخزانة العامة بالرباط – رقم ٣١٥ ق . وفي معهد المخطوطات بالقاهرة ، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورتان منها .

– الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ، لابن أبي الربيع (الجزء الأول) – نسخة الزاوية الحمزاوية – رقم ١٧. ومنها مصورة بمعهد المخطوطات . ونسخة مكتبة الجامع الكبير بمكناس – رقم ٤١١ (مصورتي).

– الكافي ، أيضًا . (الجزء الثاني) . نسخة الحمزاوية – رقم ١٧. ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ، برقم ٤١٥. ونسخة الخزانة الحسنية – رقم ٢٥٩٨ (مصورتي) .

– الكافي ، أيضًا . (الجزء الثالث) . نسخة الحمزاوية – رقم ٤١. ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ، برقم ٤١٦.

– الكافي ، أيضًا . (الجزء الرابع) . نسخة الحمزاوية – رقم ٤١. ونسخة الخزانة العامة بالرباط – رقم ٣٧٩ ك . ومنهما مصورتان في معهد المخطوطات برقمي ٤١٧، ٤١٨.

– الكافي ، أيضًا . (الجزء الخامس) . نسخة دار الكتب المصرية – رقم ١٦ نحو .

– الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع .نسخة الحمزاوية – رقم ١٥. ونسخة الإسكوريال – رقم ١١٠، ومنهما مصورتان في معهد المخطوطات برقمي ٤٨١، ٤٨٢.

– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي حيّان الأندلسي . نسخة الخزانة العامة بالرباط – رقم ١٧٠ ل .

ب – الرسائل :

– الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح – وهو : الكافي – ، لابن أبي الربيع السبتي : دراسة وتحقيق الجزء

الخامس ، رمضان أحمد السيد الدقي . رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

– الحجة في القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي : دراسة وتحقيق النصف الثاني من الجزء الرابع . رسالتي للماجستير في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

– شرح الإيضاح ، للعكبري = منهج العكبري في شرح الإيضاح .

– غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة : دراسة وتحقيق ، محمد غالب عبد الرحمن . رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– المتبع في شرح اللمع ، للعكبري : دراسة وتحقيق ، عبد الحميد أحمد حماد . رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

– منهج العكبري في « شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي » : دراسة وتحقيق ، يحيى ميرعلم . رسالة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة دمشق ، ١٤١٢هـ – ١٩٢٢م . (مجلدان : الأول للدراسة ، والثاني للتحقيق) .

جـ – المطبوعات :

(أ)

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، لأحمد بن محمد البنا ، حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م . (جزآن) .

– الإحاطة في أخبار غرناطة ، لابن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله عنان . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م . (٤ مجلدات) .

– إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ .

– أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه : محمد أحمد الدالي ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

– أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، شرحه وضبطه : علي فاعور . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد

النماس . القاهرة : مطبعة المدني ، ١٩٨٦ – ١٩٨٩م . (٣ أجزاء) .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م . (٥ أجزاء) .

– الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد بن أحمد الكيشي ، تحقيق ودراسة د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ود. محسن سالم العميري . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠١هـ – ١٩٨٩م .

– إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٧هـ .

– أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، للمقَّري . الرباط : وزارة الأوقاف . (أجزاء) .

– (كتاب) الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

– أساس البلاغة ، للزمخشري . بيروت : دار صادر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

– أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

– اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ،د. السيد محمد عبد المقصود . القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق د. عبد المجيد دياب . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي . ٤ أجزاء : الأول بتحقيق عبد الإله نبهان ، والثاني بتحقيق غازي مختار طليمات ، والثالث بتحقيق إبراهيم محمد عبد الله ، والرابع بتحقيق أحمد مختار الشريف . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م .

– الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . القاهرة : مؤسسة الخانجي ، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م .

– إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري في « معاني أبيات الحماسة » ، للأسود الغندجاني ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني . الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط ٢. القاهرة : دار المعارف ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- الأصمعيات ، للأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ،ط ٣، القاهرة : دار المعارف .
- الأصول : دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م . (٣ أجزاء) .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٧٣.
- إعراب الحديث النبوي ، أملاه أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ط ٢. دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، ط ٣. بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م . (٥ أجزاء) .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي . ط ٧. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٦م . (٨ أجزاء) .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني . القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة . (مصورة عن طبعة دار الكتب) .
- الإغراب في جدل الإعراب (معه لمع الأدلة في أصول النحو) ، لأبي البركات الأنباري ، قدم لهما وعُني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني . دمشق : مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، تقديم وتحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي . مكة المكرمة : مكتبة دار التراث ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ - ١٩٨٣م . (٣ أجزاء) .
- (كتاب) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي . حلب (سورية) : دار المعارف ، د. ت.

- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠٣هـ.
- (كتاب) الأمالي ، لأبي علي القالي ، ط ٢. (بذيله : ذيل الأمالي والنوادر ، والتنبيه للبكري) . بيروت : دار الجيل ، دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . (٣ أجزاء) .
- أمالي المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، صححه وضبطه وشرح غريبه : أحمد أمين ، وأحمد الزين . بيروت : المكتبة العصرية ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م . (٣ أجزاء) .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ - ١٩٥٥م . (٣ أجزاء) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، (معه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد) ، لأبي البركات الأنباري . حمص (سورية) : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩م . (جزآن) . طبعة مصورة .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي ، ط ٢. القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م . (جزآن) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، (معه : مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، لبركات يوسف عبود) ، راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه : يوسف الشيخ محمد البقاعي . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م . (٤ مج) .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، دراسة وتحقيق محمد بن حمود الدعجاني . بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، حققه وقدم له : حسن شاذلي فرهود . القاهرة : مطبعة دار التأليف ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي . بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٩٨٣م . (جزآن) .

– الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٣٨٧هـ – ١٩٥٩م .

– (كتاب) إيضاح الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م . (جزآن) .

(ب)

– البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، ط ٢. قام بتحريره : عبد القادر عبد الله العاني ، راجعه : د. عمر سليمان الأشقر ، ط ٢. الكويت : وزارة الأوقاف ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، (٦ أجزاء) .

– برنامج التجيبي ، تحقيق عبد الحفيظ منصور . تونس ، ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١م .

– برنامج ابن أبي الربيع ، لابن الشاط ، تحقيق د. عبد العزيز الأهواني (مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ، مج ١، جـ ٢/٢٥٥ – ٢٧١، نوفمبر ١٩٥٥م) .

– برنامج المجاري ، تحقيق محمد أبو الأجفان . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٢م .

– برنامج الوادي آشي ، تحقيق محمد محفوظ . بيروت ، أثينا : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

– البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢، صيدا : المكتبة العصرية ، ١٣٩١هـ – ١٩٧٢م .

– البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د. عياد بن عيد الثبيتي . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م . (سفران) .

– بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروز آبادي ، تحقيق محمد علي النجار . القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٣هـ – ١٣٨٥هـ . (٥ أجزاء) .

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤، ١٩٦٥م . (جزآن) .

– البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري . الكويت : مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه . القاهرة :

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .

(ت)

– تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق مجموعة من المحققين . الكويت : وزارة الإعلام .

– تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، أشرف على الترجمة العربية : د. محمود فهمي حجازي . القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والهيئة المصرية العامة للكتاب .

– تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار وآخرون ، ط ٥. القاهرة : دار المعارف . (٦ أجزاء) .

– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للذهبي ، تحقيق جماعة من المحققين . بيروت : دار الكتاب العربي ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٧، ١٩٨٨م .

– تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، لمحمد بن إبراهيم الزركشي . تونس ، ١٢٨٩هـ .

– تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا) ، ألفه أبو الحسن النباهي ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي . ط ٥. بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

– التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ٢. بيروت : دار الجيل، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م . (جزآن) .

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، حققه وعلق عليه : د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تصنيف جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، ط ٣. حيدر آباد . دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .

– تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٧م .

– التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري . القاهرة : دار إحياءالكتب العربية .

- التعريفات ، للجرجاني . القاهرة : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف أبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي . القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . (٦ أجزاء) .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . (٨ أجزاء) .
- تفسير رسالة أدب الكتاب ، للزجاجي ، حققه وعلق عليه : د. عبد الفتاح سليم . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م . (١٢ مجلدًا) .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، ط ٢. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . (٢٠ جـ في ١٠ مج) .
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، للرازي . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . (٣٢ جزءًا في ١٦ مجلداً) .
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- (كتاب) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان . بغداد ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . (ساعدت جامعة بغداد على تعضيده) .
- التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار ، عُني بنشره وصححه : السيد عزت العطار الحسيني . القاهرة : مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م . (جزآن) .
- التلويح شرح الفصيح (ضمن فصيح ثعلب وشروحه) ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة : المطبعة النموذجية، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط ٢. القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٦، ١٩٧٧م . (٦ أجزاء) .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق يوسف المطوع . القاهرة : دار التراث العربي ، ١٩٨٠م .
- التوقيف على مهمات التعاريف ، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق د. محمد رضوان الداية . دمشق : دار الفكر . بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- التيسير في القراءات السبع ، للداني ، ط ٣. بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- (كتاب) الجمل في النحو ، صنفه أبو القاسم الزجاجي ، حققه وقدم له : د. علي توفيق الحمد ، ط ٥ ب. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، ط ٢. بيروت : دار الجيل ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . (جزآن) .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد . بيروت : دار صادر (طبعة جديدة بالأوفست) ، ٣ أجزاء + ١ فهارس .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن . بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(ح)

- حاشية الشيخ يس على التصريح (مع التصريح بمضمون التوضيح) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني) . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية . (٤ أجزاء) .
- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط ٥. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، د. محمود فجال ، ط ٢. الرياض : أضواء السلف ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- (كتاب) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي . بغداد : وزارة الثقافة والإعلام (دار الرشيد للنشر) ، ١٩٨٠ .
- (كتاب) الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، دراسة وتحقيق د. مصطفى إمام . القاهرة : مكتبة المتنبي ، ١٩٧٩ .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٣. بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي . بغداد : مكتبة المتنبي (مصورة عن طبعة بولاق) . (٤ أجزاء) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط ٣. القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م . (١١ جزءًا) .
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . (٣ أجزاء) .

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق علي محمد معوض وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م . (٦ أجزاء) .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة : دار الحديث . (١١ جزءًا) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، ط ٢. بيروت : دار المعرفة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م . (مصورة) .
- درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور . القاهرة : دار التراث . تونس : المكتبة العتيقة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م . (٣ أجزاء) .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين . بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٤م .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق د. محمد حسين . القاهرة ، ١٩٥٠م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، صنعة د. عبد الحفيظ السطلي . دمشق : المطبعة التعاونية ، ١٩٧٤م .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم . بيروت : ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق د. عزة حسن . دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان تأبط شرًا ، جمع وتحقيق علي شاكر . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان أبي تمام (بشرح الخطيب التبريزي) ، تحقيق محمد عبده عزام ، ط ٢. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢م .

- ديوان جرير (بشرح ابن حبيب) ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩م .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق سيد حنفي حسنين . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق نعمان محمد أمين طه . القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- ديوان ذي الرمة (بشرح الباهلي) ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. عبد القدوس أبو صالح ، ط ٣. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . (٣ أجزاء) .
- ديوان الراعي النميري ، شرح د. واضح الصمد . بيروت : دار الجيل ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٢م .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال ، ط ٢. القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- ديوان شعر المتلمس الضبعي (رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي) ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل الصيرفي ، ط ٢. القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ديوان الشماخ ، تحقيق د. صلاح الدين الهادي . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق د. محمد يوسف نجم . بيروت : دار صادر ، د.ت.
- ديوان العجاج ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي . دمشق : مكتبة أطلس ، ١٩٧١م . (جزآن) .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق د. محمد جبار المعيبد . بغداد : وزارة الثقافة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ديوان علقمة (بشرح الأعلم الشنتمري) ، تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب . حلب : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . بيروت : دار صادر ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

- ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد. القاهرة: دار العروبة، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة، جمع د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. القاهرة: مكتبة مصر، د. ت.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري. القاهرة: مكتبة القدسي. (٤ أجزاء).
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكرى فيصل. دمشق: دار الفكر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

(ذ)

- ذيل تجارب الأمم، لأبي شجاع، تصحيح هـ. ف. آ مدرور. القاهرة: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق د. محمد بن شريفة، ود. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

(ر)

- ابن أبي الربيع السبتي إمام أهل النحو في زمانه، د. محمد حجي (مجلة المناهل المغربية، العدد ٢٢، يناير ١٩٨٢م).
- الرد على النحاة، د. شوقي ضيف. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧م.
- الرسالة الكبرى على البسملة، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (بهامشها إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، لإسماعيل بن غنيم الجوهري). القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٢٥هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الحميري، حققه د. إحسان عباس، ط ٢. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

(س)

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. (جزآن).
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تخريج ناصر الدين الألباني، ط ٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٨هـ.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ - ١٩٨٨م. (٢٥ جزءًا).
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، ط ٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. (جزآن).

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد. القاهرة: مكتبة القدسي. ١٣٥٠هـ. (١٠أجزاء).
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لابن السيرافي، تحقيق ياسين محمد السواس. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دمشق: الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (كتاب) شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد. النجف، ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني. دمشق: مطبعة الحجاز، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. (٨ أجزاء).
- (كتاب) شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م. (٣ أجزاء).

– شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد . بيروت : دار الجيل ، د. ت.

– شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون . القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م . (٤ ج في ٢ مج) .

– شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. صاحب أبو جناح . بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م . (جزآن) .

– شرح (كتاب) الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط ٢. القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

– شرح حماسة أبي تمام (تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، للأعلم الشنتمري ، تحقيق وتعليق د. علي المفضل حمودان . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م . (مجلدان) .

– شرح ديوان الأخطل التغلبي ، صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعدَّ فهارسه : إيليا سليم الحاوي . بيروت : دار الثقافة ، د. ت.

– شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل الصاوي . بيروت : دار الأندلس ، د. ت.

– شرح ديوان حماسة أبي تمام ، المنسوب لأبي العلاء المعري ، دراسة وتحقيق د. حسين محمد نقشة . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م . (جزآن) .

– شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي . بيروت : عالم الكتب ، د. ت. (٤ أجزاء) .

– شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . بيروت : دار الجيل ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م . (٤ أجزاء) .

– شرح ديوان زهير بن أبي سلمي ، صنعة ثعلب . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م . (مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٣هـ – ١٩٤٤م) .

– شرح ديوان عنترة بن شداد ، عني بتصحيحه : أمين سعيد . القاهرة : المكتبة التجارية ، د. ت.

– شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه وقدم له : د. إحسان عباس . الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م . (القسم الأول في مجلدين) .

– شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الإستراباذي (مع شرح شواهده للبغدادي) ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م . (٤ أجزاء) .

– شرح « شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي » لا بن بري ، تقديم وتحقيق د. عيد مصطفى درويش ، مراجعة د. محمد مهدي علام . القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، ذيِّل بتصحيحات وتعليقات محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي. بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٦هـ – ١٩٩٦م . (قسمان) .

– شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الإستراباذي . بيروت : دار الكتب العلمية .

– شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي . مكة المكرمة : مركز البحث بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

– شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي . الجزء الأول : حققه وقدم له وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب ، ود. محمود فهمي حجازي ، ود. محمد هاشم عبد الدايم . الجزء الثاني : حققه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦، ١٩٩٠م .

– شرح كتاب سيبويه المسمى « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » ، لابن خروف ، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري . طرابلس (ليبيا) : كلية الدعوة الإسلامية ، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ١٩٩٥م .

– شرح اللمع ، صنَّفه ابن برهان العكبري ، حققه د. فائز فارس . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م . (جزآن) .

– شرح المفصل ، لابن يعيش . بيروت : عالم الكتب ، القاهرة : مكتبة المتنبي . (١٠ جـ في ٢ مج) .

– شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي . الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م . (٣ أجزاء) .

– شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم جمعة . الكويت ، ١٩٧٦م .

– شرح نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق وتقديم د. محمد إبراهيم حور ، ود. وليد محمود خالص . أبو ظبي : المجمع الثقافي ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م . (٣ أجزاء) .

– شروح سقط الزند ، لأبي العلاء المعري . القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٤٥م . (٥ أجزاء) .

- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ، تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطون . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له د. شوقي ضيف ، ط ٢. القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شعر تغلب في الجاهلية ، جمع وتحقيق أيمن محمد ميدان ، مراجعة د. صلاح الدين الهادي . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- شعر الحارث بن خالد المخزومي ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري . النجف : مطبعة النعمان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- شعر أبي زبيد الطائي ، تحقيق د. نوري القيسي . بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٧م .
- شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . ط ٣. بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شعر عَبْدة بن الطبيب ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري . بغداد : دار التربية للطباعة ، ١٩٧٢ .
- شعر العديل بن الفرخ العجلي = شعراء أمويون .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه د. حسين عطوان . دمشق : مجمع اللغة العربية ، د. ت.
- شعر عمرو بن معديكرب ، جمعه وحققه : مطاع طرابيشي . دمشق : مجمع اللغة العربية ،١٩٧٤م .
- شعر محمد بن بشير الخارجي = شعراء أمويون .
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، ط ٢. الكويت : دار القلم ، ١٠٤٩هـ - ١٩٨٥م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦م . (جزآن) .
- شعر يزيد بن الحكم الثقفي = شعراء أمويون .
- شعراء أمويون ، جمع د. نوري القيسي . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . بيروت : عالم الكتب ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة . الكويت : مكتبة العروبة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(ص)

- صحيح البخاري . القاهرة : دار الشعب ، ١٣٧٨هـ (مصورة عن طبعة بولاق) .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٧٤هـ .
- صلة الصلة ، لابن الزبير (القسم الأخير) ، تحقيق ليفي بروفنسال . بيروت : مكتبة خياط .

(ض)

- ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط ٢، القاهرة : مطبعة السعادة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م . (٤ أجزاء) .

(ط)

- الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، للإدفوي ، تحقيق سعد محمد حسن ، مراجعة د. طه الحاجري . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م .
- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر . جدة : دار المدني ، د. ت.
- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤م .
- ابن الطراوة النحوي ، د. عياد عيد الثبيتي . مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ع)

- أبو علي الفارسي : حياته ومكانته ... وآثاره ، د. عبد الفتاح شلبي . القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٨٨هـ .
- عيون الأخبار ، لابن قتيبة . القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .

(ف)

- (كتاب) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للأسود الغندجاني ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني . دمشق : دار قتيبة . بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري . ضبطه وحققه : حسام الدين القدسي . بيروت : دار الكتب العلمية ، د. ت.
- (كتاب) الفصول في العربية ، صنفه أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، حققه د. فائز فارس . بيروت : مؤسسة الرسالة . إربد (الأردن) : دار الأمل ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تصنيف الحافظ صلاح الدين العلائي ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر . عمان : دار البشير ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة : دار الحديث ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- فهارس لسان العرب ، أشرف على برامجه د. أحمد أبو الهيجاء ، صنفه وقدم له د. خليل أحمد عمايره . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . (٧ أجزاء) .
- الفهارس المفصلة لـ « الأشباه والنظائر ، للسيوطي » ، د. عبد الإله نبهان . القاهرة : معهد المخطوطات العربية . (قيد الطبع) .
- الفهارس المفصلة لـ « خصائص ابن جني » ، صنعة د. عبد الفتاح السيد سليم . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- فهرس ابن عطية ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهي. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- فهرس ابن غازي (التعلل برسوم الإسناد) ، تحقيق محمد الزاهي . الدار البيضاء: دار المغرب ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، لعبد الحي الكتاني ، باعتناء د. إحسان عباس ، ط ٢. بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . (جزآن) .
- فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية (النحو) - القسم الثاني ، عصام محمد الشنطي . القاهرة : المعهد، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- فهرست الرصاع ، تحقيق وتعليق محمد العناني . تونس : المكتبة العتيقة ، د. ت.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير ، وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها الشيخ فرنسشكه قداره زيدين، وخليان ربارة طرغوه ، ط ٢. القاهرة : مؤسسة الخانجي . بيروت : المكتب التجاري . بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(ق)

- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. أحمد خطاب العمر . بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(ك)

- الكامل ، للمبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة . القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٦م .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . (٥ أجزاء) .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . (جزآن) .
- كتب برامج العلماء في الأندلس ، د. عبد العزيز الأهواني . (مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ، مج ١، حـ١/٩١ - ١٢٠، مايو ١٩٥٥م) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري . بيروت : دار المعرفة .

- كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، عبد العزيز البخاري . القسطنطينية ، ١٣٠٧هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة . بغداد : مكتبة المثنى .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان . دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، صنعة جامع العلوم الباقولي ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه : د. محمد أحمد الدالي . دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م . (٤ أجزاء) .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- الكناش في النحو والصرف ، لأبي الفداء إسماعيل بن علي ، تحقيق علي الكبيسي ، ود. صبرى إبراهيم ، مراجعة د. عبد العزيز مطر . الدوحة : جامعة قطر ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

(ل)

- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د. غازي طليمات ، ود. عبد الإله نبهان . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م . (جزآن) .
- لسان العرب ، لابن منظور . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت) . (مصورة عن طبعة بولاق) .
- لمع الأدلة في أصول النحو = الإغراب في جدل الإعراب .
- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(م)

- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني . حققه وقدم له وصنع فهارسه : د. رمضان عبد التواب ، ود. صلاح الدين الهادي . الكويت : دار العروبة ، ١٩٨٢م .
- المبسوط في القراءات العشر ، لابن مهران الأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، ط ٢. جدة : دار القبلة للثقافة الإسلامية . بيروت : مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د. فؤاد سزكين ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون . القاهرة : دار المعارف .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، لإبراهيم محمد الصفاقسي ،تحقيق موسى محمد زنين . طرابلس (ليبيا) : كلية الدعوة الإسلامية ، لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ١٩٩٢م .
- المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني . القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م . (جزآن) . (الأول : بتحقيق علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. و (الثاني : بتحقيق علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . (٥ أجزاء) .
- المخصص ، لابن سيده . دمشق : دار الفكر ، د. ت (مصورة) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي . شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي . بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٦م (جزآن) .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد . القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي . دمشق : دار القلم . بيروت : دار المنارة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، حققه : شيخ الراشد . دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري . بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٩٨٣م .
- المسائل الملقبات في علم النحو ، لمحمد بن طولون ، حققه وعلق عليه : د. عبد الفتاح السيد سليم . (مجلة عالم الكتب السعودية - مج ١٢، ٣٤ - محرم ١٤١٣هـ - أغسطس ١٩٩١م) .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري . دمشق : مجمع اللغة العربية .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات . مكة المكرمة : مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

– المستصفى في أصول الفقه ، لأبي حامد الغزالي . القاهرة ، ١٣٢٢هـ .

– المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري . حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م . (جزآن) .

– مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين ، تحقيق د. جمال طلبة . القاهرة : دار زاهد القدسي ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

– معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس . الكويت : المطبعة العصرية ، ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م . (جزآن) .

– معاني القرآن ، للفراء . الأول : بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ود. محمد على النجار . والثاني بتحقيق ومراجعة محمد علي النجار . والثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة علي النجدي ناصف . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. ت . (مصورة) .

– معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م . (٥ أجزاء) .

– المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، لعبد الواحد المراكشي ، تحقيق محمد سعد العريان ، ومحمد العربي العلمي . الدار البيضاء : دار الكتاب .

– معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت. (مصورة) .

– معجم الشعراء ، للمرزباني (معه المؤتلف والمختلف للآمدي) تصحيح وتعليق د. ف. كرنكو . القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٤هـ .

– معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج . القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .

– المعجم المفصل في شواهد النحوالشعرية ، د. أميل بديع يعقوب . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. (٣ أجزاء) .

– المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، صنعة لفيف من المستشرقين ، نشر : د. أ. ي. وِنسنك . ليدن : مكتبة بريل، ١٩٣٦م . (٧ أجزاء) .

– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، حققه وقيد نصه وعلق عليه : بشار عواد

معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ، ط ٢. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م . (جزآن) .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه وعلّق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني . (مصورة) . (جزآن) .

– المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط محمد سعيد كيلاني . القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م .

– المفصل في علم العربية ، للزمخشري . (بذيله المفضل في شرح أبيات المفصل)، ط ٢. بيروت : دار الجيل، د. ت.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي . مكة المكرمة : دار التراث ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م . (جزآن) .

– المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية ، للعيني . (على هامش خزانة الأدب – طبعة بولاق) .

– (كتاب) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان . بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٢م .

– المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م. (٤ أجزاء) .

– المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ١٩٧١، ١٩٧٢م .

– مِلْء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة ، تقييد ابن رشيد الفهري ، تقديم محمد الحبيب بن الخوجة . تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨١ – ١٩٨٣م . (٣ أجزاء) .

– الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط ٤. بيروت : الآفاق الجديدة ، ١٣١٩هـ – ١٩٧٩م . (جزآن) .

– المنجد في اللغة ، لكراع ،تحقيق د. أحمد مختار عمر ، وضاحي عبد الباقي . القاهرة : عالم

الكتب ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- المنصف شرح كتاب التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . القاهرة : مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩هـ .

- الموشح ، للمرزباني ، تحقيق علي محمد البجاوي . القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥م .

- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية . د. ت.

(ن)

- النبوغ المغربي ، عبد الله كنون ، ط ٣. بيروت : دار الكتاب اللبناني .

- (كتاب) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للمرابط الدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي . بنغازي (ليبيا) : الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، د. ت . (الجزء الأول في ٤ مجلدات) .

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ط ٢. مكة المكرمة : دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ط ٥. القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح محمد علي الضباع . بيروت : دار الكتب العلمية ، د. ت . (مصورة) .

- نفح الطيب ، للمقري ، تحقيق د. إحسان عباس . بيروت : دار صادر .

- نقائض جرير والأخطل ، لأبي تمام ، تحقيق أنطون صالحاني اليسوعي . بيروت ، ١٩٢٢م .

- نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق بيفان . ليدن ، ١٩٠٥م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان . الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . (جزآن) .

- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق سعيد الخوري . بيروت : دار الكتاب العربي .

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (على هامش الديباج المذهب) . بيروت : دار الكتب العلمية .

(هـ)

- هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين ، لإسماعيل البغدادي . بيروت :دار الفكر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . (مصورة) .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم . الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥ - ١٩٨٠م . (٧ أجزاء) .

(و)

- (كتاب) الوحشيات (الحماسة الصغرى لأبي تمام) ، علق عليه وحققه : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، زاد في حواشيه : محمود محمد شاكر . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م . (٦ أجزاء) .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، حققه د. إحسان عباس . بيروت : دار صادر ، د. ت. (٨ أجزاء).

- ابن يعيش النحوي ، د. عبد الإله نبهان . دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٧.

* * *

ثَبَت المحتويات

القسم الثاني : التحقيق

* * *

